

من

فتاویٰ محدث الشافعی

فی الصیام

إعداد

عبدالله بن أحمد العلاف

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

ح دار الطرفين للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي ، عبد الله أحمد محمد العلاف

من فتاوى أئمة الإسلام في الصيام - الرياض

٥٦ ص : ٢٤ × ٢٤ سم

٩٩٦-٨-٤٤-٠ ردمك

١- الصوم

٢- الفتاوى الشرعية

أ- العنوان

١٧/٢٢٤٣

٢٥٢، ٣ ديوبي

رقم الإيداع : ١٧/٢٢٤٣

٩٩٦-٨-٤٤-٠ ردمك

الطبعة الأولى
١٩٩٧-١٤١٧ م

توزيع: دار الطرفين

الطائف - وادي واد - ص. ب ٢٥٧٩



٧٤٦٣٦٨٨ فاكس: ٧٣٢٩٥٧٢ ت:

من فتاوى أئمّة الإسلام في الصيام

- * تفسير آيات الصيام من تفسير ابن كثير.
- * كتاب الصيام والقيام والإعتكاف من صحيح البخاري
- * كتاب الصيام من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية
- * كتاب الصيام من الدرر السنّية في الأجوية التجديّة
- * كتاب الصيام من الفتاوى السعدية.
- * كتاب الصيام من الأسئلة والأجوبة الفقهية للشيخ عبدالعزيز المحمد السلمان.
- * فتاوى وأبحاث هيئة كبار العلماء ولجنة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد من مجلة البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية.
- * من فتاوى فضيلة الشيخ العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين والشيخ صالح بن فوزان الفوزان والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين.

إعداد
عبدالله بن أحمد العلاف
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

**حقوق الطبع محفوظة
لكل مسلم
مع مراعاة الدقة في المراجعة والتصحيح**



توزيع: دار الطفيف
الطائف - وادي واد - ص. ب ٢٥٧٩
ت: ٧٣٢٩٥٧٢ فاكس: ٧٤٦٣٦٨٨

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَتَقْوُ رَبِّكُمُ الَّذِي حَلَقَكُمْ مِّنْ تَفِينٍ وَجَعَلَكُمْ وَحْلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَيْتَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقْوُ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُ عَنْ يَدِهِ وَالْأَرْجَاعُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا﴾ [سورة النساء].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوُ اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ وَلَا تَمُونُ إِلَّا وَأَنْتُمْ شَيْلُمُونَ﴾ [سورة آل عمران]

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوُ اللَّهَ وَقُولُوا قُولًا سَدِيدًا يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيُغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب، الآيات: ٧١، ٧٢].

أما بعد :

فقد شرع الله تبارك وتعالى لنا الصيام وكتبه علينا كما كتبه على الذين من قبلنا وأنزل الأمر بذلك في كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْ بِعَيْنِكُمُ الْعِصَمَ كَمَا كُنْ بِعَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَلَكُمْ تَنَقُّونَ﴾ الآيات. وقد بين لنا نبينا صلوات الله عليه وسلم الهدي في الصيام وذلك من خلال أقواله وأفعاله وتقريراته صلوات الله عليه وسلم.

وال المسلم يتبع ما شرعه الله له ويعمل به على هدى من كتاب الله الكريم وسنة نبيه المصطفى صلوات الله عليه وسلم.

وقد فسر لنا العلماء الأجلاء رحمهم الله تعالى آيات القرآن الكريم فيما يتعلق بالصيام وغيره وكذلك فقد شرحوا أحاديث العبيب صلوات الله عليه وسلم الصحيحة المتعلقة بذلك، واستنبتوا الفوائد الجليلة والحكم العظيمة والأحكام الشرعية المتعلقة بالصيام. وعلى هذا الهدي سار العلماء قديماً وحديثاً حتى عصرنا هذا، وبهذه المشاعل من العلم يسير المسلمين على بصيرة.

ولأن المسلم في حاجة إلى التفقه في أمور الدين، ولما يجده من نوازل وما شابها في حياته يجب عليه معرفة الحكم الشرعي تجاهها إما بطريق التعلم

وطلب العلم أو الاستفتاء وسؤال أهل الذكر، فقد كتب العلماء وأجابوا وأفتوا وعلّموا. لمثل هذا وذاك قمت بجمع وإعداد وترتيب هذا السفر المبارك إن شاء الله تعالى، وقد رأيت أن يكون المحتوى آيات الله تعالى ثم أحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم أقوال أهل العلم قدّيماً وحديثاً فكان التالي:

- * تفسير آيات الصيام من كتاب «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» لمحمد نسيب الرفاعي رحمه الله تعالى.
- * كتاب الصيام والقيام والاعتكاف من صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى
- * كتاب الصيام من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم - رحمه الله تعالى.
- * كتاب الصيام من الدرر السنوية في الأجوبة النجدية - جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - رحمه الله تعالى.
- * كتاب الصيام من الفتاوى السعدية للشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله.
- * كتاب الصيام من الأسئلة والأجوبة الفقهية للشيخ عبدالعزيز محمد السلمان
- * فتاوى وأبحاث هيئة كبار العلماء ولجنة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد من مجلة البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية.
- * من فتاوى فضيلة الشيخ العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز.
- والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين.
- والشيخ صالح بن فوزان الفوزان
- والشيخ عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين.
- نفع الله بعلمهم. أمين.

وقد أسميت هذا المجموع «من فتاوى أئمة الإسلام في الصيام» أسأل الله أن يبارك فيه وينفع به من كتبه وجمعه أو طبعه أو قرأه أو نظر فيه أو ساعد على نشره بين المسلمين.

وقد يلحظ القارئ الكريم في مجموعي هذا بعض المسائل التي يرى أن فيها تعارض^(١)، ويلزمني بما لم يلزم، وقد اخترت ذلك لما يلي:

(١) لمعرفة أسباب الخلاف انظر غير مأمور كتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية.

أ - أن هؤلاء العلماء الأجلاء لكل منهم وجهة في الدليل الذي بني عليه حكمه على المسألة.

ب - أنهم متفقون على وجوب التمسك بالسنة والرجوع إليها وترك كل قول يخالفها.

ج - أنهم يتراجعون عن كل قول يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

د - أنهم ذكروا وجوب الأخذ بال الحديث وترك التقليد لآراء الأئمة المخالفة له، ومثال ذلك : ما قاله الإمام الأربعة وأورد منه المقتطفات التالية :

* قال أبو حنيفة رحمه الله : «إذا صح الحديث فهو مذهبى». وقال أيضاً : «إذا قلت قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولى».

* وقال مالك بن أنس رحمه الله : «ليس أحد بعد النبي إلّا ويؤخذ من قوله ويترك إلّا النبي ﷺ».

* وقال الشافعي رحمه الله : «أجمع المسلمين على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد» وقال أيضاً : «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت».

* وقال الإمام أحمد رحمه الله : «رأى الأوزاعي ورأى مالك، ورأى أبي حنيفة كله رأى، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار» وقال أيضاً : «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة» اهـ^(١).

وأنا لم أرجح بين أقوال أحد من أهل العلم، لأنني لم أقصد من هذا المجموع بيان الراجح من الأقوال وإنما هو مساهمة في جمع أقوال وفتاوي أهل العلم المتعلقة بالصيام وتسهيل ذلك لطلبة العلم، ومن كان أهلاً للترجيح ومعرفة ذلك فيختار ما هو أقرب للدليل وتطمئن له نفسه.

والناس تجاه أقوال أهل العلم على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : المجتهد وهو من له الأهلية الكاملة في استنباط الحكم الشرعي من الأدلة من الكتاب والسنة.

المرتبة الثانية : المقلد وهو من يتبع قول الغير بغير حجة ، وهذا قد نهى عنه أهل

(١) انظر صفة صلاة النبي ﷺ للألباني .

العلم كما ذكرت سابقاً.

المرتبة الثالثة: مرتبة الاتباع «المتابع»، وهي اتباع أقوال أهل العلم والبحث عن دليلها وهذا ما نراه وننهجه مع احترام الأئمة رحمهم الله تعالى.

فدونك أيها القارئ أقوال أهل العلم وفتاواهم وما كان العمل عليه كل باجتهاده منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم ثم التابعين لهم فتابعيهم من العلماء والفقهاء والمجددون منذ عهد شيخ الإسلام ابن تيمية مروراً بزمن الإمام محمد بن عبد الوهاب ثم أئمة نجد الأعلام متى هم بأعلامنا المعاصرین الشیخ العلامة الحافظ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمین، والشيخ صالح بن فوزان الفوزان، والشيخ عبدالرحمن بن عبدالله الجبرین. نفع الله بعلمهم أجمعين.

ختاماً أرجو من قرأ هذا أن يدعوني بظاهر الغيب دعوة تنفعني وتتفعله إذ يقول لك الملك ولكل بمثل.

كما أرجو من له ملاحظة أو نصح تجاه ماذ عن هذا العمل من خطأ أو ما شابهه أن يكتب إلى ملاحظاته وتوجيهاته لكي يمكنني تدارك ذلك في طبعات أخرى إن شاء الله تعالى.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله من أسباب الفوز لديه بجنت النعيم إنه ولني ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

عبدالله بن أحمد آل علاف الغامدي

مكة المكرمة - رجب - ١٤١٧ هـ

* من له ملاحظات ترسل على العنوان التالي:

الململكة العربية السعودية - الطائف - ص. ب ٢٥٧٩

تفسير آيات الصيام
من كتاب تيسير العلي القدير
لاختصار تفسير ابن كثير

اختصره وعلق عليه واختار أصح روایاته
محمد نسيب الرفاعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمْ لَكُمْ تَنْفُونَ ﴾
 أَيَّا مَا مَعْدُوداتِ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٌ فَمَنْ تَطَوعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

يقول الله تعالى آمراً هذه الأمة بالصوم. وهو الإمساك عن الطعام والشراب والجماع، بنية خالصة لله عز وجل لما فيه من زكاة النفوس وطهارتها وتنقيتها من الأخلاط الرديئة والأخلاق الرذيلة. وذكر أنه كما أوجبه عليهم فقد أوجبه على من كان قبلهم فلهم فيهم أسوة وليجتهد هؤلاء في أداء هذا الفرض أكمل مما فعله أولئك، كما قال تعالى: « لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَيَتَلُوُكُمْ فِي مَا آتَكُمْ فَاسْتَقِوْا الْخَيْرَاتِ » الآية... . ولهذا قال هنا: « يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا تَنْفُونَ ﴾ لأن الصوم فيه تزكية للبدن، وتضييق لمسالك الشيطان وهذا ثبت في الصحيحين: ١٩٤ « يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ».

كان الصيام في ابتداء الإسلام ثلاثة أيام من كل شهر، ثم نسخ ذلك بصوم شهر رمضان وعن معاذ وابن مسعود وغيرهما: إن هذا الصيام لم يزل مشروعًا من زمان نوح إلى أن نسخ الله ذلك بصيام شهر رمضان كتب عليهم إذا صلى أحدهم العتمة ونام، حرم عليه الطعام والشراب والنساء إلى مثلها. ثم بين حكم الصيام على ما كان عليه الأمر في ابتداء الإسلام فقال: « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ » أي المريض والمسافر لا يصومان بل يفطران ويقضيان بعدة ذلك أيامًا آخر، وأما الصحيح المقيم إن شاء صام وإن شاء أفطر وأطعم عن كل يوم مسكتينًا. والصوم أفضل من الإطعام قاله ابن مسعود وابن عباس وغيرهما من السلف؛ وذلك لقوله تعالى: « وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ »

طعامٌ مسكيٰنٌ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ ثم أنزل الله تعالى الآية الأخرى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبِيَنَتِي مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلَيَصُمُّهُ» فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام. وروى البخاري عن سلمة بن الأكوع أنه قال: لما نزلت «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَدِيَةٌ طَعَامٌ مسكيٰنٌ» كان من أراد أن يفطر يفتدي، حتى نزلت الآية التي بعدها فسختها، وروي أيضاً عن ابن عمر أنها منسوبة، وروى البخاري عن ابن عباس أنها ليست منسوبة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً. وحاصل الأمر أن النسخ ثابت في حق الصحيح المقيم بایجاب الصيام عليه بقوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلَيَصُمُّهُ» وأما الشيخ الفاني الهرم ففيه قولان. والصحيح منهمما الإفطار، ويجب عليه فدية عن كل يوم. وفي صحيح البخاري: فقد أطعم أنس بعد ما كبر عاماً أو عامين عن كل يوم مسكيناً خبزاً ولحماً وأفطر. رواه البخاري معلقاً. وقد أسنده الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده. ويلتحق بهذ المعنى الحامل والمريض، إذا خافت على أنفسهما أو ولديهما.

«شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبِيَنَتِي مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلَيَصُمُّهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيْمَانِ أَخْرَىٰ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسُرَ وَلَئِنْ شَكَلُوا الْعِدَّةَ وَلَئِنْ كَثَرُوا اللَّهُ عَلَىٰ مَا هَدَنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢﴾

يمدح الله تعالى شهر الصيام من بين سائر الشهور، بأن اختاره من بينهن لإنزال القرآن العظيم. وقد ورد في الحديث بأنه الشهر الذي كانت الكتب الإلهية تنزل فيه على الأنبياء. روى الإمام أحمد بن حنبل رحمة الله عن وائلة بن الأسعق أن رسول الله ﷺ قال: ١٩٥ «أُنْزِلتِ صَحْفُ إِبْرَاهِيمَ فِي أُولَى لَيْلَاتِ رَمَضَانَ، وَأُنْزِلتِ التُّورَاةَ لِسِتَّ مَضِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَالْإِنْجِيلُ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ خَلْتَ مِنْ رَمَضَانَ وَأُنْزِلَ اللَّهُ الْقُرْآنُ لِأَرْبَعِ وَعِشْرِينَ خَلْتَ مِنْ

رمضان»^(١). وأما الصحف والتوراة والزبور والإنجيل، فنزل كل منها على النبي الذي أنزل عليه، جملة واحدة وأما القرآن فنزل جملة واحدة إلى بيت العزة من السماء الدنيا، وكان ذلك في شهر رمضان في ليلة القدر منه، كما قال تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَّكَةٍ» وقال: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(١) ثم نزل بعد مفرقاً بحسب الواقع على رسول الله ﷺ. وفي رواية عكرمة عن ابن عباس قال: نزل القرآن في شهر رمضان في ليلة القدر إلى هذه السماء الدنيا جملة واحدة وكان الله يحدث لنبيه ما يشاء ولا يجيء المشركون بمثل يخاصمون به إلا جاءهم الله بجوابه وذلك قوله: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تُرْلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ حَمْلَةً وَحْدَةً كَذَلِكَ إِنْ شِئْتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَأْنَتْهُ تَرْتِيلًا»^(٢) ولا يأتونك بمثل إلأ احشائكم بالحق وأحسن تفسيرًا^(٣) وقوله تعالى: «هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ» وهذا مدح للقرآن الذي أنزله الله هدى لقلوب العباد ممن آمن به وصدقه وأتبعه.

«وَبَيِّنَتِي» أي دلائل على صحة ما جاء به من الهدى والرشاد مفرقاً بين الحق والباطل والحلال والحرام. وقوله تعالى: «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهَرَ فَلِيصُنْهُ» هذا إيجاب حتم على من شهد استهلال الشهر، أي كان مقيماً في البلد حين دخل شهر رمضان وهو صحيح في بدنـه أن يصوم لا محالة، ونسخت الإباحة المتقدمة لمن كان صحيحاً مقيماً أن يفطر ويفدي باطعام مسكين عن كل يوم كما قدم بيانه. ولما ختم الصيام أعاد ذكر الرخصة للمريض والمسافر في الإفطار بشرط القضاء فقال: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَ»^(٤) أي ومن كان به مرض يشق عليه الصيام معه أو يؤذيه أو كان على سفر فله أن يفطر وعليه عدة ما أفطره؛ ولهذا قال: «بُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ

(١) قال الله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(١) والرسول ﷺ قال: «التمسوها في العشر الأخير من رمضان»، وفي حديث آخر قال: «التمسوها في الأحاد»، وفي حديث آخر «في السابع والعشرين من رمضان» فأما قوله في هذه الرواية أعلاه: وأنزل الله القرآن لأربع وعشرين خلت من رمضان هو مخالف لنص القرآن: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(١) مما يدل على ضعف هذا الحديث لمخالفته نصه القرآن، لأن ليلة القدر كانت في ليلة السابع والعشرين من رمضان والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب.

بِكُمُ الْفُسْرَ» أي إنما رَحْصَ بالفطر في حال المرض والسفر مع تَحْتِمَه في حق المقيم الصحيح تيسيراً عليكم ورحمة بكم.

وها هنا مسائل: الأولى: زَعْمُ بعضهم أنه لا يباح الإفطار إلا لمن استهل الشهر مسافراً لا لمن كان مقيماً أول الشهر ثم سافر أثناءه؛ لقوله **﴿فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمِّهُ﴾** ولكن هذ مردود، ؟ إذ لا دليل في الآية على زعمهم لانه ثبت في الصحيحين ١٩٦ أن «رسول الله ﷺ لما بلغ الكديد لما خرج لغزوة الفتح في رمضان أفتطر وأمر الناس بالفطر».

الثانية: وقال آخرون بوجوب الإفطار في السفر؛ لقوله: **﴿فَمَدَّهُ مِنْ أَيْمَانِهِ أَخْرَ﴾** وهذا خلاف ما ثبت من فعله ﷺ من حديث أبي الدرداء قال: ١٩٧ «خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حرّ شديد حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ وعبد الله ابن رواحة».

الثالثة: وقال آخرون: الصيام أفضل، وقال جماعة: بل الإفطار أفضل أخذأ بالرخصة؛ لقوله **ﷺ: ١٨٨** «عليكم برخصة الله التي رَحَصَ لكم» وقيل: إن شَقَّ الصيام فالإفطار أفضل لحديث جابر: ١٩٩ «إن رسول الله ﷺ رأى رجلاً قد ظُلِّلَ عليه فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم. فقال: ليس من البر الصيام في السفر» آخر جاه.

والصحيح قول الجمهور أن الأمر في ذلك على التخيير وليس بِحَثْمٍ لأنهم كانوا يخرجون مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان. قال: ٢٠٠ «فِيمَا الصائم، ومن المفتر فلم يَعِ الصائم على المفتر، ولا المفتر على الصائم» فأماماً إن رغب عن السنة، ورأى أن الفطر مكروه إليه، فهذا يتبعه عليه الإفطار ويحرم عليه الصيام لما جاء في مسنـد أحمد وغيره عن ابن عمر وجابر: ٢٠١ «من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة»

ولا يجب التتابع في قضاء صيام المعدور... فإن شاء فرق وإن شاء

تابع. وهذا قول جمهور السلف والخلف تؤيده الدلائل؛ لأن التتابع إنما وجب في شهر رمضان لضرورة أدائه فيه، فأما بعد انتهاء رمضان فالمراد صيام عدة ما أفتر؛ ولهذا قال تعالى: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ» ثم قال تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» وروى الإمام أحمد عن عامر بن عروة... جعل الناس يسألونه عليه: علينا حرج في كذا؟ فقال رسول الله عليه: ٢٠٢ «إن دين الله في بسر» ثلاثة. وروى أحمد أيضاً بسنده عن أنس بن مالك يقول إن رسول الله عليه قال: ٢٠٣ «يَسِّرُوا وَلَا تَعَسِّرُوا، وَسُكُّنُوا وَلَا ثُنُقُّوا» آخر جاه في الصحيحين. وقوله تعالى «وَلَتُكَبِّرُوا عِدَّةَ شَهْرٍ» أي إنما رخص لكم في الإفطار للمرض والسفر ونحوهما من الأعذار؛ لإرادته بكم اليسر، وإنما أمركم بالقضاء؛ لتكملاً عِدَّةَ شهراً.

وقوله: «وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ» أي ولتذكروا الله عند انتهاء عبادتكم كما قال: «فَإِذَا أَعْصَيْتُمْ مَا سَكَنَتُكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرَكُوءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا»

قال ابن عباس: ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله عليه إلا بالتكبير، ولهذا أخذ كثير من العلماء مشروعية التكبير في عيد الفطر وأرجبه داود الظاهري؛ لظاهر الأمر. وفي مقابلته مذهب أبي حنيفة رحمة الله أنه لا يشرع التكبير في عيد الفطر والباقيون على استحسابه. وقوله «وَلَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ» ٢٠٤ أي إذا قمت بما أمركم الله من طاعته بأداء فرائضه وترك محارمه وحفظ حدوده فلعلكم أن تكونوا من الشاكرين لذلك.

﴿ وَإِذَا سَأَلَكُمْ عَبَادِي عَنِّي قَرِيبٌ أُحِبُّ دُعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِي فَلَيَسْتَحِيُّوا لِي وَلَيَمْتَوِّأُ لِمَاهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾

وفي ذكره تعالى هذه الآية الباعثة على الدعاء مُتَخَلَّلةً بين أحكام الصيام إرشاد إلى الاجتهاد في الدعاء عند إكمال العِدَّة، بل وعند كل فطر، كما رواه الإمام أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله عليه يقول: ٢٠٤ «للصائم عند إفطاره دعوة مستجابة»

روى ابن أبي حاتم بسنده عن معاوية بن حيدة القشيري ٢٠٥ «إن أعرباً
قال: يا رسول الله، أقرب ربينا فناجيه؟ أم بعيد فنناجيه؟ فسكت النبي ﷺ فأنزل
الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكُ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُحِبُّ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ الآية... إذا
أمرتهم أن يدعوني فدعوني استجبت. روى الإمام أحمد عن أبي موسى
الأشعري قال: ٢٠٦ «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فجعلنا لا نصعد شرفاً
ولا نعلو شرفاً ولا نهبط وادياً إلا رفينا أصواتنا بالتكبير، قال: فدنا منا فقال: يا
أيها الناس أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إنما تدعون
سميعاً بصيراً، إن الذين تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته^(١) يا عبد الله

(١) قلت: لقد وقع الخاصة وال العامة في زماننا الحاضر - إلا من رحم ربك - في أمر خطير
عظيم وهو دعاء غير الله تعالى من الأنبياء والأولياء والصالحين في أمور لا يقدرون
عليها فيما لو كانوا على قيد الحياة، وكيف وقد اختارهم الله إليه، وقضى عليهم
بالموت؟ هذه الأمور التي لا يقدر على إيجابتها إلا الله وحده لا شريك له. فترى العامة
وكثيراً من الخاصة ينكفون على أصحاب القبور، يطوفون حولها سبعة أشواط وينادون
 أصحابها لقضاء حوائجهم، كالمعفورة والهداية ودفع الضر، وكشف الكربات، وجلب
الرزق، وهبة الأولاد ذكوراً أو إناثاً، ويقولون يا فلان أنا دخلك، وفي جوارك...
أدركتني أغثني... العارف لا يُعرف!!! أنت أعلم بحالى. وأمثال ذلك من الشرك
الأكبر... !! وإذا دفعتك عقيدتك الطيبة لأن تتصهم وتفهمهم أن مثل هذه الأمور من
العبادات... ولا يمكن أن تصرف إلا لمستحقها وهو الله الواحد الأحد الفرد الصمد،
قامت قيامتهم. وإن مما يدمي القلوب، ويفري المهج حزناً ولوغة على ما ألت إليه
حال المسلمين، هو أن يهب بعض الذين هم محسوبون على الأمة من العلماء، هبة
عظيمة ويقولوا لك: اتركهم يا أخي... نواباً لهم طيبة، إنهم لا يقصدون طلب الدعاء من
 أصحاب القبور، ولكن لجهلهم وعدم معرفتهم لا يعبرون عن مرادهم، إلا بدعاوئهم
إنما يريدون التوصل بهم إلى الله. وإذا قلت له: حسناً تفضل يا صاحب الفضيلة
وعلمهم وعدل من ألفاظهم حتى لا يقعوا في الشرك الكبير... وهذا الذي قلته لي قوله
لهم، فيقول لك: لا لا يا أخي اتركهم على نواباً لهم طيبة!!! ولا يتقدم ولا
خطوة واحدة لنصحهم وإذا نصحتهم أنت قاتل قيامته ونعتك بشتى النعوت التي أقل
ما يقال فيها أنها تناiza بالألقاب. ولكن إياك يا أخي المسلم أن يصدّيك عن إذاعة الحق
أمثال هؤلاء... فاصدّع بالحق والله ناصرك. ﴿وَيَتَسَرَّعُونَ إِذَا مَنَّ بِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَغَوِيٌّ عَزِيزٌ رَّبٌّ﴾ وإنك لترى أيضاً في حلقات الرقص التي يسمونها كذباً وزوراً وبهتاناً (حلق =

ابن قيس، ألا أعلمك كلمة من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله» آخر جاه في الصحيحين وبقية الجماعة. وروى مالك عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ٢٠٧ «يستحباب لأحدكم ما لم يُعَجِّلْ يقول: دعوت فلم يُسْتَجِبْ لي» آخر جاه في الصحيحين من حديث مالك به وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال: ٢٠٨ «لا يزال العبد بخير ما لم يستعجل» قالوا: وكيف يستعجل؟ قال: «يقول قد دعوت ربي فلم يستجب لي» رواه الإمام أحمد.

وروى ابن مردويه عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، حدثني جابر بن عبد الله ٢٠٠ أن النبي ﷺ فرأى قرآنًا **﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عَبْرَادِي عَنِّي فَلَيْسَ قَرِيبٌ لِّيْبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾** الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم أمرت بالدعاء وتوكلت بالإجابة. لبيك اللهم لبيك. لبيك لا شريك لك لبيك. إن الحمد والنعمه لك والملك لا شريك لك. أشهد أنك فرد أحد صمد لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وأشهد أن وعدك حق، ولقاءك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة آتية لا ريب فيها، وأنت تبعث من في القبور» روى الحافظ أبو بكر البزار عن أنس عن النبي ﷺ قال: ٢١٠ «يقول الله تعالى: يا ابن آدم واحدة لشيء، وواحدة لشيء، وواحدة فيما بيني وبينك. فأما الواحدة التي لي فتعبدني لا تشرك بي شيئاً. وأما الواحدة التي لك فما عملت من شيء أو من عمل وفيناكمه. وأما الذي بيني وبينك فمنك الدعاء وعلى الإجابة» وفي ذكره تعالى هذه الآية

الذكر) من المتركتات التي أسلفنا مما تتصدع له القلوب من دعوة غير الله تعالى، وفي شكل مزري. ولو أبصره أعداء الإسلام لشمتوا بالإسلام وأهله ولجعلونا أضحوكة، من ارتفاع بالأصوات إلى القفز، والرقص، والتتمايل، والضرب على الدف والصنج والطنبور، والأغاني من المردان والتكسر والتتمايل، والددمدة والهمهة بما لا معنى له ويسمون ذلك ذكر الله!! وحاشا أن يكون ذكر الله متدينًا إلى مثل هذا الدرك الأسفل هذا عدا الشركات في الفاظهم لقولهم مثلاً: يا شيخي يا رفاعي أدركني بالفرج وإذا لم تدركني فإلى من أنتجي؟ وأمثال ذلك والرفاعي بريء مما يشركون. فقوله تعالى: **﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عَبْرَادِي عَنِّي فَلَيْسَ قَرِيبٌ لِّيْبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾** قوله ﷺ: «أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدون أصم ولا غائباً» لأكبر وأبلغ رد على أولئك الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً هداهم الله أو عاملهم بما يستحقون.

الباعثة على الدعاء مُتَخَلِّلةً بين أحكام الصيام إرشاداً إلى الاجتهاد في الدعاء عند إكمال العدة بل وعند كل فطر. كما رواه الإمام أبو داود الطيالسي بسنده عن عبدالله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ٢١١ «للصائم عند إفطاره دعوة مستجابة» فكان عبدالله بن عمرو إذا أفتر دعا أهله وولده ودعا. وفي مستند الإمام أحمد وسنن الترمذى والنسائى وابن ماجة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ٢١٢ «ثلاثة لا تُرْدَأ دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حتى يفطر، ودعوة المظلوم يرفعها الله دون الغمام يوم القيمة وتُفتح لها أبواب السماء ويقول: بِعِزَّتِي لَأَنْصُرَنِكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينَ»

﴿أَهِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْقِيَامِ أَرْفَتِ إِلَى نِسَابِكُمْ مَنْ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْشَمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ عِلْمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَانُونَ أَنْفَسَكُمْ فَتَابَ عَيْنَكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَإِنَّنَّ بَنِشُورَهُنَّ وَأَبْغَوُمَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُّوا وَأَسْرِبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْعَيْنُ أَلَا يَعْلَمُ مِنَ الْحَقِيقَةِ أَلْأَسْوَدَ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَيْتُمُ الْقِيَامَ إِلَى أَبْيَلٍ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَسْأَلَ عَدِيقَوْنَ فِي الْمَسْدِيجِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرِبُوهُنَّ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ مَا يَتَبَيَّنُ لِلْإِنْسَانِ لَمَّا هُنَّ يَتَقَوَّنُ﴾

هذه رخصة من الله تعالى لل المسلمين، ورفع لما كان عليه الأمر في ابتداء الإسلام، فإنه كان إذا أفتر أحدهم إنما يحل له الأكل والشرب والجماع إلى صلاة العشاء أو ينام قبل ذلك، فمتى نام أو صلى العشاء حرّم عليه الطعام والشراب والجماع إلى الليلة القابضة، فوجدوا من ذلك مشقة كبيرة. والرفث هنا هو الجماع قاله جمّع منهم ابن عباس وبعض التابعين. وقوله: **﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْشَمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾** قال ابن عباس وغيره: هُنّ سكن لكم وأنتم سكن لهم. وحاصله أن الرجل والمرأة كل منهما يخالف الآخر ويماسه ويضاجعه فناسب أن يُرْجَحَ لهم في المجامعة في ليل رمضان ثلاثة يُشَقّ ذلك عليهم ويخرجوا. قال الشاعر:

إذا ما الضجيج شَتَى جِيدَهَا تداعت فَكانت عليه لباساً

وكان السبب في نزول هذه الآية كما تقدّم: ٢١٣ «إن الرجل من الصحابة - وذلك قبل افتراض رمضان - إذا كان صائمًا فنام قبل أن يفطر لم يأكل إلى مثلها وأن قيس بن صرمة الأنباري كان صائماً وكان يومه ذلك يعمل في أرضه،

فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال: هل عندكم طعام؟ قالت: لا، ولكن انطلق فاطلب لك، فغلبته عينه فنام، وجاءت امرأته، فلما رأته نائماً قالت: خيبة لك ألمت؟ فلما انتصف النهار غشي عليه فذُكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت: «أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْمِصَافِرِ الْرَّفِثَ إِلَى نِسَائِكُمْ» - إلى قوله - «وَكُلُوا وَأَشْرُبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» ففرحوا فرحاً شديداً. وقوله تعالى: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ قَاتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَإِنَّمَا بَشِّرُوكُمْ» وأسباب نزول هذا حال قيس بن صرمة المذكور آنفأ ٢١٤ «ثم إن هناك رجالاً من المسلمين كانوا يختانون أنفسهم أي يجامعون نساءهم في شهر رمضان بعد العشاء وبعدما ينامون وكان منهم عمر بن الخطاب وكان ذلك العمل ممنوعاً كما تقدم إذ كان المسلمون قبل ذلك إذا صلوا العشاء حرموا عليهم النساء والطعام إلى مثلها في القابلة، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ فأنزل الله تعالى: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ» يعني تجامعونهن وتأكلون وتشربون بعد العشاء «قَاتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَإِنَّمَا بَشِّرُوكُمْ» يعني جامعوهن «وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» يعني الولد «وَكُلُوا وَأَشْرُبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَيَّ» فكان ذلك عفواً من الله ورحمة، فأباح الطعام والشراب والنكاح في جميع الليل رحمة ورخصة ورفقاً. وقوله: «وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» أي ابتغوا الرخصة التي كتب لكم ولكن تفسيرها بالولد أصح. قوله: «وَكُلُوا وَأَشْرُبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» أي إلى أن يتبيّن ضياء الصباح من سواد الليل، وليرتفع الالتباس. قال: «مِنَ الْفَجْرِ»

وروى البخاري بسنده عن عدي بن حاتم قال: ٢١٥ «قلت يا رسول الله: ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود أهما الخيطان؟ قال: إنك لعریض القفا إن أبصرت الخطيتين ثم قال: لا بل هو سواد الليل وبياض النهار»

وفي إياحته تعالى جواز الأكل إلى طلوع الفجر دليل على استحباب السحور لأنه من باب الرخصة والأخذ بها محبوب، وحَثَّ السنة على السحور. في الصحيحين عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ٢١٦ «تَسْحَرُوا فَإِنْ فِي الصَّحِيفَيْنِ

السحور بركة» وقد وردت أحاديث كثيرة: ٢١٧ «إن رسول الله ﷺ سَمَّاهُ الْفَدَاءُ الْمَبَارَكُ» وقد ورد في الصحيحين من حديث القاسم عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ٢١٨ «لا يمنعكم أذان بلال عن سحوركم؛ فإنه ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم؛ فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر»

(مسألة) ومن جعله تعالى الفجر غاية لإباحة الجماع والطعام والشراب لمن أراد الصيام يستدل على أنه من أصبح جنباً فليغسل ول يتم صومه ولا حرج عليه، وهذا مذهب الأئمة الأربع وجمهور العلماء سلفاً وخلفاً؛ لما رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أنهما قالتا: ٢١٩ «كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع غير احتمام ثم يغسل ويصوم» وفي حديث أم سلمة عندها: ٢٢٠ «ثم لا يفطر ولا يقضى».

﴿نَرَأَيْتُمُ الْعِصَمَ إِلَى الْأَيَّلِ﴾ يقتضي الإفطار عند غروب الشمس حكماً شرعياً كما جاء في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ٢٢١: «إذا أقبل الليل من هاهنا، وأدبر النهار من هاهنا فقد أفتر الصائم» وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ٢٢٢ «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» آخر جاه ثم ورد في الأحاديث الصحاح النهي عن الوصال. وهو: أن يصل يوماً يوماً آخر، ولا يأكل بينهما شيئاً. روى الإمام أحمد عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ ٢٢٣: «لا تواصلوا. قالوا: يا رسول الله إنك تواصل. قال: فإني لست مثلكم، إني أبى يطعني ربي ويسقيني قال فلم يتنهوا عن الوصال. فواصل بهم النبي ﷺ يومين وليلتين ثم رأوا الهلال، فقال: لو تأخر الهلال لزدتكم» كالمنكّل لهم؛ وأخر جاه في الصحيحين من حديث الزهري به. فقد ثبت النهي عنه أنه من خصائصه عليه الصلاة والسلام وأنه كان يقوى على ذلك ويُعَانَ . والأظهر أن ذلك الطعام والشراب في حقه إنما كان معنوياً لا حسيّاً وإنّا فلا يكون موصلاً مع الحسي. ولكن لا بأس من الوصال إلى السحر: بعض حديث رواه أبوسعيد الخدرى - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ ٢٢٤: «لا تواصلوا فإذاكم أردتم أن يواصل فليواصل إلى السحر...» آخر جاه في الصحيحين. قوله تعالى: «ولَا

تُبَشِّرُهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكُفُونَ فِي الْسَّجَدَةِ فقد كان المعتكفون في المساجد يخرجون منها ويجماعون إن شاءوا، حتى نزلت هذه الآية فمنعوا من ذلك ليلاً أو نهاراً حتى يقضوا اعتكافهم. أي لا تقربوهن مادمت عاكفين في المسجد. ولذا فإن المعتكف يحرم عليه النساء مادام معتكفاً في المسجد ولو ذهب إلى منزله لحاجة لابد له منها أن يثبت فيه إلا بمقدار ما يفرغ من حاجته تلك من قضاء الغائب أو الأكل وليس له أن يقبل أمرأته ولا أن يضمها إليه ولا يشتعل بشيء سوى اعتكافه.

فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجَلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ». قالت عائشة: ولقد كان المريض يكون في البيت مما أسأل عنه **إِلَّا وَأَنَا مَارَةٌ**»

وفي ذِكْرِه تعالى الاعتكاف بعد الصيام إرشاد وتنبيه على الاعتكاف في الصيام أو في آخر شهر رمضان كما ثبت في السنة عن رسول الله ﷺ «أنه كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان حتى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ» أخر جاه. قوله تعالى: **﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾** أي هذا الذي بيَّنَهُ أزواجنا وحدَّدَناه من الصيام وأحكامه، وما أبحنا فيه وما حرَّمنا، وذكرنا غاياته، ورخصه وعراوئه، حدود الله، أي شرعاًها الله وبيَّنَها بنفسه، فلا تقربوها. أي لا تجاوزوها وتعدوها **﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ مَا يَتَّبِعُ لِلنَّاسِ﴾** أي: كما بيَّن الصيام وأحكامه وشرائعه وتفاصيله كذلك بيَّن سائر الأحكام على لسان عبده ورسوله محمد ﷺ **﴿لِلنَّاسِ لَمَّا هُمْ يَتَّقُونَ﴾** أي يعرفون كيف يهتدون وكيف يطيعون. كما قال تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي يَنْزِلُ عَلَى عَبْدِهِ مَا يَتَّبِعُ يَتَّبِعُ لِيَخْرِجُكُمْ مِّنَ الظُّلْمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ لَرٍ وَّفَرِحٌ﴾** **﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ وَتُذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لَتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْرِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: هذا في الرجل يكون عليه مال

وليس عليه فيه بَيِّنَةٌ، فيجحد المال يخاصم إلى الحكماء، وهو يعرف أن الحق عليه، وهو يعلم أنه آثم أكل الحرام. وقال بعض السلف: لا تخاصم وأنت تعلم أنك ظالم. وقد ورد في الصحيحين عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: ٢٢٧ «ألا إنما أنا بَشَرٌ، وإنما يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أعن بِحُجَّتِهِ من بعض فأقضي له. فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من نار». .

كتاب الصيام

من صحيح البخاري

لِإِلَمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيِّ الْجَعْفِيِّ
رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

صَبَطَةُ، وَرَقْمَهُ، وَذَكَرَ تكرارَ مَوَاضِعِهِ، وَشَرَحَ الفَاظَةَ وَجُمِلَةَ
وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَوَضَعَ فَهَارِسَةً
الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى دِينِ الْبُغَا

دكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر
أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصوم

١ - باب: وجوب صوم رمضان

وقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا كُتُبَ تَنَعَّمُونَ» (١٨٣) / البقرة:

١٧٩٢: ^(٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ سُهْلَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيَاً جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَائِرَ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبَرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ إِلَّا أَنْ تَطُوعَ شَيْئًا» فَقَالَ: أَخْبَرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ فَقَالَ: «شَهْرُ رَمَضَانَ إِلَّا أَنْ تَطُوعَ شَيْئًا» فَقَالَ: أَخْبَرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الرِّزْكَةِ، فَقَالَ: فَأَخْبِرْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَنْطُوْعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ». أَوْ: دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ». [ر: ٦٤]

١٧٩٣: ^(٣) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنَيْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَاشُورَاءَ وَأَمْرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تُرِكَ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمَهُ. [٤٢٣١، ١٨٩٦]

(كتب) فرض. (الصوم) هو لغة: الإمساك، وشرعًا الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وما هو ملحق بها من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس. «كما كتب على الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا كُتُبَ تَنَعَّمُونَ» كما فرض على الأمم السابقة من حيث الكيفية لا القدر.

١٧٩٢: (شرائع الإسلام) نصب الزكاة ومقاديرها وغير ذلك من الأحكام الشرعية.
 ١٧٩٣: (عاشراء) اليوم العاشر من المحرم. (أن يوافق صومه) الذي كان يعتاده، والمعنى: أنه كان لا يعتقد صيام يوم عاشراء من التفل المندوب.

١٧٩٤: حَدَّثَنَا قُتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْبَيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَيْبٍ: أَنَّ عِرَاكَ ابْنَ مَالِكَ حَدَّثَهُ: أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَرِيشًا كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَيَامِهِ حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطِرْ». [ر: ١٥١٥]

٢ - باب: فَضْلِ الصَّوْمِ.

١٧٩٥: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الصِّيَامُ جُنَاحٌ، فَلَا يَرْفَثُ وَلَا يَجْهَلُ، وَإِنْ أَمْرُوا قَاتَلَهُ أَوْ شَانَمَهُ، فَلَيُقْلِّ إِنِّي صَائِمٌ - مَرْتَيْنَ - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَخَلْوُفٌ فَمِنِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، يَتَرَكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي، الصِّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا». [٧١٠٠، ٧٥٠٤، ٥٥٨٣، ١٨٠٥]

٣ - باب: الصَّوْمُ كَفَارَةٌ

١٧٩٦: حَدَّثَنَا عَلَيْهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ: حَدَّثَنَا جَامِعٌ، عَنْ أَبِي

١٧٩٤: أخرجـه مسلم في الصيام، بـاب: صوم يوم عاشوراء، رقم: ١١٢٥.

١٧٩٥: أخرجـه مسلم في الصيام، بـاب: حفظ اللسان للصائم، وبـاب: فضل الصيام، رقم: ١١٥١.

(جنة) وقاية وسترة من الواقع في المعاصي التي تكون سبباً في دخول النار، أو وقاية من دخول النار، لأنـه إمساك عن الشهوات والنـار قد حفت بها، وأيضاً: الأعمال الصالحة تـكـفر الذنوب. (يرـفت) من الرـفت، وهو الكلام الفاحش، ويطلق أيضاً على الجـمـاع وعلى مقدماته وعلى ذـكرـه مع النساء. (لا يـجهـلـ) لا يـفعـلـ شيئاً من الجـهـالة كالـعيـاطـ والـسـفـهـ والـسـخـرـيـةـ. (مرـتـيـنـ) يـكرـرـ ذلك مرـتـيـنـ. (لـخـلـوـفـ) تـغـيـرـ طـعـمـ الفـمـ وـرـيـحـهـ. (يـتـرـكـ) أي يقول الله تعالى: يـتـرـكـ الخـ. (شـهـوـتـهـ) شـهـوـتـهـ الجـمـاعـ وـغـيـرـهـ. (الـصـيـامـ لـيـ) عمل خالـصـ من أـجـلـيـ ليسـ فـيـ رـيـاءـ. (أـجـزـيـ بـهـ) جـزـاءـ غـيـرـ مـحـدـودـ، يـتنـاسـبـ معـ كـرـمـ اللهـ سـبـحـانـهـ وـفـضـلـهـ.

وَإِلَى، عَنْ حُذِيفَةَ قَالَ: قَالَ عَمَرُ - رضي الله عنه -: مَنْ يَحْفَظُ شَيْئاً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْفَتْنَةِ؟ قَالَ حُذِيفَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ، تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ وَالصَّدَقَةُ». قَالَ: لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذِهِ، إِنَّمَا أَسْأَلُ عَنِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ. قَالَ: وَإِنَّ دُونَ ذَلِكَ بَاباً مُغْلَقاً، قَالَ: فَيُفْتَحُ أَوْ يُكَسَّرُ؟ قَالَ: يُكَسَّرُ، قَالَ ذَلِكَ أَجَدُرُ أَنْ لَا يُغْلَقَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَقُلْنَا لِمَسْرُوقَ: سَلْهُ أَكَانَ عَمِراً يَعْلَمُ مَنْ أَنْبَابُ؟ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدِ الْلَّيْلَةِ.

[ر: ٥٠٢]

٤ - باب: الرِّيَانُ لِلصَّائِمِينَ

١٧٩٧: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يَقَالُ لَهُ الرِّيَانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يَقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ، فَيَقُولُونَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ». [٣٠٨٤]

١٧٩٨: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، نُوَدِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ ذُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ،

١٧٩٧: أخرجه مسلم في الصيام، باب: فضل الصيام، رقم: ١١٥٢.
(الريان) صيغة مبالغة من الريّ وهو نقىض العطش.

١٧٩٨: أخرجه مسلم في الزكاة، باب: من جمع الصدقة وأعمال البر، رقم: ١٠٢٧.
(أنفق زوجين) عمل صنفين من أعمال البر. (من أهل الصلاة) المكرثين لصلاة التطوع، وكذلك من ذكر من أهل الأعمال الأخرى، فالمراد: الملازمون لها المكرثون منها زيادة عن الواجبات. (بابي أنت وأمي) أنت مفدي بهما. (من ضرورة) من مضره، أي قد سعد من دعى من أبواب جميعاً، ودعوه منها جميعاً أن يخبر في الدخول من أيها شاء، وهذا مزيد تكريم وفضل.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَّ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَّ مِنْ بَابِ الرَّبَّيَانِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَّ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِأَبِيهِ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلَى مَنْ دُعِيَّ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلُّهَا؟ قَالَ: «تَعَمْ، وَأَزْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». [٣٤٦٦]

٥- باب: هل يقال رمضان أو شهرب رمضان، ومن رأى كلها وأيسعا

وقال النبي ﷺ: «من صام رمضان». [ر: ١٨٠٢]

وقال: «لا تقدمو رمضان». [ر: ١٨١٥]

١٧٩٩ / ١٨٠٠: حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ سُهْلِيْنَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانَ فُتُحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ».

(١٨٠٠): حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُكَبِّرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَيْثَنُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ، مَوْلَى التَّيْمِيْنَ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ شَهْرَ رَمَضَانَ فُتُحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَعُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلِسِلَتِ الشَّيَاطِينُ». [١٣٠٣]

١٨٠١: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُكَبِّرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَيْثَنُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

١٨٠٠: أخرجه مسلم في الصيام، باب: فضل شهر رمضان، رقم: ١٠٩٧ .

(فتح) المراد حقيقة الفتح، وقيل هو كنایة عن كثرة الطاعات. (أبواب السماء) المراد بالسماء الجنة، لأنها يصعد منها إلى الجنة، لأنها فوق السماء وسقفها عرش الرحمن. (سلسلة الشياطين) شدت بالسلالس، ومنعت من الوصول إلى بغيتها من إفساد المسلمين بالقدر الذي كانت تفعله في غير رمضان.

١٨٠١: (رأيتكموه) رأيتم هلال الشهر، رمضان أولًا وشوال ثانية. (غم عليكم) ستر وغطي بالغيم أو غيره. (فاقدرروا له) قدروا له تمام العدة ثلاثة يوماً.

يَقُولُ : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ». وَقَالَ غَيْرُهُ، عَنِ الْلَّيْثِ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسٌ: لِهِلَالِ رَمَضَانَ. [١٨٠٧ ، ١٨١٤ ، ١٨٠٩]

[٤٩٩٦]

٦- باب : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْسَابًا وَنِيَةً
وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَثُّونَ عَلَى نِيَاتِهِمْ». [ر: ٢٠١٢]

١٨٠٢ : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْسَابًا، عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْسَابًا عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [ر: ٣٨]

٧- باب : أَجْوَدُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ
١٨٠٣ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدُ النَّاسِ بِالْحَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلَحَ، يَعْرِضُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ: فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ أَجْوَدُ بِالْحَيْرِ مِنَ الرَّبِيعِ الْمُرْسَلِةِ. [ر: ٦]

٨- باب : مَنْ لَمْ يَدْعُ قَوْلَ الزُّورِ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الصَّوْمِ

١٨٠٤ . حَدَّثَنَا آدُمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

١٨٠٣ : (يَنْسَلَحُ) يَمْضِي وَيَتَهَيِّ.

١٨٠٤ : (الزُور) الْكَذْبُ وَالْمُبْلِلُ عَنِ الْحَقِّ وَالْعَمَلُ بِالْبَاطِلِ وَالتَّهْمَةِ. (الْعَمَلُ بِهِ) الْعَمَلُ بِمَقْضَاهِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ. (فَلِيْسَ اللَّهُ حَاجَةً) أَيْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَلْتَفِتُ إِلَى صِيَامِهِ وَلَا يَقْبِلُهُ.

لَمْ يَدْعُ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ اللَّهُ حَاجَةً فِي أَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». [١٠٧٥]

٩- باب: هل يقول إني صائم إذا شتم

١٨٠٥ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ، عَنْ أَبِي صَالِحِ الرَّزَّاِتِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنَ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامُ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجِزِي بِهِ، وَالصِّيَامُ جُنَاحٌ، وَإِذَا كَانَ يَوْمٌ صَوْمٌ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَضْبَخُ، فَإِنْ سَبَبَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيُقْلِلْ: إِنَّمَا صَائِمٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَخْلُوفٌ فَمَ الصَّائِمُ أَطْيَبُ عَنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ. لِلصَّائِمِ فَرْحَانٌ يَنْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرَحَ، وَإِذَا لَقِيَ زَبَّةً فَرَحَ بِصَوْمِهِ». [ر: ١٧٩٥]

١٠- باب: الصَّوْمُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْعُزُوبَةَ

١٨٠٦ : حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

١٨٠٥ : أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ: فَضْلُ الصِّيَامِ، رَقْمٌ: ١١٥١ .
 (كل عمل ابن آدم له) أي يمكن أن يدخله حظ النفس. (يضبخ) من الصخب وهو
 الخصم والصياح. (إذا أفتر فرح) بزوال جوعه وعطشه حيث أبيح له الفطر، وهذا أمر
 طبيعي للإنسان الذي فطر على الحاجة للطعام والشراب، والسرور إذا حصلت له
 حاجة. وقيل: يفرح بإتمام صومه وعبادته. (فرح بصومه) بقبول صومه وترتباً الجزاء
 الوافر عليه.

(العزوبية) العزب من لا زوج له، والعزبة من لا زوج لها، أي خاف أن يقع في الزنا،
 لعدم الزواج وبعده عنه.

١٨٠٦ : (الباءة) هي في اللغة الجماع، والتقدير: من استطاع منكم الجماع لقدرته على
 مؤن النكاح، وقيل: المراد بالباءة هنا مؤن الزواج.

(أغض للبصر) أدعى إلى غض البصر. (أحسن للفرج) أدعى إلى إحسان الفرج، أي
 حفظه من الزنا. (وجاء) قاطع للشهرة.

علقمة قال: بينما أنا أمشي مع عبد الله رضي الله عنه فقال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَرْوَجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَخْسَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ». [٤٧٧٨، ٤٧٧٩]

١١- باب: قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا»

وقال صلة، عن عممار: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ.

١٨٠٦/١٨٠٩: حَدَثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرُوا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرُوْهُ، فَإِنْ عُمِّ عَلَيْكُمْ فَاقْتُرِوا لَهُ».

١٨٠٨: حَدَثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرُوْهُ، فَإِنْ عُمِّ عَلَيْكُمْ فَاكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

١٨٠٩: حَدَثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا». وَخَسَنَ الإِبَاهَامَ فِي الثَّالِثَةِ. [ر: ١٨٠١]

(يوم الشك) هو اليوم الذي يتحدث الناس فيه برؤية الهلال ولم تثبت رؤيته.

١٨٠٧: أخرجه مسلم في الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤيه الهلال، رقم: ١٠٨٠.

١٨٠٨: (سبعين وعشرون) أي يكون هكذا أحياناً. (العدة) عدة أيام شعبان.

١٨٠٩: (هكذا وهكذا) أي أشار بيده الكريمتين ناشراً أصحابه مرتين، فهي عشرون. (وحسن الإبهام في الثالثة) أي أشار في المرة الثالثة كما أشار قبلها ولكنه قبض الإبهام، فهي تسع، فيكون المجموع تسعاً وعشرين.

١٨١٠ : حَدَّثَنَا آدُمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ قَالَ : قَالَ أَبُو الْفَاقِلِ رضي الله عنه : «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ عَيَّنَ عَيْنَكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثَيْنَ» .

١٨١١ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا أَوْ رَاحَ، فَقَيْلَ لَهُ : إِنَّكَ حَلْفَتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ شَهْرًا؟ فَقَالَ : «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا» . [٤٩٠٦]

١٨١٢ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَلَالٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَلَى رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتِ انْفَكَّتْ رَجُلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرِيَّةَ تِسْعَا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْتَ شَهْرًا؟ فَقَالَ : «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ» . [ر: ٣٧١]

١٢- باب: شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصُ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ إِسْحَاقُ : وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فَهُوَ تَمَامٌ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَجْتَمِعُانِ كِلَاهُمَا نَاقِصٌ .

١٨١٠ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤيه الهلال، رقم: ١٨٠١

(غبي) من الغباوة وهي عدم الفطنة، وهو استعارة لخفاء الهلال.

١٨١١ : (آلية من نسانه) حلف لا يدخل عليهم. (غدا) من الغدو وهو الذهاب أول النهار. (راح) من الرواح وهو الذهاب آخر النهار، وقد يراد به مطلق الذهاب في أي وقت. (فقيل له) القائل هي عاشرة رضي الله عنها.

١٨١٢ : (انفككت رجله) من الانفكاك، وهو الخلع وانفتال بعضها عن بعض.

(لا يجتمعان..) أي لا يكون كل منهما ناقصا في سنة واحدة.

١٨١٣: حَدَّثَنَا مُسَدْدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنِي مُسَدْدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «شَهْرًا لَا يَنْقُصَانِ، شَهْرًا عِيدٌ: رَمَضَانٌ وَدُوَّالِ الْحِجَّةِ».

١٣- باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَخْسِبُ»

١٨١٤: حَدَّثَنَا آدُمُ: حَدَّثَنَا شُبَّةُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ فَيْسٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرُو: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمَّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَخْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا». يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ. [ر: ١٨٠١]

١٤: باب: لَا يَنْقَدِمُنَّ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ

١٨١٥: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي

١٨١٣: أخرجه مسلم في الصيام، باب: معنى قوله ﷺ: شهراً عيد لا ينقصان، رقم: ٩٨٠١.

(لا ينقصان) قيل في معناه أقوال، ولعل أحسنها ما ذكره البخاري عن إسحق: أنهما تامان في الأجر والثواب وإن نقصا في العدد. (شهرًا عيد) فرمضان يعقبه عيد الفطر، وذو الحجة يكون عيد الأضحى خلال أيامه.

١٨١٤: أخرجه مسلم في الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤبة الهلال، رقم: ١٠٨٠.

(أمة) جماعة من العرب. (أمية) لا تقرأ ولا تكتب، نسبة إلى الأم، أي على الحالة التي ولدتنا عليها الأمهات. (لا نكتب) قليل فيما من يكتب. (ولَا نحسب) لا نعرف حساب النجوم وتسييرها، فلم نكلف في مواقيت عباداتنا ما يحتاج فيه إلى معرفة حساب ولا كتابة.

١٨١٥: أخرجه مسلم في الصيام، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، رقم: ١٠٨٢.

(يصوم صومه) كان له صوم نفل معتاد فوافق ذلك اليوم، أو كان عليه قضاء أو نذر =

كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَنْقَدِمُنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بَصُومٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صُومَهُ، فَلْيَصُومْ ذَلِكَ الْيَوْمَ».

١٥ - باب: قول الله جل ذكره: «أَحِلَ لَكُمْ يَنْلَهَا الْعِصَمَاءُ الرَّفِثُ إِلَى فَسَائِكُمْ مِنْ لِيَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَافُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَأَنْتُمْ بَشَرٌ وَهُنَّ بِأَنْتَفُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ» / البقرة: ١٨٧

١٨١٦ : حَدَّثَنَا عَبْيَنْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُنْفَطِرَ، لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُنْسَى، وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتُهُ فَقَالَ لَهَا: أَعِنْدِكَ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لَا، وَلِكِنْ أَنْطَلَقْتُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ، فَغَلَبَتِهُ عَيْنَاهُ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَيْرَةُ لَكَ، فَلَمَّا اتَّنْصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَزَّلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «أَحِلَ لَكُمْ يَنْلَهَا الْعِصَمَاءُ الرَّفِثُ إِلَى فَسَائِكُمْ».

فصامه .

=

(أحل) أبى ورخص به. (الرفث إلى نسائكم) الإفضاء إليهم بالجماع. (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) كنایة عن كون كل من الزوجين سكناً للآخر وستراً له، وأنه شديد الاحتياج إليه، يمسه ويباشره كما يباشر اللباس. (تخاتون أنفسكم) تجتمعون النساء وتأكلون وتشربون في الوقت الذي كان يحرم عليكم ذلك. (فالآن باشروهن) بعد الحل لكم أن تجتمعوهن. (ابتغوا) اطلبوا بمبادرتهن وجماعهن. (ما كتب الله لكم) ما أحله الله ورخص لكم به من التمتع بهن، أو ما قدره الله تعالى من الولد.

١٨١٦ : (كان أصحاب محمد) أي وهو معهم، أول ما افترض الله تعالى الصيام. (فغلبته عيشه) كنایة عن النوم. (خيصة لك) حرماناً لك، يقال خاب الرجل إذا لم ينزل ما طلبه. (غشي عليه) من الغشيان، وهو تعطيل القوى المحركة والأوردة الحساسة، لضعف القلب بسبب وجع شديد أو برد، أو جوع مفرط، وهو نوع من الإغماء. (ونزلت) أي تمت الآية. (والخط الأبيض) بياض الصبح الصادق أو ما يبدو معتراضاً في الأفق كالخط الممدود. (والخط الأسود) ما يمتد معه من غيش الليل وسوداه.

ففرحوا بها فرحاً شديداً، ونزلت: «وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَقَّ يَتَبَّعُنَ لَكُوْلُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» [٤٢٣٨].

١٦- باب: قول الله تعالى: «وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَقَّ يَتَبَّعُنَ لَكُوْلُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتْمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآتِيلِ» / البقرة: ١٨٧

فيه البراء عن النبي ﷺ. [ر: ٦١٨١]

١٨١٧: حَدَّثَنَا حَاجَاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدَى بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَّلَتْ: «حَقَّ يَتَبَّعُنَ لَكُوْلُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ»، عَمِدْتُ إِلَى عَقَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عَقَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَهُ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِّنُ لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيْاضُ النَّهَارِ». [٤٢٣٩، ٤٢٤٠]

١٨١٨: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (ح). حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَانَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرَّفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ أَنْزَلَتْ: «وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَقَّ يَتَبَّعُنَ لَكُوْلُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» وَلَمْ يَنْزُلْ «مِنَ الْفَجْرِ» فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبَيْضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَمْ يَرْلَ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَّعَنَ لَهُ رُؤُيَتُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ: «مِنَ الْفَجْرِ» فَعَلِمُوا أَنَّهُ

١٨١٧: أخرجه مسلم في الصيام، باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم: ١٠٩٠.

(عقال) العجل الذي يعقل به البعير. (يستبين) يظهر. (فغدوت) ذهبت أول النهار. (ذلك) المذكور في الآية.

١٨١٨: أخرجه مسلم في الصيام، باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم: ١٩٠١.

إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. [٤٢٤١]

١٧- باب: قول النبي ﷺ: «لَا يَمْنَعُكُم مِنْ شُحُورِكُمْ أَذْانُ بِلَالٍ» [ر: ٥٩٦]

١٨١٩: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَالقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بِلَالًا كَانَ يُؤَدِّنُ بِلَيْلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا وَاشْرُبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمٍّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

قال القاسم: ولَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَذَانِهِمَا إِلَّا أَنْ يَرْقَى ذَا وَيَنْزِلَ ذَا. [ر: ٥٩٧]

١٨- باب: تأخير الشحور

١٨٢٠: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْخَرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ تَكَوَّنُ سُرُّعَتِي أَنْ أُدْرِكَ السُّجُودَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [ر: ٥٥٢]

١٩- باب: قدركم بين الشحور وصلات الفجر

١٨٢١: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَسَخَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالشَّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً. [ر: ٥٥٠]

٢٠- باب: بركة الشحور من غير إيجاب

لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه وأصلوا ولم يذكر الشحور.

١٨٢٠: (أن أدرك السجود) أي صلاة الفجر، وعبر بالسجود عنها لأنه ركن أساسي منها.

(الشحور) بضم السين، هو تناول الطعام أو الشراب وقت السحر، وهو ما قبل طلوع الفجر. والشحور: بفتح السين، اسم لما يتناول في ذلك الوقت.

١٨٢٢ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاصَّلَ فَوَاصَّلَ النَّاسُ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَنَهَا هُنْمُ، قَالُوا : إِنَّكَ تُوَاصِلُ ، قَالَ : «لَسْتُ كَهِيْتُكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ أَطْعَمُ وَأَسْقَى» . [١٨٦١]

١٨٢٣ : حَدَّثَنَا آدُمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَّسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «سَحَرُوا، فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً» .

٢١- باب : إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا

وَقَالَتْ أُمُّ الدَّرَدَاءِ : كَانَ أَبُو الدَّرَدَاءِ يَقُولُ : عِنْدَكُمْ طَعَامٌ؟ فَإِنْ قُلْنَا : لَا، قَالَ : فَإِنِّي صَائِمٌ يَوْمِي هَذَا . وَفَعَلَهُ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ وَحُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

١٨٢٤ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي عِيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يَتَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ : «إِنَّ مَنْ أَكَلَ فَلَيْسَ، أَوْ فَلَيْصُمُ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ» . [٦٨٣٧ ، ١٩٠٣]

١٨٢٢ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم، رقم: ١١٠٢ .
(واصل) تابع الصيام بين اليومين من غير إفطار بالليل. (لست كهيتكم) ليس حالك مثل حالكم. (أظل) أبيت وأبقى.

١٨٢٣ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: فضل السحور وتأكيد استحبابه، رقم: ١٠٩٥ .

(تسحروا) من السحور، والأمر للندب. (بركة) دنيوية في التقوي على صيام النهار، وأخروية بمزيد الأجر والثواب.

١٨٢٤ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: من أكل في عاشوراء فليكف بقية يومه، رقم: ١١٣٥ .

٢٢- باب: الصائم يُصبح جنباً

١٨٢٥ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيِّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامَ بْنِ الْمُغِيرَةِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ (ح). حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الرُّهْرَيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَ مَرْوَانَ: أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُذْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَعْتَسِلُ وَيَصُومُ.

وَقَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ: أُفْسِمُ بِاللَّهِ لِتَقْرِئَ عَنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَمَرْوَانُ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَكِرْهَةُ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ قُدِرَ لَنَا أَنْ نَجْتَمِعَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَكَانَتْ لِأَبِي هُرَيْرَةَ هُنَالِكَ أَرْضٌ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلَا مَرْوَانَ أَفْسِمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ، فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ: كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ.

وَقَالَ هَمَامُ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ، وَالْأَوْلُ أَسْنَدُ. [ح ١٨٢٩، ١٨٣٠].

١٨٢٥ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، رقم: ١١٠٩.

(وهو جنب من أهله) أي أصابته جنابة من جماع إحدى زوجاته. (لتقرعن بها) لتعلمته بهذه القصة التي تختلف فتاواه إعلاماً صريحاً. (على المدينة) حاكماً عليها وأميرأً من قبل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. (قال) أبوهريرة رضي الله عنه. (وهو أعلم) أي الفضل أعلم مني بما روى، والمعهدة عليه في ذلك. (يأمر بالفطر) من أصبح جنباً. (الأول أسنداً) أي حديث أمهات المؤمنين أثبت، لأنه ناسخ لما رواه أبوهريرة عن الفضل رضي الله عنهم.

٢٣- باب : المُبَاشِرَةُ لِلصَّائِمِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - : يَخْرُمُ عَلَيْهِ فَرْجُهَا .

١٨٢٦ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ : عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِرْبِيهِ .

وَقَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَاسٍ : «مَارِبٌ» حَاجَاتُ . قَالَ طَاؤُسٌ : «غَيْرٌ أُولَى الْإِرْبَةِ» . الأَحْمَقُ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي السَّيَاءِ . [١٨٢٧]

٢٤- باب : الْقُبْلَةُ لِلصَّائِمِ

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ : إِنْ نَظَرَ فَأَمْنَى يُمْ صَوْمَهُ .

١٨٢٧ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّهِّنِ : حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . (ح) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحَّكَتْ . [ر: ١٨٢٦].

١٨٢٦ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة...
رقم: ١١٠٦.

(بيasher) من المباشرة، وهي الملامة، وأصله من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة، وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وخارجاً منه، والمراد هنا غير الجماع. (أملأكم لإربه) أقوى منكم في ضبط نفسه، والأمن من الوقوع فيما يتولد عن المباشرة من الإنزال، أو ما تجر إليه من الجماع. والإرب الحاجة، ويطلق على العضو. (مارب) جمع مأرب وهو الحاجة. / طه: ١٨ / . (أولي الإربة) أصحاب الحاجة. / النور: ٣١ .

١٨٢٧ : (ضحكت) تبيها إلى أنها صاحبة القضية، ليكون أبلغ في الثقة بحديثها.

١٨٢٨: حَدَّثَنَا مُسَدِّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هَشَامَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بْنِتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمِيلَةِ، إِذْ حِضَطَ، فَأَسْلَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيسَتِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ أَنْفَسْتِ» قَلَتْ: نَعَمْ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ، وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ. [ر: ٢٩٤].

٢٥ - باب: اغتسال الصائم

وَبَلَّ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَوْبَةً فَأَلْقَاهُ عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ. وَدَخَلَ الشَّعْبِيُّ الْحَمَامَ وَهُوَ صَائِمٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَعَّمَ الْقِدْرَ أَوِ الشَّيْءَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ بِالْمَضْمَضَةِ وَالْبَرْدِ لِلصَّائِمِ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا كَانَ صَوْمُ أَحَدِكُمْ فَلْيُصْبِحْ دَهِينًا مُتَرَجِّلًا. وَقَالَ أَنَسُ: إِنَّ لِي أَبْنَنِي أَنْتَخُمْ فِيهِ وَأَنَا صَائِمٌ. وَيُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَاكَ وَهُوَ صَائِمٌ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: يَسْتَاكُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ، وَلَا يَبْلُغُ رِيقَهُ. وَقَالَ عَطَاءُ: إِنَّ ازْدَرَدَ رِيقَهُ لَا أَقُولُ يُغْطِرُ. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ بِالسَّوَالِ الرَّطِيبِ، قِيلَ: لَهُ طَعْمٌ. قَالَ: وَالْمَاءُ لَهُ طَعْمٌ، وَأَنْتَ تُمْضِمضُ بِهِ. وَلَمْ يَرَ أَنَسُ وَالْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا.

١٨٢٩: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَأَبِي بَكْرٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

(٢٥) (يتطعم) أي يدخل الطعام في فمه ليذوقه من غير بلع. (دهنياً متراجلاً) متمسحاً بالدهن مسحاً (رجالاً) شعره نظيفاً، حسن المظهر، لأنّه في ضيافة الله تعالى. (أبزن) حوضاً من فخار أو غيره. (انت quam في) أدخل فيه لتحصيل البرودة. (ازدرد) ابتلع ريقه بعد التسوك.

١٨٢٩: (من غير حلم): أي جنابته ليست عن احتلام في المنام، بل من مجامعة أهله.

يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ، فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ. [ر: ١٨٢٥].

١٨٣٠ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ سُمَيْ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ: أَنَّهُ سَمَعَ أَبَا بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي، فَذَهَبْنَا مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لَيُضِيعُ جُنُبًا، مِنْ جِمَاعَ غَيْرِ اخْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُهُ. ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ . [ر: ١٨٢٥].

٢٦- باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً

وَقَالَ عَطَاءُ: إِنِّي أَسْتَشَرُ فَدَخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ. وَقَالَ
الْحَسَنُ: إِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ الدِّبَابُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ وَمُجَاهِدُ: إِنْ جَامَعَ
نَاسِيًّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٣١ : حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْيَعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرَبَ فَلَيْسَ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» [٦٢٩٢]

(٢٦) (إن لم يملك) أي إن دخل الماء في أنفه ليستنشق ويستشر، فسبق شيء منه إلى حلقه ولم يستطع دفعه فبلغه لم يفطر، وإن استطاع دفعه قبل أن يصل إلى حلقه ولم يدفعه أفطر.

١٨٣١ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر. رقم: ١١٥٥ . (فليتم صومه) فليبق ممسكاً لأنه لم يفطر أصلاً. (أطعمه الله وسقاه) أي بغير قصد منه ولا حيلة.

٢٧- باب : السُّوَالُ الرَّاطِ واليَاسِ لِلصَّائِمِ

وَيَذْكُرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْكُ وَهُوَ صَائِمٌ، مَا لَا أَخْصِي أَوْ أَعْدُ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرُهُمْ بِالسُّوَالِ كُلُّ وُضُوءٍ» وَيُرْوَى نَحْوُهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَحْصُ الصَّائِمُ مِنْ غَيْرِهِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَطْهَرٌ لِلْفِمِ مَرْضَاهُ لِلرَّبِّ». وَقَالَ عَطَاءُ وَقَتَادَةُ: يَبْتَلِعُ رِيقَهُ.

١٨٣٢ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الدَّاَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ حُمَرَانَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَافْرَغَ عَلَى يَدِيهِ ثَلَاثَةً، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَةً، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمَنَى إِلَى الْمِرْقَقِ ثَلَاثَةً، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمِرْقَقِ ثَلَاثَةً، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمَنَى ثَلَاثَةً، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثَةً، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَوُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ إِلَّا عَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَيْهِ» [ر: ١٥٨].

٢٨- باب : قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَشِقْ بِمَنْخِرِهِ الْمَاءَ» وَلَمْ يُمْبِرْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ بِالسَّعْوَطِ لِلصَّائِمِ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَلْقِهِ، وَيَكْتَحِلُ.

(٢٧) (أشق) أدخل عليهم المشقة والحرج. (الأمرتهم) أمر إيجاب وإلزام، وهذا دليل الاستحباب المؤكد.

(مطهرة...) أي إن السواك ينظف الفم وينقيه. فيقبل العبد على مناجاة ربه برائحة رزكية. فيرضي عنه ويقبل منه عبادته. ويكثر له الأجر والمثوبة.

(٢٨) (بالسعوط) الدواء الذي يصب في الأنف. (يزدرد ريقه) يبتلعه. (لم يملك) انظر الباب: ٢٦.

وَقَالَ عَطَاءُ: إِنْ تَمَضِضَ ثُمَّ أَفْرَغَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَصِيرُهُ إِنْ لَمْ يَزْدَرِذْ رِيقَهُ وَمَاذَا بَقَى فِيهِ، وَلَا يَمْضَعُ الْعُلْكُ، فَإِنْ ازْدَرَدَ رِيقَ الْعُلْكِ لَا أَقُولُ إِنَّهُ يُفْطِرُ، وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ، فَإِنْ اسْتَثْرَ فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلْقَهُ لَا بَأْسَ، لَمْ يَمْلِكْ.

٢٩- باب: إذا جَاءَ رَمَضَانَ

وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفِعَهُ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا مَرْضٍ، لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ». وَبِهِ قَالَ أَبْنُ مَسْعُودٍ. وَقَالَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ وَحَمَادٌ: يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

١٨٣٣: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِرٍ: سَمِعَ يَرِيدَ بْنَ هَارُونَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، هُوَ أَبْنُ سَعِيدٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ أَخْبَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الرَّبِيعِ أَبْنِ الْعَوَامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ احْتَرَقَ قَالَ: «مَالُوكٌ» قَالَ: أَصْبَثُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمِكْتَلٍ يُدْعَى الْعَرْقَ، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُخْتَرِقُ». قَالَ: أَنَا، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا» [٦٤٣٦].

٣٠- باب: إذا جَاءَ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ، فَتَصَدَّقْ عَلَيْهِ فَلَيَكُفَّرْ

١٨٣٤: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَيْتُ، عَنِ الرَّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي

(٢٩) (رفعه) أي إلى النبي ﷺ وليس هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه. (لم يقضه صيام الدهر) لم يعوض عليه ما فاته من الأجر والفضيلة.

١٨٣٣: (رجلًا) هو سلمة بن صخر البياضي. (احترق) ارتكب ما يعاقب عليه بالاحتراق في النار. (أصبت أهلي) كنابة عن جماعه لزوجته. (بمكتل) وعاء يحمل فيه. مثل القفة. (العرق) قيل: هو أكبر من المكتل.

١٨٣٤: أخرجه مسلم في الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان... =

حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَبْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ كُنْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ». قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأِي وَأَنَا صَائِمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةَ تُعْتَقُهَا». قَالَ: لا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَ: لا. فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِينَ مِشْكِينًا». قَالَ: لا. قَالَ: فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ. فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتَيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، وَالْعَرَقُ الْمِكْتُلُ، قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ». فَقَالَ: أَنَا. قَالَ: «خُذْ هَذَا فَصَدَقَ بِهِ». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعْلَى أَفْقَرِ مِنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابْتِئَهَا، يُرِيدُ الْحَرَتَيْنِ، أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي. فَضَحِّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَأَتْ أَنْيَابُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِنْهُ أَهْلَكَ».

[١٨٣٥، ٢٤٦٠، ٥٠٥٣، ٥٧٣٧، ٥٨١٢، ٦٣٣١، ٦٣٣٣]

٣١- باب: المُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ، هَلْ يُطْعِمُ أَهْلُهُ مِنَ الْكَفَارَةِ إِذَا كَانُوا مَحَاوِيجَ

١٨٣٥: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الْآخِرَ وَقَعَ عَلَى امْرَأِهِ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: «أَتَجِدُ مَا تُحَرِّزُ رَقَبَةً؟». قَالَ: لا. قَالَ: «فَتَسْتَطِعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قَالَ: لا.

رقم: ١١١١.

=

(هلكت) فعلت ما يستوجب الهالك والعقوبة. (وقعت على امرأته) جامعها. (رقبة) عبداً مملوكاً أو أمة. (تعتقها) تحررها من الرق. (فمكث) جلس يتضرر. (الحرتين) متنى حرة، وهي أرض ذات حجارة سوداء، والمدينة بين حررتين. (أنيابه) هي الأسنان الملaciaة للرباعيات، وهو عالم شدة ضحكه ﷺ، وكان ذلك منه تعجباً من حال الرجل، وسروراً من حسن توسله وتلطظه للوصول إلى مقصوده.

١٨٣٥: (الآخر) هو من يكون آخر القوم، وقيل معناه: الأبعد، على الذم. (الزيل) وعاء يحمل فيه كالفة.

قال: «أَفَتَجِدُ مَا تُطْعِمُ بِهِ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قال: لا. قال: فَأَتَيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، وَهُوَ الرَّبِيلُ، قال: «أَطْعِمُهُ هَذَا عَنْكَ» قال: عَلَى أَحْوَاجِ مِنَا، مَا بَيْنَ لَابَتِهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَاجِ مِنَا. قال: «فَأَطْعِمُهُ أَهْلَكَ» [ر: ١٨٣٤].

٣٢- باب: الحِجَاجَةُ وَالْقَيْءُ لِلصَّائِمِ

وقال لي يحيى بن صالح: حَدَثَنَا مُعاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا قَاءَ فَلَا يُفْطِرُ، إِنَّمَا يُخْرِجُ وَلَا يُولُجُ. وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ يُفْطِرُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَكْرِمَةً: الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ.

وَكَانَ ابْنُ عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَرَكَهُ، فَكَانَ يَخْتَجِمُ بِاللَّيْلِ. وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا. وَيُذَكَّرُ عَنْ سَعْدِ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَأَمْ سَلَمَةَ: اخْتَجَمُوا صِيَاماً. وَقَالَ بُكَيْرٌ عَنْ أُمِّ عَلْقَمَةَ: كُنَّا نَخْتَجِمُ عَنْدَ عَائِشَةَ فَلَا تَنْهَى.

وَيُرَوَى عَنِ الْحَسَنِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مَرْفُوعاً: فَقَالَ: «أَفْطِرْ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». وَقَالَ لِي عَيَّاشٌ: حَدَثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ: مِثْلَهُ قِيلَ لَهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٣٦/١٨٣٧: حَدَثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ عَكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ.

(٣٢) (إنما...) أي القيء يخرج من جوفه ولا يدخل إليه، والصوم يتقضى ويفسد بما يدخل.

١٨٣٧) : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْوَارِثُ : حَدَّثَنَا أَيُوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم قال: اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ . [ر: ١٧٣٨].

١٨٣٨ : حَدَّثَنَا أَدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لَا إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْضَّعْفِ . وَزَادَ شَبَابَةً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ .

٣٣- باب الصوم في السفر والإفطار

١٨٣٩ : حَدَّثَنَا عَلَيَّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقِ الشَّيْبَانِيِّ: سَمِعَ أَبْنَ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لِي» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الشَّمْسُ؟ قَالَ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لِي» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الشَّمْسُ؟ قَالَ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لِي» فَنَزَّلَ فَاجْدَحَ لَهُ فَشَرَبَ، ثُمَّ رَمَى بِيَدِهِ هَاهُنَا، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبِلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَذُ أَفْطَرَ الصَّائِمَ».

١٨٣٨ : (سمعت...) ظاهر اللفظ أن الذي سمع ثابتا هو شعبة، قال الشرح: وفي الرواية خطأ، فإن شعبة لم يحضر سؤال ثابت، وجاء الحديث من طرق فيها: أن الذي سمع ثابتا هو حميد الطويل، وقد سقط بين شعبة وثبت. [فتح الباري وإرشاد الساري] (من أجل الضعف) أي إن الحجامة تسبب ضعفاً في الجسم فيؤدي ذلك إلى الفطر. ١٨٣٩ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار، رقم: ١١٠١.

(الرجل) هو بلال رضي الله عنه. (فاجدح) اخلط السويق بالماء، أو اللبن بالماء، وحركه حتى أفتر عليه. (الشمس) انظر الشمس، أو: هذه الشمس، فإن ضوءها ما زال ساطعاً. (رمى بيده هاهنا) أشار بيده إلى جهة المشرق. (أفتر الصائم) دخل وقت إفطاره.

تابعة حَرِيرٌ وَأَبُوبَكْرٌ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الشِّيبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ. [٤٩٩١، ١٨٥٧، ١٨٥٥، ١٨٥٤].

١٨٤١/١٨٤٠: حَدَّثَنَا مُسَدِّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرُو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ.

(١٨٤١): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرُو الْأَسْلَمِيَّ، قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرُ الصِّيَامِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْطِرْ». .

٣٤- باب: إِذَا صَامَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ سَافَرَ

١٨٤٢: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ، حَتَّىٰ بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَالْكَدِيدُ مَاءٌ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقَدِيدٍ. [١٨٤٦، ٢٧٩٤، ٤٠٢٩-٤٠٢٦].

١٨٤٠: أخرجه مسلم في الصيام، باب: التخيير في الصوم والfast في السفر، رقم: ١١٢١.

(أسرد الصوم) أتابع بين الأيام في الصوم.

١٨٤٢: أخرجه مسلم في الصيام، باب: جواز الصوم والfast في شهر رمضان للمسافر...، رقم: ١١١٣.

(عسفان) قرية بين مكة والمدينة. (قديد) موضع قريب من مكة.

١٨٤٣: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْقَارِهِ فِي يَوْمٍ حَارٍ، حَتَّى يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَّ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَابْنِ رَوَاحَةَ.

٣٥- باب: قول النبي ﷺ لِمَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ:

«لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»

١٨٤٤: حَدَّثَنَا آدُمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرُو بْنَ الْحَسَنِ بْنَ عَلَيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى زِحَاماً وَرَجُلًا قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا» فَقَالُوا: صَائِمٌ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ».

٣٦- باب: لَمْ يَعْبُدْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ

١٨٤٥: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ

١٨٤٣: أخرجه مسلم في الصيام، باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر، رقم: ١١٢٢.

(إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة) أي ما وجد منها، فإنهما كانا صائمين.

١٨٤٤: أخرجه مسلم في الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر.. ، رقم: ١١١٥.

(زحاماً) قوماً مزحومين، أي يضايق بعضهم بعضاً في موضع. (رجلآ) قيل: هو أبو إسرائيل العامي. (البر) الطاعة والعبادة والإحسان والخير. (الصوم في السفر) إذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة.

١٨٤٥: أخرجه مسلم في الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر =

أنس بن مالك قال: كُنَا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِ، وَلَا الْمُفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٣٧- باب: من أفطر في السفر ليرأه الناس

١٨٤٦: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاؤِسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ، ثُمَّ دَعَا بِمَاء، فَرَفَعَهُ إِلَى يَدِيهِ لِيُرِيهُ النَّاسَ، فَأَفْطَرَ حَتَّى قَدِيمَ مَكَّةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ. فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَفْطَرَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ. [ر: ١٨٤٢].

٣٨- باب: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً» / البقرة: ١٨٤

قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع: نسختها: «شهر رمضان الذي أنزل فيه

رقم ١١١٨ .

١٨٤٦: (رفعه إلى يديه) أي رفعه أقصى ما يمكن أن تمتد يداه حتى يعلو ويظهر للناس (٣٨) (وعلى الذين يطقونه فدية) المعنى: الذين يستطيعون الصوم ويقطرون بدون عنز، عليهم أن يطعموا عن كل يوم مسكيناً قدر ما يأكله في يومه، فدية عن الفطر، وكان هذا أول ما فرض الصوم، إذ كان المسلمين مخربين بين الصوم والفذية، فلما نزل قوله تعالى (شهر رمضان) نسخ هذا الحكم وأصبح الصوم هو المحتم على المستطاع. وقال فريق من العلماء: إن الآية لم ينسخ حكمها، على أن المراد بـ(الذين يطقونه) العجوز الكبير الذي لا يستطيع الصوم، والمريض مريضاً مزمناً لا يبرأ منه ولا يستطيع معه الصوم، فإنما تجب عليهما الفدية ولا يكلفان بالصوم، وعليه: فمعنى «يطقونه» يتكلفونه بمشقة وجهد، أصلها (يتطرقونه) من الطوق، إما بمعنى الطاقة وهي غاية الوضع، وإما بمعنى القلادة وهي ما يوجد في العنق، وكل منها في معنى المشقة والعسر، والإسلام جاء برفعهما، فأباح لهؤلاء الفطر مع وجوب الفدية.

(نسختها) أي نسخ حكم الآية السابقة الآية التالية. (هذا للناس) يخرجهم من الضلال في العقيدة والأخلاق والسلوك، إلى الحق والهداية والتوحيد والاستقامة. (بيانات)

الْقُرْآنُ هُدَى لِلنَّاسِ وَبَيَّنَتِي مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانُ فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهَرَ فَلِيَصْنَعْ وَمَنْ كَانَ مِرْيَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيْمَانِ أَخْرَى يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْأَسْرَ وَلِتُكْحِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤٦﴾

البقرة: ١٨٥ .

١٨٤٧ : وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: نَزَّلَ رَمَضَانُ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مِنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ مِمَّنْ يُطِيقُهُ، وَرُخْصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَسَخَّنَهَا: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَكُمْ». فَأَمْرُوا بِالصَّوْمِ.

١٨٤٨ : حَدَّثَنَا عَيَّاشُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَرَأَ: «فِدِيَةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٌ». قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ [٤٢٣٦].

آيات واضحات. (من الهدى) مما يرشد إلى الحق من الأحكام التشريعية. (الفرقان) ما يفرق به بين الحق والباطل من كل شيء. (فمن شهد منكم الشهر) فمن رأى منكم هلال رمضان أو أخبر برؤيته، وكان صحيحاً مقيماً. (العدة) عدد أيام صوم رمضان. (لتکبروا) لتعظموا الله سبحانه بالتكبير والتحميد.

١٨٤٧ : (أصحاب محمد) أشار به إلى أنه روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة، ولا يقال لهذا رواية مجهولة، لأنَّ الصحابة كلهم عدول، لا تصر جهالة أسمائهم. (نزل رمضان) أي فرض صيامه. (فسختها) أي نسخت الفدية بدل الصوم. (خير لكم) المراد بالخبرية على هذا القول الوجوب.

٣٩- باب: متى يقضى قضاء رمضان

وقال ابن عباس: لا بأس أن يفرق، لقول الله تعالى: ﴿فِعْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَ﴾.

وقال سعيد بن المسيب: في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ برمضان.

وقال إبراهيم: إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما، ولم ير عليه طعاماً.

ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً وابن عباس: أنه يطعم. ولم يذكر الله إلاطعام، إنما قال: ﴿فِعْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَ﴾.

١٨٤٩: حديثاً أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا يحيى، عن أبي سلمة قال: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: كان يكون على الصوم من رمضان، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان.

(٣٩) (يفرق) أي في قضاء رمضان. (فعدة...) أي المطلوب صوم أيام بعدد ما أفتر، وهذا يتحقق بصومها مفرقة. (العشر) أي سنت عن صيام العشر من ذي الحجة لمن عليه قضاء رمضان، والمراد بقوله: (لا يصلح) أن الأولى أن يبدأ بالقضاء، لا أنه لا يصح صومه. (فرط) أي قصر في القضاء لما أفتره في رمضان. (طعاماً) أي فدية بسب تأخيره.

١٨٤٩: أخرج مسلم في الصيام، باب: قضاء رمضان في شعبان، رقم: ١١٤٦.
 (الشغل من النبي) أي الشغل هو المانع لها من القضاء، والمراد من الشغل: أنها كانت مهيأة نفسها لرسول الله ﷺ واستمتع بها في جميع الأوقات، شأن جميع أزواجه ﷺ ورضي الله عنهن اللواتي كن لها تلبية لرغبتها، فتفوت عليه رغبته ﷺ حاجته، وأما في شعبان: فإنه ﷺ كان يصوم أكثر أيامه فتفرغ إداهن لصومها، أو تضطر لاستذانه في الصوم لضيق الوقت عليها.

قال يحيى: الشغل من النبي، أو بالنبي عليه السلام.

٤٠- باب: الحائض تترك الصوم والصلوة

وقال أبو الزناد: إن السنن ووجوه الحق لتأتي كثيراً على خلاف الرأي، فما يجده المسلمون بعدها من اتباعها، من ذلك أن الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة.

١٨٥٠: حديث ابن أبي مريم: حديثنا محمد بن جعفر قال: حدثني زيد، عن عياض، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال النبي عليه السلام: «اللهم إذا حاضرت لم تصل ولم تصم، فذلك نقصان دينها» [ر: ٢٩٨].

٤١- باب: من مات وعلمه صوم

وقال الحسن: إن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز.

١٨٥١: حديث محمد بن خالد: حديثنا محمد بن موسى بن أبي عيين:

(٤٠) (السنن ووجوه الحق) أي ما ثبت عن رسول الله عليه السلام في الكتاب أو السنة، من الأمور والأحكام الشرعية. (على خلاف الرأي) لا تنطبق على قواعد القياس وما يbedo للعقل. (بدا) امتناعاً، أي يجب اتباعها والعمل بها، ولو لم يظهر وجه الحكمة فيها. (من ذلك) أي من جملة ما ثبت مخالفًا للقياس عدم وجوب قضاء الصلاة على الحائض، مع أن القياس وجوبه كالصوم، لأن كلاً منهما عبادة تركت لعذر، ولكن ثبت الحكم على خلاف هذا القياس لحكمة يعلمها الله عز وجل، والمسلمة تتلزم بذلك تعبداً له سبحانه، وقد قيل في حكمة الفرق بينهما أقوال، لعل أقربها: أن الصوم لا يكون إلاً في السنة مرة واحدة، فليس في قضايه كبير مشقة، وأما الصلاة فهي متكررة كل يوم فلو كلفت قضاها لكان في ذلك حرج عظيم عليها، والله أعلم.

١٨٥١: أخرجه مسلم في الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت، رقم: ١١٤٧.
(عليه صيام) واجب، من قضاء أو نذر أو كفارة. (وليه) كل قريب له ولو كان غير =

حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرَ حَدَّثَهُ عَنْ عُزُوهَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ».

تابعهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرُو. وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْهُ ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ.

١٨٥٢: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا مُعاوِيَةُ بْنُ عَمْرُو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ. عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَفْسِي عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَدَيْنُ اللَّهُ أَحْقَى أَنْ يُفْضِي». .

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَمَةُ، وَنَحْنُ جَمِيعاً جُلُوسُ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَا: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهْيَنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءَ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ.

وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْيَسَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ.

وارث.

١٨٥٢: أخرجه مسلم في الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت، رقم: ١١٤٨.
(فدين الله) حق الله تعالى. (أحق أن يقضى) أولى بالقضاء والوفاء.

وقال أبو جرير: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَائَةُ أُمَّى وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

٤٢- باب: متى يحل فطر الصائم

وَأَفْطَرَ أَبُو سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ حِينَ غَابَ قُرْصُ الشَّمْسِ.

١٨٥٣: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُقِيَانُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقْوُلُ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَفْلَى اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَذْبَرَ النَّهَارَ مِنْ هَاهُنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ.

١٨٥٤: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، قَالَ لِبَعْضِ الْقَوْمِ: «يَا قُلَانُ قُمْ فَاجْدَحْ لَنَا» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَ؟ قَالَ: «إِنْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَوْ أَمْسَيْتَ؟ قَالَ: «إِنْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا» قَالَ: إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: «إِنْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا» فَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُ فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَفْلَى مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

[ر: ١٨٣٩].

١٨٥٣: أخرجه مسلم في الصيام، باب: بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار، رقم: ١١٠٠.

(ها هنا) جهة المشرق. (أدب) ذهب. (ها هنا) جهة المغرب. (أفطر الصائم) دخل وقت فطراه.

٤٣- باب: يُفطرُ بِمَا تَبَسَّرَ عَلَيْهِ، بِالْمَاءِ وَغَيْرِهِ

١٨٥٥ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لَنَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمْسَيْتَنَا؟ قَالَ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لَنَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لِي»، فَنَزَّلَ فَجَدَحَ لَهُ فَشَرِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيلَ أَقْبِلُ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» وَأَشَارَ بِإِصْبَاعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ. [ر: ١٨٣٩].

٤٤- باب: تَعْجِيلِ الْإِفَطَارِ

١٨٥٦ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَرَالُ النَّاسُ بَخِيرٌ مَا عَجَلُوا فِي الْفِطْرِ».

١٨٥٧ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُوبَكْرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَصَامَ حَتَّى أَمْسَى، قَالَ لِرَجُلٍ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لِي» قَالَ: لَوْ انتَظَرْتَ حَتَّى تُمْسِيَ، قَالَ: «إِنِّي فَاجْدَحُ لِي، إِذَا رَأَيْتُ اللَّيلَ قَدْ أَقْبِلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» [ر: ١٨٣٩].

١٨٥٥ : (إن عليك نهاراً) أي مازلت في النهار؛ لأن ضوءه لم يذهب بعد.

١٨٥٦ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: فضل السحور وتأكيد استجابته..، رقم: ١٠٩٨.

(لايزال...) أي يبقون في سعة وراحة إذا هم أفطروا عقب تحقق الغروب، لأنه أرقق بهم وأقوى لهم على العبادة، وكذلك يحصل لهم مزيد من الأجر والثواب لتمسكهم بسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤٥- باب: إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس

١٨٥٨: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهمما قال: أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ. قِيلَ لِهِشَامٍ: فَأَمْرُوا بِالْقَضَاءِ؟ قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ قَضَاءِ. وَقَالَ مَعْمَرٌ: سَمِعْتُ هِشَاماً: لَا أَذْرِي أَقْضَوْنَا أَمْ لَا.

٤٦- باب: صوم الصبيان

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنْشَوَانَ فِي رَمَضَانَ: وَيْلَكَ، وَصِبِيَانُنَا صِيَامُ، فَضَرَبَهُ.

١٨٥٩: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُعَضِّلِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَاوِيَةَ قَالَتْ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاءَ عَاشُورَاءَ إِلَى قَرِي الْأَنْصَارِ: «مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلْيَسْمِمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَصُمُّ» قَالَتْ: فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدُ، وَنُصُومُ صِبِيَانَنَا، وَتَجْعَلُ لَهُمُ الْلُّغْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَاكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الإِفْطَارِ.

١٨٥٨: (لابد من القضاء) أي لا يترك القضاء. (سمعت هشاما) أي قال.
٤٦) (لنshawan) لرجل سكران، أتى به عمر رضي الله عنه، فوبخه بأن الصبيان صائمون، وهو يفطر في رمضان ويشرب الخمر، وأقام عليه الحد ثمانين جلدة ونفاه إلى الشام. - عيني - .

١٨٥٩: أخرجه مسلم في الصيام، باب: من أكل في عاشوراء فليكتف بقية يوم، رقم: ١١٣٦.

(غداة عاشوراء) صبيحة اليوم العاشر من محرم. (فليكتف بقية يومه) فليمسك عن الفطر بقية يومه. (العهن) الصوف، وقيل: الصوف المصبوغ.

٤٧- باب: الوصال، ومن قال: ليس في الليل صيام

لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَأْتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْأَيَّلِ﴾ / البقرة: ١٨٧ .

ونهى النبي ﷺ عن رحمة لهم وإبقاء عليهم، وما يكره من التعمق.

١٨٦٠: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْبِي، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُوَاصِلُوا» قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَشْقَى، أَوْ: إِنِّي أَبْيَثُ أَطْعَمُ وَأَشْقَى» [٦٨١٤].

١٨٦١: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَشْقَى» [ر: ١٨٢٢].

١٨٦٢: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْبَيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَإِنَّكُمْ إِذَا أَرَادْتُمْ بُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلُ حَتَّى السَّحَرِ» قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ

(٤٧) (إلى الليل) أي إن حد الصوم إلى الليل، وهو غروب الشمس، فلا يدخل في حكم ما قبله. (التعمق) هو تكليف ما لم يكلف به.

١٨٦٠: أخرجه مسلم في الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم، رقم: ١١٠٤ . (لا تواصلوا) أي لا تتابعوا الصوم ليلاً ونهاراً دون أن تفترروا في الليل. (كأحد منكم) ليس حالياً كحال أي أحد منكم.

١٨٦٢: (حتى السحر) قبيل الصبح، أي وليفطر قبل طلوع الفجر. (كهيتكم) حalkم وصفتكم من حيث القرب من الله تعالى وما يحصل له من الفيض الإلهي والغذاء الرباني .

يَارَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقِي
يَسْقِينِ» [١٨٦٦].

١٨٦٣: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ
بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ
الْوِصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْكُمْ، إِنِّي
يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانُ: رَحْمَةً لَهُمْ.

٤٨- باب: التَّنْكِيلُ لِمَنْ أَكْثَرَ الْوِصَالَ

رواہ أَنسُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [ر/ ٦٨١٤].

١٨٦٤/١٨٦٥: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الرُّهْرِيِّ قَالَ:
حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَارَسُولَ
اللهِ، قَالَ: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ» فَلَمَّا أَبُوا أَنْ يَتَهَوَّا عَنِ
الْوِصَالِ، وَاصَّلُ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهِلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأْخَرُ لَزِدْنَكُمْ»
كَالتَّنْكِيلِ لَهُمْ حِينَ أَبُوا أَنْ يَتَهَوَّا.

١٨٦٣: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ، بَابُ: النَّهِيِّ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ، رَقْمٌ: ١١٠٥.

١٨٦٤: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ، بَابُ: النَّهِيِّ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ، رَقْمٌ: ١١٠٣.

(أَبُوا) لِأَنَّهُمْ فَهَمُوا مِنَ النَّهِيِّ التَّزْرِيَّهُ لَا التَّحْرِيمَ. (رَأَوْا الْهِلَالَ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ هِلَالٌ شَوَّالٌ.

(لَزِدْنَكُمْ) أَيِّ فِي الْوِصَالِ إِلَى أَنْ تَعْجِزُوا عَنْهُ فَتَطْلِبُوا التَّخْفِيفَ بِتَرْكِهِ. (كَالتَّنْكِيلِ لَهُمْ)

أَيِّ خَاطَبُوهُمْ بِهِذَا عَلَى وَجْهِ الزَّجْرِ لَهُمْ وَالْتَّحْذِيرُ مِنَ التَّشْدِيدِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي دِينِ اللهِ
تَعَالَى.

(١٨٦٥) : حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالوِصَالَ» مَرَّتَيْنِ، قِيلَ: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «إِنِّي أَبِيتُ يُطْعَمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ، فَاكْلُفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ» [٦٤٥٩، ٦٨١٥، ٦٨٦٩].

٤٩- باب: الوصال إلى السحر

(١٨٦٦) : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَإِنَّكُمْ أَرَادْ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحْرِ» قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَارَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعَمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِ» [ر/ ١٨٦٢].

٥٠- باب: من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوافق له

(١٨٦٧) : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عُوْنَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمِيسِ، عَنْ عُوْنَ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْنَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانًا أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَانُكِ؟ قَالَتْ: أَخْرُوكَ أَبُوالدَرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا. فَجَاءَ أَبُوالدَرْدَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بَاكِلٌ حَتَّى تَأْكُلُ،

(١٨٦٥) : (إياكم) أحذركم. (فاكلفو) تكلفو. (ما تطيقون) ماتقدرون عليه دون مشقة.
(١٨٦٧) : (متبذلة) لابسة ثياب البذلة وهي المهنة، أي تاركة لباس الزينة. (حاجة الدنيا)
أي ومنها زينة المرأة لزوجها، وهو لا يأبه لذلك. (ذي حق) صاحب حق. وكانت هذه
الزيارة وهذا الحوار قبل أن يفرض الحجاب على المسلمات.

قال: فأكمل، فلما كان الليل ذهب أبوالدرداء يقول، قال: نعم، فنام، ثم ذهب يشوم، فقال: نعم، فلما كان من آخر الليل، قال سليمان: قم الآن، فصلّى، فقال له سليمان: إن لربك عليك حفنا، ولنفسك عليك حفنا، ولأهلك عليك حفنا، فأعطِ كل ذي حق حقه، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: «صدق سليمان» [٥٧٨٨].

٥١- باب: صوم شعبان

١٨٦٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقول لا يفطر، ويُفطر حتى يقول لا يصوم، فما رأيت رسول الله ﷺ استكملاً صياماً شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان.

١٨٦٩ : حدثنا معاذ بن فضالة: حدثنا هشام، عن يحيى، عن أبي سلمة: أن عائشة رضي الله عنها حدثته قالت: لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان، فإنه كان يصوم شعبان كله، وكان يقول: «خذوا من العمل ما تطقوه، فإن الله لا يمل حتى تملوا» وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دعوه عليه

١٨٦٨ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم: ١١٥٦

(نقول لا يفطر) تكرر متابعة صومه الأيام بحيث نصبح نظن أنه لا يفطر، وكذلك متابعة الفطر. (استكملاً صيام شهر) صامه كاملاً أو أكثره.

١٨٦٩ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم: ٧٨٢

(يصوم شعبان كله) أي كان يصوم أكثره، والعرب تطلق الكل على الأكثر. (تطقوه) تستطيعون المداومة عليه بدون ضرر. (لا يمل حتى تملوا) لا يقطع عنكم الثواب والفضل حتى تنقطعوا عن العمل الصالح.

وَإِنْ قَلَّتْ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاتَةً دَأْوَمَ عَلَيْهَا [ر: ٤٣].

٥٢- باب: ما يُذَكِّرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَافْطَارِهِ

١٨٧٠: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا صَامَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا فَطُغِيَ رَمَضَانَ، وَيَصُومُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَفْطِرُ، وَيَفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَصُومُ.

١٨٧١/١٨٧٢: حَدَّثَنِي عَبْدُالْعَزِيزَ بْنَ عَبْدَاللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظَنَ أَنَّ لَا يَصُومُ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظَنَ أَنَّ لَا يَفْطِرُ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصْلِيًّا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ.

وَقَالَ سُلَيْمانُ، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَّسًا فِي الصَّوْمِ [ر: ١٠٩٠].

(١٨٧٢): حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَّسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مَسِنْتُ خَرَّةً وَلَا حَرِيرَةً أَلَّا مِنْ كَفْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا شَمِيتُ مِسْكَةً وَلَا عَيْرَةً أَطْبَقَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ [ر: ١٠٩٠].

١٨٧٠: أخرجه مسلم في الصيام، باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم: ١١٥٧.

١٨٧٢: (خرزة) واحدة الخرز وهو في الأصل اسم دابة، ثم سمي الثوب المتخذ من وبها بذلك، وهو المقصود هنا. (عييرة) نوع جيد من أخلاق الطيب.

٥٣- باب: حَقُّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ

١٨٧٣ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - يَعْنِي : «إِنَّ لِزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزُورِجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا» - فَقُلْتُ : وَمَا صَوْمُ دَاؤُدَ؟ قَالَ : «نِصْفُ الدَّهْرِ». [ر: ١٠٧٩]

٥٤- باب: حَقُّ الْجِنْسِ فِي الصَّوْمِ

١٨٧٤ : حَدَّثَنَا ابْنُ مُقاَتِلٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَلمْ أَخْبَرْنَكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَنْقُومُ اللَّيْلَ» فَقُلْتُ : بَلِي يَا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ : «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعِنْكِ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزُورِجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ بِحَسِيبِكَ أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْتَالًا، فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلُّهُ» فَشَدَّدَ فَشَدَّدَ عَلَيَّ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ قَوَةً؟ قَالَ : «فَصُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاؤُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ» قُلْتُ : وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاؤُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قَالَ : «نِصْفَ الدَّهْرِ» فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ بَعْدَمَا كَبَرَ : يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةً

١٨٧٣ : (لزورك) لضيفك ولمن يضيئك. (نصف الدهر) أي صوم يوم وفطر يوم.

١٨٧٤ : أخرج له مسلم في الصيام، بباب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به. رقم:

. ١١٥٩

(بحسبك) كافيك. (قبلت رخصة النبي) أي وأخذت بالأخف من أول الأمر.

النبي ﷺ. [ر: ١٠٧٩].

٥٥- باب: صوم الدهر

١٨٧٥: حدثنا أبواليمان: أخبرنا شعيب، عن الرهري قال: أخبرني سعيد ابن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن: أن عبد الله بن عمرو قال: أخبر رسول الله ﷺ أني أقول: والله لأصوم النهار، ولا قومن الليل ما عشت. فقلت له: قد قلته يا أبي أنت وأمي، قال: «فإنك لا تستطيع ذلك، فصم وأفطر، وقم ونام، وصم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشرين أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر» قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «فصم يوماً وأفطر يوماً» قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «فصم يوماً وأفطر يوماً، فذلك صيام داود عليه السلام، وهو أفضل الصيام» فقلت: إني أطيق أفضل من ذلك، فقال النبي ﷺ: «لا أفضل من ذلك» [ر: ١٠٧٩].

٥٦- باب: حق الأهل في الصوم

رواية أبو جحافة، عن النبي ﷺ. [ر: ١٨٦٧].

١٨٧٦: حدثنا عمرو بن علي: أخبرنا أبو عاصم، عن ابن حريج: سمعت عطاء: أن أبي العباس الشاعر أخبره: أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: بلغ النبي ﷺ أني أسرد الصوم، وأصلى الليل، فلما أرسلي إلي واما لقيته، فقال: «ألم أخبرك أنك تصوم ولا تفطر، وتصلى ولا تكتام؟ فصم وأفطر، وقم ونام، فإن لعيتك عليك حظا، وإن لنفسك وأهلك عليك حظا» قال: إني

١٨٧٦: (حظا) نصياً وحشاً. (لاقى) العدو. (لا صام) لم يكتب له ثواب الصيام. (الأبد) الدهر، والمراد هنا: تابع الصيام مدة عمره، ولم يفطر إلا الأيام التي يحرم صومها، كالعيدين وأيام التشريق.

لأقوى لِذلِكَ، قَالَ: «فَصُومُ صِيَامَ دَاوِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ». قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَقْرُءُ إِذَا لَاقَى» قَالَ: مَنْ لِي بِهِذِي يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ عَطَاءُ: لَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْأَبْدِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبْدَ» مَرَّتَيْنِ. [ر: ١٠٧٩].

٥٧- باب: صَوْمٍ يَوْمٍ وَإِفْطَارٍ يَوْمٍ

١٨٧٧: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صُومُ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ» قَالَ: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ: «صُومُ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا» فَقَالَ: «أَفْرِ إِلَّا الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ» قَالَ: إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ: «فِي ثَلَاثَةٍ» [ر: ١٠٧٩].

٥٨- باب: صَوْمٍ دَاوِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١٨٧٨/١٨٧٩: حَدَّثَنَا آدُمُ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمَكِيَّ، وَكَانَ شَاعِرًا، وَكَانَ لَا يَمْهُمُ فِي حَدِيثِهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَّمْتَ لَهُ الْعَيْنَ، وَنَفَهْتَ لَهُ النَّفْسَ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ، صَوْمُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلُّهُ» قُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُومُ صَوْمَ دَاوِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَقْرُءُ إِذَا لَاقَى».

١٨٧٧: (في ثلات) ليال، أي مع أيامها.

١٨٧٨: (هجمت) غارت ودخلت. (نفهت) تعبت وكلت.

(١٨٧٩) : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيْعَ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرُو ، فَحَدَّثَنَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذُكِرَ لَهُ صَوْمِي ، فَدَخَلَ عَلَيَّ ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ حَشْوُهَا لِيفْ ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ ، وَصَارَتِ الْوِسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَقَالَ : « أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ » قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « خَمْسًا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « سِبْعًا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « تِسْعًا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « إِحدى عَشْرَةً » . ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاؤِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، شَطْرُ الدَّهْرِ ، صُمْ بَوْمًا ، وَأَفْطَرْ بَوْمًا » . [ر: ١٠٧٩]

٥٩- باب: صِيَامِ أَيَّامِ الْيَيْضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ

(١٨٨٠) : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّابِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثَ : « صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعْتَيِ الصَّحَّى ، وَأَنْ أُوتَرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ » [ر: ١١٢٤]

٦٠- باب: مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَمْ يُقْطِرْ عِنْدَهُمْ

(١٨٨١) : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّنِّي قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدٌ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا

(أدم) جلد. (يارسول الله) أي زدني على ذلك. (شطر الدهر) نصفه.
 (سقائه) وعاء من جلد يوضع فيه الماء، وربما وضع فيه غيره. (ناحية)
 جانب. (خوبصة) تصغير خاصة، ومعناه: الذي يختص بخدمتك، وصغرته لصغر سنها.
 (الصلبي) أي من ولدي غير أحفادي وأسباطي، والحفيد ولد الابن، والسبط ولد
 البت. (مقدم الحجاج) بن يوسف الثقفي إلى البصرة سنة خمس وسبعين من الهجرة،
 وكان عمر أنس رضي الله عنه عندها أكثر من ثمانين سنة، وقد عاش بعدها إلى سنة
 ثلاث وتسعين، وقد قارب المائة سنة، رضي الله عنه وأرضاه. (بضع) ما بين ثلاث إلى =

حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمَ، فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ، قَالَ: «أَعِيدُوكُمْ فِي سَقَايَهِ، وَتَمْرَكُمْ فِي وَعَائِهِ، فَلَوْنَى صَائِمٌ» ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ، فَدَعَا لِأُمِّ سُلَيْمَ وَأَهْلِ بَيْتِهَا، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي حُوْنِصَةً، قَالَ: «مَا هِيَ» قَالَتْ: خَادِمُكَ أَنَسُ، فَمَا تَرَكَ خَيْرٌ أَخِرَّهُ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا، وَوَلَدًا، وَبَارِكْ لَهُ» فَإِنِّي لَمِنْ أَكْثَرِ الْأَنْصَارِ مَالًا، وَحَدَّثَنِي ابْنِي أُمِّيَّةَ: أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجَاجَ الْبَصْرَةَ بِضُعْ وَعِشْرُونَ وَمِائَةً.

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الْبَيْتِ ﷺ. [٦٠١٧، ٥٩٨٤، ٥٩٧٥].

٦١- بَابُ الصَّوْمِ آخِرِ الشَّهْرِ

١٨٨٢ : حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ غَيْلَانَ. وَحَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ - سَأَلَهُ أَوْ - سَأَلَ رَجُلًا، وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ، فَقَالَ: «يَا أَبَا فُلَانَ، أَمَا صُمِّتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ». قَالَ أَطْلُهُ قَالَ: يَعْنِي رَمَضَانَ، قَالَ الرَّجُلُ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمِّ يَوْمَيْنِ». لَمْ يَقُلِ الصَّلْتُ: أَطْلُهُ يَعْنِي رَمَضَانَ.

تسع.

١٨٨٢ : أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ: اسْتِحْبَابُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ...، رقم: ١١٦١.

(سرر) آخر الشهر، سمي بذلك لاستمرار القمر فيه، أي استداره. وقيل: هو وسط الشهر، وسرر كل شيء وسطه، والمراد الأيام البيض: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر.

قال أبو عبد الله: و قال ثابت، عن مطراف، عن عمران، عن النبي ﷺ: «من سرر شعبان».

٦٢ - باب صوم يوم الجمعة

فإذا أصبح صائمًا يوم الجمعة فعليه أن يُفطر، يعني: إذا لم يَصُم قبله، ولا يريد أن يصوم بعده.

١٨٨٣: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرْيَجَ، عَنْ عَبْدِالْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. زَادَ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ: أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمِ

١٨٨٤: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ عِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيًّا ﷺ يَقُولُ: لَا يَصُومُنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

١٨٨٥: حَدَّثَنَا مُسَدِّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُوبَ

عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيًّا ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الجمعة، وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ». قَالَتْ لَا، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا». قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَأَفْطِرِي».

١٨٨٣: أخرجه مسلم في الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً، رقم: ١١٤٣.

١٨٨٤: أخرجه مسلم في الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً رقم: ١١٤٤. (إلاً يوماً قبله أو بعده) أي إلا أن يصوم معه يوماً قبله أو يوماً بعده.

وَقَالَ حَمَادُ بْنُ الْجَعْدِ: سَمِعَ قَتَادَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُوبَ: أَنَّ جُوَيْرِيَةَ حَدَّثَتْهُ: فَأَمَرَهَا فَأَفْطَرَتْ.

٦٣ - باب: هَلْ يَحْصُلُ شَيْئاً مِنَ الْأَيَّامِ

١٨٨٦ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُقِيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَخْتَصُ مِنَ الْأَيَّامِ شَيْئاً؟ قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَئِكُمْ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُطِيقُ. [١٨٦٩، ٦١٠١، وانظر: ١٤٧٥]

٦٤ - باب: صَوْمٌ يَوْمَ عَرَفةَ

١٨٨٧ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرٌ، مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ حَدَّثَهُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَيْرٍ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدْحٍ لَبَنَ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ، فَشَرَبَهُ. [ر: ١٤٧٥]

١٨٨٨ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَوْ قُرِيَءَ عَلَيْهِ،

١٨٨٦ : (ديمة) دائمًا لا ينقطعه. (يطيق) يستطيع ويقدر عليه.

١٨٨٧ : (تماروا) اختلفوا وتجادلوا. (قدح) إناء يشرب فيه.

١٨٨٨ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: استحباب الفطر للحجاج يوم عرفة، رقم: ١١٢٤.

(بحلاب) الإناء الذي يحلب فيه اللبن، وقيل هو اللبن المحلى. (الموقف) في عرفة.

قال: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ بْكَيْرٍ، عَنْ عَكْرِيبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّاسَ شَكُوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِحَلَابٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ فِي الْمَوْقِفِ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ.

٦٥ - باب: صوم يوم الفطر

١٨٨٩ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى ابْنِ أَرْهَرَ، قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: هَذَا يَوْمًا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمُ الْآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ سُكِّنِكُمْ. [٥٢٥١]

١٨٩٠ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّخْرِ، وَعَنِ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَخْتَبِي الرَّجُلُ فِي تَوْبِ وَاحِدٍ، وَعَنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالعَصْرِ. [ر: ٣٦٠]

٦٦ - باب: الصَّوْمِ يَوْمَ النَّخْرِ

١٨٩١ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِيَانَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَنْهَا عَنْ صِيَامَيْنِ، وَبَيْعَتَيْنِ: الْفِطْرِ وَالنَّخْرِ، وَالْمُلَامَسَةِ

١٨٨٩ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، رقم: ١١٣٧.

(نسكم) أضحيتكم.

١٨٩٠ : (صلاة) نافلة. (بعد الصبح والعصر) بعد أداء صلاة الصبح وصلاة العصر.

١٨٩١ : أخرجه مسلم في البيوع، باب: إبطال بيع الملامسة والمنابذة، رقم: ١٥١١.

والمنابذة. [ر: ٣٦١]

١٨٩٢ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَشَّنِ : حَدَّثَنَا مُعاَدٌ : أَخْبَرَنَا أَبْنُ عَوْنَ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيرٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ : رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا ، قَالَ : أَطْهُرُهُ قَالَ : الْأَثْنَيْنِ ، فَوَافَقَ يَوْمَ عِيدِ؟ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ . [٦٣٢٧ ، ٦٣٢٨]

١٨٩٣ : حَدَّثَنَا حَجَاجُ بْنُ مِنْهَالٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ قَزْعَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَانَ غَرَّاً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةَ عَزْوَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَرْبَعَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي ، قَالَ : « لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ دُوْ مَحْرَمَ ، وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ : الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ : مَسِيدِ الْحَرَامِ ، وَمَسِيدِ الْأَفْصَى ، وَمَسِيدِي هَذَا ». [ر: ١١٣٩]

٦٧ - باب: صِيَامُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَشَّنِ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي : كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَصُومُ أَيَّامَ مِنَ ، وَكَانَ أَبُوهَا

١٨٩٤ : أخرج مسلم في الصيام، باب: النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى، رقم: ١١٣٩.

(أمر الله بوفاء النذر) أي بقوله تعالى: (وليفوا نذورهم) / الحج: ٢٩. فيجب الوفاء به، ويمكن أن يقضى بعد يوم العيد المنهي عن صومه، عملاً بقاعدة: (إذا اجتمع المانع والمقتضي قدم المانع) فيقدم المانع من الصوم وهو كون اليوم عيداً، على المقتضي وهو نذر صوم هذا اليوم.

يَصُوْمُهَا.

سِمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيسَى، عَنِ الرُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ. وَعَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَحَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمَنَ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدَىَ.

(١٨٩٥) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : الصَّيَامُ لِمَنْ تَمَّعَ بالعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا وَلَمْ يَصُمْ صَامَ أَيَّامَ مِنْيَ.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ . تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

٦٨ - بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

١٨٩٦: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنْ شَاءَ صَامَ». [ر: ١٧٩٣]

١٨٩٧/١٨٩٨: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ: أَخْبَرَنَا شُعْبُ، عَنِ الرَّهْبَرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرَ

(٦٧) (أبوها) أبوبكر رضي الله عنه. وفي رواية (أبوه) أبي أبوهشام وهو عروة بن الزبير. (بصوتها) أي أيام التشريق.

١٨٩٥ : (تمتع) دخل الحرم محرماً بعمره ثم تحلل بأعمالها، وأحرم بالحج يوم التروية من مكة.

١٨٩٤ : (لم يجد الهدي) لم يجد ما يذبحه عن دم الإحصار أو التمنع.

بصيام يوم عاشوراء، فلما فرض رمضان، كان من شاء صام ومن شاء أفطر.

(١٨٩٨) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هشَامِ بْنِ عُزْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرْيَشُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمْرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ . [ر]

[١٥١٥]

(١٨٩٩) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّهُ سَمِعَ مُعاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجَّ، عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ : يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ : «هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَإِنَّا صَائِمُونَ، فَمَنْ شَاءَ فَلِيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلِيَنْفَطِرُ» .

(١٩٠٠) : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا أَيُوبُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ : «مَا هَذَا» . قَالُوا : هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ، هَذَا يَوْمٌ نَجَّيَ اللَّهُ بْنَ إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ، فَصَامَهُ مُوسَى . قَالَ : «فَإِنَّ أَحَقَّ بِمُوسَى مِنْكُمْ» . فَصَامَهُ وَأَمْرَ بِصِيَامِهِ . [٤٤٦٠، ٣٧٢٧، ٣٢١٦، ٤٤٠٣]

(١٨٩٩) : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء، رقم: ١١٢٩ .
(أين علماؤكم) سؤاله هذا يتحمل أنه سمع من يقول عن صوم عاشوراء خلاف ما علمه. (يكتب) يفرض. (وأنا صائم) تطوعاً.

(١٩٠٠) : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء، رقم: ١١٣٠ .
(يوم صالح) وقع فيه خير وصلاح. (أحق بموسى) أولى بالفرح والابتهاج بنجاته.

١٩٠١ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَعْدُهُ الْيَهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ: «فَصُومُوهُ أَنْتُمْ». [٣٧٢٦]

١٩٠٢ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَلَّهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرُ، يَعْنِي رَمَضَانَ.

١٩٠٣ : حَدَّثَنَا الْمَكْيُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْنَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: «أَنْ أَدْنِ فِي النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلَيُصْمِنْ بِقِبَةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلَيُصْمِنْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ».

[ر: ١٨٢٤]

١٩٠١ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء، رقم: ١١٣١
(صوموه أنتم) معلنين أنكم تخالفونهم في اعتباره عيداً، لأنكم لا تصومون يوم العيد.

١٩٠٢ : أخرجه مسلم في الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء، رقم: ١١٣٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٧- كتاب صلاة التراويح

١- باب: فَضْلٌ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ.

(١٩٠٤) : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ : حَدَّثَنَا الْيَثْ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِرَمَضَانَ: «مَنْ قَامَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١٩٠٥) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ حُمَيْدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأُمُرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. [ر: ٣٧]

(١٩٠٦) : وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوزَاعُ مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هُؤُلَاءِ عَلَى قَارِيءٍ وَاحِدٍ

(١٩٠٥) : (الأمر على ذلك) استمر الحال على ترك الجماعة في قيام رمضان.

(١٩٠٦) : (أوزاع) جماعات. (الرهط) من ثلاثة إلى عشرة. (أرى) واجتهاده هذا من إقراره للذين صلوا خلفه، ولكنه لم يستمر بهم خشية أن تفرض عليهم. (أمثال) أفضل. (فجمعهم على أبي) جعله إماماً لهم. (البدعة) سماها بدعة لأنها لم يسنها رسول الله ﷺ، وقال: نعم البدعة هذه، ليدل على فضلها، وأن من البدع ما هو مستحسن ومقبول، إن كان يندرج تحت مستحسن في الشرع. (ينامون عنها) أي إذا ناموا ولم يصلوا التزويع، ثم قاموا آخر الليل فصلوا، فهو أفضل.

لَكَانَ أَمْثَلًا، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بْنِ كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لِيَنْلَهُ أُخْرَى
وَالنَّاسُ يُصْلُونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ، قَالَ عُمَرُ: نَعَمْ الْبُدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا
أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُولُونَ، يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ أَوَّلَهُ.

١٩٠٨/١٩٠٧: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ أَبْنِ شَهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ .

(١٩٠٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ أَبْنِ
شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ الْلَّيْلِ، فَصَلَّى فِي السُّجُودِ، وَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ
النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُهُمْ فَصَلَوْا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ
أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ الْلَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى فَصَلَوْا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا
كَانَتِ الْلَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، حَتَّى خَرَجَ بِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا
فَصَلَى الْفَجْرِ أَفْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَتَأْتُ بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْفَ عَلَيَّ
مَكَانُكُمْ، وَلَكُنِي خَشِيتُ أَنْ تَفْرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا». فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ . [ر: ٦٩٦]

١٩٠٩: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ . فَقَالَتْ: مَا كَانَ يَرِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى
عَشْرَةِ رُكُوعَةِ، يُصَلِّي أَرْبَعاً، فَلَا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعاً فَلَا
تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثَةً . فَقَلِيلُ: يَارَسُولَ اللَّهِ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ
تُؤْتَرَ؟ . قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيِ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» . [ر: ١٠٩٦]

١٩٠٩: (ولا ينام قلبي) أي هو حاضر مع الله تعالى، يقطن للقيام للعبادة، يتبعه للقيام
دون منه .

٢- باب: فضل ليلة القدر.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۝ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ ۝ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَغْرِ ۝ ». ۝

قال ابن عيينة: ما كان في القرآن «ما أدرك» فقد أعلم، وما قال: «وما يدرك» فإنه لم يعلمه.

١٩١٠: حَدَّثَنَا عَلَيْيَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفَظَنَا حَفَظَنَا مِنَ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلْمَةَ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْسَابًا عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْسَابًا عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». ۝

تابعهُ سليمان بن كثير، عن الزهراني. [ر: ٣٥، ٣٨]

٣- باب: التمس ليلة القدر في السبع الأواخر

١٩١١: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رِجَالًا مِّنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْوَاهُ لَيْلَةً فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأْتُ فِي السَّبْعِ

(٢) (أنزلناه) القرآن، جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا. (القدر) الشرف العظيم، أو التقدير. (وما أدرك ما ليلة القدر) لم تبلغ درايك غاية فضلها ومتى هي على قدرها. (الروح) جبريل عليه السلام. (أمر) قضاة الله تعالى في تلك الليلة. (سلام) كلها خير وسلامة للمؤمنين الصادقين، لا يقدر عليهم فيها بلاء ولا مصيبة. (ما أدرك) أي ما ذكر في القرآن بلفظ «ما أدرك» فقد أخبره الله تعالى به، بهذه الآية. وكل ما ورد فيه بلفظ «وما يدرك» فإنه تعالى لم يخبره به ﷺ.

١٩١١: أخرج مسلم في الصيام، باب: فضل ليلة القدر والبحث على طلبها، رقم: ١١٦٥. (السبعين الأواخر) أي من رمضان. (تواطأت) توافقت. (متحريها) قاصدها وطالبتها.

الأواخر، فمنْ كانَ مُتَحَرِّبًا فَلَيَسْعِرَهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّلِ». [٦٥٩٠]

١٩١٢: حَدَثَ مُعاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ، وَكَانَ لِي صَدِيقًا، فَقَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَخَرَجَ صَبِيْحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا، وَقَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، ثُمَّ أُنْسِيَتُهَا، أَوْ: نُسِيَتُهَا، فَالْتَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فِي الْوَتْرِ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيَرْجِعْ». فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ فَزُغَّةً، فَجَاءَتْ سَحَابَةً فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ التَّخْلُلِ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالْطِينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثْرَ الطَّينِ فِي جَبَهَتِهِ. [ر: ٦٣٨]

٤- باب: تَحْرِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ

فِيهِ عَنْ عُبَادَةَ. [ر: ١٩١٩]

١٩١٣: حَدَثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَثَنَا أَبُو سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحْرِوْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ، مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِيْنَ مِنْ رَمَضَانَ». [١٩١٥، ١٩١٦]

١٩١٤: حَدَثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَثَنِي ابْنُ حَازِمٍ وَالدَّارَوِدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلْمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ، فَإِذَا

١٩١٢: (أُرِيتُ أَعْلَمَ بِوْقَتِهَا الْمُحَدَّد). (نُسِيَتُهَا) أَنْسَانِي اللَّهُ تَعَالَى عِلْمُ تَحْدِيدِهَا. (فَالْتَّمِسُوهَا) اطْلُبُوهَا وَتَحْرُوْهَا.

(الْوَتْر) أَوْتَارُ الْلَّيَالِي، وَهِيَ الْمُفَرَّدَةُ مِنْهَا. (فَزُغَّة) قَطْعَةُ رَقِيقَةٍ مِنَ السَّحَابَ.

١٩١٣: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ: اسْتِحْبَابُ صُومِ سَتَةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، رَقْمٌ: ١١٦٩.

١٩١٤: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ: اسْتِحْبَابُ صُومِ سَتَةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، رَقْمٌ: ١١٦٧.

(يُجَاوِرُ يَعْتَكِفُ). (هَذِهِ الْلَّيْلَةُ) لَيْلَةُ الْقَدْرِ. (فَابْتَغُوهَا) اطْلُبُوهَا. (فَاسْتَهْلِكُتْ أَمْطَرَتْ بِشَدَّةٍ وَصَوْتٍ، مِنَ الْاسْتِهْلَالِ وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ). (فَوَكَفَ) تَقَاطَرَ مِنْ سَقْفِهِ الْمَاءِ.

كَانَ حِينَ يُمْسِي مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِي وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، رَجَعَ إِلَى مَسْكِنِهِ، وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ، وَأَنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرٍ جَارِ فِيهِ الْلَّيْلَةُ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَأَمْرَهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: «كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَا لِي أَنْ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ الْأُوَاهِرِ، فَمَنْ كَانَ اغْتَفَّ مَعِي فَلَيَبْتَغِ فِي مُغْتَفِفِهِ، وَقَدْ أَرِيَتُ هَذِهِ الْلَّيْلَةَ، ثُمَّ أُنْسِيَتُهَا، فَابْتَغُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأُوَاهِرِ، وَابْتَغُوهَا فِي كُلِّ وَثْرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ». فَاسْتَهَلَّتِ السَّمَاءُ فِي تِلْكَ الْلَّيْلَةِ فَأَمْطَرَتْ، فَوَكَفَ الْمَسْجَدُ فِي مُصَلَّى النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَبَصَرَتْ عَيْنِي رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ أَنْصَرَفَ مِنَ الصُّبْهَةِ وَوَجْهُهُ مُمْتَلِئٌ طِينًا وَمَاءً. [ر: ٦٣٨].

١٩١٥: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَشَّنِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم قَالَ: «الْتَّمِسُوا».

١٩١٦: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ فِي الْعَشْرِ الْأُوَاهِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: «تَحْرَوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأُوَاهِرِ مِنْ رَمَضَانَ». [ر: ١٩١٣]

١٩١٧: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وسلم قَالَ: «الْتَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأُوَاهِرِ مِنْ رَمَضَانَ، لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فِي تَاسِعَةِ تَبْقَى، فِي سَابِعَةِ تَبْقَى، فِي خَامِسَةِ تَبْقَى».

١٩١٨: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي مِجْلِزٍ وَعِكْرِمَةَ، قَالَا: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وسلم: «هِيَ فِي الْعَشْرِ، هِيَ فِي تِسْعَ يَمْضِينَ، أَوْ فِي سَبْعَ يَمْضِينَ». يَعْنِي

١٩١٧: (تاسعة تبقى) وهي ليلة الحادي والعشرين، لأن المحقق المقطوع بوجوده بعد العشرين من رمضان تسعه أيام، لا حتمال أن يكون الشهر تسعه وعشرين يوماً.

١٩١٨: (تسع يمضي) أي ليلة التاسع والعشرين. (سبع يبقين) وتكون في ليلة الثالث والعشرين، وفي نسخة: (يمضي) تكون ليلة السابع والعشرين.

ليلة القدر.

قال عبد الوهاب، عن أيوب، وعن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: «التمسوا في أربع وعشرين».

٥- باب: رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس

١٩١٩: حديث محمد بن المثنى: حديث خالد بن الحارث: حدثنا حميد: حدثنا أنس، عن عبادة بن الصامت قال: خرج النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ليُخبرنا بليلة القدر، فتلاحى رجالان من المسلمين، فقال: «خرجت لأخربكم بليلة القدر، فتلاحى فلان وفلان فرفعته، وعسى أن يكون خيرا لكم، فالتمسواها في التاسعة والسبعين والخامسة». [ر: ٤٩]

٦- باب: العمل في العشر الأواخر من رمضان.

١٩٢٠: حديث علي بن عبد الله: حديث سفيان، عن أبي يعقوب، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه إذا دخل العشر شد مترزا، وأحيانا ليلة، وأيقظ أهله.

١٩٢٠: أخرجه مسلم في الاعتكاف، باب الاجتهد في العشر الأواخر من شهر رمضان، ١١٧٤. (شد مترزه) هو كنایة عن الاستعداد للعبادة والاجتهد لها زيادة عن المعتاد، وقيل: هو من ألطاف الكنایات عن اعتزال النساء وترك الجموع. والمترز بالإزار، وهو ما يلبس من الشياط أسفل البدن. (أيقظ أهله) نيهن للعبادة وتحنن عليها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٨ - كتاب الاعتكاف

١- باب : الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها.

لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْشِرُوهُنَّ أَنْتُمْ عَلَّكُفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا يَقْرَبُوهُنَّ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ أَيَّتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ البقرة / ١٨٧ .

١٩٢١: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ: أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَيْنَ مِنْ رَمَضَانَ.

١٩٢٢: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ

(تباشروهن) لا تقربوهن بالجماع. (وأنتم عاكفون في المساجد) مادمتם معتكفين يحرم عليكم مباشرة النساء ولو في غير المسجد. (حدود الله) أوامره ونواهيه وأحكامه التي حدتها لعباده وبينها . (فلا تقربوها) تجاوزوها أو تعتدوها .

١٩٢١: أخرجه مسلم في الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، رقم: ١١٧١

(العشر الأواخر) ما بعد العشرين من أيامه.

١٩٢٢: أخرجه مسلم في الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، رقم: ١١٧٢

(أزواجه من بعده) أي بعد وفاته ﷺ، وهو دليل استمرار حكم الاعتكاف حتى للنساء، شريطة أن لا يختلطن بالرجال، ولا يضيقن بأخيتهن على المصلين، وقال أبوحنيفه رحمه الله تعالى: يصح اعتكافها في مسجد بيتها، وهو الموضع الذي تتخذه في بيتها خاصة لصلاتها.

شهاب، عن عروة بْن الرَّبِيع، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ: أنَّ النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأوَّل والآخِر مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعتكفَ آزوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

١٩٢٣: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيميِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا، حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةً إِحدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ الْلَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ، قَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَعْتَكِفْ الْعَشْرَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ أَرِيَتُ هَذِهِ الْلَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءِ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَالْتَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، وَالْتَّمِسُوهَا فِي كُلِّ وِثْرٍ». فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ الْلَّيْلَةَ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ، فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ، فَبَصَرَتْ عَيْنَايَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى جَبَهَتِهِ أَثْرُ المَاءِ وَالْطِينِ، مِنْ صُبْحِ إِحدَى وَعِشْرِينَ. [ر: ٦٣٨]

٢- باب: الحائض ترجل المعتكف.

١٩٢٤: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَّنِّي: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجاورٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. [ر: ٢٩١، ٢٩٢]

١٩٢٣: (عريش) هو ما يستظل به، أي مبني سقه من جريد النخل.

١٩٢٤: أخرجه مسلم في الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله...، رقم: ٢٩٧.

(يصغي) يدلي ويميل رأسه. (مجاور) معتكف. (فأرجله) فأسرحه.

٣- باب: لا يدخلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ

١٩٢٥: حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُدْخِلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأُرْجِلُهُ، وَكَانَ لَا يُدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا. [ر: ٢٩١، ٢٩٢]

٤- باب: غُسل المُعْتَكِفِ

١٩٢٦: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُقِيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُمَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ، وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. [ر: ٢٩١، ٢٩٢]

٥- باب: الاعتكاف ليلًا

١٩٢٧: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْيَدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». [٦٣١٩، ١٩٣٨، ٢٩٧٥، ٤٠٦٥]

٦- باب: اعتكاف النساء

١٩٢٨: حَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ

١٩٢٨: أخرج مسلم في الاعتكاف، باب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكه، رقم: ١١٧٣.

(أضرب له خباء) أنصبه له، والخباء خيمة من وبر أو صوف، تنصب على عمودين أو =

عمرَةً، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَكُنْتُ أَضْرِبُ لَهُ خِبَاءً، فَيُصَلِّي الصُّبْحَ ثُمَّ يَدْخُلُهُ، فَاسْتَأْذَنَتْ حَفْصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تَضْرِبَ خِبَاءً فَأَذِنَتْ لَهَا، فَضَرَبَتْ خِبَاءً، فَلَمَّا رَأَهُ زَيْنَبُ بْنَتْ جَحْشٍ ضَرَبَتْ خِبَاءً آخَرَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ رَأَى الْأَخْيَةَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا». فَأَخْبَرَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْأَبْرُرُ تُرَوْنَ بِهِنَّ». فَتَرَكَ الْإِعْتِكَافَ ذَلِكَ الشَّهْرَ، ثُمَّ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. [١٩٤٠، ١٩٣٦، ١٩٢٩]

٧- باب: الأخْيَةِ فِي الْمَسْجِدِ

١٩٢٩: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةِ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، إِذَا أَخْيَةً: خِبَاءً عَائِشَةَ، وَخِبَاءً حَفْصَةَ، وَخِبَاءً زَيْنَبَ، فَقَالَ: «الْأَبْرُرُ تَقُولُونَ بِهِنَّ». ثُمَّ انْصَرَفَ فَلَمَّا يَعْتَكِفَ، حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ. [ر: ١٩٢٨]

٨- باب: هَلْ يَطْرُجُ الْمُعْتَكِفُ لِحَوَالِّهِ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ

١٩٣٠: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَيْتُ، عَنْ الرُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي

ثلاثة. (فاستأذنت حفصة عائشة) طلبت منها أن تستأذن لها. (آبر ترون بهن) أتظنون أنه أريد بهذه الأخية الطاعة والخير وكذلك قوله في الحديث الآتي (آبر تقولون) أي تظنون. وفي بعض النسخ: (آبر ترون) وستأتي.

١٩٣٠: أخرج مسلم في السلام، باب: بيان أنه يستحب لمن رأى حالياً بأمرأة...، رقم: ٢١٧٥.

(ساعة) فترة من الزمن. (تنقلب) ترجع وتترد إلى منزلها. (على رسلكمها) ائتها ولا تعجل. (كبر عليهما) عظم وشق عليهما ما قاله ﷺ. (مبلغ الدم) كما يبلغ الدم، ووجه الشبه بين الشيطان والدم شدة الاتصال وعدم المفارقة. (يقذف) يلقى ويرمي.

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ صَفِيفَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزْوِرُهُ فِي الْعِنْكَافِ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقِيلُهُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَقْلِبُهَا، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ، مَرَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ : «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيفَةُ بَنْتُ حُبَيْ». فَقَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَبَرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْتُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا». [ر: ١٩٣٣، ٢٩٣٢، ٣١٠٧، ٥٨٦٥]

٩- باب: الاعتكاف، وحرث زوج النبي ﷺ صبيحة عشرين

١٩٣١: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِرٍ: سَمِعَ هَارُونَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارِكِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْمَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: فَخَرَجْنَا صَبِيحةً عِشْرِينَ، قَالَ: فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحةً عِشْرِينَ فَقَالَ: «إِنِّي أَرِيدُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نِسِيَتُهَا، فَالْتَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فِي وِتْرِهِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، وَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيْرَجِعْ». فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرْعَةً، قَالَ: فَجَاءَتْ سَحَابَةُ فَمَطَرَتْ، وَأُقْيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطِّينِ وَالْمَاءِ، حَتَّى رَأَيْتُ الطِّينَ فِي أَرْبَتِهِ وَجَهْتِهِ. [ر: ٦٣٨]

(شيئاً) من سوء الظن، وعند مسلم بلفظ: (شرا).

١٩٣١: (أربته) طرف أنه.

١٠- باب: اعتكاف المستحاشية

١٩٣٢: حَدَّثَنَا قُتْبَيْهُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُبَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأً مِنْ أَزْوَاجِهِ مُسْتَحَاخَةً، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، فَرَبِّمَا وَضَعَنَا الطَّنَسَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّيٌ. [ر: ٣٠٣]

١١- باب: زيارة المرأة زوجها في اعتكافه

١٩٣٣: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ صَفِيفَةَ زَوْجِ الشَّيْءِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ. (ح) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَهُ أَزْوَاجُهُ، فَرُحِنَ، فَقَالَ لِصَفِيفَةِ بِنْتِ حُبَيْرٍ: «لَا تَعْجَلِي حَتَّى أَنْصِرَفَ مَعَكِ». وَكَانَ بَيْهُمَا فِي دَارِ أُسَامَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا، فَلَقِيَهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ أَجَازَهُ، وَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ: «تَعَالَيَا، إِنَّهَا صَفِيفَةُ بِنْتِ حُبَيْرٍ». قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُلْقِي فِي أَنْفُسِكُمَا شَيْئًا». [ر: ١٩٣٠]

١٢- باب: هل يذرأ المعتكف عن نفسه

١٩٣٤: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ،

١٩٣٣: (فرحن) أي أزواجها، من الرواح وهو الرجوع آخر النهار. (أجازا) مضيا.

(١٢) (يدرأ) يدفع عن نفسه ما يوجه إليه من سوء، بالقول أو الفعل.

(وهل هو إلا ليل) فهل الإتيان منها في وقت إلا في الليل، لأنهن ما كن يخرجن في =

عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين رضي الله عنهما: أن صفيحة أخبرته. وحدثنا علي بن عبد الله: حدثنا سفيان قال: سمعت الرهري يخبر عن علي بن الحسين: أن صفيحة رضي الله عنها أتت النبي عليه السلام وهو معتكف، فلما رجعت مشى معها، فأبصره رجل من الأنصار، فلما أبصره دعاه، فقال: «تعال، هي صفيحة». وربما قال سفيان: «هذه صفيحة، فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم». قلت لسفيان: أنت ليلة؟ قال: وهل هو إلا ليل؟ [ر: ١٩٣٠]

١٣- باب: من خرج من اعتكافه عند الصبح

١٩٣٥: حدثنا عبد الرحمن: حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن سليمان الأحول، قال ابن أبي نجيح، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد.

قال سفيان: وحدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد.

قال: وأظن أن ابن أبي لييد حدثنا، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: اعتكفنا مع رسول الله عليه السلام العشر الأوسط، فلما كان صبيحة عشرين، نقلنا متاعنا، فأتانا رسول الله عليه السلام قال: «من كان اعتكف فليرجع إلى معتكافه، فإني رأيت هذه الليلة، ورأيتني أسجد في ماء وطين». فلما رجع إلى معتكافه وهاجت السماء فمطرنا، فوالذي به على الحق، لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم، وكان المسجد عريشا، فلقد رأيت على أنه وأربنته أثر الماء والطين. [ر: ٦٣٨]

٤١- باب: الاعتكاف في شوالي

١٩٣٦: حدثنا محمد: أخبرنا محمد بن فضيل بن غزوان، عن يحيى بن

سَعِيدٌ، عَنْ عَمْرَةَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ، وَإِذَا صَلَّى الْغَدَاءَ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ. قَالَ: فَاسْتَأْذَنْتُهُ عَائِشَةً أَنْ تَعْتَكِفَ فَأَذِنَ لَهَا، فَضَرَبَتِ فِيهِ قُبَّةً، فَسَمِعَتِ بِهَا حَفْصَةُ فَضَرَبَتِ قُبَّةً، وَسَمِعَتِ زَيْنَبُ بِهَا فَضَرَبَتِ قُبَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدَاءِ أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبَابٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا». فَأَخْبَرَهُنَّ، فَقَالَ: «مَا حَمَلْهُنَّ عَلَى هَذَا؟ أَلْبِرُ؟ أَنْزِعُوهَا فَلَا أَرَاهَا». فَنَزَعَتْ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشِيرِ مِنْ شَوَّالٍ. [ر: ١٩٢٨]

١٥- باب: مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ صَوْنًا إِذَا اعْتَكَفَ

١٩٣٧ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْيَنْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكَفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أُوفِ نَذْرَكَ». فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً. [ر: ١٩٢٧]

١٦- باب: إِذَا نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ ثُمَّ أَسْلَمَ

١٩٣٨ : حَدَّثَنَا عَبْيَنْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَذَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: أَرَاهُ قَالَ: لَيْلَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُوفِ بِنَذْرِكَ». [ر: ١٩٢٧]

١٧- باب: الْاعْتِكَافُ فِي الْعَشِيرِ الْأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ

١٩٣٩ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُكْرٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ

رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً. [٤٧١٢]

١٨- باب: من أراد أن يعتكف ثم بدأ له أن يخرج

١٩٤٠: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمْضَانَ، فَاسْتَأْذَنَهُ عَائِشَةُ فَأَذِنَ لَهَا، وَسَأَلَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا فَفَعَلَتْ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبَ بْنَتْ جَحْشَ أَمْرَتْ بِبَنَاءِ فِينِيَ لَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى انْصَارَفَ إِلَى بَيْتِهِ، فَصَرَرَ بِالْأَبْيَنِيَّةِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا». قَالُوا: بَنَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «آتِبْرِ أَرْدَنَ بِهَذَا؟ مَا أَنَا بِمُعْتَكِفٍ». فَرَجَعَ، فَلَمَّا أَفْطَرَ عَتَّافَ عَشْرَ مِنْ شَوَّالٍ. [ر: ١٩٢٨]

١٩- باب: المُعْتَكِفُ يُدْخِلُ رَأْسَهُ الْبَيْتَ لِلْغُسْلِ

١٩٤١: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الْأَهْرَيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تُرْجَلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَهِيَ حَائِضٌ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ. [ر:

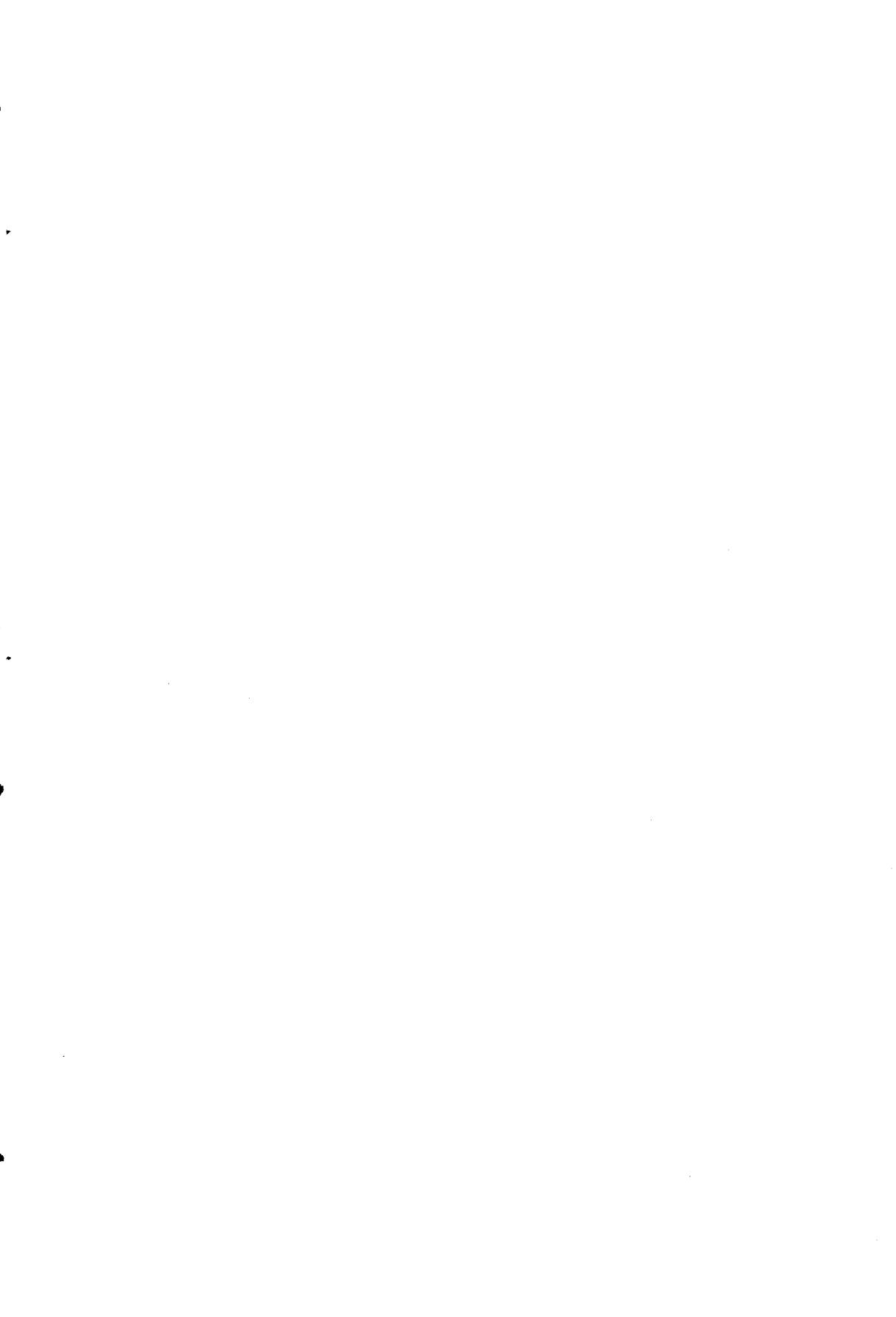
كتاب الصيام
من
مجموع فتاوى
شيخ الإسلام ابن تيمية

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
رحمه الله

وساعده ابنه محمد
وفقه الله

من المجلد الخامس والعشرين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل شيخ الإسلام - رحمه الله - عن صوم يوم الغيم هل هو واجب أم لا؟ وهل هو يوم شك منهي عنه أم لا؟ فأجاب:

فصل

وأما صوم يوم الغيم إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قمر، فللعلماء فيه عدة أقوال وهي في مذهب أحمد وغيره.

أحدها: أن صومه منهي عنه. ثم هل هو نهي تحريم؟ أو تنزيه؟ على قولين، وهذا هو المشهور في مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في إحدى الروايات عنه، واختار ذلك طائفة من أصحابه: كأبي الخطاب وابن عقيل، وأبي القاسم ابن منه الأصفهاني، وغيرهم.

والقول الثاني: أن صيامه واجب كاختيار القاضي، والخرقي، وغيرهما من أصحاب أحمد، وهذا يقال إنه أشهر الروايات عن أحمد، لكن الثابت عن أحمد لمن عرف نصوصه، وألفاظه، أنه كان يستحب صيام يوم الغيم اتباعاً لعبد الله بن عمر، وغيره من الصحابة، ولم يكن عبد الله بن عمر يوجبه على الناس، بل كان يفعله احتياطاً، وكان الصحابة منهم من يصومه احتياطاً، ونقل ذلك عن عمر، وعلي، ومعاوية وأبي هريرة، وابن عمر، وعائشة، وأسماء، وغيرهم.

ومنهم من كان لا يصومه مثل كثير من الصحابة، ومنهم من كان ينهى عنه، كعمار بن ياسر، وغيره، فأحمد رضي الله عنه كان يصومه احتياطاً.

وأما إيجاب صومه فلا أصل له في كلام أحمد، ولا كلام أحد من أصحابه؛ لكن كثير من أصحابه اعتقدوا أن مذهب إيجاب صومه، ونصروا ذلك القول.

والقول الثالث: أنه يجوز صومه، ويجوز فطره، وهذا مذهب أبي حنيفة، وغيره، وهو مذهب أحمد المنصور الصريح عنه، وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين أو أكثرهم.. وهذا كما أن الإمساك عند الحال عن رؤية الفجر جائز. فإن شاء أمسك، وإن شاء أكل حتى يتيقن طلوع الفجر، وكذلك إذا شك هل أحدث؟ أم لا؟ إن شاء توضأ، وإن شاء لم يتوضأ. وكذلك إذا شك هل حال حول الزكاة؟ أو لم يحل؟ وإذا شك هل الزكاة الواجبة عليه مائة؟ أو مائة وعشرون؟ فأدى الزيادة.

وأصول الشريعة كلها مستقرة على أن الاحتياط ليس بواجب، ولا محرم، ثم إذا صامه بنية مطلقة، أو بنية معلقة، بأن ينوي إن كان من شهر رمضان كان عن رمضان، وإنما فلا. فإن ذلك يجزيه في مذهب أبي حنيفة، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وهي التي نقلها المروذى وغيره. وهذا اختيار الخرقى في شرحه للمختصر، واختيار أبي البركات وغيرهما.

والقول الثاني: أنه لا يجزيه إلاً بنية أنه من رمضان، لإحدى الروايتين عن أحمد، اختارها القاضي، وجماعة من أصحابه.

وأصل هذه المسألة أن يتعين النية لشهر رمضان: هل هو واجب؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد.

أحدتها: أنه لا يجزيه، إلاً أن ينوي رمضان، فإن صام بنية مطلقة، أو معلقة، أو بنية النفل أو النذر، لم يجزئه ذلك كالمشهور من مذهب الشافعى، وأحمد في إحدى الروايات.

والثاني: يجزئه مطلقاً كمذهب أبي حنيفة.

والثالث: أنه يجزئه بنية مطلقة، لا بنية تعين، غير رمضان، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد، وهي اختيار الخرقى، وأبي البركات.

وتحقيق هذه المسألة: أن النية تتبع العلم، فإن علم أن غداً من رمضان

فلا بد من التعيين في هذه الصورة. فإن نوى نفلاً أو صوماً مطلقاً لم يجزه؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه، وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه، فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته.

وأما إذا كان لا يعلم أن غداً من شهر رمضان، فهنا لا يجب عليه التعيين، ومن أوجب التعيين مع عدم العلم فقد أوجب الجمع بين الصدفين.

فإذا قيل أنه يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقة، أو معلقة بأجزاء. وأما إذا قصد صوم ذلك تطوعاً، ثم تبين أنه كان من شهر رمضان، فالأشبه أنه يجزئه أيضاً، كمن كان لرجل عنده وديعة، ولم يعلم بذلك، فأعطاه ذلك على طريق التبرع، ثم تبين أنه حقه، فإنه لا يحتاج إلى إعطائه ثانية، بل يقول ذلك الذي وصل إليك هو حق كان لك عندي. والله يعلم حقائق الأمور. والرواية التي تروى عن أحمد أن الناس فيه تبع للإمام في نيته، على أن الصوم والفطر بحسب ما يعلمه الناس، كما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأصحابكم يوم تضخرون».

وقد تنازع الناس في «الهلال»: هل هو اسم لما يطلع في السماء وإن لم يره أحد؟ أو لا يسمى هلالاً حتى يستهل به الناس ويعلموه؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره.

وعلى هذا يبني النزاع فيما إذا كانت السماء مطبقة بالغيم، أو في يوم الغيم مطلقاً. هل هو يوم شك؟ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره:

أحدها: إنه ليس بشك، بل الشك إذا أمكنت رؤيته، وهذا قول كثير من أصحاب الشافعي، وغيرهم.

والثاني: أنه شك لإمكان طلوعه.

والثالث: أنه من رمضان حكماً، فلا يكون يوم شك، وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم.

وقد تنازع الفقهاء في المنفرد برأية هلال الصوم والفتر، هل يصوم ويغطر وحده؟ أو لا يصوم ولا يغطر إلا مع الناس؟ أو يصوم وحده ويغطر مع الناس؟ على ثلاثة أقوال، معروفة في مذهب أحمد وغيره.
وقال - رحمه الله -

فصل

مسألة رؤية بعض البلاد رؤية لجميعها: فيها اضطراب، فإنه قد حكى ابن عبدالبر الإجماع على أن الاختلاف فيما يمكن اتفاق المطالع فيه، فأماماً ما كان مثل الأندلس وخراسان فلا خلاف أنه لا يعتبر.

قلت: أحمد اعتمد في الباب على حديث الأعرابي الذي شهد أنه أهل الهلال البارحة، فأمر النبي ﷺ الناس على هذه الرؤية، مع أنها كانت في غير البلد، وما يمكن أن تكون فوق مسافة القصر، ولم يستفصله، وهذا الاستدلال لا ينافي ما ذكره ابن عبدالبر؛ لكن ما حد ذلك؟

والذين قالوا: لا تكون رؤية لجميعها، كأكثر أصحاب الشافعي، منهم من حدد ذلك بمسافة القصر، ومنهم من حدد ذلك بما تختلف فيه المطالع: كالحجاز مع الشام، والعراق مع خراسان، وكلاهما ضعيف؛ فإن مسافة القصر لا تعلق بها بالهلال. وأما الأقاليم مما حدد ذلك؟ ثم هذان خطأ من وجهين: أحدهما: أن الرؤية تختلف باختلاف التشريق، والتغريب، فإنه متى رؤي في المشرق وجب أن يرى في المغرب ولا ينعكس؛ لأنه يتأخر غروب الشمس بالمغرب، عن وقت غروبها بالمشرق، فإذا كان قد رؤي ازداد بالمغرب نوراً وبعداً عن الشمس وشعاعها وقت غروبها، فيكون أحق بالرؤية، وليس كذلك إذا رؤي بالمغرب، لأنه قد يكون سبب الرؤية تأخر غروب الشمس عندهم فزاد رؤي بالمغرب، ولما غربت بالمشرق كان قريباً منها. ثم إنه لما رؤي بالمغرب كان قد غرب عن أهل المشرق، فهذا أمر محسوس في غروب الشمس والهلال، وسائر الكواكب، ولذلك إذا دخل وقت المغرب بالمغرب دخل بالمشرق، ولا ينعكس، وكذلك الطلوع إذا طلعت بالمغرب طلعت بالمشرق، ولا ينعكس،

فطلع الكواكب وغروبها بالشرق سابق.

وأما الهلال فطلعه ورؤيته بالغرب سابق؛ لأنه يطلع من المغرب، وليس في السماء ما يطلع من المغرب غيره، وسبب ظهوره بعده عن الشمس، فكلما تأخر غروبها ازداد بعده عنها، فمن اعتبر بعد المساكن مطلقاً فلم يتمسك بأصل شرعي، ولا حسي.

وأيضاً فإن هلال الحج: مازل المسلمين يتمكسون فيه برؤية الحجاج القادمين، وإن كان فوق مسافة القصر.

الوجه الثاني: أنه إذا اعتبرنا حدأً: كمسافة القصر، أو الأقاليم، فكان رجل في آخر المسافة والأقاليم فعله أن يصوم ويفطر وينسك وأخر بينه وبينه غلوة سهم لا يفعل شيئاً من ذلك، وهذا ليس من دين المسلمين.

فالصواب في هذا - والله أعلم - ما دل عليه قوله: «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون، وأصحابكم يوم تضحون» فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثاء من شعبان أنه رأه بمكان من الأمكان قريب أو بعيد، وجب الصوم.

وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب. فعليهم إمساك ما بقي، سواء كان من إقليم أو إقليمين.

والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد. فاما إذا بلغتهما الرؤية بعد غروب الشمس، فالمستقبل يجب صومه بكل حال، لكن اليوم الماضي: هل يجب قصاؤه؟ فإنه قد يبلغهم في أثناء الشهر أنه رؤي بإقليم آخر، ولم ير قريباً منهم، الأشبه أنه إن رؤي بمكان قريب، وهو ما يمكن أن يبلغهم خبره في اليوم الأول فهو كما لو رؤي في بلدتهم، ولم يبلغهم.

واما إذا رؤي بمكان لا يمكن وصول خبره إليهم إلاً بعد مضي الأول فلا قضاء عليهم؛ لأن صوم الناس هو اليوم الذي يصومونه، ولا يمكن أن يصوموا إلاً اليوم الذي يمكنهم فيه رؤية الهلال، وهذا لم يكن يمكنهم فيه بلوغه، فلم

يكن يوم صومهم، وكذلك في الفطر والنسك، لكن هؤلاء هل يفطرون إذا ثبت عندهم في أثناء الشهر أنه رؤي بناء على تلك الرؤية؟ لكن إن بلغتهم بخبر واحد لم يفطروا؛ لأنه قد ثبت عندهم في أثناء ما يفطرون به، ولا يقضون اليوم الأول، فيكون صومهم تسعه وعشرين كما ي قوله من يقول بالمطالع، إذا صام بروية مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم، فإنه يفطر معهم، ولا يقضي اليوم الأول.

وإن تأخرت رؤيتهم فهنا اختلفت نقول أصحابنا، إن قالوا يفطر وحده، فهو كما لو رأه عندهم لم يفطر وحده عندنا على المشهور، وإن صام معهم فقد صام إحدى وثلاثين يوماً.

والأشبه أن هذه المسألة يخرج فيها لأصحابنا قولان كالمنفرد برأيته في الفطر لأن انفراد الرجل بالفطر هو المحذور في الموضعين، ورؤية أهل بلد دون غيرهم كرؤيته ورؤية طائفة معه دون غيرهم. وأما هلال الفطر فإذا ثبتت رؤيته في اليوم عملوا بذلك، وإن كان بعد ذلك لم يكن فيه فائدة - بل العيد هو اليوم الذي عيده الناس - ولكن نقل التاريخ.

فالضابط أن مدار هذا الأمر على البلوغ لقوله: «صوموا لرؤيته» فمن بلغه أنه رؤي ثبت في حقه من غير تحديد بمسافة أصلاً، وهذا يطابق ما ذكره ابن عبدالبر، في أن طرف المعمورة لا يبلغ الخبر فيما إلاّ بعد شهر فلا فائدة فيه، بخلاف الأماكن الذي يصل الخبر فيه قبل انسلاخ الشهر، فإنها محل الاعتبار. فتدبر هذه المسائل الأربع: وجوب الصوم، والإمساك، ووجوب القضاء، ووجوب بناء العيد على تلك الرؤية، ورؤية بعيد، والبلاغ في الوقت بعد انقضاء العبادة.

ولهذا قالوا: إذا أخطأ الناس كلهم فوقوا في غير يوم عرفة أجزأهم اعتباراً بالبلوغ، وإذا أخطأ طائفة منهم لم يجزهم لإمكان البلوغ، فالبلاغ هو المعتبر، سواء كان علم به للبعد، أو للقلة، وهذا الذي ذكرته هو الذي ذكره أصحابنا إلاّ وجوب القضاء إذا لم يكن مما يمكنهم فيه بلوغ الخبر.

والحججة فيه أنها نعلم بيقين أنه مازال في عهد الصحابة والتابعين يرى الهلال في بعض أمصار المسلمين، بعد بعض، فإن هذا من الأمور المعتادة التي لا تبديل لها، ولابد أن يبلغهم الخبر في أثناء الشهر فلو كانوا يجب عليهم القضاء وكانت همهمة تتوفّر على البحث عن رؤيته في سائر بلدان الإسلام، كتوفرها على البحث عن رؤيته في بلده، ولكن القضاء يكثر في أكثر رمضانات، ومثل هذا لو كان لنقل، ولما لم ينقل دل على أنه لا أصل له، وحديث ابن عباس يدل على هذا.

وقد أجاب أصحابنا بأنه إنما لم يفطر، لأنه لم يثبت عنده إلّا بقول واحد، فلا يفطر به، ولا يقال أصحابنا كذلك أيضاً لم ينقل أنهم كانوا إذا بلغتهم الهلال في أثناء الشهر بنوا فطراهم عليه.

قلنا: لأن ذاك أمر لا تتعلق بهم بالبحث عنه؛ لأن فيه ترك صوم يوم، فإن ثبت عندهم، وإلا فالاحتياط الصوم؛ لأن ذاك الخبر قد يكون ضعيفاً، مع أن هذه المسألة فيها نظر.

ولو قيل: إذا بلغتهم الخبر في أثناء الشهر لم يبنوا إلّا على رؤيتهم، بخلاف ما إذا بلغتهم في اليوم الأول لكان له وجه، بل الرؤية القليلة لو لم تبلغ الإنسان إلّا في أثناء الشهر ففي وجوب قضاء ذلك اليوم نظر وإن كان يفطر بها؛ لأن قوله: «صومكم يوم تصومون» دليل على أن ذلك لم يكن يوم صومنا، وأن التكليف يتبع العلم، ولا علم ولا دليل ظاهر، فلا وجوب، وطرد هذا أن الهلال إذا ثبت في أثناء يوم قبل الأكل أو بعده أتموا وأمسكوا، ولا قضاء عليهم، كما لو بلغ صبي أو أفاق مجنون على أصح الأقوال الثلاثة.

فقد قيل: يمسك، ويقضى. وقيل: لا يجب واحد منهما. وقيل: يجب الإمساك دون القضاء.

فإن الهلال مأخوذ من الظهور، ورفع الصوت، فظهوره في السماء إن لم يظهر في الأرض فلا حكم له لا باطنأ ولا ظاهراً، واسمه مشتق من فعل

الآدميين يقال: أهلنا الهلال، واستهلهناه، فلا هلال إلّا ما استهل، فإذا استهل الواحد والاثنان فلم يخبرا به فلم يكن ذاك هلالاً، فلا يثبت به حكم حتى يخبرا به، ف تكون خبرهما هو الإهلال الذي هو رفع الصوت بالإخبار به، ولأن التكليف يتبع العلم، فإذا لم يمكن علمه لم يجب صومه.

ووجوب القضاء إذا كان الترك بغير تفريط يفتقر إلى دليل، وأنه لو وجب القضاء أو استحب إذابغ رؤيته المكان بعيد، أو رؤية النفر القليل في أثناء الشهر لاستحب الصوم يوم الشك مع الصحو، بل يوم الثلاثاء مطلقاً، لأنه يمكن أن يخبر القليل أو البعيد برؤيته في أثناء الشهر فيستحب الصوم احتياطاً، وما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه، إلّا والاحتياط مشروع في أدائه. فلما لم يشرع الاحتياط في أدائه، قطعنا بأنه لا وجوب مع بعد الرائي، أو خفائه، حتى يكون الرائي قريراً ظاهراً، فتكون رؤيته إهلاً يظهر به الطلوع. وقد يحتاج بهذا من لم يحتظر في الغيم.

ولكن يجاحب عنه بأن طلوعه، هذا مثال ظاهر أو مساو، وإنما الحاجب مانع، كما لو كانوا ليلة الثلاثاء في مغاربة، أو مطمورة، وقد تعذر الترائي.

ولأن الذين لم يوجبا التبييت: أصل مأخذهم إجزاء يوم الشك، فإن بلوغ الرؤية قبل الزوال كثير، كيوم عاشوراء، وإيجاب القضاء فيه عسر لكثره وقوع مثل ذلك، وعدم شهرة وجوب القضاء في السلف.

وجواب هذا أنه لا يلزم من وجوب الإمساك وجوب القضاء، فإنه لا وجوب إلّا من حين الإهلال والرؤوية؛ لا من حين الطلوع، ولأنَّ الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر يدل على هذا؛ لأن ما ذكره إذا لم يبلغ الخبر إلّا بعد مضي الشهر لم يبق فيه فائدة إلّا وجوب القضاء، فعلم أن القضاء لا يجب برؤية بعيدة مطلقاً.

فتلخص: أنه من بلغه رؤية الهلال في الوقت الذي يؤدي بتلك الرؤية الصوم، أو الفطر، أو النسك، وجوب اعتبار ذلك بلا شك، والنصوص وأثار

السلف تدل على ذلك.

ومن حدد ذلك بمسافة قصر أو إقليم، فقوله: مخالف للعقل، والشرع.

ومن لم يبلغه إلاً بعد الأداء، وهو مما لا يقضى كالعبد المفعول، والنسلك فهذا لا تأثير له، وعليه الإجماع الذي حکاه ابن عبدالبر.

وأما إذا بلغه في أثناء المدة: فهل يؤثر في وجوب القضاء؟ وفي بناء الفطر عليه، وكذلك في بقية الأحكام: من حلول الدين، ومدة الإيلاء وانقضاء العدة، ونحو ذلك. والقضاء يظهر لي أنه لا يجب وفي بناء الفطر عليه نظر.

وهذا متوسط في المسألة: وما من قول سواه إلاً وله لوازم شنيعة لاسيما من قال بالتعدد، فإنه يلزم في المناسب ما يعلم به خلاف دين الإسلام، إذا رأى بعض الوفود، أو كلهم الهلال، وقدموا مكة، ولم يكن قد رأى قريباً من مكة، ولما ذكرناه من فساده صار متنوغاً، والذي ذكرناه يحصل به الاجتماع الشرعي، كل قوم على ما أمكنهم الاجتماع عليه، وإذا خالفهم من لم يشعروا بمخالفته لأنفراده من الشعور بما ليس عندهم لم يضر هذا، وإنما الشأن من الشعور بالفرقة والاختلاف.

وتحقيق ذلك العلم بالأهله، فقال: **﴿هِيَ مَوَاقِيتُ اللَّاسِ وَالْحَجَّ﴾**.

وهذا يدل على أنه أراد المعلوم ببصر، أو سمع، ولهذا ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين: إلاً أنه إذا كانت السماء مصححة ولم يحصل أحد على الرؤية أنه ليس بشك، لانتفاء الشك في الهلال، وإن وقع شك في الطلوع. وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الهلال على وزن فعال. وهذا المثال في كلام العرب لما يفعل به كإزار، لما يؤتزر به. والرداء: لما يرتدي به، والركاب: لما يركب به، والوعاء: لما يوضع فيه وبه، والسماد لما تسمد به الأرض والعصاب: لما يعصب به، والسداد: لما يسد به، وهذا كثير مطرد في الأسماء.

فالهلال اسم لما يهل به: أي يصات به، والتصويت به لا يكون إلا مع إدراكه ببصر أو سمع، ويدل عليه قول الشاعر:
يهل بالفرقـد ركـانـها كـما يـهـلـ الـراكـبـ المـعـتمـر

أي: يصوتون بالفرقد، فجعلهم مهلين به، فلذلك سمي هلاماً. ومنه قوله: «وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» أي صوت به، وسواء كان التصويت به رفيعاً أو خفيفاً، فإنه مما تكلم به، وجهر به لغير الله. ونطقت به.

الوجه الثاني: أنه جعلها مواقيت للناس، ولا تكون مواقيت لهم إلا إذا أدركوها ببصر أوت سمع، فإذا انتفى الإدراك انتفى التوقيت، فلا تكون أهلاً، وهو غاية ما يمكن ضبطه من جهة الحسن، إذا ضبط مكان الطلوع بالحساب لا يصح أصلاً، وقد صفت في ذلك شيئاً.

وهذه المسألة تبني علىه أيضاً، فإنه ليس في قوى البشر أن يضبطوا للرؤى زماناً ومكاناً محدوداً، وإنما يضبطون ما يدركونه بأبصارهم أو ما يسمعونه بأذانهم، فإذا كان الواجب تعليقه في حق من رأى بالرؤى، ففي حق من لم ير بالسمع، ومن لا رؤى له ولا سمع، فلا إهلال له، والله هو المسؤول أن يتم نعمته علينا وعلى المسلمين.

وسئلَ قدس الله روحه:

عن رجل رأى الهلال وحده، وتحقق الرؤى: فهل له أن يفطر وحده؟ أو يصوم وحده؟ أو مع جمهور الناس؟

فأجاب: الحمد لله. إذا رأى هلال الصوم وحده، أو هلال الفطر وحده، فهل عليه أن يصوم برؤى نفسه أو يفطر برؤى نفسه؟ أم لا يصوم ولا يفطر إلا مع الناس؟ على ثلاثة أقوال، هي ثلاثة روايات عن أحمد:

أحدها: أن عليه أن يصوم، وأن يفطر سراً، وهو مذهب الشافعي.

والثاني: يصوم ولا يفطر إلا مع الناس، وهو المشهور من مذهب أحمد.

ومالك، وأبي حنيفة.

والثالث: يصوم مع الناس، ويفطر مع الناس، وهذا أظهر الأقوال؛ لقول النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون وأصحابكم يوم تضحون» رواه الترمذى، وقال: حسن غريب ورواه أبو داود، وابن ماجة، وذكر الفطر والأضحى فقط. ورواه الترمذى من حديث عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد عن المقبرى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون» قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، قال: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة، وعظم الناس. ورواية أبو داود بإسناد آخر: فقال حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد من حديث أبوب عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة، ذكر النبي ﷺ فيه فقال: «وفطركم يوم تفطرون وأصحابكم يوم تضحون. وكل عرفة موقف. وكل مني منحر. وكل فجاج مكة منحر، وكل جمع موقف».

ولأنه لو رأى هلال النحر لما اشتهر، والهلال اسم لما يستهل به، فإن الله جعل الهلال مواقتلت للناس والحج، وهذا إنما يكون إذا استهلَّ به الناس، والشهر بين. وإن لم يكن هلالاً ولا شهراً.

وأصل هذه المسألة أن الله سبحانه وتعالى علق أحكاماً شرعية بسمى الهلال، والشهر: كالصوم والفطر والنحر، فقال تعالى: ﴿يَتَلَوَنَكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾. فبين سبحانه أن الأهلة مواقتلت للناس والحج.

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ أنه أوجب صوم شهر رمضان، وهذا متفق عليه بين المسلمين، لكن الذي تنازع الناس فيه أن الهلال. هل هو اسم لما يظهر في السماء؟ وإن لم يعلم به الناس؟ وبه يدخل الشهر، أو الهلال اسم لما يستهل به الناس، والشهر لما اشتهر بينهم؟ على قولين:

فمن قال بالأول يقول: من رأى الهلال وحده فقد دخل ميقات الصوم،

ودخل شهر رمضان في حقه، وتلك الليلة هي في نفس الأمر من رمضان، وإن لم يعلم غيره. ويقول من لم يره إذا تبين له أنه كان طالعاً قضى الصوم، وهذا هو القياس في شهر الفطر، وفي شهر النحر، لكن شهر النحر ما علمت أن أحداً قال من رأه يقف وحده، دون سائر الحاج، وأنه ينحر في اليوم الثاني، ويرمي جمرة العقبة، ويتحلل دون سائر الحاج. وإنما تنازعوا في الفطر: فالأكثرون أحقوه بالنحر، وقالوا لا يفطر إلا مع المسلمين؛ وأخرون قالوا بل الفطر كالصوم، ولم يأمر الله العباد بصوم واحد وثلاثين يوماً، وتناقض هذه الأقوال يدل على أن الصحيح هو مثل ذلك في ذي الحجة.

وحيثند فشرط كونه هلالاً وشهرأ شهرتة بين الناس. واستهلال الناس به حتى لو رأه عشرة، ولم يشتهر ذلك عند عامة أهل البلد، لكون شهادتهم مردودة، أو لكونهم لم يشهدوا به، كان حكمهم حكم سائر المسلمين، فكما لا يقرون ولا ينحرون ولا يصلون العيد إلا مع المسلمين، فكذلك لا يصومون إلا مع المسلمين، وهذا معنى قوله: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأصحابكم يوم تضحون». ولهذا قال أحمد في روايته: يصوم مع الإمام وجماعة المسلمين في الصحو والغيم. قال أحمد: يد الله على الجماعة.

وعلى هذا تفترق أحكام الشهر: هل هو شهر في حق أهل البلد كلهم؟ أو ليس شهراً في حقهم كلهم؟ وبين ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ قَلِيلًا مُصْنَعًا﴾ فإنما أمر بالصوم من شهد الشهر، الشهود لا يكون إلا لشهر اشتهر بين الناس، حتى يتصور شهوده، والغيبة عنه.

وقول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وصوموا من الوضع إلى الوضع» ونحو ذلك خطاب للجماعة، لكن من كان في مكان ليس فيه غيره، إذا رأه صامه، فإنه ليس هناك غيره. وعلى هذا فلو أفطروا ثم تبين أنه رؤي في مكان آخر، أو ثبت نصف النهار، لم يجب عليه القضاء. وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، فإنه إنما صار شهراً في حقهم من حين ظهر واشتهر. ومن حيئند وجوب الإمساك كأهل عاشوراء. الذين أمروا بالصوم في أثناء

اليوم، ولم يؤمروا بالقضاء على الصحيح، وحديث القضاء ضعيف. والله أعلم.

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - : فصل

وأما الأصل الثالث: فالصيام

وقد اختلفوا في تبييت نيته على ثلاثة أقوال:

فقالت طائفة - منهم أبوحنيفة -: إنه يجزء كل صوم فرضاً كان أو نفلاً بنية قبل الزوال، كما دل عليه حديث عاشوراء، وحديث النبي ﷺ لما دخل على عائشة فلم يجد طعاماً، فقال: «إني إذا صائم».

وبما زادها طائفة أخرى - منهم مالك - قالت: لا يجزء الصوم إلا مبيتاً من الليل، فرضاً كان أو نفلاً، على ظاهر حديث حفصة وابن عمر: الذي يروى مرفوعاً وموقوفاً: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل».

وأما القول الثالث: فالفرض لا يجزء إلا بتبنيته، كما دل عليه حديث حفصة وابن عمر؛ لأن جميع الزمان يجب فيه الصوم، والنية لا تنعطف على الماضي. وأما النفل فيجزء بنية من النهار. كما دل عليه قوله: «إني إذا صائم» كما أن الصلاة المكتوبة يجب فيها من الأركان - كالقيام والاستقرار على الأرض - ما لا يجب في التطوع توسيعاً من الله على عباده في طرق التطوع. فإن أنواع التطوعات دائماً أوسع من أنواع المفروضات، وصومهم يوم عاشوراء إن كان واجباً: فإنما وجب عليهم من النهار، لأنهم لم يعلموا قبل ذلك، وما رواه بعض الخالفين المتأخرین أن ذلك كان في رمضان: فباطل لا أصل له.

وهذا أوسط الأقوال: وهو قول الشافعي وأحمد. وخالف قولهما: هل يجزء التطوع بنية بعد الزوال؟ والأظهر صحته، كما نقل عن الصحابة.

وأختلف أصحابهما في الثواب: هل هو ثواب يوم كامل؟ أو من حين نوافه؟ والمنصوص عن أحمد: أن الثواب من حين النية.

وكذلك اختلفوا في التعين. وفيه ثلاثة أقوال - في مذهب أحمد وغيره -:

أحدها: أنه لابد من نية رمضان، فلا تجزيء نية مطلقة، ولا معينة لغير رمضان. وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، اختارها كثير من أصحابه.

والثاني: أنه يجزيء بنية مطلقة ومعينة لغيره. كمذهب أبي حنيفة ورواية محكية عن أحمد.

والثالث: أنه يجزيء بالنية المطلقة، دون نية التطوع أو القضاء أو النذر. وهو رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه.

فصل

واختلفوا في صوم يوم الغيم: وهو ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم، أو قتر، ليلة الثلاثاء من شعبان.

فقال قوم: يجب صومه بنية من رمضان احتياطًا. وهذه الرواية عن أحمد. وهي التي اختارها أكثر متأخري أصحابه، وحكوها عن أكثر متقدميهم، بناء على ما تأولوه من الحديث، وبناء على أن الغالب على شعبان هو النقص، فيكون الأظهر طلوع الهلال. كما هو الغالب، فيجب بغالب الظن.

وقالت طائفة: لا يجوز صومه من رمضان. وهذه رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه. كابن عقيل والحلواني. وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، استدلاً بما جاء من الأحاديث، وبناء على أن الوجوب لا يثبت بالشك.

وهناك قول ثالث: وهو أنه يجوز صومه من رمضان، ويجوز فطره: والأفضل صومه من وقت الفجر. ومعلوم أنه لو عرف وقت الفجر الذي يجوز

فيه طلوعه جاز له الإمساك، والأكل، وإن أمسك وقت الفجر. فإنه لا معنى لاستحباب الإمساك لكن^(١).

وأكثر نصوص أحمد إنما تدل على هذا القول، وأنه كان يستحب صومه ويفعله، لا أنه يوجبه، وإنما أخذ في ذلك بما نقله عن الصحابة في مسائل ابنه عبدالله، والفضل بن زياد القطان، وغيرهم، أخذ بما نقله عن عبدالله بن عمر ونحوه.

والمنقول عنهم: أنهم كانوا يصومون في حال الغيم، لا يوجبون الصوم، وكان غالب الناس لا يصومون، ولم ينكروا عليهم الترك.

وإنما لم يستحب الصوم في الصحو، بل نهى عنه: لأن الأصل والظاهر عدم الهلال، فصومه تقديم لرمضان بيوم. وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك.

واختلفت الرواية عنه: هل يسمى يوم الغيم يوم شك؟ على روایتين. وكذلك اختلف أصحابه في ذلك.

وأما يوم الصحو عنده: في يوم شك أو يقين من شعبان، ينهى عن صومه بلا توقف. وأصول الشريعة أدل على هذا القول منها على غيره، فإن المشكوك في وجوده - كما لو شك في وجوب زكاة، أو كفارة أو صلاة، أو غير ذلك - لا يجب فعله ولا يتسبّب تركه، بل يستحب فعله احتياطاً، فلم تحرم أصول الشريعة الاحتياط، ولم توجب بمجرد الشك.

وأيضاً: فإن أول الشهر كأول النهار. ولو شك في طلوع النهار لم يجب عليه الإمساك، ولم يحرم عليه الإمساك بقصد الصوم، ولأن الإغمام أول الشهر كالإغمام بالشك، بل ينهى عن صوم يوم الشك، لما يخاف من الزيادة في الفرض.

وعلى هذا القول: يجتمع غالب المؤثر عن الصحابة في هذا الباب. فإن

(١) بياض في الأصل.

الجماعات الذين صاموا منهم - كعمر وعلي ومعاوية وغيرهم - لم يصرحوا بالوجوب، وغالب الذين أفطروا لم يصرحوا بالتحريم. ولعل من كره الصوم منهم إنما كرهه لمن يعتقد وجوبه: خشية إيجاب ما ليس بواجب. كما كره من كره الاستنجاج بالماء لمن خيف عليه أن يعتقد وجوبه، وكما أمر طائفة منهم من صام في السفر أن يقضي؛ لما ظنوه به من كراهة الفطر في السفر، فت تكون الكراهة عائدة إلى حال الفاعل، لا إلى نفس الاحتياط بالصوم. فإن تحريم الصوم أو إيجابه كلاماً فيه بعد عن أصول الشريعة.

والآحاديث المأثورة في الباب إذا تؤملت إنما يصرح غالباً بوجوب الصوم بعد إكمال العدة. كما دل بعضها على الفعل قبل الإكمال. أما الإيجاب قبل الإكمال للصوم ففيهما نظر.

فهذا القول المتوسط هو الذي يدل عليه غالب نصوص أحمد.

ولو قيل: بجواز الأمرتين واستحباب الفطر لكان ^(١) عن التحرير والإيجاب، ويؤثر عن الصديق رضي الله عنه أنهم كانوا يأكلون مع الشك في طلوع الفجر.

وقال شيخ الإسلام - قدس الله روحه - :

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، وجعله تبياناً لكل شيء، وذكرى لأولي الألباب. وأمرنا بالاعتصام به إذ هو حبله الذي هو أثبت الأسباب، وهدانا به إلى سبل الهدى ومناهج الصواب، وأخبر فيه أنه: ﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَ مِنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ الْيَتَمَّينَ وَالْحِسَابَ﴾.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب الأرباب، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله المبعوث بجواب الكلم، والحكمة وفصل الخطاب، صلى
الله عليه وعلى آله صلاة دائمة باقية بعد إلى يوم المآب.

(١) بياض في الأصل.

أما بعد: فإن الله قد أكمل لنا ديننا، وأتم علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً، وأمرنا أن نتبع صراطه المستقيم، ولا نتبع السبل فتفرق بنا عن سبيله وجعل هذه الوصية خاتمة وصايات العشر، التي هي جوامع الشرائع التي تضاهي الكلمات التي أنزلها الله على موسى في التوراة، وإن كانت الكلمات التي أنزلت علينا أكمل وأبلغ؛ ولهذا قال الربيع بن خثيم: من سره أن يقرأ كتاب محمد صلوات الله عليه وآله وسلامه الذي لم يفض خاتمه بعده، فليقرأ آخر سورة الأنعام: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنْتُمْ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ الآيات.

وأمرنا أن لا نكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، وأخبر رسوله أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيئاً لست منهم في شيء. وذكر أنه جعله على شريعة من الأمر وأمره أن يتبعها، ولا يتبع سبيل الدين لا يعلمون. وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّا لَنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِمَّنَا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا كُلُّ جَعَلَنَا مِنْكُمْ شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكُمْ لِيَتَبَلُّوكُمْ فِي مَا مَا أَنْتُمْ كُمْ فَاسْتَقِفُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَيِّعاً فَيُنَتَّسِّعُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴿٢٨﴾ وَإِنْ أَخْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحَدُهُمْ أَنْ يَقُسْطُوا عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ﴿٢٩﴾ . فأمره أن لا يتبع أهواءهم بما جاءه من الحق، وإن كان ذلك شرعاً أو طريقاً لغيره من الأنبياء فإنه قد جعل لكل نبي سنة وسبيل، وحذر أن يفتنه عن بعض ما أنزل الله إليه، فإذا كان هذا فيما جاءت به شريعة غيره، فكيف بما لا يعلم أنه جاءت به شريعة، بل هو طريقة من لا كتاب له.

وأمره وإيانا في غير موضع أن نتبع ما أنزل إلينا، دون ما خالفه فقال: ﴿ الْمَصَ ١ كِتَبَ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مَّا تَهْمِلُنَّ لِتُنذِرَ بِهِ وَذَكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ٢ أَتَيْعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَنْتَهُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ مُلِّمَاتٍ مَا تَذَكَّرُونَ ٣ ﴾ .

وبين حال الذين ورثوا الكتاب فخالفوه، والذين استمسكوا به فقال: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرَثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَذْقَنِ وَيَهُوَنَّ سَيْغُرُ لَنَا ٤ إِلَى قَوْلِهِ ٥ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُنْهِي أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ٦ ﴾ . وقال:

﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مَبَارِكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَأَنْقُوا الْعَلَمَكُمْ تُرْجِحُونَ ﴾ ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ الآيات. وقال: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ أَتَى اللَّهَ وَلَا تُطِعُ الْكُفَّارِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا حَكِيمًا ﴾ ﴿وَاتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ وقال: ﴿وَأَعْصِمُو مَا يُحِبِّلُ اللَّهَ جَمِيعًا﴾ وحبل الله كتابه، كما فسره النبي ﷺ وقال: ﴿وَاتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَأَصِرْ حَتَّى يَخْتَمَ اللَّهُ﴾ إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي أجمع المسلمون على اتباعها. وهذا مما لم يختلف المسلمون فيه جملة.

ولكن قد يقع التنازع في تفصيله فنارة يكون بين العلماء المعتبرين في «مسائل الاجتهاد» وتارة يتنازع فيه قوم جهال بالدين أو منافقون أو سماعون للمنافقين. فقد أخبر الله سبحانه أنه فيما قومنا سمعاء للمنافقين يقبلون منهم، كما قال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وَضَعُوا خَلَلَكُمْ يَغُونُكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِي كُلِّ سَمَاعٍ لَهُمْ﴾ وإنما عداه باللام، لأنه متضمن معنى القبول والطاعة، كما قال الله على لسان عبده: «سمع الله لمن حمده» أي استجابة لمن حمده وكذلك «سماعون لهم» أي مطيعون لهم. فإذا كان في الصحابة قوم سماعون للمنافقين فكيف بغيرهم؟!

وكذلك أخبر عن يظهر الانقياد لحكم الرسول ﷺ حيث يقول: ﴿لَا يَحْمِلُنَكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفَّارِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّمَا يَأْفَوْهُمْ وَلَئِنْ تُؤْمِنُنَّ فَلُوِيْهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُوكَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُوكَ لِلْقَوْمِ مَاخِرِينَ لَهُ يَأْتُوكَ﴾ إلى قوله: ﴿سَمَاعُوكَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّخْتِ﴾ فإن الصواب أن هذه اللام لام التعدية كما في قوله: ﴿أَكَلُونَ لِلسُّخْتِ﴾ أي قائلون للكذب، مریدون له وسماعون مطיעون لقوم آخرين غيرك، فليسوا مفردين لطاعة الله ورسوله. ومن قال: إن اللام لام كي، أي يسمعون ليكتبا، لأجل أولئك، فلم يصب. فإن السياق يدل على أن الأول هو المراد، وكثيراً ما يضيع الحق بين الجهات الأميين، وبين المحرفين للكلام الذين فيهم شعبة نفاق كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب حيث قال: ﴿أَفَنَظَمُمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَنَ اللَّهِ

ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٦٥﴾ إِلَى قَوْلِهِ: «وَمِنْهُمْ أُمِيَّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا» الآية

ولما كان النبي ﷺ قد أخبر: أن هذه الأمة تتبع سنن من قبلها حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب للخلتموه: وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم عن مواضعه، فيغير معنى الكتاب والسنّة فيما أخبر الله به أو أمر به. وفيهم أميون لا يفهّمون معاني الكتاب والسنّة بل ربما يظنون أن ما هم عليه من الأماني التي هي مجرد التلاوة، ومعرفة ظاهر من القول، هو غاية الدين.

ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المنافقين، أو الكفار، مع علم أولئك بما لم يعلمه الأميون، فإما أن تضل الطائفتان، ويصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك حيث يعتقدون أن ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين، ويصيروا على طرف النقيض، وإما أن يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم. وهذا من بعض أسباب تغيير الملل، إلا أن هذا الدين محفوظ. كما قال تعالى: «إِنَّا نَخْنُونَ زَلَّنَا أَلَّا كَرِّ وَإِنَّا لَمْ لَخِفْطُونَ ﴿٦٦﴾» ولا تزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق، فلم ينله ما نال غيره من الأديان من تحريف كتبها، وتغيير شرائعها مطلقاً؛ لما ينطق الله به القائمين بحجّة الله وبيناته، الذين يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنوره أهل العمي، فإن الأرض لن تخلو من قائم لله بحجّة؛ كيلا تبطل حجّج الله وبيناته.

وكان مقتضى تقدم هذه «المقدمة» أنني رأيت الناس في شهر صومهم، وفي غيره أيضاً: منهم من يصفي إلى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب: من أن الهلال يرى، أو لا يرى، وبيني على ذلك أما في باطنها، وإنما في باطنها وظاهره. حتى بلغني أن من القضاة من كان يرد شهادة العدد من العدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب: إنه يرى، أو لا يرى. فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه. وربما أجاز شهادة غير المرضي لقوله. فيكون هذا الحكم من السماugin للكلذب. فإن الآية تتناول حكامسوء، كما يدل عليه السياق حيث يقول: «سَمَّعُوكُنَّ لِلْكَذِبِ أَكَلُوكُنَّ لِلسُّخْتِ» وحكامسوء يقبلون الكذب ممن لا يجوز

قبول قوله من مخبر أو شاهد. ويأكلون السحت من الرشا وغيرها. وما أكثر ما يقترن هذان.

وفيهم من لا يقبل قول المنجم، لا في الباطن ولا في الظاهر؛ لكن في قلبه حسيكة من ذلك، وشبهة قوية لثقته به: من جهة أن الشريعة لم تلتفت إلى ذلك، لاسيما إن كان قد عرف شيئاً من حساب النيرين واجتماع القرصين، ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات، وسبب الإهلال والإبدار والاستمار والكسوف والخسوف. فأجرى حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤبة هذا المجرى. ثم هؤلاء الذين يخبرون من الحساب، وصورة الأفلاك وحركاتها أمراً صحيحاً: قد يعارضهم بعض الجهل من الأميين المتسببين إلى الإيمان، أو إلى العلم أيضاً، فيرافقوا الدين في العمل بالحساب في الرؤبة، أو في اتباع أحكام النجوم في تأثيراتها المحمودة والمذمومة، فيرافقوا لما تعاطوا هذا - وهو من المحرمات في الدين - صار يرد كل ما يقولونه من هذا الضرب. ولا يميز بين الحق الذي دل عليه السمع والعقل، والباطل المخالف للسمع والعقل، مع أن هذا أحسن حالاً في الدين من القسم الأول؛ لأن هذا كذب بشيء من الحق، متأنلاً جاهلاً من غير تبديل بعض أصول الإسلام. والضرب الأول قد يدخلون في تبديل الإسلام.

فإنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل في رؤبة هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإياء أو غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا يجوز. والنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ بذلك كثيرة. وقد أجمع المسلمون عليه. ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلاً، ولا خلاف حديث؛ إلا أن بعض المتأخرین من المتفقهة الحادیثین بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب، فإن كان الحاسب دل على الرؤبة صام وإنما فلا. وهذا القول وإن كان مقيداً بالإغمام ومختصاً بالحاسب فهو شاذ، مسبوق بالإجماع على خلافه. فاما اتباع ذلك في الصحو، أو تعلیق عموم الحكم العام به فيما قاله مسلم.

وقد يقارب هذا قول من يقول من الإسماعيلية بالعدد دون الهلال، وبعضاً منهم يروي عن جعفر الصادق جدواً يعمل عليه، وهو الذي افتراء عليه عبد الله بن معاوية، وهذه الأقوال خارجة عن دين الإسلام، وقد برأ الله منها جعفراً وغيره. ولا ريب أن أحداً لا يمكنه مع ظهور دين الإسلام أن يظهر الاستناد إلى ذلك. إلا أنه قد يكون له عدمة في الباطن في قبول الشهادة وردها، وقد يكون عنده شبهة في كون الشريعة لم تعلق الحكم به، وأنا إن شاء الله أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة: دليلاً وتعليلاً، شرعاً وعقلاً.

قال الله تعالى: ﴿ يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ فَلَمْ يَرَوْهُ مَوَاقِتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ ﴾ فأخبر أنها مواعيit للناس، وهذا عام في جميع أمورهم، وخص الحج بالذكر تمييزاً له؛ لأن الحج تشهده الملائكة وغيرهم، وأنه يكون في آخر شهور الحول. فيكون علمًا على الحول، كما أن الهلال علم على الشهر، ولهذا يسمون الحول حجة، فيقولون: له سبعون حجة، وأقمنا خمس حجج. فجعل الله الأهلة مواعيit للناس في الأحكام الثابتة بالشرع ابتداءً أو سبباً من العبادة. وللأحكام التي تثبت بشروط العبد. مما ثبت من المؤقتات بشرع أو شرط فالهلال ميقات له، وهذا يدخل فيه الصيام والحج، ومدة الإيلاء والعدة وصوم الكفار. وهذه الخمسة في القرآن.

قال الله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَغْلُومَتٌ ﴾ وقال تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلِنُونَ مِنْ شَاءُوهُمْ تَرْبِيعُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ وقال تعالى: ﴿ فَصَيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ ﴾ وكذلك قوله: ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾. وكذلك صوم النذر وغيره. وكذلك الشروط من الأعمال المتعلقة بالشمن، ودين السلم، والزكاة، والجزية، والعقل، والخيار، والأيمان، وأجل الصداق، ونجوم الكتابة، والصلح عن القصاص، وسائر ما يؤجل من دين وعقد وغيرهما.

وقال تعالى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُجُونِ الْقَدِيرِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضَيْأَةً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ فقوله: (تعلموا) متعلق والله أعلم بقوله

(وقدره) لا يجعل، لأن كون هذا ضياء. وهذا نوراً لا تأثير له في معرفة عدد السنين والحساب؛ وإنما يؤثر في ذلك انتقالهما من برج إلى برج. ولأن الشمس لم يعلق لنا بها حساب شهر، ولا سنة، وإنما علق ذلك بالهلال. كما دلت عليه تلك الآية، وأنه قد قال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشَّهْرِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ﴾ فأخبر أن الشهور معدودة اثنا عشر، والشهر هالي بالاضطرار. فعلم أن كل واحد منها معروفة بالهلال.

وقد بلغني أن الشرائع قبلنا أيضاً إنما علقت الأحكام بالأهله، وإنما بدل من بدل من أتباعهم، كما يفعله اليهود في اجتماع القرصين، وفي جعل بعض أعيادها بحساب السنة الشمسية، وكما تفعله النصارى في صومها حيث تراعي الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية، وتجعل سائر أعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التي كانت للمسيح، وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين في اصطلاحات لهم، فإن منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط، ولهم اصطلاحات في عدد شهورها؛ لأنها وإن كانت طبيعة، فشهرها عددي وضعيف. ومنهم من يعتبر القمرية لكن يعتبر اجتماع القرصين، وما جاءت به الشريعة هو أكمل الأمور وأحسنتها وأبينها وأصححتها وأبعدتها من الاضطراب.

وذلك أن الهلال أمر مشهود مرئي بالأبصار. ومن أصح المعلومات ما شوهد بالأبصار، ولهذا سموه هلالاً؛ لأن هذه المادة تدل على الظهور والبيان: إما سمعاً وإما بصرأ، كما يقال: أهل بالعمر، وأهل بالذبيحة لغير الله إذارفع صوته، ويقال لوقع المطر الهلال. ويقال: استهل الجنين إذا خرج صارخاً. ويقال: تهلل وجهه إذا استثار وأضاء.

وقيل: إن أصله رفع الصوت. ثم لما كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته سموه هلالاً، ومنه قوله:

يهل بالفرقد ركبانها كما يهل الراكب المعتمر

وتهلل الوجه مأخوذه من استثاره الهلال.

فالمعنى أن المواقت حددت بأمر ظاهر بين يشترك فيه الناس ولا يشرك الهلال في ذلك شيء، فإن اجتماع الشمس والقمر الذي هو تحاذيهما الكائن قبل الهلال: أمر خفي لا يُعرف لا بحساب ينفرد به بعض الناس، مع تعب وتضييع زمان كثير، واشتغال عما يعني الناس، وما لابد له منه، وربما وقع فيه الغلط والاختلاف.

وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلاني، أو الفلامي، هذا أمر لا يدرك بالأبصار، وإنما يدرك بالحساب الخفي الخاص المشكل الذي قد يغلط فيه، وإنما يعلم ذلك بالإحساس تقريباً. فإنه إذا انصرم الشتاء، دخل الفصل الذي تسميه العرب الصيف، ويسميه الناس الربيع: كان وقع حصول الشمس في نقطة الاعتدال، الذي هو أول الحمل. وكذلك مثله في الخريف. فالذى يدرك بالإحساس الشتاء والصيف، وما بينهما من الاعتدالين تقريباً. فاما حصولهما في برج بعد برج فلا يُعرف إلا بحساب فيه كلفة وشغل عن غيره. مع قلة جدواه.

فظهر أنه ليس للمواقت حد ظاهر عام المعرفة إلا الهلال.

وقد انقسمت عادات الأمم في شهرهم وستتهم القسمة العقلية. وذلك أن كل واحد من الشهر والسنة: إما أن يكونا عديدين، أو طبيعيين. أو الشهر طبيعياً، والسنة عددية، أو بالعكس.

فالذين يعدونهما: مثل من يجعل الشهر ثلاثة أيام يوماً، والسنة اثنى عشر شهراً، والذين يجعلونهما طبيعيين. مثل من يجعل الشهر قمريأ، والسنة شمسية، ويلحق في آخر الشهور الأيام المتفاوتة بين السنتين. فإن السنة القرمزية ثلاثة وأربعة وخمسون يوماً. وبعض يوم خمس أو سدس. وإنما يقال فيها ثلاثة وستون يوماً جبراً للكسر في العادة - عادة العرب في تكميل ما ينقص من التاريخ في اليوم والشهر والحوول -.

وأما الشمسية فثلاثمائة وخمسة وستون يوماً، وبعض يوم: ربع يوم. ولهذا كان التفاوت بينهما أحد عشر يوماً إلا قليلاً: تكون في كل ثلاثة وثلاثين

سنة وثلث سنة: سنة. ولهذا قال تعالى: «وَلَيَثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةَ سِنِينَ وَأَزَادَهُوا تِسْعَا» ﴿٢٦﴾ قيل: معناه ثلاثة سنة شمسية. «وَأَزَادَهُوا تِسْعَا» ﴿٢٧﴾ بحسب السنة القمرية، ومراعاة هذين عادة كثير من الأمم: من أهل الكتاب بسبب تحريفهم، وأظنه كان عادة المجروس أيضاً.

وأما من يجعل السنة طبيعية، والشهر عددياً، فهذا حساب الروم والسريانيين والقبط ونحوهم من الصابئين والمشركين، ومن يعد شهر كانون ونحوه عدداً، ويعتبر السنة الشمسية بسير الشمس.

فاما القسم الرابع فبأن يكون الشهر طبيعياً، والسنة عددية، فهو سنة المسلمين، ومن وافقهم، ثم الذين يجعلون السنة طبيعية لا يعتمدون على أمر ظاهر كا تقدم؛ بل لابد من الحساب والعدد. وكذلك الذين يجعلون الشهر طبيعياً ويعتمدون على الاجتماع لابد من العدد والحساب. ثم ما يحسبونه أمر خفي ينفرد به القليل من الناس، مع كلفة ومشقة وتعرض للخطأ.

فالذي جاءت به شريعتنا أكمل الأمور؛ لأنه وقت الشهر بأمر طبيعي ظاهر عام يدرك بالأ بصار، فلا يضل أحد عن دينه، ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه، ولا يدخل بسيبه فيما لا يعنيه، ولا يكون طريقاً إلى التلبيس في دين الله كما يفعل بعض علماء أهل الملل بمللهم.

وأما الحال فلم يكن له حد ظاهر في السماء، فكان لابد فيه من الحساب والعدد، فكان عدد الشهور الهلالية أظهر وأعم من أن يحسب بسير الشمس، وتكون السنة مطابقة للشهور؛ لأن السنين إذا اجتمعت فلابد من عددها في عادة جميع الأمم؛ إذ ليس للسنين إذا تعددت حد سماوي يعرف به عددها، فكان عدد الشهور موافقاً لعدد البروج، جعلت السنة التي عشر شهراً بعد البروج التي تكمل بدور الشمس فيها سنة شمسية، فإذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية. وبهذا كله يتبيّن معنى قوله: «وَقَدَرُهُ مَنَازِلٌ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ» فإن عدد شهور السنة، وعدد السنة بعد السنة إنما أصله بتقدير القمر منازل. وكذلك معرفة الحساب؛ فإن حساب بعض الشهور لما يقع فيه من

الآجال ونحوها إنما يكون بالهلال، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلْ هَيْ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾.

فظهر بما ذكرناه أنه بالهلال يكون توقيت الشهر والسنة، وأنه ليس شيء يقوم مقام الهلال البينة لظهوره وظهور العدد المبني عليه، ويسير ذلك وعمومه، وغير ذلك من المصالح الخالية عن المفاسد.

ومن عرف ما دخل على أهل الكتابين والصابئين والمجوس، وغيرهم في أعيادهم وعباداتهم وتواريختهم وغير ذلك من أمورهم من الاضطراب والحرج، وغير ذلك من المفاسد: ازداد شكره على نعمة الإسلام، مع اتفاقهم أن الأنبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك، وإنما دخل عليهم ذلك من جهة المتفلسفة الصابئة الذين أدخلوا في ملتهم، وشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله.

فلهذا ذكرنا ما ذكرناه حفظاً لهذا الدين عن إدخال المفسدين، فإن هذا مما يخاف تغييره، فإنه قد كانت العرب في جاهليتها قد غيرت ملة إبراهيم بالنسيء الذي ابتدعه، فزادت به في السنة شهراً جعلتها كبيساً؛ لأغراض لهم، وغيروا به ميقات الحج والأشهر الحرم، حتى كانوا يحجون تارة في المحرم، وتارة في صفر، حتى يعود الحج إلى ذي الحجة، حتى بعث الله المقيم لملة إبراهيم فوافي حجه عليه السلام حجة الوداع، وقد استدار الزمان كما كان، ووقد حجته في ذي الحجة، فقال في خطبته المشهورة في الصحيحين وغيرهما: «إن الزمان قد استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض: السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاثة متوليات: ذو القعدة، ذو الحجة، ومحرم، ورجب مضى الذي بين جمادي وشعبان» وكان قبل ذلك الحج لا يقع في ذي الحجة، حتى حجة أبي بكر سنة تسع كان في ذي القعدة. وهذا من أسباب تأخير النبي عليه السلام الحج، وأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ عَدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ حَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينُ أَقْرَبُوا﴾.

فأخبر الله أن هذا هو الدين القيم، ليبين أن ما سواه من أمر النسيء وغيره من عادات الأمم ليس قيماً؛ لما يدخله من الانحراف والاضطراب.

ونظير الشهر والسنة اليوم والأسبوع. فإن اليوم طبيعي من طلوع الشمس إلى غروبها. وأما الأسبوع فهو عددي من أجل الأيام الستة: التي خلق الله فيها السموات والأرض، ثم استوى على العرش. فوقع التعديل بين الشمس والقمر: باليوم، والأسبوع بسیر الشمس. والشهر، والسنة: بسیر القمر، وبهما يتم الحساب. وبهذا قد يتوجه قوله: (التعلموا) إلى (جعل) فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله.

فأما قوله تعالى: «وَجَعَلَ آيَتَلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا» قوله: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَحْسَبَايْنِ» فقد قيل: هو من الحساب. وقيل: بحسبان كحسبان الرحا. وهو دوران الفلك. فإن هذا مما لا خلاف فيه، بل قد دل الكتاب والسنة وأجمع علماء الأمة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب من أن الأفلاك مستديرة لا مسطحة.

فصل

لما ظهر بما ذكرناه عود المواقت إلى الأهلة. وجب أن تكون المواقت كلها معلقة بها. فلا خلاف بين المسلمين أنه إذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسبت الشهور كلها هلالية: مثل أن يصوم للكفارة في هلال المحرم؛ أو يتوفى زوج المرأة في هلال المحرم، أو يولي من أمرأته في هلال المحرم، أو يبيعه في هلال المحرم إلى شهرين، أو ثلاثة. فإن جميع الشهور تحسب بالأهلة. وإن كان بعضها أو جميعها ناقصاً.

فاما إن وقع مبدأ الحكم في أثناء الشهر. فقد قيل: تحسب الشهور كلها بالعدد بحيث لو باعه إلى سنة في أثناء المحرم عد ثلاثة وستين يوماً، وإن كان إلى ستة أشهر عد مائة وثمانين يوماً، فإذا كان المبدأ متتصف المحرم كان المنتهي العشرين من المحرم. وقيل: بل يكمل الشهر بالعدد، والباقي بالأهلة. وهذا القولان روایتان عن أحمد وغيره. وبعض الفقهاء يفرق في بعض

الأحكام.

ثم لهذا القول تفسيران: أحدهما: أنه يجعل الشهر الأول ثلاثين يوماً، وبقي الشهر هلالية. فإذا كان الإيلاء في منتصف المحرم حسب باقيه. فإن كان الشهر ناقصاً أخذ منه أربعة عشر يوماً، وكمله بستة عشر يوماً من جمادى الأولى. وهذا ي قوله طائفة من أصحابنا وغيرهم.

والتفسير الثاني هو الصواب الذي عليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً أن الشهر الأول إن كان كاملاً كمل ثلاثين يوماً، وإن كان ناقصاً جعل تسعه وعشرين يوماً، فمتى كان الإيلاء في منتصف المحرم كملت الأشهر الأربع في منتصف جمادى الأولى. وهكذا سائر الحساب. وعلى هذا القول فالجميع بالهلال. ولا حاجة إلى أن نقول بالعدد، بل ننظر اليوم الذي هو المبدأ من الشهر الأول. فتكون النهاية مثله من الشهر الآخر. فإن كان في أوله ليلة من الشهر الأول كانت النهاية في مثل تلك الساعة بعد كمال الشهور، وهو أول ليلة بعد انسلاخ الشهور؛ وإن كان في اليوم العاشر من المحرم كانت النهاية في اليوم العاشر من المحرم أو غيره على قدر الشهور المحسوبة، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه. ودل عليه قوله: «فُلْ هَيْ مَوَقِيتٌ» فجعلها مواقت لجميع الناس، مع علمه سبحانه أن الذي يقع في أثناء الشهور أضعاف أضعاف ما يقع في أوائلها، فلو لم يكن ميقاتاً إلاً لما يقع في أولها لما كان ميقاتاً إلاً لأقل من ثلث عشر أمور الناس. ولأن الشهر إذا كان ما بين الهلالين: مما بين الهلالين مثل ما بين نصف هذا ونصف هذا سواء، والتسوية معلومة بالاضطرار. والفرق تحكم محض.

وأيضاً فمن الذي جعل الشهر العددي ثلاثين، والنبي ﷺ قال: «الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» وخنس إيهامه في الثالثة. ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين، ونصفها تسعة وعشرين؟!

وأيضاً فعامة المسلمين في عبادتهم ومعاملاتهم إذا أجل الحق إلى سنة، فإن كان مبدئه هلال المحرم، كان منتهاه هلال المحرم، سلخ ذي الحجة

عندهم. وإن كان مبدؤه عاشر المحرم كان متتهاه عاشر المحرم أيضاً. لا يعرف المسلمون غير ذلك؛ ولا يبنون إلاً عليه، ومن أخذ ليزيد يوماً لنقصان الشهر الأول كان قد غير عليهم ما فطروا عليه من المعروف، وأتاهم بمنكر لا يعرفونه.

فعلم أن هذا غلط من توهمه من الفقهاء. ونبهنا عليه ليحذر الواقع فيه، ولنعلم به حقيقة قوله: «**قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ**» وإن هذا العموم محفوظ عظيم القدر، لا يستثنى منه شيء.

وكذلك قوله: «**هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّنَينَ وَالْحِسَابَ**» وكذلك قوله: «**وَجَعَلْنَا أَيَّلَ وَالنَّهَارَ أَيَّيْنِ فَمَحَوْنَا إِيَّاهُ أَيَّلَ وَجَعَلْنَا إِيَّاهُ أَنَّهَارِ مُبَصِّرَةً لِتَتَبَعُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّنَينَ وَالْحِسَابَ**» يبين بذلك أن جميع عدد السنين والحساب تابع لتقديره منازل.

فصل

ما ذكرناه من أن الأحكام مثل صيام رمضان متعلقة بالأهلة لا ريب فيه. لكن الطريق إلى معرفة طلوع الهلال هو الرؤية؛ لا غيرها: بالسمع والعقل.

أما السمع: فقد أخبرنا غير واحد منهم شيخنا الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن محمد المقدسي، وأبو الغنائم المسلم بن عثمان القيسى^(١) وغيرهما، قالوا: أئبنا حنبل بن عبد الله المؤذن، أئبنا أبوالقاسم عبدالله بن محمد بن الحصين، أئبنا أبوعلي بن المذهب، أئبنا أبوبكر أحمد بن جعفر بن حمدان، أئبنا أبوعبد الرحمن عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل، أئبنا أبي، حدثنا محمد بن جعفر غندر، حدثنا شعبة، عن الأسود بن قيس، سمعت سعيد بن عمر بن سعيد يحدث أنه سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ أُمَّةً أُمِيَّةً لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكُذا، وَهَكُذا، وَهَكُذا» وعقد الإبهام في

(١) أبوالقاسم المسلم بن علان - ن

الثالثة، «والشهر هكذا، وهكذا وهكذا» يعني تمام الثلاثين.

وقال أحمد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان وإسحاق يعني الأزرق أنبأنا سفيان عن الأسود بن قيس، عن سعيد بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب. الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» يعني ذكر تسعًا وعشرين قال إسحق: وطبق بيديه ثلاث مرات، وخمس إبهامه في الثالثة، أخرجه البخاري عن آدم، عن شعبة، ولفظه: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» يعني مرة تسعه وعشرين، ومرة ثلاثين.

وكذلك رواه أبو داود، عن سليمان بن حرب، عن شعبة ولفظه: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا» وخمس سليمان أصبحه في الثالثة، يعني تسعه وعشرين، وثلاثين، رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان. كما ذكرناه. ومن طريق غندر عن شعبة أيضًا كما سمعناه. وقال في آخره تمام الثلاثين. ولم يقل: يعني. فروايته من جهة المسند كما سمعناه أجل الطرق، وارفعها قدرًا، إذ غندر أرفع من كل من رواه عن شعبة وأضبط لحديثه، والإمام أحمد أجل من رواه عن غندر عن شعبة، وهذه الرواية المسندية التي رواها البخاري وأبوداود والنسائي من حديث شعبة تفسر رواية التوسي وسائر الروايات عن ابن عمر مما فيه إجمال يوهم بسيبه على ابن عمر مثل ما رويناه بالطريق المذكورة، أن أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر وبهز قالا: حدثنا شعبة عن جبلة يقول لنا ابن سحيم: قال بهز: أخبرني جبلة بن سحيم، سمعت ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا» وطبق بأصابعه مرتين وكسر في الثالثة الإبهام. قال محمد بن جعفر في حديثه يعني قوله: «تسعاً وعشرين». هكذا رواه البخاري والنسائي من حديث شعبة ولفظه: «الشهر هكذا وهكذا» وخمس الإبهام في الثالثة. ومثل ما روى نافع عن ابن عمر كما رويناه بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا إسماعيل، أنبأنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الشهر تسعة وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له» قال نافع وكان عبدالله

إذا مضى من شعبان تسع وعشرون، يبعث من ينظر، فإن رؤي فذاك، فإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً وإن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائماً.

ورويانا في سن أبي داود من حديث حماد بن زيد قال: أنبأنا أيوب هكذا سواء. ولفظه: «الشهر تسع وعشرون» قال في آخره: فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعًا وعشرين نظر له، فإن رؤي فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر، أصبح مفطراً، فإن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائماً. قال فكان ابن عمر يفطر مع الناس، ولا يأخذ بهذا الحساب، وروي له باللفظ الأول عبدالرزاق في مصنفه عن معاذ، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «إنما الشهر تسع وعشرون» وبه عن ابن عمر أنه إذا كان سحاب أصبح صائماً. وإن لم يكن سحاب أصبح مفطراً.

قال: وأنبأنا معاذ، عن ابن طاووس، عن أبيه مثله وهكذا رواه عبيدة الله بن عمر، عن نافع كما رويانا بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدة الله، حدثني نافع، عن ابن عمر: إذا كان ليلة تسع وعشرين. وكان في السماء سحاب أو قتر أصبح صائماً. رواه النسائي عن عمر، وابن علي عن يحيى . ولفظه: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له» وذكر أن عبيدة الله بن عمرو روى عنه محمد بن بشر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: ذكر رسول الله ﷺ «الهلال» فقال: إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه، فأفطروا، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثة» وجعل هذا اختلافاً على عبيدة الله . ومثل هذا الاختلاف لا يقدح إلا مع قرينة ، فإن الحفاظ كالزهري وعبيدة الله ونحوهما يكون الحديث عندهم من وجهين ، وثلاثة ، أو أكثر . فتارة يحدثون به من وجه ، وتارة يحدثون به من وجه آخر ، وهذا يوجد كثيراً في الصحيحين وغيرهما . ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين ، أو يذكر الحديدين جميماً .

وقد روى البخاري من طريق نافع من حديث مالك بن أنس عنه ، ولفظه

أن رسول الله ﷺ كان ذكر شهر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له» لم يذكر في أوله قوله: «الشهر تسع وعشرون» ولا ذكر الزيادة على عادته في أنه كان كثيراً ما يترك التحديث بما لا يعلم به عنده. وأما قوله: «الشهر تسع وعشرون» فروها مالك من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. وروها من طريقه البخاري عن عبدالله بن مسلمة وهو القعنبي أن النبي ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثة» هكذا وقع هذا اللفظ مختصراً في البخاري. وقد رواه عن القعنبي عن مالك. وهو ناقص. فإن الذي في الموطأ: «يوماً» لأن القعنبي لفظه: أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون يوماً، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه. فإن غم عليكم فاقدروا له» فذكر قوله: «ولا تفطروا حتى تروه» وذكره بلفظة «فاقدروا له» لا بلفظ: «فأكملوا العدة» وهكذا فيسائر الموطآت مسبوق بذكر الجملتين. ولفظ «القدر» حتى قال أبو عمر بن عبد البر: لم يختلف عن نافع في هذا الحديث في قوله: «فاقدروا له» قال: وكذلك روى سالم عن ابن عمر. وقد روى حديث مالك وغيره عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال: رواه الدراوردي عن عبدالله بن دينار فقال فيه: «إن غم عليكم فأحصوا العدة» فهذه والله أعلم نقص، ورواية بالمعنى، وقع في حديث مالك الذي في البخاري، كما ذكر أبو بكر الإسماعيلي وغيره أن مثل ذلك وقع في هذا الباب في لفظ حديث أبي هريرة.

ومثل هذا اللفظ المشعر بالحصر ما رويناه أيضاً بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا حسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى أخربني أبو سلمة: قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشهر تسع وعشرون» ورواه النسائي من حديث معاوية عن يحيى هكذا. وساقه أيضاً من طريق علي عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة قال: قال رسول الله: «الشهر يكون تسعة وعشرين، ويكون ثلاثة، فإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة» وجعل النسائي هذا اختلافاً على يحيى عن أبي سلمة، والصواب أن كليهما

محفوظ عن يحيى عن أبي سلمة، لا اختلاف في اللفظ.

وقال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عقبة بن حريث، سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشهر تسع وعشرون» وطبق شعبة يديه ثلاثة مرات، وكسر الإبهام في الثالثة، قال عقبة: وأحسبه قال: «الشهر ثلاثة وعشرون» وطبق كفيه ثلاثة مرات، ورواه النسائي من حديث ابن المثنى عن غندر؛ لكن لفظه: الشهر تسع وعشرون» لم يزد. فرواية أحمد أكمل وأحسن سياقاً تقدم، فإن الرواية المفسرة تبين أن سائر روايات ابن عمر التي فيها الشهر تسع وعشرون عن بها أحد شيئاً: أما أن الشهر قد يكون تسعه وعشرين رداً على من يتهم أن الشهر المطلق هو ثلاثة وعشرون، كما توهם من المتقدمين، وتبعدم على ذلك بعض الفقهاء في الشهر العددي، فيجعلونه ثلاثة وعشرين يوماً بكل حال، وعارضهم قوم فقالوا: الشهر تسعه وعشرون، واليوم الآخر زيادة. وهذا المعنى هو الذي صرخ به النبي ﷺ فقال: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا، والشهر هكذا وهكذا» يعني: مرة ثلاثة وعشرين، ومرة تسعه وعشرين، فمن جزم بكونه ثلاثة وعشرين أو تسعه وعشرين، فقد أخطأ.

والمعنى الثاني أن يكون أراد أن عدد الشهر اللازم الدائم هو تسعه وعشرون، فأما الزائد فأمر جائز يكون في بعض الشهور، ولا يكون في بعضها.

والمقصود أن التسعة والعشرين يجب عدتها واعتبارها بكل حال في كل وقت، فلا يشرع الصوم بحال حتى يمضي تسعة وعشرون من شعبان، ولابد أن يصوم في رمضان تسعة وعشرون؛ لا يصوم أقل منها بحال، وهذا المعنى هو الذي يفسر به رواية أبيه عن نافع: «إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه» أي إنما الشهر اللازم الدائم الواجب تسعه وعشرون. ولا يمكن أن يفسر هذا اللفظ بالمعنى الأول؛ لما فيه من الحصر.

وقد قيل أن ذلك قد يكون إشارة إلى شهر بعينه، لا إلى جنس الشهر: أي إنما ذلك الشهر تسعه وعشرون، كأنه الشهر الذي آلى فيه من أزواجها، لكن هذا يدفعه قوله عقبة: «فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه». فإن غم

عليكم فاقدروا له» فهذا يبين أنه ذكر هذا لبيان الشرع العام المتعلق بجنس الشهر، لا لشهر معين. فإنه قد بين أنه ذكر هذا لأجل الصوم. فلو أراد شهراً بعينه قد علم أنه تسعه وعشرون لكان إذا علم أن ذلك الشهر تسع وعشرون لم يفترق الحال بين الغم وعدمه، ولم يقل: «فلا تصوموا حتى تروه» ولأنه لا يعلم ذلك إلاً وقد رؤي هلال الصوم، وحيثند فلا يقال: «فإن غم عليكم».

ولذلك حمل الأئمة كالأمام أحمد قوله المطلق على أنه لجنس الشهر، لا لشهر معين. وبنوا عليه أحكام الشريعة. قال حنبل بن إسحاق: حدثني أبوعبدالله: حدثنا يحيى بن سعيد، عن حميد بن عبد الرحمن، قال أبوعبدالله: قلت ليحيى: الذين يقولون الملائقي، قال: نعم، عن الوليد بن عقبة، قال: صمنا على عهد علي رضي الله عنه ثمان وعشرين، فأمرنا علي أن نتمها يوماً، أبوعبدالله رحمة الله عليه يقول: العمل على هذا الشهر؛ لأن هكذا وهكذا وهكذا تسعه. وعشرون فمن صام هذا الصوم قضى يوماً، ولا كفارة عليه.

وبما ذكرناه يتبيّن الجواب بما روي عن عائشة في هذا قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، وظاهر رسول الله ﷺ شهرًا فنزل تسع وعشرين. فقيل له، فقال: «إن الشهر قد يكون تسعًا وعشرين» فعاشرة - رضي الله عنها - ردت ما فهموها عن ابن عمر، أو ما فهمتها هي من أن الشهر لا يكون إلاً تسعًا وعشرين. وابن عمر لم يرد هذا، بل قد ذكرنا عنه الروايات الصحيحة. بأن الشهر يكون مرة تسعه وعشرين، ومرة ثلاثين. فثبت بذلك أن ابن عمر روى أن الشهر يكون تارة كذلك، وتارة كذلك.

وما رواه إما أن يكون موافقاً لما روتته عائشة أيضاً: من أن الشهر قد يكون تسعًا وعشرين، وإما أن يكون معناه أن الشهر اللازم الدائم الواجب هو تسعه وعشرون، ومن كلام العرب وغيرهم أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر أو غيرها، تارة لانتفاء ذاته. وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده. ويحصرون الشيء في غيره: تارة لانحصار جميع الجنس منه. وتارة لانحصار المقيد أو الكامل فيه. ثم إنهم تارة يعيدون النفي إلى المسمى. وتارة يعيدون النفي إلى الاسم.

وإن كان ثابتاً في اللغة؛ إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم منفياً عنه ثابتاً لغيره، كقوله: «يَأْهَلُ الْكِتَبِ لَسْتُمْ عَلَى شَفَعٍ حَقَّ تَبَيَّنَهُ وَالْإِيجَاهُ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ» فنفي عنهم مسمى الشيء، مع أنه في الأصل شامل لكل موجود من حق وباطل؛ لما كان ما لا يفيد ولا منفعة فيه يؤول إلى الباطل الذي هو العدم، فيصير بمنزلة المعدوم. بل ما كان المقصود منه إذا لم يحصل مقصوده كان أولى بأن يكون معدوماً من المعدوم المستمر عدمه؛ لأنه قد يكون فيه ضرر.

فمن قال الكذب فلم يقل شيئاً. ومن لم يعمل بما ينفعه فلم ي عمل شيئاً. ومنه قول النبي ﷺ لما سئل عن الكهان قال: «ليسو بشيء» ففي الصحيحين: عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن ناس من الكهان فقال: «ليسو بشيء» ويقول أهل الحديث عن بعض المحدثين ليس بشيء، أو عن بعض الأحاديث ليس بشيء، إذالم يكن منمن يتتفع به في الرواية: لظهور كذبه عمداً، أو خطأ. ويقال أيضاً لمن خرج عن موجب الإنسانية في الأخلاق ونحوها: هذا ليس بآدمي، ولا إنسان، ما فيه إنسانية، ولا مروة، هذا حمار، أو كلب، كما يقال ذلك لمن اتصف بما هو فوقه من حدود الإنسانية. كما قلن ليوسف: «مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ».

وكذلك قال النبي ﷺ: «ليس المسكين بهذا الطوف الذي ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، إنما المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يسأل الناس إلحاضاً» وقال: «ما تعدون المفلس فيكم؟» قالوا: الذي لا درهم له ولا دينار، فقال: «ليس ذلك، إنما المفلس الذي يجيء يوم القيمة» الحديث. وقال: «ما تعدون الرقوب؟» الحديث. فهذا نفي لحقيقة الاسم من جهة المعنى الذي يجب اعتباره: باعتبار أن الرقوب والمفلس إنما قيد بهذا الاسم لما عدم المال والولد، والنفوس تجزع من ذلك، وبين النبي ﷺ أن عدم ذلك حيث يضره عدمه هو أحق بهذا الاسم ممن يعدهه حيث قد لا يضره ضرراً له اعتبار.

ومثال هذا أن يقال لمن يتالم ألمًا يسيرًا ليس هذا بألم، إنما الألم كذا

وكذا، ولمن يرى أنه غني ليس هذا بغني إنما الغني فلان. وكذلك يقال في العالم والزاهد. كقولهم إنما العالم من يخشى الله تعالى.

وكل قول مالك بن دينار الناس يقولون: مالك زاهد، إنما الزاهد عمر بن عبد العزيز الذي آتته الدنيا فتركها. ونحو ذلك مما تكون القلوب تعظمه لذلك المسمى اعتقاداً واقتاصاداً: إما طلباً لوجوده، وإما طلباً لعدمه، معتقداً أن ذلك هو المستحق للاسم، فيبين لها أن حقيقة ذلك المعنى ثابتة لغيره دونه، على وجه ينبغي تعليق ذلك الاعتقاد والاقتاصاد بذلك الغير.

ومن هذا الباب قول النبي ﷺ: «المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله» ومنه قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذِكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ» إلى قوله: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا» فهؤلاء المستحقون لهذا الاسم على الحقيقة الواجبة لهم. ومنه قولهم لا علم إلاًّ ما نفع، ولا مدينة إلاًّ بملك، ومنه قوله ﷺ: «لا ربا إلاًّ في النسبة» أو «إنما الربا في النسبة» فإنما الربا العام الشامل للجنسين وللجنس الواحد المتفقة صفاته إنما يكون في النسبة. وأما ربا الفضل فلا يكون إلاً في الجنس الواحد، ولا يفعله أحد إلاً إذا اختلفت الصفات. كالمضروب بالتبير، والجيد بالرديء، فاما إذا استوت الصفات فليس أحد يبيع درهماً بدرهمين. ولهذا شرع القرض هنا؛ لأنَّه من نوع التبرع. فلما كان غالب الربا وهو الذي نزل فيه القرآن أولاً، وهو ما يفعله الناس، وهو ربا النساء: قيل إنما الربا في النسبة.

وأيضاً ربا الفضل إنما حرم لأنه ذريعة إلى ربا النسبة. فالربا المقصود بالقصد الأول هو ربا النسبة، فلا با إلاً فيه، وأظهر ما تبين فيه الربا الجنس الواحد المتفق فيه الصفات، فإنه إذا باع مائة درهم بمائة وعشرين ظهر أن الزيادة قابلت الأجل الذي لا منفعة فيه، وإنما دخل فيه للحاجة؛ ولهذا لا تضمن الآجال باليد، ولا بالإلتلاف. فلو تبقى العين في يده، أو المال في ذمته مدة لم يضمن الأجل؛ بخلاف زيادة الصفة فإنها مضمونة في الإلتلاف،

والغصب، وفي البيع إذا قابلت غير الجنس. وهذا باب واسع.

فإن الكلام الخبري إما إثبات، وإما نفي. فكما أنهم في الإثبات يثبتون للشيء اسم المسمى إذا حصل فيه مقصود الاسم، وإن انتفت صورة المسمى. فكذلك في النفي. فإن أدوات النفي تدل على انتفاء الاسم بانتفاء مسماه. فكذلك تارة؛ لأنه لم يوجد أصلاً. وتارة لأنه لم توجد الحقيقة المقصودة بالمسمى. وتارة لأنه لم تكمل تلك الحقيقة. وتارة لأن ذلك المسمى مما لا ينبغي أن يكون مقصوداً، بل المقصود غيره. وتارة لأسباب آخر. وهذا كله إنما يظهر من سياق الكلام، وما اقترن به من القرائن اللغوية التي لا تخرجها عن كونها حقيقة عند الجمهور، ولكن المركب قد صار موضوعاً لذلك المعنى، أو من القرائن الحالية التي تجعلها مجازاً عند الجمهور.

وأما إذا أطلق الكلام مجردأ عن القرینتين فمعناه السلب المطلق. وهو كثير في الكلام. فكذلك قوله عليه السلام: «إنما الشهر تسعة وعشرون» وقوله: «الشهر تسعة وعشرون» حيث قصد به الحصر في النوع، لما كان الله تعالى قد علق بالشهر أحكاماً، كقوله: (شهر رمضان) وقوله: (الحج أشهر معلومات) وقوله: (شهرين متتابعين) ونحو ذلك. وكان من الإفهام ما يسبق إلى أن مطلق الشهر ثلاثون يوماً.

ولعل بعض من لم يعد أيام الشهر يتوهם أن السنة ثلاثة وستون يوماً. وإن كل شهر ثلاثون يوماً، فقال عليه السلام: الشهر الثابت اللازم الذي لابد منه تسعة وعشرون. وزيادة اليوم قد تدخل فيه، وقد تخرج منه، كما يقول الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. فهذا هو الذي لابد منه، وما زاد على ذلك فقد يجب على الإنسان، وقد يموت قبل الكلام فلا يكون الإسلام في حقه إلا ما تكلم به.

وعلى ما قد ثبت عن ابن عمر فيكون قد سمع من النبي عليه السلام كلام الخبرين، أو أن يكون الذي سمع منه: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين» «ويكون ثلاثة» كما جاء مصرحاً به، وسمع منه: «إن الشهر إنما هو تسعة وعشرون» روى هذا

بالمعنى الذي تضمنه الأول وهو بعيد من ابن عمر، فإنه كان لا يروي بالمعنى. روى عن النبي ﷺ المعاني الثلاثة أن قوله: «الشهر تسع وعشرون» لشهر معين. وروى عنه إنه قال: «قد يكون» وروى عنه أنه قال: «إنما الشهر».

وقد استفاضت الروايات عن النبي ﷺ بما يوافق التفسير الأول في حديث ابن عمر. مثل ما رواه البخاري من حديث ابن جريج، عن يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن عكرمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة أن النبي ﷺ: «آلى من نسائه شهرًا» فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غداً أو راح، فقيل له إنك حلفت أن لا تدخل شهرًا. فقال: «إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً» فيه ما يدل على أن الشهر يكمل بحسبه مطلقاً. إلا أن يكون الإيلاء كان في أول الشهر، وهو خلاف الظاهر، فمتى كان الإيلاء. في أثناء فهو نص في مسألة النزاع. وروى البخاري أيضاً من حديث سليمان بن بلال عن حميد عن أنس قال: آلى رسول الله ﷺ من نسائه وكانت اتفكت رجله فأقام في مشربة تسعًا وعشرين ليلة ثم نزل. فقالوا: يارسول الله آليت شهرًا فقال: «إن الشهر يكون تسعًا وعشرين».

وأما الشهر المعين فروى النسائي من حديث شعبة عن سلمة عن أبي الحكم عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل فقال تم الشهر لتسع وعشرين» هكذا رواه بهز عنه. ورواوه من طريق غندر. ورواوه من طريق غندر عنه، وملفوظه: «الشهر تسع وعشرون» فهذه الرواية تبين أن إيلاء النبي ﷺ كان فيما بين الهلاليين. فلما مضى تسع وعشرون أخبره جبرائيل أن الشهر تم لتسع وعشرين، لأن الشهر الذي أُل فيه كان تسعًا وعشرين. وكان النبي ﷺ يظن أن عليه إكمال العدة ثلاثين. فأخبره جبرائيل بأنه تم شهر إيلائه لتسع وعشرين، ولو كان الإيلاء في أول الهلال لم يحتج إلى أن يخبره جبرائيل بذلك؛ لأنه إذا رؤي ل تمام تسع وعشرين يعلم أنه قد تم، فإن هذا أمر ظاهر لا شبهة فيه حتى يخبره به جبرائيل.

وأيضاً فلو كان الإيلاء بين الهلاليين لكان الصحابة يعلمون أن ذلك شهر، فإن هذا أمر لم يكن يشكون فيه هم ولا أحد أن الشهر ما بين الهلاليين،

والاعتبار بالعدد؛ ولكن لما وقع الإيلاء في أثناء الشهر توهموا أنه يجب تكميل العدة ثلاثة، فأخبره جبريل بأنه قد تم شهر إيلائه لتسع وعشرين، وقال عليه السلام لأصحابه: «إن الشهر تسعة وعشرون» أي شهر إيلاء «وإن الشهر يكون تسعة وعشرين».

وأيضاً فقول عائشة - رضي الله عنها -: أعدهن. ولو كان في أول الهلال لم تحتاج إلى أن تدعهن، كما لم يعد رمضان إذا صاموا بالرؤبة؛ بل روى عنه ما ظاهره الحصر سعد بن أبي وقاص بالإسناد المتقدم إلى أحمد: حدثنا محمد ابن بشر، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: خرج علينا رسول الله صلوات الله عليه وسلم وهو يضرب ياحدي يديه على الأخرى وهو يقول: «الشهر هكذا وهكذا» ثم يقبض أصبعه في الثالثة. وقال أحمد: حدثنا معاوية ابن عمر، حدثنا زائدة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي صلوات الله عليه وسلم قال: «الشهر هكذا وهكذا عشر عشر وتسع مرة» رواه النسائي من حديث محمد بن بشر كما ذكرناه. ورواه هو وأحمد أيضاً من حديث ابن المبارك، عن إسماعيل مسندأ، كما تقدم وقد رواه يحيى بن سعيد ووكيع ومحمد بن عبيد عن إسماعيل عن محمد مرسلاً. وقال يحيى بن سعيد في روايته قلت لـإسماعيل: عن أبيه؟ قال: لا.

وقد صحح أحمد المسند. وقال في حديث إسماعيل بن أبي خالد حديث سعد: «الشهر هكذا وهكذا» قال يحيى القطان: أردنا أن يقول عن أبيه فأبي. قال أحمد: هذا عن إسماعيل كان يسنه أحياناً وأحياناً لا يسنه. ورواه زائدة عن أبيه قيل له: إن وكيعاً قد رواه، ويحيى يقول: ما يقول؟ قال: زائدة قد رواه. وقال أيضاً: قد رواه عبد الله عن أبيه، وابن بشر وزائدة وغيرهم. وهذا الذي قاله بيان أن هذه الزيادة من هؤلاء الثقة، فهي مقبولة. وإن الذين حدثوا عنه كان تارة يذكرها وتارة يتتركها. وقد روي ما يفسره: فروي أبو بكر الخلال ولصاحبه من حديث وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «الشهر هكذا وهكذا، والشهر هكذا وهكذا»

وأشار وكيع بالعشر الأصابع مرتين وخمس واحدة الإبهام في الثالثة.

فهذه الأحاديث المستفيضة المتفقة بالقبول دلت على أمور:

أحدها: أن قوله: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» هو خبر تضمن نهايًّا، فإنه أخبر أن الأمة التي اتبعته هي الأمة الوسط، أمية لا تكتب ولا تحسب. فمن كتب أو حسب لم يكن من هذه الأمة في هذا الحكم. بل يكون قد اتبع غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الأمة، فيكون قد فعل ما ليس من دينها، والخروج عنها محروم منهـ عنهـ، فيكون الكتاب والحساب المذكوران محربـين منهاـ. وهذا كقوله: «الـمـسـلـمـ مـنـ سـلـمـ الـمـسـلـمـونـ مـنـ لـسـانـهـ وـيـدـهـ» أيـ هذهـ صـفـةـ الـمـسـلـمـ، فـمـنـ خـرـجـ عـنـ إـلـسـلـامـ، وـمـنـ خـرـجـ عـنـ بـعـضـهاـ خـرـجـ عـنـ إـلـسـلـامـ فـيـ ذـلـكـ الـبـعـضـ، وـكـذـلـكـ قـوـلـهـ: «الـمـؤـمـنـ مـنـ أـمـنـ النـاسـ عـلـىـ دـمـائـهـ وـأـمـوـالـهـ».

فإن قيل: فهلا قيل إن لفظه خبر ومعناه الطلب؟ كقوله: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) (والوالدات يرضعن) ونحو ذلك. فيكون المعنى أن من كان من هذه الأمة فلا ينبغي له أن يكتب ولا يحسب. نهـاـ عنـ ذـلـكـ؛ ثـلـاثـ يـكـونـ خـبـراـ قدـ خـالـفـ مـخـبـرـهـ. فـإـنـ مـنـهـ مـنـ كـتـبـ أوـ حـسـبـ.

قيل: هذا معنى صحيح في نفسهـ، لكنـ ليسـ هوـ ظـاهـرـ الـلـفـظـ. فـإـنـ ظـاهـرـهـ خـبـرـ، وـالـصـرـفـ عـنـ الـظـاهـرـ إـنـمـاـ يـكـونـ لـدـلـيلـ يـحـوـجـ إـلـىـ ذـلـكـ، وـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ ذـلـكـ كـمـاـ بـيـنـاهـ.

وأيضاً قـوـلـهـ: «إـنـاـ أـمـةـ أـمـيـةـ» لـيـسـ هـوـ طـلـباـ، فـإـنـهـ أـمـيـونـ قـبـلـ الشـرـيـعـةـ، كـمـاـ قـالـ اللهـ تـعـالـىـ: ﴿هـوـ الـذـيـ بـعـثـ فـيـ الـأـمـيـكـنـ رـسـوـلـاـ مـنـهـمـ﴾ وـقـالـ: ﴿وـقـلـ لـلـذـيـنـ أـوـتـواـ الـكـتـبـ وـالـأـمـيـكـنـ مـأـسـلـمـتـمـ﴾ إـنـاـ كـانـتـ هـذـهـ صـفـةـ ثـابـتـةـ لـهـمـ قـبـلـ الـبـعـثـ لـمـ يـكـونـواـ مـأـمـوـرـيـنـ بـاـبـتـادـيـهـاـ. نـعـمـ، قـدـ يـؤـمـرـونـ بـالـبـقـاءـ عـلـىـ بـعـضـ أـحـكـامـهـاـ، فـإـنـ سـنـبـينـ أـنـهـمـ لـمـ يـؤـمـرـواـ أـنـ يـقـوـاعـلـىـ مـاـ كـانـواـ عـلـيـهـ مـطـلـقاـ.

فـإـنـ قـيـلـ: فـلـمـ لـاـ يـحـوـزـ أـنـ يـكـونـ هـذـاـ أـخـبـارـاـ تـمـحـضـاـ أـنـهـمـ لـاـ يـفـعـلـونـ ذـلـكـ،

وليس عليهم أن يفعلوه؛ إذ لهم طريق آخر غيره، ولا يكون فيه دليل على أن الكتاب والحساب منهي عنه: بل على أنه ليس بواجب، فإن الأمة صفة نقص، ليست صفة كمال، فصاحبها بأن يكون معدوراً أولى من أن يكون ممدوحاً.

قيل: لا يجوز هذا؛ لأن الأمة التي بعثه الله إليها، فيهم من يقرأ ويكتب كثيراً، كما كان في أصحابه، وفيهم من يحسب وقد بعث بِرَحْمَةِ اللَّهِ بالفرائض التي فيها من الحساب ما فيها، وقد ثبت عنه بِرَحْمَةِ اللَّهِ أنه لما قدم عامله على الصدقة ابن اللتينية حاسبه، وكان له كتاب عدة - كأبي بكر وعمرو وعثمان وعلي وزيد ومعاوية - يكتبون الوحي، ويكتبون العهود، ويكتبون كتبه إلى الناس، إلى من بعثه الله إليه من ملوك الأرض، ورؤوس الطوائف: وإلى عماله وولاته وساعاته وغير ذلك. وقد قال الله تعالى في كتابه: «لَتَعْلَمُوا عَدَدَ الْسَّيِّنَاتِ وَالْحَسَابَ» في آياتين من كتابه، فأخبر أنه فعل ذلك لعلم الحساب.

وإنما «الأمي» هو في الأصل منسوب إلى الأمة، التي هي جنس الأميين، وهو من لم يتميز عن الجنس بالعلم المختص: من قراءة أو كتابة كما يقال: عامي لمن كان من العامة، غير متميز عنهم بما يختص به غيرهم من علوم: وقد قيل: إنه نسبة إلى الأم: أي هو الباقي على ما عودته أمه من المعرفة والعلم، ونحو ذلك.

ثم التميز الذي يخرج به عن الأمية العامة إلى الاختصاص: تارة يكون فضلاً وكاماً في نفسه. كالتمييز عنهم بقراءة القرآن، وفهم معانيه. وتارة يكون بما يتوصل به إلى الفضل، والكمال: كالتمييز عنهم بالكتابة وقراءة المكتوب، فيمدح في حق من استعمله في الكمال، ويدم في حق من عطله أو استعمله في الشر. ومن استغنى عنه بما هو أدنى له كان أكمل وأفضل، وكان تركه في حقه مع حصول المقصود به أكمل وأفضل.

فإذا تبين أن التميز عن الأميين نوعان، فالآمة التي بعث فيها النبي بِرَحْمَةِ اللَّهِ أولاهم العرب، وب بواسطتهم حصلت الدعوة لسائر الأمم؛ لأنه إنما بعث بلسانهم، فكانوا أميين عامة، ليست فيهم مزية علم ولا كتاب، ولا غيره، مع

كون فطراهم كانت مستعدة للعلم أكمل من استعداد سائر الأمم، بمنزلة أرض الحرج القابلة للزرع؛ لكن ليس لها من يقوم عليها، فلم يكن لهم كتاب يقرأونه منزل من عند الله كما لأهل الكتاب، ولا علوم قياسية مستتبطة، كما للصائبة ونحوهم. وكان الخطفهم قليلاً جداً، وكان لهم من العلم ما ينال بالفطرة التي لا يخرج بها الإنسان من الأمية العامة، كالعلم بالصانع سبحانه، وتعظيم مكارم الأخلاق، وعلم الأنواع والأنساب والشعر. فاستحقوا اسم الأمية من كل وجه. كما قال فيهم: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ مِنْ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَبَ وَالْأُمَمِ مِنْ إِنْ سَلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلُوا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَغُ ﴾ فجعل الأميين مقابلين لأهل الكتاب. فالكتابي غير الأمي.

فلما بعث فيهم ووجب عليهم اتباع ما جاء به من الكتاب وتدبره وعقله والعمل به - وقد جعله تفصيلاً لكل شيء، وعلمهم نبيهم كل شيء حتى الخراءة - صاروا أهل كتاب وعلم. بل صاروا أعلم الخلق وأفضلهم في العلوم النافعة، وزالت عنهم الأمية المذمومة الناقصة، وهي عدم العلم والكتاب المنزلي، إلى أن علموا الكتاب والحكمة وأورثوا الكتاب. كما قال فيهم: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ مِنْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَشْرُؤُ عَلَيْهِمْ إِيمَانِهِ وَرِزْكَهُمْ وَعِلْمَهُمُ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ فكانوا أميين من كل وجه. فلما علمهم الكتاب والحكمة قال فيهم: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا الْكِتَبَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّفَصِّدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَبٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَأَنْقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْجَمُونَ ﴾ آن تقولوا إنما أنزل الكتب على طالبكتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلية ﴿ أَوْ نَقُولُ أَوْ أَنَّا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْكِتَبَ لَكُمْ أَهْدَى مِنْهُمْ ﴾ واستجيب فهيم دعوة الخليل حيث قال: ﴿ رَبَّنَا وَأَنْبَغَتْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتَلَوَّ عَلَيْهِمْ إِيمَانِكُمْ وَرِزْكُهُمْ وَعِلْمُهُمُ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ وقال: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتَلَوَّ عَلَيْهِمْ إِيمَانِهِ وَرِزْكُهُمْ وَعِلْمُهُمُ الْكِتَبَ وَالْحِكْمَةَ ﴾.

فصارت هذه الأمية: منها ما هو محرر. ومنها ما هو مكروه، ومنها ما هو

نقص، وترك الأفضل، فمن لم يقرأ الفاتحة، أو لم يقرأ شيئاً من القرآن تسميه الفقهاء في (باب الصلاة) أمياً. ويقابلونه بالقاريء فيقولون: لا يصح اقتداء القاريء بالأمي. ويجوز أن يأتِم الأمي بالأمي. ونحو ذلك من المسائل وغرضهم بالأمي هنا الذي لا يقرأ القراءة الواجبة سواء كان يكتب أو لا يكتب، يحسب أو لا يحسب.

فهذه الأمية منها ما هو ترك واجب يعقوب الرجل عليه. إذا قدر على التعلم فتركه.

ومنها ما هو مذموم كالذي وصفه الله عز وجل عن أهل الكتاب حيث قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِيَّوْنَ لَا يَتَلَمَّوْنَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَّاَنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يُظْهُوْنَ﴾^{٧٦} فهذه صفة من لا يفقه كلام الله ويعمل به، وإنما يقتصر على مجرد تلاوته. كما قال الحسن البصري: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً. فالامي هنا قد يقرأ حروف القرآن أو غيرها ولا يفقهه. بل يتكلم في العلم بظاهر من القول ظناً. وهذا أيضاً أمي مذموم، كما ذمه الله؛ لنقص علمه الواجب سواء، كان فرض عين، أم فرض كفاية.

ومنها ما هو الأفضل الأكمل كالذي يقرأ من القرآن إلا بعضه، ولا يفهم منه إلا ما يتعلق به، ولا يفهم من الشريعة إلا مقدار الواجب عليه، فهذا أيضاً يقال له أمي. وغيره من أوتى القرآن علمًا وعملاً أفضل منه، وأكمل.

فهذه الأمور المميزة للشخص عن الأمور التي هي فضائل وكمال: فقدها إما فوج واجب علينا، أو واجب على الكفاية، أو مستحب. وهذا يوصف الله بها، وأنبياؤه مطلقاً، فإن الله عليم حكيم، جمع العلم، والكلام النافع طلباً وخبراً وإرادة، وكذلك أنبياؤه ونبيانا سيد العلماء والحكماء.

وأما الأمور المميزة التي هي وسائل وأسباب إلى الفضائل مع إمكان الاستغناء عنها بغيرها. وهذه مثل الكتاب الذي هو الخط، والحساب فهذا إذا فقدها مع أن فضيلته في نفسه لا تتم بدونها، وقدها نقص، إذا حصلها

واستعان بها على كماله وفضله كالذى يتعلم الخط فىقرأ به القرآن، وكتب العلم النافعة، أو يكتب للناس ما يتتفعون به: كان هذا فضلاً فى حقه وكمالاً، وإن استعان به على تحصيل ما يضره، أو يضر الناس، كالذى يقرأ بها كتب الضلالة، ويكتب بها ما يضر الناس كالذى يزور خطوط الأمراء والقضاة والشهدود: كان هذا ضرراً فى حقه، وسيئة ومنقصة: ولهذا نهى عمر أن تعلم النساء الخط.

وإن أمكن أن يستغنى عنها بالكلية، بحيث ينال كمال العلوم من غيرها. وينال كمال التعليم بدونها: كان هذا أفضلاً له وأكمل. وهذه حال نبينا ﷺ الذي قال الله فيه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي يَحِدُّونَهُ مَكْتُوبًا عِنْهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ فإن أمته لم تكن من جهة فقد العلم والقراءة عن ظهر قلب، فإنه إمام الأئمة في هذا. وإنما كان من جهة أنه لا يكتب ولا يقرأ مكتوباً. كما قال الله فيه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتَلَوَّ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُلُ مِنْ يَسِينَكَ﴾.

وقد اختلف الناس هل كتب يوم الحديبية بخطه معجزة له؟ أم لم يكتب؟ وكان انتفاء الكتابة عنه مع حصول أكمل مقاصدها بالمنع من طريقها من أعظم فضائله، وأكبر معجزاته. فإن الله علمه العلم بلا واسطة كتاب معجزة له، ولما كان قد دخل في الكتب من التحريف والتبديل، وعلم هو ﷺ أمه الكتاب والحكمة من غير حاجة منه إلى أن يكتب بيده، وأما سائر أكابر الصحابة والخلفاء الأربع وغيرهم فالغالب على كبارهم الكتابة لاحتياجهم إليها، إذ لم يؤت أحد منهم من الوحي ما أottiه، صارت أمته المختصة به كمالاً في حقه من جهة الغنى بما هو أفضلاً منها وأكمل، ونقصاً في حق غيره من جهة فقده الفضائل التي لا تتم إلا بالكتابة.

إذا تبين هذا: فكتاب أيام الشهر، وحسابه من هذا الباب، كما قدمناه، فإن من كتب مسیر الشمس والقمر بحروف «أبجد» ونحوها وحسب كم مضى من مسیرها، ومتى يلتقيان ليلة الاستسرا، ومتى يتقابلان ليلة الإبدار، ونحو ذلك فليس في هذا الكتاب والحساب من الفائدة، إلا ضبط المواقت التي

يحتاج الناس إليها في تحديد الحوادث والأمال، ونحو ذلك، كما فعل ذلك غيرنا من الأمم، فضبطوا مواقفهم بالكتاب والحساب، كما يفعلونه بالجداول، أو بحروف الجمل، وكما يحسبون مسیر الشمس والقمر: ويعدلون ذلك، ويقومونه بالسير الأوسط، حتى يتبين لهم وقت الاستسراير والإبدار، وغير ذلك، فيبين النبي ﷺ: أنا أيتها الأمة الأمية لا نكتب هذا الكتاب، ولا نحسب هذا الحساب، فعاد كلامه إلى نفي الحساب والكتاب فيما يتعلق بأيام الشهر الذي يستدل به على استسراير الهلال وظهوره.

وقد قدمنا فيما تقدم أن النفي وإن كان على إطلاقه يكون عاماً، فإذا كان في سياق الكلام ما يبين المقصود علم به المقصود أخاذه هو، أم عام؟ فلما قرن ذلك بقوله: «الشهر ثلاثون» و«الشهر تسعة وعشرون» بين أن المراد به أنا لا نحتاج في أمر الهلال إلى كتاب ولا حساب، إذ هو تارة كذلك، وتارة كذلك. والفارق بينهما هو الرؤية فقط، ليس بينهما فرق آخر من كتاب ولا حساب، كما سنبينه. فإن أرباب الكتاب والحساب لا يقدرون على أن يضبطوا الرؤية بضبط مستمر وإنما يقربوا بذلك، فيصيرون تارة، ويختلطون أخرى.

وظهر بذلك أن الأمية المذكورة هنا صفة مدح وكمال، من وجوه: من جهة الاستغناء عن الكتاب والحساب، بما هو أبین منه وأظهر، وهو الهلال. ومن جهة أن الكتاب والحساب هنا يدخلهما غلط. ومن جهة أن فيهما تعباً كثيراً بلا فائدة. فإن ذلك شغل عن المصالح، إذ هذا مقصود لغيره لا لفسمه. وإذا كان نفي الكتاب والحساب عنهم للاستغناء عنه بخير منه وللمفسدة التي فيها كان الكتاب والحساب في ذلك نقصاً وعيها، بل سيئة وذنبها، فمن دخل فيه فقد خرج عن الأمية الأمية فيما هو من الكمال والفضل السالم عن المفسدة، ودخل في أمر ناقص يؤديه إلى الفساد والاضطراب.

وأيضاً فإنه جعل هذا وصفاً للأمة. كما جعلها وسطاً في قوله تعالى: «جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطَا» فالخروج عن ذلك اتباع غير سبيل المؤمنين.

وأيضاً فالشيء إذا كان صفة للأمة لأنه أصلح من غيره؛ ولأن غيره فيه

مفسدة: كان ذلك مما يجب مراعاته، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره، لوجهين: لما فيه من المفسدة، ولأن صفة الكمال التي للأمة يجب حفظها عليها. فإن كان الواحد لا يجب عليه في نفسه تحصيل المستحبات، فإن كل ما شرع للأمة جمِيعاً صار من دينها، وحفظ مجموع الدين واجب على الأمة، فرض عين أو فرض كفاية. ولهذا وجب على مجموع الأمة حفظ جميع الكتاب، وجميع السنن المتعلقة بالمستحبات والراغب، وإن لم يجب ذلك على آحادها؛ ولهذا أوجب على الأمة من تحصيل المستحبات العامة ما لا يجب على الأفراد، وتحصيله لنفسه: مثل الذي يوم الناس في صلاته، فإنه ليس له أن يفعله دائماً ما يجوز للمنفرد فعله، بل يجب عليه أن لا يطول الصلاة تطويلاً يضر من خلفه، ولا ينقصها عن سنتها الراتبة: مثل قراءة السورتين الأوليين، وإكمال الركوع والسجود، ونحو ذلك، حتى أن النبي ﷺ أمر الصحابة بعزل إمام كان يصلِّي ليصليه في قبلة المسجد، وقال: «يُؤمِّنُ الْقَوْمُ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ، إِنَّمَا كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً» الحديث وقال: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِّنْهُ لَمْ يَزُلْ وَالَا فِي سَفَالٍ».

ولهذا قال الفقهاء: إن الإمام المقيم بالناس حجهم عليه أن يأتي بكمال الحج من تأخير النفر إلى الثالث من مني، ولا يتوجه في النفر الأول، ونحو ذلك من سنن الحج التي لو تركها الواحد لم يأثم، وليس للإمام تركها لأجل مصلحة عموم الحجاج من تحصيل كمال الحج وتمامه، ولهذا لما اجتمع على عهد رسول الله ﷺ عيدان فشهد العيد ثم رخص في الجمعة، قال: «إِنَّمَا مُجَمَّعُونَ» فقال أحمد في المشهور عنه وغيره: أن على الإمام أن يقيم لهم الجمعة ليحصل الكمال لمن شهدتها وإن جاز للأحاداد الانصراف.

ونظائره كثيرة مما يجب أن يحفظ للأمة في أمرها العام في الأزمنة والأمكنة والأعمال كمال دينها الذي قال الله فيه: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيَنًا» مما أفضى إلى نقص كمال دينها، ولو بترك مستحب يفضي إلى تركه مطلقاً كان تحصيله واجباً على الكفاية، إما على الأئمة

وإما على غيرهم. فالكمال والفضل الذي يحصل برأية الهلال دون الحساب يزول بمراعاة الحساب لو لم يكن فيه مفسدة.

الوجه الثاني: ما دلت عليه الأحاديث ما في قوله ﷺ: «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» كما ثبت ذلك عنه من حديث ابن عمر، فنهى عن الصوم قبل رؤيته وعن الفطر قبل رؤيته. ولا يخلو النهي: إما أن يكون عاماً في الصوم فرضاً ونفلاً وندراً وقضاء. أو يكون المراد فلا تصوموا رمضان حتى تروه. وعلى التقديرين فقد نهى أن يصوم رمضان قبل الرؤية والرؤبة الإحساس والإبصار به. فمتى لم يره المسلمون. كيف يجوز أن يقال: قد أخبر مخبر أنه يرى وإذا رأي كيف يجوز أن يقال: أخبر مخبر أنه لا يرى، وقد علم أن قوله: «فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» ليس المراد به أنه لا يصومه أحد حتى يراه بنفسه، بل لا يصومه أحد حتى يراه أو يراه غيره.

وفي الجملة فهو من باب عموم النفي لا نفي العموم: أي لا يصومه أحد حتى يرى، أو حتى يعلم أنه قد رأى، أو ثبت أنه قد رأى؛ ولهذا لما اختلف السلف ومن بعدهم في صوم يوم الشك من رمضان، فصامه بعضهم مطلقاً في الصحو والغيم احتياطاً، وبعضهم كره صومه مطلقاً في الصحو والغيم، كراهة الزيادة في الشهر. وفرق بعضهم بين الصحو والغيم لظهور العدم في الصحو دون الغيم. كان الذي صاموه احتياطاً إنما صاموه لإمكان أن يكون قد رأه غيرهم فينقضونه فيما بعد. وأما لو علموا أنه لم يره أحد لم يكن أحد من الأئمة يستجيز أن يصومه لكون الحساب قد دل على أنه يطلع ولم ير مع ذلك، كما أن الجمهور الذين كرهوا صومه لم يلتفتوا إلى هذا الجواب، إذ الحكم ممدود إلى وقوع الرؤية لا إلى جوازها.

وأختلف هؤلاء هل يجوز أو يكره أو يحرم أو يستحب أن يصوم بغير نية رمضان. إذا لم يوافق عادة؟ على أربعة أقوال. هذا يجوزه أو يستحبه حملأ للنبي عن صوم رمضان، ويكرهه ويحظره لنبيه ﷺ عن التقدم، ولخوف الزيادة، ولمعنى آخر.

ثم إذا صامه بغير نية رمضان، أو بنيته المكرورة، فهل يجزئه إذا تبين، أو لا يجزئه. بل عليه القضاء؟ على قولين للأمة. وإذا لم يتبين أنه رؤي إلا من النهار فهل يجزئ إنشاء النية من النهار؟ على قولين للأمة:

ولو تبين أنه رؤي في مكان آخر: فهل يجب القضاء، أو لا يجب مطلقاً؟ أم إذا كان دون مسافة القصر؟ أم إذا كانت الرؤية في الإقليم؟ أم إذا كان العمل واحداً؟ وهل ثبتت الرؤية بقول الواحد؟ أم الاثنين مطلقاً؟ أم لابد في الصحو من عدد كثير؟ هذا مما تنازع فيها المسلمون، فهذه المسائل التي تنازع فيه المسلمون التي تتعلق بيوم الثلاثاء، وتفرع بسببها مسائل آخر لعموم البلوى بهذا الأمر، ولما فهموه من كلام الله ورسوله ورأوه من أصول شريعته، ولما بلغتهم عن الصدر الأول، وهي من جنس المسائل التي تنازع فيها أهل الاجتهاد، بخلاف من خرج في ذلك إلى الأخذ بالحساب، أو الكتاب، كالجدوال، وحساب التقويم، والتعديل المأخذ من سيرهما. وغير ذلك الذي صرخ رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنفيه عن أمته والنهي عنه.

ولهذا ما زال العلماء يعدون من خرج إلى ذلك قد دخل في الإسلام ما ليس منه، فيقابلون هذه الأقوال بالإنكار الذي يقابل به أهل البدع، وهو لاء الذين ابتدعوا فيه ما يشبه بدع أهل الكتاب والصابئة أنواع: قوم منتبة إلى الشيعة من الإمامية وغيرهم. يقولونه بالعدد دون الرؤية. ومبدأ خروج هذه البدعة من الكوفة.

فمنهم من يعتمد على جدول يزعمون أن جعفر الصادق دفعه إليهم ولم يأت به إلا عبد الله بن معاوية، ولا يختلف أهل المعرفة من الشيعة وغيرهم أن هذا كذب مختلق على جعفر، اختلقه عليه عبد الله هذا. وقد ثبت بالنقل المرضي عن جعفر وعامة أئمة أهل البيت ما عليه المسلمون. وهو قول أكثر عقلاً الشيعة.

ومنهم من يعتمد على أن رابع رجب أول رمضان، أو على أن خامس

رمضان الماضي أول رمضان الحاضر.

ومنهم من يروي عن النبي ﷺ حديثاً لا يعرف في شيء من كتب الإسلام، ولا رواه عالم قط أنه قال: «يوم صومكم يوم نحركم». غالب هؤلاء يوجبون أن يكون رمضان تاماً، ويمنعون أن يكون تسعه وعشرين.

ومنهم من يعتمد على رؤيته بالشرق بل الاسترسار، فيوجبون استسراره ليلتين، ويقولون: أول يوم يرى في أوله فهو من الشهر الماضي. واليوم يكون اليوم الذي لا يرى في طفيفه. ثم اليوم الذي يرى في آخره هو أول الشهر الثاني، ويجعلون مبدأ الشهر قبل رؤية الهلال، مع العلم بأن الهلال يستسر ليلة ثانية، وليلتين أخرى، وقد يستسر ثلاثة ليال.

فأما الذين يعتمدون على حساب الشهور وتعديلها فيعتبرونه برمضان الماضي، أو برجب، أو يضعون جدولًا يعتمدون عليه، فهم مع مخالفتهم لقوله ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب» إنما عمدتهم تعديل سير التيرين، والتعديل أن يأخذ أعلى سيرهما، وأدنى، فيأخذ الوسط منه ويعجمه.

ولما كان الغالب على شهور العام الأول ثلاثون والثاني تسعه وعشرون كان جميع أنواع هذا الحساب والكتاب مبنية على أن الشهر الأول ثلاثون، والثاني تسعه وعشرون. والسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون. ويحتاجون أن يكتبوا في كل عدة من السنين زيادة يوم تصير فيه السنة ثلاثمائة وخمسة وخمسين يوماً، يزيدونه في ذي الحجة مثلاً فهذا أصل عدتهم. وهذا القدر موافق في أكثر الأوقات؛ لأن الغالب على الشهور هكذا، ولكنه غير مطرد، فقد يتواتي شهران وثلاثة وأكثر ثلاثين، وقد يتواتي شهران وثلاثة وأكثر تسعه وعشرين، فينتقض كتابهم وحسابهم، ويفسد دينهم الذي ليس بقيم، وهذا من الأسباب الموجبة لثلا يعمل بالكتاب والحساب في الأهلة.

فهذه طريقة هؤلاء المبتدعين المارقين الخارجين عن شريعة الإسلام، الذين يحسبون ذلك الشهر بما قبله من الشهور، أما في جميع السنين أو بعضها،

ويكتبون ذلك.

وأما الفريق الثاني: فقوم من فقهاء البصريين ذهبوا إلى أن قوله: «فاقتورا له» تقدير حساب بمنازل القمر، وقد روي عن محمد بن سيرين قال: خرجت في اليوم الذي شك فيه، فلم أدخل على أحد يأخذ عنه العلم إلاً وجده يأكل، إلاً رجلاً كان يحسب ويأخذ بالحساب، ولو لم يعلمه كان خيراً له. وقد قيل: أن الرجل مطرف بن عبدالله بن الشخير، وهو رجل جليل القدر، إلاً أن هذا إن صح عنه فهي من زلات العلماء. وقد حكى هذا القول عن أبي العباس بن سريح أيضاً. وحكاه بعض المالكية عن الشافعي أن من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر لم يتبعن له من جهة النجوم أن الهلال الليلة، وغم عليه جاز له أن يعتقد الصيام وبيته ويجزئه. وهذا باطل عن الشافعي لا أصل له عنه. بل المحفوظ عنه خلاف ذلك كمذهب الجماعة. وإنما كان قد حكى ابن سريح وهو كان من أكابر أصحاب الشافعي نسبة ذلك إليه إذ كان هو القائم بنصر مذهبة.

واحتاج هؤلاء بحديث ابن عمر في غاية الفساد، مع أن ابن عمر هو الراوي عن النبي ﷺ: «إِنَّ أُمَّةً لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ» فكيف يكون موجب حديثه العمل بالحساب وهو لاء يحسبون مسيره في ذلك الشهر وليلاته. وليس لأحد منهم طريقة منضبطة أصلاً، بل أية طريقة سلوكها فإن الخطأ واقع فيها أيضاً، فإن الله سبحانه لم يجعل لمطلع الهلال حساباً مستقيماً، بل لا يمكن أن يكون إلى رؤيته طريق مطرد إلاً الرؤبة، وقد سلكوا طرقاً كما سلك الأولون منهم من لم يضبطوا سيره إلاً بالتعديل الذي يتفق الحساب على أنه غير مطرد، وإنما هو تقريب مثل أن يقال: إن رؤي صبيحة ثمان وعشرين فهو تمام، وإن لم ير صبيحة ثمان فهو ناقص. وهذا بناء على أن الاسترسار لليلتين، وليس بصحيح، بل قد يستسر ليلة تارة، وثلاث ليالي أخرى.

وهذا الذي قالوه إنما هو بناء على أنه كل ليلة لا يمكث في المنزلة إلا ستة أسابيع ساعة، لا أقل ولا أكثر. فيغيب ليلة السابعة نصف الليل، ويطلع ليلة

أربعة عشر من أول الليل إلى طلوع الشمس، وليلة الحادي والعشرين يطلع من نصف الليل، وليلة الثامن والعشرين إن استسر فيها نقص وإن كمل، وهذا غالب سيره، وإن قد يسرع ويبطيء.

وأما العقل: فاعلم أن المحققين من أهل الحساب كلهم متفقون على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب بحيث يحكم بأنه يرى لا محالة، أو لا يرى البتة على وجه مطرد، وإنما قد يتفق ذلك، أو لا يمكن بعض الأوقات، ولهذا كان المعتنون بهذا الفن من الأمم: الروم، والهند والفرس، والعرب، وغيرهم مثل بطليموس الذي هو مقدم هؤلاء، ومن بعدهم قبل الإسلام وبعده لم ينسبوا إليه في الرؤية حرفاً واحداً، ولا حدوه كما حدوا اجتماع القرصين، وإنما تكلم به قوم منهم في أبناء الإسلام: مثل كوشيار الديلمي، وعليه وعلى مثله يعتمد من تكلم في الرؤية منهم. وقد أنكر ذلك عليه حذاقهم مثل أبي علي المروذىقطان وغيره، وقالوا إنه تشوق بذلك عند المسلمين، وإنما فهذا لا يمكن ضبطه.

ولعل من دخل في ذلك منهم كان مرموقاً بنفاق، فما النفاق من هؤلاء بعيد، أو يتقرب به إلى بعض الملوك الجهال، منمن يحسن ظنه بالحساب، مع انتسابه إلى الإسلام.

وبيان امتناع ضبط ذلك: أن الحاسب إنما يقدر على ضبط شبح الشمس والقمر، وجريهما إنهما يتحاذيان في الساعة الفلانية في البرج الفلامي في السماء المحاذي للمكان الفلامي من الأرض، سواء كان الاجتماع من ليل أو نهار، وهذا الاجتماع يكون بعد الاستسراز، وقبل الاستهلال، فإن القمر يجري في منازله الثمانية والعشرين، كما قدره الله منازل، ثم يقرب من الشمس فيستسر ليلة أو ليتين؛ لمحاذاته لها، فإذا خرج من تحتها جعل الله فيه النور ثم يزداد النور كلها بعد عنها إلى أن يقابلها ليلة الإبدار، ثم ينقص كلما قرب منها، إلى أن يجامعها، ولهذا يقولون الاجتماع والاستقبال، ولا يقدرون أن يقولوا: الهلال وقت المفارقة على كذا، يقولون: الاجتماع وقت الاستسراز، والاستقبال

وقت الإبدار.

ومن معرفة الحساب الاستسراير والإبدار الذي هو الاجتماع والاستقبال فالناس يعبرون عن ذلك بالأمر الظاهر من الاستسراير الهلالي في آخر الشهر وظهوره في أوله، وكمال نوره في وسطه، والحساب يعبرون بالأمر الخفي من اجتماع القرصين الذي هو وقت الاستسراير، ومن استقبال الشمس والقمر الذي هو وقت الإبدار، فإن هذا يضبط بالحساب.

وأما الإهلال فلا له عندهم من جهة الحساب ضبط؛ لأنه لا يضبط بحساب يعرف كما يعرف وقت الكسوف والخسوف، فإن الشمس لا تكسف في سنة الله التي جعل لها إلاً عند الاستسراير، إذا وقع القمر بينها وبين أبصار الناس على محاذاة مضبوطة، وكذلك القمر لا يخسف إلاً في ليالي الإبدار على محاذاة مضبوطة لتحول الأرض بينه وبين الشمس فمعرفة الكسوف والخسوف لمن صح حسابه مثل معرفة كل أحد أن يليلة الحادي والثلاثين من الشهر لابد أن يطلع الهلال، وإنما يقع الشك ليلة الثلاثين. فنقول الحاسب غاية ما يمكنه إذا صح حسابه أن يعرف مثلاً أن القرصين اجتمعوا في الساعة الفلانية، وأنه عند غروب الشمس يكون قد فارقها القمر، إما عشر درجات مثلاً، أو أقل، أو أكثر، والدرجة هي جزء من ثلاثة وستين جزءاً من الفلك.

فإنهم قسموه اثنى عشر قسماً، سموها «الداخل»: كل برج اثنا عشر درجة، وهذا غاية معرفته، وهي بتحديد كم بينهما من بعد في وقت معين في مكان معين. هذا الذي يضبطه بالحساب. إما لكونه يرى أو لا يرى فهذا أمر حسي طبيعي ليس هو أمراً حسبياً رياضياً. وإنما غايتها أن يقول: استقرأنا أنه إذا كان على كذا وكذا درجة يرى قطعاً أو لا يرى قطعاً: فهذا جهل وغلط، فإن هذا لا يجري على قانون واحد لا يزيد ولا ينقص في النفي والإثبات. بل إذا كان بعده مثلاً عشرين درجة. فهذا يرى ما لم يحل حائل، وإذا كان على درجة واحدة فهذا لا يرى، وأما ما حول العشرة، فالامر فيه يختلف باختلاف أسباب الرؤية من وجوه:

أحداها: أنها تختلف، وذلك لأن الرؤية تختلف لحدة البصر وكلاله، فمع دقته يراه البصر الحديد دون الكليل، ومع توسيطه يراه غالب الناس، وليس أبصار الناس محصورة بين حاصرتين، ولا يمكن أن يقال يراه غالب الناس، ولا يراه غالبهم؛ لأنه لو رأه اثنان علق الشارع الحكم بهما بالإجماع، وإن كان الجمهور لم يروه، فإذا قال لا يرى بناء على ذلك كان مخططاً في حكم الشرع، وإن قال يرى بمعنى أنه يراه البصر الحديد، فقد لا يتفق فيمن يتراءى له من يكون بصره حديداً، فلا يلتفت إلى إمكان رؤية من ليس بحاضر.

السبب الثاني: أن يختلف بكثرة المترaines وقلتهم، فإنهم إذا كثروا كان أقرب أن يكون فيهم من يراه لحدة بصره، وخبرته بموضع طلوعه، والتحديق نحو مطلعه، وإذا قلوا فقد لا يتفق ذلك، فإذا ظن أنه يرى قد يكونون قليلاً فلا يمكن أن يروه، وإذا قال: لا يرى، فقد يكون المتراؤون كثيراً فيهم من فيه قوة على إدراك ما لا يدركه غيره.

السبب الثالث: أنه يختلف باختلاف مكان الترائي فإن من كان أعلى مكاناً في منارة أو سطح عال، أو على رأس جبل، ليس بمنزلة من يكون على القاع الصفصف، أو في بطن واد. كذلك قد يكون أمام أحد المترaines بناء أو جبل أو نحو لك يمكن معه أن يراه غالباً، وإن منه أحياناً، وقد يكون لا شيء أمامه. فإذا قيل: يرى مطلقاً، لم يره المنخفض ونحوه، وإذا قيل: لا يرى فقد يراه المرتفع ونحوه، والرؤية تختلف بهذا اختلافاً ظاهراً.

السبب الرابع: أنه يختلف باختلاف وقت الترائي، وذلك أن عادة الحساب أنهم يخبرون ببعده وقت غروب الشمس، وفي تلك الساعة يكون قريباً من الشمس، فيكون نوره قليلاً، وتكون حمرة شعاع الشمس مانعاً له بعض المنع، فكلما انخفض إلى الأفق بعد عن الشمس، فيقوى شرط الرؤية، ويبقى مانعها، فيكثر نوره، ويبعد عن شعاع الشمس، فإذا ظن أنه لا يرى وقت الغروب أو عقبه، فإنه يرى بعد ذلك، ولو عند هويه في المغرب، وإن قال: أنه يضبط حاله من حين وجوب الشمس إلى حين وجوبه، فإنما يمكنه أن يضبط عدد تلك

الدرجات لأنه يبقى مرتفعاً بقدر ما بينهما من بعد، أما مقدار ما يحصل فيه من الضوء، وما يزول من الشعاع المانع له، فإن ذلك تحصل الرؤية بضيبيه على وجه واحد - يصح مع الرؤية دائماً، أو يمتنع دائماً - وهذا لا يقدر عليه أبداً، وليس هو في نفسه شيئاً منضبطاً خصوصاً إذا كانت الشمس^(١).

السبب الخامس: صفاء الجو، وكدره. لست أعني إذا كان هناك حائل يمنع الرؤية كالغيم والقمر الهائج من الأدخنة، والأبخرة، وإنما إذا كان الجو بحيث يمكن فيه رؤيته أمكن من بعض، إذا كان الجو صافياً من كل كدر، في مثل ما يكون في الشتاء عقب الأمطار في البرية الذي ليس فيه بخار، بخلاف ما إذا كان في الجو بخار بحيث لا يمكن فيه رؤيته، نحو ما يحصل في الصيف بسبب الأبخرة والأدخنة، فإنه لا يمكن رؤيته في مثل ذلك، كما يمكن في مثل صفاء الجو.

وأما صحة مقابلته، ومعرفة مطلعه، ونحو ذلك. فهذا من الأمور التي يمكن المترائي أن يتعلمها، أو يتحرّاه. فقد يقال: هو شرط الرؤية كالتحقيق نحو المغرب خلف الشمس، فلم نذكره في أسباب اختلاف الرؤية. وإنما ذكرنا ما ليس في مقدور المترائيين الإحاطة من صفة الأ بصار، وأعدادها، ومكان الترائي، وزمانه، وصفاء الجو، وكدره.

فإذا كانت الرؤية حكماً تشارك فيه هذه الأسباب التي ليس شيء منها داخلاً في حساب الحاسب، فكيف يمكنه مع ذلك يخبر خبراً عاماً أنه لا يمكن أن يراه أحد حيث رأه على سبع أو ثمان درجات، أو تسع، أم كيف يمكنه يخبر خبراً جزماً أنه يرى إذا كان على تسعه أو عشرة مثلاً.

ولهذا تجدهم مختلفين في قوس الرؤية: ومنهم من يقول^(٢) ويحتاجون أن يفرقوا بين الصيف والشتاء: إذا كانت الشمس في البروج الشمالية

(١) بياض بالأصل.

(٢) بياض.

مرتفعة، أو في البروج الجنوبي منخفضة فتبين بهذا البيان أن خبرهم بالرؤبة من جنس خبرهم بالأحكام، وأضعف، وذلك أنه قد ثبت أن الحركات العلوية سبب الحوادث الأرضية، فإن هذا القدر لا يمكن المسلم أن يجزم بتنفيذه، إذ الله سبحانه جعل بعض المخلوقات أعيانها وصفاتها وحركاتها سبباً لبعض، وليس في هذا ما يحيله شرع ولا عقل، لكن المسلمين قسمان:

منهم من يقول: هذا لا دليل على ثبوته، فلا يجوز القول به، فإنه قول بلا علم.

وآخر يقول: بل هو ثابت في الجملة؛ لأنه قد عرف بعضه بالتجربة، ولأن الشريعة دلت على ذلك بقوله ﷺ: «إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، لكنهما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده» والتخييف إنما يكون بوجود سبب الخوف، فعلم أن كسوفهما قد يكون سبباً لأمر مخوف، وقوله: «لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته» رد لما توهّمه بعض الناس. فإن الشمس خسفت يوم موت إبراهيم، فاعتقد بعض الناس أنها خسفت من أجل موته تعظيماً لموته، وإن موته سبب خسوفها، فأخبر النبي ﷺ أنه لا ينكسف لأجل أنه مات أحد ولا لأجل أنه حيي أحد.

وهذا كما في الصحيحين عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار أنهم كانوا عند النبي ﷺ فرمي بنجم فاستثار، فقال: «ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية؟» فقالوا: كنا نقول: ولد الليلة عظيم أو مات عظيم، فقال: «إنه لا يرمي بها لموت أحد، ولا لحياته، ولكن الله إذا قضى بالقضاء سبع حملة العرش» الحديث. فأخبر النبي ﷺ أن الشهب التي يرجم بها لا يكون عن سبب حدث في الأرض، وإنما يكون عن أمر حدث في السماء، وأن الرمي بها لطرد الشياطين المسترقة.

وكذلك الشمس والقمر هما آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده. كما قال: ﴿وَمَا أُرْسِلْ بِالآيَتِ إِلَّا تَخَوَّفَهَا﴾ ﴿٦﴾ فعلم أن هذه الآيات السماوية قد تكون سبب عذاب؛ ولهذا شرع النبي ﷺ عند وجود سبب الخوف ما يدفعه من

الأعمال الصالحة، فأمر بصلة الكسوف - الصلاة الطويلة - وأمر بالعتق. والصدقة، وأمر بالدعاء، والاستغفار. كما قال عليه السلام: «إن البلاء والدعاء ليتلقيان فيعتلجان بين السماء والأرض» فالدعاء ونحوه يدفع البلاء النازل من السماء.

فإن قلت: من عوام الناس - وإن كان متسبباً إلى علم - من يجزم بأن الحركات العلوية ليست سبباً لحدوث أمر البلة، وربما اعتقد أن تجويز ذلك وإثباته من جملة التنجيم المحرم، الذي قال فيه النبي عليه السلام: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد مازاد» رواه أبو داود وغيره، وربما احتاج بعضهم بما فهمه من قوله: «لا يكسfan لموت أحد ولا لحياته» واعتقد أن العلة هنا هي العلة الغائبة: أي لا يكسfan ليحدث عن ذلك موت أو حياة؟

قلت: قول هذا جهل؛ لأنه قول بلا علم، وقد حرم الله على الرجل أن ينفي ما ليس له به علم، وحرم عليه أن يقول على الله ما لا يعلم. وأخبر أن الذي يأمر بالقول بغير علم هو الشيطان فقال: ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالْأُشْوَءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوْجَيْشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأَيْمَنَ وَالْأَيْمَنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَنَتِنَا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٤﴾ فإنه ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله، ولا قال أحد من أهل العلم ذلك، ولا في العقل، وما يعلم بالعقل ما يعلم به نفي ذلك. وإنما نفي ذلك جزماً بغير مثل نفي بعض الجهال أن تكون الأفلاك مستديرة: فمنهم من ينفي ذلك جزماً، ومنهم من ينفي الجزم به على كل أحد، وكلاهما جهل. فمن أين له نفي ذلك، أو نفي العلم به عن جميع الخلق، ولا دليل له على ذلك إلّا ما قد يفهمه بفهمه الناقص.

هذا وقد ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع الأمة أن الأفلاك مستديرة، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْتَهُ الْأَيْلَلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي حَلَقَ الْأَيْلَلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلُّ فِلَكٍ يَسْبِحُونَ﴾ ﴿٢٥﴾ وقال تعالى: ﴿لَا أَشَمْسٌ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَيْلَلٌ سَابِقُ النَّهَارِ كُلُّ فِلَكٍ يَسْبِحُونَ﴾ ﴿٢٦﴾ قال ابن عباس: في فلكة مثل فلكة المغزل، وهكذا في لسان العرب، الفلك الشيء المستدير. ومنه

يقال: تفلق ثدي الجارية إذا استدار. قال تعالى: ﴿يُكَوِّرُ الْيَلَى عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ الْأَهْكَارَ عَلَى الْيَلَى﴾ والتکوير هو التدوير. ومنه قيل: کار العمامة، وکورها، إذا أدارها. ومنه قيل: للكرة كرة، وهي الجسم المستدير. ولهذا يقال للأفلاك: كروية الشكل؛ لأن أصل الكرة كورة، تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً، وکورت الكارة إذا دورتها، ومنه الحديث: «إن الشمس والقمر يکوران يوم القيمة كأنهما ثوران في نار جهنم» وقال تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يُحْسِبَانِ﴾ مثل حسبان الرحا، وقال: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفْوِيتٍ﴾ وهذا إنما يكون فيما يستدير من أشكال الأجسام دون المضلعات من المثلث، أو المربع، أو غيرهما، فإنه يتفاوت لأن زواياه مخالفة لقوائمها، والجسم المستدير متباين الجانب والنحو، ليس بعضه مخالفًا لبعض.

وقال النبي ﷺ للأعرابي الذي قال: إنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، فقال: «ويحك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه. إن شأنه عظيم من ذلك أن عرشه على سمواته هكذا» وقال بيده مثل القبة «وإنه ليط به أطيط الرحيل الجديد براكبه» رواه أبو داود وغيره من حديث جبير بن مطعم عن النبي ﷺ. وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنها أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمن» فقد أخبر أن الفردوس هي الأعلى والأوسط، وهذا لا يكون إلا في الصورة المستديرة. فاما المربع ونحوه فليس أوسطه أعلى، بل هو متساو.

وأما إجماع العلماء: فقال إيس بن معاوية - الإمام المہشور قاضي البصرة من التابعين - السماء على الأرض مثل القبة.

وقال الإمام أبوالحسين أحمد بن جعفر بن المنادى من أعيان العلماء المشهورين بمعرفة الآثار والتصانيف الكبار في فنون العلوم الدينية من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد: لا خلاف بين العلماء أن السماء على مثال الكرة، وإنها تدور بجميع ما فيها من الكواكب كدورة الكرة على قطبين ثابتين، غير متحركين: أحدهما في ناحية الشمال، والآخر في ناحية الجنوب. قال: ويدل

على ذلك أن الكواكب جميعها تدور من المشرق تقع قليلاً على ترتيب واحد في حركاتها، ومقادير أجزائها إلى أن تتوسط السماء، ثم تنحدر على ذلك الترتيب. كأنها ثابتة في كرة تديرها جميعها دوراً واحداً. قال: وكذلك أجمعوا على أن الأرض بجميع حركاتها من البر والبحر مثل الكرة. قال: ويدل عليه أن الشمس والقمر والكواكب لا يوجد طلوعها وغروبها على جميع من في نواحي الأرض في وقت واحد، بل على المشرق قبل المغرب.

قال: فكرة الأرض مثبتة في وسط كرة السماء، كالنقطة في الدائرة. يدل على ذلك أن جرم كل كوكب يرى في جميع نواحي السماء على قدر واحد، فيدل ذلك على بعد ما بين السماء والأرض من جميع الجهات بقدر واحد، فاضطرار أن تكون الأرض وسط السماء.

وقد يظن بعض الناس أن ما جاءت به الآثار النبوية من أن العرش سقف الجنة، وأن الله على عرشه، مع ما دلت عليه من أن الأفلاك مستديرة متناقض، أو مقتضٍ أن يكون الله تحت بعض خلقه «كما احتاج بعض الجهمية على إنكار أن يكون الله فوق العرش باستدارة الأفلاك»، وأن ذلك مستلزم كون الرب أسفل. وهذا من غلطهم في تصور الأمر، ومن علم أن الأفلاك مستديرة، وأن المحيط الذي هو السقف هو أعلى علينا، وأن المركز الذي هو باطن ذلك وجوفه. وهو قعر الأرض، هو «سجين» و«أسفل سافلين» علم من مقابلة الله بين أعلى علينا، وبين سجين، مع أن المقابلة: إنما تكون في الظاهر بين العلو والسفل، أو بين السعة والضيق، وذلك لأن العلو مستلزم للسعة، والضيق مستلزم للسفول، وعلم أن السماء فوق الأرض مطلقاً، لا يتصور أن تكون تحتها قط، وإن كانت مستديرة محيطة، وكذلك كلما علا كان أرفع وأشمل.

وعلم أن الجهة قسمان: قسم ذاتي، وهو العلو، والسفول فقط. وقسم إضافي: وهو ما ينسب إلى الحيوان بحسب حركته: مما أمامه يقال له: أمام، وما خلفه يقال له خلف. وما عن يمينه يقال له اليمين، وما عن يسرته يقال له اليسار، وما فوق رأسه يقال له فوق، وما تحت قدميه يقال له تحت، وذلك أمر

إضافي .رأيت لو أن رجلاً علق رجليه إلى السماء، ورأسه إلى الأرض ،أليست السماء فوقه وإن قابلها برجليه؟ وكذلك النملة أو غيرها لو مشى تحت السقف مقابلاً له برجليه، وظهره إلى الأرض ،لكان العلو محاذياً لرجليه، وإن كان فوقه ، وأسفل سافلين يتنهى إلى جوف الأرض .

والكواكب التي في السماء ، وإن كان بعضها محاذياً لرؤوسنا ، وبعضها في النصف الآخر من الفلك ،فليس شيء منها تحت شيء ، بل كلها فوقنا في السماء ، ولما كان الإنسان إذا تصور هذا يسبق إلى وهمه السفل الإضافة ، كما احتاج به الجهمي الذي أنكر علو الله على عرشه ، وخيّل على من لا يدرى أن من قال : إن الله فوق العرش فقد جعله تحت نصف المخلوقات ، أو جعله فلكاً آخر تعالى الله عما يقول العاجل .

فمن ظن أنه لازم لأهل الإسلام من الأمور التي لا تليق بالله ، ولا هي لازمة ، بل هذا يصدقه الحديث الذي رواه أحمد في مسنده ، من حديث الحسن عن أبي هريرة ، ورواه الترمذى في حديث الأدلة؛ فإن الحديث يدل على أن الله فوق العرش ، ويدل على إحاطة العرش ، وكونه سقف المخلوقات .

ومن تأوله على قوله هبط على علم الله ، كما فعل الترمذى لم ير كيف الأمر ، ولكن لما كان من أهل السنة ، وعلم أن الله فوق العرش ، ولم يعرف صورة المخلوقات ، وخشي أن يتأنى الجهمي أنه مختلط بالخلق ، قال : هكذا ، وإنَّ قول رسول الله ﷺ كله حق ، يصدق بعضه بعضاً .

وما علم بالمعقول من العلوم الصحيحة يصدق ما جاء به الرسول ، ويشهد له . فنقول : إذا تبين أنا نعرف ما قد عرف من استداره الأفلاك ، علم أن المنكر له مخالف لجميع الأدلة لكن المتوقف في ذلك قبل البيان فعل الواجب ، وكذلك من لم يزد يستفيد ذلك من جهة لا يثق بها . فإن النبي ﷺ قال : «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبواهم» وإن كون بعض الحركات العالية سبب لبعض الحوادث مما لا ينكر ، بل إما أن يقبل أو لا يرد .

فالقول بالأحكام النجمية باطل عقلاً، محرم شرعاً، وذلك أن حركة الفلك وإن كان لها أثر ليست مستقلة، بل تأثير الأرواح وغيرها من الملائكة أشد من تأثيره، وكذلك تأثير الأجسام الطبيعية التي في الأرض، وكذلك تأثير قلوب الأدميين بالدعاء وغيره من أعظم المؤثرات باتفاق المسلمين، وكالصادمة المستغلين بأحكام النجوم وغيرهم من سائر الأمم فهو في الأمر العام جزء السبب وإن فرضنا أنه سبب مستقل، أو أنه مستلزم لتمام السبب، فالعلم به غير ممكن لسرعة حركته، وإن فرض العلم به، فمحمل تأثيره لا ينضبط؛ إذ ليس تأثير خسوف الشمس في الإقليم الفلاحي بأولى من الإقليم الآخر، وإن فرض أنه سبب مستقل قد حصل بشرطه، وعلم به، فلا ريب أن ما يصغر من الأعمال الصالحة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وصلة الأرحام، ونحو ذلك مما أمرت به الشريعة يعارض مقتضى ذلك السبب؛ ولهذا أمرنا النبي ﷺ بالصلاحة والدعاء والاستغفار والعتق والصدقة عند الخسوف، وأخبر أن الدعاء والبلاء يلتقيان فيتعلجان بين السماء والأرض.

والمنجمون يعترفون بذلك حتى قال كثيرون «بطليموس» ضجيج الأصوات في هيكل العبادات بفنون الدعوات من جميع اللغات يحلل ما عقدته الأفلاك الدائرات، فصار ما جاءت به الشريعة أن حدث سبب خير كان ذلك: الصلاة والزكاة يقويه و يؤيده، وإن حدث سبب شر كان ذلك العمل يدفعه، وكذلك استخاراة العبد لربه إذا هم بأمر كما أمر النبي ﷺ بقوله: «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركتعين» الحديث، وهذه الاستخاراة لله العليم القدير خالق الأسباب والمسبيات خير من أن يأخذ الطالع فيما يريد فعله. فإن الاختيار غايتها تحصيل سبب واحد من أسباب النجاح إن صع. والاستخاراة أخذ للنجاح من جميع طرقه، فإن الله يعلم الخيرة، فيما أن يشرح صدر الإنسان، وييسر الأسباب، أو يعسرها ويصرفه عن ذلك.

وقد قال النبي ﷺ: «من أتى عرافاً فسألَه» الحديث رواه مسلم من حديث صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي ﷺ، والعرف يعم المنجم وغيره،

إما لفظاً وإما معنى. وقال عليه السلام: «من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد» رواه أبو داود وابن ماجة فقد تبين تحريم الأخذ بأحكام النجوم علماً أو عملاً من جهة الشرع، وقد بينا من جهة العقل أن ذلك أيضاً متذرع في الغالب؛ لأن أسباب الحدوث وشروطها وموانعها لا تضبط بضبط حركة بعض الأمور وإنما يتفق الإصابة في ذلك إذا كان بقية الأسباب موجودة. والموانع مرتفعة، لا أن ذلك عن دليل مطرد لازماً أو غالباً.

وصدق المنجمين يوافقون على ذلك. ويعرفون أن طالع البلاد لا يستقيم الحكم به غالباً لمعارضة طالع لوقت وغيره من الموانع، ويقولون: إن الأحكام مبناتها على الحدس، والوهم. فنبين لهم أن قولهم في رؤية الهلال وفي الأحكام من باب واحد يعلم بأدلة العقول امتناع ضبط ذلك، ويعلم بأدلة الشريعة تحريم ذلك والاستغناء عما نظن من منفعته بما بعث الله به محمداً عليه السلام من الكتاب والحكمة، ولهذا قال من قال إن كلام هؤلاء بين علوم صادقة لا منفعة فيها وننحو بالله من علم لا ينفع، وبين ظنون كاذبة لا ثقة بها، وإن بعض الظن إثم. ولقد صدق، فإن الإنسان الحاسب إذا قتل نفسه في حساب الدقائق والثانية كان غايته ما لا يفيد. وإنما تعبوا عليه لأجل الأحكام. وهي ظنون كاذبة.

أما الكلام في الشرعيات فإن كان علماً كان فيه منفعة الدنيا والآخرة، وإن كان ظناً مثل الحكم بشهادة الشاهدين، أو العمل بالدليل الظني الراجح فهو عمل بعلم. وهو ظن يثاب عليه في الدنيا والآخرة. فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لننهدي لو لا أن هدانا الله لقد جاءت رسالتنا بالحق. آخر ما وجد. وصلى الله على محمد وآله وسلم.
وسائل شيخ الإسلام - رحمه الله :-

عن أهل مدينة رأى بعضهم هلال ذي الحجة، ولم يثبت عند حاكم المدينة: فهل لهم أن يصوموا اليوم الذي في الظاهر التاسع. وإن كان في الباطن العاشر؟

فأجاب: نعم. يصومون التاسع في الظاهر المعروف عند الجماعة، وإن كان في نفس الأمر يكون عاشراً، ولو قدر ثبوت تلك الرؤية. فإن في السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأصحابكم يوم تضحون» أخرجه أبو داود، وابن ماجة، والترمذى وصححه. وعن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحى الناس» رواه الترمذى، وعلى هذا العمل عند أئمة المسلمين كلهم.

فإن الناس لو وقفوا بعرفة في اليوم العاشر خطأً أجزأهم الوقوف بالاتفاق، وكان ذلك اليوم يوم عرفة في حقهم. ولو وقفوا الثامن خطأً ففي الإجزاء نزاع. والأظهر صحة الوقوف أيضاً، وهو أحد القولين في مذهب مالك، ومذهب أحمد وغيره.

قالت عائشة - رضي الله عنها - «إنما عرفة اليوم الذي يعرفه الناس» وأصل ذلك أن الله سبحانه وتعالى علق الحكم بالهلال والشهر فقال تعالى: ﴿ يَسْتَوِنُكُمْ عَنِ الْأَهْلَةِ فَلَمْ يَمْرُقْ مَوْعِدُكُمْ لِلنَّاسِ وَالْعَجَّ ﴾ والهلال اسم لما يستهل به: أي يعلن به، ويجهر به فإذا طلع في السماء ولم يعرفه الناس ويستهلوه لم يكن هلاً.

وكذا الشهر مأخوذه من الشهرة، فإن لم يستهر بين الناس لم يكن الشهر قد دخل، وإنما يغلط كثير من الناس في مثل هذه المسألة؟ لظنهم أنه إذا طلع في السماء كان تلك الليلة أول الشهر، سواء ظهر ذلك للناس واستهلهوا به أو لا. وليس كذلك؛ بل ظهوره للناس واستهله لهم به لابد منه؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأصحابكم يوم تضحون»: أي هذا اليوم الذي تعلمون أنه وقت الصوم، والفطر، والأضحى. فإذا لم تعلموه لم يترتب عليه حكم. وصوم اليوم الذي يشك فيه: هل هو تاسع ذي الحجة؟ أو عاشر ذي الحجة؟ جائز بلا نزاع بين العلماء؛ لأن الأصل عدم العاشر. كما أنهم لو شكوا ليلة الثلاثاء من رمضان؛ هل طلع الهلال؟ أم لم يطلع؟ فإنهم

يصومون ذلك اليوم المشكك فيه باتفاق الأئمة. وإنما يوم الشك الذي رويت فيه الكراهة الشك في أول رمضان؛ لأن الأصل بقاء شعبان.

وإنما الذي يشتبه في هذا الباب مسألتان:

إحداهما: لو رأى هلال شوال وحده، أو أخبره به جماعة يعلم صدقهم:
هل يفطر؟ أم لا؟

والثانية: لو رأى هلال ذي الحجة، أو أخبره جماعة يعلم صدقهم، هل يكون في حقه يوم عرفة، ويوم النحر هو التاسع، والعاشر بحسب هذه الرؤية التي لم تشتهر عند الناس؟ أو هو التاسع والعاشر الذي اشتهر عند الناس؟

فأما المسألة الأولى: فالمنفرد برأية هلال شوال، لا يفطر علانية، باتفاق العلماء. إلا أن يكون له عذر يبيح الفطر كمرض وسفر، وهل يفطر سرّاً على قولين للعلماء أصحهما لا يفطر سرّاً، وهو مذهب مالك، وأحمد في المشهور في مذهبهما.

وفيهما قول أنه يفطر سرّاً كالمشهور في مذهب أبي حنيفة، والشافعي، وقد روی أن رجلين في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأيا هلال شوال، فأفطرا أحدهما، ولم يفطر الآخر. فلما بلغ ذلك عمر قال: للذي أفتر لولا صاحبك لأوجعتك ضرباً.

والسبب في ذلك أن الفطر يوم يفطر الناس، وهو يوم العيد، والذي صامه المنفرد برأية الهلال ليس هو يوم العيد الذي نهى النبي ﷺ عن صومه، فإنه نهى عن صوم يوم الفطر، ويوم النحر، وقال: «أما أحدهما في يوم فطركم من صومكم، وأما الآخر في يوم تأكلون فيه من نسكم». فالذى نهى عن صومه هو اليوم الذى يفطره المسلمين، وينسّك فيه المسلمين.

وهذا يظهر بالمسألة الثانية، فإنه لو انفرد برأية ذي الحجة لم يكن له أن يقف قبل الناس في اليوم الذي هو في الظاهر الثامن، وإن كان بحسب رؤيته هو

التاسع، وهذا لأن في انفراد الرجل في الوقوف، والذبح، من مخالفة الجماعة ما في إظهاره للفطر.

وأما صوم يوم التاسع في حق من رأى الهلال، أو أخبره ثقان أنهما رأيا الهلال، وهو العاشر بحسب ذلك، ولم يثبت ذلك عند العامة، وهو العاشر بحسب الرؤية الحنفية، فهذا يخرج على ما تقدم.

فمن أمره بالصوم يوم الثلاثاء الذي هو بحسب الرؤية الخفية من شوال، ولم يأمره بالفطر سراً، سوغ له صوم هذا اليوم، واستحبه لأن هذا هو يوم عرفة، كما أن ذلك من رمضان، وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة والاعتبار.

ومن أمره بالفطر سراً لرؤيته، نهاء عن صوم هذا اليوم عند هذا القائل، كهلال شوال الذي انفرد برؤيته.

فإن قيل قد يكون الإمام الذي فوض إليه إثبات الهلال مقصراً، لرده شهادة العدول، إما لتقديره في البحث عن عدالتهم، وإما رد شهادتهم لعداوة بينه وبينهم، أو غير ذلك من الأسباب، التي ليست بشرعية، أو لا اعتماده على قول المنجم الذي زعم أنه لا يرى.

قيل: ما يثبت من الحكم لا يختلف الحال فيه بين الذي يؤتى به في رؤية الهلال، مجتهداً مصرياً كان أو مخططاً، أو مفرطاً، فإنه إذا لم يظهر الهلال ويشتهر بحيث يتحرى الناس فيه. وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال في الأئمة: « يصلون لكم ، فإن أصابوا فلكم ولهم ، وإن أخطأوا فلهم وعليهم » فخطئه وتغريمه عليه ، لا على المسلمين الذين لم يفرطوا ، ولم يخطئوا .

ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم، كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال: « أنا أمة أمية لا نكتب ، ولا نحسب ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ». .

والمعتمد على الحساب في الهلال، كما أنه ضال في الشريعة، مبتدع في الدين، فهو مخطيء في العقل، وعلم الحساب. فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي، وإنما غاية الحساب منهم إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس من درجة وقت الغروب مثلاً؛ لكن الرؤية ليست مضبوطة بدرجات محدودة، فإنها تختلف باختلاف حدة النظر وكلله، وارتفاع المكان الذي يتراهى فيه الهلال، وانخفاضه، وباختلاف صفاء الجو وكدره. وقد يراه بعض الناس لثمان درجات، وأآخر لا يراه لستي عشر درجة؛ ولهذا تنازع أهل الحساب في قوس الرؤية تنازعاً مضطرباً، وأنتمهم: كبطليموس، لم يتكلموا في ذلك بحرف، لأن ذلك لا يقوم عليه دليل حسابي.

وإنما يتكلم فيه بعض متأخرיהם، مثل كوشيار الديلمي، وأمثاله. لما رأوا الشريعة علقت الأحكام بالهلال، فرأوا الحساب طريقاً تنضبط فيه الرؤية، وليس طريقة مستقيمة، ولا معتدلة، بل خطؤها كثير، وقد جرب، وهو يختلفون كثيراً: هل يرى؟ أم لا يرى؟

وبسبب ذلك: أنهم ضبتو بالحساب ما لا يعلم بالحساب، فأخذلوا طريق الصواب، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع، وبينت أن ما جاء به الشعـر الصحيح هو الذي يوافقه العقل الصريح، كما تكلمت على حد اليوم أيضاً، وبينت أنه لا ينضبط بالحساب؛ لأن اليوم يظهر بسبب الأبخرة المتتصاعدة، فمن أراد أن يأخذ حصة العشاء من حصة الفجر، إنما يصح كلامه لو كان الموجب لظهور النور وخفائه مجرد محاذاة الأفق التي تعلم بالحساب.

فاما إذا كان للأبخرة في ذلك تأثير، والبخار يكون في الشتاء والأرض الرطبة أكثر مما يكون في الصيف والأرض اليابسة. وكان ذلك لا ينضبط بالحساب، فسدت طريقة القياس الحسابي.

ولهذا توجد حصة الفجر في زمان الشتاء أطول منها في زمان الصيف. والأخذ بمجرد القياس الحسابي يشكل عليه ذلك، لأن حصة الفجر عند تتبع

النهار، وهذا أيضاً مبسوط في موضعه، والله سبحانه أعلم. وصلى الله على محمد.

وسئل - رحمه الله -

عن المسافر في رمضان، ومن يصوم، ينكر عليه، وينسب إلى الجهل. ويقال له الفطر أفضل، وما هو مسافة القصر: وهل إذا أنشأ السفر من يومه يفطر؟ وهل يفطر السفار من المكاربة والتجار والجمال والملاح وراكب البحر؟ وما الفرق بين سفر الطاعة، وسفر المعصية؟

فأجاب: الحمد لله: الفطر للمسافر جائز باتفاق المسلمين، سواء كان سفر حج، أو جهاد، أو تجارة، أو نحو ذلك من الأسفار التي لا يكرهها الله ورسوله.

وتنازعوا في سفر المعصية كالذي يسافر ليقطع الطريق ونحو ذلك، على قولين مشهورين كما تنازعوا في قصر الصلاة.

فأما السفر الذي تقصّر فيه الصلاة فإنه يجوز فيه الفطر مع القضاء باتفاق الأئمة، ويحوز الفطر للمسافر باتفاق الأئمة، سواء كان قادراً على الصيام، أو عاجزاً، سواء شق عليه الصوم، أو لم يشق، بحيث لو كان مسافراً في الظل والماء ومعه من يخدمه جاز له الفطر والقصر.

ومن قال: إن الفطر لا يجوز إلا لمن عجز عن الصيام فإنه يستتاب، فإن تاب وإن قتل. وكذلك من أنكر على المفتر، فإنه يستتاب من ذلك.

ومن قال: إن المفتر عليه إثم، فإنه يستتاب من ذلك، فإن هذه الأحوال خلاف كتاب الله، وخلاف سنة رسول الله ﷺ، خلاف إجماع الأمة.

وهكذا السنة للمسافر أنه يصلّي الرباعية ركعتين، والقصر أفضل له من التربع، عند الأئمة الأربع: كمذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد والشافعي، في أصح قوله.

ولم تتنازع الأمة في جواز الفطر للمسافر؛ فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في السفر كالمفطر في الحضر، وإنه إذا صام لم يجزه بل عليه أن يقضي، ويرى هذا عن عبد الرحمن بن عوف، وأبي هريرة، وغيرهما من السلف وهو مذهب أهل الظاهر. وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من البر الصوم في السفر» لكن مذهب الأئمة الأربعة أنه يجوز للمسافر أن يصوم، وأن يفطر، كما في الصحيحين عن أنس قال: «كنا نسافر مع النبي ﷺ في رمضان فمتى الصائم، ومن المفطر، فلا يعيّب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم» وقد قال الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَذِيَّةٌ طَعَامٌ مُسْكِنٌ فَمَنْ تَطَوعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنَّ نَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» ال Sahih Al-Bukhari شهـر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هـى للناس وبـيـتـهـ من الـهـدىـ والـفـرقـانـ فـمـنـ شـهـدـ مـنـكـمـ الشـهـرـ فـلـيـصـمـمـهـ وـمـنـ كـانـ مـرـيـضـاـ أـوـ عـلـىـ سـفـرـ فـعـدـهـ مـنـ أـيـامـ أـخـرـ يـرـيدـ اللـهـ بـكـمـ الـيـسـرـ وـلـاـ يـرـيدـ بـكـمـ الـعـسـرـ» وفي المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب أن يؤخذ بريشه، كما يكره أن تؤتي معصيته» وفي الصحيح أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إني رجل أكثر الصوم، فأصوم في السفر؟ فقال: «إن فأطربت فحسن، وإن صمت فلا بأس» وفي حديث آخر: «خياركم الذين في السفر يقصرون ويفطرون».

وأما مقدار السفر الذي يقصر فيه، ويفطر: فمذهب مالك والشافعية وأحمد أنه مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام، وهو ستة عشر فرسخاً، كما بين مكة وعسفان، ومكة وجدة. وقال أبو حنيفة: مسيرة ثلاثة أيام. وقال طائفة من السلف والخلف: بل يقصر ويفطر في أقل من يومين. وهذا قول قوي، فإنه قد ثبت أن النبي ﷺ كان يصلى بعرفة، ومزدلفة، ومنى، يقصر الصلاة، وخلفه أهل مكة وغيرهم يصلون بصلاته، لم يأمر أحداً منهم بإتمام الصلاة.

وإذا سافر في أثناء يوم، فهل يجوز له الفطر؟ على قولين مشهورين للعلماء، هما روايتان عن أحمد.

أظهرهما: أنه يجوز ذلك. كما ثبت في السنن أن من الصحابة من كان يفطر إذا خرج من يومه، ويدرك أن ذلك سنة النبي ﷺ. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه نوى الصوم في السفر، ثم إنه دعا بماء فأفطر، والناس ينظرون إليه.

وأما اليوم الثاني: فيفطر فيه بلا ريب، وإن كان مقدار سفره يومين في مذهب جمهور الأئمة والأمة.

وأما إذا قدم المسافر في أثناء يوم، ففي وجوب الإمساك عليه نزاع مشهور بين العلماء؛ لكن عليه القضاء سواء أمسك أو لم يمسك.

ويفطر من عادته السفر إذا كان له بلد يأوي إليه. كالناجر الجلاب الذي يجلب الطعام، وغيره من السلع، وكالمكاري الذي يكربي دوابه من الجلاب وغيرهم. وكالبريد الذي يسافر في صالح المسلمين، ونحوهم. وكذلك الملاح الذي له مكان في البر يسكنه.

فاما من كان معه في السفينة امرأته، وجميع مصالحه، ولا يزال مسافراً فهذا لا يقصرا، ولا يفطر.

وأهل البدية: كأعراب العرب، والأكراد، والترك، وغيرهم الذين يشتون في مكان، ويصيفون في مكان، إذا كانوا في حال ظعنهم من المشتى إلى المصيف، ومن المصيف إلى المشتى: فإنهم يقتصرن. وأما إذا نزلوا بمشتاهم، ومصيفهم، لم يفطروا، ولم يقتصروا، وإن كانوا يتبعون المراعي، والله أعلم.

وسائل - رحمة الله - :

عن يكون مسافراً في رمضان، ولم يصبه جوع، ولا عطش، ولا تعب: فما الأفضل له، الصيام؟ أم الإفطار؟

فأجاب: أما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين، وإن لم يكن عليه مشقة، والفطر له أفضلا. وإن صام جاز عند أكثر العلماء.

ومنهم من يقول لا يجزئه.

وسائل:

عن إمام جماعة بمسجد مذهب حفي ذكر لجماعته أن عنده كتاباً فيه أن الصيام في شهر رمضان إذا لم ينبو بالصيام قبل عشاء الآخرة، أو بعدها أو وقت السحور، وإنما في صيامه أجر: هل هذا صحيح؟ أم لا؟

فأجاب: الحمد لله. على كل مسلم يعتقد أن الصوم واجب عليه، وهو يريد أن يصوم شهر رمضان التية، فإذا كان يعلم أن غداً من رمضان فلابد أن ينوي الصوم، فإن النية محلها القلب، وكل من علم ما يريد فلابد أن ينويه.

والتكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين، فعامة المسلمين إنما يصومون بالنية، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء والله أعلم.

وسائل شيخ الإسلام:

ما يقول سيدنا في صائم رمضان، هل يفتقر كل يوم إلى نية؟ أم لا؟

فأجاب: كل من علم أن غداً من رمضان، وهو يريد صومه، فقد نوى صومه، سواء تلفظ بالنية، أو لم يتلفظ. وهذا فعل عامة المسلمين، كلهم ينوي الصيام.

وسائل:

عن غروب الشمس: هل يجوز للصائم أن يفتر بمجرد غروبها؟

فأجاب: إذا غاب جميع القرص أفتر الصائم، ولا عبرة بالحرارة الشديدة الباقية في الأفق.

وإذا غاب جميع القرص ظهر السواد من المشرق، كما قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من هنَا، وأدبر النهار من هنَا وغرت الشمس فقد أفتر

الصائم».

وسئل:

عما إذا أكل بعد أذان الصبح في رمضان، ماذا يكون؟

فأجاب: الحمد لله. أما إذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر، كما كان بلا ل يؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبي ﷺ، وكما يؤذن المؤذنون في دمشق وغيرها قبل طلوع الفجر، فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمن يسير.

وإإن شك: هل طلع الفجر؟ أو لم يطلع؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين الطلوع، ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر، ففي وجوب القضاء نزاع.

والظاهر أنه لا قضاء عليه، وهو الثابت عن عمر، وقال به طائفة من السلف والخلف، والقضاء هو المشهور في مذهب الفقهاء الأربعـة. والله أعلم.

وسئل:

عن رجل كلما أراد أن يصوم أغمي عليه، ويزبد ويختبط، فيبقى أياماً لا يفيق، حتى يتهم أنه جنون. ولم يتحقق ذلك منه؟

فأجاب: الحمد لله، إن كان الصوم يوجب له مثل هذا المرض، فإنه يفطر ويقضى، فإن كان هذا يصيبه في أي وقت صام، كان عاجزاً عن الصيام، فيطعم عن كل يوم مسكيناً. والله أعلم.

وسئل - رحمة الله -:

عن امرأة حامل رأيت شيئاً شبه الحيض، والدم مواطتها، وذكر القوابـل أن المرأة تفطر لأجل منفعة الجنين، ولم يكن بالمرأة ألم: فهل يجوز لها الفطر؟ أم لا؟

فأجاب: إن كانت الحامل تخاف على جنينها، فإنها تفطر، وتقضى عن

كل يوم يوماً، وتطعم عن كل يوم مسكيناً، رطلاً من خبز بأدمه، والله أعلم.

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رحمه الله -:
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نحمه ونستعينه ونستغفره، وننحو بالله من شرور أنفسنا ومن سينات
أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. ونشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم
تسليماً.

فصل

فيما يفطر الصائم وما لا يفطر

وهذا نوعان: منه ما يفطر بالنص والإجماع، وهو الأكل والشرب
والجماع، قال تعالى: «فَإِنَّ كَثِيرَهُمْ فَنَمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَيْبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَأَشْرُبُوا حَتَّىٰ يَبْيَسْ
لَكُو الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجَرِ ثُمَّ أَتَيْوُا الصِّيَامَ إِلَى الْأَيَّلِ» فأذن في المباشرة،
فعقل من ذلك أن المراد الصيام من المباشرة والأكل والشرب، ولما قال أولاً:
«كُيْبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُيْبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» كان معقولاً عندهم في
الصيام هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، ولفظ «الصيام» كانوا يعرفونه
قبل الإسلام ويستخدمونه، كما في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - «أن
يوم عاشوراء كان يوماً تصومه قريش في الجاهلية».

وقد ثبت عن غير واحد أنه قبل أن يفرض شهر رمضان أمر بصوم يوم
عاشوراء وأرسل منادياً ينادي بصومه، فعلم أن مسمى هذا الاسم كان معروفاً
عندهم.

وكذلك ثبت بالسنة واتفاق المسلمين أن دم الحيض ينافي الصوم، فلا
صوم الحائض، لكن تقضي الصيام.

وثبت بالسنة أيضاً من حديث لقيط بن صبرة أن النبي ﷺ قال له: وبالغ
في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً فدل على أن إزال الماء من الأنف يفطر

الصائم وهو قول جماهير العلماء.

وفي السنن حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه قيءٌ وهو صائم فليس عليه قضاء. وإن استقاء فليقض» وهذا الحديث لم يثبت عند طائفة من أهل العلم، بل قالوا: هو من قول أبي هريرة. قال أبو داود: سمعتَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبِيلَ قَالَ: لَيْسَ مِنْ ذَا شَيْءٍ. قَالَ الْخَطَابِيُّ: يَرِيدُ أَنَّ الْحَدِيثَ غَيْرَ مَحْفُوظٍ وَقَالَ التَّرمِذِيُّ: سَأَلْتَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ . قَالَ: وَمَا أَرَاهُ مَحْفُظًا . قَالَ: وَرَوَى يَحْيَى بْنَ كَثِيرٍ، عَنْ عَمِّهِ بْنِ الْحَكَمِ، أَنَّ أَبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم.

قال الخطابي: وذكر أبو داود أن حفص بن غياث رواه عن هشام كما رواه عيسى بن يونس. قال: ولا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً فعليه القضاء. ولكن اختلفوا في الكفاراة فقال عامة أهل العلم: ليس عليه غير القضاء، وقال عطاء: عليه القضاء والكافرة، وحكى عن الأوزاعي وهو قول أبي ثور.

(قلت): وهو مقتضى إحدى الروايتين عن أحمد في إيجابه الكفاراة على المجتمع فإنه أوجبها على المجتمع فعلى المسقيء أولى، لكن ظاهر مذهبه أن الكفارة لا تجب بغير الجماع كقول الشافعي.

والذين لم يثبتوا هذا الحديث لم يبلغهم من وجه يعتمدونه، وقد أشاروا إلى عليه، وهو انفراد عيسى بن يونس، وقد ثبت أنه لم ينفرد به، بل وافقه عليه حفص بن غياث، والحديث الأخير يشهد له، وهو ما رواه أحمد وأهل السنن كالترمذى عن أبي الدرداء «أن النبي ﷺ قاء فأفطر» فذكرت ذلك لثوبان فقال: صدق، أنا صبيت له وضوءاً، لكن لفظ أحمد: «أن رسول الله ﷺ قاء فتوضاً». رواه أحمد عن حسين المعلم.

قال الأثرم: قلت لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث، فقال: حسين المعلم يجوده. وقال الترمذى: حديث حسين أرجح شيء في هذا الباب، وهذا

قد استدل به على وجوب الوضوء من القيء، ولا يدل على ذلك، فإنه إذا أراد بالوضوء والوضوء الشرعي فليس فيه إلّا أنه يتوضأ، والفعل المجرد لا يدل على الوجوب، بل يدل على أن الوضوء من ذلك مشروع. فإذا قيل أنه مستحب كان فيه عمل بال الحديث.

وكذلك ما روي عن بعض الصحابة من الوضوء من الدم الخارج ليس في شيء منه دليل على الوجوب، بل يدل على الاستحباب. وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوب ذلك، كما قد بسط في موضعه، بل قد روى الدارقطني وغيره عن حميد عن أنس قال: احتجم رسول الله ﷺ ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه، ورواه ابن الوزير في «حجۃ المخالف» ولم يضعفه، وعادته العرج بما يمكن.

وأما الحديث الذي يروى «ثلاث لا تفطر: القيء، والحجامة، والاحتلام» وفي لفظ: «لا يفطرن لا من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم» فهذا إسناده ثابت ما رواه الثوري وغيره عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ. هكذا رواه أبو داود. وهذا الرجل لا يعرف. وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي ﷺ لكن عبد الرحمن ضعيف عند أهل العلم بالرجال.

(قلت): روایته عن زید من وجهین مرفوعاً لا يخالف روایته المرسلة بل یقویها، والحديث ثابت عن زید بن أسلم؛ لكن هذا فيه «إذا ذرعه القيء».

وأما الحديث الحجامة فاما أن يكون منسخاً وإما أن يكون ناسخاً لحديث ابن عباس: «إنه احتجم وهو محرم صائم» أيضاً، ولعل فيه القيء إن كان متناولاً للاستقاء هو أيضاً منسوخ. وهذا يؤيد أن النهي عن الحجامة هو المتأخر، فإنه إذا تعارض نصان ناقل وباق على الاستصحاب، فالناقل هو الراجح في أنه الناسخ، ونسخ أحدهما يقوى نسخ قرينه. ورواه غير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا. وقال يحيى بن معين: حديث زيد بن أسلم ليس بشيء، ولو قدر صحته لكان المراد من ذرعه القيء فإنه قرنه بالاحتلام، ومن احتلم بغير اختياره كالنائم

لم يفطر باتفاق الناس.

وأما من استمنى فأنزل فإنه يفطر، ولفظ الاحتلام إنما يطلق على من احتلم في منامه.

وقد ظن طائفة أن القياس أن لا يفطر شيء من الخارج وأن المستقيء إنما أفطر لأنه مظنة رجوع بعض الطعام، وقالوا إن فطر الحائض على خلاف القياس. وقد بسطنا في الأصول أنه ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح.

فإن قيل: فقد ذكرتم أن من أفطر عامداً بغیر عذر كان فطره من الكبائر، وكذلك من فوت صلاة النهار إلى الليل عامداً من غير عذر كان تفویته لها من الكبائر، وإنها ما بقیت تقبل منه على أظهر قولی العلماء، كمن فوت الجمعة ورمي الجمار وغير ذلك من العبادات المؤقتة وهذا قد أمره بالقضاء.

وقد روی في حديث المجامع في رمضان أنه أمره بالقضاء؟ قيل هذا إنما أمره بالقضاء لأن الإنسان إنما يتقيا لعذر كالمریض يتداوى بالقیء، أو يتقيا لأنه أكل ما فيه شبهة كما تقيا أبو بکر من كسب المتكهن.

وإذا كان المتقيء معذوراً كان ما فعله جائزأ وصار من جملة المرضى الذين يقضون، ولم يكن من أهل الكبائر الذين أفطروا بغیر عذر. وأما أمره للمجامع بالقضاء فضعيف، ضعفه غير واحد من الحفاظ. وقد ثبت هذا الحديث من غير وجه في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة ولم يذكر أحد أمره بالقضاء، ولو كان أمره بذلك لما أحمله هؤلاء كلهم وهو حكم شرعی يجب بيانه، ولما لم يأمره به دل على أن القضاء لم يبق مقبولاً منه. وهذا يدل على أنه كان متعمداً للفطر لم يكن ناسياً ولا جاهلاً.

والجماعي الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، ويذكر ثلاث

روایات عنه:

أحداها: لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين.

والثانية: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك.

والثالثة: عليه الأمان وهو المشهور عن أحمد.

والأول أظهر كما قد بسط في موضعه، فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنّة أن من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً لم يؤاخذه الله بذلك وحيثـنـ يكون بمتنزلة من لم يفعله، فلا يكون عليه إثم، ومن لا إثم عليه لم يكن عاصيـاً ولا مرتكـباً لما نهي عنه، وحيثـنـ فيـكـون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهي عنه. ومثل هذا لا يبطل عبادته، إنما يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه.

وطرد هذا أن الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات لا ناسياً ولا مخـطـئـاً لا الجماع ولا غيره وهو أظهر قولـيـ الشافـعـيـ.

وأما الكفارة والغدية فتلك وجبـت لأنـهاـ بـدـلـ المـتـلـفـ من جـنـسـ ماـيـجـبـ ضـمـانـ المـتـلـفـ بـمـثـلـهـ،ـ كماـ لـوـ أـتـلـفـهـ صـبـيـ أوـ مـجـنـونـ أوـ نـائـمـ ضـمـنـهـ بـذـلـكـ،ـ وجـزـاءـ الصـيـدـ إـذـاـ وـجـبـ عـلـىـ النـاسـيـ وـالـمـخـطـئـ فـهـوـ مـنـ هـذـاـ الـبـابـ بـمـتـنـزـلـةـ دـيـةـ المـقـتـولـ خطـأـ وـالـكـفـارـ الـواـجـبـ بـقـتـلـهـ خـطـأـ بـنـصـ الـقـرـآنـ وـإـجـمـاعـ الـمـسـلـمـينـ.

واما سائر المحظوظات فليست من هذا الباب، وتقليل الأظفار وقص الشارب والترفة المنافي للتحف كالطيب واللباس. ولهذا كانت فديتها من جنس فدية المحظوظات ليست بمتنزلة الصيد المضمون بالبدل. فأظهر الأقوال في الناسي والمخطيء إذا فعل محظوراً أن لا يضمن من ذلك إلا الصيد.

وللناس فيه أقوال هذا أحداها وهو قول أهل الظاهر.

والثاني: يضمن الجميع مع النسيان كقول أبي حنيفة وإحدى الروايات عن أحمد، واختاره القاضي وأصحابه.

والثالث يفرق بين ما فيه إتلاف الصيد والحلق والتقطيم وما ليس فيه إتلاف كالطيب واللباس، وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية، واختارها طائفة من أصحابه، وهذا القول أجود من غيره؛ لكن إزالة الشعر والظفر ملحق باللباس والطيب لا بقتل الصيد هذا أجود.

والرابع أن قتل الصيد خطأ لا يضمنه وهو رواية عن أحمد فخرجوا عليه الشعر والظفر بطريق الأولى.

وكذلك طرد هذا أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيًا أو مخيطًا فلا قضاء عليه وهو قول طائفة من السلف والخلف. ومنهم من يفطر الناسي والمخيط كمالك، وقال أبوحنيفة: هذا هو القياس لكن خالقه لحديث أبي هريرة في الناسي، ومنهم من قال: لا يفطر الناسي ويفطر المخيط، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد، فأبُوحنيفة جعل الناسي موضع استحسان، وأمام أصحاب الشافعي وأحمد فقالوا: النسيان لا يفطر، لأنه لا يمكن احتراز منه، بخلاف الخطأ فإنه يمكنه أن لا يفطر حتى يتيقن غروب الشمس، وأن يمسك إذا شك في طلوع الفجر.

وهذا التفريق ضعيف والأمر بالعكس. فإن السنة للصائم أن يعدل الفطر ويؤخر السحور، ومع الغيم المطبق لا يمكن اليقين الذي لا يقبل الشك إلاً بعد أن يذهب وقت طويل جداً يفوته مع المغرب ويفوت معه تعجيل الفطور، والمصلحي مأمور بصلة المغرب وتعجيلها، فإذا غالب على ظنه غروب الشمس أمر بتأخير المغرب إلى حد اليقين، فربما يؤخرها حتى يغيب الشفق وهو لا يستيقن غروب الشمس وقد جاء عن إبراهيم النخعي وغيره من السلف، وهو مذهب أبي حنيفة أنهم كانوا يستحبون في الغيم تأخير المغرب وتعجيل العشاء وتأخير الظهر وتقديم العصر وقد نص على ذلك أحمد وغيره، وقد علل ذلك بعض أصحابه بالاحتياط لدخول الوقت، وليس كذلك؛ فإن هذا خلاف الاحتياط في وقت العصر والعشاء وإنما سن ذلك لأن هاتين الصلاتين يجمع بينهما للعذر، وحال الغيم حال عذر، فأخرت الأولى من صلاتي الجمع وقدمت

الثانية لمصلحتين :

إحداهما: التخفيف عن الناس حتى يصلوها مرة واحدة لأجل خوف المطر كالجمع بينهما مع المطر.

والثانية: أن يتيقن دخول وقت المغرب، وكذلك يجمع بين الظهر والعصر على ظهر القولين، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ويجمع بينهما للوحل الشديد والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك في ظهر قولي العلماء وهو قول مالك وأظهر القولين في مذهب أحمد.

الثاني: أن الخطأ في تقديم العصر والعشاء أولى من الخطأ في تقديم الظهر والمغرب، فإن فعل هاتين قبل الوقت لا يجوز بحال بخلاف تبتكير، فإنه يجوز فعلهما في وقت الظهر والمغرب، لأن ذلك وقت لهما حال العذر، وحال الاشتباه حال عذر، فكان الجمع بين الصالاتين مع الاشتباه أولى من الصلاة مع الشك.

وهذا فيه ما ذكره أصحاب المأخذ الأول من الاحتياط؛ لكنه احتياط مع تيقين الصلاة في الوقت المشترك، ألا ترى أن الفجر لم يذكروا فيها هذا الاستحباب ولا في العشاء والعصر، ولو كان لعلم خوف الصلاة قبل الوقت لطرد هذا في الفجر ثم يطرد في العصر والعشاء.

وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ بالتبكيير بالعصر في يوم الغيم، فقال: «بکروا بالصلاۃ فی یوم الغیم فانہ من ترك صلاۃ العصر فقد حبط عمله»

فإن قيل: فإذا كان يستحب أن يؤخر المغرب مع الغيم فكذلك يؤخر الفطور. قيل: إنما يستحب تأخيرها مع تقديم العشاء بحيث يصليهما قبل مغيب الشفق، فأما تأخيرها إلى أن يخاف مغيب الشفق فلا يستحب، ولا يستحب تأخير الفطور إلى هذه الغاية.

ولهذا كان الجمع المشروع مع المطر هو جمع التقديم في وقت المغرب

ولا يستحب أن يؤخر الناس المغرب إلى مغيب الشفق، بل هذا حرج عظيم على الناس وإنما شرع الجمع لئلا يحرج المسلمين.

وأيضاً فليس التأخير والتقديم المستحب أن يفعلهما مقتربتين؛ بل أن يؤخر الظهر ويقدم العصر، ولو كان بينهما فصل في الزمان. وكذلك في المغرب والعشاء بحيث يصلون الواحدة ويتظرون الأخرى لا يحتاجون إلى ذهاب إلى البيوت ثم رجوع، وكذلك جواز الجمع لا يشترط له الموالاة في أصح القولين، كما قد ذكرناه في غير هذا الموضوع.

وأيضاً فقد ثبت في صحيح البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «أفطرنا يوماً من رمضان في غيم على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس» وهذا يدل على شيئاً: على أنه لا يستحب مع الغيم التأخير إلى أن يتيقن الغروب: فإنهم لم يفعلوا ذلك ولم يأمرهم به النبي ﷺ، والصحابة مع نبيهم أعلم وأطوع الله ولرسوله ومن جاء بعدهم. «والثاني» لا يجب القضاء فإن النبي ﷺ لو أمرهم بالقضاء لشاع ذلك كما نقل فطحهم، فلما لم ينقل ذلك دل على أنه لم يأمرهم به.

فإن قيل: فقد قيل لهشام بن عمرو: أمروا بالقضاء؟ قال: أو بد من القضاء؟

قيل: هشام قال ذلك برأيه، لم يرو ذلك في الحديث، ويدل على أنه لم يكن عنده بذلك علم: أن معمراً روى عنه قال: سمعت هشاماً قال: لا أدرى أقضوا أم لا؟ ذكر هذا عنه البخاري، والحديث رواه عن أمه فاطمة بنت المنذر عن أسماء.

وقد نقل هشام عن أبيه عمرو أنه لم يؤمنوا بالقضاء، وعروة أعلم من ابنه، وهذا قول إسحاق بن راهويه - وهو قرین أحمد بن حنبل، ويوافقه في المذهب: أصوله وفروعه، وقولهما كثيراً ما يجمع بينه. والكتوسيج سأل مسائله لأحمد وإسحاق، وكذلك حرب الكرماني سأل مسائله لأحمد وإسحاق،

وكذلك غيرهما؛ ولهذا يجمع الترمذى قول أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، فَإِنَّهُ رَوَى قَوْلَهُمَا فِي مَسَائلِ الْكَوْسِجِ.

وكذلك أبوذرعة وأبوحاتم وابن قتيبة وغير هؤلاء من أئمة السلف والسنۃ والحديث وكانوا يتلقون على مذهب أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ يقدموه قولهما على أقوال غيرهما، وأئمة الحديث كالبخاري ومسلم والترمذى والنسائي وغيرهم هم أيضاً من أتباعهما ومنهم يأخذ العلم والفقه عنهما، وداود من أصحاب إسحاق.

وقد كان أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلَ إِذَا سُئِلَ عَنِ إِسْحَاقَ يَقُولُ: أَنَا سُئِلْتُ عَنِ إِسْحَاقَ يَسْأَلُ عَنِي.

والشافعی وأَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلَ وَإِسْحَاقَ وَأَبُو عَبِيدَ وَأَبُو ثُورَ وَمُحَمَّدَ بْنُ نَصْرَ المروزی وَدَاؤِدَ بْنُ عَلَیٰ وَنَحْوُهُمْ هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ فَقَهَاءُ الْحَدِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وأيضاً فإن الله قال في كتابه: ﴿وَلَكُمْ وَأَشَرِبُوا حَقَّ يَبْيَانَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ وهذه الآية مع الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ تبين أنه مأمور بالأكل إلى أن يظهر الفجر فهو مع الشك في طلوعه مأمور بالأكل كما قد بسط في موضعه.

فصل

وأما الكحل والحقنة وما يقطر في إحليله، ومداواة المأمومة والجائفة - فهذا مما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفتر بشيء من ذلك، ومنهم من فطر بالجميع لا بالكحل، ومنهم من فطر بالجميع لا بالتفتيير، ومنهم من لم يفتر بالكحل ولا بالتفتيير ويفطر بما سوى ذلك.

والأظهر أنه لا يفتر بشيء من ذلك. فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام، ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه. فلما لم ينقل أحد من

أهل العلم عن النبي ﷺ في ذلك لا حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسندأ ولا مرسلاً - علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك. والحديث المروي في الكحل ضعيف رواه أبو داود في السنن ولم يروه غيره ولا هو في مسند أحمد ولا سائر الكتب المعتمدة. قال أبو داود: حدثنا النفيلي، ثنا علي بن ثابت، حدثني عبد الرحمن بن النعمان، ثنا عبد بن هودة، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: «أنه أمر بالإنمد المروح عند النوم. وقال: ليته الصائم» قال أبو داود: وقال يحيى بن معين: هذا حديث منكر. قال المنذري وعبد الرحمن: قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازبي: هو صدوق، لكن من الذي يعرف أباه وعدالته وحفظه؟

وكذلك حديث عبد قد عورض بحديث ضعيف وهو ما رواه الترمذى بسنده عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اشتكت عيني فأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم» قال الترمذى: ليس بالقوى، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء. وفيه أبو عاتكة. قال البخارى: منكر الحديث.

والذين قالوا: إن هذه الأمور تفطر كالحقنة ومداواة المأمومة والجائفة لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ، وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس، وأقوى ما احتجوا به قوله: «وبلغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» قالوا: فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله، وعلى القياس كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها، سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء أو غيره من حشو جوفه.

والذين استثنوا التقطير قالوا: التقطير لا ينزل إلى جوفه، وإنما يرشح رشحاً فالداخل إلى إحليله كال الداخل إلى فمه وأنفه.

والذين استثنوا الكحل قالوا: العين ليست كالقبل والدبر، ولكن هي تشرب الكحل كما يشرب الجسم الدهن والماء.

والذين قالوا الكحل يفطر قالوا: إنه ينفذ إلى داخله حتى يتتخمه الصائم

لأن في داخل العين منفذًا إلى داخل الحلقة.

وإذا كان عمدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يجز إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة لوجوه:

(أحدها) أن القياس وإن كان حجة إذا اعتبرت شروط صحته فقد قلنا في الأصول: إن الأحكام الشرعية كلها بيتها النصوص أيضًا، وإن دل القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية، فإذا علمنا بأن الرسول لم يحرم الشيء ولم يوجبه علينا أنه ليس بحرام ولا واجب. وإن القياس المثبت لوجوبه وتحريمه فاسد، ونحن نعلم أنه ليس في الكتاب والسنة ما يدل على الإفطار بهذه الأشياء التي ذكرها بعض أهل الفقه فعلمنا أنها ليست مفطرة.

(الثاني) أن الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لابد أن يبينها الرسول عليه السلام بياناً عاماً، ولابد أن تنقلها الأمة، فإذا انتفى هذا علم أن هذا ليس من دينه وهذا كما يعلم أنه لم يفرض صيام شهر غير رمضان، ولا حج بيت غير البيت الحرام، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس، ولم يوجب الغسل في مباشرة المرأة بلا إزال. ولا أوجب الوضوء من الفزع العظيم وإن كان في مظنة خروج الخارج، ولا سن الركعتين بعد الطواف بين الصفا والمروة كما سن الركعتين بعد الطواف بالبيت، وبهذا يعلم أن المنى ليس بنجس، لأنه لم ينقل عن أحد بإسناد يحتاج به أنه أمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى مع عموم البلوى بذلك، بل أمر الحائض أن تغسل قيصها من دم الحيض مع قلة الحاجة إلى ذلك، ولم يأمر المسلمين بغسل أبدانهم وثيابهم من المنى.

والحديث الذي يرويه بعض الفقهاء «يغسل الثوب من البول والغائط والمني والمذمي والدم» ليس من كلام النبي صلوات الله عليه وسلم وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتاج به، وإنما روی عن عمار وعائشة من قولهما.

وغسل عائشة للمني من ثوبه وفركهها إياه لا يدل على وجوب ذلك فإن

الثياب تغسل من الوسخ والمخاط والبصاق، والوجوب إنما يكون بأمره، لاسيما ولم يأمر هو سائر المسلمين بغسل ثيابهم من ذلك، ولا نقل أنه أمر عائشة بذلك، بل أقرها على ذلك، فدل على جوازه أو حسنها واستحبابه.

وأما الوجوب فلا بد له من دليل.

وبهذه الطرق يعلم أيضاً أنه لم يوجب الوضوء من لمس النساء ولا من النجاسات الخارجة من غير السبيلين فإنه لم ينقل أحد عنه بإسناد يثبت مثله أنه أمر بذلك مع العلم بأن الناس كانوا لا يزالون يتحجرون ويقيؤون ويجرون في الجهاد وغير ذلك، وقد قطع عرق بعض أصحابه ليخرج منه الدم وهو الفقاد، ولم ينقل عنه مسلم أنه أمر أصحابه بالتوسط من ذلك.

وكذلك الناس لا يزال أحدهم يلمس امرأته بشهوة وبغير شهوة ولم ينقل عنه مسلم أنه أمر الناس بالتوسط من ذلك، والقرآن لا يدل على ذلك؛ بل المراد الملامسة الجماع كما بسط في موضعه. وأمره بالوضوء من مس الذكر إنما هو استحباب إما مطلقاً وإما إذا حرك الشهوة، وكذلك يستحب لمن لمس النساء فتحركت شهوته أن يتوضأ، وكذلك من تفكر فتحركت شهوته فانتشر، وكذلك من مس الأمرد أو غيره فانتشر.

فالتوسط عند تحرك الشهوة من جنس التوضؤ عند الغضب، وهذا مستحب لما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: أن الغضب من الشيطان، وأن الشيطان من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأً وكذلك الشهوة الغالبة هي من الشيطان والنار، والوضوء يطفئها فهو يطفئ حرارة الغضب. والوضوء من هذا مستحب. وكذلك أمره بالوضوء مما مسته النار أمر استحباب لأن ما مسته النار يخالط البدن فليتوضأ. فإن النار تطفأ بالماء. وليس في النصوص ما يدل على أنه منسوخ؛ بل النصوص تدل على أنه ليس بواجب، واستحباب الوضوء من أعدل الأقوال: من قول من يوجبه، وقول من يراه منسوخاً. وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره.

وكذلك بهذه الطريقة يعلم أن بول ما يؤكل لحمه وروثه ليس بنجس، فإن هذا مما تعم به البلوى، والقوم كانوا أصحاب إبل وغنم، يقدعون ويصلون في أمكتتها وهي مملوءة من أبعارها، فلو كانت بمنزلة المراحيض كانت تكون حشوشاً. وكان النبي ﷺ يأمرهم باجتنابها، وأن لا يلوثوا أبدانهم وثيابهم بها ولا يصلون فيها.

فكيف وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يصلون في مرابض الغنم، وأمر بالصلاحة في مرابض الغنم، ونهى عن الصلاة في معاطن الإبل، فعلم أن ذلك ليس لنجاست الأبعار، بل كما أمر بالتووضُّع من لحوم الإبل، وقال في الغنم: «إن شئت فتوضاً، وإن شئت فلا تتوضاً» وقال: «إن الإبل خلقت من جن، وإن على ذروة كل بغير شيطاناً» وقال: «الفخر والخيلاء في الفدادين أصحاب الإبل، والسكنية في أهل الغنم».

فلما كانت الإبل فيها من الشيطنة ما لا يحبه الله ورسوله أمر بالتووضُّع من لحمها فإن ذلك يطفيء تلك الشيطنة، ونهى عن الصلاة في أعطانها لأنها مأوى الشياطين، كما نهى عن الصلاة في الحمام لأنها مأوى الشياطين.

فإن مأوى الأرواح الخبيثة أحق بأن تجتنب الصلاة فيه وفي موضع الأجسام الخبيثة، بل الأرواح الخبيثة تحب الأجسام الخبيثة.

ولهذا كانت الحشوش محضرة تحضرها الشياطين، والصلاحة فيها أولى بالنهي من الصلاة في الحمام ومعاطن الإبل، والصلاحة على الأرض النجسة. ولم يرد في الحشوش نص خاص؛ لأن الأمر فيها كان أظهر عند المسلمين أن يحتاج إلى بيان؛ ولهذا لم يكن أحد من المسلمين يقعد في الحشوش، ولا يصلِّي فيها، وكانت يتباون البرية لقضاء حوائجهم قبل أن تتخذ الكتف في بيوتهم.

وإذا سمعوا نهيه عن الصلاة في الحمام أو أعطان الإبل علموا أن النهي عن الصلاة في الحشوش أولى وأحرى، مع أنه قد روى الحديث الذي فيه

«النهي عن الصلاة في المقبرة والمجازرة والمذبحة والخشوش وقارعة الطريق ومعاطن الإبل، وظهر بيت الله الحرام».

وأصحاب الحديث متنازعون فيه. وأصحاب أحمد فيه على قولين: منهم من يرى هذه من مواضع النهي ومنهم من يقول لم أجده في هذا الحديث، ولم أجده في كلام أحمد في ذلك إذناً ولا منعاً، مع أنه قد كره الصلاة في مواضع العذاب. نقله عنه ابنه عبدالله؛ للحديث المستند في ذلك عن علي الذي رواه أبو داود، وإنما نص على الحشوش وأعطان الإبل والحمام، وهذه الثلاثة هي التي ذكرها الخرقى وغيره، والحكم في ذلك عند من يقول به قد يثبته بالقياس على موارد النص، وقد يثبته بالحديث، ومن فرق يحتاج إلى الطعن في الحديث وبيان الفارق، وأيضاً المنع قد يكون منع كراهة، وقد يكون منع تحريم.

وإذا كانت الأحكام التي تعم بها البلوى لابد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولابد أن تنقل الأمة ذلك: فمعلوم أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى كما تعم بالدهن والاغتسال والبخور والطيب. فلو كان هذا مما يفطر لبينه النبي ﷺ كما بين الإفطار بغيره، فلما لم يبين ذلك علم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن، والبخور قد يتتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ وينعقد أجساماً، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله ويتنقى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلما لم ينه الصائم عن ذلك دل على جواز تطبيه وتبخирه وادهانه، وكذلك اكتحاله.

وقد كان المسلمون في عهده ﷺ يجرح أحدهم إما في الجهاد وإما في غيره مأموراً وجائفة، فلو كان هذا يفطر لبين لهم ذلك، فلما لم ينه الصائم عن ذلك علم أنه لم يجعله مفطراً.

(الوجه الثالث) إثبات التفطير بالقياس يحتاج إلى أن يكون القياس صحيحاً، وذلك إما قياس علة بآيات الحرام، وإما بالغاء الفارق، فإما أن يدل دليل على العلة في الأصل فيعدى بها إلى الفرع، وإما أن يعلم أن لا فارق بينهما من الأوصاف المعتبرة في الشرع، وهذا القياس هنا متنفس.

وذلك أنه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفترض الذي جعله الله ورسوله مفترضاً هو ما كان واصلاً إلى دماغ أو بدن. أو ما كان داخلًا من منفذ، أو واصلاً إلى الجوف، ونحو ذلك من المعانى التي يجعلها أصحاب هذه الأقوال هي مناط الحكم عند الله ورسوله، ويقولون أن الله ورسوله إنما جعل الطعام والشراب مفترضاً لهذا المعنى المشترك من الطعام والشراب، ومما يصل إلى الدماغ والجوف من دواء المأمومة والجائحة، وما يصل إلى الجوف من الكحل ومن الحقنة والتقطير في الإحليل ونحو ذلك.

وإذا لم يكن على تعليق الله ورسوله للحكم بهذا الوصف دليل كان قول القائل: إن الله ورسوله إنما جعلا هذا مفترضاً لهذا قوله بلا علم، وكان قوله: «إن الله حرم على الصائم أن يفعل هذا» قوله بأن هذا حلال وهذا حرام بلا علم، وذلك يتضمن القول على الله بما لا يعلم، وهذا لا يجوز.

ومن اعتقاد من العلماء أن هذا المشترك مناط الحكم فهو بمتنزلة من اعتقاد صحة مذهب لم يكن صحيحاً، أو دلالة لفظ على معنى لم يرده الرسول، وهذا اجتهد يثابون عليه، ولا يلزم أنت يكون قوله بحججة شرعية يجب على المسلم اتباعها.

(الوجه الرابع) أن القياس إنما يصح إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم إذا سبرنا أوصاف الأصل فلم يكن فيها ما يصلح للعزل إلا الوصف المعين، وحيث ثبتنا علة الأصل بالمناسبة أو الدوران أو الشبه المطرد عند من يقول به. فلا بد من السبر، فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجز أن يقول الحكم بهذا دون هذا.

وعلوم أن النص والإجماع أثبا الفطر بالأكل والشرب والجماع والحيض، والنبي ﷺ قد نهى المتوضئ عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائماً، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حجتهم كما تقدم، وهو قياس ضعيف، وذلك لأن من نشق الماء بمنخريه ينزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه، فحصل له

بذلك ما يحصل للشارب بفمه ويعذى بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش ويطبح الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب فإنهما لا يفترقان إلّا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطراً ولا جزءاً من المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأمومة. فإن الكحل لا يغذى البتة ولا يدخل أحد كحلاً إلى جوفه لا من أنفه ولا فمه وكذلك الحقنة لا تغذى بل تستفرغ ما في البدن كما لو شم شيئاً من المسهلات أو فزع فزعاً أوجب استطلاق جوفه وهي لا تصل إلى المعدة.^(١)

والدواء الذي يصل إلى المعدة في مداواة الجائفة والمأمومة لا يشبه ما يصل إليها من غذائه، والله سبحانه قال: «كُلُّبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُلِّبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» وقال عليه السلام: «الصوم جنة» وقال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجراه الدم فضيقوا مجاريه بالجوع بالصوم». فالصائم نهي عن الأكل والشرب لأن ذلك سبب التقوي. فترك الأكل والشرب الذي يولد الدم الكثير الذي يجري فيه الشيطان إنما يتولد من الغذاء لا عن حقنة ولا كحل، ولا ما يقطر في الذكر، ولا ما يداوى به المأمومة والجائفة، وهو متولد عمما استنشق من الماء لأن الماء مما يتولد منه الدم فكان المنع منه من تمام الصوم.

فإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثابت بالنص والإجماع فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكروه من الأوصاف معارض بهذه الأوصاف؛ والمعارضة تبطل كل نوع من الأقىسة إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا.

(الوجه الخامس) أنه ثبت بالنص والإجماع منع الصائم من الأكل والشرب

(١) قوله حق. ولكن يوجد في هذا الزمان حقن آخر وهو إيصال بعض المواد المغذية إلى الأمعاء يقصد بها تغذية بعض المرضى فتُفطر.

والجماع، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم» ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب، وإذا أكل أو شرب اتسعت مجاري الشياطين؛ ولهذا قال: «فضيقوا مجاريه بالجوع» وبعضهم يذكر هذا اللفظ مرفوعاً. ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين» فإن مجاري الشياطين الذي هو الدم ضاقت، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات التي بها تفتح أبواب الجنة، وإلى ترك المنكرات التي بها تفتح أبواب النار، وصفدت الشياطين فضعف قوتهم وعملهم بتصفيدهم فلم يستطعوا أن يفعلوا في شهر رمضان ما كانوا يفعلونه في غيره، ولم يقل أنهم قتلوا ولا ماتوا، بل قال: «صفدت» والمصفد من الشياطين قد يؤذى، لكن هذا أقل وأضعف مما يكون في غير رمضان، فهو بحسب كمال الصوم ونقصه، فمن كان صومه كاملاً دفع الشيطان دفعاً لا يدفعه دفع الصوم الناقص، وهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل والشرب، والحكم ثابت على وفقه، وكلام الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا المنع مختلف في الحقنة والكحل وغير ذلك.

(إإن قيل): بل الكحل قد ينزل إلى الجوف ويستحيل دماً.

قيل: هذا كما قد يقال في البخار الذي يصعد من الأنف إلى الدماغ فيستحيل دماً، وكالدهن الذي يشربه الجسم. والممنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة فيستحيل دماً ويتوزع على البدن.

ونجعل هذا (ووجهها سادساً) فنقيس الكحل والحقنة ونحو ذلك على البخور والدهن ونحو ذلك لجامع ما يشتركان فيه من أن ذلك ليس مما يتغذى به البدن ويستحيل في المعدة دماً، وهذا الوصف هو الذي أوجب أن لا تكون هذه الأمور مفطرة، وهذا موجود في محل النزاع. والفرع قد يتجادله أصلان فيلحق كلاً منها بما يشبهه من الصفات.

فإن قيل: هذا تطيخ المعدة ويستحيل دماً ينمی عنه البدن لكنه غذاء ناقص فهو كما لو أكل سماً أو نحوه مما يضره، وهو بمنزلة من أكل أكلاً كثيراً

أورثه ت خمة و مرض ، فكان منعه في الصوم عن هذا أو كد؛ لأنه ممنوع عنه في الإفطار وبقي الصوم أو كد، وهذا كمنعه من الزنا فإن إ إذا منع من الوطء المباح فالمحظوظ أولى .

فإن قيل : فالجماع مفترض ، وهذه العلة متنافية فيه؟

(قيل) : تلك أحكام ثابتة بالنص والإجماع فلا يحتاج إثباتها إلى القياس؛ بل يجوز أن تكون العلل مختلفة، فيكون تحريم الطعام والشراب والفتر بذلك لحكمة، وتحريم الجماع والفتر به لحكمة، والفتر بالحيض لحكمة، فإن الحيض لا يقال فيه إنه يحرم، وهذا لأن المفترضات بالنص والإجماع لما انقسمت إلى أمور اختياريه تحرم على العبد كالأكل والجماع، وإلى أمور لا اختيار له فيها كدم الحيض، كذلك تنقسم عللها.

فنقول : أما الجماع فإنه باعتبار أنه سبب إزالة المنى يجري مجرى الاستقاء والحيض والاحتجام - كما سنبيه إن شاء الله تعالى - فإنه من نوع الاستفراغ لا الامتلاء كالأكل والشرب ، ومن جهة أنه إحدى الشهوتين فجري مجرى الأكل والشرب ، قد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن الله تعالى : «قال : الصوم لي وأنا أجزي به ، يدع شهوته وطعامه من أجلي » فترك الإنسان ما يشتهيه الله هو عبادة مقصودة يثاب عليها كما يثاب المحرم على ترك ما اعتاده من اللباس والطيب ونحو ذلك من نعيم البدن ، والجماع من أعظم نعيم البدن ، وسرور النفس وانبساطها ، هو يحرك الشهوة والدم والبدن أكثر من الأكل ، فإذا كان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، والغذاء يبسط الدم الذي هو مجاريه ، فإذا أكل أو شرب انبسطت نفسه إلى الشهوات ، وضعفت إرادتها ومحبتها للعبادات ، فهذا المعنى في الجماع أبلغ فإنه يبسط إرادة النفس للشهوات ، ويضعف إرادتها عن العبادات أعظم؛ بل الجماع هو غاية الشهوات ، وشهوته أعظم من شهوة الطعام والشراب ، ولهذا أوجب على المجامع كفاراة الظهار فوجب عليه العتق أو ما يقوم مقامه بالسنة والإجماع ، لأن هذا أغليظ ، وداعيه أقوى والمفسدة به أشد . فهذا أعظم الحكمتين في تحريم الجماع .

وأما كونه يضعف البدن كالاستفراغ فذاك حكمة أخرى فصار فيها كالأكل والحيض وهو في ذلك أبلغ منهما فكان إفساده الصوم أعظم من إفساد الأكل والحيض.

فذكر حكمة الحيض وجريان ذلك على وفق القياس، فنقول: إن الشرع جاء بالعدل في كل شيء. والإسراف في العبادات من الجور الذي نهى عنه الشارع وأمر بالاقتصاد في العبادات؛ ولهذا أمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور، ونهى عن الوصال وقال: «أفضل الصيام وأعدل الصيام صيام داود عليه السلام، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر إذا لاقى» فالعدل في العبادات من أكبر مقاصد الشرع؛ ولهذا قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا لَا هُمْ مُؤْمِنُوا لَا هُمْ طَبِيتُ مَا أَحَلَ اللَّهُ لِكُمْ﴾ الآية. فجعل تحريم الحلال من الاعتداء المخالف للعدل، وقال تعالى: ﴿فَيَظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبِيتُ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبِصَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا وَأَخْذَهُمْ أَرْبَابًا وَقَدْ هُمْ بِأَعْنَهُ﴾ فلما كانوا ظالمين عوقبوا بأن حرمت عليهم الطيبات؛ بخلاف الأمة الوسط العدل فإنه أحل لهم الطيبات حرم عليهم الخبائث.

وإذا كان كذلك فالصائم قد نهى عن أخذ ما يقويه ويغذيه من الطعام والشراب، فینهى عن إخراج ما يضعفه ويخرج مادته التي بها يتغذى، وإنما فإذا مكن من هذا ضره وكان متعدياً في عبادته لا عادلاً.

والخارجات نوعان: نوع يخرج لا يقدر على الاحتراز منه أو على وجه لا يضره فهذا لا يمنع منه للأختبين، فإن خروجهما لا يضره ولا يمكنه الاحتراز منه أيضاً، ولو استدعى خروجهما فإن خروجهما لا يضره بل ينفعه. وكذلك إذا ذرعه القيء لا يمكنه الاحتراز منه، وكذلك الاحتلام في المنام لا يمكنه الاحتراز منه، وأما إذا استقاء فالقيء يخرج ما يتغذى به من الطعام والشراب المستحيل في المعدة، وكذلك الاستمناء مع ما فيه من الشهوة فهو يخرج المني الذي هو مستحيل في المعدة عن الدم، فهو يخرج الدم الذي يتغذى به، ولهذا كان خروج المني إذا أفرط فيه يضر الإنسان ويخرج أحمر.

والدم الذي يخرج بالحيض فيه خروج الدم، والحاديض يمكنها أن تصوم في غير أوقات الدم في حال لا يخرج فيها دمها، فكان صومها في تلك الحال صوماً معتدلاً لا يخرج فيه الدم الذي يقوى البدن الذي هو مادته، وصومها في الحيض يوجب أن يخرج فيها دمها، الذي هو مادتها ويوجب نقصان بدنها وضعفها وخروج صومها عن الاعتدال، فأمرت أن تصوم في غير أوقات الحيض.

بخلاف المستحاضة؛ فإن الاستحاضة نعم أوقات الزمان، وليس لها وقت تؤمر فيه بالصوم، وكان ذلك لا يمكن الاحتراز منه: كذرع القيء، وخروج الدم بالجراح والدمامل والاحتلام ونحو ذلك مما ليس له وقت محدد يمكن الاحتراز منه، فلم يجعل هذا منافياً للصوم كدم الحيض.

وطرد هذا إخراج الدم بالحجامة والفصاد ونحو ذلك، فإن العلماء متنازعون في الحجامة هل تفتر الصائم أم لا؟ والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في قوله: «أفتر العاجم والممحوم» كثيرة قد بينها الأئمة الحفاظ.

وقد كره غير واحد من الصحابة الحجامة للصائم، وكان منهم من لا يحتجم إلا بالليل. وكان أهل البصرة إذا دخل شهر رمضان أغلقوا حوانين الحجامين. والقول بأن الحجامة تفتر مذهب أكثر فقهاء الحديث كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، وابن خزيمة، وابن المنذر وغيرهم.

وأهل الحديث الفقهاء فيه العاملون به أخص الناس باتباع محمد ﷺ. والذين لم يروا إفطار الممحوم احتجوا بما ثبت في الصحيح «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم» وأحمد وغيره طعنوا في هذه الزيادة وهي قوله: «وهو صائم» وقالوا: الثابت أنه احتجم وهو محرم، قال أحمد: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم حديث مقسم في الحجامة للصائم، يعني حديث شعبة، عن الحكم، عن مسمى، عن ابن عباس «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم».

قال مهنا: سأله أَحْمَدُ عَنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ مِيمُونَ بْنِ مُهَرَّانَ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرَمٌ» فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدَ الْأَنْصَارِيَّ. قَالَ الْأَثْرَمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ رَدِّهذَا الْحَدِيثَ فَضُعْفَهُ، وَقَالَ: كَانَتْ كِتَابَ الْأَنْصَارِيَّ ذَهَبَتْ فِي أَيَّامِ الْمُتَّصَرِّفِ فَكَانَ بَعْدَ يَحْدُثُ مِنْ كِتَابِ غَلَامِهِ وَكَانَ هَذَا مِنْ تِلْكَ.

وقال مهنا: سأله أَحْمَدُ عَنْ حَدِيثِ قَبِيْصَةَ، عَنْ سَفِيَّانَ، عَنْ حَمَادَ، عَنْ سَعِيدَ بْنِ جَبَيرَ، عَنْ أَبِي عَبَّاسِ الْخَ فَقَالَ: هُوَ خَطَأٌ مِنْ قَبْلِ قَبِيْصَةَ. وَسَأَلَ يَحْيَى عَنْ قَبِيْصَةَ فَقَالَ: رَجُلٌ صَدِيقٌ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي يَحْدُثُ بِهِ عَنْ سَفِيَّانَ عَنْ سَعِيدٍ خَطَأٌ مِنْ قَبْلِهِ.

قال مهنا: سأله أَحْمَدُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» فَقَالَ لَيْسَ فِيهِ «صَائِمٌ» إِنَّمَا هُوَ «مُحْرَمٌ» ذَكَرَهُ سَفِيَّانُ، عَنْ عُمَرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاؤِسٍ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ: «اَحْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ» وَعَنْ طَاؤِسٍ وَعَطَاءٍ مُثْلِهِ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ، وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مُعَمِّرٍ عَنْ أَبِي خَثِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ مُثْلِهِ، وَهُؤُلَاءِ أَصْحَابُ أَبِي عَبَّاسٍ لَا يَذْكُرُونَ «صَائِمًا».

قلت: وهذا الذي ذكره الإمام أَحْمَدُ هو الذي اتفق عليه الشِّيخان البخاري ومسلم، ولهذا أعرض مسلم عن الحديث الذي ذكر حجامة الصائم ولم يثبت إلا حجامة المحرم. وتأنلوا أحاديث الحجامة بتاويلات ضعيفة، كقولهم: كان يغتابان، وقولهم أفتر لسبب آخر. وأجود ما قيل ما ذكره الشافعي وغيره أن هذا منسوخ، فإن هذا القول كان في رمضان، واحتجامه وهو محرم كان بعد ذلك؛ لأن الإحرام بعد رمضان. وهذا أيضاً ضعيف، بل هو صلوات الله عليه أحمر سنة ست عام الحديبية بعمره في ذي القعدة، وأحرم من العام القابل بعمره القضية في ذي القعدة، وأحرم من العام الثالث سنة الفتح من الجعرانة في ذي القعدة بعمره، وأحرم سنة عشر بحجة الوداع في ذي القعدة، فاحتجامه ضعيف وهو محرم صائم لم يبين في أي الإحرامات كان.

والذي يقوى أن إحرمه الذي احتجم فيه كان قبل فتح مكة: قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» فإنه كان عام الفتح بلا ريب هكذا في أجود الأحاديث. وروى أحمد بإسناده عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل ياحتجم في رمضان قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وقال أحمد: أئبنا إسماعيل، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن الأشعث، عن شداد بن أوس. أنه مر مع النبي ﷺ زمن الفتح على رجل ماحتجم بالبيع لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» وقال الترمذى: سألت البخارى فقال: ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد بن أوس وحديث ثوبان، فقلت: وما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن ثوبان، عن أبي الأشعث، عن شداد الحديشين جميماً.

قلت: وهذا الذي ذكره البخارى من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديشين اللذين رواهما أبو قلابة - إلى أن قال - ومما يقوى أن الناسخ هو الفطر بالحجامة أن ذلك رواه عنه خواص أصحابه الذين كانوا يباشرونه حضراً وسفراً، ويطلعون على باطن أمره مثل بلال وعائشة، ومثل أسامة وثوبان موليهما، ورواه عنه الأنصار الذين هم بطيئاته مثل رافع بن خديج وشداد بن أوس، وفي مستند أحمد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» قال أحمد: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع، وذكر أحاديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» إلى أن قال: ثم اختلفوا على أقوال.

إحداها: يفطر المحجوم دون الحاجم، ذكره الخرقى؛ لكن المنصوص عن أحمد وجمهور أصحابه الإفطار بالأمرتين، والنص دال على ذلك فلا سبيل إلى تركه.

والثانى: أنه يفطر المحجوم الذى ياحتجم ويخرج منه الدم، ولا يفطر بالافتراض ونحوه، لأنه لا يسمى احتجاماً وهذا قول القاضى وأصحابه فالتشريع

في الآذان هل هو داخل في مسمى الحجامة؟ تنازع فيه المتأخرون. فبعضهم يقول: التشريط كالحجامة، كما ي قوله شيخنا أبو محمد المقدسي، وعليه يدل كلام العلماء قاطبة، فليس منهم من خص التشريط بذكره، ولو كان عندهم لا يدخل في الحجامة لذكره، كما ذكروا الفصاد، فعلم أن التشريط عندهم من نوع الحجامة، وقال شيخنا أبو محمد: هذا هو الصواب. إلى أن قال:

والرابع: وهو الصواب واختاره أبوالمظفر ابن هبيرة الوزير العامل العادل وغيره أنه يفتر بالحجامة والفصاد ونحوهما، وذلك لأن المعنى الموجود في الحجامة موجود في الفصاد شرعاً وطبعاً، وحيث حض النبي ﷺ على الحجامة وأمر بها فهو حض على ما في معناها من الفصاد وغيره؛ لكن الأرض الحارة تجذب الحرارة فيها دم البدن فيقصد إلى سطح الجلد فيخرج بالحجامة. والأرض الباردة يغور الدم فيها إلى العروق هرباً من البرد، فإن شبه الشيء منجذب إليه كما تسخن الأجوف في الشتاء وتبرد في الصيف، فأهل البلاد الباردة لهم الفصاد وقطع العروق، كما للبلاد الحارة الحجامة، لا فرق بينهما في شرع ولا عقل.

وقد بينا أن الفطر بالحجامة على وفق الأصول والقياس، وأنه من جنس الفطر بدم الحيض والاستقاء وبالاستمناء. وإذا كان كذلك فإي وجه أراد إخراج الدم أفتر، كما أنه بأي وجه أخرج القيء أفتر سواء جذب القيء بإدخال يده، أو بشم ما يقيئه، أو وضع يده تحت بطنه واستخرج القيء، فتلك طرق لإخراج القيء، وهذه طرق لإخراج الدم ولهذا كان خروج الدم بهذا وهذا سواء في (باب الطهارة). فتبين بذلك كمال الشرع واعتداه وتناسبه، وأن ما ورد من النصوص ومعانيها فإن بعضه يصدق بعضاً ويوافقه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْيَالًا كَثِيرًا﴾.

وأما الحاجم فإنه يجذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه، والهواء يجذب ما فيها من الدم فربما صعد مع الهواء شيء من الدم ودخل في حلقة وهو لا يشعر، والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة على الحكم بالمظنة. كما أن

النائم الذي تخرج منه الريح ولا يدرى يؤمر بالوضوء. فكذلك الحاجم يدخل شيء من الدم مع ريقه إلى بطنه وهو لا يدرى.

والدم من أعظم المفطرات فإنه حرام في نفسه لما فيه من طغيان الشهوة، والخروج عن العدل، والصائم أمر بجسم مادته، فالدم يزيد الدم فهو من جنس المحظور. فيفطر الحاجم لهذا، كما ينتقض وضوء النائم، وإن لم يستيقن خروج الريح منه، لأنه يخرج ولا يدرى، وكذلك الحاجم قد يدخل الدم في حلقه وهو لا يدرى.

وأما الشارط فليس بحاجم، وهذا المعنى مختلف فيه فلا يفطر الشارط، وكذلك لو قدر حاجم لا يمس القارورة بل يمتص غيرها أو يأخذ الدم بطريق أخرى لم يفطر.

والنبي ﷺ كلامه خرج على الحاجم المعروف المعتاد. وإذا كان اللفظ عاماً وإن كان قصده شخصاً بعينه فيشترك في الحكم سائر النوع؛ للعادة الشرعية من أن ما ثبت في حق الواحد من الأئمة ثبت في حق الجميع، فهذا أبلغ، فلا يثبت بلفظه ما يظهر لفظاً ومعنى أنه لم يدخل فيه مع بعده عن الشرع والعقل والله أعلم. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وسائل:

عن رجل باشر زوجته، وهو يسمع المتسحر يتكلم، فلا يدرى: أهو يتسرّح؟ أم يؤذن؟ ثم غلب على ظنه أنه يتسرّح، فوطئها، وبعد يسير أضاء الصبح، فما الذي يحب عليه؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب: هذه المسألة للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: عليه القضاء، والكفارة. هذا إحدى الروايتين عن أحمد.

وقال مالك: عليه القضاء لا غير، وهذه الرواية الأخرى عنه، وهذا

مذهب الشافعي، وأبي حنيفة وغيرهما.

والثالث: لا قضاء، ولا كفارة عليه. وهذا قول النبي ﷺ، وهو أظهر الأقوال؛ ولأن الله تعالى عفا عن الخطأ والنسيان، وأباح سبحانه وتعالى الأكل والشرب والجماع حتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود. والشاك في طلوع الفجر يجوز له الأكل والشرب والجماع بالاتفاق، ولا قضاء عليه إذا استمر الشك.

وسئل - رحمه الله -:

عن رجل أراد أن يواعظ زوجته في شهر رمضان بالنهار، فأفطر بالأكل قبل أن يجامع، ثم جامع، فهل عليه كفارة أم لا؟ وما على الذي يفطر من غير عذر؟

فأجاب: الحمد لله. هذه المسألة فيها قولان للعلماء مشهوران:

أحدهما: تجب، وهو قول جمهورهم: كمالك، وأحمد، وأبي حنيفة وغيرهم.

والثاني: لا تجب، وهو مذهب الشافعي، وهذا القولان مبناهما: على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم، أو من الصوم الصحيح، بجماع، أو بجماع وغيره، على اختلاف المذاهب. فإن أبا حنيفة يعتبر الفطر بأعلى جنسه، ومالك يعتبر الفطر مطلقاً، فالنزاع بينهما إذا أفتر بابتلاع حصة أو نواة ونحو ذلك. وعن أحمد رواية أنه إذا أفتر بالحجامة كفراً، كغيرها من المفترات، بجنس الوطء، فاما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة في ذلك.

ثم تنازعوا هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك، فلو أكل ثم جامع، أو أصبح غير ناوٍ للصوم ثم جامع، أو جامع وكفراً ثم جامع: لم يكن عليه كفارة؛ لأنه لم يطأ في صوم صحيح.

وأحمد في ظاهر مذهبه وغيره يقول: بل عليه كفارة في هذه الصور، ونحوها؛ لأنه وجب عليه الإمساك في شهر رمضان، فهو صوم فاسد، فأشباه

الإحرام الفاسد.

وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته، فإذا أتى شيئاً منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد، لأكل أو جماع، أو عدم نية، فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام. فإذا تناول شيئاً منها كان عليه ما عليه في الصوم الصحيح. وفي كلا الموضعين عليه القضاء.

وذلك لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين؛ بل هي في هذا الموضع أشد؛ لأنه عاصٍ بفطره أولاً، فصار عاصياً مرتين، فكانت الكفاراة عليه أوكد، ولأنه لو لم تجب الكفاراة على مثل هذا لصار ذريعة إلى أن لا يكفر أحد، فإنه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلاً أمكنه أن يأكل، ثم يجامع بل ذلك أعون له على مقصوده، فيكون قبل الغدا عليه كفارة، وإذا تغدى هو وأمرأته ثم جامعها فلا كفارة عليه، وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله.

فإنه قد استقر في العقول والأديان أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ، وكلما قوي الشبه قويت، والكفارة فيها شوب العبادة، وشوب العقوبة، وشرعت زاجرة وماحية، فبكل حال قوة السبب يقتضي قوة المسبب.

ثم الفطر بالأكل لم يكن سبباً مستقلًا موجباً للكفاراة. كما يقوله أبوحنيفة، ومالك، فلا أقل أن يكون معيناً للسبب المستقل، بل يكون مانعاً من حكمه، وهذا بعيد عن أصول الشريعة.

ثم المجماع كثيراً ما يفترط قبل الإيلاج، فتسقط الكفاراة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، والله أعلم.

وسئل:

عن رجل أفطر نهار رمضان متعمداً، ثم جامع: فهل يلزمته القضاء

والكافرة؟ أم القضاء بلا كفارة؟

فأجاب: عليه القضاء.

وأما الكفارة فتجب في مذهب مالك، وأحمد، وأبي حنيفة، ولا تجب عند الشافعي.

وسئل:

عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً بقاء الليل، ثم تبين أن الفجر قد طلع، فما يجب عليه؟

فأجاب: الحمد لله. هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم.

إحداها: أن عليه القضاء والكافرة، وهو المشهور من مذهب أحمد.

والثاني: أن عليه القضاء، وهو قول ثان في مذهب أحمد، وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، ومالك.

والثالث: لا قضاء عليه، ولا كفارة. وهذا قول طوائف من السلف: كسعيد بن جبير، ومجاهد، والحسن، وإسحاق، وداود، وأصحابه والخلف. وهؤلاء يقولون: من أكل معتقداً طلوع الفجر، ثم تبين له أنه لم يطلع. فلا قضاء عليه.

وهذا القول أصح الأقوال، وأشبهها بأصول الشريعة، ودلالة الكتاب والسنة، وهو قياس أصول أحمد وغيره، فإن الله رفع المواربة عن الناسى، والمخطىء. وهذا مخطيء، وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، واستحب تأخير السحور، ومن فعل ما ندب إليه، وأبيح له، لم يفرط بهذا أولى بالعذر من الناسى، والله أعلم.

وسئل:

عما إذا قبل زوجته، أو ضمها، فأمدى. هل يفسد ذلك صومه؟ أم لا؟

فأجاب: يفسد الصوم بذلك عند أكثر العلماء.

وسائل عن أفطر في رمضان الخ

فأجاب: إذا أفطر في رمضان مستحلاً لذلك، وهو عالم بتحريمه استحلالاً له، وجب قتله، وإن كان فاسقاً عوقب عن فطره في رمضان بحسب ما يراه الإمام، وأخذ منه حد الزنا، وإن كان جاهلاً عرف بذلك، وأخذ منه حد الزنا، ويرجع في ذلك إلى اجتهاد الإمام. والله أعلم.

وسائل - رحمة الله -: عن المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وذوق الطعام، والقيء، وخروج الدم، والأدهان، والاكتحال؟

فأجاب: أما المضمضة والاستنشاق فمشروعان للصائم باتفاق العلماء. وكان النبي ﷺ والصحابة يتضمضون ويستنشقون مع الصوم. لكن قال للقطط بن صبرة: «وبلغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» فنهاه عن المبالغة؛ لا عن الاستنشاق.

وأما السواك فجائز بلا نزاع، لكن اختلفوا في كراهيته بعد الزوال على قولين مشهورين، هما روایتان عن أَحْمَدَ . ولم يقم على كراهيته دليل شرعي يصلح أن يخص عمومات نصوص السواك، وقياسه على دم الشهيد ونحوه ضعيف من وجوهه. كما هو مبسوط في موضعه.

وذوق الطعام يكره لغير حاجة؛ لكن لا يفطره. وأما للحاجة فهو كالمضمضة.

وأما القيء: فإذا استقاء: أفطر، وإن غلبه القيء لم يفطر. والأدهان: لا يفطر بلا ريب. وأما خروج الدم الذي لا يمكن الاحتراز منه، كدم المستحاضنة، والجروح، والذي يرتفع، ونحوه، فلا يفطر، وخروج دم الحيض والنفاس يفطر باتفاق العلماء.

وأما الاحتجام: ففيه قولان مشهوران، ومذهب أَحْمَدَ وكثير من السلف أنه يفطر، والقصد ونحوه فيه قولان في مذهبه أحدهما أن ذلك كالاحتجام.

ومذهبه في الكحل الذي يصل إلى الدماغ، أنه يفطر، كالطيب وللحاجة^(١) ومذهب مالك نحو ذلك، وأما أبوحنيفة والشافعي رحمهما الله فلا يريان الفطر بذلك، والله أعلم.

وسائل

عن رجل افتصل بسبب وجع رأسه وهو صائم، هل يفطر ويجب عليه قضاء ذلك اليوم؟ أم لا؟ وهل إذا أعلم أنه يفطر إذا افتصل، يأثم أم لا؟

فأجاب: الحمد لله. هذه المسألة فيها نزاع في مذهب أحمد، وغيره والأحوط أنه يقضى ذلك اليوم. والله أعلم.

وسائل

عن الفضاد في شهر رمضان، هل يفسد الصوم؟ أم لا؟

فأجاب: إن أمكنه تأخير الفضاد «آخره، وإن احتاج إليه لمرض افتصل عليه القضاء في أحد قولي العلماء. والله أعلم.

وسائل

عن الميت في أيام مرضه أدركه شهر رمضان، ولم يكن يقدر على الصيام، وتوفي وعليه صيام شهر رمضان، وكذلك الصلاة مدة مرضه، ووالديه بالحياة. فهل تسقط الصلاة والصيام عنه إذا صاما عنه، وصليا؟ إذا وصى، أو لم يوص؟

فأجاب: إذا اتصل به المرض، ولم يمكنه القضاء، فليس على ورثته إلا الإطعام عنه، وأما الصلاة المكتوبة، فلا يصلي أحدٌ عن أحدٍ، ولكن إذا صلى عن الميت واحداً منهم تطوعاً، وأهداه له، أو صام عنه تطوعاً وأهداه له، نفعه ذلك، والله أعلم.

(١) كذا بالأصل.

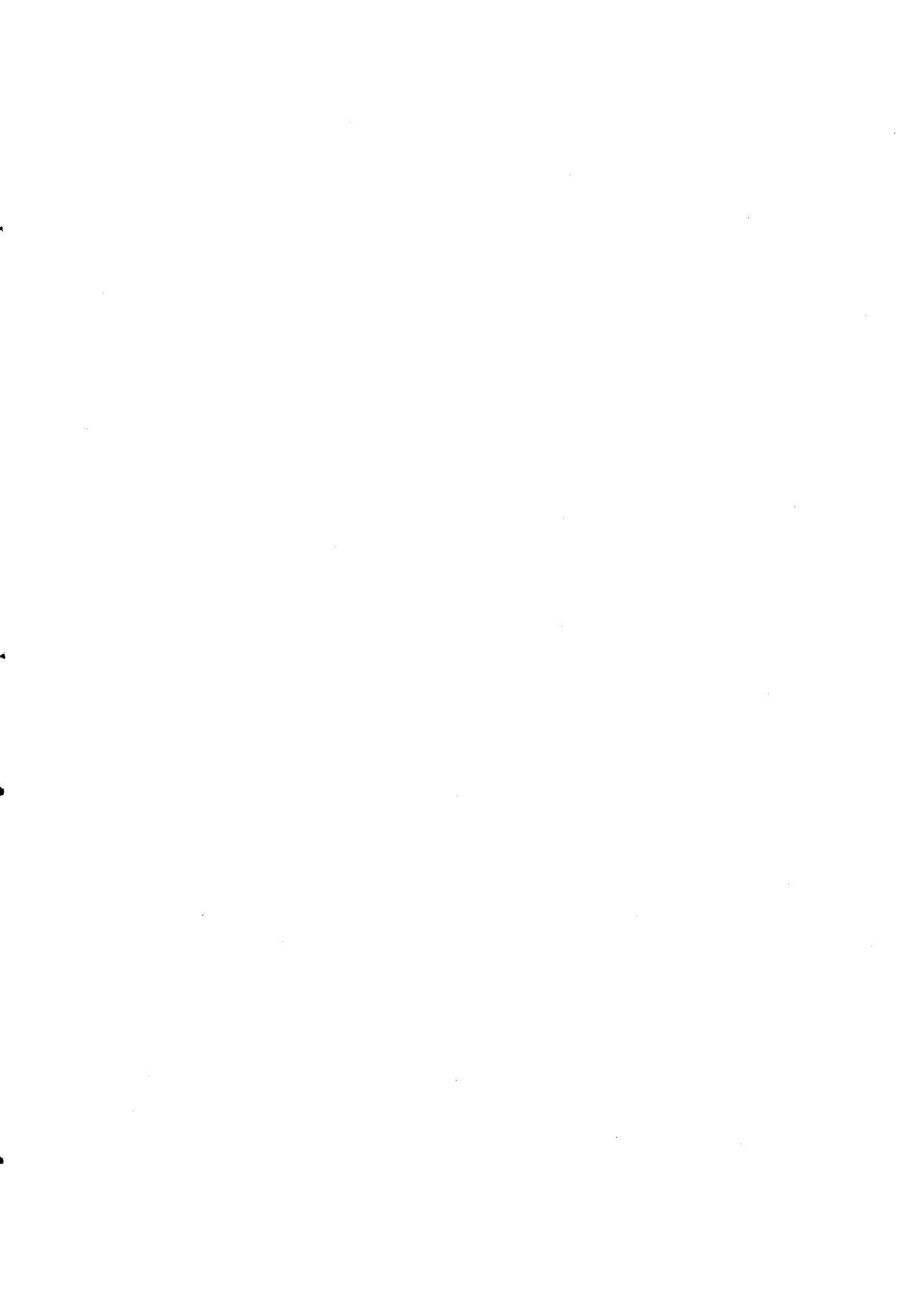
كتاب الصيام
من الدرر السنوية في
الأجوبة النجدية

مجموعة رسائل وسائل علماء نجد الأعلام
من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
رحمه الله

١٣٩٢ - ١٣١٢ هـ

من الجزء الخامس



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُئل الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، عن قول عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد عصى أبا القاسم رض، هل هذا من قول عمار؟ أو من قول رسول الله صل؟

فأجاب: بل هو من قول عمار، بدليل صيغة اللفظ، ولكنه عند العلماء في حكم المرفوع؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي، وذلك كقول الصحابي: من السنة كذا، أو أمرنا بكتذا.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد رحمهم الله تعالى: وقفت على نسختين لعثمان بن منصور، تتضمن التشنيع والتجهيل والتضليل، لمن نهى عن صيام يوم الثلاثاء من شعبان، إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر، ويزعم: أن صيامه بنية رمضان واجب جزماً؛ ولا يخفى أن المحققين من العلماء في مذهب أحمد من الحنابلة وغيرهم، ذهبوا إلى أنه لا يجبر صيامه، بل يكره أو يحرم، فمنهم الحافظ محمد بن عبدالهادي الحنبلي.

وقد صنف في الرد على من أوجب صيامه، فإنه رحمة الله قال: فصل في الكلام على مسألة الغيم مختصراً، لم يثبت عن النبي صل ولا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم، إيجاب صوم يوم الثلاثاء من شعبان، إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثاء، ومن ادعى ذلك فلينقله لنا بإسناد يحتج به، وكذلك لم يثبت عن الإمام أحمد، أنه أوجب صومه، وال الصحيح أنه لا يجب صومه.

ومن قال بالوجوب من أصحاب أحمد، كالخرقي والخلال صاحبه، والنجاد وابن شاقلان وابن حامد وغيرهم، فليس معهم دليل على ذلك، بل أكثر ما معهم معان مقابلة بأقوى منها، وأحاديث متشابهة لا حجة فيها، يجب ردتها إلى المحكم الواضح، فإن العمل بالتشابه من الآيات والأحاديث وغيرها من

الأدلة، لا يجوز إذا أفضى إلى رد محكم، بل يجب العمل بالمحكم ورد المتشابه إليه.

ومتى وقع النزاع في مسألة من المسائل بين أهل العلم، لم يكن قول أحدهم حجة على الآخر بالاتفاق، بل يجب رد ما تنازعوا فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قال الله تعالى: «فَإِنْ تَنْزَعُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدًا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحَسَنُ نَأْوِيلًا» [النساء : ٥٩] ولاريب أن من قال بوجوب صوم يوم الثلاثاء من شعبان، ليس معه دليل صحيح أصلاً.

بل الأدلة الصحيحة الصريحة التي هي غير قابلة للتأويل تدل على عدم الوجوب.

فمنها: ما رواه البخاري في صحيحه، من حديث أمير المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج، قال حدثنا محمد بن زياد، قال: سمعت أبيه ريرة يقول: قال النبي ﷺ أو قال أبو القاسم ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملاً عدة شعبان ثلاثين» كذا رواه الإمام أبو عبدالله: محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، وكفى به حجة؛ وهو صريح في إكمال شعبان ثلاثين يوماً، وهو غير قابل للتأويل بوجه، بل هو فاصل للنزاع في المسألة، ولا ينافيه ما رواه مسلم في صحيحه، من حديث أبي هريرة: «صوموا ثلاثين يوماً» وفي لفظ: «فإن غم عليكم فأكملا العدد» وفي لفظ: فإن أغمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين» فإن هذه الألفاظ كلها موافقة للفظ البخاري لا مخالفة له، ومن جعلها معارضة لما رواه البخاري، فقد قصر في النظر.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد وأبوداود والدارقطني، من حديث الإمام الحافظ الثبت، أبي سعيد: عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح عن عبدالله بن أبي قيس، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام، هذا حديث صحيح صريح في المسألة، لا يقبل التأويل، قال الإمام الحافظ الكبير، أبوالحسن الدارقطني: هذا الإسناد صحيح، كذا قال

أبوالحسن، وهو إمام عصره في علم الحديث، وهو مصيبة في قوله: فإن هذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، خرج لهم في الصحيح؛ فإن عبدالله بن قيس، ومعاوية بن صالح، من رجال مسلم، ولم يصب من طعن في هذا الحديث، لأجل معاية بن صالح، وجعل الدارقطني متعصباً في تصحيحه إسناد هذا الحديث، فإن معاوية بن صالح احتاج به مسلم في صحيحه، ووثقه عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبوزرعة وغيرهم من الأئمة، ولم يتكلم فيه بحجة، والله أعلم.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد، وأبوداود الطيالسي، وأبوداود السجستاني، والترمذى والنمسائى وأبويعلى الموصلى، وأبوقاسم الطبرانى، وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما، وغيرهم من رواية عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته، وأنظروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه غمامه أو ضبابه، فأكملوا عدة شعبان ثلاثة، ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان» هذا لفظ أبي داود الطيالسي، وهذا الحديث صحيح، رواته كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيح، قال الترمذى: هذا حديث صحيح، وهو صريح في المسألة، قاطع للعذر، غير قابل للتأنىل بوجه من الوجه.

وقد رواه الحافظ أبوبكر الخطيب من رواية ابن قتيبة، عن حازم بن إبراهيم البجلي، عن سماك، عن عكرمة عن ابن عباس، ولفظه قال: تمارى الناس في رؤية هلال رمضان، فقال بعضهم: اليوم، وقال بعضهم: غداً، فجاء أعرابي إلى النبي ﷺ فذكر أنه رأه، فقال النبي ﷺ: «تشهد ألا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله» قال: نعم، فأمر النبي ﷺ بلاً فنادى في الناس، ثم قال: «صوموا الرؤىته، وأنظروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثة يوماً، ثم صوموا، ولا تصوموا قبله يوماً» قال الحافظ أبوبكر: وهذا أولى أن يؤخذ به من حديث ابن عمر، لما فيه من البيان الشافى، واللفظ الواضح الذى لا يتحمل التأويل.

ومنها: ما رواه أبوداود والنمسائى، وأبوحاتم ابن حبان البستى، وأبوالحسن الدارقطنى، من رواية الثقة الحجة، جرير بن عبد الحميد عن

منصور، عن ربيع عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة قبله» هذا لفظ الدارقطني، وهذا الحديث رواته كلهم ثقات، مخرج لهم في الصحيحين، وهو صريح في عدم وجوب صوم يوم الثلاثاء من شعبان، إذا غم الهلال.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد والنسائي، والدارقطني، من رواية حسين ابن الحارث الجدلي، قال: خطب عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، في اليوم الذي يشك فيه، فقال: ألا إني قد جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم، ألا وإنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرفقته وأنظروا لرفقته، وانسقوا لها، فإن غم عليكم فأتموا ثلاثة».

ومنها: ما رواه الإمام أحمد عن روح، عن زكرياء عن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثة يوماً» وهذا إسناد صحيح.

ومنها: ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب، من رواية قيس بن طلق، عن أبيه عن رسول الله ﷺ أن رجلاً سأله، فقال: يا رسول الله، اليوم يصبح الناس يقول القائل هو من رمضان، ويقول القائل ليس من رمضان، فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأتموا العدة ثلاثة» وهذا الحديث وإن كان بعض رواته متكلم فيه، فهو يصح للاعتراض والاستشهاد بلا ريب.

ومنها: ما رواه أبو داود والنسائي، وابن ماجة والترمذى، من حديث أبي إسحاق عن صلة بن زفر، قال: كنا عند عمار بن ياسر، فأتى بشاة مصلبة، فقال: كلوا، ففتحتى بعض القوم، فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روی من غير وجه مرفوعاً النهي عن صوم يوم الشك، وقد روی عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم -: أنهم نهوا عن صوم يوم الشك، منهم حذيفة وابن عباس، وقد نص الإمام أحمد بن حنبل، في رواية المروذى،

على أن يوم الثلاثاء من شعبان إذا غم الهلال يوم شك، وهذا القول صحيح بلا ريب، فالقول بوجوب صوم هذا اليوم لا دليل عليه أصلاً.

والقائلون بعدم الوجوب، قد ذكروا من جهة المعنى وجوهاً عديدة ومقوية لما تقدم من الأحاديث؛ الوجه الأول، قالوا: الواجب صوم رمضان؛ وهذا اليوم ليس من رمضان فلا يجب صومه؛ والدليل على أنه ليس من رمضان الحكم والمعنى؛ الوجه الثاني: قالوا: الشك بالغيم ليس بأكثر من الشك الحاصل بشهادة من رد الحكم شهادته، ثم هناك لا يجب به الصوم فكذلك الغيم؛ يوضح هذا: أن الغيم ليس سبباً في وجوب الصوم، إنما السبب رؤية الهلال، أو شهادة برؤيته، ونحن على الأصل، والغيم لا يصلح ناقلاً؛ الوجه الثالث: قالوا: عبادة، فلا يجوز الدخول فيها إلّا على يقين، كسائر العبادات، وذلك: أن الشرع لما أوجب العبادات الموقتة، نصب لها أسباباً وأعلاماً؛ فدخول وقت الصلاة سبب لوجوبها، فلو شك فيه لم يجز له فعلها.

فإن قيل: ما ذكرتموه من الأدلة على عدم الوجوب، معارض لما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما، عن عبدالله بن عمر، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»، فإن غم عليكم فاقدروا له» فإن معنى اقدروا له: ضيقوا له عدداً يطلع في مثله، ومن هذا قوله تعالى: «وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ» [الطلاق: ٧] أي: ضيق.

قلنا: ليس في هذا الحديث دليل على وجوب الصوم أصلاً، بل هو حجة على عدم الوجوب، فإن معنى اقدروا له احسبوا له قدره، وذلك ثلاثة يوماً، وهو من قدر الشيء وهو مبلغ كميته، ليس من التضييق في شيء، والدليل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه، من حديث ابن عمر «فإن أغمي عليكم فاقدروا ثلاثة» كما رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر أيضاً «الشهر تسعة وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه»، فإن غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثة، فإن اللام في قوله: «فاماكمروا العدة» للعهد، ولم يخص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. شهرأ دون شهر بإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان وغيره، وقد روى الإمام أحمد عن وكيع،

عن سفيان عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمي، قال: سمعت ابن عمر يقول: لو
صمت السنة كلها، لأفطرت اليوم الذي يشك فيه، ثم ذكر الروايات عن الإمام
أحمد، كما هي مذكورة فيما يأتي، نقلًا عن المغني والإنصاف، انتهى ما أردت
نقله من كلام الحافظ محمد بن عبدالهادي رحمة الله.

فتأنمل ما أورده في الفصل من الأحاديث التي قد تواترت كثرة وصحة، فاتبعت ما ذكره في هذا الفصل بما ستفت علىـه؛ قال أـحمد - رـحـمه الله - عـجبـت لـقـوم عـرـفـوا إـلـيـسـنـاد وـصـحـتـهـ، يـذـهـبـون إـلـى رـأـي سـفـيـانـ، وـالـلـهـ تـعـالـى يـقـوـلـ: ﴿فَلَيـخـذـلـرـ الـذـيـنـ يـخـالـفـونـ عـنـ أـمـرـهـ أـنـ تـصـبـبـهـمـ فـتـنـةـ أـوـ يـصـبـبـهـمـ عـذـابـ أـلـيـمـ﴾ [النور: ٦٣] أـتـدـريـ ماـفـتـنـةـ؟ـفـتـنـةـ الشـرـكـ، لـعـلـهـ إـذـا رـدـ بـعـضـ قـوـلـهـ أـنـ يـقـعـ فـي قـلـبـ شـيـءـ مـنـ الزـيـغـ فـيـهـلـكـ.

وذكر صاحب المغني - رحمه الله -، عن الإمام أحمد في هذه المسألة،
ثلاث روایات؛ روایة الوجوب، ذكرها بصيغة التمريض، وضعفها شيخ
الإسلام، وصاحب الفروع وغيرهما، قال في المعني: وروى عنه أن الناس تبع
للإمام؛ وعنده روایة ثالثة:

لا يجب صومه، ولا يجزيه عن رمضان إن صامه، قال: وهو قول أكثر أهل العلم، منهم أبوحنيفة ومالك والشافعي، ومن تبعهم، لما روى أبوهريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثة أيام» انتهى.

قلت: وحدث أبي هريرة صريح في الأمر بإكمال شعبان، إذا غبي الهلال ليلة الثلاثاء، كما تقدم في كلام الحافظ، ولو لم يكن في هذه المسألة إلاً هذا الحديث، لتعين الأخذ به والعمل، لصراحته وصحته، فهذا حكم من النبي ﷺ أرشد أمته إليه وأمرهم به، فقال في الإنفاق: وإن حال دون منظره سحاب أو قتر ليلة الثلاثاء، وجب صيامه عند الأصحاب، وهو المذهب، وهو من المفردات، وعنده: لا يجب صومه قبل رؤية الهلال، وقبل إكمال شعبان الثلاثاء.

قلت: وهذه الرواية التي ذكرها في المغني بقوله: وعنه لا يجب صومه وفاما للثلاثة، وأكثر العلماء؛ قال في الإنصاف، قال الشيخ تقي الدين: هذا مذهب أحمد الصحيح الصريح عنه، وقال: لا أصل للوجوب في كلام أحمد، ولا في كلام أحد من الصحابة، انتهى. قال: ورد في الفروع جميع ما احتاج به الأصحاب للوجوب، وقال لم أجده عن أحمد صريحاً في الوجوب، ولا أمر به، ولا يتوجه إضافته إليه؛ قلت: فأنكر صاحب الفروع على كثرة اطلاعه، على جميع ما صنف في مذهب أحمد قبله، أن يضاف إلى الإمام أحمد القول بوجوب صيامه، وحسبك بصاحب الفروع.

وللقائلين بالمنع من صيامه أن يحتجوا بما تقدم، ويقول الله تعالى: «**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمُّهُ**» [البقرة: ١٨٥] فلم يتعد عباده بصيامه إلا عند شهود الشهر، وشهوده إنما هو رؤية هلاله بلا ريب، ومما يحتاج به البراءة الأصلية، وهي أن الأصل بقاء شعبان، وأما تأويلهم ما في حديث عبدالله بن عمر «فاقتروا له» بمعنى ضيقوا له، فهذا تأويل ضعيف جداً، لأن النبي ﷺ بين معنى هذه الكلمة، وأن معناها إكمال الثلاثين، كما تقدم ذلك صريحاً في كلام الحافظ، وقد قال في الإنصاف، لما ذكر رواية أنه لا يجب صومه، قال واختار هذه الرواية أبوالخطاب وابن عقيل، ذكره في الفائق، واختارها صاحب التبصرة، واختارها الشيخ تقي الدين وأصحابه، منهم صاحب التنقیح والفروع والفاقن وغيرهم، وصححه ابن رزین في شرحه، قلت: وصاحب التنقیح الذي ذكر الحافظ: محمد بن عبدالهادي.

وقال صاحب الإنصاف: وعنه صومه منهي عنه، قال في الفروع: واختاره أبوالقاسم بن مندة الأصبهاني، وأبوالخطاب وابن عقيل وغيرهم، فعلى هذه الرواية، قيل يكره صومه؛ وقيل: النهي للتحريم، ونقله حنبل، وذكره القاضي، قلت: ورواية حنبل بتحريم صيامه، هو ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فإن قوله: «**فَأَكْمَلُوا عَدَةَ شَعْبَانَ ثَلَاثَيْنَ**» أمر منه **عَلَيْهِ السَّلَامُ** بإكمال شعبان والأمر بالشيء نهي عن ضده، وتقدم حديث عمار وغيره.

وكل من ذكره صاحب الإنصاف من أئمة الحنابلة، كالقاضي أبي يعلى، وأبي الخطاب، وابن عقيل، وابن رزين، وابن منه، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وجميع أصحابه، كلهم قد تركوا القول بالوجوب، وضعفوه، واختاروا الكراهة لصومه أو تحريميه، فوافقوا الأئمة الثلاثة في المنع من صيامه، وصححوا هذه الروايات عن الإمام أحمد، وبعضهم منع من نسبة القول بوجوبه إلى الإمام أحمد، كشيخ الإسلام وصاحب الفروع، فتوجه إنكار ذلك على من نسبه إليه من جهلة المتعصبين.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: قال العلماء في معنى الحديث: لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان، قال الترمذى لما أخرجه: والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يتجلل الرجل بصيام، قبل دخول رمضان بمعنى رمضان، انتهى. قال شارح العمدة: والمعتمد كما قال الحافظ ابن حجر، أن الحكم على بالرؤى، فمن تقدمه بيوم أو يومين، فقد حاول الطعن في ذلك الحكم، قال الروياني من الشافعية بتحريم تقدم رمضان بيوم أو يومين، لحديث الباب، قال الشارح قلت: ونعم ما قال، لأن النهي يقتضي التحريم، انتهى.

وقال العلامة ابن القيم: فصل: وكان من هديه عليه السلام أنه لا يدخل في صوم رمضان، إلّا برؤية متحققة، أو بشهادة شاهد واحد، كما صام بشهادة ابن عمر، وصام بشهادة أعرابي واعتمد على خبرهما، ولم يكفلهما لفظ الشهادة، فإن كان ذلك إخباراً، فقد اكتفى في رمضان بخبر الواحد، وإن كان شهادة فلم يكلف الشاهد لفظ الشهادة، فإن لم تكن رؤية ولا شهادة، أكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صام، ولم يكن يصوم يوم الإغماء، ولا أمر به، بل بأن يكمل عدة شعبان ثلاثين إذا غم، وكان يفعل كذلك، فهذا فعله، وهذا أمره، ولا ينقاذه هذا قوله: «إِنْ غَمَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ» فإن القدر هو الحساب المقدر، والمراد به الإكمال، كما قال: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَةَ» والمراد بالإكمال: عدة الشهر الذي غم، كما قال في الحديث الصحيح، الذي رواه البخاري «فَأَكْمِلُوا عِدَةَ شَعْبَانَ» وقال:

«لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة» فالذى أمر بإكمال عدته، هو الشهر الذى يغم عن صيامه، وعند الفطر منه.

وأصرح من هذا قوله: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة» وهذا راجع إلى أول الشهر بلفظه، وإلى آخره بمعناه، فلا يجوز إلغاء ما دل عليه لفظه، واعتبار ما دل عليه من جهة المعنى، وقال: «الشهر ثلاثون، والشهر تسع وعشرون، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثة» وقال: «لا تصوموا قبل رمضان، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال دونه غيابة فأكملوا ثلاثة» وقال: «ولا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة، ثم صوموا، ولا تصوموا حتى تروا الهلال، أو تكملوا العدة» قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم لرؤيته ويفطر لرؤيته، فإن غم عليه أكمل شعبان ثلاثة يوماً ثم صام، صححه الدارقطني وابن حبان، وقال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فاقدروا ثلاثة» وقال: «لا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له قدره» وقال: «لا تقدموا رمضان» وفي لفظ: «لا تقدموا بين بدء رمضان بيوم أو يومين، إلاًّ رجلاً كان يصوم صياماً فليصممه».

والدليل على أن يوم الإغماء داخل في النهي، حديث ابن عباس رفعه «لا تصوموا قبل رمضان، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن حالت غيابة فأكملوا ثلاثة» ذكره ابن حبان في صحيحه، وهذا صريح في أن صوم يوم الإغماء من غير رؤية ولا إكمال ثلاثة، صوم قبل رمضان؛ وقال: «لا تقوموا الشهر إلاًّ أن تروا الهلال أو تكملوا العدة» وقال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثة، ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً» قال الترمذى: حديث صحيح. وفي النسائي من حديث يونس، عن سماك عن عكرمة، عن ابن عباس رفعه: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثة يوماً ثم صوموا، ولا تصوموا قبله يوماً، فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا عدة شعبان» وقال سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: تمارى

الناس في هلال رمضان، فقال بعضهم: اليوم؛ وقال بعضهم: غداً؛ فجاء أعرابي إلى النبي ﷺ فذكر أنه رأه، فقال النبي ﷺ: «تشهد إلّا إلّه إلّا الله، وأنّ محمداً رسول الله؟» قال: نعم، فأمر النبي ﷺ بلاً فنادى في الناس: صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإنْ غمَ عليكم فعدوا ثلاثة يوماً، ثم صوموا، ولا تصوموا قبله يوماً.

وكل هذه الأحاديث: صحيحة، بعضها في الصحيحين، وبعضها في صحيح ابن حبان والحاكم وغيرهما، وإن كان قد أعمل بعضها، فلا يقدح في صحة الاستدلال بمجموعها، وتفسير بعضها ببعض، وكلها يصدق بعضها بعضاً، والمراد منها متفق عليه، وهذا بحمد الله هو العلم الذي يعرفه العلماء من أهل السنة والجماعة، الذين يعرفون بالعلم ويعرفون بهم، وقد حفظوه بحمد الله على من بعدهم، لكن لا يهتدي له إلّا من ألهمه الله رشده ووقاه شر نفسه.

وأما الذي أسف عليهم هذا الرجل المتقدم ذكره - عثمان بن منصور - من أشباهه، فإنهم من جهلهم وضلالهم: ينكرون هذه الدعوة الإسلامية، والملة الحنيفية، حسداً وبغيًّا، وظلمًا وجهلاً وعنادًا، وهم فلان، وفلان؛ فالحمد لله على معرفة الخطأ من الصواب، والتمسك بالسنة والكتاب.

وأما ما احتاج به بعضهم: من أن بعض الصحابة صام يوم الثلاثاء من شعبان، إذا كان في مطلع الهلال غيم أو قتر؛ فالجواب عنه من وجوه: أما ما ذكره عن ابن عمر: أنه صامه، فإنه لم يوجبه، ولا قال أحد أنه قال بوجوبه؛ الوجه الأول: أنه قد صح عنه الحديث بلفظ: «فاقتدوا به ثلاثة يوماً» والحججة فيما روى لا فيما رأى؛ الوجه الثاني: أن قول الصحابي حجة عند بعض العلماء، كالإمام أحمد ما لم يخالفه غيره من الصحابة، فإن خالفه غيره وليس بحججة عند الجميع، فكيف إذا خالف نصوص الأحاديث، والمرجع فيما اختلفوا فيه إلى الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن كان أسعد بالدليل فهو المصيب، وقوله هو الحق؛ والعمل على ما وافق الدليل، وهذا هو الذي أمرنا الله به وفرضه علينا؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمُونُوا إِذْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَآتَيْعُوا رَسُولَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنْزَعُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ الْأَخْرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء : ٥٩]

وبهذه الآية العظيمة ختمنا الجواب ، لما فيها من فصل النزاع في كل دعوى ادعى بها كل مدع ، وبالله التوفيق .

قال ابن رجب في كتابه «اللطائف»؛ في المجلس الثالث في صيام آخر شعبان» بعد كلام له على حديث عمران بن حصين، في صيام آخر شعبان، له ثلاثة أحوال: أحدها: أن يصوم بنية الرمضانية احتياطًا لرمضان، فهذا منهى عنه. والثاني: أن يصوم بنية النذر، أو قضاء، أو كفارة، أو نحو ذلك، فجوزه الجمهور، ونهى عنه من أمر بالفصل بين شعبان ورمضان بفطر يوم. والثالث: أن يصوم بنية التطوع المطلق، فكرهه من أمر بالفصل بين شعبان ورمضان بالفطر - إلى أن قال - وفرق الشافعي، والأوزاعي، وأحمد وغيرهم، بين أن يوافق عادة أو لا - إلى أن قال - ولكرامة التقدم قبله، لثلا يزاد في صيام رمضان ما ليس منه، كما نهى عن صيام يوم العيد لهذا المعنى، حذراً مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم، فزادوا فيه بآرائهم، وكان من السلف من يتقدم للاحتجاط، والحديث حجة عليه - إلى أن قال - المعنى الثاني: الفصل بين صيام الفرض والنفل، فإن جنس الفصل بين الفرائض والنواقل، مشروع إلى آخر كلامه .

وأجاب أيضاً: ولا يخفى أن صيامه من مفردات مذهب الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نفي أن يكون الإمام أحمد أولجه، وقال: ليس في كلام أحمد ما يدل على وجوبه؛ وقال: يتحمل الاستحباب والإباحة؛ وللإمام الحافظ محمد بن عبد الهادي مصنف ذكر فيه ما ورد فيه من النهي عن صيامه، وذكر في بعض روایات ابن عمر: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاكْمِلُوا عَدْدَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» وذكره عن ابن عمر أيضاً مرفوعاً، وهذا يدل على المنع من صيامه، والأحاديث صحيحة مقطوع بصحتها.

والمنع من صيامه هو اختيار شيخنا: محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - ومن أخذ عنه، وينهون عن ذلك لوجوه أربعة: الأولى: أن تلك الليلة من شعبان بحسب الأصل، ولا تكون من رمضان، إلا بيقين. الوجه الثاني:

النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، ومن صام فقد تقدم رمضان.

الوجه الثالث: الأحاديث التي فيها التصریح بالنهی عن صيامه، وذلك قوله: «فأكملوا العدة ثلاثة» وفي بعضها تخصيص شعبان. الوجه الرابع: حديث عمار: من صيام يوم الشک فقد عصى أبا القاسم.

وسئل أيضاً عن قوله: إذا حال دون منظره غيم أو قتر، ويستدل بقوله في الحديث: «فإن غم عليكم فاقدروا له» ويقول: إن القدر التضييق، مثل قوله: «وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلَا يُنْتَفِقُ مِمَّا أَنْتَهُ اللَّهُ أَعْلَمُ» [الطلاق: ٧] وإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صامه، وصامه بعض الصحابة؟

فأجاب: هذا القول أخذ به بعض الحنابلة؛ وبعضهم مع الأئمة الثلاثة، وأكثر العلماء لا يقولون بوجوبه ولا باستحباته، قال في الإنصال: وإن حال دون منظره غيم أو قتر وجب صومه، وعنه: لا يجب، قال الشيخ: هذا مذهب أحمد المنصور الصريح عنه، ولا أصل للوجوب في كلامه، ولا كلام أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - أنه صامه، إلا عبد الله بن عمر احتياطاً، قاله ابن القيم؛ وذكر ابن عباس - رضي الله عنهم - أنكر عليه صيامه، قال الحافظ محمد ابن عبدالهادي - رحمه الله تعالى -: وقد روی من غير وجه مرفوعاً: النهي عن صوم الشک، منهم حذيفة وابن عباس، ونص الإمام أحمد في رواية المروذى: أن يوم الثلاثاء من شعبان إذا غم الهلال يوم الشک، وهذا القول صحيح بلا ريب.

قال الحافظ: وليس في الحديث الذي استدل به المتأخرون دليل على وجوبه أصلاً، بل هو حجة على عدم الوجوب، فإن معنى أقدروا: احسبوا له قدره، وذلك بثلاثين يوماً، فهو من قدر الشيء وهو مبلغ كميته، ليس من الضيق في شيء، والدليل على ذلك، ما في صحيح مسلم عن ابن عمر: «إإن أغمي عليكم فاقدروا ثلاثة» أي فأكملوا العدة ثلاثة؛ وابن عمر هو الذي روی حديثهم الذي احتاجوا به، وصرح في هذه الأحاديث بمعناه، وهو إكمال شعبان ثلاثة.

واستدل الأئمة على تحريم صيامه بحديث عمار، وهو ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذى، عن طلحة بن زفر، قال: كنا عند عمار بن ياسر، وأتى بشاة مصلية، فقال: كلوا، فتحنح بعض القوم، فقال عمار: من صام اليوم الذي يشك فيه، فقد عصى أبا القاسم رض؛ قلت: وهذا عند أهل الحديث في حكم المرفوع، وقد جاء صريحاً في حديث أبي هريرة: الأمر بإكمال عدة شعبان ثلاثين إذا غبى الهلال، وهو عند البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة: أن رسول الله صل قال، أو قال أبو القاسم رض: «صوموا لرؤيتهم وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

قال الحافظ: وهذا الحديث لا يقبل التأويل؛ وذكر أحاديث كثيرة، منها: ما رواه أبو داود وأحمد وغيرهما، عن عائشة قالت: كان رسول الله صل يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته، فإن غم عليه أتم ثلاثين يوماً ثم صام؛ وهذا صريح في أنه صل لم يشرع لأئمته صيام الثلاثين إذا غم الهلال ليته، فهذا وغيره من الأحاديث، بين أن الحجة مع من أنكر صيام ذلك اليوم إذا غم الهلال ليته، وأن السنة: إكمال شعبان ثلاثين إذا لم ير الهلال، وهو اختيار شيخنا: محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى.

وأجاب أيضاً: وما ذكرت أن «مرعي» له رسالة في تصحيح صوم يوم الثلاثاء من شعبان، إذا حال دون منظره غيم أو قتر، فلا يجوز أن الأحاديث التي في الصحاح والسنن والمسانيد ترك، لقول مقلد بلا حجة ولا برهان، وأن هذا يصير هو العلم، وأن ما قرره الحفاظ المحققون بالأدلة، يقدم عليه قول مرعي ومن فوقه، أو دونه.

وأجاب أيضاً: وما ذكرت أن مرعي صلح صيام يوم الشك من رمضان، فعجبأ لك، كيف يمكن مرعي أو غيره يصحح ما قد ثبت فيه من روایة عمار بن ياسر: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم؛ والحديث الذي في الصحيح «إن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» وحديث: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة» فأمر صل بإكمال شعبان مع الإغماء،

والامر بالشيء نهي عن ضده، ونفي الحديث الثاني في شعبان، وعمومه يتناول غيره من الشهور، كشهر ذي الحجة والمحرم، والكلام في هذا الم محل يطول.

وأيضاً: كيف يوزن مرعي بشيخ الإسلام، وابن مفلح صاحب الفروع، والحافظ محمد بن عبدالهادي، وهم المحققون المتبعون، والحجۃ معهم، فلهذا لا يسع أحداً يترك ما حقوه بالدلیل، ويميل إلى غيرهم، وفي الشرح الكبير والمغني، ما ينصر قول هؤلاء الأئمة والحفاظ، فسبحان الله ما أكثر من ضل فهمه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقال ابنه الشيخ عبد اللطيف رحمهما الله تعالى في ردہ على عثمان بن منصور، قال: وأما قوله في مسألة صوم يوم الثلاثاء، إذا حال دون المنظر غيم أو قتر، وزعمه أن هذه المسألة سلکها إمام السنة، إلى آخر ما قال في مدح الإمام أحمد، فیناقش أولاً في اللفظ، ويقال، قوله: هذه المسألة سلکها إمام السنة، عباره نبطية ليست بعربيه، فإن المسألة لا تسلك، إنما يسلك الطريق، والمذهب ونحوهما، ثم مدح الإمام أحمد، وقول أبي داود وغيره في تفضيله، والثناء عليه كله حق، لكن لا يفيد هنا، ولا يدل على أنه لا يقول إلا صواباً، فإن هذا لا يثبت إلا للمعصوم وقد أفتى رحمة الله في مسائل معروفة، ورجع عنها، كالمنع من القراءة عند القبر، ولا يدعى عصمته من يعقل.

وأيضاً: فأتباع الأئمة يوردون في فضل أئمتهم مثل هذا، والمخالف يورد في فضل من لم يضم هذا اليوم ما هو أبلغ. فإن جمهور الصحابة والتابعين لم يصوموا، فإن كان هذا حجة، فهم أسعد بها للقوة والكثرة؛ وإن لم يكن حجة، فهذه المقدمة التي قدمها في مدحه، لا دليل فيها على محل التزاع كما هو ظاهر، ثم الخصم لا يسلم لكم أن أحمد قال بالوجوب، وليس معكم من الأدلة على ذلك دليل يجب التسليم له.

وسيأتيك نقض أداته، ومعارضتها دليلاً دليلاً، وقد ذكر عن أحمد في هذه المسألة سبع روايات، تأثيك إن شاء الله مفصلة، كل رواية قال بها طائفه واحتجوا لها؛ وترجيع من قال بالوجوب، ليس دليلاً على من قال بالجواز

ورجحه، أو الإباحة ورجحها، أو التحرير ورجحه، ولا يحتاج بقول على قول، والحججة في الدليل، ومع من منع صومه من الأحاديث النبوية، التي تعددت طرقها، ما لا يدفعه دافع، ولا يقاومه مقاوم، ولا يعارضه معارض، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

وبنداً أولاً: بذكر الأحاديث النبوية، الواردة في خصوص هذه المسألة، ثم نأخذ في نقض أدلة الخصم مفصلة.

فمنها: ما رواه البخاري في صحيحه، عن أمير المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج، قال: حدثنا محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال النبي ﷺ أو قال أبو القاسم ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غبى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» كذا رواه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، وكفى به حجة؛ وهو صريح في إكمال شعبان ثلاثين، وهو غير قابل للتأويل بوجه، بل هو فاصل للنزاع في المسألة؛ فـأي عذر يبقى في ترك العمل بهذا بعد بلوغه؟

ومنها: ما رواه الإمام أحمد، وأبي داود، والدارقطني، من رواية الإمام الحافظ الثبت، أبي سعيد: عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن عبدالله بن أبي قيس، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام؛ قلت: فهذا فعله ﷺ والأول أمره، فثبت بهذا: أنه ترك صيامه، وترك سنة؛ قال الحافظ شمس الدين محمد بن عبدالهادي: هذا حديث صحيح صريح في المسألة لا يقبل التأويل أصلاً. انتهى.

وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطني: هذا إسناد صحيح، قال ابن عبدالهادي: كذا قال الحافظ أبو الحسن، وهو إمام عصره في علم الحديث، وهو مصيب في قوله: فإن هذا الإسناد رجاله كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيح، ومعاوية بن صالح ثقة احتاج به مسلم في تصحيحه، ووثقه ابن مهدي والإمام أحمد، وأبوزرعة وغيرهم، قاله الحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي.

ومنها ما رواه الإمام أحمد وأبوداود السجستاني، والترمذى والنمسائى، وأبويعلى الموصلى، وأبوقاسم الطبرانى وابن خزيمة، وابن حبان فى صحيحه وغيرهم من رأية عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه غمامه أو ضبابة فأكملوا شهر شعبان ثلاثين يوماً، ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان» هذا لفظ أبي داود الطیالسی، قال ابن عبدالهادی: وهذا الحديث صحيح، ورواته كلهم ثقات، مخرج لهم في الصحيح؛ قال الترمذی: هو حديث صحيح حسن، وهو صريح في المسألة قاطع للغدر، غير قابل للتأنیل بوجه من الوجوه.

وقد رواه الحافظ أبوبکر الخطیب، من رواية أبي قتيبة عن حازم بن إبراهيم البجلي، عن سماک عن عكرمة عن ابن عباس، ولفظه قال: تمارى الناس في رؤية هلال رمضان، فقال بعضهم: اليوم، وقال بعضهم: غداً، فجاء أعرابي إلى النبي ﷺ فذكر أنه قد رأه فقال النبي ﷺ: «تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟» قال: نعم؛ فأمر النبي ﷺ بلاً فنادى في الناس: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً، ثم صوموا ولا تصوموا يوماً قبله» قال الحافظ أبوبکر: وهذا أولى أن يؤخذ به من حديث ابن عمر، لما فيه من البيان الشافى، واللفظ الذى لا يحتمل التأویل؛ قلت: ففي هذا الحديث نهيه عن صومه نهياً صريحاً.

ومنها: ما رواه أبوداود والنمسائى، وأبوحاتم ابن حبان البستى، وأبوالحسن الدارقطنى، من رواية الثقة الحجة، جریر بن عبدالحميد، عن منصور عن ربعى، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة قبله» وهذا لفظ الدارقطنى، قال الحافظ بن عبدالهادی: وهذا الحديث رواته كلهم مخرج لهم في الصحيحين، وهو صريح في عدم وجوب صوم الثلاثين من شعبان إذا غم الهلال؛ وفي لفظ رواه النمسائى مرسلًا «إإن غم فأتموا شعبان ثلاثين، إلا أن تروا الهلال قبل ذلك».

ومنها: ما رواه الإمام أحمد، والنمسائى، والدارقطنى، من رواية حسين

ابن الحارث الجدلي، قال: خطب عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، في اليوم الذي يشك فيه، فقال: ألا إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ، وسألتهم، ألا وإنهم حدثوني: أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها، فإن غم عليكم فأتموا ثلاثة». .

ومنها: ما رواه الإمام أحمد، عن روح عن زكريا عن أبي الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثة يوماً» وهذا إسناد صحيح.

ومنها: ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب، من رواية قيس بن طلق عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أن رجلاً سأله، فقال يارسول الله: اليوم يصبح الناس، ويقول القائل: ليس هو من رمضان، فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأتموا العدة ثلاثة» وهذا الحديث وإن كان بعض رواته متكلماً فيه، فإنه يصلح للاعتراض والاستشهاد بلا ريب، قاله الحافظ ابن عبدالهادي.

ومنها: ما رواه أبو داود والنسائي، وابن ماجة والترمذى، من حديث ابن إسحاق، عن صلة بن زفر، قال: كنا عند عمار بن ياسر، فأتى بشاة مصلية، فقال: كلوا، فتنحى بعض القوم، فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام اليوم الذي يشك به فقد عصى أبا القاسم، قال الحافظ ابن عبدالهادي، وقد روى من غير وجه مرفوعاً: النهي عن صوم يوم الشك؛ وقد روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنه، أنهم نهوا عن صوم يوم الشك منهم حذيفة وابن عباس، وقد نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية المروذى، على أن يوم الثلاثاء من شعبان إذا غم الهلال يوم شك، وهذا القول صحيح بلا ريب، فإن هذا اليوم يحتمل أن يكون من رمضان، ويحتمل أن يكون من شعبان وهو الأصل.

إذا عرفت هذا: فالمخالف ادعى وجوب صومه من رمضان، واحتج بأمور منها: أنه زعم أنه مذهب الإمام أحمد رحمه الله، ومنها: أنه زعم أنه قول عمر

ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب، وكاتب الوحي معاوية بن أبي سفيان، وعائشة أم المؤمنين، وأسماء بنت الصديق وابن العاص وأبي هريرة وأنس بن مالك، واحتج على أن عمر قال بوجوبه بما رواه العكري، عن ثوبان عن أبيه عن مكحول، أن عمر كان يصوم إذا كانت السماء مستغيمة ليلة الثلاثاء من شعبان، ويقول: ليس هذا بالتقدم ولكنه بالتحري؛ واحتج لما نسبه إلى علي بما روى عن فاطمة بنت حسين، أن علياً كان يصومه ويقول: لأن أصوم يوماً من شعبان، أحب إلى أن أفتر يوماً من رمضان.

وااحتج لما نسبه إلى معاوية بما روى عنه، من قوله: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى أن أفتر يوماً من رمضان؛ واحتج لما نسبه إلى عمرو ابن العاص، بما روى أنه كان يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان إذا كانت غيماً، واحتج لدعوه على أبي هريرة بقوله: لأن أتعجل في رمضان بيوم، أحب إلى من أن أتأخر، لأنني إذا تعجلت لم يفتني، وإذا تأخرت فاتني؛ واحتج لما نسبه إلى عائشة أم المؤمنين: أنها كانت تصوم؛ وكذلك عن أسماء: أنها كانت تصوم اليوم الذي يشك فيه إذا كان غيماً؛ ولما نسبه إلى ابن عمر بأنه كان يصومه، إذا حال دون منظره سحاب أو قمر.

ثم قال أبوبكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: إذا كان في السماء سحاب أو علة أصبح صائماً؛ قال: قلت لأبي عبدالله فيعتد به؟ قال: كان ابن عمر يعتد به، فإذا أصبح عازماً على الصوم اعتد به ويجزيه؛ ثم ذكر كلاماً يحتج به على فضل بعض الصحابة، ثم ادعى أن يوم الشك إذا كانت السماء مصفية، ليس عليها غيم ولا علة، ثم زعم أن أحمد نص على وجوب صوم يوم القتر أو الغيم؛ وذكر: أن الخلال، وأبابكر عبدالعزيز، نصا عليه، والقاضي أبويعلى، والعرقي، والزرκشي، وابن قدامة، حكى الوجوب رواية.

ثم حكى رواية عن أحمد بعدم الوجوب والإجزاء، وأجاب عنه بأن النفي هنا إثبات في الرواية الأولى، فجعل النفي هو الإثبات، وذكر عبارة الإنصاف، وقوله: إن حال دون المنظر غيم أو قمر ليلة الثلاثاء، وجب الصيام بنية

رمضان، وهو المذهب عند الأصحاب ونسله، وصنفوا فيه التصانيف، وقالوا: نصوص أحمد تدل عليه.

ثم ذكر كلام أبي العباس ابن تيمية، في عدم الوجوب، وقد تصرف في العبارة، وستأتيك على وضعها في الجواب؛ ثم نقل عن ابن مفلح في فروعه روايتين، الوجوب الجواز؛ ثم زعم: أن كلام شيخ الإسلام دائرة بين الاستحباب والإباحة، وساق كلاماً له في المسألة فيه تفصيل وحكاية للأقوال، ثم تعقبه بكلام يوسف بن عبدالهادي، صاحب جمع الجواamus، وليس هو الحافظ شمس الدين، واعتراض فيه على الشيخ، في قوله: لا أصل للوجوب في كلام أحمد، وزعم أنه من تجاهل العارف، واستدل بأنَّ أحمد كان يصوم بنية رمضان، قال: ولا شك أنا إذا حكمنا بالصوم بنية رمضان، فالصوم حكمه حكم الصوم برؤية الهلال، قال: وكلام أحمد إن لم يكن فيه نص على الوجوب، فإن معناه الوجوب، قال: والنظر في المعاني لا إلى الألفاظ، ثم زعم المفتى: أن ابن مفلح لم يرض كلام الإمام ابن تيمية، وأنه قال بعده: كذا قال، ثم جعل صاحب جمع الجواamus من أصحاب الشيخ، وأين هو من زمن الشيخ ووقته، فاشتبه عليه الأمر، ولم يميز بين هذا، وبين صاحب الشيخ الذي هو محمد بن أحمد.

ثم ذكر عن أحمد رحمه الله كلاماً في آدم بن أبي إياس، وأنه انفرد بهذه اللفظة، يعني: أكملواعدة شعبان ثلاثين، عن أصحاب شعبة غندر، وعبدالرحمن بن مهدي وابن عيسى، وابن يونس وشابة وعااصم بن علي، والنضر بن شميل ويزيد بن هارون وابن داد، وذكر عن ابن الجوزي: أنه يجوز أم يكون هذه زيادة من آدم تفسيراً للحديث، وإنما ليس للزيادة وجه؛ ثم قال ابن الجوزي: فيتحمل روایة الجماعة في قوله: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعَدُوا ثَلَاثَيْنَ» على آخر الشهر أقرب المذكور، وطعن في روایة محمد بن زياد، بأن سعيد بن المسیب خالفه، فرواه عن أبي هريرة بلفظ: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثَيْنَ» وزعم أن هذه الروایة تبين المراد من الأحاديث، وأنه قد قيل: إن ذكر شعبان

من تفسير ابن أبي إياس.

ثم ذكر حديث ابن عمر: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»، فإن غم عليكم فاقدروا له» وأن معنى اقدروا: ضيقوا، ويجوز أن يكون معناه: أعلموا، قال: وابن عمر راوي الحديث هو أعلم بمعناه، واحتج بقوله: «الشهر تسعة وعشرون» وأنه كالتوطئة لما بعده؛ قال: ولأن الصوم ثابت في ذاته بيقين، ولا يبرأ إلاً بصوم ذلك، ثم ذكر كلاماً معناه ذم خصمه، وأنه يفترى على شيخ الإسلام، وأن ما قاله هو طريق أصحاب رسول الله ﷺ.

ثم ذكر شعرًا له في مدح الإمام أحمد، يستحى من ذكره عند أهل الفن، وأنه راج على أخذه وأصحابه، ومناقشته فيه تطول، وليس تحتها كبير فائدة؛ كقوله:

أرى زماني يقتادني لبطاني يغفر مني بالجولاني

فانظر ما في هذا البيت، وما تركنا أعجب منه، وهو فاسد المعنى، فإن التدبير والتقدير: أخذ بالناصية، لا قود بالبطان، وفيه النسبة إلى الزمان، وفي الحديث: «لا تسبو الدهر فإن الله هو الدهر» والجولان يطلق ويراد به جولان الذهن والفهم، وعدم ثباته واستقراره، ويراد به الحركة الحسية والتردد فيها، ثم لفظة الجولان، فيها بحث يتعلق بالصحة والفساد، يعرف من كلامهم في أسماء المصادر؛ وقوله: أرى زماني يقتادني لبطاني، إن البطنة هي التي أوردته الموارد، وإنه يؤتى من جهتها، لأن اللام في قوله: لبطاني، للتعليل، وما أحسن ما قيل شرعاً:

وإنك مهما تؤت بطنك سؤله وفرجك نالا متهى الذم أجمعوا

ثم أكثر بعد هذا من النظم والشعر، والتشكي من الجهل، لقلة العلم وتدريس الجهال، وأكثر من هذا الضرب بكلام ركيك، وأنهم دخلوا تحت قوله تعالى: «أَنْخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَفَعْنَاهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُورِنَا» [التوبه: ٣١].

والجواب من طريقين مجمل ومفصل: أما المجمل: فالصحابة والتابعون

وأئمة الإسلام، مجتمعون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ، فالواجب الأخذ بها، وترك ما سواها من أقوال أهل العلم، من الصحابة أو غيرهم، قال ابن عبدالبر: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم، أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ ليس له أن يدعها لقول أحد كائناً من كان، قال هذا أو نحوه.

وقال الشافعي: أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد، وتقدم قول عمر بن عبد العزيز: لا أرى لأحد مع سنة سنتها رسول الله ﷺ. وعن الشافعي أيضاً مثله، وقد نهى الأئمة - رضي الله عنهم - عن تقليلهم، وأمر بالنظر والاحتياط للدين: قال المزن尼 في أول مختصره: اختصرت هذا من علم الشافعي، مع إعلامه بنهيه عن تقليله، وتقليل غيره؛ وقال الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبى.

وقال أحمد لأبي داود: لما سأله أن يقلد الأوزاعي أو مالك، قال: لا تقلد دينك أحداً، ما جاء عن النبي ﷺ فخذ به، ثم التابعين بعد، الرجل فيه مخير، وقال: لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الثوري، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا؛ وقال أبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا، حتى يعلم من أين قلنا، وصرح مالك: بأن من ترك قول عمر بن الخطاب، لقول إبراهيم النخعي، أنه يستتاب، فكيف من ترك قول الله ورسوله، لقول من هو دون إبراهيم أو مثله.

وقد أراد هارون الرشيد حمل الناس على الموطأ، فنهاه مالك، وقال: إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلدان، فخاف أن يكون معهم من العلم ما لم يبلغه. وقال الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبى، وسأله رجل عن حديث، فأخبره أنه قد ثبت، فقال أنا أخذ به يا أبا عبد الله؟ قال: أرأيت في وسطي زناراً؟ وهذا أدلة كثيرة، وأظن الخصم يسلمه، ومن لم يسلمه فكلام الأئمة فيه، وفي تكفيه لا يخفى.

وأما استدلاله: بأن الصحابة، عمر، علي، ومن ذكر بعدهم، قد صاموه. فالجواب عنه: أن الحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي، قال: لم يثبت

وجوب ذلك عن أحد من الصحابة، وأشهر ما في الباب ما نقل عن ابن عمر، وهو غير دال على الوجوب، وما نقل عن غيره، فهو: إما غير ثابت عنه، وإما غير دال على الوجوب.

فاما نقل عن عمر، فهو يروى عن مكحول، وبين مكحول وبينه مفازة طويلة، فهو منقطع، ولو ثبت فهو فعل ليس فيه أمر بالصوم.

وما روي عن علي، فهو منقطع، وهو غير صريح في الوجوب، وفاطمة بنت حسين لم تدرك علياً، والمنقول عن معاوية منقطع أيضاً، فإنه من روایة مكحول، وابن حليس وأين هما من معاوية، وكذا ما يروى عن عمرو بن العاص منقطع، فإن ابن هيرة لم يدرك عمرو بن العاص، وفي إسناده ابن لهيعة، وليس في ذلك دلالة على الوجوب، ولأنه مجرد فعل؛ والمروي عن أبي هريرة ليس فيه إلأا الاحتياط وترجيحه.

وما روي عن عائشة، قال أحمد في إسناده: أخطأ فيه شعبة، وعبدالله بن قيس، وليس فيه إلا استحباب الاحتياط، وكذا ما نقل عن أسماء؛ فقد عرف: أن ما نقل عن الصحابة، بعضه لم يثبت، وما ثبت فليس فيه دلالة على الوجوب، ولو فرضنا ثبوت الوجوب، لم يكن فيه حجة مع مخالفة غيره، ومع مخالفة الأحاديث الصحيحة.

وأما احتجاجه بأنه مذهب الإمام أحمد، فعن الإمام أحمد في هذه المسألة سبع روايات، إحداها: أنه يجب الصوم جزماً أنه من رمضان، وهذا لم يثبت عن الإمام أحمد، وهو من أضعف الأقوال في المسألة، أو أضعفها، قاله شمس الدين ابن عبد الهادي. وقال شيخ الإسلام: لا أصل للوجوب في كلام أحمد، ومن تأمل نصوصه وكلامه عرف أنه لم يوجبه؛ والثاني: أنه يجب الصوم ظناً أنه من رمضان، وهذا لا دليل عليه. والثالثة: أنه يستحب الصوم احتياطاً، لاحتمال أن يكون من رمضان، وعلى هذا حمل فعل ابن عمر، وفعل الإمام أحمد، وقد قيل: إن هذا القول هو المشهور عن أحمد، وهو مذهب.

الرابعة: أنه يجوز الصوم؛ والخامسة: يكرهه. والسادسة: بحرم، ولا يجوز، كقول الجمهور: قال الشافعى: لا يجوز صيامه من رمضان ولا نفلاً، بل يجوز صيامه نذراً وكفارة، ونفلاً يوافق عادة؛ وقال أبوحنيفه ومالك: لا يجوز صيامه من رمضان، ويجوز صيامه مما سوى ذلك؛ والرواية السابعة: أنه يرجع إلى رأى الإمام فى الصوم والفتراء، كما هو قول الحسن وابن سيرين، قال حنبل بن إسحاق، سمعت أبا عبد الله يقول: لا أرى صيام يوم الشك إلا مع الإمام والناس؛ قال حنبل: سأله ابن عمر، فقالوا: نسبق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء، فقال: أَفَ صوموا مع الجماعة.

إذا عرفت هذا، وأن كل رواية عليها طائفة من أكابر الحنابلة، فحينئذ يعرف بطلان قوله؛ قال الخلال قال أبوبكر: عبدالعزيز، قال القاضي، قال الخرقى، قال الزركشى، وهؤلاء تقابل أقوالهم بأقوال أمثالهم؛ وإذا احتج من خالفهم بجمهور الأمة والأئمة، صار له الحظ من القوة والصولة، وإذا قابلت بين أقوال جمهور الصحابة، وبين أقوال الموجبين للصوم، تبين لك الفرق، وإن جثتهم من أعلى واحتجت بما سبق من الأحاديث، بطل قولهم من أصله، وتهدمت أركانه، وإن كثر عددهم.

وقد اعترض صاحب الفروع: ابن مفلح رحمه الله القول بالوجوب، ونسبته إلى أحمد، ونص كلامه: وإن حال دون مطلعه غيم أو قتر أو غيرهما، وجب صومه بنية رمضان، اختاره الأصحاب، وذكروه ظاهر المذهب، وأن نصوص أحمد تدل عليه؛ ثم قال بعد هذا: كذا قالوا، ولم أجده عن أحمد أنه صرخ بالوجوب، ولا أمر به، فلا يتوجه إضافته إليه؛ ولهذا قال شيخنا: لا أصل للوجوب في كلام أحمد، ولا في كلام أحمد من الأصحاب بحديث ابن عمر وفعله، وليس بظاهر في الوجوب، وإنما هو احتياط قد عورض بنهي.

واحتجوا بأقىسة تدل على أن العبادة يحتاط لها، واستشهدوا بمسائل، وإنما هي تدل على الاحتياط فيما ثبت وجوبه، أو كان الأصل، كثلاثين من رمضان؛ وفي مسألتنا: لم يثبت الوجوب، والأصل بقاء الشهر؛ وما ذكروه من

أن الشك في مدة المسح يمنع المسح، إنما كان لأن الأصل الغسل، فمع الشك يعمل به، ويأتي: هل يتسرّع مع الشك في طلوع الفجر؟ إلى آخر العبارة.

وما ذكره عن شيخ الإسلام من أنه يرى الجواز والإباحة، فنعم، قال هذا، ولكن رد على من قال بالوجوب، ونسبة إلى الإمام أحمد؛ وقال ابن اللحام في الاختيارات: كان الشيخ يميل آخرًا إلى القول بالكرابة، للأحاديث الواردة في ذلك، انتهى. فهذا كلام شيخ الإسلام، وكلام ابن مفلح، الذي شهد له العدل الزيكي الإمام الورع، شمس الدين ابن القيم الجوزية، أنه ما تحت أديم السماء من هو أعلم منه بمذهب أحمد.

وقال العلامة ابن القيم، في أثناء كلامه له في هذه المسألة: وكان إذا حال دون منظره ليلة الثلاثاء غيم أو سحاب، أكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً، ولم يضم يوم الإغماء، ولا أمر به، بل أمر أن يكمل عدة شعبان ثلاثين إذا غم، وكان يفعل كذلك، فهذا فعله وأمره، ولا ينافق هذا قوله: «إِنْ غَمَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ» فإن القدر هو الحساب المقدور، والمراد به إكمال عدة الشهر الذي غم، كما في البخاري «فأكملوا عدة شعبان» انتهى.

وأمثل ما احتاج به من قال بالوجوب، قوله في حديث ابن عمر: «فاقتدوا له» فاستدلوا على الوجوب، بأن حملوا هذه اللفظة في الحديث على التضييق، وقالوا: معناها ضيقوا له عدداً يطلع في مثله، وذلك يكون لتسع وعشرين، ومن هذا قوله تعالى: «وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ» أي: ضيق عليه.

والجواب عنه على ما ذكره العلامة ابن القيم، والحافظ ابن عبدالهادي، وغيرهم من الحنابلة، القائلين بعدم الوجوب، والجمهور، أن يقال: ليس في الحديث دليل على وجوب الصوم أصلاً، بل هو حجة على عدم الوجوب، فإن معنى «اقتدوا له» احسبوا له قدره، وذلك ثلاثون يوماً فهو من قدر شيء، وهو مبلغ كميته، وليس من التضييق في شيء؛ قال بعضهم في الآية: ليس المعنى بقوله «وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ» التضييق، بل معناه: أن يكون رزقه بقدر كفايته، لا يفضل منه شيء، والله تعالى يرزق العبد ما يسعه، ويرزقه ما يفضل عنه،

فالأول هو الذي قدر عليه رزقه، أي بقدر كفايته، والثاني هو الغني الموسع عليه.

وإن قيل: بأن معناه التضييق، فلا يتعين النقص، فإن التضييق لازم لمعنى التقدير، بمعنى أنه لا يزاد ولا ينقص عما قدر له، فيكون التضييق عدم دخول غير ما قدر، فإذا جعل الشهر ثلاثة، فقد قدر له لا يدخل فيه غيره؛ وهذا هو التضييق، انتهى؛ وهذا يتعين القول به؛ لما روى مسلم من حديث ابن عمر: «إِن أَغْمَى عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوهَا ثَلَاثَيْنَ» وما رواه البخاري من حديث ابن عمر أيضاً: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثة».

فتتعين ما قاله الجمهور، لأن المجمل يحمل على المفصل، والمشتبه على المحكم، وإذا تبين مراده بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تعين ووجب، وهو موافق لحديث أبي هريرة المتقدم، لا يقال إن شعبان غير مراد، ولأنه قد نص عليه فيما تقدم من الأحاديث، ولأن اللام في قوله: «فَأَكْمَلُوا الْعَدَةَ» في رواية البخاري للعهد، أي عدة الشهر، ولم يتقدم رمضان ذكر يوجب أن تعين إرادته، ولم يخص النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ شهراً دون شهر للإكمال إذا غم، فلا فرق بين شعبان أو غيره، إذ لو كان شعبان غير مراد ليبنه، وذكر الإكمال عقب قوله: «صوموا وأفطروا» فشعبان وغيره مراد من هذا، فرواية من روى «فَأَكْمَلُوا عَدَةَ شَعْبَانَ» موافقة لرواية من قال: «فَأَكْمَلُوا الْعَدَةَ» بل هي مبينة لها.

ويشهد لهذا بعض ألفاظ حديث ابن عباس «إِن حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ فَأَكْمَلُوا الْعَدَةَ ثَلَاثَيْنَ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا» وهذا صريح: أن التكميل لشعبان، كما هو لرمضان؛ وقد روى الإمام أحمد رحمه الله، عن وكيع عن سفيان، عن عبدالعزيز بن حكيم الحضرمي، قال: سمعت ابن عمر يقول: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه، وقد تقدم أن الإمام أحمد نص في رواية المروذى، على أن يوم الثلاثاء من شعبان، إذا غم الهلال، يوم شك.

وأجاب أيضاً: وأما مسألة السنة لمن صام يوم الثلاثاء من شعبان، إذا

حال ليلة الثلاثاء دون الهلال غيم أو قتر، فالقائلون بصومه وجوياً، أو استحبباً، يجزيه عندهم إذا نواه من رمضان، وال الصحيح الذي عليه المحققون: أنه لا يجب صومه ولا يؤمر به، ومن صامه من السلف لم يوجبه، الحجة لمن منع صومه مطلقاً، ما في صحيح البخاري، أنه قال ﷺ: «صوموا لرؤيتكم وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً» انتهى. وليس لأحد بلغته سنة رسول الله ﷺ صح عنده الحديث، أن يعدل إلى غيره لرأي أحد من الناس كائناً من كان. انتهى.

قال الشيخ سليمان بن سحمان: وقرر - يعني الشيخ عبداللطيف - في مسألة صيام يوم الشك، ما عليه المحققون، وما تضمنته الأحاديث الصحيحة، بخلاف ما اعتمد المقلدون، وأن من صامه من السلف لم يوجبه، ولم يأمر الناس، ولم يقع بمن تركه العقوبات، كما فعله أهل الجهل والإفلات، فإنهم في هذه الأزمان يوجبونه، ويأمرون الناس بالتزامه، ومنهم من ضرب وأجلى من نهى عن صيامه، فياليت شعري، أين وجدوا ذلك؟! وأي الكتب اعتمد أولئك، نعم قد وجدوا في بعض الروايات، الوجوب عن الأصحاب، فأين وجدوا الضرب والجلاء والسباب؟!

وإذا قيل لأحدهم: قال رسول الله ﷺ، قال: المذهب كذا، وبه قال الإمام المعظم، فليت شعري، كيف ساع لهم تقليده، رحمه الله في هذه وغيرها من المسائل؟! ولم يسع لهم تقليده في قوله: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَيَخْدِرُ الَّذِينَ يَخْلُقُونَ عَنْ أَثْرِيَهُمْ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله، أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك؛ إذا عرفت هذا، فقد صح الخبر عن رسول الله ﷺ بذلك، كما رواه البخاري في صحيحه، أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً» والمقصود من هذا الكلام: إنكار إيقاع بعضهم بمن نهى عن صيامه أنواع العقوبات، وردتهم أحاديث الرسول ﷺ بعض هذه

الروايات. انتهى.

سئل الشيخ: عبدالله أبابطين، عن اختلاف الأهلة بالكبر... الخ؟

فأجاب: وأما اختلاف الأهلة بالكبر والصغر، وارتفاع المنازل وانخفاضها، فلا حكم له، لأن ذلك يختلف اختلافاً كثيراً.

وكتب الشيخ حمد بن عبدالعزيز للشيخ عبدالله بن فيصل: أشكل على بعض الإخوان كبير الهلال، قال: فكابتبنا الشيخ عبدالله بن عبداللطيف، وهذا جوابه تشرف عليه، لما فيه من الكفاية.

قال: وتذكر أنه حصل إشكال في الهلال لارتفاع منزلته، وأنت فاهم - حفظك الله - غربة الإسلام، وما حصل من غالب الخلق، وما وقع في أنفسهم من الحرج عند الوقوف على الأمر والنهي، والعبادات مبناتها على الاتباع، والشرع الرسول ﷺ، ومن أراد الاحتياط لنفسه في أمر العبادات، بأمر لم يحتظر به الرسول، ولم يحکم به، فلازم اعتقاده و فعله ومقاله: نقص البلاع من الشرع، وهذه مصيبة عظمى، وداهية كبرى؛ علق رسول الله ﷺ الصوم والفتر بالرؤبة أمراً ونهياً، لا على المنازل وكبير الأهلة، قال ﷺ في الأمر: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» وقال في النهي: «لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه» فالله المستعان.

وقد ابتلينا بمن بنى أمره على التلبيس والتشوش، والمخالفة أصلاً وفرعاً، حتى حكموا بالصوم بارتفاع المنزلة، وأوجبوا ذلك على الناس، وهم قد دخلوا في العبادة بصيام شك، فالزم السنة واصبر نفسك ﴿وَلَا يَسْتَخِفَنَّكَ الَّذِينَ لَا يُؤْفِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠].

سئل بعضهم: ما قولكم رحمكم الله، إذا رأى الهلال أهل بادية وأهل بلدة أخرى، هل يلزم من لم يره الصيام؟ وما الدليل على ذلك؟ والمعتاج بحديث كريب: بأن الصيام على من لم يره مصيب أم لا؟ أفتونا أثابكم الله.

الجواب: الحمد لله الموفق للهدي الملهم للصواب، فقولنا معاشر المسلمين: أن الهلال إذا رأه أهل بادية، ولو رجلاً واحداً، أو أهل بلدة ولم يره أهل البلدة الأخرى: لزم الجميع الصيام، ومن أفتر لزمه القضاء.

والدليل على ذلك: هدي نبينا محمد ﷺ وفعله؛ روى سماك عن عكرمة عن ابن عباس، قال: تمari الناس في رؤية هلال رمضان، فقال بعضهم: اليوم؛ وقال بعضهم: غداً. فجاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فذكر أنه رأى الهلال، فقال النبي ﷺ: «أتشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال النبي ﷺ: «يا بلال أذن في الناس، فليصوموا غداً» رواه الخمسة، وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» وعن الحارث بن حاطب، قال: عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك لرؤيته.

والأحاديث في هذا الباب صريحة: أنه إذا لم ير الهلال إلاًّ رجل واحد، لزم الناس الصوم، وقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته» هذا أمر صريح لجميع الناس بالصوم، لأن الواو في قوله «صوموا» ضمير الجميع، وقد روي، ولا يعارض قوله و فعله ﷺ إلاًّ مكابر معاند، مجترئ على هتك حرمات الله، أسأل الله العافية.

والمحتج بحديث كريب، ليته استتر بسكته؛ ف الحديث كريب ليس فيه حجة على أن أهل الناحية الواحدة، والقطر الواحد، إذا رأه بعضهم فلا يلزم الآخرين الصوم؛ ما أدرى من أين له الدلالة على ذلك، ولكن من ادعى ما ليس فيه كذبه شهود الامتحان، وهذا القول: ما يخرج من إنسان اطلع على أحكام الشريعة، وفهم معانيها، فودي أنه يتوب إلى الله تعالى، من مكاذبة النفس، والهوى، فإن النفس أمارة بالسوء إلاً ما رحم ربها، والهوى يضل عن سبيل الله، ويهوي بصاحبها إلى النار.

فنقول: أما حديث كريب لما قدم من الشام إلى المدينة، سأله ابن

عباس، وأخبره: أنا رأينا الهلال ليلة الجمعة، وصام الناس، وقال ابن عباس: نحن رأيناه ليلة السبت، فمانزال نصوم حتى نراه، أو نكمل العدة.

هذا المعارض: من أين فهم الدلالة على عدم وجوب الصوم على قوم رأى الهلال بعضهم؟ وإنما الخلاف بين العلماء في الأقطار المتباينة، كالشام، والحجاز؛ والعراق، واليمن، إذا تبانت مطالعها، فبعض العلماء يقولون: لأهل كل قطر حكم، فإن المطالع تختلف باتفاق أهل المعرفة وأرباب الهيئة.

لكن الاختلاف يبني على قولين: الهلال هو: اسم لما يظهر في السماء وإن لم يره الناس، أو لا يسمى هلالاً حتى يستهل ويظهر بين الناس، على قولين في مذهب الإمام أحمد وغيره، ذكر ذلك تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه.

فاما من قال: هو اسم لما يظهر في السماء، يحكم بوجوب الصوم على أهل الدنيا، الذين يبلغهم ذلك بشهادة رجل واحد.

وأما من قال: هو اسم لما يستهل ويعلم الناس، يقول بوجوب الصوم على أهل تلك الناحية، والفتر كلهم، وعلى من اتحد مطلعهم، كمكة ونجد وعمان، والكلام على هذا يطول ونحن أuggل من ذلك.

وأما قول القائل: لأهل كل بلد رؤيتهم، فهذا كلام غير صحيح، ولا عليه عمل، ولا رأيناه في كتب الحديث، أفلًا يتقي الله هذا المعارض لقول رسول الله ﷺ و فعله بقول كريب؟ فأي دلالة في حديث كريب؟! لكن نقول: من لم ينفعه علمه ضرره جهله.

سئل الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين، رحمه الله عن قراءة آيات الصيام، أول ليلة من رمضان في العشاء؟

فأجاب: لا أعلم لهذا أصلًا، وإنما استحب أحمد في روایة عنه: قراءة سورة القلم في العشاء الآخرة أول ليلة من رمضان، واستحبه الشيخ تقي الدين،

وأما قراءة آخر سورة المائدة فلا علمنا أحداً استحبه.

وسائل: عن إخبار مخبر، أن أهل بلد رأوا هلال شوال، وعيدوا؟

فأجاب: أما إخبار مخبر أن أهل البلد الغلانية أفطروا يوم كذا، فلابد من شهادة اثنين؛ وهذا فيه تفصيل: إن كان البلد فيه قاض، فأخبار رجالان أن أهل البلد أفطروا كلهم وعيدوا، فالذى نرى الاعتماد على مثل هذا، وإن كان البلد ليس فيه قاض، ولا يدرى عن سبب فطتهم، فلا أرى الاعتماد على فعلهم.

وسائل: عن كتاب الحكم ببرؤية الهلال؟

فأجاب: الذي يظهر لي العمل به، والاعتماد عليه في ذلك، لأن الفقهاء ذكروا أنه إذا رؤي هلال رمضان بمكان، لزم جميع الناس الصوم، وإنما يثبت ذلك غالباً في حق غير أهل موضع الرؤية، بإخبار الثقات فرعاً عن الأصل، وخطوط القضاة، بل أهل موضع الرؤية ليسوا كلهم يأتون إلى الشاهد ببرؤية الهلال ليسمعوا شهادته، بل يعتمدون على إخبار بعضهم بعضاً عن الشاهد، كشهادة الفرع على الأصل: فإذا تقرر قبول خبر الفرع أو شهادته في ذلك، فكذلك كتاب القاضي، لأن الفقهاء ذكروا أنه لا تقبل الشهادة على الشهادة، إلا فيما يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي، وأن كتاب القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة.

وكلامه في الكافي صريح في قبول الشهادة على الشهادة في ذلك، لما ذكر وجهين في قبول قول المرأة في هلال رمضان، قال في تعليق الوجه الثاني: ولهذا يقبل فيه شهادة الفرع، مع إمكان شاهد الأصل؛ فدل كلامه على قبول شهادة الفرع مع الإمكان، ونظره صاحب الفروع، بقوله: كذا قال، والذي يظهر لي: أن تنظيره إنما هو لاعتبار لقبول شهادة الفرع، مع عدم إمكان شهادة الأصل، وكما قدمنا: أن المسلمين يعتمدون على ذلك مع الإمكان وعدمه، ولعلك وقفت على قول شارح الإنفاس، عند قول الماتن، في حكم كتاب القاضي: لا يقبل في حد الله تعالى، كزنا ونحوه. قال الشارح: وكالعبادات،

ووجه ذلك: أنه لا مدخل لحكمه في عبادة، فكذا كتابه.

قال الشيخ تقي الدين: أمور الدين والعبادات المشتركة، لا يحكم فيها إلا الله تعالى، ورسوله ﷺ إجماعاً؛ قال في الفروع عقيبه: فدل على أن إثبات سبب الحكم، كرؤيه الهلال، والزوال، ليس بحكم... الخ؛ فدل ذلك: أن كتاب القاضي بإثبات رؤية الهلال، ليس حكماً في عبادة، ولا إثباتاً لها، وإنما هو لإثبات سببها، فلا ينافي كونه لا يقبل في عبادة، وكونه لا يحكم فيها؛ وقد صرحوا بأنه لا مدخل لحكمه في عبادة وقت، وإنما هو فتوى، فدل كلامهم على أن إثباته لرؤية الهلال مثلاً فتوى، والفتوى يعمل فيها بالخط، وإن كان كتابه: شهد عندي فلان وفلان مثلاً، برؤية الهلال، ففرع على الأصل، لا فتوى.

وأنتي أيضاً - رحمه الله -: هلال رمضان شهد على رؤيته رجال من أهل الرس، شهداً برؤيته ليلة الجمعة، وجماعتهما يزكونهما، ونحن نعمل بشهادتهما عند ظهوره، إن شاء الله تعالى.

وقال الشيخ: محمد بن الشيخ إبراهيم بن الشيخ عبداللطيف: وما جرى من البحث في مسألة الهلال، راجعت كلام بعض العلماء، وأحببت نقله لك، والمذاكرة معك، فقال في المغني، فصل: وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً ولم يروا هلال شوال، أفطروا وجهاً واحداً، انتهى؛ وذكر مثله في الشرح الكبير، وزاد: لأن الشهر لا يزيد على ثلاثين، ول الحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، انتهى. فأطلقا ولم يقيده بالغيم، فظهر عدم الفرق؛ وحديث عبد الرحمن بن زيد الذي أشار إليه الشارح، هو قوله ﷺ: «إذا شهد شاهدان ذوا عدل، فصوموا وأفطروا».

وقال في الفروع، فصل: ومن صام بشاهدين ثلاثين يوماً، ولم يره إذا أحد، أفطر، وقيل: لا مع صحوه، واختاره في المستوعب، وأبو محمد الجوزي، لأن عدم الهلال يقين، فيقدم على الظن، وهي الشهادة، انتهى، وبعد حكاية صاحب التصحیح ما تقدم في الفروع، وذكر الخلاف فيما إذا صاموا

بشهادة واحد، وأن عدم الإفطار حينئذ هو أحد الوجهين، قال: وظاهر كلامه في الحاوين، أن على هذا الأصحاب، فإنه قال فيما: ومن صام بشهادة اثنين ثلاثة يوماً، ولم يره مع الغيم، أفتر، ومع الصحو يصوم العادي والثلاثين، هذا هو الصحيح، وقال أصحابنا: له الفطر بعد إكمال الثلاثين، صحواً كان أو غيماً، انتهى.

فقد ظهر: أن قول الأصحاب هو الفطر فيها، إذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثة يوماً فلم ير الهلال، سواء كان صحواً أو غيماً، خلافاً لأبي محمد الجوزي؛ وخلافاً لتصحيح صاحب الحاوي، وقدمه في الفروع أيضاً، كما تقدم، وذكر بعده الصيام مع الصحو، بصيغة التمريض.

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - في مختصر الشرح: وإن صاموا بشهادة اثنين ثلاثة فلم يروه، أفطروا، لحديث عبد الرحمن بن زيد، وإن صاموا بشهادة واحد، فعلى وجهين، أحدهما: لا يفطرون، لحديث عبد الرحمن، انتهى؛ فأطلق ولم يقيده بالغيم، وقال في المحرر للمجد: وإذا صاموا بشهادة واحد ثلاثة يوماً، فلم يروا الهلال لم يفطروا، كالصوم بالغيم، وقيل: يفطرون كالصوم بقول عدلين، انتهى. فذكر الخلاف في الفطر برؤية الواحد، ولم يذكر خلافاً في الفطر برؤية اثنين، ولم يفرق بين الصحو والغيم.

وقال في شرح العمدة «مسألة» وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثة يوماً أفطروا، لحديث عبد الرحمن بن زيد، انتهى. فأطلق ولم يقيده بالغيم، واستقصاء عبارات الأصحاب في ذلك يصعب، ولا أعلم لأئمة هذه الدعوة شيئاً يخالف ذلك، بل الذي يظهر موافقتهم في ذلك، قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رحمة الله: هلال رمضان شهد على رؤيته رجال من أهل الرس، شهداً برؤيته ليلة الجمعة، وجماعتهما يزكونهما، ونحن نعمل بشهادتهما عند ظهوره إن شاء الله، انتهى. وإن وجدت ما يخالف ذلك عن ذكرنا، أو غيرهم فاذكره، لأن القصد من المذاكرة معرفة الحكم للجميع، وكلامشيخ الإسلام في هذه المسألة مثل كلام الأصحاب، إلا أنه أوضح وأجل وأشمل،

فالأجل وضوحاً وشموله إكمال شعبان، وإكمال رمضان، أسوقة.

قال رحمة الله في شرح العمدة: أما إذا صاموا بشهادة اثنين، ثم أكملوا العدة ولم يروا الهلال، أفطروا، لأن أكثر ما فيه الفطر بمضمون شهاد اثنين، وذلك جائز، وقول النبي ﷺ «فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» يقتضي ذلك، ولا يقال قد تبين غلطهما، لأن هلال التمام لا يخفى على الجميع، لأنه لو شهد اثنان أنهما رأياه وهو هلال تمام قبل، فكذلك إذا تضمنت شهادتهما طلوعه، وأما إذا صاموا لإغمام الهلال، لم يفطروا إذا صاموا ثلاثين يوماً حتى يروا الهلال، بأن يشهد به شاهدان، أو يكملوا عدة شعبان، ورمضان ثلاثين، ثلاثين، قوله واحداً، لما تقدم من الحديث والأثر انتهى كلام الشيخ رحمة الله تعالى.

سئل الشيخ عبدالله أبابطين: عن شهادة الأعراب؟

فأجاب: وأما قبول شهادة الأعراب بالهلال، فحكمهم حكم الحضر، لا يحكم بشهادة مجهول الحال، والأعرابي الذي عمل النبي ﷺ بشهادته، يتحمل أنه يعرف حاله، والعلماء لم يفرقوا في هذه المسألة بين الحاضرة والبادية.

وسئل: عن هلال شوال، إذا شهد به شاهدان... الخ؟

فأجاب: أما مسألة الرؤية لهلال شوال، إذا شهد به شاهدان، ولم يشهدها عند الحاكم، أو شهداً عنده فلم يحكم بشهادتهما، فهل لهما ولمن عرف عدالتهما الفطر، أم لا؟ أما إذا انفرد واحد بالرؤية، فنص أحمد: أنه لا يفطر؛ وهو قول مالك وأبي حنيفة، وهو مروي عن عمر وعائشة، لحديث «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون» وقيل: يفطر سراً، وهو قول الشافعي، قال المجد: ولا يجوز إظهاره بالإجماع.

وكذلك الحكم إذا رأى عدلاً، ولم يشهدوا عند الحاكم، أو شهداً عنده وردت شهادتهما، لجهله بحالهما، فالذهب: أنه لا يجوز لهما، ولا لمن عرف عدالتهما الفطر، للحديث السابق، ولما فيه من تشويش الكلمة، وجعل

مرتبة الحكم لكل أحد، وهذا القول اختيار الشيخ تقي الدين، واختار الموفق أنه يجوز له الفطر، لحديث «وإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا» رواه أحمد وغيره.

وأجاب أيضاً: ومن رأى هلال شوال وحده بيقين فالمشهور في مذهب أحمد أنه لا يفطر، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وقيل: يفطر، وهو قول الشافعى، وقاله بعض أصحاب أحمد، واستحسن فى الإقناع، وأما إظهار الفطر والحالة هذه، فلا يجوز، حكاہ بعضهم إجماعاً.

وأجاب أيضاً: ولو انفرد رجل برؤية هلال شوال، لم يجز لغيره الفطر بشهادته، لا أهله ولا غيرهم، عند من لا يجوز له الفطر.

وسئل: عن حديث: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون»؟

فأجاب: استدل به من يقول إنه لو رأى هلال شوال وحده، لم يفطر إلا مع الناس، وهو قول الأكثر. وقيل: يفطر سراً، وهو قول طائفة من العلماء، وأما إذا رأى هلال رمضان، وردت شهادته، لزمه الصوم عند الأربع، وعن أحمد رواية: لا يلزم الصوم، اختاره الشيخ تقي الدين للحديث.

وسئل الشيخ حمد بن عبدالعزيز: إذا رؤى الهلال في بلد.. الخ؟

فأجاب: وأما الهلال إذا ثبت أنه رؤى في بعض بلاد المسلمين، عند مفت يعمل بما أثبت، لزم صيام الغرة، وأما بعض النواحي التي ظاهر فيها الكفر، فلا يعمل بها.

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد: عن المميز، متى يؤمر بالصيام؟

فأجاب: أما الصبي الذي لم يبلغ، فهو إذا أطاف الصيام أمر به، وأدب عليه، أي على تركه.

وسئل الشيخ عبداللطيف بن عبد الرحمن: متى يجب على الصبي الصوم؟

فأجاب: العبادات كلها لا تجب إلاً بعد البلوغ، وأما ولد الصغير، فيجب عليه أمره، وتدريبه على العبادات إذا ميز وعقلها، ليعتادها، ويألف الخير.

سئل الشيخ حمد بن عتيق، عن المرأة إذا رأت الدم قبل غروب الشمس، هل تعتد بصومها؟

فأجاب: صومها ذلك اليوم غير تمام.

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، أجزل الله لهم الأجر والثواب: عن صيام رمضان في السفر، مع إقامة المسافر في الجهاد بإزاء العدو، فإنه ربما حصلت المشقة بالصيام، مع الإقامة في شدة الحر، والمشي في الشمس، فهل ترى جواز الصيام؟ وعلى القول بالجواز، هل يجب إذا كنا مجتمعين على إقامة مدة غير معلومة؟ وعلى القول بعدم الوجوب، فهل ترى استحبابه أم الجواز فقط؟ فإنك في المسألة آثار عن السلف، وما يستدل به من حديث، فأفيدونا به شكر الله سعيكم.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين، أما المسألة الأولى، وهي: هل يجوز الصيام في سفر الجهاد، مع الإقامة في بلد أو مكان، مدة غير معلومة المقدار، مع وجود مشقة الصيام، لاسيما في شدة الحر والمشي في الشمس؟ فيجوز الفطر والحالة هذه، والدليل على ذلك: الكتاب، والسنن، والإجماع؛ أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْتَ عَلَيْكُمُ الْصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ﴾ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤] فهذا نص صريح لا يحتمل التأويل: أن المريض والمسافر يفطران في رمضان، ويقضيان عدة ما فطرا من أيام آخر.

وقد ذكر المفسرون: أن هذه الآية الكريمة، أول ما نزل في فرض الصيام، ففرض الله فيه على المؤمنين الصيام، كما فرضه على من قبلهم، وبين أن ذلك أيامًا معدودات، تسهيلاً على المؤمنين، بأن هذه الأيام يحصرها العد، ليست بالكثير التي تفوت العد، ولهذا وقع الاستعمال بالمعدود، كناءة عن

القلائل، كقوله في أيام معدودة ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةٌ﴾ [البقرة: ٨٠] ﴿وَشَرَّهُ شَمَّ بِخَسِيرٍ دَرَّهُمْ مَعْدُودَةٌ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] هذا إن كان ما فرض صومه هنا رمضان، فيكون قوله هنا (أياماً معدودات) عنى به رمضان، قال أبو حيان: وهو قول ابن أبي ليلى، وجمهور المفسرين.

وإن كان ما فرض صومه، هو: ثلاثة أيام من كل شهر؛ وقيل هذه الثلاثة، ويوم عاشوراء، كما كان ذلك فرضاً على الذين من قبلنا، فيكون قوله أياماً معدودات، عنى بها هذه الأيام، قال: وإلى هذا ذهب ابن عباس وعطاء، قال ابن عباس وعطاء وقادة، هي: أيام البيض؛ قال أبو حيان قال أبو عبدالله، محمد بن أبي الفضل المرسيسي، في رأي الظلمات، احتاج من قال: إنها غير رمضان بقوله عليه السلام: «صوم رمضان نسخ كل صوم» فدل على أن صوماً آخر كان قبله، ولأنه تعالى ذكر المريض والمسافر في هذه الآية، ثم ذكر حكمهما في الآية الآتية بعد، فلو كان هذا الصوم هو صوم رمضان، لكان هذا تكريراً، ولأن قوله تعالى (فدية) يدل على التخيير، وصوم رمضان واجب على التعين، وكان غيره.

وأكثر المحققين: على أن المراد بالأيام: شهر رمضان؛ لأن قوله (كتب عليكم الصيام) يحتمل يوماً و يومين وأكثر، ثم بينه بقوله (شهر رمضان) وإذا أمكن حمله على رمضان، فلا وجه لحمله على غيره، وإثبات النسخ؛ وأما الخبر: فيمكن أن يحمل على نسخ كل صوم وجب في الشرائع المتقدمة؛ أو: يكون ناسخاً لصيام وجب لهذه الأمة، وما ذكر من التكرار، فيحتمل أن يكون لبيان إفطار المسافر والمريض، في رمضان، في الحكم، بخلاف التخيير في المقيم، فإنه يجب عليه القضاء، فلما نسخ عن المقيم الصحيح وألزم الصوم، كان من العجائز أن يظن أن حكم الصوم، لما انتقل إلى التخيير عن التضييق يعم الكل، حتى يكون المريض والمسافر فيه بمنزلة المقيم، من حيث تغير الحكم في الصوم، فيبين أن حالة المريض والمسافر في الرخصة والإفطار، ووجوب القضاء حالها أولاً، فهذه فائدة الإعادة، وهذا هو الجواب عن الثالث، وهو قولهم،

لأن قوله تعالى (فدية) يدل على التخيير... الخ، لأن صوم رمضان كان واجباً مخيراً، ثم صار معيناً.

وعلى كلا القولين: لابد من النسخ في الآية، أما على الأول ظاهر، وأما على الثاني، فلأن هذه الآية تقتضي أن يكون صوم رمضان واجباً مخيراً، والآية التي بعد تدل على التضييق، وكانت ناسخة لها، والاتصال في التلاوة لا يوجب الاتصال في التزول، انتهى كلامه.

وقال في الفتح: أول كتاب الصيام، لما ذكر احتجاج البخاري بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية، قال: أشار بذلك إلى مبدأ فرض الصيام، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء، فأورد ما يشير إلى المراد، فإنه ذكر فيه ثلاثة أحاديث، حديث طلحة الدال على أنه لا فرض إلاً رمضان، وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام عاشوراء؛ وكأن المصنف أشار إلى أن الأمر في روايتم محمول على الندب، بدليل حصر الفرض في رمضان، وهو ظاهر الآية لأنه تعالى قال: (كتب عليكم الصيام) ثم بينه فقال: (شهر رمضان).

وقد اختلف السلف: هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أو لا؟ فالجمهور، وهو المشهور عند الشافعية: أنه لم يجب قط صوم قبل رمضان، وفي وجه وهو قول الحنفية، أول ما فرض صيام عاشوراء، فلما نزل رمضان نسخ، فمن أدلة الشافعية: حديث معاوية مرفوعاً: «لم يكتب الله عليكم صياماً» وسيأتي في آخر الصيام؛ ومن أدلة الحنفية: ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة، المذكورين في هذا الباب بلفظ الأمر، وحديث الربيع بنت معوذ، عند مسلم «من أصبح صائماً فليتم صومه» قلت: فلم نزل نصوم ونصوم صيانتنا وهم صغار، حتى فرض رمضان... الحديث؛ وحديث أم سلمة مرفوعاً «من أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم» الحديث، وبنوا على هذا الخلاف، هل يشترط في صحة الصوم الواجب بنية من الليل أم لا؟ انتهى. هذا ما يتعلق بقوله تعالى (أياماً معدودات).

ثم قال تبارك وتعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ﴾ فأباح سبحانه للمريض والمسافر، الفطر في رمضان، لوجود المشقة فيه غالباً، رحمة منه وتفضلاً على عباده المؤمنين، وأوجب عليهما قضاء ذلك إذا زال المرض والسفر، اللذان علق بهما جواز الفطر عند الجمهور، أو وجوبه عند بعض السلف والخلف، وأخبر أنه عدة من أيام آخر، فدل على عدم وجوب التتابع.

ثم قال تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٌ﴾ فأباح سبحانه وتعالى للذين يطيقون الفطر، وإن كانوا صحيحين مقيمين، وأوجب عليهم فدية طعام مسكين لكل يوم، وهذا على القراءة المشهورة، وهي الموجودة في المصاحف اليوم، وهذا قول معاذ بن جبل، وغير واحد من السلف والخلف، وهكذا روى البخاري عن سلمة بن الأكوع : أنها نزلت ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٌ﴾ كان من أراد أن يفطر يفتدي، حتى نزلت التي بعدها فنسختها، وروى أيضاً من حديث نافع عن ابن عمر قال : هي منسوبة.

وروى البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنهقرأ : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٌ﴾ فقال ابن عباس : ليست منسوبة ، هو الشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما ، فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

فحال الأمر : أن النسخ ثابت في حق الصحيح المقيم، بإيجاب الصوم عليه، بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَيَصُمُّهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأما الشيخ الفاني الهرم، الذي لا يستطيع الصيام، فله أن يفطر ولا قضاء عليه، لأنه ليست له حال يصير إليها يمكن فيها من القضاء، ولكن هل يجب عليه إذا أفتر أن يطعم عن كل يوم مسكيناً إذا كان ذا جدة أم لا؟ فيه قولان للعلماء؛ والمقصود : أن الله سبحانه وتعالى نص على جواز الفطر في رمضان للمريض والمسافر، وهذا مجمع عليه بين العلماء فيما علمناه، مع وجوب القضاء عليهم.

فصل

وأما إذا كان المسافر مقيماً مدة غير معلومة، بل لا يدرى متى تنتهي حاجته، فمتى انقضت سار من مكانه إلى مقصوده الذي يريده، فهو في حكم السفر على الصحيح من أقوال العلماء، بل قد حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك، قال في الشرح الكبير: قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة ولو أتى عليه سنون، انتهى.

وقد اختلف العلماء في عدد المدة التي إذا أجمع المسافر الإقامة فيها لزمه الإتمام والصيام اختلافاً كثيراً، فالمشهور في مذهب أحمد: أنه إذا نوى الإقامة أكثر من إحدى وعشرين صلاة أتم وإلا قصر، قال في الشرح الكبير: المشهور عن أحمد أن المدة التي يلزم المسافر الإتمام، إذا نوى الإقامة فيها أكثر من إحدى وعشرين صلاة، رواه الأثرم وغيره، وهو الذي ذكره الخرقى؛ وعنده: إن نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام، ثم حكى هذا أبوالخطاب، وابن عقيل؛ وعنده: إذا نوى إقامة أربعة أيام أتم وإلا قصر، وهذا قول مالك والشافعى وأبي ثور، وروى عن عثمان وعن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا أقمت أربعاً فصل أربعاً، لأن الثلاثة حد القلة، لقوله عليه السلام: «يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثة» فدل أن الثلاثة في حكم السفر، وما زاد في حكم الإقامة.

وقال الثوري وأصحاب الرأي: إن أقام خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يخرج فيه أتم، وإن نوى دونه قصر، ويروى ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير واللith بن سعد، لما روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما قالا: إذا قدمت وفي نفسك أن تقضي بها خمسة عشر ليلة فأكمل الصلاة، ولا يعرف لهما مخالف؛ وروى عن علي قال: يتم الصلاة الذي يقيم عشرأً ويقصر الذي يقول أخرج اليوم آخره غداً، وعن ابن عباس أنه قال: يقصر إذا أقام تسعة عشر يوماً، ويتم إذا زاد، لأن النبي أقام في بعض أسفاره تسعة عشر يوماً يصلى ركعتين، قال ابن عباس: فتحن إذا أقمنا تسعة عشر نصلى ركعتين، وإن زدنا على ذلك أتممنا،

رواہ البخاری .

وقال الحسن: صل ركعتين ركعتين، إلّا أن تقدم مصراً فاتم الصلاة وصم؛ وقالت عائشة: إذا وضع الزاد والمزاد فاتم الصلاة؛ وكان طاووس إذا قدم مكة صلى أربعاً.

ولنا ما روی أنس، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة نصلّي ركعتين حتى رجع، وأقام بمكة عشرًا يقصر الصلاة، متفق عليه، وذكر أحمد حديث جابر وابن عباس: أن النبي ﷺ قدّم مكة لصبح رابعة، فأقام النبي ﷺ اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع، وصلّى الفجر بالأبطح يوم الناس، وكان يقصر الصلاة في هذه الأيام، وقد أجمع على إقامتها، فإذا أجمع أن يقيم كما أقام النبي ﷺ قصر، وإذا أجمع أكثر من ذلك أتم.

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يذكر حديث أنس في الإجماع على الإقامة للمسافر، فقال: هو كلام لا يفقهه كل أحد، فقوله أقام النبي ﷺ عشرًا يقصر الصلاة، وقال: قدم النبي ﷺ لصبح رابعة، وخامسة وسادسة وسابعة، ثم قال: وثامنة يوم التروية، وتاسعة وعاشرة، فإنما وجه حديث أنس: أنه حسب مقام النبي ﷺ بمكة ومنى، وإلّا فلا وجه له عندي غير هذا، فهذه أربعة أيام، وصلاة الصبح بها يوم التروية تمام إحدى وعشرين صلاة، وهذا يدل على أن من أقام إحدى وعشرين صلاة يقصر، وهي تزيد على أربعة أيام، وهو صريح في خلاف قول من حد بأربعة أيام.

وقول أصحاب الرأي: لا يعرف لهما مخالف من الصحابة لا يصح، لأننا قد ذكرنا الخلاف فيه عنهم، وحديث ابن عباس في إقامة النبي ﷺ تسع عشرة، وجهه: أن النبي ﷺ لم يجمع الإقامة، قال أحمد: أقام النبي ﷺ بمكة زمان الفتاح ثمانية عشرة، لأنه أراد حنيناً ولم يكن ثم أجمع المقام، وهذه إقامته التي رواها ابن عباس، وهو دليل على قول الحسن، انتهى كلامه.

وقد حمل الحافظ ابن حجر حديث ابن عباس على غير ما حمله أحمد،

وأن مراد ابن عباس بذلك تحديد مدة الإقامة التي أقامها النبي ﷺ بمكة زمان الفتح، فقال رحمة الله: باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر؟ قوله: ونحن إذا سافرنا تسعه عشر قصرنا، وإن زدنا أتممنا ظاهره: أن السفر إذا زاد على تسعه عشر لزم الإتمام، وليس ذلك المراد؛ وقد صرخ أبويعلى في روايته عن شيبان، عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد، ولفظه: وإذا سافرنا فأقمنا في موضع تسعه عشر؛ ويؤيده صدر الحديث، وهو قوله أقام، وللترمذى من وجه آخر عن عاصم، فإذا أقمنا أكثر من ذلك صلينا أربعاء.

قوله في حديث أنس: أقمنا بها عشرأ لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور، لأن حديث ابن عباس كان في فتح مكة، وحديث أنس في حجة الوداع، ثم قال: وسيأتي بعد باب من حديث ابن عباس، قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة... الحديث، ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابعة عشر، فيكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس، ويكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء، لأنه خرج منها في اليوم الثامن، فصلى الظهر بيمنى ومن ثم قال الشافعى: إن المسافر إذا قام بيلد أربعة أيام قصر، وقال أحمد: إحدى وعشرين صلاة.

وأما قول ابن رشد: أراد البخاري أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس، في أن إقامته عشرة داخل في إقامته تسعه عشر، فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالزائد متعين، ففيه نظر لأن ذلك إنما يجيء على اتحاذ القصتين، والحق أنهما مختلفان، فالمرة التي في حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لا ينوي الإقامة، بل كان متربداً حتى تهيأ له فراغ حاجته ويرحل، والمرة التي في حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة، لأنه ﷺ في أيام الحج كان جازماً بالإقامة تلك المدة.

ووجه الدلالة من حديث ابن عباس: أنه لما كان أن الأصل في المقيم الإتمام، فلما لم يجيء عنه ﷺ أنه أقام في حال السفر أكثر من تلك المدة جعلها غاية للقصر؛ وفيه: أن الإقامة في أثناء السفر تسمى إقامة، وإطلاق اسم

البلدة على ما جاورها وقرب منها، لأن منى وعرفة ليسا من مكة، ثم ذكر كلام أحمد في حديث أنس المتقدم، وقال المحب الطبرى: أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه مواضع النسك، وهي في حكم التابع بمكة، لأنها المقصودة بالأصل، لا يتوجه سوى ذلك، كما قال الإمام أحمد والله أعلم.

وقال أيضاً قبل ذلك في حديث ابن عباس: أقام النبي ﷺ بمكة تسعه عشر يوماً بليليها، زاد في المغازي من وجه آخر عن عاصم وحده بمكة، فكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الأصبhani عن عكرمة، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ سبعة عشر، بلفظ تقديم السين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غيث عن عاصم، وقال عباد عن عكرمة: تسعه عشر، كذا ذكرها معلقة، وقد وصلها البيهقي.

ولأبي داود أيضاً من حديث عمران بن حصين، غزوت مع النبي ﷺ عام الفتح، فأقام بمكة ثمانية عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، وله من طريق ابن إسحاق عن الزهري، عن عبدالله بن عباس أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة.

وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف: بأن من قال تسع عشرة، عد يومي الدخول والخروج، ومن قال سبع عشرة حذفهما، ومن قال ثمانية عشرة عد أحدهما، وأما رواية خمس عشرة فضعفها النووي في الخلاصة وليس بجيد، لأن رواتها ثقة، ولم ينفرد بها ابن إسحاق، وقد أخرجها النسائي في رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك؛ وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة، فحذف منها يومي الدخول والخروج، فذكر أنها خمس عشرة، واقتضى ذلك أن رواية تسع عشرة أرجح الروايات، وبها أخذ إسحاق بن راهوية، ويرجحها أيضاً: أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة.

وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة بكونها أقل ما ورد، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً، وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين،

لكن محله عنده فيمن يزمع^(١) الإقامة، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإنعام، فإن أزمع الإقامة في أول الحال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول يوم الدخول والخروج فيها أو لا وحجته حديث أنس الذي يليه، انتهى . وفيه نوع تلخيص وتقديم وتأخير .

وأنت - رحمك الله - إذا تأملت هديه عليه السلام في أسفاره، وأنه يقيم في بعضها المدة الطويلة والقصيرة، بحسب الحاجة والمصلحة، ولم ينقل أحد عنه عليه السلام أنه قال إذا أقام أحدكم أربعة أيام في مكان أو بلد أو أكثر أو أقل من ذلك، فليتم صلاته وليصم، ولا يترخص بشخص السفر التي جاءت بها الشريعة السمحنة، مع أن الله سبحانه وتعالى فرض عليه البلاغ المبين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، تبين لك: أن الصواب في هذه المسألة، ما اختاره غير واحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أن المسافر: يجوز له القصر والفطر، ما لم يجمع على إقامة أو يستوطن، فحيثند يزول عنه حكم السفر، ويكون حكمه حكم المقيم .

هذا هو الذي دل عليه هديه عليه السلام كما قال ابن القيم رحمه الله في الكلام على فوائد غزوة تبوك، قال: ومنها أنه عليه السلام أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة، ولم يقل للأمة لا يقصر رجل الصلاة إذا أقام أكثر من ذلك، ولكن اتفقت إقامته هذه المدة؛ وهذه الإقامة في حال السفر لا تخرجه عن حكم السفر، سواء طالت أو قصرت إذا كان غير مستوطن، ولا عازم على الإقامة في ذلك الموضع، وقد اختلف السلف والخلف في ذلك اختلافاً كثيراً، ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال: أقام النبي عليه السلام في بعض أسفاره تسعة عشر يصلي ركعتين، الحديث . وظاهر كلام أحمد: أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة زمان الفتح، فإنه قال: أقام النبي عليه السلام ثمانية عشرة زمن الفتح، لأنه أراد حُنَيْتَا، ولم يكن ثم أجمع المقام، وهذه إقامته التي روتها ابن عباس؛ وقال غيره بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك، كما قال جابر: أقام النبي عليه السلام بتبوك عشرين يوماً يقصر

(١) أزمع، أي: أجمع.

الصلوة، رواه أحمد.

وقال المسور بن مخرمة: أقمنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة، يقصرها سعد ونتمها؛ وقال نافع: أقام ابن عمر بأذربیجان ستة أشهر فصلى ركعتين، وقد حال الثلوج بينه وبين القفول؛ وقال حفص بن عبد الله: أقام أنس بن مالك بالشام سنتين يصلي صلاة مسافر؛ وقال أنس: أقام أصحاب رسول الله ﷺ برام هرمز سبعة أشهر يقتصرن الصلاة؛ وقال الحسن: أقمنا مع عبدالرحمن بن سمرة بكابل يقصر الصلاة ولا يجمع؛ وقال إبراهيم: كانوا يقيمون بالري السنة وأكثر من ذلك، وبسجستان السنتين وأكثر من ذلك، لا يجمعون ولا يشرقون؛ فهذا هدي رسول الله ﷺ وأصحابه كما ترى، وهو الصواب.

ثم ذكر مذاهب الناس التي تقدمت، وأن أحمد حمل الآثار على أن رسول الله ﷺ وأصحابه لم يجمعوا الإقامة البدنة، بل كانوا يقولون: اليوم نخرج، غداً نخرج؛ وفي هذا نظر لا يخفى، فإن رسول الله ﷺ فتح مكة، وهي ما هي؟ وأقام فيها يؤسس قواعد الإسلام، ويهدم قواعد الشرك، ويمهد ما حولها من العرب؛ ومعلوم قطعاً: أن هذا يحتاج إلى إقامة أيام، ولا يتأنى في يوم واحد ولا يومين، وكذلك إقامته بتبوك، فإنه أقام ينتظر العدو؛ ومن المعلوم قطعاً: أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل تحتاج إلى أيام، وهو يعلم أنهم لا يوافون في أربعة أيام، وكذلك إقامة ابن عمر بأذربیجان ستة أشهر، يقصر الصلاة من أجل الثلوج، ومعلوم أن مثل هذا الثلوج لا يذوب ويتحلل في أربعة أيام، بحيث تتفتح الدروب، وكذلك إقامة أنس بالشام سنتين يقصر الصلاة، وإقامة الصحابة برامهرمز سبعة أشهر يقتصرن، ومعلوم أن مثل هذا الجهاد والحصار يعلم أنه لا ينقضي في أربعة أيام.

وقد قال أصحاب أحمد: لو أقام لجهاد العدو أو حبس سلطان أو مرض قصر، سواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة أو طويلة، وهذا هو الصواب، لكن شرطوا فيه شرطاً لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا عمل الصحابة، فقالوا: شرط ذلك احتمال انقضاء حاجته في المدة التي لا تقطع

حكم السفر، وهي: ما دون الأربعة الأيام، فيقال: من أين لكم هذا الشرط؟ والنبي ﷺ لما أقام زيادة على الأربعة الأيام يقصر بمكة وتبوك لم يقل لهم شيئاً، ولم يبين لهم أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام، وهو يعلم أنهم يقتدون به في صلاته، يتأنسون به في قصرها في مدة إقامته، فلم يقل لهم حرفاً واحداً لا تقتروا فوق إقامة أربع ليال، وبيان هذا من أهم المهام، وكذلك اقتداء الصحابة بعده، ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئاً من ذلك.

ثم ذكر أقوال الناس، ثم قال: والأئمة الأربعة متفقون على أنه إذا أقام الحاجة يتضرر قضاءها، يقول اليوم أخرج، غداً أخرج، فإنه يقصر أبداً، إلا قول الشافعي في أحد قوله؛ فإنه يقصر عنده إلى سبعة عشر، أو ثمانية عشر، ولا يقصر بعده؛ وقد قال ابن المنذر في أشرافه: أجمع أهل العلم أن للمسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة، وإن أتى عليه سنون، انتهى، وهذا الإجماع الذي حكاه ابن المنذر فيه نظر لا يخفى، وأظن أن مراده بذلك إجماع الجمهور، والله أعلم.

فصل

والذين يجوز لهم الفطر في رمضان أنواع: النوع الأول: المجمع عليه، وهو ما نص الله عليه في كتابه، في قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عََنَ سَفَرٍ» [البقرة: ١٨٤] وهو المريض، والمسافر، فهذا نوعان، مجمع على جواز الفطر لهما في الجملة. النوع الثالث: ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم، من قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدَيَةً طَعَامٌ مَسِكِينٌ» وما فهموا من القراءة الأخرى (وعلى الذين يطقوه) أي يكلفوه ويشق عليهم، وهم أنواع كثيرة.

الأول: الحامل التي تخاف على نفسها ولدها؛ الثاني: المرضع التي تخاف على ولدها، سواء كانت بأجرة أو بغير أجرة، والولد لها أو لغيرها.

الثالث: الشيخ الكبير، والعجز الكبير، اللذين يشق عليهم الصيام. الرابع: صاحب العطش الذي يشق عليه الصيام، فكل هؤلاء الأربعة، ثبت عن الصحابة جواز الفطر لهم، فمنهم من أوجب القضاء على هؤلاء مع الفدية، ومنهم من أوجب الفدية دون القضاء. قال أحمد في رواية صالح: المرضع والحامل تخاف على نفسها، تفطر وتقضى وتطعم، أذهب إلى حديث أبي هريرة.

وأما ابن عباس وابن عمر يقولان: تطعم ولا تقضى، وكان ابن عباس يقرؤها (يطوقونه) قال: يكلفونه، ومن فرأ (يطيقونه) فإنها منسوبة، نسخها قوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُنْتَهُ» [البقرة: ١٨٥] فقد ثبت عن ثلاثة من الصحابة وجوب الفدية، ولا يعرف لهم مخالف؛ واختلفوا في القضاء؛ وعن عطاء عن ابن عباس، كان يرخص في الفطر في رمضان للشيخ الكبير والحامل، والمرضع، ولصاحب العطش أن يفطروا ويطعموا عن كل يوم مسكنيناً، رواه سعيد.

وأما الظاهر التي ترخص ولدها بأجرة أو بدونها، فذكر ابن عقيل أنها تستبيح الفطر، كاستباحته لولدها، لأن أكثر ما فيه أنه نوع ضرر لأجل المشاق، فهي كالمسافر في المضاربة يستبيح بسفره ما يستبيح بالسفر لنفسه، وطرده العمل في الصنائع الشاقة، إذا بلغت منه الجهد، وإن لم تبلغ المشقة إلى حد إباحة الإفطار لم يبح في حقه، ولا في حق غيره، ومن لم يمكنه إنجاء شخص من المهلكة إلا بالفطر، مثل أن يكون غريقاً، أو يريد أحد أن يقاتلها فأفتر؛ وكذلك إذا أحاط العدو بيلد، وكان الصوم المفروض يضعهم، فهل يجوز لهم الفطر؟ على روايتين، ذكرهما الخلال في كتاب السير.

وقال في الإنصال: ونقل حنبيل إذا كانوا بأرض العدو، وهم بالقرب، أفترروا عند القتال؛ واختار الشيخ تقى الدين: الفطر للتقوى على الجهاد، وفعله هو وأمر به لما نزل العدو دمشق، وقدمه في الفائق، وهو الصواب؛ قال: ولو خاف بالصوم ذهاب ماله، يعني أفتر؛ وقال في الشرح الكبير: والصحيح الذي

يخشى المرض بالصيام، كالمريض الذي يخاف زيادة المرض في إباحة الفطر، لأنه في معناه؛ قال الإمام أحمد فيمن به شهوة غالبة، يخاف أن تنشق اثناء، فله الفطر.

وقال في الجارية: تصوم، فإن جهدها الصوم فلتغطر ولتضىء، يعني إذا حاضت وهي صغيرة، قال القاضي: هذا إذا كانت تخاف المرض بالصيام، فيباح لها الفطر، وإنما فلا، وذكر الشيخ تقى الدين في شرح العمدة حديثاً يشهد لهذه الرواية، وهو عن أبي العلاء بن الشخير، عن عائشة: أنه أجدها العطش وهي صائمة، فأمرها النبي ﷺ أن تنظر وتقضى مكانه يوماً، قال رواه حرب بإسناد جيد، انتهى. والله سبحانه أعلم.

فصل

فظهر بما ذكرناه الجواب عن قول السائل ألهمه الله الصواب، وعلى القول بالجواز، هل يجب إذا كنا مجتمعين على الإقامة مدة غير معلومة؟ إن ذلك لا يجب على القول الصحيح من أقوال أهل العلم، وإنما الإشكال في الاستحباب أو الجواز، فإذا تقرر: أن إقامة المسافر في مدة غير معلومة، أو معلومة لكنه لم ينوه الاستقرار والاستيطان، أن ذلك لا يقطع حكم السفر، بقي الكلام في استحباب الصيام في السفر أو جوازه.

فاعلم أن هذه المسألة: اختلف العلماء فيها قديماً وحديثاً، فذهب عمر بن الخطاب، وأبواهريرة، وعبدالرحمن بن عوف، أن ذلك لا يجوز، فإن صام أمر بالإعادة؛ قال أحمد رحمة الله: عمر وأبواهريرة يأمرانه بالإعادة، وروى الزهري عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، أنه قال: الصيام في السفر كالغطر في الحضر، وهو قول أبي محمد بن حزم وغيره من أهل الظاهر، واحتجوا بقوله ﷺ: «ليس من البر الصوم في السفر» متفق عليه، وأنه ﷺ أفتر في السفر، فلما بلغه أن قوماً صاموا، قال: «أولئك العصاة» وروى ابن ماجة

بإسناده، أن النبي ﷺ قال: «الصائم في رمضان كالمحظوظ في الحضر».

قال في الشرح: وعامة أهل العلم على خلاف هذا القول، قال ابن عبدالبر: هذا قول يروى عن عبد الرحمن بن عوف، هجره الفقهاء كلهم، والستة ترده، وحجتهم ما روى عن حمزة بن عمرو الأسلمي، أن النبي ﷺ قال له: «إن شئت فصم» متفق عليه، وحديث أنس: كنا نسافر مع النبي ﷺ، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، متفق عليه؛ قال: وأخبارهم محمولة على تفضيل الفطر، انتهى.

ففي هذا دليل على أن الشارح وغيره من الأصحاب، وافقوا على نفي الاستحباب؛ ومن تأمل أدلة الفريقين حق التأمل، وترك التعصب والتقليد، تبين له أن غاية الأمر هو الجواز، مع ما يعارضه من الأدلة، التي هي آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وإنما يؤخذ بالأخر فالآخر، من فعل النبي ﷺ وقوله، كما قاله الزهري وغيره في هذه المسألة، وأما الاستحباب: فالأدلة الصحيحة الصريرة تدل على نفي ذلك لمن تأمل، مع أنه قد قال بذلك طائفة من السلف.

وقد قال أبو محمد بن حزم في المثلثي: فأما قولنا إنه لا يجوز الصوم في السفر، فإن الناس اختلوا، فقالت طائفة: من سافر بعد دخول رمضان فعليه أن يصومه كله، وقالت طائفة بل هو مخير إن شاء صام وإن شاء أفتر، وقالت طائفة لابد له من الفطر لا يجزيه صوم، ثم افترق القائلون بتخييره، فقالت طائفة الصوم أفضل، وقالت طائفة الفطر أفضل، وقالت طائفة هما سواء، وقالت طائفة لا يجزئه الصوم، ولابد له من الفطر، فروينا القول الأول عن علي، من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن علي بن أبي طالب قال: «من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر، فقد لزمه الصوم، لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الْأَشْهَرَ فَلَا يَصُومُهُ﴾» وعن عبيدة مثله، ومن طريق ابن عباس مثله، وروي عن عائشة أم المؤمنين: أنها نهت عن السفر في رمضان، وعن أبي مجلز، وإبراهيم النخعي مثله.

وأما الطائفة المجازة للصوم والفتر، المختارة للصوم، فهو قول أبي

حنيفة ومالك والشافعي، فشجعوا بقول الله تعالى: «وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ» واحتجوا بأخبار، منها حديث سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ قال: «من كانت له حمولة تأوي إلى شبع فليصم رمضان حيث أدركه» ومن طريق أبي سعيد وأبي الدرداء وجابر، أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه بالفطر وهو صائم فترددوا، فأفطر هو عليه السلام، وذكروا عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها كانت تصوم في السفر وتم الصلاة، وعن أبي موسى أنه كان يصوم في رمضان في السفر، وعن عثمان بن أبي العاص وابن عباس: الصوم أفضل، وعن المسور بن مخرمة، وعبدالرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، مثله، وعن طاووس: الصوم أفضل، وعن الأسود بن يزيد مثله.

واحتاج من رأى الأمرين سواء، بحديث حمزة بن عمرو الإسلامي، أنه قال: يارسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر، فقال: «أي ذلك شئت يا حمزة» وب الحديث مرسل عن الغطريف أبي هارون، أن رجلين سافرا، فقام أحدهما وأفطر الآخر، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «كلا كما أصاب» وب الحديث أبي سعيد وجابر، كنا نسافر مع رسول الله ﷺ ولا يعيب الصائم على المفتر، ولا المفتر على الصائم، وعن عطاء إن شئت فصم، وإن شئت فأنظر.

وأما من رأى الفطر أفضل، فاحتجوا بحديث حمزة بن عمرو «هي رخصة من الله تعالى، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» وممن روينا عنه اختيار الفطر على الصوم: سعد بن أبي وقاص، صح عن ابن عمر أنه كان لا يصوم في السفر، وكان معه رفيق، وكان يقول: يا نافع اصنع له سحوره، قال نافع: كان ابن عمر يقول: رخصة ربي أحب إلي، وإن آجر لك أن تفتر في السفر.

قال أبو محمد: ولستا نقول بشيء من هذه الأقوال، فنحتاج إلى ترجيح بعضها على بعض، لأن كلها متفقة على جواز الصوم في رمضان في السفر، وهو خلاف قولنا، وإنما يلزمنا دفعها كلها من أجل ذلك، فنقول وبالله تأييد ونستعين.

أما قول الله تعالى: «وَأَن تَصُومُوا خَيْرًا لَكُم» فقد أتى كبيرة من الكبائر، وكذب كذباً فاحشاً، من احتج بها في إباحة الصوم في السفر؛ لأن حرف كلام الله عن مواضعه، نعوذ بالله من مثل هذا، وهذا عار لا يرضاه محقق، لأن نص الآية «كُبَّ عَلَيْكُم الصِّيَامُ» إلى قوله: «وَأَن تَصُومُوا خَيْرًا لَكُم» وإنما نزلت هذه الآية في حال الصوم المنسوخة، وذلك أنه كان الحكم في أول نزول صوم رمضان، من شاء صام، ومن شاء أفتر، وأطعم مكان كل يوم مسكوناً، وكان الصوم أفضل، هذا نص الآية، وليس للسفر فيها مدخل أصلاً، ولا للإطعام مدخل في الفطر في السفر أصلاً؛ وبهذا جاءت السنن، ثم ذكر الأحاديث، والآثار في ذلك.

ثم قال: وأما حديث ابن المحبق، من كانت له حموله... الخ، فحديث ساقط، لأنه من رواية عبد الصمد بن حبيب، وهو بصرى لين الحديث، عن سنان بن سلمة بن المحبق، وهو مجهول؛ وأما حديث الغطريف وأبي عياض، فمرسلان، ولا حجة في مرسل، وأما حديث حمزة بن عمرو، فإنه من رواية ابن ابنة، حمزة بن محمد بن حمزة، وهو ضعيف، وأبوه كذلك، وإنما الثابت من حديث حمزة، هو كما نذكره إن شاء الله تعالى.

وأما حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر، فلا حجة لهم في شيء منها، لوجهين: أحدهما: أنه ليس في شيء منها أنه عَلَيْهِ الْكُفَّارُ كان صائماً في رمضان، وإذا ليس ذلك فيها فلا يجوز القطع بذلك، ولا الاحتجاج باختراع ما ليس في الخبر على القرآن، وقد يمكن أن يكون صائماً متطوعاً. والثاني: أنه لو كان ذلك فيها نصاً لما كان لهم فيه حجة، لأن آخر الأمرين من رسول الله عَلَيْهِ الْكُفَّارُ إيجاب الفطر في رمضان في السفر، فلو كان صوم رمضان في السفر قبل ذلك مباحاً، لكان منسوباً بأخر أمره عَلَيْهِ الْكُفَّارُ، كما نذكره إن شاء الله.

وأما احتجاج من أوجب الصوم في السفر، لمن أهل عليه الشهر في الحضر، بقوله تعالى: «فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيصُمِّمْهُ» فلا حجة لهم في هذه الآية؛ لأن الله تعالى لم يقل فمن شهد منكم بعض الشهر فليصممه، وإنما أوجب

تعالى صيامه على من شهد الشهر، لا على من شهد بعده، ثم يبطل قولهم أيضاً: قول الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ» فجعل السفر والمرض ناقلين عن الصوم فيه إلى الفطر، وأيضاً: فإن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صح عنه أنه سافر في رمضان عام الفتح فأفطر، وهو أعلم بمراد ربه تعالى.

قال أبو محمد: فإذا لم يبق لهم حجة لا من قرآن، ولا من سنة، فلنذكر البراهين على حجة قولنا بحمد الله تعالى وقوته، ثم ذكر حجته بالأية «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ» قال: وهذه الآية محكمة بإجماع أهل الإسلام لا منسوخة ولا مخصوصة، ثم ذكر حديث جابر أولئك العصاة، وقوله: «ليس من البر الصيام في السفر» وحديث عبد الله بن الشحير: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له، وقد دعاه إلى الغดري «أتدرى ما وضع الله عن المسافر» قلت: ما وضع الله عن المسافر؟ قال: «الصوم وشطر الصلاة» قال وهذه آثار متواترة متظاهرة، لم يأت شيء يعارضها، فلا يجوز الخروج عنها.

فإن قيل: فإن هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر، وأنتم تبيحون فيه كل صوم إلاً رمضان وحده، قلنا: نعم، لأن النصوص قد جاءت بمثل ما قلنا، لأن الله تعالى قال: «فَمَنْ تَمَّعَ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجَّ فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَذِيْلِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ» [البقرة: ١٩٦] فافتراض تعالي صوم الثلاثة الأيام في السفر ولابد، وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحض على الصوم يوم عرفة، ما سنذكره إن شاء الله، وهو في السفر لمن كان حاجاً، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن أفضل الصيام صيام داود، يصوم يوماً ويفطر يوماً» فعم ولم يخص، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من صام يوماً في سبيل الله باعد الله النار عن وجهه» فحضر على الصوم في السفر، فوجب الأخذ بجميع النصوص.

فخرج رمضان في السفر بالمنع وحده، وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر، ولا يجوز ترك نص لآخر، ثم ذكر الآثار عن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير والشعبي والزهري، وعلي بن الحسين ومحمد

ابنه، والقاسم بن محمد، ويونس بن عبيد: أنهم أنكروا الصيام في السفر، فمنهم من يأمره بالقضاء، ومنهم من ينكره ولم يذكر عنه الأمر بالقضاء، انتهى ملخصاً.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه اشتد عليه الحر «ليس من البر الصيام في السفر» لما ذكر أقوال الناس في المسألة، قال: والذي يترجح قول الجمهور، لكن يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به، وكذلك من ظن به الإعراض عن قبول الرخصة، وقد روى أحمد بن حنبل من طريق أبي طعمة، قال: قال رجل لابن عمر: إني أقوى على الصوم في السفر، فقال له ابن عمر: من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة. وهذا محمول على من رغب عن الرخصة، لقوله ﷺ: «من رغب عن ستي فليس مني».

وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر، فقد يكون الفطر أفضل له، وقد أزال ذلك ابن عمر، فروى الطبرى من طريق مجاهد، قال: إذا سافرت فلا تصوم، فإنك إن تصم قال أصحابك أكفوا الصائم، ادفعوا للصائم، وقاموا بأمرك، وقالوا فلان صائم، فلاتزال كذلك حتى يذهب أجرك، ومن طريق مجاهد أيضاً عن جنادة بن أبي أمية، عن أبي ذر نحو ذلك، وستأتي في الحديث، ومن طريق مورق عن أنس نحو هذا مرفوعاً، حيث قال النبي ﷺ في المنفطرين لما خدموا الصيام «ذهب المفطرون اليوم بالأجر».

واحتاج من منع الصوم أيضاً: بما وقع في الحديث الماضى: أن ذلك كان آخر الأمرين، وأن الصحابة كانوا يأخذون بالأخر فالآخر، من فعله ﷺ، فزعموا أن صومه ﷺ في السفر منسوخ.

ونعقب أولاً: بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهرى، وبأنه استند إلى ظاهر الخبر، من أنه ﷺ أفتر بعد أن صام، ونسب من صام إلى العصيان، ولا حجة في شيء من ذلك، لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه ﷺ صام بعد هذه القصة في السفر، ولفظه: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى

مكة ونحن صيام، فنزلنا متزلاً، فقال النبي ﷺ: «إنكم مصبوحاً عدوكم، والفتر
أقوى لكم فأفطروا» وكانت عزيمة فأفطربنا، ثم لقد رأينا نصوم مع رسول الله
ﷺ بعد ذلك في السفر، وهذا الحديث نص في المسألة، ومنه يؤخذ الجواب
عن نسبة ﷺ الصائمين إلى العصيان، لأنَّه عزم عليهم فخالفوه، وهو شاهد لما
قلناه، من أنَّ الفطر أفضل لمن يشق عليه الصوم، ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج
إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو.

وروى الطبراني في تهذيه، من طريق خيثمة: سالت أنس بن مالك عن
الصوم في السفر؟ فقال: لقد أمرت غلامي أن يصوم، فقلت له أين هذه الآية:
﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾؟ فقال: إنها نزلت ونحن نرحل جياعاً، ونزل على غير
شيء، وأما اليوم: نرحل شباعاً، ونزل على شبع، وأشار أنس إلى الصفة التي
يكون فيها الفطر أفضل من الصوم.

وأما الحديث المشهور «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر» فقد
أخرجه ابن ماجة مرفوعاً، من حديث ابن عمر، بسند ضعيف؛ وأخرجه الطبراني
من طريق أبي سلمة، عن عائشة أيضاً، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، رواه
الأثر من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً، والمحفوظ عن أبي سلمة عن أبيه
موقوفاً، كذلك أخرجه النسائي وابن المندور، ومع وقه فهو منقطع، لأنَّ
أبا سلمة لم يسمع من أبيه، وعلى تقدير صحته، فهو محمول على ما تقدم أولاً،
حيث يكون الفطر أولى من الصوم، والله أعلم.

وأما الجواب عن قوله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر» فسلك
المجيزون فيه طرقاً، فقال بعضهم قد خرج على سبب فيقتصر عليه، وعلى من
كان في مثل حاله، وإلى هذا جنح البخاري في ترجمته، وكذلك قال الطبرى بعد
أن ساق نحو حديث الباب، من روایة كعب بن عاصم الأشعري، ولغفظه:
سافرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في حر شديد، فإذا رجل من القوم قد دخل
تحت ظل شجرة، وهو مضطجع كهيئة الوجع، فقال رسول الله ﷺ: «ما
لصاحبكم؟ أي وجع به» قالوا: ليس به وجع، ولكنه صائم وقد اشتد عليه

الحر، فقال النبي ﷺ: «ليس البر أن تصوموا في السفر، عليكم برخصة الله التي رخص لكم» قال فكان قوله ﷺ لمن كان في مثل تلك الحال.

وقال ابن دقيق العيد: أخذ من هذه القصة، أن كراهة الصوم في السفر، مخصصة لمن هو في مثل هذه الحالة، ومن يجهده الصوم ويشق عليه، أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب، فينزل قوله «ليس من البر الصوم في السفر» على مثل هذه الحال، قال: والمانعون من الصيام في السفر، يقولون: إن اللفظ عام، والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب، قال: وينبغي أن يتبه للفرق بين الأدلة، السبب والسياق والقرائن، على تخصيص العام، وعلى مراد المتكلم، وبين مجرد حمل ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به، كنزول آية السرقة في قصة سرقة رداء صفوان، وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم، فهو المرشد لبيان المجملات وتعيين المحمولات، كما في حديث الباب، وحمل الشافعي نفي البر المذكور في الحديث، على من أبى قبول الرخصة، قال: ويحتمل أن يكون معناه، ليس من البر المفروض الذي من خالقه أثم، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول.

وقال الطحاوي: المراد بالبر هنا الكامل، الذي هو أعلى مراتب البر، وليس المراد به إخراج الصوم عن أن يكون برأ، لأن الإفطار قد يكون أبراً من الصوم، إذا كان للتحملي على لقاء العدو مثلاً، وهو نظير قوله ﷺ: «ليس المسكين بالطواف» فإنه لم يرد إخراجه من أسباب المسكنة كلها، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة، الذي لا يجد غناء يغنيه، ويستحي أن يسأل، ولا يفطن له، انتهى. وفيه بعض تلخيص.

ولا يخفى ضعف هذا المسلك، الذي سلكه الطحاوي في هذا الموضوع، وقد شنع ابن حزم في شرح المحتلى على قائل ذلك، وقال: هذا تحريف للكلم عن مواضعه، وكذب على رسول الله ﷺ، وفاعل هذا يتبوأ مقعده من النار، بنص قوله عليه السلام، وليس إذا وجد نص قد جاء نص آخر، أو إجماع يأْخُرَاجه عن ظاهره، وجب أن يبطل جميع النصوص، وتخرج عن ظاهرها،

ويقال له: إذا قلت هذا، فقله أيضاً في قوله الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ الِّذِّي أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ولا فرق. انتهى.

وقول الحافظ رحمة الله، في حديث أبي سعيد: أنه نص في المسألة، من العجب، لأن أبا سعيد لم يذكر أن ذلك الصيام الذي فعلوه مع رسول الله ﷺ بعد النهي كان في رمضان، فهو محتمل لأن يكون صيام طوع.

وقوله: ومنه يؤخذ الجواب عن نسبته ﷺ الصائمين إلى العصيان، لأنه عزم عليهم فخالفوه، وهو شاهد لما قلناه، من أن الفطر أفضل لمن يشق عليه، فأي شاهد في قوله «أولئك العصاة» في أن الفطر أفضل من الصيام، والصيام جائز لكن الفطر أفضل، وهو صريح في أنهم عصاة الله ورسوله حين صاموا، وقد نهاهم عن ذلك وأمرهم بالفطر.

والمقصود: أن القائلين باستحباب الصيام ليس معهم حجة صحيحة أصلاً، بل الأدلة الدالة على النهي عنه أظهر، وغاية الأدلة أن تدل على الجواز، وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره، وأما الاستحباب فبعيد جداً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأجاب أيضاً: أما جواز الإفطار في رمضان، فيجوز الصيام والإفطار، وصوم الرسول ﷺ وأفطر في السفر.

وأجاب الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمة الله، أما مسألة الفطر للمسافر في رمضان والصيام، فالذى دلت عليه الأحاديث: أن المسافر إذا كان سفره مباحاً، أنه يخير بين الفطر والصيام، فلا ينكر على من صام ولا على من أفطر. روى الترمذى عن عائشة رضي الله عنها، أن حمزة بن عمرو الأسلمى، سأله رسول الله ﷺ عن الصيام في السفر؟ قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث حسن صحيح، وأخرج أبو داود عن أبي سعيد، قال كنا نسافر مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان، فما يعاب على الصائم صومه، ولا على المفتر فطراه، وفيه أحاديث غير هذين الحديثين.

وأجاب ابنه الشيخ عبداللطيف: وأما اتفاق الغزو على الصوم، فكنت أحب لهم فعل الأفضل، وموافقة السنة، في عدم الاتفاق على ترك قبول الرخصة التي يحبها الله.

سئل الشيخ عبدالله أباظبين: عن فطر من أخذ شيء من ماله ولا يقدر عليه إلا بالفطر؟

فأجاب: أما إذا أخذ غنم أو غيرها لأهل بلد، ولا يقدر أهل البلد على لحوق المأخذ إلا بالفطر، فإنه جائز فيما نرى.

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد، عنمن لا يعتاش إلا من الحشيش وأشباهه، ولا يقدر إلا مفترأ؟

فأجاب: إذا صار رجلاً ضعيفاً، ويعتاش من الكلأ حشيشاً وأشباهه، ولا يقدر يحترف إلا مفترأ، فإن كان يقدر أن يعتاش بلا حرفة هذه فلا يفطر، فإن كان ليس له ما يقوم به إلا حرفة هذه، ولو يتركها لحقةضرر، فأرجو أنه يجوز له، فإذا وقعت الضرورات حلت المحظورات، وأما الذي يفطر في النهار ويعتذر بالجوع فلا له عذر، والذي يعتاش به في النهار يضمه إلى وقت الإفطار، إلا إن كان مثل هذا عندكم لو ما يفطر تلفت نفسه، أو لحقة ضرر بين، فلا تنكروا عليه.

وأجاب الشيخ عبدالله بن عبداللطيف: أما الراعي إذا لم يعتمد الفطر، ووجد مشقة تفضي إلى الخطر على نفسه جاز له الفطر.

وأجاب الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العنزي: رعاة الغنم إذا صاموا وخفقوا من شدة العطش، فلا بأس أن يفطروا، ولكن لا يفطروا حتى يشتد بهم العطش، وأما ظن وجود ذلك فلا يكفي.

وأجاب أيضاً: الذي يرعى الإبل أو غيرها، أو يكون في عمل شاق فيعطش في نهار رمضان، فالظاهر من أصول الشع: أن الضرورة تبيح مثل

هذا، وهو ما إذا كان صائماً فعطش، فخاف إن بقي على صيامه من التلف أو حدوث علة، فحيثئذ يباح له الفطر ويقضي، والفطر الذي يباح له هو الذي يسد رمقه، بمنزلة الأكل من الميتة، وأما ترك التكسب من أجل خوف المشقة فلا يترك، بل يسعى في طلب المعيشة ويسبر، فإن عرض له أمر ضروري فيعمل بما ذكرنا.

سئل الشيخ سعيد بن حجي عن وجوب الـنـية للصوم الـوـاجـب من اللـيل، هل محلـها اللـيل كـله؟ أم تـختص بـوقـت مـنه؟

فأجاب: قال في الشرح الكبير: ولا يصح صوم واجب إلا أن ينويه من الليل، وهو مذهب مالك والشافعي، وفي الكافي عن حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم يبيت الصيام فلا صيام له» رواه أبو داود. وفي المبدع: لا يصح صوم واجب إلا أن ينويه من الليل، لما روى ابن عمر عن حفصة، أن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» رواه الخمسة، وعن عائشة مرفوعاً: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» رواه الدارقطني، وظاهره: أنه في أي وقت من الليل نوى أحراه، لإطلاق الخبر، وسواء وجد بعدها ما يبطل الصوم، كالجماع والأكل، أو لا، نص عليه، انتهى. فقد عرفت: أنه متى نوى من الليل قبل الفجر في الصوم الـوـاجـب صحت منه.

سئل الشيخ عبدالله أبابطين عن السحور... الخ؟

فأجاب: وأما السحور فهو مسنون وإن قل، كما في الحديث: «ولو أن بجرع أحدكم جرعة من ماء».

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد، عنـمـن أـكـلـ فـيـرمـضـانـ؟

فأجاب: والذي يأكل في رمضان أو يشرب يؤدب.

سئل الشيخ عبدالله أبابطين إذا داوى الإنسان عينه ليلاً فوجد طعمه في حلقه نهاراً... الخ؟

فأجاب: إذا داوى الإنسان عينه ليلاً، فوجد طعمه نهاراً في حلقة، أرجو أن لا يضره.

وسائل عن وجود رائحة الأشياء... الخ؟

فأجاب: رائحة الأشياء إذا شمها الصائم فلا بأس بذلك إلا الدخان، إذا شمه الصائم متعمداً لشمّه، فإنه يفتر بقصد شم الدخان، أي دخان كان، وإن دخل في أنفه من غير قصد لشمّه لم يفتر، لمشقة التحرز منه.

وسائل الشيخ سعيد بن حجي، عن الفصد، والكحل في نهار رمضان؟

فأجاب: قال في الإقناع وغيره، ولا يفتر بقصد ولا شرط ولا رعاف، وقال في الكافي: وإن اكتحل فوصل الكحل إلى حلقه أفتر، لأن العين منفذ، فإن شك في وصوله لكونه يسيراً كالمليل ونحوه، ولم يجد طعمه، لم يفتر نص عليه، وقال الشافعي: لا يفتر الكحل، واختاره الشيخ تقي الدين، فقد عرفت: أن الأحوط تركهما في نهار رمضان.

وأجاب الشيخ حمد بن عبدالعزيز: الوارد أنه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كان يكتحل إذا أراد أن ينام، ثلاثة في هذه، وثلاثة في هذه، واتباعه هو السنة، وأما الاكتحال في نهار رمضان، فالزاعم أنه سنة يطالب بالحجّة، فهل يجد أنه اكتحل في نهار رمضان؟ كما ورد في السواك للصائم، وقلنا به لورود الأثر به، وتركنا كلام الفقهاء أنه يترك بعد الزوال، وقال شيخ الإسلام وابن القيم: لا يكره، فأخذنا بذلك.

وأما الكحل: فلا حاجة إليه، ولم يزل أهل التحقيق يتقدون مسائل الخلاف، ما لم يكن معهم نص يتركون قول المخالف له، وقد قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «دع ما يربّيك إلى ما لا يربّيك» فال الأولى بل الواجب: اجتنابه في حق الصائم، لأن وصوله إلى الحلق متحقق بالتجربة.

سئل الشيخ أبابطين، عمن قبل أو لمس وهو صائم، فأمنى أو أمنى...
الخ؟

فأجاب: المشهور في مذهب أحمد، أنه يفطر بذلك، وفاقاً لمالك، واختار الشيخ تقي الدين أنه لا يفطر بذلك، وفاقاً لأبي حنيفة والشافعي، والله أعلم.

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ، عن الترعة؟

فأجاب: إذا كان صائماً فلا يدخلها، إذا وصلت الفم يتركها تخرج.

سئل الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمة الله، عن جماعة أفطروا في يوم غيم قبل غروب الشمس؟

فأجاب: الأحوط القضاء، وهو الذي نحب.

وأجاب ابنه الشيخ عبدالله من أكل أو شرب ظاناً بقاء الليل، فبان بالعكس، ففي وجوب القضاء عليه اختلاف في مذهب أحمد وغيره، واختار الشيخ تقي الدين أن لا قضاء عليه، فنأمره بالقضاء احتياطاً، لا وجوباً.

سئل الشيخ عبدالله أبابطين، عن تقليد المؤذن... الخ.

فأجاب: وأما تقليد المؤذن: إذا كان في السماء غيم ونحوه، فلا ينبغي تقلidente، لأنه يؤذن عن اجتهاد فلا يقلد، بل يجتهد الإنسان لنفسه، فلا يفطر حتى يتيقن أو يغلب على ظنه الغروب، فيجوز له الفطر مع غلبة الظن، وأما في الصحو، فيجوز الاعتماد على أذان المؤذن إذا كان ثقة.

سئل الشيخ سليمان بن سحمان، عن قول من قال: إنه لا يجوز لأحد أن يفطر بعد مغيب الشمس، حتى يذهب شعاع الشمس من الأفق، يعني الحمرة الشديدة، التي تبقى بعد غروب القرص؟

فأجاب: هذا القائل جاهل مركب، لا يدرى، ولا يدرى أنه لا يدرى، وهذا المذهب الذي يحضر عليه من تأخير الأذان والفطر، إلى ذهاب شعاع الشمس من الأفق، هو مذهب الرافضة، فإنهم يؤخرن الفطر إلى هذا الوقت،

وقد قال ﷺ: «لاتزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخرّوا السحور».

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، عن غروب الشمس، أيجوز للصائم أن يفطر بمجرد غروبها؟ فأجاب بقوله: الحمد لله، إذا غاب جميع القرص أفتر الصائم، ولا عبرة بالحمرة الشديدة الباقيَة في الأفق، وإذا غاب جميع القرص، ظهرَ السواد من المشرق، كما قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من هنَا وأذاب النهار من هنَا، وغربت الشمس، فقد أفتر الصائم» فتأمل ما ذكره رحمه الله، من أنه إذا غاب جميع القرص أفتر الصائم، وأنه لا عبرة بالحمرة الشديدة الباقيَة في الأفق.

إذا عرفت هذا عرفت أن من نهى الناس عن الأذان، وعن الإفطار، إلاً بعد ذهاب هذا الشعاع والحرمة الشديدة، فقد نهى عما أمر به رسول الله ﷺ وأمر بسلوك طريقة الأراض، في تأخير الأذان والفطر، إلى ظهور النجم وذهب الحرمة، وقد أفصح رحمه الله بما يزيل الإشكال، بقوله: إذا غاب جميع القرص، فالحكم منوط بغيوبه القرص جميعه، لا بذهب الحرمة الشديدة، فإنه لا عبرة بوجودها.

سئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد رحمهما الله، عن جامع في نهار رمضان؟

فأجاب: الذي يجامع فيه يقضي، وتلزمُه الكفار بعتق رقبة، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يقدر بإطعام ستين مسكيناً.

وأجاب أيضاً: الذي وقع على امرأته بعدما تبين الفجر، وهو ناسٍ لصومه، فهذه المسألة فيها ثلاثة أقوال مشهورة، وهي روايات عن أحمد، أحدها: أن الناسي كالعادم يقضي ويُكفر، وهو قول مالك والظاهريه. الثاني: لا يُكفر وليس عليه إلا القضاء، اختاره ابن بطة وهو رواية عن مالك. الثالث: لا يقضي ولا يُكفر، اختاره الأجري وأبومحمد الجوزي، والشيخ تقى الدين، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى، قال في شرح مسلم وهو قول جمهور

العلماء، وهذا القول هو الذي يترجح عندنا.

وأجاب الشيخ حمد بن ناصر بن معمر: إذا جامع جاهلاً أو ناسياً في نهار رمضان، هل حكم الجاهل حكم الناسي؟ أم بينهما فرق؟ فالمشهور أن حكمها واحد عند من يوجب الكفارة، وبعض الفقهاء فرق بين من يكون جاهلاً بالحكم، أو جاهلاً بالوقت، فأسقط الكفارة عن الجاهل بالوقت، كما لو جامع أول يوم من رمضان يظن أنه من شعبان، أو جامع معتقداً أن الفجر لم يطلع فبان أنه قد طلعت، ومن أسقطها عن الجاهل بالوقت فالناسي مثله وأولى، قال الشيخ تقي الدين: لا قضاء على من جامع جاهلاً بالوقت أو ناسياً، ولا كفارة أيضاً.

وأجاب الشيخ سعيد بن حجي، بعد ذكر صوم يوم الشك الذي تقدم قوله ولا ثبت بقية توابعه، يعني وجوب الكفارة بوطء فيه، وحلول الآجال والمعلقات ونحوه، إذا ثبت هذا: فاعلم أن المجامع يوم الشك لا كفارة عليه، وإنما عليه الصوم، لأنه إذا رأه أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم، أي قضاء ذلك اليوم لقوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ» الآية [البقرة: ١٨٥].

وأجاب الشيخ حمد بن عبدالعزيز: وأما الجماع يوم الشك، وهو آخر يوم من شعبان، إذا غم على الهلال، أو حال دون منظره غيم أو قدر، فهي مسألة نزاع، وجمهور الفقهاء على وجوب الكفارة، وكلام شيخ الإسلام مشهور في عدم الوجوب، بناء على أصل، وهو أن الشرائع لا تلزم إلا بعد العلم، واحتج على ذلك بحجج من أشهرها: قصة تحويل القبلة، والرجل الذي أتى إلى أهل قباء، وهم يصلون إلى بيت المقدس، فقال: أشهد لقد صلیت مع رسول الله ﷺ فتحول إلى الكعبة، أو كما قال، فاستداروا إلى الكعبة كما هم، وصلوا إليها بقية صلاتهم، فقال: هذه حجة أن الشرائع لا تلزم، إلا بعد العلم، لأنهم صلوا أول الصلاة يقيناً بعد نسخ القبلة، لكن لم يبلغهم، فاجتازوا بها ولم يعيدها.

لكن يقال مثل وجوب الكفارة في هذه المسألة، يسوغ لمن أحسن

الاجتهاد أن يفتى فيها بما بلغ اجتهاده، والرخصة في ذلك للناس في هذه المسألة، والمجاهرة بذلك، جهل قبيح عند أهل التحقيق، والذي يتبع الرخص زنديق، لأنه متلاعب بالشريعة، ولم نزل نرى مشائخنا يحدرونا عن ذلك، شيخخنا عبد الرحمن بن حسن، وابنه الشيخ عبداللطيف، والشيخ علي بن حسين، وغيرهم.

وأجاب الشيخ محمد بن عبداللطيف: من جامع يوم الشك، فالصحيح من أقوال العلماء: أن لا قضاء عليه ولا كفارة.

سئل الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن أبا بطين، لم أوجبوا الكفاره على الرجل مطلقاً، وأسقطوها عن المرأة مع النساء والإكراء؟

فأجاب: في هذه المسألة خلاف كثير، والمشهور في المذهب وجوب القضاء والكفارة على الرجل مع النساء كالعمد، وهو مذهب مالك، وعن أحمد رواية أخرى: لا كفاره عليه اختاره ابن بطة، وعنه لا قضاء، اختاره الآجري والشيخ تقي الدين، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، والمكره كالمحظى في المشهور من المذهب، وافقاً لأبي حنيفة ومالك، وعن أحمد رواية أخرى: لا قضاء ولا كفاره عليه.

والمرأة المطاوعة يفسد صومها، وتکفر في إحدى الروايتين، وهو قول أبي حنيفة ومالك، والرواية الأخرى لا كفاره عليها، وهو مذهب الشافعي، وفي فساد صوم المكره على الوطء روایتان، إحداهما يفسد، وهو قول أبي حنيفة ومالك، والثانية لا يفسد، وهو أحد قولي الشافعي، وعلى القول بفساده فنص أحمد لا كفاره عليها، وهو قول الأكثرين، وفي وجوب الكفاره على الناسبية قولان، أحدهما أنها كالرجل، وهو الذي ذكره القاضي المشهور في المذهب، وهو قول الجمهور لا كفاره عليها.

وفي عبارة الكافي التي ذكرتموها توجيه الفرق بين الرجل والمرأة في ذلك، قوله: ولأنه حق مال يتعلق بالوطء، يعني أن الكفاره حق، يجب في

المال بسبب الوطء، وقوله: من بين جنسه، معناها: أن الكفاراة حق يوجبه الوطء خاصة من دون جنسه، أي جنس الوطء من أنواع الاستمتاع، كالقبلة واللمس ونحوهما، فلا كفاراة في ذلك، أو مراده بجنسه جنس مفسدات الصيام، من الأكل والشرب ونحوهما.

وأجاب الشيخ سعيد بن حجي: لا كفارة على من جامع وهو صائم في قضاء رمضان، لعدم حرمة الزمان، قال في الكافي: ولا تجب الكفاراة بالوطء في غير رمضان، لعدم حرمة الزمان، وقال في الزبد وشرحه، لما ذكر الكفاراة على من أفسد صوم رمضان بالجماع: فلا كفارة على من أفسده بغير جماع، أو بجماع في غير رمضان، كندر وقضاء، لأن النص إنما ورد في إفساد صوم رمضان بجماع.

سئل الشيخ حسين بن علي بن حسين، عن رجل مرض في رمضان، ثم عوفي مدة يسيرة، ثم أتاه مرض ثان ومات فيه... الخ؟

فأجاب: إذا مات رجل في رمضان فلا يقضى عنه، إلا إذا عوفي بعد رمضان، ومضى وقت يمكنه فيه الأداء ولا فعل، فهو يقضي عنه، أو يكفر عنه على ما فيه من الخلاف.

وأجاب الشيخ عبدالله أبا بطين: لا يقضى، يعني صيام الفرض إذا مات في مرضه، وأما النذر إذا كان عليه صيام نذر، لزم وليه صيامه عنه.

وأجاب أيضاً: إذا ترك المريض الصلاة مدة، فإن كان لا يشعر بذلك لأجل المرض، فهو مرفوع عنه الوجوب، وإن كان يصلي ولا يعلم بيته وبين نفسه فيحمل ذلك على أنه مصل، ولا تقضى عنه الصلاة، هذا الظاهر وهو الأصح، وكذلك الصوم لا يقضى، وأما النذر فهو يقضى على الأصح.

وأجاب الشيخ عبدالله العنيري: من أفتر أياماً من رمضان لعذر، ثم زال عذرها وتمكن من القضاء ولم يقض حتى مات، فيطعم عنه عن كل يوم مسكين، ولا يصوم عنه؛ لأن قضاء الصوم عن الميت يخص المنذور فقط، وأما من

استمر عذرها حتى مات فلا شيء عليه.

وأجاب بعضهم: وأما من دخل عليه رمضان آخر، وفي ذمته قبل قضاء من رمضان الأول، وتأخره من غير عذر فيطعم مع صيام ما عليه كل يوم مسكتنا، ربع صاع برأ أو نصفه من غير البر، والظاهر من مذهب الشافعية: أن الإطعام يتكرر كل عام بالتأخير.

سئل الشيخ عبدالله أبابطين: هل يجب التتابع في قضاء رمضان؟

فأجاب: وأما قضاء رمضان فلا يجب فيه التتابع.

سئل أيضاً - رحمة الله -: إذا حصل شك في هلال المحرم.. الخ؟

فأجاب: روي عن أحمد قال: إذا اشتبه علينا أول الشهر صمنا ثلاثة أيام، وأما البيض فالأمر فيها واسع، إذا حصل صيام ثلاثة أيام، حصل المطلوب من صوم ثلاثة أيام.

سئل الشيخ عبدالرحمن بن حسن، عما يخص به يوم المولد من النحر، وما يفعل في السابع والعشرين من رجب، من تخصيصه بالصوم والنحر، وما يفعل في ليلة النصف من شعبان من النحر وصيام اليوم، وما يخص به يوم عاشوراء من النحر؟

فأجاب: هذه الأمور المذكورة من البدع، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» قوله في الحديث: «ولإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» والعبادات مبناتها على الأمر والنهي والاتباع، وهذه الأمور لم يأمر بها رسول الله ﷺ ولا فعلها الخلفاء الرashدون، ولا الصحابة والتابعون، وقد قال النبي ﷺ في بعض ألفاظ الحديث الصحيح: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وهذه الأمور ليس عليها أمره ﷺ، فتكون به مردودة يجب إنكارها، لدخولها فيما أنكر الله ورسوله، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكٌ كَوَّا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الَّذِينَ مَا لَمْ يَأْذَنْ يِهِ اللَّهُ﴾ وهذه الأمور مما

أحدثها الجهال بغير هدى من الله، وأما حديث التوسيعة على العيال يوم عاشوراء، فضعفه شيخ الإسلام، لكن يحصل التوسيعة بدون اتخاذه عيداً.

وأجاب الشيخ عبدالله أبا بطين: الحديث المروي عن آدم في فضل يوم النصف من رجب كذب لا أصل له، وأما صيام يوم النصف من شعبان وغيره مشروع، وإن كانت تلك الليلة فيها فضل، وأما نهار الليلة التي يدعون أنها ليلة المعراج فلم يرد فيه شيء، وتحصيصه بالصيام بدعة.

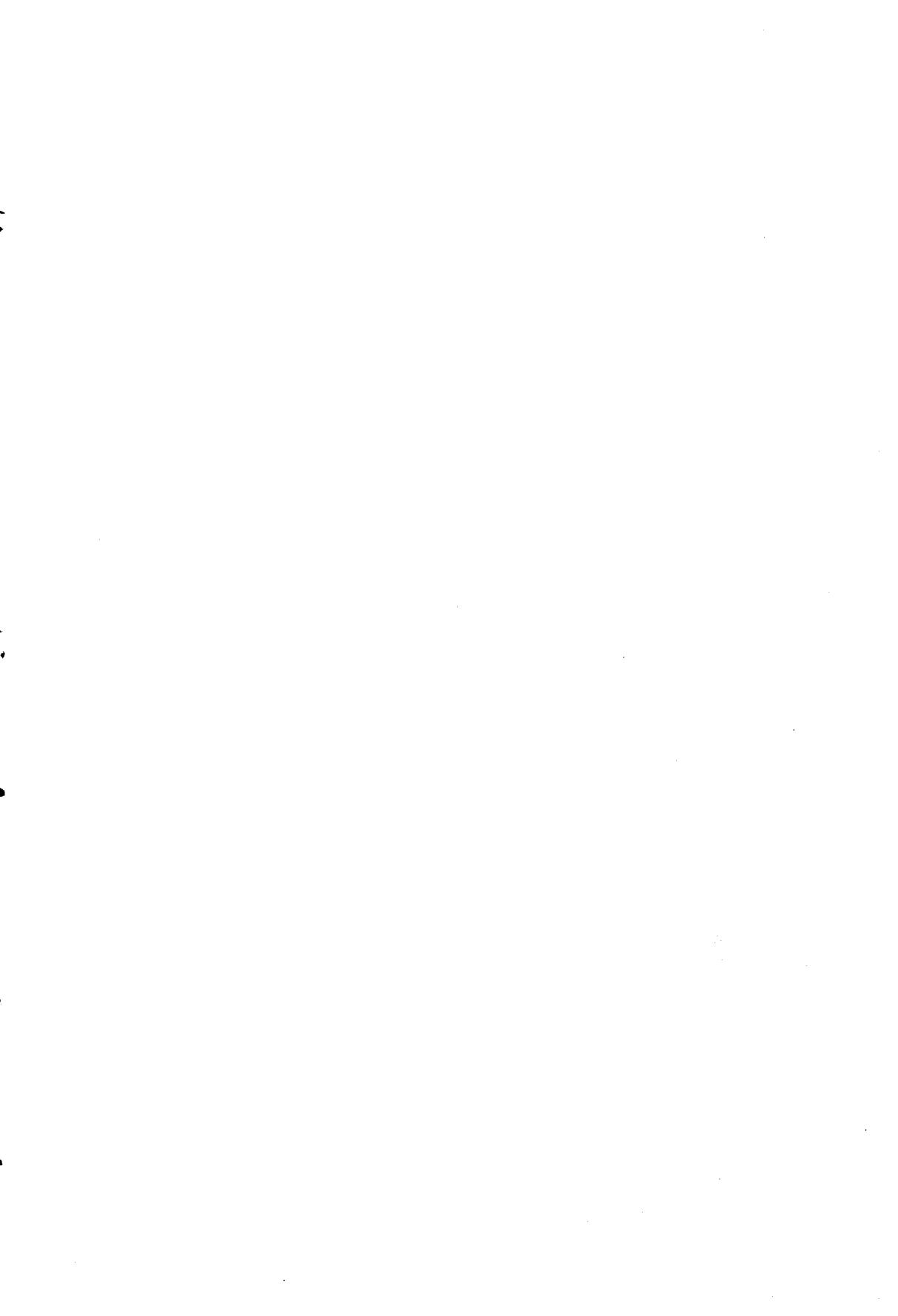
وأجاب الشيخ حسن بن حسين بن علي: وما يجري في رمضان من تعظيم يوم الخميس، لاسيما الأخير، فهذا مما ينبغي إنكاره، وظاهر كلام الشيخ بل صريحة: أن هذا من المنكرات المحدثة، فتأمل كلامه يظهر لك الحكم إن شاء الله تعالى.

سئل الشيخ سعد بن حمد بن عتيق: عن ليلة القدر، هل تنقل في العشر الأولى؟

فأجاب: ذكر العلماء رحمهم الله تعالى: أن ليلة القدر تنقل في الوتر من العشر الأولى.

سئل الشيخ عبدالله أبا بطين، عن خروج المعتكف لغسل الجمعة؟

فأجاب: وأما خروج المعتكف لغسل الجمعة فلا يخرج له، ولا لغيره من السنن، إلا أن يشترط ذلك في أول اعتكافه، فيجوز له الخروج، ويصح شرطه.



فتاوى الصيام من الفتاوى السعدية

تأليف العلامة
الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب زكاة الفطر

س ١ - هل يلزم إخراج الفطرة عن الولد الغائب ؟

ج - أما فطرة الولد الغائب، فإنها تلزم بشرط أن يكون فقيراً، وأبوه غني ولا تسقط غيابه الوجوب

باب إخراج الزكاة

س ١ - هل يلزمك أن تلزم الرجل بما تظنه عليه، من زكاة أم يكفي إجراؤه على ظاهره ؟

ج - إذا حصل اليقين بأن فلاناً لا يزكي، وعنه مال زكوي، وليس عليه دين، ولا مانع شرعي، فهذا يجب إلزامه بأمر الله بحسب القدرة.

وأما من يغلب على ظنك من غير يقين أنه لا يزكي، فهذا ينصح ويبين له، ويوعظ وعظاً عاماً وخاصةً.

والوصول إلى اليقين في الأمور الباطنة عسير جداً.

أما الأموال الظاهرة، فولاة الأمور يأخذونها منهم، من غير حاجة إلى التبريق بهم.

ثم لك أسوة بأهل المدن، مثل بريدة وعنزة، لابد أنك تلاحظ أعمالهم، وترى مجراهم مع الناس.

س ٢ - هل يجوز إخراج الزكاة قبل رمضان، إذا كانت عادته أن يخرجها فيه ؟

ج - أما تقديم الزكاة قبل رمضان، لمن كان من عادته أن يخرجها في رمضان، فلا بأس بذلك، وخصوصاً إذا كان وقت مسغبة وضرورة.

س ٣ إذا كان معك مال بضاعة، فهل يجزى إخراج زكاته من غير توكل المالك؟

ج - يجب على الذي هي في يده، إذا علم أن صاحبها لا يزكي، وأن يُعلمه ويخبره بوجوب الزكاة فيها والأحسن أن يحمله على توكيلاً على إخراجها. وأما إخراجها إليها دون توكيلاً المالك، فلا يجزى.

س ٤ - إذا كان بيده إنسان مال لغيره وهو غائب، وحال عليه الحول، فهل يُخرج زكاته، أم لا؟

ج - لا يجوز له ذلك إلا بإذنه وتوكيلاً من صاحب المال، لأنه لابد من نية صاحب المال أو توكيلاً، إلا إن كان الذي بيده المال ولیاً للصغير والمجنون: صاحبِيِّ المال، فإن الإخراج يتعلق بالولي.

وإذا علم أن صاحب المال لا يُخرج زكاته لجهله أو تهاونه، فيتعين على من بيده المال تنبئه على ذلك، لوجوب ذلك في كل الأحوال، لاسيما في هذه الحال.

س ٥ - ما حكم شراء الرجل زكاته؟

ج - لا يجوز ذلك سواء اشتراها بثمن مثلها، أو أقل أو أكثر. والله أعلم.

س ٦ - من عنده زكاة وحول عليه أهل البراري بها، فهل يحل لمن عنده الزكاة أن يشتريها قبل قبضها.

ج - لا تجوز من جهة أن هذا إخراج للقيمة.

والزكاة لا يجوز دفع قيمتها عنها إلا عند اضطرار الساعي لصاحب المال ونحوه والله أعلم.

س٧ - ما حكم أكل الساعي عند صاحب الثمرة والزرع وترك خرص لما تجب فيه الزكاة؟

ج - إذا ترك خرص ما تجب فيه الزكاة، لم تسقط الزكاة عن المالك، ولا يكون إطعامه للساعي محسوباً من زكاته، لأن الغالب إنه يقصد بذلك أن يكون كالرثوة لأجل إسقاط زكاته، فليس من الزكاة في شيء.

س٨ - قولهم: ومن علم أهلية آخذ كره إعلامه، ومع عدم عادته لا يجزئه الدفع، إلا إن أعلمه.

ما مأخذ هذا القول وهل هو الصواب؟

ج - إذا علم أهليته واستحقاقه للأخذ، فمأخذ كراهة إعلامه ما نصوا عليه: أن في ذلك تبكيتاً له، وتخجيلاً له. والمقصود حاصل بالدفع من دون حاجة لقوله: إنها زكاة، لأنه يعلم استحقاقه، وأنه يعتاد أخذها.

وأما من كانت عادته ألا يأخذ الزكاة، بل يردها ولو كان محتاجاً إليها، فمأخذ قولهم: لا يجزئ الدفع إليه في هذه الحال، ظاهر، وهو أن من عادته أن لا يقبل الزكاة أصلاً، فلا يُجبر عليها، ولا يُغَرِّ بها.

باب: أهل الزكاة

س١ - هل يجوز تخصيص بعض القرابة بالزكاة، مع مساواة غيره له في الفقر، من أجل أنه زوج بناته «أبنائه»؟

ج - لا بأس بذلك، لأنه مستحق للزكاة، ولأنه صدقة وصلة رحم. وصلة أخرى، وهي تزوج أبناء المعطى بنات المعطى. فيه ثلاث صفات: فقره، وقربابته، وزيادة الرحم.

س٢ - هل يجوز دفع الزكاة للأولاد؟

ج - لا يجوز ولا تجزئ، سواء كانوا مع الإنسان في بيته أم لا؛ ولو أنهم

فقراء، لأن الزكاة لا يدفعها المزكي لأصوله ولالفروعه على أي حال.

س٣ - هل يجزئ دفع الزكاة للأخ والأخت ؟

ج - الزكاة على أختك أو أخيك إذا كانا محتاجين تجزئ على الصحيح، ولو أنك وارث لهما.

س٤ - هل يجوز أن يرصد زكاة مالة، فإذا جاءت «الفضات» دفعها إلى الأمير باسم الفضة بنية الزكاة، فهل يجوز ذلك ؟ وهل تسقط عنه الزكاة ؟

ج - لا يجزئ ذلك عن الزكاة، وليس له وجه.

س٥ - إذا قام بوظيفة دينية، كالقضاء، والتدريس، فهل يجوز له أخذ الزكاة، وهو غني ؟

ج - هذا القول، وإن قال بعض العلماء، كما قاله «صديق» في شرح «بلغ المرام»، فإن جمهور العلماء على المنع من ذلك، فإن الله سبحانه جعل الزكاة لثمانية أصناف، وهم لا ينبعون منها، فإن الزكاة لا تحل لغنى إلا لعامل عليها، أو مجاهد في سبيل الله، أو لغaram لإصلاح ذات البين، أو مؤلف.

نعم، هؤلاء المذكورون مستحقون من أموال الفقير وبيت المال أكثر من غيرهم، لقيامهم بهذه المصالح العامة النفع. وأما الزكاة، فإن أهلها محصورون.

س٦ هل يجوز صرف الزكاة في بنيان على مقبرة ؟

ج - لا يجوز، لأن الزكاة للأصناف الثمانية ؛ وبنيان المقبرة أو المسجد أو غيرهما لا يصلح أن يكون مصرفًا للزكاة والله أعلم.

س٧ - إذا مات من عيّت له الزكاه قبل قبضها، فلمن تكون ؟

ج - إذا كان قد قبضها ووكيله، فووكيله مثل نفسه، وإن كان لم يقبضها ووكيله، روجع صاحب الصدقة، إن شاء جعلها لورثة الميت إن كانوا محتاجين،

وإن جعلها في غيرهم.

س ٨ - ماحكم الصدقة في رمضان أيام الخميس وليلة الجمعة؟

ج - الصدقة في رمضان أيام الخميس وليلة الجمعة من الأمور المحبوبة، ولا «يزال» مشايخنا الذين أدركنا، وكذلك مشايخ عنزة وبريدة وتوابعهم متذمرون على ذلك، ومكاتب المشايخ الكبار مثل أباظين وغيرهم كثيرة جداً، وذلك أن الصدقة في رمضان من أفضل الأعمال بالإتفاق، واعتاد الناس أن يجعلوا في وصاياتهم «عيشاً» يطبع ويغتسلون لهم يوماً فاضلاً، مثل يوم الخميس وليلة الجمعة، لأجل أهل العوائد الذين يحضرون أو يرسل لهم منه، يكون عندهم معلوماً. ولا أحد يشك بهذا، إلا من مدة سنتين، بعض الطلبة وقع بخواطرهم من هذا الشيء، وهذا غلط منهم واضح.

س ٩ - في قوله صلى الله عليه وسلم، إذا جاء سائل أو طلبت إليه حاجة: «أشفعوا تُؤجروا»... الحديث؟

ج - فيه الحث على إعانته ذوي الحاجات، بالشفاعة والجاه وغيرهما، وفيه كمال شفنته ورحمته صلى الله عليه وسلم على إيصال الخير لذوي الحاجات والسماع لأسئلتهم ومطاليبهم. وفيه أنه كان صلى الله عليه وسلم أكرم الخلق وأرحمهم، وفيه من الدواعي لفعل الإحسان ما لا يوجد في غيره؛ ولكن مع ذلك أمر أصحابه بالشفاعة لأصحاب الحاجات، وإعادتهم على مطلوبهم؛ ولو لا هذه الشفاعة، ربما لم يحصل لهم مُرادُهم.

وفيه أنه ينبغي لفاعل الخير المتعمدي نفعه أن يتسبب لأصحابه وحاضريه بفعل الخير مباشرةً، أو شفاعة، أو مساعدة؛ فإن ذلك خير ناجز محقق. فإن حصل مطلوب الطالب حصلت المصلحتان وإنما فالشافع المعين قد حصل خيراً وأجرأ على سعيه وإعانته.

وفيه أيضاً: أن المسؤول إذا شفع عنده فإنه لا يلزمـه قبول الشفاعة ويفقـىـ الأمر باختياره وكما أنه لا يلزمـه قبول ذلك؛ فعليـه أن لا يضـجرـ ويـملـ من شفاعة

الشافعيين، بل يحتسب لهم الأجر والخير، كما أن على الشافع أن لا يغضب ولا يُعادى أحداً إذا لم تقبل شفاعته . . .

فليس أحد أحب للنبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه، وقد كان أحياناً يقبل شفاعتهم وأحياناً لا يقبلها، بحسب ما يراه من الأحوال والمصالح، وقلوبهم لازداد إلا حباً ووداً.

كتاب الصيام

س١ - قولهم: إذا رأى هلال شوال وحده لا يفطر، هل هو وجه؟

ج - نعم وجه، لأن العبرة بما ثبت واشتهر، ولهذا قيل للشهر: شهر لاشتهره وظهوره بين الناس، فالإنسان وإن كان قد تيقن رؤية هلال شوال وحده، ولكن الحكم الشرعي لا يعتبر رؤيته وحده، فيجب عليه اتباع الحكم الشرعي، وترك ماتيقنه من الرؤية التي لم يتبناها الشارع، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث: «الفطر يوم يفطر الناس والأصحى يوم يضホون».

وبعض الأصحاب كابن عقيل وغيره أرادوا أن يجمعوا بين الحالتين، فقالوا يفطر سراً، ولكن الصواب الذي لاشك فيه أنه لا يحل له الفطر، بل يصوم مع الناس، ولو كان قد رأه. والله أعلم.

س٢ - هل يجوز الصيام والفتر بسماع المدفع، إذا اعتاد الناس التنبيه على دخول الشهر أو خروجه؟

ج - أما البلد الذي فيه حاكم شرعي لا يصوم الناس إلا عن أمره، ولا يفطرون إلا عن أمره، وكانوا قد اعتادوا على تنبيه البعدين عن محل الحكم بالمدفع ونحوه، وهي عادة مُطردة لا يمكن أن تشتبه بغيرها، فهي بمنزلة الخبر، بل هي الخبر بعينه، لأن بلد الحاكم بنفسه يحصل فيها الرمي، إو يشتهر الخبر،

ولا يقف كل واحد من أهل البلد على صورة الثبوت ووجهتها، بل ربما كان رمي المدفع حيث يعتادونه، إبلغ من الخبر الذي يتناوله الناس، لأن «الحاكم» يتوقعون، ولا يجرؤون حالة يحصل بها الاغترار للناس. والمقصود أن هذا مستند وجيه، ليس في النفس منه شيء.

س٣ - هل يجوز الفطر بخبر الراديو؟

ج - أما خبر الراديو في الفطر فكثيراً ما يأتيني سؤال عنه، وعندي فيه استشكال.

س٤ - هل يعتمد في الأخبار الدينية، ثبوت صوم وفطر، على الإذاعة السعودية، وهل حكمه كالبرقية في الإعتماد عليه؟

ج - المسألة عندي فيها إشكال، لأنني، إذا نظرت إلى مجرد خبر المذيع، وأنه يُخبر عن ثبوت هذا الخبر الديني، فالذيع في الغالب مجاهلة حالته من عدالة وغيرها، وتثبت أو تُسرع، وهذا مما يوقف عن الجزم بالإعتماد عليه. وإن نظرت إلى المذيع من محطة يجده أو مكة، عليه مراقبة شديدة، ولا يجسر على مثل هذا الخبر إلا بعد ثبوته عند الحكومة ثبوتاً رسمياً، قررت خبره من خبر البرقية. فعلى هذا أما القرينة والاحتياط إذا أمكن فهو اللازم. والجزم بأحد الأمرين: أتوقف فيه. وربما فيما يستقبل تعلم الحكومة عملاً للمحال التي لا برقية فيها، يتمكنون بها من الجزم بخبره.

س٥ هل يعمل بالبرقية وأصوات المدافع والبواريد في ثبوت الصوم والفطر؟

ج - لا ريب أن كل أمر مهم عمومي، يراد إعلانه وإشاعته والإخبار به على وجه السرعة والتعميم، يُسلّك فيه طريق يحصل به المقصود، فتارة يُنادي فيه على وجه التصرير، أو الإجمالي القولي، وتارة يُعبّر عنه بأصوات عالية كالرمي ونحوه مما له نفوذ وسريان إلى المحال والأماكن بعيدة، وتارة بالبرقيات المتنوعة. ولم يزل الناس على هذا يُعبرون ويُخبرون عن مثل هذه الأمور بأسرع

وسيلة يتعمّم ويُشيع فيها الخبر على هذا المعنى مجتمعون، وبالعمل في الأمور الدينية والدنيوية مُتَقْفُون: وكلما تجَدَّ لهم وسيلة أسرع وأنجح مما قبلها أسرعوا إليها. وقد أقرّهم الشارع على هذا الجنس والنوع، ووردت أدلة وأصول في الشريعة تدل عليه. فكل ما دل على الحق والصدق والخبر الصحيح مما فيه نفع للناس في أمور دينهم ودنياهם، فإن الشارع يُقرُّه ويقبله، ويأمر به أحياناً، بحسب ما يؤدي إليه المصلحة. فالشارع لا يرد خبراً صحيحاً بأي طريق وصل، ولا ينفي حقاً وصادقاً بأي وسيلة ودلالة اتصل، وخصوصاً إذا استفاض ذلك واحتَفَّت به القرائن المتنوعة. فاستمسك بهذا الأصل الكبير، فإنه نافع في مسائل كثيرة، ويمكنك إذا فهمته أن تُطبق عليه كثيراً من الأفراد والجزئيات الواقعة، والتي لا تزال تقع، ولا يَفْسُرُ فهمك عنك، فيفوتك خير كثير. وربما ظنتت كثيراً من الأشياء بدعى محرمة إذا كانت حادثة ولم تجد لها تصريحًا في كلام الشارع؛ فتُخالِف بذلك الشرع والعقل، وما فُطِرَ عليه الناس.

فصل

إذا فهمت هذا الأصل، فقد علم وتقرَّ أن الناس في كل قُطر وبلد يجُرون في أمورهم على الأحكام الشرعية في صومهم وفطّرهم وعباداتهم، وعندهم حاكم شرعي، فإنه متى ثبت عنده بالطريق الشرعي وجوب الصوم والفطّر فإنه في الغالب لا يطّلعُ على مستند هذا الحاكم الشرعي إلَّا من باشره من قاض و مباشر للقصة، ومن حضرها، وأما سواهم من أهل البلد، فضلاً عن أهل القطر، فضلاً عن بقية الأقطار، فإنما يصل إليهم الخبر بما يثبت به ذلك الخبر ويُشاع، من قالَةٍ يتناقلونه. أو نداء في الأمكنة المرتفعة وغيرها، أو رمي بمدافع ونحوها، أو ببرقيات، ليصل الخبر إلى القريب والبعيد، فهذا عمل متصل جنسه في جميع قُرُون الأمة من غير تكير، وإن كان بعض أفراده لم تحدث إلَّا من قريب، كالبرقيات ونحوها، فعلم أن الأمة مُجْمِعَةٌ على العمل بهذا النوع من الأدلة المعتادة.

وما يدلُّ على ذلك أن الاستفاضة في الأخبار من جملة الطرق الشرعية التي تُفيد صدق مخبرها، حتى إن الفقهاء رحمهم الله جعلوا شهادة الشهود تارة تستند إلى ما يراه الشاهد ويسمعه من المشهود عليه، وتارة على ما يسمعه من أخبار الاستفاضة، فيشهد بما استفاض مستنداً على الاستفاضة، وقد ذكروا لذلك أمثلة كثيرة.

ومن المعلوم أن الاستفاضة العاقلة من روَي المدافع ونحوه والبرقيات ونحوها، أبلغ بكثير من الاستفاضات المفيدة للعلم. خصوصاً وقد أيد ذلك شاهد الحال، واحتَفَت به القرائن الكثيرة التي تدل دلالة يقينة على ثبوت ذلك الخبر، وكذلك العادة المُطْرَدة، والعُرُوفُ المستقرُ الذي جرى عليه الناس في بَث هذه الأخبار، مع قرينة تَشْوِيف الناس والاشتباه في الوقت، مع أن الإخبار بالرَّأْيِ والبرق ونحوها من الأمور الرسمية التي لا يجرؤُ عليها أحد من العامة، إلَّا عن طريق أمر الحكماء وأولياء الأمور وإذنهم، فمما عرفت الواقع، لم يبق عندك في ذلك الخبر شك، وعرفت أنه خبر يفيد العلم، وإذا كانت أخبار الآحاد إذا احتجت بها القرائن، أفادت العلم، فكيف بمثل هذه الأخبار المستفيضة المؤيدة من الحكماء الشرعيين؟

ومما يدل على ذلك من الأصول الشرعية، أن النبي ﷺ لما قدمَ المدينة، وتشاور المسلمون في تعينِ أمر يعرفون به الوقت والحضور للصلوات الخمس في أوقاتها، فمنهم من أشار بالبُوق، ومنهم من أشار بالناقوس، ومنهم من أشار بإيقاد النار، ومنهم من أشار ببعث من ينادي للصلوة والحضور إليها. فاختار الله هذا الأذان المبارك الذي لا تُعدُّ خيراته ومصالحه، والله الحمد، والمقصود أنهم اتفقوا على أن هذه الأشياء التي ذكروها متى اتفق الناس على واحد منها، أفادتهم العلم بدخول الوقت، وببعضها أصوات تسمع، وببعضها نار تُشاهد.. فَعُلِمَ أنَّه قد تقرر عندهم حصول المقصود بها، ولكنَّهم يبحثون أيها أُنسب؟

ومثل هذا لا يخفى على النبي ﷺ، فلو كانت هذه الأمور ونحوها لا يحصل بها العلم المطلوب الإعلام به، لأخبرهم بذلك، ولما أقرهم على هذا

. البحث

ونفس الأذان الذي اختاره الله لل المسلمين لمعرفة دخول الوقت، هو من هذا القبيل، فإن المؤذنين ينادون في أوقات الصلاة بلفاظ الأذان، وهي ثناء على الله، وشهادة له بالتوحيد، ودعاء مطلق للصلوة والفلاح، فيكون هذا كالتصريح بقولهم: دخل الوقت. ومسألة رمي المدافع، وإرسال البرقيات المعتمدة في الخبر عن ثبوت الأشهر، من هذا الجنس، وهي بسبب تحريرها والعناية التامة بها أقرب إلى الصواب؛ لأنها لا تكون إلاً بعد الثبوت والتَّرْوِي من الخبر الذي لا تردد فيه، وبعد أن يعتمد عليها وُلَاة الأمر وحكام الشرع، فالتحقيق بها أتم، والغلط فيها أبعد.

ويؤيد هذا أن من قواعد الشريعة أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما يحصل المأمور أو لا يتم إلا به فهو مأمور. وهذه الأمور متى ثبتت عند أولياء الأمر، تَعَيَّن عليهم أن يُخبروا بها الناس ويبيّنوا بينهم، بحسب قدرتهم بأسرع وقت يمكن، ليصوموا، ويُفطروا، ويُصلُّوا، ويقيموا الأمور الشرعية.

ومن المعلوم أن الرَّمَيْ، وإرسال البرقيات، أبلغ من مجرد نداء المُصوّتين بثبوت الشهر، ويشيع الخبرُ بها بأسرع وقت. فأقل الحالات فيها أنها مستحبة، والقاعدة الشرعية تقتضي وجوبها مع القدرة عليها، إذا تباعدت الأقطار، ولم يحصل المقصود إلاً بها.

هذا من جهتها في نفسها، وأما المبلغون المخربون بها، فإنه يتبع عليهم العمل بمضمون ما دلت عليه، من الصيام، والفطر، ودخول الأوقات وغيرها. ومما يدل على ذلك أن مقصود الإخبار بالرمي والإبراق ونحوه هو ترجمة وتعبير عما تقرر عليه الأمر عند أهل الحكم الشرعي، وهي ترجمة يفهمها كل أحد؛ لأنها تعبر عن أمر يتفق عليه أولو الأمر والحكام على الناس، ويعرفه الناس معرفة لا يشكون فيها، وفي المراد منها. وما كان هكذا فالشريعة لا ترده، بل تقبله، وتأمره به عند تيسيره، والترجمة التي يحصل بها العلم، لم يزل العمل بها، على أي طريقة وصفة كانت. ويدل على هذا أن النبي ﷺ قد أمر بالتبليغ

عنه وتبلیغ شرعيه، وحث على ذلك بكل وسيلة وطريقة.

والتبليغ أنواع متعددة، فتارة تبليغ ألفاظ الكتاب والسنة، وتارة تبليغ معانيها، وتارة تبليغ الأحكام الثابتة شرعاً ليصل علمها إلى الناس، فيتمكنون من العمل بما شرعه الله. والإخبار بالرمي والإبراق، من هذا النوع، فإنه إذا ثبت بالطرق الشرعية وجوب الصيام والfast على الناس، أو وجوب شريعة من الشرائع، تعين على ولاة الأمر تبليغ الناس بأسرع ما يقدرون عليه، ليقوم الناس بما أمر الله به ورسوله في الصيام، والfast، والصلة، وغيرها، وكلما كان الطريق للتبليغ به أقوى وأسرع أو أشمل، كان أولى من غيره، وكان داخلاً في تبليغ الأحكام الشرعية، فدخل في هذا تبليغهم بجميع المقربات وبذلك يعلم حكم إيصال أصوات المبلغين عن الشارع من الخطباء والوعاظ وغيرهم بالألات الموصلة للأصوات إلى مسامع الخلق.

وهذه المسألة أوضح من أن يُحتاج لها، لكن لما حصل الاشتباه فيها على كثير من الناس احتياج إلى بيان الأصول الشرعية التي أخذت منها.

ومما يؤيد ذلك، ويوضحه، أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أكبر واجبات الدين، ومن أعظم ما يدخل في ذلك أنه إذا ثبتت الأحكام الشرعية التي يتوقف عمل الناس بها على بلوغ الخبر، فإنه يتبعها على القادرين إيصالها إلى الناس بأسرع طريق وأحسن وسيلة يمكنون بها من أداء الواجبات، وتوفّي المحرمات. ولا يشك أحد أن إشاعة الأحكام وتعيمها إذا ثبتت بالأصوات والرمي وما هو أبعد مدى منه وأبلغ انتشاراً، مما يدخل في هذا الأصل الكبير.

ومما يدل على ذلك أن صدور هذه الأخبار بالإبراق ونحوه، تقع محرة منقحة يندر جداً وقوع الخطأ والغلط فيها، فضلاً عن التعذر ومخالفة ما ثبت عند ولاة الأمر. والناس قد عرفوا واصطلحوا أنها إذا حصلت، فإنها لا تصدر إلا بعد عرضها على الحكام الشرعيين وتنفيتها وثبوتها ثبوتًا لا تردد فيه، وأنها أبلغ من شهادة الشهود التي تحتمل السهو والغلط أكثر من هذا. وهذه الأشياء لا يمكن التقويل أو الافتئات فيها على ولاة الأمر. وإذا كان الناس يعتمدونها في

أمور دينهم ودنياهم، كالولايات، والوكالات في النكاح، والعقود، والمواريث وموت الأزواج، ويُبَيَّنون مُقتضى ذلك من العدة، والإحداد، والميراث وغير ذلك، وكإخراج الزكاة، والكافارات، وكالحوالات، وتنتقل من محل إلى محل، ونحو ذلك مما لا يُحْصى، فما المانع من قبولها في ثبوت الأشهر، والصيام، والفطر، ونحوها.

وهي في هذه الحالة قد احْتَفَ بها من القرائن المحققات والضبط والتحرير ما لا يوجد في غيرها، خصوصاً الصادرة في مقر الحاكم الشرعي، وهذا واضح، والله الحمد.

فالشارع لا يرد خبراً صادقاً، لا ينفي طریقاً يحصل به الثبوت، ولا يُفرِّق بين المتماثلات، وإنما يتوقف في خبر المجهول ومن لا يوثق بخبره، أو من محل لا حاكم فيه، فهذا النوع يجب التثبت في خبره.

والحاصل أن إيصال الأخبار الرئيسي والبرقيات ونحوها مما يُوصل الخبر إلى الأماكن البعيدة، هو عبارة وتعبير عما اتفق عليه ولاة الأمر، وثبت عندهم مُقتضاه، وهو من الطرق التي لا يرتاب الناس فيها، ولا يحصل لهم أدنى شك في ثبوت خبرها. ومن توقف فيها في بعض الأمور الشرعية، لم يتوقف لشكه في أنها أفادت العلم، وإنما ذلك لظنه أن هذا الطريق المعين لم يكن من الطرق المعتادة في الزمان الأول، وهذا لا يوجب التوقف. فكم من أمور حدثت لم يكن لها في الزمان الأول وجود، وصارت أولى وأحق بالدخول من كثير من الأمور الموجودة قبل ذلك. والله أعلم.

س٦ - المذهب وجوب صوم الثلاثاء من شعبان، إذا كان غيم أو قتر،
فهل هو صحيح عندكم؟

ج - المسألة فيها خلاف في المذهب وغيره.

والصحيح من الأقوال التي تدلُّ عليه الأدلة الصحيحة، أنه لا يُصوم يوم الثلاثاء من شعبان في الغيم، لأن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال: «إِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ

فأكملوا عدة شعبان ثلاثة يوماً وهذا صريح، يرجع إلى الحديث الآخر: «إإن عَمَّ عَلَيْكُمْ، فَاقْدِرُوا لَهُ».

ومع ذلك فالصيام ليس بمحرم، بل هو جائز، ولكن الفطر أرجح وأقرب للأدلة الشرعية، وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية.

س ٧ - إذا ترک التماس هلال شهر رمضان ليلة الثلاثاء من شعبان، لتهاون أو غيره، ثم قامت البينة في أثناء النهار، فهل يلزم القضاء، على اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية؟

ج - لا فرق عند الشيخ بين هذا وبين غيره، فالذى تسبب وحرص على التماس هلاله وغيره، حكمهم واحد.

س ٨ - إذا صام أول يوم من رمضان، ثم جاءه من شكّه في أنه لم يثبت، وإنما هو شكّ، فأفطر، فهل عليه كفارة؟

ج - نهاية ما عليه: قضاء ذلك اليوم. وأما الكفارة، فلا كفارة عليه في هذا الإفطار، إلّا أن يكون قد وطّيء زوجته ذلك اليوم، فإنه يكون عليه كفارة ظهار، على المذهب. وعلى القول الصحيح: لا كفارة على الناسي والجاهل، خصوصاً هذا المغدور. والله أعلم.

س ٩ - إذا صام يوم الاثنين أو الخميس، وله عادة بذلك، وقد وافق يوم الشك، ونوى إن كان من رمضان فهو فرض، فهل يجزئه إن بان منه؟

ج - قد ذكر أصحابنا، رحمهم الله، أن صوم الشك يُجزئ إذا ظهر من رمضان، إذا كان غيم ونحوه. وأما من غير مانع فلا يجوزون هذا التعليق، سواء قال ذلك من يصوم التفل، أو من هو مفتر، بأن قال: إن كان غداً من رمضان، فأنا صائم، وإلّا فأنا مفتر في أوله.

ويقولون: إنه لم يُبَيَّنَ على أصل، بخلاف نيته في آخر الشهر، فإنه بان على أصل.

وعلى أصل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الأحكام لا تلزم إلا ببلوغها للمكلَّف. فمثل هذا، وما هو أشد منه، لا يلزمه أن يصوم هذا اليوم الذي ثبت بعد ذلك أنه من رمضان. وأنا اختار ما قاله الشيخ رحمه الله؛ لأنَّه ثبت في الصحيح، العَفْوُ عن الناسي إذا فعل المفطرات؛ فالمحظى شبيه بالناسي، بل جعل الشارع حكم الناسي والمحظى واحداً في العفو والسماح. والله أعلم.

س ١٠ - إذا رأى الحاملُ الدَّمَ في رمضان، وصامت، فما الحكم؟

هذا مبني على أن الدَّم الذي يأتي المرأة الحامل، دم فساد، كما هو المشهور في المذهب. فعليه: لا تُفطر، بل يجب عليها الصيام والصلاوة، أو هو حيض، كما هو في الرواية الثانية عن الإمام أحمد، وهي الصحيحة، فيكون حيضاً، ترك له الصلاة والصيام، فإن صامت قضت. وهذا هو المختار. والله أعلم.

س ١١ - قولهم ومن نوى الإفطار أفتر، هل هو وجيه؟

ج - نعم هو وجيه. وذلك أن الصيام مركب من حقيقتين: النية، وترك جميع المفطرات، فإذا نوى الإفطار، فقد اختلَّت الحقيقة الأولى، وهي أعظم مقومات العبادة، فالأعمال كلها لا تقوم إلا بها.

ومعنى قولهم: أفتر: أنه حُكِّم له بعد عدم الصيام، لا بمتزلة الأكل والشارب، كما فسروا مرادهم.

ولذلك لو نوى الإفطار وهو في نفل، ثم بعد ذلك أراد أن ينوي الصيام قبل أن يُحدث شيئاً من المفطرات، جاز له ذلك، ولكن أجره وصيامه المُثاب عليه من وقت نيته فقط.

وإن كان الذي نوى الإفطار في فرض، فإن ذلك اليوم لا يجزئه، ولو أعاد النية قبل أن يفعل مفطراً؛ لأن الفرض شرطه أن النية تشمل جميعه من طلوع

فُجْرِهِ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِهِ، بِخَلْفِ النَّفْلِ.

وَهَا هُنَا فَائِدَةٌ يَحْسَنُ التَّبَيِّهُ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنْ قَطْعَ نِيَةِ الْعِبَادَةِ نُوَاعَانُ:

نَوْعٌ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ، وَذَلِكَ بَعْدَ كَمَالِ الْعِبَادَةِ. فَلَوْ نَوْيٌ قَطْعُ الصَّلَاةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا، أَوِ الصِّيَامِ، أَوِ الزَّكَاةِ، أَوِ الْحَجَّ، أَوْ غَيْرِهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ، لَمْ يَضُرُّهُ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ وَحَلَّتْ مَحْلَهَا. وَمَثَلُهَا: لَوْ نَوْيٌ قَطْعُ نِيَةِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ أَوِ الْأَصْغَرِ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ طَهَارَتِهِ، لَمْ تَنْتَقِضْ طَهَارَتِهِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: قَطْعُ نِيَةِ الْعِبَادَةِ فِي حَالٍ تَلَبِّسُهُ بِهَا، كَقَطْعَةِ نِيَةِ الْصَّلَاةِ وَهُوَ فِيهَا، وَالصِّيَامِ وَهُوَ فِيهِ، أَوِ الطَّهَارَةِ وَهُوَ فِيهَا. فَهَذَا لَا تَصْحُّ عِبَادَتُهُ.

وَمَتَى عَرَفْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، زَالَ عَنْكَ إِلَشْكَالُ.

س١٢ - إِذَا اسْتَاكَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَوُجِدَ حَرَارةً أَوْ غَيْرُهَا مِنْ طَعْمِهِ فَبَلَغَهُ، فَهَلْ يَضُرُّهُ؟ وَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ فَمِهِ، وَعَلَيْهِ رِيقٌ، ثُمَّ أَعْادَهُ وَبَلَعَهُ، فَهَلْ يَضُرُّهُ؟

ج - لَا يَضُرُّهُ فِي الصُّورَتَيْنِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ فِي الْأُخْرِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ فِي الْأُولَى، وَالْأَمْرُ بِالسَّوَاقِ لِلصَّائِمِ وَإِبَاحَتِهِ يَشْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَلَا يَأْسُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

س١٣ - إِذَا تَسْعَرَ بَلِيلًا، وَنَوْيَ الصِّيَامِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرُبَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَبْلَ الْفَجْرِ، فَهَلْ يَجُوزُ؟

ج - نَعَمْ، لِهِ ذَلِكُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَكُمْ وَآشِرُبُونَ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

وَلَمْ يَفْرَقْ بَيْنَ مِنْ نَوْيِ الْلَّزُومِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَبَيْنَ مِنْ لَمْ يَنْتُ، وَنِيَتِهِ فِي أَثْنَاءِ اللَّلِيلِ أَنْ يَصُومَ وَيَتَرَكَ جَمِيعَ الْمُفْطَرَاتِ: لَا يُحْسَبُ لَهُ الصُّومُ الشَّرِعيُّ إِلَّا مِنْ طَلُوعِ الْفَجْرِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا فِي تَعْرِيفِ الصُّومِ: إِنَّهُ إِلْمَسَكُ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ، مِنْ طَلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهَذَا لَا خَلَافٌ فِيهِ.

وليست نيته ترك الطعام ونحوه قبل الفجر بمحرم عليه، بل يجوز له الأكل والشرب والجماع في هذه الحال، حتى يطلع الفجر.

باب صوم التطوع

س ١ - إذا صام ستة أيام من شوال في ذي القعدة، فهل يحصل له الأجر الخاص بها؟

ج - أما إن له عذر من مرض أو حيف أو نفاس أو نحو ذلك من الأعذار التي بسبها آخر صيام قضائه، أو آخر صيام الست، فلا شك في إدراك الأجر الخاص. وقد نصوا على ذلك.

وأما إذا لم يكن له عذر أصلاً، بل آخر صيامها إلى ذي القعدة أو غيره، فظاهر النص يدل على أنه لا يدرك الفضل الخاص، وأنه سُنة في وقت فات محله، كما إذا فاته صيام عشر ذي الحجة أو غيرها، حتى فات وقتها، فقد زال ذلك المعنى الخاص، وبقى الصيام المطلق.

س ٢ - ما الحكم في إباحة الصوم في أيام الشتريق للممتنع والقارن، مع عدم الهدى؟

ج - يستفاد من إباحة النبي ﷺ الصيام أيام الشتريق للممتنع والقارن الذي لم يجد الهدى، دون قضاء رمضان، مع أنه أكمل وأعظم - فائدةان:

إدحاماً: أن الوقت إذا كان متسعًا للواجب الأعلى، متعيناً للواجب الأدنى، أنه من مرجحات المفضول على الفاضل.

وفائدة أخرى:

أنه إذا تعارض واجب ومحرم، تعين تقديم الواجب، وبهذه الحال لا يصير حراماً في حق المؤدي للواجب.

كما يجب على المتمتع العَلْقُ إذا فرغ من عمرته، بعد دخول ذي الحجة.
ويحرم على المُضَحِّي أخذ شيء من شعره، فهذا لا يدخل في المحرم.
والله أعلم.

باب الاعتكاف

- س ١ - إذا نذر الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة، فهل يكره الوفاء بنذره؟
 ج - إن كان يحتاج إلى شَدَّ رَحْل، فلا يجوز، كما صَحَّ في الحديث: «لَا تُشَدُ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَة مَسَاجِدٍ». فكل موضع، مسجد أو غيره، عَيْنَة لعبادة
 اعتكاف أو غيره، وهو يحتاج إلى شد رحل، فإنه لا يجوز، وإن كان بعض
 الأصحاب كالموافق وغيره أجاز ذلك.
 فالذي عليه المحققون: هو ما دلّ عليه الحديث من المنع، وإن كان لا
 يحتاج إلى شد رحل.
 فإن كان الذي عَيْنَة تقام فيه الجمعة، وهو يتخلّل اعتكافه الجمعة، لم
 يعتكف في مسجد لا تقام فيه الجمعة، لأنّه يأتي بأقل مما وجب عليه.
 وإن كان المساجدان اسواء في إقامة الجمعة، أو عدمها، فهو مُخيّر.
 وإن شاء وَفَى بما نذر، وإن شاء في الآخر، كما ذكر هذا الأصحاب،
 رحمهم الله تعالى.
- س ٢ - إذا شرط في اعتكافه شيئاً مما له منه بد، فهل تكفي نِيَّته، أم لابد
 من نُطقه؟
 ج - نِيَّته كافية عن نُطقه، كما هو الأصل في كل العبادات، إلا الاشتراط
 في الحج، فلابد من نُطقه فيه. والله أعلم.

كتاب الصيام

من
الأسئلة والأجوبة الفقهية
المقرولة بالأدلة الشرعية

للشيخ عبدالعزيز محمد السلمان

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

من الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س ١ - ماهو الصيام لغة وشرعياً؟

ج - أصل الصوم في اللغة الإمساك. يقال صام الفرس إذا أمسك عن الجري. قال الله تعالى إخباراً عن مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَمَّا أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيَّا﴾ الآية. أي صمتاً؛ لأنَّ إمساك عن الكلام. وقال الشاعر:
خيُلٌ صيامٌ وَخَيْلٌ غَيْرِ صائمةٍ تحت العجاج وأخرى تعلك اللُّجْما
يعني بالصائمة الممسكة عن الصهيل وصام النهار صوماً إذا قام قائمٌ
الظهيرة قال أمرؤ القيس -

فَدَعَهَا وَسَلَّ الْهَمَّ عَنْهَا بِحَسْرَةٍ ذمَولٌ إِذَا صَامَ النَّهَارَ وَهَبَّرَا

وفي الشرع إمساك عن أشياء مخصوصة في زمن مخصوص من شخص مخصوص. فأما الأشياء المخصوصة فهي مفسدات، وأما الزمن المخصوص فهو من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، وأما الشخص فهو المسلم العاقل غير الحائض والنساء.

ما حكم صوم رمضان؟ وما الدليل عليه من الكتاب والسنة؟ وما هي الحكمة في صوم رمضان؟ ومتى فرض صومه؟

ج - حكم صوم رمضان أنه واجب، وأنه أحد أركان الإسلام من جحد وجوبه عالماً كفر وإن كان جاهلاً يُعرَفُ. فإن أصر بعد التعريف كفر ويقتل في الحالين كفراً مرتدًا، والأصل في وجوبه الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّ بَنِي إِنْسَانٍ كُلُّهُ مُ責َمٌ كَمَا كُلِّبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَلَكُمْ تَنَعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهَرَ فَلِيَصُمُّهُ﴾ وأما السنة فمنها ما ورد عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة،

وحج البيت، وصوم رمضان» متفق عليه.

وعن طلحة بن عبد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائراً الرأس فقال: يا رسول الله أخبرني ما فرض الله عليَّ من الصلاة؟ قال: «الصلوات الخمس إِلَّا أَنْ تطُوع» قال: أخبرني ما فرض الله عليَّ من الصيام. قال: «شهر رمضان» قال: هل عليُّ غيره؟ قال: «لَا إِلَّا أَنْ تطُوع شَيْئاً» الحديث متفق عليه.

وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان. وأما الحكمة في صومه فهي ما ذكر الله بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ افترض في السنة الثانية من الهجرة إجماعاً. قال ابن مسعود: فصام رسول الله ﷺ تسعة وعشرين أكثر مما صُمناعه ثلاثين رواه أبو داود.

س٢ - متى يجب صوم رمضان؟ وما هي الأدلة على ذلك؟

ج - يجب صوم رمضان برؤية هلاله أو بإكمال شعبان ثلاثين يوماً. أما الدليل على وجوبه برؤية الهلال فمن الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الْأَشْهَرَ فَلْيَصُمِّمْ﴾ ومن السنة ما ورد عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا رأَيْتُمُوهُ فَصُومُوهُ وَإِذَا رأَيْتُمُوهُ فَأَفْطُرُوهُ. فَإِنْ عُمِّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ» متفق عليه.

وأما الدليل على وجوبه بإكمال العدة. فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن عُم علىكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» متفق عليه.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حال بينكم وبينه سحاب فكملوا العدة ثلاثين، ولا تستقبلوا الشهر استقبالاً» رواه أحمد والنسائي والترمذى بمعناه وصححه، وفي لفظ للنسائي «أكملوا عدة شعبان»

وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من

غیره ثم يصوم لرؤیة رمضان فإن غم عليه عد ثلاثة ثم صام. رواه أبو داود.

س ٣ - ما هو يوم الشك؟ وما حكم صيامه؟ وما هي الأحكام التي ثبتت تبعاً لوجوب الصوم؟ وإذا لم ير الهلال إلا واحد فما الحكم؟

ج - إذا لم ير مع صحو ليلة الثلاثين لم يصوموا؛ لأنّه يوم الشك المنهي عن صومه؛ لما ورد عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمَ ﷺ. رواه أبو داود والترمذى. وإذا ثبتت الرؤية أو أكمل شعبانَ ثلاثة يوماً تُصلّى التراويح ويقع الطلاق والعتق المعلقين به وتنقضي العدة ومدة الإيلاء به. ويحلُّ الأجل المعلق بدخوله وتثبت رؤية هلاله بخبر مسلم مكلف عَذْلٍ ولو عبداً أو أثني نص عليه وفاقاً للشافعى، وحکاه الترمذى عن أكثر العلماء لحديث ابن عباس قال جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال فقال: «أشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: نعم. قال: «أشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم. قال: «فَأَدْنِ يَا بَلَالَ أَنْ يَصُومُوا غَدًا» رواه الخامسة، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، ورجح النسائي إرساله.

وعن ابن عمر قال: تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أني رأيته فقام وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود. ولا يقبل في بقية الشهور إلا رجالان عدلان.

قال في الاختيارات الفقهية: وإن حال دون الهلال ليلةَ الثلاثين غَيْمٌ أو قَتْرٌ فصومُه جائز لا واجب، ولا حرام، وهو قول طوائف من السلف والخلف، وهو مذهب أبي حنيفة، والمنقولات الكثيرة المستفيضة عن أحمد إنما تدل على هذا، ولا أصل للوجوب في كلامه ولا في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

وحرکي عن أبي العباس أنه كان يميل أخيراً إلى أنه لا يستحب. انتهى.
ص ١٠٧ منها.

س٤ - ما المستحب قوله لمن رأى الهلال؟ وما هو الدليل على ذلك؟

ج - يستحب لمن رأى الهلال أن يقول ما ورد عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا رأى الهلال قال: «الله أكْبَرُ اللَّهُمَّ أَهْلِلُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، رَبِّي وَرَبِّكَ اللَّهُ، هَلَالُ رَشْدٍ وَخَيْرٍ» رواه الترمذى، وقال: حديث حسن.

(من النظم ما يتعلق بكتاب الصيام)

عِبَادَةٌ سِرَّ ضِدٌ طَبْعٌ مُعَوَّدٌ
وَفِطْمٌ عَنِ الْمُحْبُوبِ وَالْمُتَعَوَّدِ
الصَّوْمُ يَجْزِي غَيْرَ مُخْتَلِفِ مَوْعِدِ
لِخَامِسِ أَرْكَانِ الْدِينِ مُحَمَّدٌ
وَنُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَانِ لِعَبْدٍ
وَيُضْفَدُ فِيهِ كُلُّ شَيْطَانٍ مُعْتَدِ
وَيُسْهَلُ فِيهِ كُلُّ فَعْلٍ تَعْبُدِ
لِأَهْلِ الرَّضَا فِيهِ وَأَهْلِ التَّهْجِيدِ
عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ فَضَلَّتْ فَلَتَرْصِدَ
وَأَعْظَمَ بِأَجْرِ الْمُخْلِصِ الْمُتَبَعِدِ
وَصُنْ صَوْمَهُ عَنِ كُلِّ مُؤْهِ وَمُفْسِدِ

وَخُذْ فِي بَيَانِ الصَّوْمِ غَيْرَ مُقَصِّرٍ
وَصَبِّرْ لِفَقْدِ الْإِلْفِ مِنْ حَالَةِ الصَّبَا
فَتَقْ فِيهِ بِالْوَعْدِ الْكَرِيمِ مِنَ الَّذِي لَهُ
وَحَافَظَ عَلَى شَهْرِ الصَّيَامِ فَإِنَّهُ
تَغْلِقُ أَبْوَابَ الْجَحَّمِ إِذَا أَتَى
وَيُرْفَعُ عَنِ أَهْلِ الْقَبُورِ عَذَابَهُمْ
وَيُبَسْطَ فِيهِ الرِّزْقُ لِلْخَلْقِ كُلَّهُمْ
تُزَخْرَفُ جَنَّاتُ النَّعِيمِ وَحُورُهَا
وَقَدْ خَصَّهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِلِيلَةٍ
فَأَرْغَمَ بِأَنْفِ الْقَاطِعِ الشَّهْرَ غَافِلًا
فَقُمْ لِيَنِّهِ وَاطِّ نَهَارِكَ صَائِمًا

س٥ - إذا رأى أهل بلد الهلال فهل يلزم غيرهم الصوم؟ واذكر ما تستحضره من دليل وتعليق أو خلاف.

ج - إذا ثبتت رؤية هلال رمضان ببلد لزم الناس كلهم الصوم، وحكم من لم يره حكم من رأاه؛ لقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته» وهو خطاب للأمة كافة لأن الشهر في الحقيقة لما بين الهلالين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في جميع الأحكام فكذا الصوم.

وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد والبصرة لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في أحدهما، وإن كان بينهما بعد كالعراق والحجاز والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم. وروي عن عكرمة أنه قال: لكل أهل بلد رؤيتهم؛ لما روى كريث قال: (قدمت الشام واستهلَّ علىَ هلال رمضان وأنا بالشام، فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ قلت: رأيناه ليلة الجمعة. فقال: أنت رأيته ليلة الجمعة؟ قلت: نعم، ورآه الناس، وصاموا وصام معاوية. فقال: لكن رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثة أو نراه. فقلت: ألا تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا. هكذا أمرنا رسول الله ﷺ. قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب. ورواه مسلم أيضاً.

س ٦ - من رأى وحده هلال رمضان ورُدّ قوله فهل يلزم الصوم؟ وإذا رأى وحده هلال شوال فما الحكم؟ وَضَعَّ ذلك مع ذكر الدليل والتعليق والخلاف.

ج - من رأى وحده هلال رمضان ورُدّ قوله لزمه الصوم. وجميع أحكام الشهر من طلاق وعتق وغيرهما معلقين به لعموم قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» ولأنه يتيقن أنه من رمضان فلزمته صومه وأحكامه بخلاف غيره من الناس. ومن رأى وحده شوال لم يفطر لحديث «الفطر يوم يفطرون والأضحى يوم يضحون» رواه أبو داود وابن ماجة.

وعن عائشة قالت: قال النبي ﷺ: «الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس» رواه الترمذى وقال: حسن صحيح غريب.

وروى أبو رجاء عن أبي قلابة أن رجلين قدما المدينة، وقد رأيا الهلال وقد أصبح الناس صياماً، فأتيا عمر فذكرا ذلك له فقال لأحدهما: أصائم أنت؟ قال: بل مفطر. قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأصوم، وقد رأيت الهلال، وقال للآخر قال: إني صائم. قال: ما حملك على هذا؟ قال: لم أكن لأفطر والناس صيام. فقال للذي أفطر: لولا مكان هذا لأوجَعْتُ رأسك. ثم

نودي في الناس أن اخرجوا. أخرجه ورواه سعيد عن ابن عيينة عن أبى يوپ عن أبى رجاء. وإنما أراد ضربه لإفطاره ببرؤيته وحده، ودفع عنه الضرب لكمال الشهادة به وبصاحبه، ولو جاز له الفطر لما أنكر عليه ولا توعده.

قال في الاختيارات الفقهية: ومن رأى وحده هلال رمضان ورددت شهادته لم يلزم الصوم ولا غيره، ونقله حنبل عن أحمد في الصوم. وكما لا يُعرف ولا يُضَعَّفُ وحده، والتزاع مبني على أصل، وهو أن الهلال هل هو اسم لما يطلع في السماء، وإن لم يشتهر، ولم يظهر أو لأنه لا يسمى هلالاً إلا بالاشتهر والظهور كما يدل عليه الكتاب والسنة. انتهى ص ١٠٦.

س ٧ - إذا ثبتت البينة نهاراً بأن قامت البينة في أثناء النهار. فما الحكم؟
وإذا رؤي قبل الزوال أو بعده في آخر رمضان. فما الحكم؟

ج - إذا قامت البينة بالرؤيه لهلال رمضان في أثناء النهار لزم أهل وجوب الصوم الإمساك ولو بعد فطراهم أي أكلهم في النهار لتعذر إمساك الجميع، فوجب أن يأتوا بما يقدرون عليه لقوله تعالى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا مَسْطَعْتُمْ﴾ ول الحديث «إذا أمرتكم بأمر فأنتوا منه ما استطعتم» ولزم قضاء ذلك اليوم على من لم يبيت النية لمستند شرعى لوجوب تعين النية من الليل لصوم كل يوم واجب؛ وقال الشيخ تقى الدين ابن تيمية: يمسك ولا يقضى، وأنه لو يعلم بالرؤيه إلا بعد الغروب لم يلزمها القضاء، وإذا رؤي الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده وكان في آخر رمضان لم يفطروا ببرؤيته، وهذا قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والأوزاعي ومالك والليث وأبي حنيفة والشافعى وإسحاق؛ لما روى أبو وائل قال: جاءنا كتاب عمر رضي الله عنه: أن الأهل بعضها أكبر من بعض؛ فإذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا أو يشهد رجالان مسلمان أنهم رأياه بالأمس عشية. رواه الدارقطنى. فعلى هذا لا يجب به صوم ولا بياح به فطر.

س ٨ - إذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثة يوماً أو بشهادة واحد ثلاثة يوماً فما الحكم؟ وما شروط صحة الصوم؟ وما شروط وجوبه؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل.

ج - إذا صاموا بشهادة اثنين عدلين ثلاثة يوماً ولم يروه أفطروا مع الصحو والغيم؛ لأن شهادة العدلين يثبت بها الفطر ابتداء فتبعها لثبوت الصوم أولى ولأنهما أخبرا بالرؤية السابقة عن يقين ومشاهدة فلا يقابلها الإخبار بتنفي وعدم لا يقين معه لاحتمال حصول الرؤية بمكان آخر، ولا يفطرون إن صاموا بشهادة واحد ثلاثة يوماً ولم يروه لحديث: «وإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» رواه أحمد وأبو داود والنسائي، ولم يقل فيه: مسلمان. ولأن الفطر لا يستند إلى شهادة واحد كما لو شهد بهلال شوال بخلاف الإخبار بغروب الشمس لما عليه من القرائن. وشروط صحته الإسلام والعقل والبقاء من الحيض والنفاس، والنية من الليل.

وأما شروط وجوبه فهي أربعة: الإسلام والبلوغ والعقل والإطاعة. أما كونه لا يجب إلا على مسلم ولا يجب على كافر سواء كان أصلياً أو مرتدأً فلأنه عبادة لا تصح منه في حال كفره ولا يجب عليه قضاها؛ لقوله تعالى: ﴿فَلِلّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعَذِّرُهُمْ مَا فَدَّ سَلَفَ﴾ ولأنّ في إيجاب قضاء ما فات في حال كفره تنفيه عن الإسلام.

وأما اشتراط البلوغ والعقل فللحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يختلم، وعن المجنون حتى يعقل» رواه أحمد، ومثله من روایة عليٍّ له. ولأنّي داود والترمذى، وقال حديث حسن. فالصبي لا يجب عليه للحديث. وأما كونه لا يصح من المجنون فلعدم إمكان النية منه، وقد نظم العمريطي شروط وجود الصوم فقال:

شهر الصيام واجب الصيام	بالعقل والبلوغ والإسلام
وقدرة على أداء الصوم	مع نية فرضاً لكل يوم
وواجب تقديمها عن فجره	وأجزأوا في الفل قبل ظهره

س ٩ - ماذا يعمل من اشتبهت عليه الأشهر؟ وما مثال الاشتباه؟

ج - إن اشتبهت الأشهر على من أُسرَ وطِمَرَ أو اشتبهت على من بمحازة ونحوه كمن أسلم بدار كفر وعلم وجوب صوم رمضان، ولم يدر أي الشهور يُسمَّى رمضان تَحْرَى واجتهد وصام ما غالب على ظنه أنه رمضان بأماراة لأنَّه غاية جهده. ويجزي الصوم إن شَكَ هل وقع صومه قبل رمضان أو بعده كمن تَحرَى في غَيْمٍ وصلَى وشكَ هل صَلَى قبل الوقت أو بعده، ولم يتبيَّن له أنه صام أو صَلَى قبل دخول الوقت كما لو وافق صومه رمضان أو ما بعده من الشهور لأنَّه أدى فرضه بالاجتهاد في محله فإذا أصاب أو لم يعلم الحال أجزاء كالقبلة إذا اشتبهت على مسافر لا إن وافق صومه رمضان القابل فلا يجزيه الصوم عن واحد منها لاعتبار نية التعيين وإن صام شوال أو ذي الحجة فإنه يقضى ما وافق عيَداً أو أيام تشريق لأنَّه لا يصح صومها عن رمضان ولو صام من اشتبهت عليه الأشهر شعبان ثلث سنين متواتلة ثم علم الحال قضى ما فاته مرتبأً شهراً على إثر شهر بالنسبة كالفائدة من الصلوات.

س١٠ - ما الذي يلزم من عَجَزَ عن الصيام لكبر أو مرض لا يرجى بُرُؤَه؟

ج - من عجز عن الصوم لِكَبَرِ كشيخ وهرم وعجز يجهدهما الصوم، ويشق عليهما مشقة شديدة أو عجز عنه لمرض لا يرجى بُرُؤَه فأفطرَ عليه لا مع عذر معتاد كسفر إطعام مسكين عن كل يوم ما يجزيء في كفارَةٍ مُدْ من بر أو نصف صاع من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً﴾ : ليست بمنسوخة. هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم. رواه البخاري.

وروى أن أنس بن مالك ضَعُفَ عن الصوم فصنَعَ جَفَنةً من ثريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم.

ولأبي داود بإسناد جيد عن ابن أبي ليلى حدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال فذكره وألحق به من لا يرجى بُرُؤَه مرضه. فإن كان العاجز عنه لِكَبَرِ أو مرض لا يرجى بُرُؤَه مسافر فلا فدية لفطره بعدر معتاد ولا قضاء لعجزه عنه فيعيَا

بها فيقال: مسلم مكلف أفتر عمداً في رمضان ولم يلزمته قضاء ولا كفارة. هذه المسألة ألغز بها بعض العلماء وأظنه محمد بن سلوم للشيخ عبدالرحمن الزواوي فقال:

وعن مسلم حر تقي مكلف
بمدة شهر الصوم من غير فدية
فأجابه حلاً للمسألة:

ولَا فِدْيَةَ فَافْهَمْ وَإِنْ كَانَ ذَاهِلًا
فَلَا حُرْجٌ فِي الدِّينِ فَاللَّهُ سَهَّلَ
وَذُو شَبَقَ أَيْضًا يَكُونُ مَسَافِرًا

س ١١ - إذا أيس من البرء ثم عوفي فما الحكم؟ ومن الذي يُسن له الفطر؟ وهل يجوز الوطء لمن به مرض أو شبق؟ وإذا لم يمكنه إلا بآفساد صوم موضوعة فما الحكم؟ وبين حكم ما إذا سافر ليفتر، مع ذكر الدليل.

ج - من أيس من بُرئَةِ ثم قدر على قضاء ما أفتره لمرضه فكم عضوب حج عنه ثم عوفي فلا يلزمته قضاء ما أفتره وسن فطره وكره صوم المسافر بسفر قصر ولو بلا مشقة لحديث «ليس من البر الصيام في السفر» متفق عليه ورواه النسائي وزاد «عليكم برخصة الله التي رَحَصَ لكم فاقبلوها» إن صام أجزاءً لحديث «هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» رواه النسائي ومسلم.

فلو سافر من وجب عليه الصوم في رمضان ليفتر فيه حرماً، أما الفطر المحرم، وسن فطر وكره صوم لخوف مرض بعثش أو غيره لقوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُتَّرَ» ولأنه في معنى المريض لتضرره بالصوم وسن فطر وكره صوم لخوف مريض وحدث به مرض ضرراً بزيادته أو طوله يقول طبيب مسلم ثقة لقوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَهُ مِنْ آيَاتِ أُخْرَى» إلى قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُتَّرَ» وجاز وطء لمن به مرض ينتفع بالوطء فيه، أو به شبق ولم تندفع شهوته بدون الوطء ويختلف تشقيق أئتيه إن لم يطاً ولا كفارة ويقضي ما لم يتعد القضاء عليه

لشيق فيطعم لكل يوم مسكتناً كثيراً عاجز ومتى لم يمكنه إلا بآفات صوم
مَوْطُوءَةٍ جاز له الوطء ضرورةً لداعي الضرورة كأكلٍ مُضطَرًّا ميتةً.

س ١٢ - مَن الذي يباح له الفطر؟ وما الدليل على إباحته؟

ج - يباح الفطر لحاضر سافر أثناء النهار؛ لحديث أبي بصرة الغفاري أنه ركب في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان فدفع ثم قرب غداه فلم يجاوز البيوت. قال: حتى دعا بالسفرة ثم قال: اقترب. قيل: ألسنت ترى البيوت؟ أترغب عن سنة محمد ﷺ؟ فأكل. رواه أبو داود. وحديث أنس حسنة الترمذى: إذا فارق بيتك قريته العامرة لما تقدم ولأنه قبله لا يسمى مسافراً والأفضل عدم الفطر تغليباً لحكم الحضر وخروجاً من الخلاف. ويباح الفطر للمسافر الذي له القصر وللمريض الذي يتضرر به، والفطر لهما أفضل وعليهما القضاء. قال الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرْيِضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَدَّهُ مِنْ آيَاتِ أُخْرَى» ولقوله ﷺ: «ليس من البر الصيام في السفر» متفق عليه، وخرج النبي ﷺ عام الفتح فأفطر فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة» رواه مسلم.

وعن أبي سعيد قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة. قال: فنزلنا منزلة فقال رسول الله ﷺ: «إنكم قد دنوتم من عدوكم والفتر أقوى لكم فكانت رخصةً فمنا من صام ومنا من أفطر ثم نزلنا منزلةً آخر فقال: إنكم مصيّحون عدوكم؛ وفطركم أقوى لكم فأفطروا. فكانت عزمه فأفطربنا ثم لقد رأينا نصوم مع رسول الله ﷺ في السفر. رواه مسلم وأحمد وأبو داود.

وعن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال: يا رسول الله أجد مني قوة على الصوم في السفر فهل على جناح؟ فقال: «هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» رواه مسلم والنسائي (٤٥، ٤)

ومن يباح له الفطر العامل والموضع إذا خافت على

أنفسهما فيفطران ويقضيان كالمريض الخائف على نفسه وإن خافت على ولديهما أفترتا وقضتا ولزم ولئي الولد إطعام مسكين لكل يوم لقوله تعالى: «وَعَلَى

الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَذَيَّهُ طَعَامٌ مُسْكِنٌ» قال ابن عباس - كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة وهو يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعمها مكان كل يوم مسكنيناً والحلبي والمريض إذا خافت على أولادهما أفترتا وأطعمتا رواه أبو داود وروى ذلك عن ابن عمر ولا مخالف لها في الصحابة في الكبير الذي يجهده الصيام، وتقدم في جواب سؤال (١٣٨).

س ١٣ - إذا قبل الرضيع ثدي غير أمه. فهل يجوز لها الفطر؟ وإذا تغير لبن المرضعة بسبب صومها فهل للمستأجر الفسخ؟ وهل يجوز لمن له الفطر أن يصوم غيره فيه؟ ومتى يجب الفطر؟

ج - متى قبل رضيع ثدي غيرها وقدر أن يستأجر له لم تفطر أمه لعدم الحاجة إليه.

ومرضعة لولد غيرها كأم في إباحة فطر إن خافت على نفسها أو الرضيع فإن وجب فعلى من يمونه فلو تغير لبن الظهر المستأجرة للرضاع بسبب صومها أو نقص بصومها فلمستأجرها الفسخ للإجارة دفعاً للضرر وتجبر على فطر بطلب مستأجر إن تأدى الرضيع بصومها.

ويجب الفطر لمن احتاجه لإنقاذ معصوم من مهلكة كفرق لأنه يمكنه تدارك الصوم بالقضاء بخلاف الفريق ونحوه ويجب الفطر على الحائض والنساء للحديث الصحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» متفق عليه.

ومن خاف تلفاً بصومه أجزاء وكره، صححه في الإنفاق. وقال جماعة: يحرم صومه.

قال في الفروع: ولم أجدهم ذكروا في الأجزاء خلافاً وذكر جماعة في صوم الظهار: يجب فطنه بمرض ونحوه وليس لمن أبيع له الفطر في رمضان صوم غير رمضان فيه لأنه لا يسع غيره ما فرض فيه تتمة ولا فدية على المنقد ولا على المنقد في مسألة الفطر لإنقاذ الفريق وتقدمت قبل عشرة أسطر والله

أعلم.

س٤ - تكلم بوضوح عن نية الصوم. واذكر ما في ذلك من خلاف.

ج - يشترط لصوم كل يوم واجب نية معينة ومعنى تعينها أن يعتقد أنه يصوم من رمضان أو قصائه أو نذراً أو كفارة لأن صيام كل عبادة مفردة، وتعتبر النية من الليل لكل صوم واجب ولو أتى بعد النية بمناف للصوم لا للنية كأكل وشرب وجماع، ولأنه تعالى أباح الأكل والشرب إلى آخر الليل فلو بطلت به فات محلها، وأما الدليل للنية فقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» وأما الدليل على إيقاعها في الليل فهو ماورد عن حفصة أم المؤمنين أن النبي عليه السلام قال: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» رواه الحخمسة ومال الترمذi والنمسائي إلى ترجيح وقفيه وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان.

وعن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له» رواه الدارقطني وقال: إسناده كلهم ثقات. وفي لفظ للزهري: «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له» ومن خطر بقلبه ليلاً أنه صائم غداً فقد نوى. وكذا الأكل والشرب بنية لأن النية محلها القلب.

وقال الشيخ تقى الدين ابن تيمية: هو حين يتعشى عشاءً مَن يريد الصوم؛ ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان.

وقال في الاختيارات الفقهية: وتصح النية المترددة كقوله: «إن كان غداً من رمضان فهو فرض وإلا فهو نفل» وهو إحدى الروايتين عن أحمد ويصح صوم الفرض بنية من النهار إذا لم يعلم وجوبه بالليل كما إذا شهدت البينة بالنهار ص ١٠٧ منها.

وإن قال ليلة الثلاثاء من رمضان: إن كان غداً من رمضان ففرضي وإن أنا مضطر فيجزئه إن بان بأنه من رمضان لأنه لم يثبت زواله لأنه حكم صومه مع الجزم.

س ١٥ - بَيْنِ أَحْكَامِ مَا يَلِي: صُومَ مَنْ جُنَاحَ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ؟ صَائِمٌ نَوِيَ الْإِفْطَارَ؟ مِنْ قَطْعِ نِيَةِ نَذْرٍ أَوْ كَفَارَةٍ ثُمَّ نَوِيَ نَفَلًا؟ صُومُ النَّتْلَلِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؟ مَتَى يَحْكُمُ بِالصُّومِ الشَّرِعيِّ الْمِثَابَ عَلَيْهِ؟

ج - لا يصح صوم من جن كل النهار أو أغمى عليه كل النهار لأن الصوم: الإمساك مع النية لحديث: يقول الله تعالى: «كُلُّ عملِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصُّومُ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». يدع طعامه وشرابه من أجله» فأضاف الترك إليه وهو لا يضاف إلى الجنون والمغمى عليه فلم يجز، والنية وحدها لا تجزي ويصح الصوم من أفق جزءاً منه حيث نوى ليلاً لصحة إضافة الترك إليه إذن. ويفارق الجنون الحيس بأنه لا يمنع الصحة ويحرم فعله ويصح صوم من نام جميع النهار لأن النوم عادة ولا يزول الإحساس به بالكلية لأنه متى نبه إليه ويقضى مغمى عليه زمن إغماهه لأنه مكلف ولأن مدة الإغماء لا تطول غالباً. ولا ثبت الولاية على المغمى عليه ولا يقضي مجنون زمن جنونه لعدم تكليفه سواء كان زمن الجنون كل الشهر أو بعضه، ومن نوى الإفطار فكم من لم يبني الصوم لقطعه النية لا كمن أكل أو شرب فيصح أن ينوي صوم اليوم الذي نوى الإفطار فيه نفلاً بغير رضا، ومن قطع بنية نذر أو كفارة أو قضاء، ثم نوى صوماً نفلاً صَحَّ نفله، وإن قلب صائم نية نذر أو قضاء إلى نفل صحي قلب فرض الصلاة نفلاً وكراه له ذلك لغير غرض ويصح صوم نفل بنية من النهار، ولو كانت بعد الزوال، وهو قول معاذ بن جبل وابن مسعود وحديفة ابن اليمان. حكاها عنهم إسحاق في رواية حرب لحديث عائشة قالت: دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال: «هل عندكم من شيء؟» فقلنا: لا. قال: «فإنني إذا صائم» مختصر رواه الجماعة، ولأن اعتبار التبييت لنفل الصوم يفوت كثير منه لأنه قد يبدو له الصوم بالنهار لنشاط أو غيره فسومح فيه بذلك كما سومح في نفل الصلاة بترك القيام وغيرها ويحكم بالصوم الشرعي المثاب عليه من وقت النية لحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ إِنَّمَا لَكُلُّ أَمْرٍ مَانُوا» وما قبله لم يوجد فيهقصد القرابة لكن يتشرط أن يكون ممسكاً فيه عن المفسدات لتحقيق معنى القرابة وحكمة الصوم في القدر المنوي فيصح تطوع من طهرت في يوم ومن أسلم في

يوم لم يأتي في ذلك اليوم بمفسد من أكل أو شرب ونحوهما كالجماع.

(ومن مختصر النظم مما يتعلق بكتاب الصيام)

لشعبان فارقب شهر صومك وارصد
ولو برؤية عَذْلٍ في الأصح المؤكد
نهاراً لأنّي ليلة في المؤكد
وباثنين ثبت غير ذا الشهر واحد
كإِلزام راء رد في المتأطد
لغيم ولا عن قول فرد بأجود
ليفطر سرّاً في القوي الموطّد
قدير عليه عاقل بالغ طد
وقولان في إمساكهم وكذا اعدد
طهارة حبض أو نفاس لولد
نكل ليمسك ثم يقضوا بأوكد
أتم ويقضيه على المذهب ازدد
بغير قضا والمد عن يومه أزيد
كمضى يقول الطب إن صمت يزدد
يجوز له الإفطار منه بأوكد
أذى شبق يفطر ويقضي ولا يفدي
قضاء وتکفير بإطعام مرمد
جميعاً كمن أغمى فصومها أنسد
ويقضي المغمى دون ذي الجن فاهتد
ولا يجب استحضار فرض بمقصد
وعن أحمد بعد الزوال ليصدد

وإن كملت تسع وعشرون ليلة
وإن رُؤيَ أوجب صومه مطلقاً
وكالذكر الأنثى بوجهه ورؤيه
فإن لم يروا في الصحو يحرم صومه
ويلزمـنا طرـاً برؤـية بلـدة
ولا يفـطـرن بعدـ الشـلـاثـينـ صـائـمـ
ومن يـرهـ فيـ لـيلـةـ العـيدـ وـحدـهـ
وـإـبـحـابـهـ يـخـتصـ كـلـ مـوـحـدـ
وـإـنـ فيـ نـهـارـ يـثـبـتـ الشـهـرـ فـاقـضـهـ
مـرـيـضاـ بـرـأـ أوـ قـادـماـ مـفـطـرـ كـذـاـ
وـإـنـ زـالـ فـيـ الـجـنـ وـالـكـفـرـ وـالـصـباـ
وـإـنـ يـلـفـنـ فـيـ الـمـمـيـزـ صـائـمــ
وـيفـطـرـ عـنـ الـعـجـزـ شـيـخـ وـمـزـمـنـ
وـفـطـرـاـ فـيـ الـأـسـفـارـ أـولـىـ وـلـوـ نـوـىـ
وـذـوـ سـفـرـ أـنـشـاهـ مـنـ بـعـدـ صـومـهـ
وـمـنـ خـافـ مـنـ جـوـعـ وـمـنـ عـطـشـ وـمـنـ
وـفـيـ فـطـرـ حـبـلـيـ حـفـظـ طـفـلـ وـمـرـضـ
وـمـنـ يـنـوـ صـومـاـ ثـمـ جـنـ نـهـارـهـ
وـإـنـ نـامـهـ جـمـعـاـ فـلـاـ تـلـغـ صـومـهـ
وـلـلـوـاجـبـ اـنـوـ الصـومـ فـيـ كـلـ لـيـلـةـ
وـنـفـلـكـ مـهـماـ شـئـ فـيـ يـوـمـكـ اـنـوـهـ

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفاره

س ١٦ - اذكر ما تستحضره مما يفسد الصوم مقووناً بالدليل

ج - يحرم على كل مسلم مكلف قادر تناول مفطر من غير عذر في نهار شهر رمضان لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أنظر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صومه الدهر كله إن صامه» رواه الأربعة وصححه ابن خزيمة وأخرجه البيهقي. فمِمَّا يحرم على الصائم الأكل والشرب بعدما تبين الفجر الثاني؛ لقوله تعالى: «**حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى أَيَّلِ**» ومن المفطرات القيء عمداً ويفسد به الصوم يقضيه. ومن ذرعه القيء فلا شيء عليه؛ لما ورد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعلية القضاء» رواه الخمسة وأعلمه أحمد وقواه الدارقطني. وممّا يفطر الصائم الحجامة سواءً كان حاجماً أو محجوماً؛ لما روى شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى على رجل بالبيع وهو يتحجج في رمضان فقال: «أنظر الحاجم والممحروم» رواه الخامسة إلا الترمذى وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان. وعن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أنظر الحاجم والممحروم» رواه أحمد والترمذى. وعن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يتحجج في رمضان فقال: «أنظر الحاجم والممحروم» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم. وممّا يحرم على الصائم ويبطل به الصيام الجماع والمباسرة إذا أمنى؛ لقوله تعالى: «**أَحْلَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى سَاءِكُمْ مِنَ لِيَسْ لَكُمْ وَأَنْسُ لِيَسْ لَهُنَّ**» إلى قوله: «**ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى أَيَّلِ**» وإنما الاكتحال والتداوي والاحتقان ومداواة المأمومة والجائفة وسائر الجروح والاستعطاط. فقيل: هذه الأشياء تفطر إذا علم وصولها الجوف والحلق؛ لقوله عليه السلام للقطط بن صبرة: «**وَبَالْغُ فِي الْإِسْتِشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونْ صَائِمًا**». وهذا يدل على أنه يفسد الصوم إذا بالغ فيه بحيث يدخل إلى خياضيمه أو دماغه. وقياس عليه ما وصل إلى جوفه. وروى أبو داود والبخاري في تاريخه عن النبي ﷺ أنه أمر بالإثم المتروك

وقال: «لبيته الصائم» وقيل: إن هذه لا تفطر لأنه لم يرد فيها دليل صحيح ولا هي في معنى الأكل والشرب. قال في مجموع الفتاوى في (ج ٢٥) وأما الكحل والحقنة وما يقطر في إحليله ومداواة المأمومة والجائفة فهذا مما تنازع فيه أهل العلم. والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ ذلك حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسندأ ولا مرسلأ علم أن لم يذكر شيئاً من ذلك. والحديث المروي في الكحل ضعيف، رواه أبو داود في السنن ولم يروه غيره ولا هو في مسند أحمد ولا سائر الكتب المعتمدة. والذين قالوا إن هذه الأمور تفطر كالحقنة ومداواة المأمومة والجائفة لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس. وأقوى ما احتجوا به قوله: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» قالوا: فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله وعلى القياس كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء أو غيره من حشو جوفه. وإذا كان عدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يجز إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة. انتهى باختصار. (وأما الإبرة) فهي تنقسم إلى قسمين: إبرة دوائية وإبرة غذائية لإيصال الأعذية بالإبرة حَقْنًا في الدم أو شريانًا أو إيصالها إلى الجوف بأي طريق فلا شك في فطره بها لأنها في معنى الأكل والشرب من غير فرق. وأما إيصال الدواء بالإبرة فعلى القول الأول يفطر وعلى ما اختاره الشيخ تقي الدين فالذي يظهر لي أنها لا تفطر والذي تطمئن إليه النفس تجنبها (وأما الحبوب) فلا شك أنها تفطر الدوائية والمقوية والمشتركة بين الغذاء والدواء. وقال بعض المستحبين للعلم من متعاطي كتب الطبع للمطالعة بها والاسترشاد من حسنها: الإبر قسمان: قسم يؤخذ كغذاء كالجلوكوز (سكر العنب) ويتحقق بها القيمتين لأنها تؤخذ عن نقص في الغذاء كمن يفقد مادة أساسية؛ إما لعدم حصوله عليها؛ وإما لمانع في بدنـه يمنعه من

امتصاص خلاصة هذا الغذاء الذي يحتوي على الفيتامينات فإنه يعطى الفيتامين الذي فقده بدنه كتكاملة للغذاء. فهذا القسم الذي هو الفيتامينات والجلوكوز لا شك في تفطيرهما للصائم. ونزيد القارئ إيضاحاً للجلوكوز من أقوال علماء الطب فإنهم يقولون: إن كل مادة غذائية يتناولها الإنسان لا يتتفع بها بدنه حتى تحول إلى (جلوكوز) يمتصها الدم من خلال جدر المصارين بل إنهم يعتمدون في المستشفى على حقن (الجلوكوز) للكل من يتعدى عليه الأكل إما لورم في الحنجرة أو في المريء يمنعه من الإبر فهو ما يؤخذ دواءً كحقن البريفيثينات، والبنسلين، ولستربوتومايسين، والتَّرامايسين وما شاكلها وهي أنواع كثيرة (وتسمى المضادات الحيوية) وفيها خلاف بين الأطباء لأن منهم من يقول إنها تصل إلى القناة الهضمية، ولكنها ليست مغذية وربما يقول قائل إنها لا تصل إلى تجويف القناة الهضمية، ولكننا سنضرب لذلك مثلاً بأنبولات (الأميدين) وهي حقن تضرب في العضل لعلاج (الدوستاريا) وهي داخل المصارين من ذلك يعرف أن الحقن وإن لم تكن حقناً غذائياً فإنها تصل إلى القناة الهضمية؛ لذلك أرى أن المتعالجين قسمان:

١ - مرضى ٢ - غير مرضى. فالمرضى يفطرون ويتعالجون بالإبر وغيرها لأن الإبر ليست هي كل الدواء ويقضون لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ وإما القسم الثاني وهو غير المرضى فخير لهم صيانة صيامهم حتى من الأشياء التي فيها خلاف بين الأطباء؛ لقول الرسول ﷺ: «دع ما يربيك إلى ما لا يربيك» والتفريق بين المريض ومن يخاف أنه مريض وليس مريضاً مرجعه الطبيب المسلم.

ومما يفطر الردة عن الإسلام أعاذنا الله منها. قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَتْ لِيَحْجَنَّ عَلَكَ وَلَا كُونَنَّ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ ومما يفطر الموت لحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله».

س ١٧ - تكلم عن أحكام ما يلي: مُجَامِعٌ لِمَ يَقْتَسِلُ إِلَّا بَعْدِ طَلَوْعِ الْفَجْرِ الثاني. من جامع عندما طلع الفجر. من أفتر يظن أن الشمس قد غابت. من

طار إلى حلقه غبار أو ذباب. من احتلم وهو صائم. المبالغة في المضمضة والاستنشاق. المذى بتكرار النظر. الإنزال بتكرار النظر. سُقْ ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف أو تفصيل.

ج - يجوز لمن جامِع بالليل أن لا يغسل حتى يطُلُّ الفجر وصومه صحيح لما ورد عن عائشة أن رجلاً قال: يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم فقال رسول الله ﷺ: «وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم» فقلت: لست مثلك يا رسول الله ؛ قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر. فقال: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم الله وأعلمكم بما اتقى» رواه أحمد ومسلم وأبو داود. وعن عائشة وأم سلمة أن النبي ﷺ «كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان» متفق عليه. وعن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من جماع لا حلم ثم يفطر ولا يقضى» أخرجه. لكن يستحب لمن لزمه الغسل ليلاً من جنب وحائض ونساء انقطع دمها وكافر أسلم أن يغسل قبل طلوع الفجر الثاني، وإذا طلع وهو مجتمع فاستدام الجماع فعليه القضاء والكافرة. وبه قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: يجب القضاء دون الكفاره لأنه وطء لم يصادف صوماً فلم يجب الكفاره كما لو ترك النية ثم جامع. ووجه الأول أنه ترك صوم رمضان بجماع أثم به لحرمة الصوم فوجبت به الكفاره كما لو وطيء بعد طلوع الفجر. وأما إذا نزع في الحال مع أول طلوع الفجر فعليه القضاء والكافارة على الصحيح من المذهب؛ لأن النزع جمع يتلذذ به أشبه بالإيلاج. وقال أبو حفص: لا قضاء عليه ولا كفاره وهو قول أبي حنيفة والشافعي لأنه ترك للجماع فلا يتعلق بما يتعلّق بالجماع كما لو حلف لا يدخل داراً وهو فيها فخرج منها. وقال مالك يبطل صومه ولا كفاره عليه لأنه لا يقدر على أكثر مما فعله من ترك الجماع فأشبه المكره. وقال في شرح أصول الأحكام وقال ابن القيم: مَن طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ مَجَمِعٌ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ النَّزْعُ عَيْنًا، ويحرم عليه استدامة الجماع واللبث، ولا شيء عليه، اختاره شيخنا وهو الصواب والحكم في حقه وجوب النزع والمفسدة في حرقة النزع مفسدة مغمورة في مصلحة إقلاعه ونزعه وإن استدام فعليه القضاء والكافارة وهو مذهب مالك

والشافعي وأحمد وغيرهم لأنّه جماع في شهر رمضان باختيار فلا فرق بين ابتدائه ودوامه ولو أراد أن يأكل أو يشرب مَنْ وجَبَ عَلَيْهِ الصُومُ وجَبَ عَلَى مَنْ رَأَهُ إِعْلَامُهُ، لأنّه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يفطر إن فعل شيئاً ناسياً أو مكروراً، وبه قال عليٌّ وابن عمر لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعنه الله وسقاه» متفق عليه، وللحَاكم: مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًّا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَارَةَ، ولقوله: «عَفِيَ لِأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» وَمَنْ أَفْطَرَ يَظْنَنُ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ أَنَّهَا لَمْ تَغْرَبْ لَمْ يَفْسُدْ صُومَهُ فَلَا قَضَاءَ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجُدْ يَقِينٌ يَزِيلُ ذَلِكَ الظَّنَّ كَمَا لَوْ صَلِيَ بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ شَكَ فِي الإِصَابَةِ بَعْدِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ طَارَ إِلَى حَلْقَهُ ذَبَابٌ أَوْ غَبَارٌ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَمْ يَفْطُرْ وَكَذَا مَنْ قَطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ لَا يَفْطُرْ لِعَدَمِ الْمُنْفَذِ، إِذَا احْتَلَمَ وَهُوَ صائمٌ أَوْ أَنْزَلَ لِغَيْرِ شَهْوَةِ كَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَنْيُّ أَوْ الْمَذْيُّ لِمَرْضٍ لَمْ يَفْطُرْ وَإِنَّمَا تَمْضِيقُ أَوْ اسْتِنْشَقُ فَوْصَلَ إِلَى حَلْقَهُ مَاءً فَلَمْ يَبْطِلْ صُومَهُ لَأَنَّهُ وَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَشْبَهُ الذَّبَابِ الدَّاخِلِ حَلْقَهُ فَأَمَّا إِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْ بِالْعَدْلِ فَدُخُولُ الْمَاءِ حَلْقَهُ فَعَلَى وَجْهِيْنِ «أَحَدُهُمَا» لَا يَفْطُرْ لَأَنَّهُ وَصَلَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ. وَ«الثَّانِي» يَفْطُرْ لَأَنَّهُ فَعَلَ مَكْرُورًا تَعْرُضُ بِهِ إِيصالُ الْمَاءِ إِلَى حَلْقَهُ أَشْبَهُ الْإِنْزَالَ بِالْمُبَاشَرَةِ لَأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُبَالَغَةِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَصَولُ الْمَاءِ فِي الْمُبَالَغَةِ يَبْطِلُ الصُومَ لَمْ يَكُنْ لِلنَّهِ عَنِ الْمُبَالَغَةِ مَعْنَى، وَأَمَّا إِذَا كَرَرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ فَقِيلَ إِنَّهُ يَفْطُرْ وَبَهِ قَالَ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ وَمَالِكُ لَأَنَّهُ إِنْزَالٌ بِفَعْلٍ يَتَلَذَّذُ بِهِ يُمْكِنُ التَّحرُّزُ مِنْهُ أَشْبَهُ الْإِنْزَالَ بِاللَّمْسِ وَالْفَكَرِ لَا يُمْكِنُ التَّحرُّزُ مِنْهُ بِخَلْفِ النَّظَرِ فَلَوْ أَنْزَلَ مَذْيًا لَمْ يَفْطُرْ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنْ صَرَفَ بَصَرَهُ لَمْ يَفْسُدْ صُومَهُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ، وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالثُّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمَنْذُرِ لَا يَفْسُدُ؛ لَأَنَّهُ عَنِ غَيْرِ مُبَاشَرَةِ أَشْبَهُ الْإِنْزَالَ بِالْفَكَرِ، وَكَمَا لَوْ نَامَ فَاحْتَلَمَ وَهَذَا القَوْلُ قَوِيٌّ جَدًا فِيمَا أَرَى.

س ١٨ - تكلم عن أحكام ما يلي: مَنْ شَكَ فِي طَلَوْعِ فَجْرٍ ثَانِيًّا؟ مَنْ أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ نَهَارًا؟ مَنْ أَصْبَحَ وَفِي طَعَامِ فَلْفَظِهِ؟ مَنْ أَكَرَهَ عَلَى الْأَكْلِ أَوْ صُبَّ فِي حَلْقَهُ مَاءً وَنَحْوَهُ مَكْرَهًا؟

ج - وإن أكل شاكاً في طلوع الفجر الثاني ولم يتبيّن طلوعه إذ ذاك لم يفسد صومه لأن الأصل بقاء الليل، وإن بان أنه طلع الفجر قضى، أو بان لمن أكل ونحوه ظاناً غروب شمس أنها لم تغرب قضى لتبين خطئه، ومن أكل ونحوه شاكاً في غروب شمس ودام شكه قضى لأن الأصل بقاء النهار وكما لو صلى شاكاً في دخول الوقت فإن تبيّن له أن الشمس كانت غربت فلا قضاء عليه لتمام صومه، وإن أكل معتقداً أنه ليل فبان نهاراً فعليه القضاء لأن الله أمر بتمام الصوم إلى الليل ولم يتمه. وعن أسماء أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس قيل لهشام بن عمرو وهو راوي الحديث أمروا بالقضاء قال لا بد من قضاء رواه أحمد والبخاري، وحکى عن عمرو ومجاهد والحسن وإسحاق لا قضاء عليه لما روى زيد بن وهب قال: كنت جالساً في مسجد رسول الله ﷺ في رمضان في زمن عمر بن الخطاب فشربنا ونحن نرى أنه من ليل ثم انكشف السحاب فإذا الشمس طالعة قال فجعل الناس يقولون تقضي يوماً مكانه فقال عمر: والله لا تقضيه ما تجافنا الإثم ولأنه لم يقصد الأكل في الصوم فلم يلزم. قال في الاختيارات الفقية: ومن أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل فبان نهاراً فلا قضاء عليه، وكذا من جامع جاهلاً بالرفث أو ناسياً وهو إحدى الروايتين عن أحمد انتهى ص ١٠٩ منها. ومن أصبح وفي فمه طعام فلفظه أو شق لفظه فبلغه مع ريقه من غير قصد لم يفطر لعدم إمكان التحرز منه .

س ١٩ - ماذا يلزم من جامع في نهار رمضان، وَصَحْ ذلك مع ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف.

ج - قد تقدم أن الجماع مما يحرم على الصائم ويفطر به، ويلزم المجامع في رمضان القضاء والكفارة وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لما ورد عن أبي هريرة قال: بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله هلكت. قال: « ما لك » قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم. فقال رسول الله ﷺ: « هل تجد

رقبة تعتقدا؟» قال: لا. قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا. قال: «هل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا. قال: «اجلس» ومكث النبي ﷺ بينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر والعرق المكتل الضخم، قال: «أين السائل؟» قال: أنا، قال: «خذ هذا فتصدق به». فقال الرجل: أعلى أفتر مني يارسول الله فوالله ما بين لابتيها - ويريد الحرتين - أهل بيته ثم قال: «أطعمه أهلك» متفق عليه.

وأما القضاء فلأن النبي ﷺ قال للمجامع: صُمْ يوماً مكانه رواه أبو داود وابن ماجة وأنه إذا وجب القضاء على المريض والمسافر وهو معدوران فعلى المجامع أولى، ويجب عليه إمساك بقية يومه لأنه أفتر غير عذر، أما إذا كان المجامع ناسياً فالمشهور أن عليه القضاء والكفارة كالعادم وعن أحمد لا قضاء ولا كفارة على من جامع ناسياً اختاره الأجري والشيخ تقي الدين ابن تيمية وافقاً لأبي حنيفة والشافعي.

س ٢٠ - إذا كانت المرأة المُجَامِعَةُ ناسيةً أو جاهلةً أو مكرهةً أو نائمةً فهل يلزمها كفارةً؟ وهل بينها وبين الرجل فرق في الإكراه؟ وإذا جامعَ مَنْ نوى الصوم في سفره فما الحكم؟ وماذا يلزم من جامع ثم كفَّر ثم جامع في يومه، أو جامع في يوم ثم في آخر ولم يكفر؟ وإذا جامع وهو معافي ثم مرض فما الحكم؟

ج - إذا كانت المرأة المُجَامِعَةُ ناسيةً أو جاهلةً أو مكرهةً فلا كفارة عليها والفرق بينها وبين الرجل في الإكراه له نوع اختيار بخلافها وأما لنسوان فقال ابن قدس: أن جهة الرجل في المجامع لا تكون إلا منه غالباً بخلاف المرأة، وكان الزجر في حقه أقوى، فوجبت عليه الكفارة في حالة النساء دونها، وإذا جامع من نوى الصوم في سفره أفتر ولا كفارة لأنه صوم لا يلزم المضي فيه أشبه التطوع، ومن جامع ثم كفَّر ثم جامع في يومه فعليه كفارة ثانية لأنه وطء محرم، وقد تكرر فتتكرر هي كالحج، وقيل: لا كفارة عليه؛ لأن

الجماع الثاني لم يصادف صوماً وهو رواية عن أحمد وفافقاً للثلاثة، وإن جامع في يومين فعليه كفارتان لأن كل يوم عبادة منفردة تجب الكفارة بفساده ولو انفرد فإذا فسد أحدهما بعد الآخر وجب كفارتان كحجتين وعمرتين وكما لو كان رمضانين، ومن جامع وهو معافى ثم مرض أو جن أو سافر لم تسقط الكفارة عنه لاستقرار الكفارة؛ لأنه أفسد صياماً واجباً من رمضان بجماع تام، وكما لو لم يطرأ العذر، ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام رمضان لأن النص إنما ورد بالجماع في رمضان وليس غيره في معناه لاحترامه وتعيينه لهذه العبادة فلا يقاس عليه غيره فإن لم يجد ما يطعمه للمساكين حال الوطء لأنه وقت الوجوب سقطت عنه كصدقة الفطر وكفارة الوطء في الحيض؛ لأنه عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ لم يأمر الأعرابي أخيراً بها ولم يذكر لها بقاءها في ذمتها، وقيل لا تسقط بالإعسار قالوا: وليس في الخبر ما يدل على سقوطها عن المعاشر، بل فيه ما يدل على استقرارها عليه. قالوا أيضاً: والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة، وإن كفر عنه غيره بإذنه فله أكلها إن كان أهلاً لها، وكذا لو ملكه غيره ما يكفر به جاز له أكله مع أهليته لخبر أبي هريرة السابق. والله أعلم.

باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

س ٢١ - بين ما الذي يكره للصائم؟ وما الذي تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف؟

ج - يكره جمع ريقه فيبتلعه وذلك أنه اختلف في الفطر به وأقل أحواله أن يكون مكروهاً، ويكره ذوق طعام بلا حاجة؛ لأنه لا يأمن أن يصل إلى حلقه فيفطره، ويكره مضغ علك لا يتحلل منه أجزاءً لأنه يجمع الريق ويجلب البلغم، ويورث العطش، وكراه له ترك بقية الطعام بين أسنانه خشية خروجه فيجري به ريقه إلى جوفه. وأما القبلة فعلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون ذا شهوة مفطرة يغلب على ظنه أنه إذا قيل أنزل أو

أمدى فهذا يحرم عليه؛ لأنها مفسدة لصومه أشبهت الأكل.

الثاني: أن يكون ذا شهوة لكن لا يغلب على ظنه ذلك فتكره له لأنه يُعرّض نفسه للغطرر، ولا تحرم في هذه الحال لقول عائشة - رضي الله عنها - كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ويبادر وهو صائم وكان أملككم لإربه. متفق عليه.

الثالث: أن يكون من لا تحرك شهوته كالشيخ الكبير ففيه روایتان إحدهما لا تكره وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً سأله النبي ﷺ عن المباشر للصائم فرخص له فأنا آخر فسألته فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذى نهاه شاب. أخرجه أبو داود. ويحرم مضاعف العلك المتعلّل إن بلع ريقه، وإنّما لا لأن المحرّم إدخال ذلك إلى جوفه ولم يوجد وتكره للصائم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لما ورد عن لقيط بن صبرة قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الضوء قال: أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق، إلاّ أن تكون صائماً. رواه أبو داود والترمذى والنسائي.

س ٢٢ - ما الذي يجب على الصائم اجتنابه وما دليله؟

ج - يجب عليه اجتناب كذب وغيبة ونميمة وشتم وفحش، الكذب ما خالف الواقع، وأما الغيبة فقد سئل عنها ﷺ فقال: «ذكرك أخاك بما يكره» وأما النميمة فهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على جهة الإفساد، والشتم السب، والفحش كل ما اشتد قبحه من الذنوب والمعاصي فكل هذه يجب اجتنابها في كل وقت لعموم الأدلة ووجوب اجتناب ذلك في رمضان، ومكان فاضل كالحرمين أكّد لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» رواه البخاري ومعناه الزجر والتذذير ولأن الحسنات تتضاعف بالمكان والزمان الفاضلين وكذا السيئات (وقد استثنى من الكذب والغيبة أمور) فاما الكذب فقال النووي - رحمه الله -: اعلم أن الكذب وإن كان أصله محرماً فيجوز في بعض الأحوال بشروط، ومحظوظ ذلك

أن الكلام وسيلة إلى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن تحصيله بغير الكذب يحرم الكذب فيه وإن لم يكن تحصيله إلا بالكذب جاز به الكذب، ثم إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحاً كان الكذب مباحاً، وإن كان واجباً كان الكذب واجباً، فإذا اختفى مسلم عن ظالم يريد قتله أوأخذ ماله وأخفي ماله وسئل إنسان عنه وجوب الكذب بإخفائه وكذا لو كان عنده وديعة وأراد ظالم أخذها وجوب الكذب بإخفائها، والأحوط في هذا كله أن يوري ومعنى التورية أن يقصد بعبارته مقصوداً صحيحاً ليس هو كاذباً بالنسبة إليه وإن كان كاذباً في ظاهر اللفظ وبالنسبة إلى ما يفهمه المخاطب ولو ترك التورية وأطلق عبارة الكذب فليس بحرام في هذا الحال واستدل العلماء بجواز الكذب في هذا الحال بحديث أم كلثوم - رضي الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً» متفق عليه، زاد مسلم في رواية قالت أم كلثوم: ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث تعني الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها. انتهى. وقد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة:

(الأول) التظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذ مالي ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها ودليله قول هند عند شكايتها له عليه السلام من أبي سفيان أنه رجل صحيح. (الثاني) الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته. (الثالث) التحذير للMuslimين عن الاغترار كجرح الرواة والشهود. (الرابع) التحذير من يتصرّر للافتاء والتدريس مع عدم الأهلية ودليله قوله عليه السلام: «بس أخو العشيرة» وقوله عليه السلام: «أما معاوية فصلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه» الحديث. (الخامس) ذكر من جاهر بالفسق أو البدع كالمكاسين وذوي الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره. (السادس) التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأخور والأعرج والأعمش ولا يريده به نقصه وعيه وجمعها بعضهم في بيتين فقال:

اللَّهُمَّ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ فِي سِتَّةٍ مَتَظَلَّمٌ وَمُعَرَّفٌ وَمُحَذَّرٌ

وَلِمُظْهَرٍ فَسَقَا وَمُسْتَفْتَ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعْانَةَ فِي إِزَالَتِهِ مُنْكَرٌ
 قال أَحْمَدُ: يَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَاهِدْ صُومَهُ مِنْ لِسَانِهِ وَلَا يُمْارِي وَيَصُونُ
 صُومَهُ كَانُوا إِذَا صَامُوا قَدِّعُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَقَالُوا: نَحْفَظُ صُومَنَا وَلَا نَغْتَبُ أَحَدًا،
 وَلَا يَعْمَلُ عَمَلاً يَجْرِحُ بِهِ صُومَهُ.

س ٢٣ - بين المستونات للصائم مع ذكر ما تستحضره دليل أو تعليل .

ج - يُسْنَنَ لَهُ كثرة قراءة وكثرة ذكر وصداقة وكف لسانه عما يكره ويجب
 كفه عما يحرم ولا يفطر بتحو غيبة قال أَحْمَدُ: لَوْ كَانَتْ تَفَطِّرُ مَا كَانَ لَنَا صُومُ.
 وَسَنْ قَوْلُ صَائِمٍ جَهْرًا إِنْ شَتَ «إِنِّي صَائِمٌ» لِخَبْرِ الصَّحِيفَيْنِ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ
 مَرْفُوعًا: «إِذَا كَانَ صُومُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفَثُ وَلَا يَصْخَبُ فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ
 فَلِيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ» وَسَنْ لِصَائِمٍ تَعْجِيلُ فَطْرَ إِذَا تَحَقَّقَ غَرْوَبُ شَمْسٍ لِمَا وَرَدَ عَنْ
 أَبِي هَرِيرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ
 أَحَبَّ عَبْدِي إِلَيَّ أَعْجَلْهُمْ فَطْرًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْتَّرمِذِيُّ وَحَسْنَهُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ
 حَبَّانَ، وَيُسْتَحْبِبُ أَنْ يَكُونَ فَطْرُهُ عَلَى رَطْبٍ فَإِنْ عَدَمَ فَتَمَرٌ فَإِنْ عَدَمَ فَمَاءٌ لِمَا وَرَدَ
 عَنْ أَنْسٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ عَلَى رَطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصْلِي فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
 رَطْبَاتٍ فَتَمَرَاتٌ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمَرَاتٌ حَسَا حَسَوَاتٌ مِنْ مَاءِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُودَاوِدُ
 وَالْتَّرمِذِيُّ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْمَضِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَفْطَرْتَ
 أَحَدَكُمْ فَلِيَفْطِرْ عَلَى تَمَرٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلِيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنْهُ لَهُ طَهُورٌ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ
 إِلَّا النَّسَائِيُّ وَيَسْتَحْبِبُ قَوْلُ الصَّائِمِ عِنْدِ فَطْرِهِ اللَّهُمَّ لَكَ صَمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ
 أَفْطَرْتَ لَمَا وَرَدَ عَنْ مَعَاذِ بْنِ زَهْرَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ:
 «اللَّهُمَّ لَكَ صَمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتَ» رَوَاهُ أَبُودَاوِدُ، وَيُسْتَحْبِبُ لِلصَّائِمِ أَنْ
 يَتَسَعَّرَ لِمَا وَرَدَ عَنْ أَنْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسْحِرُوا فَإِنْ فِي السَّحُورِ بُرْكَةً» رَوَاهُ
 الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبَخَارِيُّ وَعَنْ أَبْنَى عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلُونَ عَلَى الْمُتَسَعِّرِينَ» رَوَاهُ الطَّبرَانِيُّ وَصَحَّحَهُ أَبْنَى
 حَبَّانَ، وَيُسْنَنَ تَأْخِيرُ السَّحُورِ لِمَا وَرَدَ فِي الْبَخَارِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ - قَالَ: كُنْتُ أَتَسَعَّرُ فِي أَهْلِي ثُمَّ تَكُونُ سَرْعَتِي أَنْ أُدْرِكَ السَّحُورَ مَعَ رَسُولِ

الله ﷺ. وعن سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لإزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخرموا السحور» متفق عليه، وتحصل فضيلة السحور بأكل وشرب، وإن قلل لحديث أبي سعيد ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء رواه أحمد وفيه ضعف قاله في المبدع.

ويستحب تفطير الصوام لما في الحديث: «من فطر صائماً كان مغفرة لذنبه وعتق رقبته من النار وكان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجراه شيء» قالوا: يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم. فقال رسول الله ﷺ: «يعطي الله هذا الثواب من فطر صائماً على تمرة أو شربة ماء أو مذقة لبن» الحديث رواه ابن خزيمة وصححه ورواه البيهقي وأبوالشيخ وابن حبان، وقال الشيخ المراد بتغطيره إشباعه قال الناظم:

ولكنه عن صائم ذو تأكيد ليتذكير نفس أو لوعظ لمعتمدي وتعجيز فطر التمر والماء لفقده وسلمه قبولاً ثم سجحة وأحمد	وترك مقال الزور في الناس واجب فإن شتم أسرع قوله: أنا صائم ويشرع فطر التمر والماء لفقده وكل عند فطر لائقاً وادع ضارعاً
--	--

فصل في قضاء رمضان

س٤ - **بَيْن حُكْمِ قَضَاءِ رَمَضَانِ مَعَ مَا تَسْتَحْضُرُهُ مِنْ دَلِيلٍ أَوْ تَعْلِيلٍ.**

ج - يسن قضاء رمضان فوراً متتابعاً إلا إذا بقي من شعبان قدر ما عليه فيجب عليه التتابع لضيق الوقت، ومن فاته رمضان قضى عدّ أيامه تماماً كان أو ناقصاً كأعداد الصلوات الفائتة فمن فاته رمضان فصام من أول الشهر أو أثناء تسعه وعشرين يوماً وكان الفائت ناقصاً أجزؤه عنه اعتباراً بعد الأيام، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «قضاء رمضان إن شاء فرق وإن شاء تابع» رواه الدارقطني. قال البخاري: قال ابن عباس: لا بأس أن يفرق لقوله تعالى: «فَعِدْةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرِيَّ» وعن عائشة قالت: نزلت: «فَعِدْةٌ مِّنْ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ».

فسقطت متتابعات رواه الدارقطني، وعن عائشة قالت: كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلاً في شعبان وذلك لمكان رسول الله ﷺ. رواه الجماعة. ويجري قضاء يوم شتاء عن يوم صيف وبالعكس بأن يقضي يوم صيف عن يوم شتاء لعموم الآية.

س ٢٥ - إذا اجتمع نذر وقضاء رمضان فأيهما يبدأ؟ وما حكم التطوع قبل قضاء رمضان وما حكم تأخير قضاء رمضان. واذكر ما تستحضره من خلاف؟

ج - يُقدم قضاء رمضان وجوياً على صوم نذر لا يخاف فوته لسعة وقته لتأكد القضاء لوجوبه بأصل الشرع فإن خاف فوت النذر قدمه لاتساع وقت القضاء إلاً أن يضيق الوقت عن قضاء رمضان بأن كان عليه مثلاً عشرة أيام من رمضان ونذر أن يصوم عشرة أيام من شعبان ولم يبق سوى العشرة فيصومها عن رمضان ليُعين الوقت لهما.

وأما التطوع لمن عليه فرض فقيل يحرم ولا يصح تطوع قبل قضاء رمضان وروى حنبل عن أحمد بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من صام طوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه» ولأنه عبادة يدخل في جرائها المال فلم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها كالحج. وروي عن أحمد يجوز له التطوع لأنها عبادة تتعلق بوقت بوقت موسع فجاز التطوع في أول وقتها قبل فعلها كالصلاحة يتطوع في أول وقتها.

وحرم تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر بلا عذر لقول عائشة: «كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلاً في شعبان لمكان رسول الله ﷺ» متفق عليه وكما لا تؤخر الصلاة الأولى إلى الثانية فإن آخر قضاءه إلى آخر بلا عذر قضى عدد ما عليه وأطعم لتأخيره، ويجري إطعامه قبل القضاء وبعده لقول ابن عباس فإذا قضى أطعم. رواه سعيد بإسناد جيد. قال المجد: الأفضل عندنا تقديم مسارعة إلى الخير وتخلصاً من آفات التأخير.

س ٢٦ - ما مقدار ما يُطعم من آخر قضاء رمضان من غير عذر إلى رمضان

آخر، وإذا كان التأخير لعذر فما الحكم؟

ج - عليه مع القضاء إطعام مسكين لكل يوم ما يجزى في كفارة وجوباً رواه سعيد بإسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني عن أبي هريرة وقال: إسناده صحيح وذكره غيره عن جماعة من الصحابة، وإن آخر القضاء لعذر من سفر أو مرض قضى بلا إطعام لأنَّه غير مفترط وإن آخر البعض لعذر والبعض لغيره فلكل حكمه ولا شيء على من آخر القضاء لعذر إن مات لأنَّه حق الله تعالى وجب بالشرع، مات قبل إمكان فعله، فسقط إلى غير بدل كالحج، وإن آخره لغير عذر فمات قبل أنْ أدركه رمضان آخر أطعم عنه لكل يوم مسكين وهذا قول أكثر أهل العلم وروى ذلك سعيد عن عائشة - رضي الله عنها - بإسناد جيد أنها سئلت عن القضاء فقالت: لا، بل يطعم.

وروى الترمذى عن ابن عمر - رضي الله عنهم - مرفوعاً بإسناد ضعيف والصحيح وقفه عليه وأنَّه لا تدخله النيابة في الحياة فكذا بعد الموت، وروى عن ابن عباس - رضي الله عنهم - وبه قال مالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعى وابن عليلة وأبوعبيد في الصحيح عهم، وقال أبوثور والشافعى بصام عنه لما روت عائشة - رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق عليه. قال الشيخ تقى الدين وإن تبرع إنسان بالصوم عنم لم يطقه لكبره ونحوه أو عن ميت وهما معسران توجَّه جوازه لأنَّه أقرب إلى المماثلة من المال. انتهى. وإن مات بعد أنْ أدركه رمضان فأكثر أطعم عنه لكل يوم مسكين بلا قضاء هذا فيما إذا كان لغير عذر.

س ٢٧ - تكلم بوضوح عن مات وعليه نذر في الذمة لم يفعل منه شيئاً مع إمكان فعل منذور، من مات وعليه صوم من كفارة أو مُنعة؟

ج - من مات وعليه نذر صوم في الذمة أو عليه نذر حج في الذمة أو عليه نذر صلاة في الذمة أو عليه نذر طواف في الذمة أو عليه نذر اعتكاف في الذمة لم يفعل منه شيئاً مع إمكان فعل منذور غير حج فيفعل عنه مطلقاً تمكناً منه أو لا لجواز النيابة فيه حال الحياة وبعد الموت أولى سُنَّة لولي الميت فعل

النذر المذكور عنه لحديث ابن عباس: «أن امرأة قالت: يارسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها قال: أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته عنها أكان ذلك يؤدي عنها قالت: نعم. قال: فصومي عن أمك» متفق عليه وفي رواية أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن الله نجاهما أن تصوم شهراً فأنجاها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك فقال: «صومي عنها» رواه أحمد والنسائي وأبوداود وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق عليه، ويجوز لغير الولي فعل ما على الميت من نذر بإذن الولي ودونه؛ لأنه ﷺ شبهه بالدين والدين يصح قضاوته من الأجنبي ويجزئ صوم جماعة عن ميت نذراً في يوم واحد، وإن خلَّف مالاً وجَبَ فعل نذره على ما تقدم في فعله وليه إن شاء أو يدفع مالاً لمن يفعل عنه ذلك ويدفع في صوم عن كل يوم طعام مسكين في كفارة ولا يقضى معين مات قبله وإن مات في أثناءه يسقط الباقى وإن لم يضم ما أدركه منه لعذر فكالأول ومن مات وعليه صوم من كفارة أو متعة أو قران ونحوه أطعم عنه من رأس ماله أو أوصى به أولاً.

(من النظم مما يتعلّق بقضاء رمضان)

ومن رمضان أفضى الفوات متابعاً وإما تشا فرقت غير مُفَسِّدٍ
وفي الحكم يكفي اليوم عن يومه قضى

ولم يكُفَّهُ مع دهره متعمده
شهر هلاليّ بغير تقيد
وقيل ثلاثين افضه فيما قد
أثيم ويقضي الفوت مع قوت ومفرد
ولا شيء مع تأخير عذر ممهد
يجوز عنه لا يجوز فقييد
حج وصوم واعتكاف بمسجدٍ
ولو قيل يقضي فرضه لم يبعَد
عن المرء تكثيراً يمين المؤكِّد

وإن فات كل الشهر أجزاء القضا
وإن يقضى بالأيام فليقض كاملاً
ومُرْجَّج بلا عذر قضاه لقابل
ومسكيناً أطعم إن يمْتُ قبل قابل
ومُرْجَّج قضاء ثم صام تطوعاً
ويشرع أن يقضي عن الميت نذره
ونذر صلاة النذر يقضى بأوكد
ويخرج من مال الفتى مع قضائهم

باب صوم التطوع وما يتعلّق به

س ٢٨ - ما الأيام التي يُسنُّ صيامها؟ وما الدليل على سنة صيامها؟

ج - في الصيام فضل عظيم لحديث: «كل عمل ابن آدم له الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائه ضعف». فيقول الله تعالى: إلّا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به» وهذه الإضافة للتشريف والتعظيم، وأفضل صيام التطوع صوم يوم وفطر يوم؛ لقوله ﷺ لعبدالله بن عمرو: «صم يوماً وافطر يوماً فذلك صيام داود وهو أفضل الصيام قلت: فإنني أطيق أفضل من ذلك قال: لا أفضل من ذلك» متفق عليه.

والأيام التي يسن صيامها أيام البيض والاثنين والخميس وست من شوال وشهر الله المحرم وأكده العاشر ثم التاسع وتسع ذي الحجة وأكده يوم عرفة لغير حاج، ولا يسن صوم يوم عرفة لمن بعرفة.

أما الدليل على سنّة أيام البيض التي هي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر فهو ما ورد عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاثة عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» رواه الترمذى وقال: حديث حسن.

وعن قتادة بن ملحان - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام أيام البيض ثلاثة عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة. رواه أبو داود.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعني الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام» متفق عليه. وأما الدليل على صيام يوم الاثنين والخميس فهو ما ورد عن قتادة أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين فقال: ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت فيه وأنزل عليّ فيه. رواه مسلم.

وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «تعرض الأعمال يوم الاثنين

والخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» رواه الترمذى وقال: حديث حسن. ورواه مسلم بغير ذكر الصوم.

وأما الدليل على سنّة صيام ست من شوال فهو ما ورد عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوال كان كصيام الدهر» رواه مسلم.

وأما الدليل على سنّة الشهر المحرم فهو ما ورد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» متفق عليه.

وآكده العاشر وصوم عاشوراء كفارة سنة.

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه متفق عليه.

وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لئن بقيت إلى قابل لأصومنَ التاسع» رواه مسلم. ويلي العاشر في الأفضلية التاسع، والدليل على أن العاشر كفارة سنة ما ورد عن أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه قال في صيام يوم عاشوراء: «إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» رواه مسلم.

وأما الدليل على سنّة صيام تسع ذي الحجة فهو ما ورد عن ابن عباس مرفوعاً: «ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام العشر» رواه البخاري.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله أن يُصدق له فيها من أيام العشر وأن صيام يوم فيها ليعدل صيام ستة وليلة فيها بليلة القدر» رواه ابن ماجة والترمذى وقال: حديث غريب.

وعن حفصة قالت: أربع لم يكن يَدْعُهن رسول الله ﷺ: «صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام والركعتين قبل الغداة» رواه أحمد والنسائي.

وأما الدليل على سنية صيام يوم عرفة لغير حاج فهو ما ورد عن أبي قتادة قال: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة قال: يُكفرُ السنة الماضية والباقية» رواه مسلم.

وأما الدليل على أنه لا يسن صوم يوم عَرفة لمن بعرفة فهو ما ورد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة. رواه أبو داود.

ولما روت أم الفضل أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بقدح لbin وهو واقف على بعيده فشرب . متفق عليه .

وأخبر ابن عمر - رضي الله عنهم - أنه حج مع أبي بكر ثم عمر ثم عثمان - رضي الله عنهم - فلم يصمه أحد منهم .

«من النظم مما يتعلق بصوم الطوع»

وإنْ تُبْغِي أَسْنَى الصُّومِ نَفْلًا تَصُومُه
فِي يَوْمٍ وَيَوْمًا صُومُ دَاؤِدَ فَاقْصُدْ
وَمِنْ كُلِّ شَهْرٍ صُومُ ثَلَاثَةَ يَيْضَهِ
وَمُتَّبَعُ شَهْرُ الصُّومِ صُومًا بَسْتَهِ
وَعَامِينَ يَجْزِي صُومُ يَوْمٍ مُعَرَّفِ
وَفِي عَرْفَاتٍ يَشْرُعُ الْفَطْرَ قَوَّةً
وَيُشْرِعُ صُومُ الْعَشْرِ وَالشَّهْرِ كَامِلًا
إِذَا كُنْتَ تَبْغِي فَالْمُحْرَمَ فَاسْرِدْ
إِنْ تَقْتَصِرْ صُومُ عَشْرَةَ ثُمَّ إِنْ تَهْنَ
فَتَاسِعَةَ مَعْ عَاشِرًا وَلَذَا قَدْ

س ٢٩ - نتكلم بوضوح عن الأيام التي يكره صيامها مع ذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج - إفراد رجب والجمعة والسبت، وأما الشك فقيل يكره، والقول الثاني أنه يحرم صومه: إلَّا أن يوافق يوم الجمعة أو السبت أو الشك عادة كان وافق يوم عرفة يوم الجمعة أو يوم عاشوراء أو يصل يوم الشك بصيام قبله أو يتقدم عن رمضان بأكثر من يومين لقوله ﷺ: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو

يومين إلّا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه» متفق عليه. من حديث أبي هريرة: أو يصوم يوم الشك عن قضاء أو نذر أو كفارة فلا كراهة.

أما إفراد رجب فلما روى أحمد بإسناده عن خرشة بن الحر قال: رأيت عمر يضرب أكف المترجبين حتى يضعوها في الطعام ويقول: كلوا فإنما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية، وبإسناد عن أبي عمر أنه كان إذا رأى الناس وما يعدونه لرجب كرهه وقال: صوموا منه وأفطروا، وعن ابن عباس نحوه.

وبإسناده عن أبي بكرة أنه دخل على أهله وعندهم سلال جدد وكيزان فقال: ما هذا فقالوا: رجب نصومه. فقال: أجعلتم رجب رمضان فأكفا السلال وكسر الكيزان.

قال أحمد: مَنْ كَانَ يَصُومُ السَّنَةَ صَامَهُ وَإِلَّا فَلَا يَصُومُهُ مُتَوَالِيًّا بَلْ يَفْطِرُ فِيهِ
وَلَا يَشْبِهُهُ بِرَمَضَانَ.

وأما الدليل على إفراد الجمعة فهو ما ورد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلّا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» رواه مسلم، وعنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصومنَّ أحدكم يوم الجمعة إلّا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده» متفق عليه.

وأما السبت فلما ورد عن عبدالله بن بسر عن أخيه واسمها الصماء أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت إلّا فيما افترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلّا عود عنب أو لحاء شجر فليمضغه» رواه الخمسة إلّا النسائي.

ويكره تقدم رمضان بيوم أو يومين لما تقدم قريباً في حديث أبي هريرة، ويكره صوم الدهر لحديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صام من صام الأبد» متفق عليه، ولمسلم من حديث أبي قتادة بلفظ: «لا صام ولا أفطر» ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان وهو عيدان للكفار معروfan وصوم كل عيد لكافار أو يوم يفردونه بتعظيم قياساً على يوم

السبت ما لم يوافق عادة أو يصمه عن قضاء أو نذر أو نحوه وفي مجموع الفتاوى: وقد روى البيهقي بإسناد صحيح في باب كراهة الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجانهم عن سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن عطاء بن دينار قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : لا تعلموا رطاطة الأعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فإن السخط يتزل عليهم، فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم وعن مجرد دخول الكنيسة يوم عيدهم فكيف من يفعل بعض أفعالهم أو قصد مما هو من مقتضيات دينهم أليست موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم في اللغة أو ليس عمل بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم، وإذا كان السخط يتزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم فمن يشركهم في العمل أو بعضه أليس قد تعرض لعقوبة ذلك.

وقال ابن عمر: من صنع نيروزهم ومهرجانهم وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم، وقال: لا يحل لل المسلمين أن يتشبهوا بهم في شيء مما يختص بأعيادهم لا من طعام ولا لباس ولا اغتسال ولا إيقاد نيران ولا تعطيل عادة من معيشة أو عبادة أو غير ذلك ولا فعل وليمة ولا إهداء ولا بيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذي في الأعياد ولا إظهار زينة، وبالجملة ليس لهم أن يخسروا أعيادهم بشيء من شعائرهم بل يكون عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصه المسلمون بشيء من خصائصهم، وأما تخصيصه بما تقدم ذكره فلا نزاع فيه بين العلماء بل قد ذهب طائفه من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور لما فيه من تعظيم شعائر الكفر.

وقال - رحمة الله - وقد قال غير واحد من السلف في قوله تعالى: «والذين لا يشهدون الزور» قالوا: أعياد الكفار فإذا كان هذا في شهودها من غير فعل فكيف بالأفعال التي هي من خصائصها.

وقد روي عن النبي ﷺ في المسند والسنن أنه قال: «من تشبه بقوم فهو منهم» وفي لفظ: «ليس منا من تشبه بغيرنا» وهو حديث جيد فإذا كان هذا في

التشبه بهم، وإن كان من العادات فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك قد كره جمهور الأئمة إما كراهة تحريم أو كراهة تنتيم، أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقربائهم إدخالاً له فيما أهلَ لغير الله وما ذبح على النصب، وكذلك نهوا عن معاونتهم على أعيادهم بآهاده أو مبادعه وقالوا: إنه لا يحل لل المسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم لا لحماً ولا دماً ولا ثوباً، ولا يعارضون دابة ولا يعاونون على شيء من دينهم لأن ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم وينبغى لل سلاطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْقَوْمِيَّ وَلَا تَنَعَّمُوا عَلَى الْأَيْمَنِ وَالْمَدْوَنِ﴾ وقالوا: وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك والله أعلم. ج ٢٥، ص ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢. انتهى ملخصاً.

ويكره الوصال بأن لا يفطر بين اليومين فأكثر إلاً من النبي ﷺ لما ورد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من المسلمين: فإنك تواصل يارسول الله فقال: «وأياكم مثلي إني أبى يطعمني ربي ويستقيني» فلما أبوا أن يتنهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال: لو تأخر الهلال لزدتمكم كالمنكل لهم حين أبوا أنت يتنهوا. متفق عليه. ولم يحرم لأن النبي وقع رفقاً ورحمة، ولا يكره الوصال إلى السحر لحديث أبي حميد مرفوعاً، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر. رواه البخاري وترك الوصال إلى السحر أولى من فعله لفوائد فضيلة تعجيل الفطر.

س ٣٠ - ما الأيام التي يحرم صيامها؟ وما الدليل على تحريمها؟ وما حكم قطع الفرض والتأفل؟ وإذا قصد صوم العيددين فهل يجزئه عن فرض؟

ج - يحرم صوم العيددين وأيام التشريق إلاً عن دم متعة وقرآن، أما الدليل على تحريم صوم العيددين فهو ما ورد عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن صوم يومين: يوم الفطر ويوم النحر. متفق عليه.

وروى أبو عبيد مولى أزهر قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطركم من

صيامكم، واليوم الآخر تأكلون فيه من نسككم. متفق عليه.

وأما أيام التشريق فلما ورد عن نبيّه الهذلي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل» رواه مسلم.

وعن عائشة وابن عمر - رضي الله عنهما - قال: لم يرخص في أيام التشريق أن يُصوم إلّا لمن لم يجد الهدى. رواه البخاري.

وعن أنس أن النبي ﷺ نهى عن صوم خمسة أيام في السنة: يوم الفطر، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق. رواه الدرقطني، ولا يجوز صوم العيدين عن فرض ولا تطوع، وإن قصد صيامهما كان عاصيًّا ولا يجزئه عن فرض، ومن دخل في تطوع صوم أو غيره غير حج أو عمرة لم يجب عليه إتمامه لحديث عائشة وفيه: إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها. رواه النسائي.

وعنها - رضي الله عنها - قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شيء قلنا: لا. قال: فإني إذا صائم ثم أتانا يوماً فقلنا: أهدي لنا حَيْسٌ فقال أرنيه فلقد أصبحت صائماً. رواه مسلم.

ويسن إتمام تطوع خروجاً من الخلاف ويكره قطعه بلا حاجة، وإن فسد تطوع دخل فيه غير حج وعمرة فلا قضاء عليه نصاً، بل يسن قضاوه خروجاً من الخلاف، وأما تطوع الحج والعمرة فيجب إتمامه لأن نفلهما كفرضهما نية وفدية وغيرهما، ولعدم الخروج منهما بالمحظورات، ويجب إتمام فرض مطلقاً بأصل الشرع أو بالنذر، ولو كان وقته موسعاً كصلاة وقضاء رمضان، وكندر مطلق وكفارة، وإن بطل الفرض فلا مزيد عليه فيبعيد أو يقضيه ولا كفارة غير الوطء في نهار رمضان وتقدم، ويجب قطع فرض ونفل لرد معصوم عن مهلكة وإنقاذ غريب كحريق، ومن تحت هدم، ويجب قطع فرض صلاة إذا دعاه النبي ﷺ لقوله تعالى: «أَسْتَجِيبُوا لِلّهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَوكُمْ لِمَا يَحِبُّونَكُمْ» وله قطع الفرض لهرب غريم، وله قلبه نفلاً، وتقدم من النظم:

(ومن مختصره مما يتعلّق فيما يحرم من الصوم ويكره)

ويكره صوم الدهر والسبت وحده
ويُكره صوم الشك مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ
وأيام تشريق سوى لِقرآن أو
ومَنْ صَامَ يَوْمًا واجبًا لِقضائه
بمنع خروج منه بل بخروجه
كذا كل فرض في زمان موسع
ويحسن إتمام التطوع مُطلقاً
وليس عليه من قضاء لفاسِدٍ
(فصل في صلاة التراويح وصلاة الوتر وما يتعلّق بهما)

س ٣١ - نكلم بوضوح عن صلاة التراويح . وبيّن حكمها ووقتها . واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج - التراويح سنة سنها رسول الله ﷺ، وفعُلُها جماعةُ أَفْضَلُ، ويجهّر الإمام بالقراءة لنقل الخلف عن السلف، ويسلم من كل ركعتين، ووقتها بعد صلاة العشاء، وستتها قبل الوتر إلى طلوع الفجر وبمسجد، وأول الليل أفضل وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بالترغيب في قيام رمضان والتحث عليه، وتأكد ذلك في العشر الأخير . فمن ذلك ما ورد عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يُرْغِبُ في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزمٍ فيقول: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» رواه الجماعة .

وعن عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَ فِرْضَ صِيَامِ رَمَضَانَ وَسَنَتَنَ قِيَامَه فَمَنْ صَامَه وَقَامَه إِيمَاناً وَاحْتَسَاباً خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِه كَيْوَمْ ولدته أُمِّه» رواه أحمد والنسائي وابن ماجة .

وعن جبير بن نفير عن أبي ذر قال: صمنا مع رسول الله ﷺ فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشّهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في الثالثة، وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل . فقلنا: يا رسول الله لو نفلتنا

بقية ليتنا هذه، فقال: «إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كُتُبَ له قيام ليلة». ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلث من الشهر فصلى بنا في الثالثة ودعا أهله ونساءه فقام حتى تخلو لنا الفلاح قلت له: وما الفلاح قال: السحور. رواه الخمسة وصححه الترمذى.

وعن عائشة أن النبي ﷺ صلى في المسجد فصلى بصلاته ناس، ثم صلى الثانية فكثير الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال: «رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلّا أني خشيت أن يفترض عليكم» وذلك في رمضان. متفق عليه.

وفي رواية قالت: كان الناس يصلون في المسجد في رمضان بالليل أزواجاً يكون مع الرجل شيء من القرآن فيكون مع النفر الخمسة أو السبعة أو قل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاته فأمرني رسول الله ﷺ أن أنصب له حصيراً على باب حجرته ففعلت فخرج إليه بعد أن صلى عشاء الآخرة فاجتمع إليه من في المسجد فصلى بهم، وذكرت القصة بمعنى ما تقدم غير أن فيها: أنه لم يخرج إليهم في الليلة الثانية. رواه أحمد.

وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة إلى المسجد فإذا الناس أزواجاً متفرقون يصلون بصلاته لنفسه ويصلون الرجل فيصلون بصلاته الرهط فقال عمر: إني لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب.

قال: ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلة قارئهم قال عمر: نعمت البدعة هذه والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله. رواه البخاري.

س ٣٢ - تكلم عن عدد التراويح. واذكر ما تستحضره من دليل أو خلاف.

ج - قبل عشرون ركعة لما روى مالك عن يزيد بن رومان قال: كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة، وفيه أيضاً عن

السائل بن يزيد أنها إحدى عشرة ركعة وأنها أيضاً عشرون قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيتها فحيث تطول القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره .

والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث ، ونقل عن مالك أنها تسع وثلاثون ويوتر بثلاث وهو المنقول عن عمر بن عبدالعزيز وأهل المدينة .

ونقل عن ابن عباس أنها عشرون ركعة في جماعة ، ونقل ذلك عن مالك أيضاً ، ومال إلى ذلك ابن عبد البر ، وقال : الرواية عن مالك أنها إحدى عشرة ، وقال شيخ الإسلام : له أن يصلحها عشرين كما هو المشهور في مذهب الشافعي قوله أن يصلحها ستة وثلاثين كما هو مذهب مالك قوله أن يصلح إحدى عشرة وثلاث عشرة وكله حسن فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره ، وقال الأفضل : يختلف باختلاف المسلمين فإن كان فيهم احتمال لطول القيام بعشرين ركعتين وثلاث بعدها كما كان النبي ﷺ يصلح لنفسه في رمضان وغيره فهو الأفضل وإن كانوا لا يتحملونه فالقيام بعشرين هو الأفضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فإنه سوط بين العشر والأربعين ، وإن قام بأربعين وغيرها جاز ولا يكره شيء من ذلك ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد مؤقت لا يزداد فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ ، وقد يُنشط العبد فيكون الأفضل في حقه تطويل العبادة ، وقد لا ينشط فيكون الأفضل في حقه تخفيتها .

وقال : وأما قراءة القرآن في التراويف فمستحب باتفاق أئمة المسلمين ، بل من أجل مقصود التراويف قراءة القرآن فيها ليسمع المسلمون كلام الله فإن شهر رمضان ، فيه نزل القرآن ، وفيه كان جبريل يدارس النبي ﷺ القرآن . انتهى .

وقال في نيل الأوطار شرح منتدى الأخبار على حديث عبد الرحمن بن عبد القاري المتقدم قريباً وما قبله من أحاديث الباب : والحاصل أن الذي دلت عليه أحاديث الباب وما يشابهها هو مشروعية القيام في رمضان والصلاحة فيه جماعة

وفرادي، فقصر الصلاة المسمى بالتراویح على عدد معین وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة.

وقال السيوطي في رسالة المصايب في صلاة التراویح: الذي وردت به الأحاديث الصحيحة والحسان والضعف الأمـر بـقـيـام رـمـضـان وـتـرـغـيـبـ فـيـهـ منـ غـيـرـ تـخـصـيـصـ بـعـدـ، وـلـمـ يـثـبـتـ أـنـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ صـلـىـ عـشـرـينـ رـكـعـةـ، وـإـنـمـاـ صـلـىـ لـيـالـيـ صـلـاـةـ لـمـ يـذـكـرـ عـدـدـهـ ثـمـ تـأـخـرـ فـيـ اللـيـلـةـ الـرـابـعـةـ خـشـيـةـ أـنـ تـفـرـضـ عـلـيـهـمـ فـيـعـجـزـوـ عـنـهـاـ، وـقـدـ تـمـسـكـ بـعـضـ مـنـ أـثـبـتـ ذـلـكـ بـحـدـيـثـ وـرـدـ فـيـهـ لـاـ يـصـلـحـ لـلـاحـجـاجـ.

وفي قرة العين في الانتصار لسنة سيد الثقلين للشيخ عبدالله أبي بطين قال رحمة الله: مسألة في الجواب عما أنكره بعض الناس من صلاتنا في ليالي العشر الأولى من رمضان زيادة على المعتاد في العشرين الأول وسبب إنكارهم لذلك غلبة العادة والجهل بالسنة وما عليه الصحابة والتبعون وأئمة الإسلام فنقول: قد توالت الأحاديث عن النبي ﷺ بالترغيب في قيام رمضان والتحث عليه وتأكيد ذلك في عشره الأخير كما في الصحيحين.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ يُرغّبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

وفي السنن عنه ﷺ أنه قال: «فرض الله عليكم صيام رمضان وستثنى لكم قيامه»

وفي الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أحيا ليه وأيقظ أهله، وشد المئزر وصلى ﷺ ليالي من رمضان جماعة في أول الشهر، وكذلك في العشر.

ففي صحيح مسلم عن أنس - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ

يقوم في رمضان فجئتُ فقمت إلى جنبه فجاء رجل آخر فقام أيضاً حتى كنا رهطاً فلما أحس أنا خلفه جعل يتجوز في الصلاة ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصلحها عندنا. فقلت له حين أصبح: فطنت لنا الليلة؟ قال: «نعم، ذلك الذي حملني على ما صنعت»

وعن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ في المسجد فصلى بصلاته أناساً كثيراً ثم صلى من القابلة فكثروا ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم فلما أصبح قال: «قد رأيت صنيعكم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا خشية أن يفرض عليكم» وذلك في رمضان. أخر جاه في الصحيحين.

وفي السنن عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: صمنا مع رسول الله ﷺ فلم يقم بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في السادسة، وقام في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا له: لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه؟ فقال: «إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة» ثم لم يقم بنا حتى ثلاثة من الشهر فصلى بنا في الثالثة ودعا أهله ونساءه وقام بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح، قيل: وما الفلاح؟ قال: السحرور. صححه الترمذى. واحتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث على أن فعل التراویح جماعة في المساجد أفضل من فعلها في البيوت مع أنه ﷺ إنما فعل ذلك في بعض الليالي فاستدللا على الإمام أحمد وغيره لذلك على استحباب الجماعة في جميع الليالي والنبي ﷺ صلى بهم ليلة حتى ذهب شطر الليل وليله إلى أن خافوا فوات السحرور فكيف يسوغ في عقل من له أدنى معرفة إنكار مواصلة القيام مع الإمام إلى آخر الليل مع سماعه هذا الحديث وغيره من الآثار الآتية عن الصحابة والتابعين الصريرة في ذلك.

وقال شيخ الإسلام تقي الدين: وفي قوله ﷺ: «من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة» ترغيب في قيام رمضان خلف الإمام وذلك أوكد من أن يكون سنة مطلقة، وكان الناس يصون جماعات في المسجد على عهده ويقرهم، وإقراره سنة منه ﷺ. انتهى.

فلما تقرر أن قيام رمضان وإحياء العشر الأواخر سنة مؤكدة، وأنه في جماعة أفضى لـ، وأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يوقت في ذلك عدداً دلّ أنه لا توقيت في ذلك.

وفي الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما كان رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة.

وفي بعض طرق حديث حذيفة الذي فيه: أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قرأ في ركعة سورة البقرة والنساء وأآل عمران أنه لم يصل في تلك الليل إلا ركعتين، وأن ذلك في رمضان.

وروي عن الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم في قدر التراويف أنواع واختلف في المختار منها مع تجويزهم لفعل الجميع فاختار الشافعي وأحمد عشرين ركعة مع أن أحمد نص على أنه لا بأس بالزيادة.

وقال: روي في ذلك ألوان ولم يقض فيه بشيء، وقال عبدالله بن أحمد: رأيت أبي يصلي في رمضان ما لا أحصي التراويف، واختار مالك ستّاً وثلاثين ركعة.

وروى ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال: أدركت الناس في زمن عمر بن عبدالعزيز وأبان بن عثمان يصلون ستّاً وثلاثين ركعة ويتوترون بثلاث.

وحكم الترمذى عن بعض العلماء اختيار إحدى وأربعين ركعة مع الوتر قال: وهو قول أهل المدينة. وقال إسحق بن إبراهيم اختار إحدى وأربعين ركعة على ما روى عن أبي بن كعب، وكان عبدالرحمن بن الأسود يقوم بأربعين ركعة ويتوتر بعدها بسبعين. انتهى والله أعلم وصلى الله على محمد وآل وسلم.

س ٣٣ - تكلم عن ليلة القدر مبيناً وجه تسميتها بليلة القدر؟ وهل هي باقية لم ترفع؟ وما هي الليالي التي تختص بها ليلة القدر؟ وما هي أرجاجها منها؟ وما هو الدعاء المستحب قوله في ليلة القدر؟ وما هو أفضل الشهور؟ وما هو أفضل أيام الأسبوع؟ وما هو أفضل أيام العام؟ وما هي أفضل أعشار الشهور؟

ج - ليلة القدر ليلة شريفة معظمة ترجى إجابة الدعاء فيها. قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ ﴿١﴾ قال المفسرون: أي قيامها والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر حالية منها.

وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً عُفِرَ له ما تقدم من ذنبه» زاد أحمد: «وما تأخر».

وسميت ليلة القدر؛ لأنها يقدر فيها ما يكون في تلك السنة لقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ ﴾ ﴿٢﴾ وقيل: سميته لعظم قدرها عند الله، وقيل: لضيق الأرض عن الملائكة التي تنزل فيها. وقيل: لأن للطاعات فيها قدرأ عظيماً، وقيل: لأن من أتى بفعل الطاعات فيها صار ذا قدر وشرف عند الله، وقيل: لأن نزل فيها كتاب ذو قدر بواسطة ملك ذي قدر على رسول ذي قدر لأمة ذات قدر. وقيل: لأنه يتزل فيها ملائكة ذات قدر، وهي باقية لم ترفع للأخبار في طلبها وقيامها، وهي مختصة بالعاشر والأواخر من رمضان متفق عليه.

من حديث عائشة وليالي الوتر أكد له لقوله ﷺ: «اطلبوها في العشر الأواخر في ثلاثة بقين أو سبع بقين أو تسع بقين».

وروى سالم عن أبيه مرفوعاً: «أرأى رؤياكم قد تواتأت على أنها في العشر الأواخر في الوتر فالتمسوها في الوتر منه» متفق عليه.

وأرجحها ليلة سبع وعشرين، وهو قول أبي بن كعب، وكان يحلف على ذلك ولا يستثنى، وابن عباس وذر بن حبيش.

قال أبي بن كعب: والله لقد علم ابن مسعود أنها في رمضان، وأنها في ليلة سبع وعشرين، ولكن كره أن يخبركم فتكلموا. رواه الترمذى وصححه.

وعن معاوية أن النبي ﷺ قال: «ليلة القدر ليلة سبع وعشرين» رواه أبو داود.

والحكمة في إخفائها ليجتهدوا في طلبها ويجدوا في العبادة طمعاً في

إدراها كما أخفى ساعة الإجابة في الجمعة، واسمه الأعظم في أسمائه ورضاه في الحسنات، وهي أفضل الليالي حتى ليلة الجمعة، ويستحب أن يكون من دعائه ليلة القدر ما روت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: يارسول الله: إن وافقنا فيما أدعوه؟ قال: «قولي: اللهم إِنكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي» رواه أحمد وابن ماجة والترمذى معناه وصححه.

للنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «سلوا الله العفو والعافية والمعافاة»

وشهر رمضان أفضل الشهور، ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع، ويوم النحر أفضل أيام العام، وعشر ذي الحجة أفضل من العشر الأخير من رمضان، عشر ذي الحجة أفضل من أتعشر الشهور كلها لما في صحيح ابن حبان عن جابر مرفوعاً قال: «ما من أيام أفضل عند الله من أيام ذي الحجة».

قال ابن رجب في اللطائف: والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرین من العلماء أن يقال: مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان، وإن كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها والله أعلم. وصلى الله على محمد وآلـه وسلم.

كتاب الاعتكاف

س - عَرَفَ الاعتكاف لغة وشرعًا. وما سنته وما شروط صحته؟

الاعتكاف لغة الاحتباس والنزوم ومنه قوله:

فبأَنَّ بَنَاتُ اللَّيلِ حَوْلِي عَوَافِكَ عَكْوَفَ بُوَاكَ حَوْلَهُنَّ صَرِيعٌ

وشرعًا: لزوم مسلم لا غسل عليه عاقل ولو مميزاً مسجداً لطاعة الله تعالى على صفة مخصوصة، ولا يبطل اعتكاف باغماء، وسن اعتكاف كل وقت لفعله عليه الصلاة والسلام، ومداومته عليه، واعتكف أزواجه معه وبعده وهو في رمضان أكد لفعله بِاللَّهِ وأكد رمضان عشره الأخير؛ لحديث أبي سعيد: «كنت

أجاور هذا العشر يعني الأوسط ثم بدا لي أن أجاور هذا العشر الأواخر فمن كان اعتكف معه فليثبت في معتكه» ولما فيه من ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر.

وشرط صحته ستة أشياء: النية والإسلام والعقل والتمييز وعدم ما يوجب الغسل لقوله عليه السلام: «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» الحديث. وتقديم وكونه بمسجد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا عَذَّقُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ويزاد في حق من تلزم الجماعة أن تكون المسجد مما تقام فيه الجماعة.

قال في الشرح الكبير: لا نعلم فيه خلافاً؛ لأنها واجبة عليه فلا يجوز تركها.

س - متى يجب النذر؟ وإذا علق النذر أو غيره بشرط مما الحكم؟ وهل يصح بلا صوم؟ وتكلم عن حكم اعتكاف الزوجة والقن والمكاتب من دون إذن زوج وسيد؟ وهل لهما تحليلهما؟ ممما شرعاً فيه بلا إذن؟

ج ٣٤ - يجب اعتكاف بنذر لحديث: «من نذر أن يطيع الله فليطعه» وإن علق نذر اعتكاف أو غيره كنذر صوم أو عتق بشرط فإن شفى الله مريضي لأعتكفناً أو لأصومناً كذا تقىد به فلا يلزم كطلاق ويصح اعتكاف بلا صوم لحديث عمر: يارسول الله إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف في المسجد الحرام. فقال النبي عليه السلام: «أوف بندرك» رواه البخاري.

ولو كان الصوم شرطاً لما صح اعتكاف الليل وكالصلوة وسائر العبادات وحديث عائشة: «لا اعتكاف إلا بصوم» موقوف عليه ذكره في المغني والشرح الكبير وغيره. ثم لو صح فالمراد به الاستحباب ومن نذر أن يعتكف صائماً أو نذر أن يعتكف بصوم أو نذر أن يصوم معتكفاً أو باعتكاف أو نذر أن يعتكف مصلياً لزمه الجمع بين الاعتكاف والصيام والصلوة لحديث: «ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه» وقياس عليه الصلاة ولأن كلاً منها صفة مقصودة في الاعتكاف فلزمت بالنذر للتتابع والقيام في النافلة وكنذر صلاة

بسورة معينة من القرآن.

ولا يجوز لزوجة وَقِنْ وَأُمْ ولد ومدير ومعلم عتقه بصفة اعتكاف بلا إذن زوج لزوجة ولا إذن سيد لرقيقه لتفويت حقهما عليهما، ولزوج وسيد تحليل الزوجة والقُنْ مما شرعاً فيه بلا إذن لحديث: «لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلّا بإذنه» رواه الخمسة وحسنه الترمذى، ولما فيه من تفويت حق غيرهما بغير إذنه فكان لرَبِّ الحق المنع منه كمنع مالك غاصباً، وإن كان الاعتكاف بإذن من الزوج والسيد فهلموا تحليلهما إن كان تطوعاً لأن النبي ﷺ أذن لعائشة وحفصة وزينب في الاعتكاف ثم منعهن منه بعد أن دخلن، وأن حق الزوج والسيد واجب والتطوع لا يلزم بالشرع لأن لهما المنع منه ابتداء فكان لهما المنع دواماً كالعارية، ويخالف الحج لأنه يلزم بالشرع يجب المضي في فاسده: وليس لهما تحليلهما من مندور شرعاً فيه بالإذن ولمكاتب الاعتكاف بلا إذن سيده ولمكاتب حج بلا إذن كاعتكاف وأولى ما لم يحصل عليه نجم من كتابته فإن حلّ لم يحج بلا إذن سيده وبمعرض كفن كله فلا يجوز له ذلك إلّا بإذن سيده لأن له ملكاً في منافعه كل وقت إلّا مع مهابيّة فله أن يعتكف ويحج في نوبته بلا إذن مالك بعضه فإنه في نوبته كحر لملكه اكتسابه ومنافعه.

س ٣٥ - ما الأفضل لمن تخلل اعتكافه جمعة؟ وإذا نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد فما حكم ذلك؟ وما الذي يتعمّن من المساجد بالنذر؟ وما زيد في المسجد فهل حكمه حكم المسجد؟ وما أفضل المساجد؟

ج - الأفضل لرجل تخلل اعتكافه جمعة أن يعتكف في مسجد تقام فيه الجمعة حتى لا يحتاج إلى الخروج إليها منه ولا يلزمه لأن الخروج إليها لابد له منه كالخروج لحاجته، ويتعين جامع لاعتكاف إن عين بنذر فلم يجزيه في مسجد لا تقام فيه الجمعة حيث عين الجامع بنذر، ولمن لا الجمعة عليه أن يعتكف بغير الجامع من المساجد، ومن المسجد سطحه، ومن المسجد رحبته المحوطة ومنارته التي هي أو بابها بالمسجد، ومنه ما زيد فيه حتى في الثواب في المسجد الحرام.

وعند جمع منهم الشيخ تقي الدين، وابن رجب، وحکى عن السلف، ومسجد المدينة أيضاً زيادته كهو لما روى أبوهريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لو بني هذا المسجد إلى صناعه كان مسجدي».

وقال عمر لما زاد في المسجد: لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول الله ﷺ.

قال ابن رجب في شرح البخاري: وقد قيل إنه لا يعلم عن السلف خلاف في المضاعفة وإنما خالف بعض المتأخرین من أصحابنا ومن عَيْنَ بنذرِه مسجداً غير المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لم يتَعَيَّن لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تشد الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» متفق عليه.

ولو تعين غيرها بالتعيين لزم المضي إليه واحتاج إلى شد رحل لقضاء نذرِه.

وقد قال ﷺ: «لا تشد الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» متفق عليه.

ولأن الله تعالى لم يعين لعبادته مكاناً في غير الحج، وأفضل المساجد المسجد الحرام فمسجد المدينة فالمسجد الأقصى، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلَّا المسجد الحرام» رواه الجماعة إلَّا أباداً ورواه: «فإنه أفضل»

فمن نذر اعتكافاً أو صلاة في أحدها لم يجزئه في غيره إلَّا أن يكون أفضل منه، فمن نذر في المسجد الحرام لم يجزئه غيره ولا يتَعَيَّن غيره من المساجد، ومن نذر في مسجد المدينة أجزاءً فيه، وفي المسجد الحرام، ومن نذر في الأقصى أجزاءً فيه، وفي مسجد المدينة، وفي المسجد الحرام لحديث جابر أن رجلاً قال يوم الفتح: يارسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلِّي في بيت المقدس، فقال: «صلِّ هنا» فسألَه فقال: «شأنك إذاً» رواه أحمد

أبوداود.

س ٣٦ - ما الذي يبطل به الاعتكاف؟ وإذا نذر زمناً معيناً فمتى يشرع فيه؟ وإذا نذر عدداً معيناً فهل له تفريقه؟ وإذا نذر ليلة فهل يدخل اليوم؟ وصحه مع العكس؟ وإذا نذراً يوماً فهل له تفريقه ساعات؟

ج - ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير عذر لقول عائشة: السنة للمعتكف ألا يخرج إلَّا مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَدْلٌ مِنْهُ . رواه أبو داود . وحديث: «وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ» متفق عليه .

ويبطل بالوطء في الفرج لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ بِمَا أَنْتُمْ عَنْكُفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ فإذا حرم الوطء في العبادة أفسدها كالصوم والحج ولا كفارة نص عليه .

وروى حرب بن عباس: إذا جامع المعتكف بطل اعتكافه واستأنف الاعتكاف، ويبطل بالإزار وال المباشرة دون الفرج لعموم الآية، ويبطل بالردة لقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبَطَنَ عَمَلَكَ﴾ ويبطل بالسكر لخروج السكران عن كونه من أهل المسجد، ومن نذر زمناً معيناً شرع فيه قبل دخول المعين وتأخير عن الغروب حتى ينقضي، ومن نذر زمناً معيناً صوماً أو اعتكافاً ونحوه تابع وجوباً، ومن نذر أن يصوم عدداً من أيام غير معينة فله تفريقه ما لم يثُر تتابعاً، ولا تدخل ليلة يوم نذر اعتكافه لأنها ليست منه . قال الخليل صاحب كتاب العين: اليوم اسم لما يَبْيَنَ طلوع الفجر وغُرُوب الشمس، كما لا يدخل يوم ليلة نذر اعتكافها لأن اليوم ليس من الليلة . ومن نذر يوماً لم يجز تفريقه ساعات من أيام لأنه يفهم منه التتابع كقوله متابعاً، ومن نذر شهراً مطلقاً فلم يعين كونه رمضان أو غيره تابع وجوباً لاقتضاء ذلك كما لو حلف لا يكلم زيداً شهراً وكمرة الإيلاء ونحوه، ومن نذر أن يعتكف ونحوه يومين فأكثر متابعة أو نذر أن يعتكف ليتلذن فأكثر متابعة لزمه ما بين ذلك من ليل أو نهار .

س ٣٧ - ما الذي يسوغ للمعتكف أن يخرج له؟ وما حكم خروجه وشروطه

الخروج لما يلزمـه خروج إلـيه؟ وما حكم شـرط التجـارة؟ أو شـرط التـكـسب بالصـنـعة في المسـجد واذـكر أمـثلـة لا يـتصـح إلـا بالـتمـثـيل؟ واذـكر ما تستـحضرـه من الدـليل أو التـعلـيل؟

ج - يـحرـم خـرـوج مـن لـزـم تـابـع مـخـتـارـا ذـاكـرا لـاعـتكـافـه إلـا لـما لـابـدـ منه كـإـتـيـانـه بـمـأـكـل وـمـشـرـب لـعدـم مـن يـأـتـيـه وـكـقـيـء بـغـتـة وـغـسـل مـتـنـجـس يـحـتـاجـه وـكـبـول وـغـائـط وـطـهـارـة وـاجـبة كـوـضـوء وـغـسـل وـلو قـبـل دـخـول وـقـت الصـلاـة لـأنـه لـابـدـ منه لـلمـحـدـث لـحدـيـث عـائـشـة: السـنـة لـمـعـتـكـف إلـا يـخـرـج إلـا لـما لـابـدـ له مـنـه روـاه أـبـوـداـود.

وقـالت أـيـضاً: عن رـسـول الله ﷺ وـكان لا يـدـخـل الـبـيـت إلـا لـحـاجـة الإـنـسـان مـتـفـقـ عـلـيـه .

وـحـاجـة الـبـول وـالـغـانـط لـاحـتـياـج كـلـ إـنـسـان إـلـى فـعـلـهـما، وـلـه المـشـي عـلـى عـادـتـه وـلـه قـصـدـ بيـته إـنـ لمـ يـجـدـ مـكـانـا يـلـيقـ به بـلـا ضـرـر وـلـا مـنـه وـلـه غـسـلـ يـدـه بـمـسـجـدـ فـي إـنـاءـ مـن وـسـخـ وـزـفـر وـنـحـوـهـمـاـوـيـفـرـغـ إـلـاءـ خـارـجـ المـسـجـدـ.

وـلـا يـجـوزـ لـمـعـتـكـفـ وـلـا لـغـيرـهـ بـولـ وـلـا فـصـدـ وـلـا حـجـامـةـ بـإـنـاءـ فـيـ المـسـجـدـ وـلـا فـيـ هـوـاءـ المـسـجـدـ لـأـنـهـ لـمـ يـُـبـعـدـ لـذـلـكـ فـوـجـبـ صـيـانـةـ المـسـجـدـ عـنـهـ وـهـوـأـهـ كـفـرـارـهـ، وـلـهـ خـرـوجـ إـلـى جـمـعـةـ وـشـهـادـةـ لـزـمـتـاهـ لـوـجـوـبـهـماـ بـأـصـلـ الشـرـعـ، وـكـمـرـيـضـ وـجـنـازـةـ تـعـيـنـ خـرـوجـهـ إـلـيـهـماـ، وـلـهـ شـرـطـ خـرـوجـ إـلـىـ ماـ لـاـ يـلـزـمـهـ خـرـوجـ إـلـيـهـ مـنـ الجـمـاعـةـ وـالـشـهـادـةـ وـالـمـرـيـضـ وـالـجـنـازـةـ، وـمـنـ كـلـ قـرـبـةـ لـمـ تـعـيـنـ عـلـيـهـ كـزـيـارـةـ صـدـيقـ وـصـلـةـ رـحـمـ أوـ مـاـ لـهـ مـنـ بـدـ وـلـيـسـ بـقـرـبةـ كـشـرـطـ عـشـاءـ وـمـبـيـتـ بـمـنـزـلـهـ وـلـاـ يـصـحـ شـرـطـ خـرـوجـ إـلـىـ التـجـارـةـ أوـ شـرـطـ التـكـسبـ بـالـصـنـعـةـ فـيـ المـسـجـدـ وـنـحـوـهـمـاـ كـالـخـرـوجـ لـمـ شـاءـ لـأـنـهـ يـنـافـيـهـ وـكـمـ لـابـدـ مـنـهـ فـيـ جـواـزـ خـرـوجـ تـعـيـنـ نـفـيـرـ لـنـحـوـ عـدـوـ فـجـاءـهـمـ وـتـعـيـنـ إـطـفاءـ حـرـيقـ وـلـمـرـضـ يـتـعـذرـ مـعـهـ المـقـامـ وـلـتـعـيـنـ إـنـقـاذـ غـرـيقـ وـرـدـ أـغـمـيـ عنـ بـئـرـ أوـ حـيـةـ لـأـنـهـ يـجـوزـ لـهـ قـطـعـ الـوـاجـبـ بـأـصـلـ الشـرـعـ.

وـيـجـوزـ خـرـوجـ لـخـوفـ فـتـنـةـ عـلـىـ نـفـسـهـ أـوـ حـرـمـتـهـ أـوـ مـالـهـ نـهـاـ وـنـحـوـهـ إـنـ

أكرهه سلطان أو غيره على الخروج من معتكfe بأن حمل وأخرج أو هدّده قادر بسلطنة أو تغلب كلص وقاطع طريق فخرج بنفسه لم يبطل اعتكافه بذلك لأن مثل ذلك يبيح ترك الجمعة والجماعة وكذا عدة وفاة إذا مات زوج معتكfe فلها الخروج لتعتد في منزلها لوجوبه بأصل الشرع وكذا حاجة معتكfe لقصد أو حجامة.

س ٣٨ - إذا خرج معتكf في اعتكاف واجب لعذر فما حكم الرجوع في حقه؟ وهل يضر تطاول الخروج لعذر وضع ذلك مع تبيين ما يلزم من قضاء أو كفارة؟

ج - يجب على معتكf في اعتكاف واجب خرج لعذر يبيحه رجوع إلى معتكfe بزوال عذر لأن الحكم يدور مع عنته فإن آخر رجوعه عن وقت إمكانه فكما لو خرج لما له بد، ولا يضر تطاول عذر معتمد وهو حاجة الإنسان وطهارة الحدث والطعام والشراب والجمعة، ويضر تطاول في غير معتمد كنفير ونحوه ففي نذر متتابع كشهر غير معين يُخْير بين بناء على ما مضى من اعتكافه وقضاء فائت مع إخراج كفارة يمين أو استثناف لمنذور من أوله ولا كفارة لأنه أتى به على وجهه أشبه ما لو لم يسبقه اعتكاف وفي نذر معين كشهر رمضان يقضى ما فاته منه بخروجه ويُكفر كفارة يمين لتركه المنذور في وقته.

وفي نذر أيام مطلقة كعشرة أيام تم ما بقي منها بالاعتكاف فيه بلا كفارة لكنه لا يبني على بعض ذلك اليوم الذي خرج فيه بل يستأنف بدله يوماً كاملاً لثلا يفرقه.

س ٣٩ - ما الذي يستحب للمنتকf أن يستغل به؟ والذي يجب عليه اجتنابه؟ والذي له فعله والذي يكره له؟ وتكلم بوضوح عن حكم الصمت إلى الليل؟ وإذا نذر الصمت إلى الليل فما الحكم؟ واذكر أمثلة توضح ذلك؟

ج - يسن لمنتکf التشاغل بفعل القربى، واجتناب ما لا يعنيه من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره لقوله عليه السلام: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»

حديث حسن رواه الترمذى وغيره ولأنه مكروه في غير الاعتكاف فيه أولى.

روى الخلال عن عطاء قال: كانوا يكرهون فضول الكلام وكانوا يعدون فضول الكلام ماعدا كتاب الله أن نقرأه أو أمر بمعرفه أو نهي عن منكر أو تنطق في معيشتك بما لا بد لك منه، ولا بأس أن تزوره زوجته في المسجد وتتحدث معه وتصلح رأسه أو غيره ما يتلذذ بشيء منها ولو أنه يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر لأن صفة زارته عليه السلام تتحدث معها ورجلٌ عاشر رأسه، ويكره الصمت إلى الليل.

وقال الموفق والمجد: ظاهر الأخبار تحريم وجزم به في الكافي.

وقال في الاختيارات الفقهية: والتحقيق في الصمت أنه إذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب صار حراماً كما قال الصديق: «وكذا إن تعبد بالصمت عن الكلام المستحب الكلام الحرام يجب الصمت عنه» انتهى.

وإن نذر الصمت لم يف به لحديث عليٍّ: حفظت من النبي عليه السلام أنه قال: «لا صُمَّات يوم إلى الليل» رواه أبو داود.

وعن ابن عباس قال: بينا النبي عليه السلام يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعده ولا يستظل ولا يتكلم وأن يصوم. فقال النبي عليه السلام: «مروه فليستظل وليتكلم وليقعده ولitem صومه» رواه البخاري وابن ماجة وأبو داود.

دخل أبو بكر على امرأة من أحمس يقال لها: زينب، فرأها لا تتكلم فقال: «ما لها لا تتكلم؟» فقالوا: حجَّت مصمتة فقال لها: «تكلمي فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية» فتكلمت. رواه البخاري. ويجمع بين قول الصديق هذا، قوله: من صمت نجا بأن قوله الثاني محمول على الصمت عمما لا يعنيه كما قال تعالى: «لا خير في كثير من نجواهم» الآية.

(ومما يتعلّق بالاعتكاف من النظم)

يُحِتَّمُ نَذْرُ الْلَّزُوم بمسجد
ويشَرِّط قصد مع جماعة مسجد
سوى مسجد في بيته كل مسجد
بأفضلهما يجزي لما دونه قد
جَدَ النَّبِيَّ وَبِالْأَقْصى تَمَامُ التَّعْبُدِ
فَلَا يَلْزَمُ التَّعْبِينَ يَا ذَا التَّسْدِيدِ
بَآخِرِ جَزءِ الْمَاضِي فِي الْمَتَّاکِدِ
لِيَوْمِ وَلِيلِ ثُمَّ بَعْدِهِمَا أَشْرَدِ
كَحَاجَةِ إِنْسَانٍ وَوَاجِبٌ مَفْصَدٌ
وَإِنْزَالُ لَمْسِ الْخُودِ مَعَ وَطْءِ خُرْدٍ
غَنِيَ عَنْهُ لَا الْمُشْرُوطُ مَعَ قَرْبَةِ قَدِ
وَعْدٍ مَرِيضٍ شَيَّعَنَ فِيهِ أَوْعَدَ
وَصَمَتْ نَهَارًا مَطْلَقًا عَنْهُ فَاصْدَدَ
لَعْزَتِهِ وَاطْلَبَ فَنَونَ التَّعْبُدِ

وَإِنْ اعْتَكَافًا لِلتَّعْبُدِ سَنَةً
وَلَيْسَ بِشَرْطٍ أَنْ يَصُومَ لِأَجْلِهِ
لَمَنْ لَزْمَتْهُ افْهَمَ وَجْوَزَ لِمَرْأَةِ
وَفِيمَا لَهُ شَدَّالِرَحَالٌ إِنْ نَذْرَتْهُ
وَأَفْضَلُهَا الْبَيْتُ الْحَرَامُ فَمَسَّ
وَإِنْ يَنْذَرَنَ فِي غَيْرِهَا مِنْ مَعِينٍ
وَتَدْخُلُ إِنْ عَيْنَتْ شَهْرًا وَعَشْرَةً
وَمِنْ قَبْلِ فَجْرٍ وَالْغَرْوَبِ لِمَنْ نَوَى
وَلَا تَخْرُجُنَ مِنْهُ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ
وَيَطْلُبُ كُلُّ الْاعْتَكَافِ بِرَدَةٍ
وَسَكْرُ الْفَتْنَى ثُمَّ الْخُروجُ لِمَنْ لَهُ
كَتْشِيَعٌ مِيتٌ أَوْ زِيَارَةُ عَالَمٍ
وَجَانِبُ مَمَارَةِ وَمَا لَيْسَ عَانِيَا
وَفِيهِ تَقْرِبُ لِلَّذِي أَنْتَ عَاكِفًا

س٤٠ - بَيْنَ حُكْمِ جَعْلِ الْقُرْآنِ بِدَلَّا مِنَ الْكَلَامِ؟ وَبَيْنَ حُكْمِ الرَّجُوعِ إِلَى
تَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ؟ وَمَا حُكْمُ النَّظَرِ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَأَهْلِ الْبَدْعِ؟ وَمَا حُكْمُ
تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالْلُّغَةِ وَالرَّأْيِ؟ وَاذْكُرْ أَمْثَلَةً تُوضَّحُ الْمَشْكُلَ؟

ج - يجوز تفسير القرآن بمقتضى اللغة لأنّه عربي وقوله: ﴿لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وقوله: ﴿وَأَخَذَرُ أَلَا يَعْلَمُوا مُحْذَوَةً مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ المراد
الْأَحْكَامُ، ولا يجوز تفسير القرآن بالرأي من غير لغة ولا نقل فمن قال في
القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبواً مقعده من النار، وأخطأ ولو أصاب لما روى
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً: «من قال في القرآن برأيه أو بما لا
يعلم فليتبواً مقعده من النار» رواه أبو داود والنسائي والترمذمي وحسنه.

وعن سهل بن حزم عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعاً: «من قال في القرآن برأيه فأصابه فقد أخطأ» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذى وقال غريب، وسهل ضعفه الأئمة.

وقد روى هذا المعنى عن أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين، ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلاً من الكلام مثل أن يرى رجلاً جاء في وقته فيقول: «ثم جئت على قدر يا موسى» ويلزم الرجوع إلى قول الصحابي: لأنهم شاهدوا التنزيل وحضروا التأويل فهو أمارة ظاهرة، ولا يلزم الرجوع إلى تفسير التابعي لأن قوله ليس بحجة على المشهور.

قال بعضهم: ولعل مراد غيره إلا أن ينقل ذلك عن العرب قاله في الفروع ولا يعارضه ما نقله المروزى ننظر ما كان عن النبي ﷺ فإن لم يكن فعن أصحابه، فإن لم يكن فعن التابعين لإمكان حمله على إجماعهم لا على مانفرد به أحدهم قاله القاضى.

ولا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب؛ لأنه ﷺ غضب حين رأى مع عمر صحيفه من التوراة، وقال: «أفي شك أنت يا ابن الخطاب» الحديث ولا النظر في كتب أهل البدع، ولا النظر في الكتب المشتملة على الحق والباطل، ولا روایتها لما في ذلك من إفساد العقائد.

س٤١ - تكلم عن حفظ القرآن وفضله. والواجب حفظه منه. وحكم ختمه في كل أسبوع. وحكم تأخير ختمه فوق أربعين يوماً. وحكم التعوذ قبل القراءة. وهل القرآن يتفاوت في الفضل. وَصَحْ ذَلِكَ.

ج - يستحب حفظ القرآن إجماعاً، وحفظه فرض كفاية إجماعاً، والقرآن أفضل من سائر الذكر لقوله ﷺ: «يقول رب سبحانه وتعالى: من شغله ذكري عن مسألتي أعطيه أفضل ما أعطي السائلين»^(١) وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه» رواه الترمذى وقال: حديث حسن صحيح.

لكن الاشتغال بالتأثر من الذكر في محله كأدبار الصلوات أفضل من الاشتغال بتلاوة القرآن، والقرآن أفضل من التوراة والإنجيل والزيور وسائر الصحف.

وبعض القرآن أفضل من بعض إما باعتبار الثواب أو باعتبار متعلقه كما يدل عليه ما ورد في ﴿فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والفاتحة وأية الكرسي.

ويُبَدِّيُ الصَّبِيَّ وَلَيْهُ بِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ فَيَقْرَأُ كُلَّهُ إِذَا قَرَأَ أُولَأَ تَعَوَّدُ الْقِرَاءَةُ ثُمَّ لَزَمَهَا إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْهِ حَفْظُ كُلِّهِ فَيَقْرَأُ مَا يُتَسَرُّ مِنْهُ، وَالْمَكْلُفُ يَقْدِمُ الْعِلْمَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ لِأَنَّهُ لَا تَعْارِضُ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ كَمَا يَقْدِمُ الْكَبِيرُ تَعْلِمُ نَفْلُ الْقِرَاءَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْأَصْحَابِ، وَيَسِّنُ خَتْمَهُ فِي كُلِّ أَسْبُوعٍ.

وقال عبد الله: كان أبي يختتم في النهار في كل أسبوع يقرأ كل يوم سبعاً لا يكاد يتركه نظراً أي في المصحف، وذلك قوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لعبد الله بن عمرو: «اقرأ القرآن في كل سبع ولا تزيدين على ذلك» رواه أبو داود.

ويستحب الإكثار من قراءة القرآن في الأوقات الفاضلة كرمضان وعشر ذي الحجة، وخصوصاً الليالي التي تطلب فيها ليلة القدر كأوتار العشر الأخيرة من رمضان.

ويستحب الإكثار من قراءة القرآن في الأماكن الفاضلة كمكة لمن دخلها من غير أهلها، ويكره تأخير فوق أربعين بلا عذر.

قال أحمد: أكثر ما سمعت أن يختتم القرآن في أربعين، وأنه يفضي إلى نسيانه والتهاون به ويحرم فوق أربعين إن خاف نسيانه.

قال الإمام أحمد: ما أشد ما جاء فيمن حفظه ثم نسيه.

ويستحب التعوذ قبل القراءة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ﴾ ويستحب السواك قبل القراءة، ويستحب أن يقرأ وهو على طهارة، فإن قرأ محدثاً حدثاً أصغر جاز.

ويستحب أن تكون القراءة في مكان نظيف، ولهذا استحب جماعة من العلماء القراءة في المسجد لكونه جامعاً للنظافة وشرف البقعة.

ويستحب للقاريء أن يستقبل القبلة فقد جاء في الحديث: « خير المجالس ما استقبل به القبلة » ويجلس متخلساً بسكتنة ووقاراً مطرقاً رأسه، ولو قرأ قائماً أو مضجعاً أو جالساً أو راكباً أو ماشياً جاز؛ قال تعالى: ﴿أَلَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِم﴾.

وثبت في الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يتکئ في حجري وأنا حائض ويقرأ القرآن. رواه البخاري ومسلم.

وعن عائشة قالت: إني لأقرأ القرآن وأنا مضجعة على سرير. رواه الفريابي.

وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: إني لأقرأ القرآن في صلاتي وأقرأ على فراشي.

وستحب القراءة في المصحف والاستماع لها لأنه يشارك القاريء في أجره، ويكره الحديث عندها بما لا فائدة فيه قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِرِئَتِ الْقُرْآنُ فَلَا يَرْتَدُ عَنْهُ أَذْعُونٌ﴾ وينبغي أن يرتل قراءته.

وقد اتفق العلماء - رضي الله عنهم - على استحباب الترتيل، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ وثبت عن أم سلمة أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ قراءة مفسرة حرفاً حرفاً. رواه أبو داود والنسائي والترمذى، قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وعن معاوية بن قرة - رضي الله عنه - عن عبدالله بن معلق - رضي الله عنه - قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة على ناقه يقرأ سورة (الفتح) يُرْجِعُ في قراءته. رواه البخاري ومسلم.

ويستحب إذا مر بأية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله، وإذا مر بأية

عذاب أن يستعيد بالله من الشر ومن العذاب ، أو يقول اللهم إني أسألك العافية وأسألك المعافاة من كل مكروره أو نحو ذلك ، وإذا مر بأية تزييه الله تعالى نزه فقال سبحانه وتعالى أو تبارك وتعالى أو جلت عظمة ربنا ، فقد صح عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنهم - قال : صلیت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت : يركع عند المائة ثم مضى فقتل : صلی بها في ركعة فمضى ثم افتح النساء فقرأها فقلت يركع فصلی بها ثم افتح آل عمران فقرأ بها يقرأ متسللاً إذا مر بأية فيها تسبيح سبع وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم رکع الحديث . رواه مسلم .

فإذا شرع في القراءة فليكن شأنه الخشوع والتذير عند القراءة والدلائل عليه أكثر من أن تحصر وأشهر وأظهر من أن تذكر فهو المقصود المطلوب وبه تنشرح الصدور وتستثير القلوب قال الله عز وجل : « أَفَلَا يَذَّرِّبُونَ الْفَرْمَادَنَ » وقال : « كَتَبَ أَزْلَلَهُ إِلَيْكُمْ مُّبَرِّكُ لِيَذَّرِّبُوْ أَيْتَمَ ». والأحاديث فيه كثيرة ، وأقاويل السلف فيه مشهورة ، وقد بات جماعة من السلف يتلون آية واحدة ويرددونها إلى الصباح .

وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال : قام النبي ﷺ بأية يرددتها حتى أصبح الآية « إِنْ تَعْذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ ». الآية رواه النسائي وابن ماجة .

وعن تميم الداري أنه كرر هذه الآية حتى أصبح : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْهَرُوا السَّيِّئَاتِ ». الآية .

وينبغي لقاريء القرآن أن يبكي فإن لم يبك تباكي وهو صفة العارفين وشعار عباد الله الصالحين قال الله تعالى : « وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَنْكُونُ وَيَزِيدُهُمْ خَشْوَعاً ». هـ

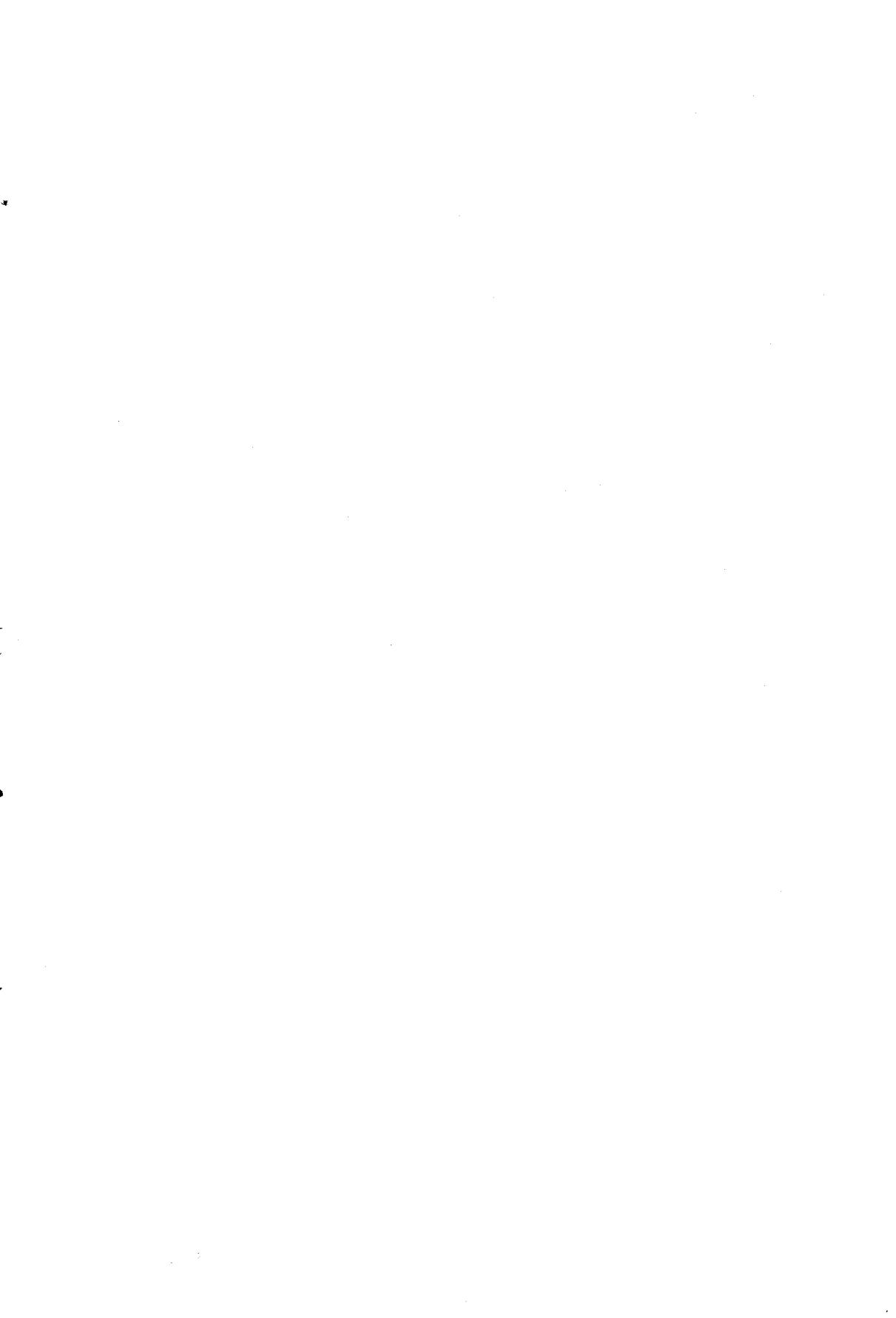
وقد وردت فيه أحاديث كثيرة وأثار السلف فمن ذلك عن النبي ﷺ : « أَقْرِءُوا الْقُرْآنَ وَابْكُوا فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَبَاكُوا ». .

وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه صلی بالجماعة الصبح فقرأ سورة يوسف فبكى حتى سالت دموعه على ترقوته .

وعن أبي رجاء قال: رأيت ابن عباس وتحت عينيه مثل الشراك البالي من الدموع.

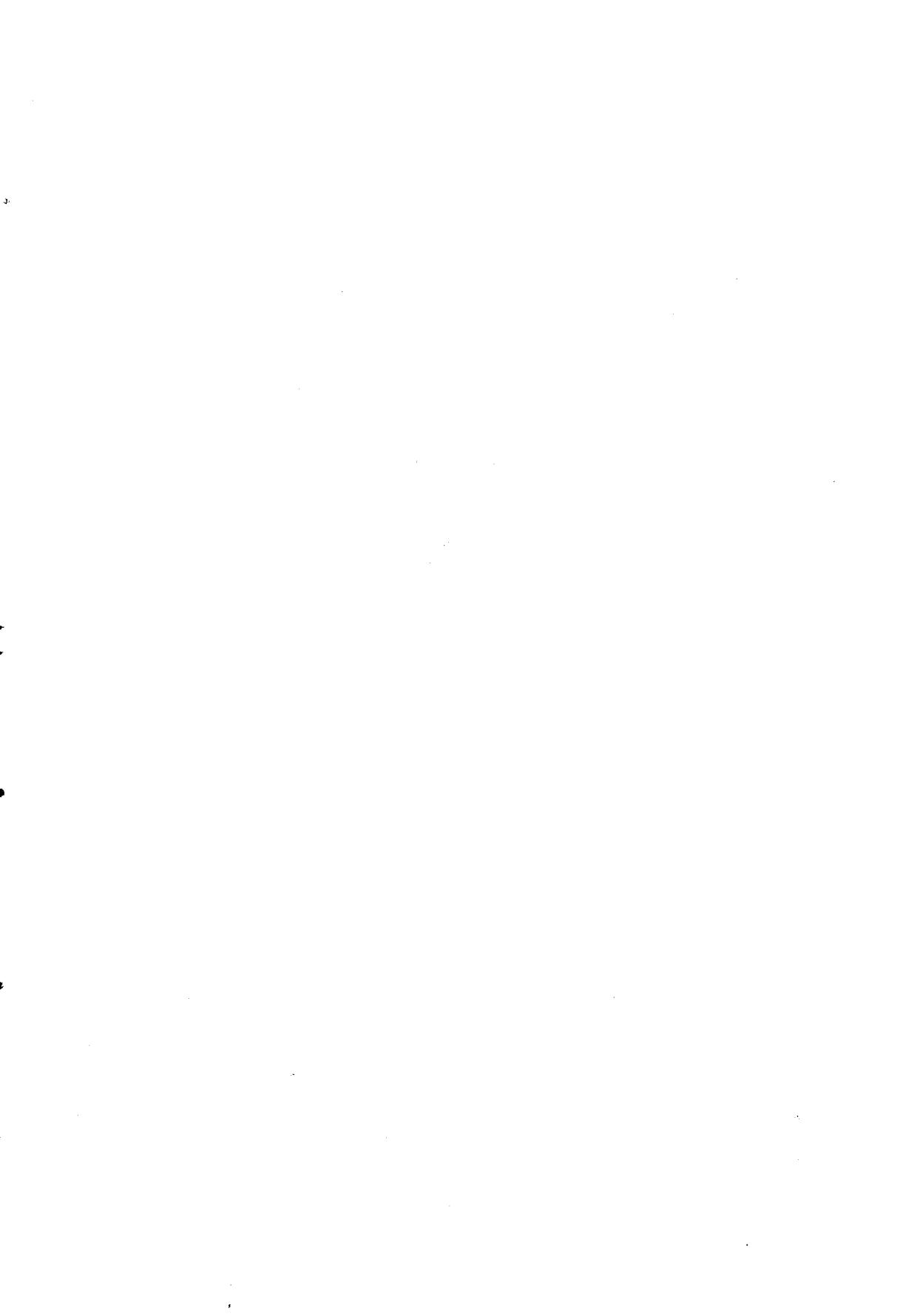
وعن أبي صالح قال: قدم ناس من أهل اليمن على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - فجعلوا يقرءون ويبيكون فقال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - هكذا كنا والله أعلم.

هذا آخر ماتيسر جمعه من كتب الحديث والفقه مما يتعلق بالزكاة والصيام من الأسئلة والأجوبة الفقهية المقررلن بالأدلة الشرعية، وكان الفراغ مما يتعلق بالزكاة والصيام من الأسئلة والأجوبة في يوم الثلاثاء الموافق ١٢/١٧/١٣٨٤هـ والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به نفعاً عاماً إنه على كل شيء قادر. وصلى الله على محمد وآلـه وسلم.



من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في الصيام

مختارة من مجلة البحوث الإسلامية
الصادرة في المملكة العربية السعودية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٣٩٦/٤/٢٦ هـ

ورد إلى الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد سؤال هذا نصه: «يوجد دواء مع المرضى بمرض الربو يأخذونه بطريق الاستنشاق هل يفطر أولاً؟»؟

ج - وقد أجبت اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء على هذا السؤال بما يلي: - دواء الربو يستعمله المريض استنشاقاً يصل إلى الرئتين عن طريق القصبة الهوائية: لا إلى المعدة فليس أكلًا ولا شراباً ولا شبهاً بهما وإنما هو شيء بما يقطر في الإحليل وما تداوى به المأمومة والجائفة وبالكحول والحقنة الشرجية ونحوها من كل ما يصل إلى الدماغ أو البدن من غير الفم أو الأنف، وهذه الأمور اختلف العلماء في تقطير الصائم باستعمالها. فمنهم من لم يفطر الصائم باستعمال شيء منها، ومنهم من فطره باستعمال بعض دون بعض، مع اتفاقهم جميعاً على أنه لا يسمى استعمال شيء منها أكلًا ولا شراباً، لكن من فطر باستعمالها أو شيء منها جعله في حكمهما يجامع أن كلام ذلك يصل إلى الجوف باختيار ولما ثبت من قول النبي - ﷺ - : «وَبَالغُ فِي الْاسْتِشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» فاستثنى الصائم من ذلك مخافة أن يصل إلى حلقة أو معدته بالبالغة في الاستنشاق فيفسد الصوم فدل على أن كل ما وصل إلى الجوف اختياراً يفطر الصائم.

ومن لم يحكم بفساد الصوم بذلك كشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ومن وافقه: لم ير قياس هذه الأمور على الأكل والشرب صحيحاً فإنه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر هو كل ما كان واصلاً إلى الدماغ أو البدن، أو ما كان داخلاً من منفذ أو واصلاً إلى الجوف وحيث لم يقم دليل شرعياً على جعل وصف من هذه الأوصاف مناطاً للحكم بفطر الصائم يصح تعليق الحكم به

شرعأً، وجعل ذلك في معنى ما يصل إلى الحلق أو المعدة من الماء بسبب المبالغة في استنشاقه غير صحيح أيضاً لوجود الفارق فإن الماء يغذى فإذا وصل إلى الحلق أو المعدة أفسد الصوم سواء كان دخوله من الفم أو الأنف إذ كل منهما طريق فقط، ولذا لم يفسد الصوم بمجرد المضمضة أو الاستنشاق دون مبالغة ولم ينه عن ذلك، فكون الفم طريراً وصف طردي لا تأثير له، فإذا وصل الماء ونحوه من الأنف كان له حكم وصوله من الفم، ثم هو يستعمل طريراً للتغذية في بعض الأحيان فكان هو والفهم سواء والذي يظهر عدم الفطر باستعمال هذا الدواء استنشاقاً لما تقدم من أنه ليس في حكم الأكل والشرب بوجه من الوجوه. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فتوى رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٣٩٦/٧/٩

وورد إلى الرئاسة العامة استفتاء يشتمل على سؤالين وقد أجابت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عليهما متبعة كل سؤال بجوابه :-

س ١ - هل يشترط لترخيص المسافر في سفره بالفطر في رمضان أن يكون سفره على الرجل أو على الدابة أو ليس هناك فرق بين الرجل وراكب الدابة وراكب السيارة أو الطائرة؟ وهل يشترط أن يكون في السفر تعب لا يستطيع الصائم تحمله؟ وهل الأحسن أن يصوم المسافر إذا استطاع أو الأحسن له الفطر؟

ج ١ - يجوز للمسافر سفر قصر أن يفطر في سفره سواء كان ماشياً أو راكباً سواء كان ركوبه بالسيارة أو الطائرة أو غيرهما وسواء تعب في سفره تعباً لا يتحمل معه الصوم أو لم يتعب، اعتراه جوع وعطش أو لم يصبه شيء من ذلك لأن الشرع أطلق الرخصة للمسافر سفر قصر في الفطر وقصر الصلاة ونحوهما من رخص السفر ولم يقيد ذلك بنوع من المركب، ولا بخشية التعب أو الجوع أو العطش، وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون معه في غزوته في شهر رمضان فمنهم من يصوم ومنهم من يفطر ولم يعب بعضهم على بعض لكن يتأنى

على المسافر الفطر في شهر رمضان إذا شق عليه الصوم لشدة حر أو وعورة مسلك أو بعد شقة وتتابع سير مثلاً، فعن أنس كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فصام بعض وأفطر بعض فتحزم المفطرون وعملوا وضعف الصائمون عن بعض العمل، فقال: «ذَهَبَ الْمُفْطَرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ» وقد يجب الفطر في السفر لأمر طارئ يوجب ذلك كما في حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونَحْنُ صيامٌ قال: فنزلنا متولاً، فقال رسول الله ﷺ : «إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ» فكانت رخصة فمتا من صام ومنا من أظر، ثم نزلنا متولاً آخر، فقال: «إِنَّكُمْ مُضِيْخُوا عَدُوَّكُمْ وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَافْتَرُوا» وكانت عزمه، فأفطربنا، ثم قال: لقد رأينا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر». رواه مسلم. وكما في حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى رجلاً قد اجتمع الناس عليه، وقد ظلّ عليه فقال: «مَا لَهُ؟» قالوا: رجل صائم، فقال رسول الله ﷺ : «لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ» رواه مسلم.

حكم إخراج زكاة الفطر نقوداً

لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد سألني كثير من الإخوان عن حكم إخراج زكاة الفطر نقوداً،
والجواب:

لا يخفى على أي مسلم أن أهم أركان دين الإسلام الحنيف شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومقتضى شهادة أن لا إله إلا الله أن لا يعبد إلا الله وحده، ومقتضى شهادة أن محمداً رسول الله أن لا يعبد الله سبحانه إلا بما شرعه رسول الله ﷺ وزكاة الفطر عبادة بإجماع المسلمين، والعبادات الأصل

فيها التوفيق، فلا يجوز لأحد أن يتبعد بأي عبادة إلا بما أخذ عن المشرع الحكيم عليه صلوات الله وسلامه الذي قال عنه ربه تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمَوْئِلِ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(١). وقال هو في ذلك: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وقد شرع هو صلوات الله وسلامه عليه زكاة الفطر بما ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة: صاعاً من طعام، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط، فقد روى البخاري ومسلم رحمهما الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأئم والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة، وروي عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: كنا نعطيها في زمن النبي ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب، وفي رواية: أو صاعاً من أقط، فهذه سنة محمد ﷺ في زكاة الفطر، ومعلوم أنه في وقت هذا التشريع وهذا الإخراج كان يوجد بيد المسلمين - وخاصة مجتمع المدينة - الدينار والدرهم اللذان هما العملة السائدة آنذاك ولم يذكرهما صلوات الله وسلامه عليه في زكاة الفطر، فلو كان شيء يجزيء في زكاة الفطر منها لأبانه صلوات الله وسلامه عليه، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولو دفع ذلك لفعله أصحابه رضي الله عنهم.

وما ورد في زكاة السائمة من الجبران المعروف مشروط بعدم وجود ما يجب إخراجه وخاصة بما ورد فيه، كما سبق الأصل في العبادات التوفيق ولا نعلم أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ أخرج النقود في زكاة الفطر وهو أعلم الناس بسته ﷺ وأحرص الناس على العمل بها، ولو وقع منهم شيء من ذلك لنقل كما نقل غيره من أقوالهم وأفعالهم المتعلقة بالأمور الشرعية، وقد قال الله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْرَقَ حَسَنَةً﴾^(٢) الآية، وقال عز

(١) الآيات ٣، ٤ من سورة النجم.

(٢) الأحزاب: ٢١.

وَجَلٌ : «وَالسَّبِيلُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ أَتَبَعُوهُمْ يُلْحِسِنُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعْدَّ لَهُمْ جَنَاحَتِهَا الْأَنْهَارُ خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »^(١) ومما ذكرنا يتضح لصاحب الحق أن إخراج النقود في زكاة الفطر لا يجوز ولا يجزىء عنمن أخرجه لكونه مخالفًا لما ذكر من الأدلة الشرعية، وأسأل الله أن يوفقنا وسائر المسلمين للفقه في دينه والثبات عليه والحذر من كل ما يخالف شرعه إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه .

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فتوى برقم ١١٦٦ وتاريخ ١٣٩٦/١/٣٠ هـ

س - شخص مصاب بقرحة في معدته ونهاه الطبيب عن الصيام لمدة خمس سنوات . ماذا عليه؟

ج - إذا كان الطبيب الذي نهاء عن الصوم ثقة مأموناً خبيراً في طبه فيتعين السمع والطاعة لنصحه وذلك بإفطاره في رمضان حتى يجد القدرة والاستطاعة على الصوم قال تعالى : « وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيْمَانِ أَخْرَى »^(٢) وقال تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »^(٣) . وقال تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا »^(٤) . وقال ﷺ : « إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا أَسْتَطِعْتُمْ » فإذا شفي من مرضه تعين عليه قضاء صوم أشهر رمضان التي أفطرها ونسأل الله له

(١) التوبة : ١٠٠ .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

(٣) الحج : ٧٨ .

(٤) البقرة : ٢٨٦ .

ولجميع إخواننا المسلمين الصحة والعافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء	
عضو	نائب رئيس اللجنة
عبدالعزيز بن سليمان المنبي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٣٨١ وتاريخ ١٣٩٦/٩/١٨ هـ

السؤال: أصبت بمرض الكلى وأجريت لي عمليتان ونصحني الأطباء بشرب الماء ليلاً ونهاراً وقالوا إن الصيام والكفت عن شرب الماء ثلاث ساعات متواصلة يعرّضني للخطر هل أعمل بكلامهم أو أتوكل على الله وأصوم مع أنهم يؤكدون بأن عندي استعداداً لتخليق الحصى وإذا لم أصم فما الكفاره التي أدفعها؟

الجواب: إذا كان الأمر كما ذكرت وكان هؤلاء الأطباء حذاقاً بالطبع فالمشروع لك أن تفطر محافظة على صحتك ودفعاً للضرر عن نفسك، ثم إن عوفيت وقويت على القضاء دون حرج وجب القضاء.

وإن استمر بك ما أصابك من المرض أو الاستعداد لتخليق الحصى عند عدم تتابع شرب الماء وقرر الأطباء أن ذلك لا يرجى برأه وجب عليك أن تطعم عن كل يوم أفترته مسكتنا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء	
عضو	نائب رئيس اللجنة
عبدالله بن سليمان المنبي	عبدالرزاق عفيفي

فتوى برقم ١١٨٢ وتاريخ ١٣٩٦/٢/٣ هـ

السؤال: شخص يقول أنه ترك الصوم ثمانية أعوام منذ كان في التاسعة عشرة من عمره وذلك بسبب رعي الأغنام في الصحراء سيراً على الأقدام ويقول أنه صام بعد ذلك شهرين وأنفق ستين كيلواً من الأرز وذكر أن في نيته الصوم أربعة أشهر والإنفاق عن الأيام زيادة على الصيام ما الواجب في حقه؟

الجواب: يجب عليك أن تصوم ما بقي عليك من الشهور التي تركت صيامها وتطعم عن كل يوم تركت صيامه مسكياناً نصف صاع من تمر وغيره من قوت البلد، وعليك التوبة والاستغفار عما أسلفته من التفريط في فطر الشهور التي ذكرتها فتندم على فعلك وتعزم على أن لا تعود لمثله وتعترف بذنبك والله تعالى يقول: ﴿قُلْ يَعْبُدُونَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَفْسَحِهِمْ لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَيْعًا إِنَّمَا هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(١). وقد ذكر أهل التفسير أن المراد بهذه الآية التائبون.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس	عضو	عضو
عبدالعزيز بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٢٠٥ وتاريخ ١٣٩٦/٣/٢ هـ

السؤال: شخص يذكر أنه حينما يكون بينه وبين زوجته ملاعبة أو تقبيل يجد في سرواله رطوبة من ذكره بعد انتشاره وارتخائه ويسأل عن الآثار المترتبة على ذلك من حيث الطهارة وصحة الصوم من عدمه؟

الجواب: لم يذكر السائل في سؤاله أنه يحس بالمني يخرج من ثوب ملائكة زوجته وإنما ذكر أنه يجد رطوبة في سرواله فيظهر والله يعلم أن ما وجده مبنياً والمذى نجس يتquin غسل البقعة المتصل بها من الثوب أو السروال كما أنه يتقضى به الوضوء ويتعين غسل الذكر والأثنين منه لنجاسته ثم الوضوء بعده لتحصل الطهارة ولا يفسد به الصوم على الصحيح من أقوال أهل العلم ولا يجب به غسل أما إن كان الخارج منياً فيجب الغسل ويفسد الصوم به وهو ظاهر إلا أنه مستقدر ويشرع غسل البقعة التي يصيبها من الثوب أو السروال وينبغي للصائم أن يحتاط لصومه بترك ما يثير شهوته من ملائكة ونحوها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو	عضو
عبدالعزيز بن سليمان المنبع	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان	عبدالله بن باز

فتوى برقم ١٢٠٦ وتاريخ ٩٦/٣/٨ هـ

السؤال: رجل دخل عليه شهر رمضان ولم يستطع صيامه لمرضه ولم يصمه بعد شفائه ثم دخل عليه الشهر المبارك في عام آخر وهو مصاب بمرض وتوفي في اليوم السادس عشر منه ولم يتمكن من الصيام فماذا عليه وهل وجبت الزكاة عنه في الشهر الأخير من حياته؟ وهل قراءة القرآن على روح الميت واجبة بعد موته؟

الجواب: إذا كان الواقع كما ذكر السائل بالنسبة لرمضان الأول إن كان هذا الشخص آخر صيامه حتى أدركه رمضان آخر وهو يستطيع الصيام خلال تلك المدة فعليه إطعام مسكين عن كل يوم من أيام الشهر أفطره وإن كان تأخيره قضاء الصيام حتى أدركه رمضان آخر لأنه لا يستطيع الصيام في تلك المدة فليس

عليه شيء لأن الصيام حق لله تعالى وجب بالشرع ومات من يجب عليه قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كالحج وأما بالنسبة لما تركه من صيام أيام من رمضان الثاني لعجزه عن الصيام بسبب المرض ومات في نهاية ستة عشر من نفس الشهر فلا شيء عليه لما سبق من أنه حق لله مات من يجب عليه قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل ولا تجب عليه زكاة الفطر لأنه لم ينعقد سبب وجوبها بالنسبة له وأما بالنسبة للسؤال عن قراءة القرآن على روح الميت فالجواب القراءة المشروعة هي مكان قبل الموت وعند الاحتضار كقراءة بيس أو الفاتحة أو تبارك أو غير ذلك من كتاب الله. أما حكم صرف ثواب قراءة القرآن للميت فلا نعلم دليلاً يدل على مشروعيته فالأولى تركه والله أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء		عضو	عضو
الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عبدالعزيز بن عبد الله بن باز	عبدالله بن سليمان المنبع
	عبدالرزاق عنبني		

فتوى برقم ١٣٣٠ وتاريخ ٩٦/٧/٩ هـ

السؤال: رجل عيد عبد الفطر مع «مصر» وقد أنظرت «مصر» قبل بلدته بيوم واحد بناء على ثبوت رؤية هلال شوال هل يلزمه قضاء ذلك اليوم الذي أنظره ويسأل عن الإبرة في الوريد هل يفطر الصائم إذا أخذ بها؟

الجواب: بالنسبة لإفطار السائل في مصر لكون العيد ثبت لديهم برأية هلال شوال وكون السائل في مصر في ذلك الوقت لا يظهر أن في صنيعه بأساً وليس عليه قضاء لأن حكمه حكم أهل البلد الذين ثبت لديهم دخول شهر شوال وهو عندهم.

وأما مسألة الإبرة في الوريد هل يفطر بتعاطيها الصائم ففيها خلاف بين

أهل العلم بعضهم يرى أن الصائم يفطر بتعطيها لأنها تتصل بعروق الدم والبعض الآخر لا يرى ذلك لأنها لا تعتبر أكلًا ولا شرباً. والاحتياط لصحة الصوم وسلامته من أسباب الخلل تركها حتى الفطر وللخروج من خلاف أهل العلم في ذلك فإن اضطر الصائم إلى أخذها نهاراً فلا يظهر لنا بأس في ذلك وصيامه صحيح. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرازق عفيفي	عبدالله بن سليمان بن منيع

فتوى برقم ١٣٨٣ وتاريخ ١٨/٩/٩٩٦ هـ

السؤال: شخص يقول أن والده توفي بعد شهر رمضان وقد صام نصفه ثم زاد عليه المرض فاضطر إلى فطر الباقى منه ثم توفي بعد انتهاء الشهر ويسأل هل عليه كفارة لقاء ما تركه من الشهر أم لا؟

الجواب: إذا كان الأمر كما جاء في السؤال من أنه ترك ماتركه من الشهر دون صيام لمرضه الذي أعجزه عن الصوم وأنه مات بعد خروج الشهر بمعنى أنه لم يمض عليه بعد خروج الشهر وقت كان فيه قادرًا على الصوم. إذا كان الأمر كذلك فلا كفارة عليه ويسقط عنه ما عجز عن صومه من الشهر بسبب مرضه لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١) ولقوله ﷺ: «إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوْمَنُهُ مِنْهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ»

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرازق عفيفي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٤٤٧ وتاريخ ٢٥/١/٩٧هـ

السؤال: أصبت بمرض خطير في العشر الأواخر من رمضان وأضطررتني ظروف المرض أن أفترأ أربعة أيام من ذلك الشهر ونحن نستقبل رمضان جديداً ولم أتمكن من قضاء الأيام التي أفترتها من رمضان الماضي وليس عندي استطاعة في صيام الشهر المقبل لما أعانيه من شدة المرض وليس عندي يقين في شفائي من المرض فيما بعد فهل يلزمني قيمة الإطعام بالنقود وهل أكرر الإنفاق على المساكين المعينين بالقرية؟

الجواب: إذا كان الأمر كما ذكرت عليك أن تصبر حتى يشفيك الله من هذا المرض ثم تقضي ما فاتك من الأيام التي أفترتها من شهور رمضان التي تدركها والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِرْيَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَيَمْدُدُهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَ﴾^(١) وكذلك كونك تظن في نفسك أنك لن تشفى فهذا لا يصح أن يبني عليه الحكم بأنك تطعم عن الأيام الماضية ويسقط عنك القضاء وعليك حسن الظن بالله ورجاء الشفاء مع الاستعداد للآخرة شفاك الله من كل سوء وأعانك على أداء الواجب ومتى قرر الأطباء أن هذا المرض الذي تشكو منه ولا تستطيع معه الصوم لا يرجى برأه فإن عليك أن تطعم عن كل يوم مسكوناً نصف صاع من قوت البلد من تمر أو غيره عن الشهور الماضية والمستقبلة وإذا عشيت مسكوناً وغدّيته بعد الأيام التي عليك كفى بذلك أما النقود فلا يجزئ إخراجها وبالله التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	رئيس
عبدالله بن غديان	عبدالرزاق عفيفي	عبدالمجيد بن عبد الله بن باز

فتوى برقم ١٤٥٣ وتاريخ ٩٧/٢٥ هـ

السؤال: العامل أو المرضع إذا خافت على نفسها أو على الولد في شهر رمضان وأفطرت فماذا عليها هل تفتر وتطعم وتقضي أو تفتر وتقضي ولا تطعم أو تفتر وتطعم ولا تقضي ما الصواب من هذه الثلاثة؟

الجواب: إن خافت العامل على نفسها أو جنينها من صوم رمضان أفطرت وعليها القضاء فقط شأنها في ذلك شأن الذي لا يقوى على الصوم أو يخشى منه على نفسه مضرأة قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَى﴾^(١).

وكذا المرضع إذا خافت على نفسها إن أرضعت ولدتها في رمضان أو خافت على ولدتها إن صامت ولم ترضعه أفطرت وعليها القضاء فقط وبالله التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن عبد الله بن باز	عبدالرازق عنبتي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٤٥٤ وتاريخ ٩٧/٢٥ هـ

السؤال: شخص صام شهر رمضان في فرنسا بناء على سماعه رؤية الهلال في إذاعة القاهرة وكان الشهر تسعه وعشرين يوماً وبعد رجوعه إلى بلده وجدهم صاموا ثلاثة أيام فهل يكفيه صيامه تسعه وعشرين يوماً أم عليه أن يزيد يوماً أم

عليه كفارة.
الجواب:

صيامه في فرنسا تسعه وعشرين يوماً بناء على سماعه ثبوت هلال رمضان وثبوت هلال شوال من إذاعة القاهرة يكفيه وليس عليه كفارة ولا زيادة يوم تكميله للثلاثين وإن كان رمضان في بلده تلك السنة ثلاثين يوماً وإنما يلزم صيام رمضان ثلاثين يوماً من كان مقيناً في بلده تلك السنة أما هو فقد صام بناء على ثبوت رؤية يعتبر ثوبتها لمثله.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عبد الله بن غديان
نائب رئيس اللجنة	عبدالرزاق عفيفي
الرئيس	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فتوى برقم ١٤٥٥ وتاريخ ١٣٩٧/١/٢٥ هـ

السؤال: أنا رجل أفترط يوماً من رمضان وأنا مسافر وجاء رمضان الذي يليه ورمضان آخر ولم أذكر ذلك اليوم إلا فيما بعد فماذا علي؟

الجواب: عليك أن تقضي هذا اليوم لقوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِّنْ أَيْمَانِ أُخْرَى»، وتکفر بنصف صاع تدفعه لمسكين ويكون هذا التکفير عن تأخيرك صيام هذا اليوم حتى أدركك رمضان آخر وأنت مستطيع للصيام.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عبد الله بن غديان
نائب رئيس اللجنة	عبدالرزاق عفيفي
الرئيس	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فتوى برقم ١٤٦٧ و تاريخ ١٤٩٧/٢٥ هـ

السؤال: إذا منع الطبيب مريضاً عن الصيام وهو قادر عليه هل يصوم أم لا؟

الجواب: إذا كان الطبيب ثقة يعتمد على كلامه إذا قال للمرأة: لا تصوم فهو لم يقل ذلك إلا من أجل مصلحة المرأة فيكون فطر المرأة من باب الرخصة وإذا شفاه الله من المرض فإنه يصوم قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلَيَصُمُّهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيْمَانِ أُخْرَ﴾^(١) وبإذنه التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن سليمان بن منيع

فتوى برقم ١٥٠٢ و تاريخ ١٤٩٧/٣/١١ هـ

السؤال: نمت في رمضان واستيقظت بعد صلاة الفجر ونسيت الصيام فجاءت زوجتي، مما يلزمني ويلزم زوجتي علمًا بأنها تجهل حكم الجماع في نهار رمضان للصائم، وقد ذكرتني بالصيام بعد الجماع؟

الجواب: إذا كان الواقع كما ذكرت من جماعك لزوجتك ناسيًا الصيام فليس عليك قضاء ولا كفارة لأنك معذور بالنسوان وقد قال ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاء»^(٢). والجماع في معنى

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) رواه البخاري ومسلم في كتاب الصوم واللفظ لمسلم.

ذلك . وأما المرأة فالأحوط في حقها القضاء والكافارة لأن الظاهر مما ذكرت عنها أن لديها علماً ولكنها تساهلت نسأل الله أن يغفو عن الجميع ، والكافارة في الصوم إعتصاق رقبة مؤمنة ومن لم يجده صام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً ثلاثة صاعاً من بر أو أرز أو نحو ذلك مما يطعنه أهله لكن مسكيناً نصف صاع.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبدالله بن غديان	عبدالرزاق عفيفي	عبدالعزيز بن باز

فتوى برقم ١٥١٤ وتاريخ ١٣٩٧/٣/١٩ هـ

السؤال: أصيبت امرأة بمرض نفساني واضطراب أعصاب تركت على إثره الصوم أربع سنوات تقريباً فهل تقضي الصوم أم لا وما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا كانت تركت الصوم لعدم قدرتها عليه وجب عليها قضاء ما أفطرته من رمضان في السنوات الأربع عند قدرتها على ذلك . قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلْكَافِرِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْقُرْآنُ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ أَشْهَرَ فَلِيَصُمُّهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِّنْ أَيْمَانِ أُخْرَىٰ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْإِسْرَارَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلَتُكَلِّمُوا الْمُدَّةَ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشَكَّرُونَ﴾^(١).

وإن كان مرضها وعجزها عن الصوم لا يرجي زواله حسب تقرير الأطباء أطعمت عن كل يوم أفطرته مسكيناً نصف صاع من بر أو أرز أو تمر أو نحو

ذلك مما يأكله أهلها في بيوتهم كالشيخ الكبير والعجز اللذين يجهدهما الصوم ويشق عليهم مشقة شديدة، وليس عليها قضاء.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرزاقي عفيفي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٥٢٧ وتاريخ ١٤٩٧/٤/١٦ هـ

السؤال: مريضة اشتد عليها المرض وجاء رمضان وهي لا تقدر على الصوم وجاء شهر رمضان الآخر ولم تستطع الصيام ثم جاء شهر رمضان الثالث وكانت صحتها أحسن من قبل فصامت فهل يلزمها صيام الشهرين أو الصدقة عنهما. علمًا بأنها كانت تصوم في كل شهر من أشهر السنة ثلاثة أيام؟

الجواب: الواجب عليها قضاء صيام الشهرين المذكورين لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ وما ذكرته السائلة من صيام ثلاثة أيام من كل شهر فإن كانت نيتها فيه القضاء عمما تركته من صيام الشهرين فهذه النية صحيحة وعليها أن تأتي بما بقي من الشهرين، وإن كانت نيتها فيه الترتع فإنه لا يسقط به الفرض وعليها أن تصوم شهرين كاملين وليس عليها إطعام مع الصيام لأنها معذورة في التأخير بسبب المرض.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرزاقي عفيفي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٥٣١ وتاريخ ١٤٩٧/٤/١٦ هـ

السؤال: إذا كان يطلب من الطيارين الطيران أثناء النهار خلال شهر رمضان المبارك وتعاليم الطيران تنص على عدم قيام الطيار بأي رحلة جوية وهو صائم فهل يجوز أن يفطر الطيار عندما يطلب منه أن يقوم بالطيران أثناء النهار خلال شهر رمضان المبارك أو لا؟

الجواب: إذا قام الطيار برحلة جوية وكانت المسافة سفرًا تقصّر في مثله الصلاة جاز له الفطر في نهار رمضان بعد أن يجاوز حدود البلد الذي قام من مطاره وله أن يتراخّص بجميع الرخص التي شرعت للمسافر من المسح على الخفين ثلاثة أيام بليليها والجمع بين الصلاتين وقصر الصلاة الرباعية مادام في رحلته ولو حين نزوله بمطار في غير بلده إلى أن يعود إلى بلده ولو في نفس اليوم أما إن كان طيرانه في جو بلده يحلق فوقه ويدور عليه وعلى ضواحيه بالطيرة للتدريب أو لرش أبخرة ومطهرات ونحو ذلك فهذا ليس بمسافر فلا يرخص له في الفطر في رمضان ولا يجوز له أن يقصر الصلاة ولا أن يجمع بين الصلاتين ونحو ذلك.

ولو كانت مسافة تحليقه لو مدت على استقامته لساوت مسافة تقصّر فيها الصلاة وتبيح الفطر في رمضان ومثله في ذلك مثل قائد سيارة يمشي بها في شوارع بلده طول يومه وليلته في أنه لا يجوز لكل منها أن يتراخّص برخص السفر.

وفي الإمكان الخروج من الحرج والمشقة من ذلك بإجراء التدريب في شهر رمضان أثناء الليل وفي بقية الشهور أثناء النهار.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٥٤٩ وتاريخ ٢٣/٥/١٣٩٧ هـ

السؤال: أنا رجل أفطرت شهر رمضان لستين مواليتين إثر مرض أصابني اتضح أنه شلل نصفي وأريد أن أقضى ولا يوجد في قريتي فقراء وأريد أن أذبح رأساً من الضأن وأوزعها ثلاثة جزءاً مع كيلو أو كيلو ونصف من الأرز فهل يجزئني هذا وهل أطعم إخوانى وأرحامى من هذه الصدقة؟

الجواب: الأصل أن عليك القضاء إذا شفيت وقويت على الصيام لقول الله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَيَعْذَّبُهُ مِنْ أَيْمَانِ أُخْرَى» أما إذا استمر معك هذا المرض وأصبحت بوجوهه لا تقوى على الصيام وقرر طبيب متخصص موثوق به أن هذا المرض لا يرجى برؤه فأطاعم عن كل يوم أفطرته مسكتنا بأن تعطيه نصف صاع من بر أو تمر أو أرز أو نحو ذلك من قوت البلد ولا يجزء عن ذلك أن تذبح رأساً من الغنم وتوزعه على المساكين ولا على أقاربك وأرحامك شفاك الله وعافاك والله الموفق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء	
عضو	نائب رئيس اللجنة
عبدالله بن قعود	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٥٧٥ في ١٧/٦/١٣٩٧ هـ

السؤال: رجل أفطر يومين من رمضان ووصل رمضان آخر ولم يقضهما وأنظر في رمضان الآخر ثلاثة أيام وقضى الخمسة متواالية في محرم من السنة التالية فهل يحتاج إلى فدية؟

ويقول بأن والده توفي فأخذت والدته تصلى بعد صلاتها ركعتين كل وقت

لأيه فقال لها بعض الناس صلي يوم الجمعة فأخذت تصلي كل جمعة ركعتين بعد فرضها فهل ذلك جائز أم لا؟

الجواب: إذا كان إفطاره لعذر فلا شيء عليه إلا القضاء الذي قام به لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْ يُصَابُ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذْرٌ مِّنْ أَيْمَانٍ أُخْرَ﴾ وإن كان الإفطار لغير عذر فعليه مع القضاء الذي قام به التوبة لأن الإفطار في رمضان لا يجوز إلا لعذر ولا كفارة عليه عن الأيام الثلاثة التي أفترها من رمضان الأخير أما اليومان اللذان أفترهما من رمضان الأول فعليه مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم إن كان أخرهما إلى رمضان الذي يليه من دون عذر شرعي ومقدار الإطعام لكل مسكين نصف صاع من قوت البلد هذا إن كان إفطاره بغير الجماع. أما إن كان بالجماع فعليه مع القضاء عن كل يوم أفتره بالجماع كفارة وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن عجز بإطعام ستين مسكيناً.

أما ما تقوم به أمه من صلاة ركعتين لأيه بعد كل صلاة جمعة فلا يجوز لأن الله لم يشرع ذلك بل هو بدعة وإنما شرع لها الدعاء له والصدقة عنه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٦١٥ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١١ هـ

السؤال: ما حكم المسلم الذي أصبح مزمناً وذا فاقة ليس في إمكانه الصوم ولا في قدرته الإطعام كيف يقضى صيامه؟

الجواب: إذا أفتر المكلف في أيام رمضان لعذر شرعي من سفر ومرض فعليه

القضاء فمتى قدر على الصيام لزمه القضاء لما فات لعموم قوله سبحانه: ﴿ وَمَنْ كَانَ مُرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِّنْ أَنْتَ أَمْ أَخْرَهُ ﴾^(١).

السؤال الثاني: ما حكم المسلم الذي مضى عليه أشهر من رمضان خلال سنوات عديدة بدون صيام مع بقية الفرائض وهو مترب عن بلده وبدون عائق عن الصوم أيلزمه القضاء إن تاب أو عاد لبلاده؟
الجواب:

صوم رمضان ركن من أركان الإسلام وترك المكلف عمداً للصوم من أعظم الكبائر وقد ذهب بعض أهل العلم إلى كفره ورده بذلك، وعليه التوبة النصوح والإكثار من الأعمال الصالحة من التوافل وعليه أن يحافظ على شرائع الدين من صلاة وصيام وحج وزكاة وغير ذلك وليس عليه قضاء في أصح قولى العلماء لأن جريمه أكبر من أن يجرها القضاء وبالله التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	رئيس
عبدالله بن قعود	عبدالله بن غديان	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن باز

فتوى برقم ١٦٥٧ في ٢٩/٨/١٣٩٧ هـ

السؤال: الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكثرا يصادفهم في كل بداية لشهر رمضان مشكلة تتسبب في انقسام المسلمين إلى ثلاث فرق هي:
 ١- فرقة تصوم بتحري الهلال في البلدة التي يسكنون فيها.
 ٢- فرقة تصوم مع بداية الصيام في المملكة العربية السعودية.
 ٣- فرقة تصوم عند وصول خبر من اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة

الأمريكية وكندا الذي يتحرى الهلال في أماكن متعددة في أمريكا وفور رؤيته في أحد البلاد يعمم على المراكز المختلفة فيصوم مسلمو أمريكا كلهم في يوم واحد على الرغم من المسافات الشاسعة التي بين المدن المختلفة.

فإي الفرق أولى بالاتباع والصوم برأيتها وخبرها؟

الجواب: يتكون من ثلاثة نقاط هي:

- ١- اختلاف مطالع الأهلة من الأمور التي علمت بالضرورة حسناً وعقلاً ولم يختلف فيها أحد من العلماء وإنما وقع الاختلاف بين علماء المسلمين في اعتبار اختلاف المطالع وعدم اعتباره.
- ٢- مسألة اعتبار اختلاف المطالع وعدم اعتباره من المسائل النظرية التي للاجتهاد فيها مجال والاختلاف فيها واقع ومن لهم الشأن في العلم والدين وهو من الخلاف السائغ الذي يؤجر فيه المصيب أجرين أجر الاجتهاد وأجر الإصابة. ويؤجر فيه المخطيء أجر الاجتهاد.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين: فمنهم من رأى اعتبار اختلاف المطالع ومنهم من لم ير اعتباره واستدل كل فريق منهم بأدلة من الكتاب والسنة وربما استدل الفريقان بالنصّ الواحد كاشتراكهما في الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هُنَّ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ ﴾^(١) وبقوله عليه السلام: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته...» الحديث.

وذلك لاختلاف الفهم في النص وسلوك كل منها طريقة في الاستدلال

به.

ونظراً لاعتبارات رأتها الهيئة وقدرتها ونظرها إلى أن الاختلاف في هذه المسألة ليست له آثار تخشى عواقبها فقد مضى على ظهور هذا الدين أربعة عشر قرناً، لا تعلم فيها فترة جرى فيها توحيد الأمة الإسلامية على رؤية واحدة، فإن أعضاء مجلس هيئة كبار العلماء يرون بقاء الأمر على ما كان عليه وعدم إثارة هذا

الموضوع وأن يكون لكل دولة إسلامية حق اختيار ما تراه بواسطة علمائها من الرأيين المشار إليهما في المسألة. إذا لكل منها أدلة ومستنداته.

٣- نظر مجلس الهيئة في مسألة ثبوت الأهلة بالحساب وما ورد في ذلك من أدلة في الكتاب والسنّة واطلعوا على كلام أهل العلم في ذلك فقرروا بإجماع عدم اعتبار حساب النجوم في ثبوت الأهلة في المسائل الشرعية لقوله عليه السلام: «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» الحديث... وما في معنى ذلك من الأدلة.

وترى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء أن اتحاد الطلبة المسلمين في الدول التي حكوماتها غير إسلامية، يقوم مقام حكومة إسلامية في مسألة إثبات الهلال بالنسبة لمن يعيش في تلك الدول من المسلمين.

وبناءً على ماجاء في الفقرة الثانية من قرار مجلس الهيئة يكون لهذا الاتحاد حق اختيار أحد القولين: إما اعتبار اختلاف المطالع وإما عدم اعتبار ذلك ثم يعمم ما رأاه على المسلمين في الدولة التي هو فيها وعليهم أن يتزموا بما رأاه وعممه عليهم توحيداً للكلمة ولبدء الصيام وخروجاً من الخلاف والاضطراب وعلى كل من يعيش في تلك الدول أن يتحرروا الهلال في البلاد التي يقيمون فيها فإذا رأاه ثقة منهم أو أكثر صاموا بذلك وبلغوا الإتحاد ليعلم ذلك وهذا في دخول الشهر.

أما في خروجه فلا بد من شهادة عدلين برأيه هلال شوال أو إكمال رمضان ثلاثين يوماً لقوله عليه السلام: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يوماً».

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو	رئيس
عبد الله بن قمود	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن غديان	عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

فتوى برقم ١٤٠٢ وتاريخ ١٣٩٦/١٠/٢٠ هـ

السؤال: شخص سافر عصر أحد أيام رمضان بالطائرة وبعد فترة من طيران الطائرة أعلن مضيفها أنه حان وقت الإفطار بالنسبة لتوقيت المدينة التي أقلعت منها الطائرة ولا تزال الشمس في السماء مرئية لجميع ركاب الطائرة ويسأل عن حكم صوم من أفتر والحال ما ذكر؟

الجواب: أجمع أهل العلم قاطبة على أن الصوم من طلوع الفجر حتى غروب الشمس لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَقَّ يَبْيَنَ لَكُمُ الْعَيْنُ الْأَبَيْضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَيْتُمُ الصَّيَامَ إِلَى أَيْنِلِ﴾^(١) ولما ثبت عنه عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ أنه قال: «إذا أقبل الليل من هنا وأدبر النهار من هنا وغربت الشمس فقد أنظر الصائم»^(٢) وعلى أن لكل صائم حكم المكان الذي هو فيه سواء كان على سطح الأرض أم كان على طائرة في الجو، وعليه فمن أفتر وهو في الطائرة بتوقيت بلد ما وهو يعلم أن الشمس لم تغرب فصيامه فاسد لأنه أفتر قبل غروب الشمس بالنسبة له وعليه قضاء ذلك اليوم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن سليمان المنبع	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان عبدالله بن باز

فتوى برقم ١٤٤٢ وتاريخ ١٣٩٧/١١/٢٥ هـ

السؤال: شخص يقول أنه في بعض جهات الدول الإسكندنافية يكون

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) رواه البخاري ومسلم في الصيام وللنفظ للبخاري.

النهار فيها أطول من الليل على مدار السنة حيث يكون الليل ثلاث ساعات فقط في حين يكون النهار إحدى وعشرين ساعة وذكر أنه إذا صادف أن قدم شهر رمضان في فصل الشتاء فإن المسلمين فيه يصومون ثلاث ساعات فقط وأما إذا كان شهر رمضان في فصل الصيف فإنهم يتذمرون الصوم لعدم قدرتهم عليه ويطلب إصدار فتوى تحدد مواعيد الإفطار والسحور بها؟ .

الجواب: شريعة الإسلام كاملة وشاملة قال تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةً فَإِنَّ اللَّهَ شَهِيدٌ بِيَنِي وَبِيَنَكُمْ وَأَوْحَى إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَنذِرَكُمْ بِهِ، وَمَنْ يَلْعَمْ﴾^(٢) الآية وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾^(٣) وقد خاطب الله المؤمنين بفرض الصيام فقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْأَصْيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمْ يَلْكُمْ تَنَقُّؤُنَ﴾^(٤) وبين ابتداء الصيام وانتهائه فقال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَأَشْرِبُوا حَقَّ يَتَبَيَّنَ لِكُوْنِ الْأَجْيَطِ الْأَبْيَضَ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الْأَصْيَامَ إِلَى أَئِيلَ﴾^(٥) ولم يخص هذا الحكم ببلد ولا بنوع من الناس بل شرعه شرعاً عاماً . وهؤلاء المسئول عنهم داخلون في هذا العموم والله جل وعلا لطيف بعباده شرع لهم من طرق اليسر والسهولة ما يساعدهم على فعل ما واجب عليهم فشرع للمسافر والمريض - مثلاً - الفطر في رمضان لدفع المشقة عنهم قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ أَنْ هُدَى لِلنَّاسِ وَبِيَنَتِ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُنْمَهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَى إِنَّ اللَّهَ يُكْرِهُ الْأَيْسَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٦) الآية، فمن شهد شهر رمضان من المكلفين وجب عليه أن يصوم سواء طال النهار أو قصر فإن عجز عن إتمام

(١) المائدة: ٣.

(٢) الأنعام: ١٩.

(٣) سبا: ٢٨.

(٤) البقرة: ١٨٣.

(٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) البقرة: ١٨٥.

صيام يوم و خاف على نفسه الموت والمرض جاز له أن يفطر بما يسّد رممه ويدفع عنه الضرر ثم يمسك بقية يومه وعليه قضاء ما أفطره في أيام آخر يتمكن فيها من الصيام وبالله التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن غديان

فتوى برقم ١٩٤٢ وتاريخ ١٣٩٨/٥/٢٤ هـ

السؤال: والذي عمره حوالي مائة سنة ومن الكبر لا يفارق فراشه وقد ترك الصلاة والصيام هل عليه كفارة أو لا علمًا أنه لا يتقن الصلاة؟

الجواب: مadam والدك بالحالة التي ذكرت من الكبر لا يتقن الصلاة فلا كفارة عليه في ترك الصيام والصلاحة لأنه لم يعد محلًا للتکلیف ولا مطالباً بالواجبات الشرعية. وبالله التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن قعود

فتوى برقم ١٩٥٤ في ١٣٩٨/٦/٦ هـ

السؤال: مسافر أفترض في سفره أيمسّك عندما يصل إلى محل إقامته أم ليس عليه حرج في الأكل وما الدليل؟

الجواب: الفطر في السفر رخصة جعلها الله توسيعة لعباده فإذا زال سبب الرخصة زالت الرخصة معه فإذا وصل إلى بلده من سفره نهاراً وجب عليه أن يمسك لدخوله في عموم قوله تعالى: «**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهَرَ فَإِيمَانُهُ**» الآية.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالله بن قمود	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان
عبدالعزيز بن مبارك	الرئيس	عبدالعزيز بن باز

فتوى برقم ٢٠١٤ في ١٣٩٨/٧/٨

السؤال: شخص يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وفي أحد الأشهر أصابه مرض فلم يصمها فهل عليه قضاء أو كفارة؟

الجواب: صوم النافلة لا يقضى ولو ترك اختياراً إلا أن الأولى بال المسلم المداومة على ما كان يعمله من عمل صالح لحديث «أحب الأعمال إلى الله أدومه وإن قل» فلا قضاء عليه في ذلك ولا كفارة علماً أن ما تركه الإنسان من عمل صالح كان يعمله لمرض أو عجز أو سفر ونحو ذلك يكتب له أجره ل الحديث: «إذا مرض ابن آدم أو سافر كتب له ما كان يعمله صحيحاً مقيناً».

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالله بن قمود	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان
عبدالعزيز بن مبارك	الرئيس	عبدالعزيز بن باز

فتوى برقم ٢٠٣١ في ٢٦/٧/١٣٩٨ هـ

السؤال: ما هي الطريقة التي يثبت بها كل شهر قمرى؟

الجواب: دلت الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن الهلال متى رأه ثقة بعد غروب الشمس في ليلة الثلاثاء من شعبان أو ثقنان ليلة الثلاثاء من رمضان فإن الرؤية تكون معتبرة ويعرف بها أول الشهر من غير الحاجة إلى اعتبار المدة التي يمكنها القمر بعد غروب الشمس سواء كانت عشرين دقيقة أم أقل أو أكثر لأنه ليس هناك في الأحاديث الصحيحة ما يدل على التحديد بدقائق معينة لغروب القمر بعد غروب الشمس.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو	عبدالله بن قمود
عبدالعزيز بن عذيان	عبدالرازق عفيفي	عبدالله بن باز	

علم الحساب لا يعتمد عليه في إثبات الصوم والفتر
والأحكام الشرعية بإجماع سلف الأمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: فقد رأست الدورة السادسة لندوة توحيد التقويم الهجري المنعقدة في مكة المكرمة من يوم الثلاثاء ١٤٠٦/١٢ حتى يوم الخميس ١٤٠٦/١٠ هـ.

وقد أعد في هذه الجلسات بيانات توضح مطالع الشهور القمرية لعامي ١٤٠٧ هـ و١٤٠٨ هـ وخمسة أشهر من عام ١٤٠٩ هـ وفق الحساب الذي يستعمله الفلكيون، ولم أقع على البيان والجدوال خشية أن يظن من يطلع عليها أنني

موافق على إثبات الصوم والفطر والأحكام الشرعية بالحساب.

وقد أفهمت اللجنة ذلك وأوضحت لها أن إثبات الأهلة والأحكام الشرعية إنما يكون بالرؤية أو إكمال العدد كما نص على ذلك نبينا محمد ﷺ في أحاديث صحيحة منها قوله ﷺ: «صوموا لرؤيه وأنظروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثة» متفق عليه. ومنها قوله ﷺ: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة» رواه النسائي وأبو داود بإسناد صحيح. ومنها قوله ﷺ: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعني تمام الثلاثين» متفق عليه. وهذا لفظ مسلم.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

أما توحيد التقويم بالحساب فلا مانع أن يعتمد عليه في المسائل الإدارية ونحوها وللإيضاح والنصيحة وبراءة الذمة رأيت نشر هذا البيان وفق الله الجميع لما يحب ويرضى إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه أجمعين.

الرئيس العام

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

عبد العزيز بن عبدالله بن باز

فتوى برقم ١١٠٨ وبتاريخ ١٢/١١/١٣٩٥هـ

السؤال: إذا كان النهار في شمال أوروبا أكثر من عشرين ساعة في اليوم في بعض أيام الصيف فكيف العمل بالنسبة للصيام في المكان والزمان المذكورين؟

الجواب: إذا تميز النهار من الليل في مكان ما وجب على المكلفين من

سكنه في رمضان أن يصوموا ويمسكون عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ذلك اليوم طال النهار أم قصر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرُبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُؤْمِنُوا أَصْيَامَ إِلَيْهِ﴾.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة
عبدالعزيز بن سليمان المنبع	عبدالرازق عفيفي
عضو	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٦٩٣ وتاريخ ١١/١١/١٣٩٧ هـ

السؤال: الصائم إذا كان في الطائرة هل يفطر بواسطة الساعة أو التلفزيون أم لا؟ وما الحكم إذا أفتر بالبلد ثم أفلعت به الطائرة فرأى الشمس؟

الجواب: إذا كان الصائم في الطائرة واطلع بواسطة الساعة والتلفزيون عن إفطار البلد القريبة منه وهو يرى الشمس بسبب ارتفاع الطائرة فليس له أن يفطر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ثُمَّ أَتُؤْمِنُوا أَصْيَامَ إِلَيْهِ﴾، وهذه الغاية لم تتحقق في حق من يرى الشمس.

وأما إذا أفتر بالبلد بعد انتهاء النهار في حقه فأفلعت الطائرة ثم رأى الشمس فإنه يستمر مفطراً لأن حكمه حكم البلد التي أفلع منها وقد انتهى النهار وهو فيها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة
عبدالله بن قمود	عبدالرازق عفيفي
عضو	عبدالله بن غديان

فتوى برقم ١٩٤٢ في ١٣٩٨/٥/٢٤ هـ

السؤال: الرجل الذي لا يفارق فراشه من الكبر في السن وقد ترك الصلاة والصيام فهل عليه كفارة أم لا علماً أنه لا يتقن الصلاة؟

الجواب: ما دام بهذه الحالة فلا كفارة عليه في ترك الصيام والصلاه لأنه لم يعد محلاً للتوكيل ولا مطالباً بالواجبات الشرعية.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان	عبدالله بن قمود

فتوى برقم ٢٠٦٥ في ١٣٩٨/٨/٢٦ هـ

السؤال: شخص يسافر في بعض الأيام مسافة مائة كيلو متر فهل يجوز له القصر والجمع والإفطار؟

الجواب: المسافة التي ذكرت مسافة قصر يجوز للمسافر فيها القصر والجمع والفطر للأدلة الدالة على مشروعية ذلك في السفر.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو	عضو
عبدالعزيز بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله الغديان	عبدالله بن قمود

فتوى برقم ٢٠٩٨ في ١٤٩٨/٩/١٨

السؤال: شخص يسأل عن بعض الأدعية المستحبة في صلاة الوتر في شهر رمضان فما هي؟

الجواب: علم النبي ﷺ الحسن بن علي رضي الله عنهما كلمات يقولهن في قنوت الوتر وذلك فيما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه عن الحسن بن علي عليه السلام، قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من وآلتك تبارك ربنا وتعالى». ولأي مسلم أن يزيد على ذلك من الأدعية ما شاء.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء	
عضو	نائب رئيس اللجنة
عبد الله بن قعود	عبد الله بن خليان
عبد العزيز بن عبد الله بن باز	عبد العزاز حفيظي

حكم إخراج الأرز في زكاة الفطر

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد: -

فقد كثر السؤال عن إخراج الأرز في زكاة الفطر.. والجواب: قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه فرض زكاة الفطر على المسلمين صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة - أعني صلاة العيد - وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نعطيها في زمن

النبي ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب.. وقد فسر جمـع من أهل العلم الطعام في هذا الحديث بأنه البر، وفسره آخرون بأن المقصود بالطعام ما يقتاته أهل البلاد أيا كان سواء كان بُرّاً أو ذرة أو دُخناً أو غير ذلك، وهذا هو الصواب لأن الزكاة موسـاة من الأغنياء إلى الفقراء ولا يجب على المسلم أن يواسـى من غير قوت بلده.. ولا شك أن الأرز قوت في المملكة وطعم طيب ونفيس وهو أفضل من الشعير الذي جاء النص بإجازـه، وبذلك يعلم أنه لا حرج في إخراج الأرز في زكـاة الفطر.. والواجب صاع من جميع الأجنـاس وهو أربع حـفنـات بـالـيدـين المعتـدـلـيـنـ المـمـتـلـيـنـ كماـ فيـ القـامـوسـ وـغـيـرـهـ وـهـوـ بـالـوـزـنـ يـقـارـبـ ثـلـاثـةـ كـيـلوـ غـرـامـ، فإذا أخرجـ المـسـلـمـ صـاعـاـ منـ الأـرـزـ أوـ غـيـرـهـ منـ قـوـتـ بـلـدـهـ أـجـزـأـهـ ذـلـكـ وإنـ كانـ منـ غـيـرـ الـأـصـنـافـ المـذـكـورـةـ فـيـ الـحـدـيـثـ فـيـ أـصـحـ قـوـلـيـ الـعـلـمـاءـ، وـلـاـ بـأـسـ أنـ يـخـرـجـ مـقـدـارـهـ بـالـوـزـنـ وـهـوـ ثـلـاثـةـ كـيـلوـ تـقـرـيـباـ.. وـالـوـاجـبـ إـخـرـاجـ زـكـاةـ الـفـطـرـ عـنـ الصـغـيرـ وـالـكـبـيرـ وـالـذـكـرـ وـالـأـنـثـىـ وـالـحـرـ وـالـمـمـلـوـكـ مـنـ الـمـسـلـمـيـنـ، أـمـاـ الـحـلـمـ فـلـاـ يـجـبـ إـخـرـاجـهـ عـنـهـ إـجـمـاعـاـ وـلـكـنـ يـسـتـحـبـ لـفـعـلـ عـمـانـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ، وـالـوـاجـبـ أـيـضاـ إـخـرـاجـهـ قـبـلـ صـلـاـةـ الـعـيـدـ، وـلـاـ يـجـوزـ تـأـخـيرـهـ إـلـىـ مـاـ بـعـدـ صـلـاـةـ الـعـيـدـ، وـلـاـ مـانـعـ مـنـ إـخـرـاجـهـ قـبـلـ الـعـيـدـ بـيـوـمـ أـوـ يـوـمـيـنـ.. وـبـذـلـكـ يـعـلـمـ أـوـلـ وـقـتـ لـإـخـرـاجـهـ فـيـ أـصـحـ أـقـوـالـ الـعـلـمـاءـ هـيـ لـيـلـةـ ثـمـانـ وـعـشـرـيـنـ لـأـنـ الشـهـرـ يـكـونـ تـسـعـاـ وـعـشـرـيـنـ وـيـكـونـ ثـلـاثـيـنـ، وـكـانـ أـصـحـ أـصـحـابـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ يـخـرـجـونـهـ قـبـلـ الـعـيـدـ بـيـوـمـ أـوـ يـوـمـيـنـ، وـمـصـرـفـهـ الـفـقـرـاءـ وـالـمـساـكـينـ وـقـدـ ثـبـتـ عـنـ اـبـنـ عـبـاسـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ قـالـ: فـرـضـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺ زـكـاةـ الـفـطـرـ طـهـرـةـ لـلـصـائـمـ مـنـ الـلـغـوـ وـالـرـفـثـ وـطـعـمـةـ لـلـمـسـاـكـينـ فـمـنـ أـدـاهـاـ قـبـلـ الـصـلـاـةـ فـهـيـ زـكـاةـ مـقـبـولـةـ وـمـنـ أـدـاهـاـ بـعـدـ الـصـلـاـةـ فـهـيـ صـدـقـةـ مـنـ الصـدـقـاتـ.. وـلـاـ يـجـوزـ إـخـرـاجـ الـقـيـمـةـ عـنـ جـمـهـورـ أـهـلـ الـعـلـمـ وـهـوـ أـصـحـ دـلـيـلـ بـلـ الـوـاجـبـ إـخـرـاجـهـ مـنـ الـطـعـامـ كـمـاـ فـعـلـهـ النـبـيـ ﷺ وـأـصـحـابـهـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ وـجـمـهـورـ الـأـمـةـ وـالـلـهـ الـمـسـئـوـلـ أـنـ يـوـقـنـاـ وـالـمـسـلـمـيـنـ جـمـيـعـاـ لـلـفـقـهـ فـيـ دـيـنـهـ وـالـثـبـاتـ عـلـيـهـ وـأـنـ يـصـلـحـ قـلـوبـنـاـ وـأـعـمـالـنـاـ إـنـهـ جـوـادـ كـرـيمـ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .
الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
عبد العزيز بن عبدالله بن باز

فتوى برقم ٢٢٣٨ وتاريخ ١٤٩٨/١٢/١٨ هـ

السؤال الأول: شخص يقول: أدينا صلاة التراويح خلال شهر رمضان المبارك في أمريكا وحصل خلاف حول القراءة من المصحف الكريم حيث إن بعض الإخوان قالوا بأنه لا تجوز القراءة من المصحف في صلاة التراويح، وقال بعضهم: تجوز؛ نظراً لعدم وجود أحد من الإخوة هنا يحفظ القرآن الكريم كله.

الجواب: إذا كان الواقع لديكم كما ذكر جاز أن يقرأ إمامكم في التراويح من المصحف بل ذلك في مثل حالتكم مندوب إليه شرعاً، لأن صلاة التراويح مرغبة في تطويل القراءة فيها، ولا يتأتى ذلك لأمثالكم إلا بقراءة إمامكم في المصحف وقد روى أبو داود في كتاب المصاحف من طريق أبوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف وقال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها اعتنقت علاماً لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصحف.

السؤال الثاني: في أول أيام عبد الفطر المبارك صلى بعض المسلمين في أمريكا صلاة العيد يوم الأحد عام ١٤٩٨ هـ حيث أن المملكة العربية السعودية والدول الإسلامية صلت العيد هذا اليوم، وبعض المسلمين هنا جعلوا العيد يوم الإثنين، وقالوا لا نفطر إلا بمشاهدة الهلال، ولم يرى الهلال هنا، ولذا أكملوا رمضان ثلاثة أيام، وصلوا العيد الإثنين فهل يجوز للMuslimين الذين أفطروا يوم الأحد ولم تقام صلاة العيد أن يصلوا العيد مع المسلمين الذين أفطروا يوم الإثنين أم لا؟

الجواب: يجب على المسلمين أن يتَرَاءُوا الهلال لبدء صيام رمضان

ونهايته، وإن على أمثالكم من الجالیات الإسلامية التي تعيش في بلاد الكفار أن يتراوأ الهلال، فمن رأوه وجب عليهم أن يبلغوا قيادتهم المسؤولة عنهم في تلك البلاد، ثم على هذه الجهة المسؤولة عنهم أن تعمم على الجالیات هناك ثبوت رؤية الهلال ووجوب الصوم وبذلك يرتفع الخلاف في بدء رمضان ونهايته وفي يوم العيد، وإذا لم يروه فعلى القيادة المسؤولة عنهم أو ما يسمى بالاتحاد أن يختار لهم أحد أمرین إما إكمال الشهر ثلاثة أيام، وإما العمل برأرة دولة من الدول الإسلامية التي رأت الهلال ويعمم ذلك على الجالیات لتعمل بما رأه، وبذلك يرتفع الخلاف أيضاً.

فتوى برقم ٢٧٤٢ وتاريخ ١٥/١٢/١٣٩٩ هـ

السؤال الأول: هل يجوز إخراج زکة الحلي بمقدار القيمة التي اشتري بها الحلي أو لا بد من وزنه عند إخراج زكاته وتزكيته حسب قيمة وزنه؟

الجواب: لا تخرج زکة الحلي حسب ثمن شرائه، بل يزكى حسب قيمة وزنه حينما يحول عليه الغول وتجب فيه الزکاة.

السؤال الثاني: كم نصاب الذهب وكم يساوي من الريالات السعودية؟ وكم نصاب الفضة، وكما يساوي من الريالات السعودية؟

الجواب: نصاب الذهب الذي تجب الزکاة فيه عشرون ديناراً، ويساوي ذلك عشرين مثقالاً ومقدار ذلك بالجنيه السعودي أحد عشر جنيهاً وثلاثة أسابع جنيه ونصاب الفضة الذي تجب فيه الزکاة مائتا درهم، ويساوي مائة وأربعين مثقالاً ومقدارها بالي ريال السعودي الفضي ٥٦ ريال أو ما يعادلها من العملة الورقية.

السؤال الثالث: من أراد العمرة ولم يرد حینذاك حجا، مثلاً اعتمر في رمضان، فهل عليه أن يطوف طواف الوداع أو لا؟

الجواب: من اعتمر فقط وأراد الخروج من مكة يسن له أن يطوف طواف الوداع إلا إذا كان خروجه من مكة عقب سعيه أو تأخر يسيراً بعد سعيه لها فيكتفيه طواف عمرة عن طواف الوداع. سواء أراد الحج من عامه أم لم يرد. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو	رئيس
عبدالله بن سليمان المنبيع	عبدالرحمن الغديان	عبدالرزاق عفيفي	عبدالعزيز بن باز

فتوى برقم ٤٥٤٣ وتاريخ ٢٨/٤/١٤٠٢ هـ

السؤال الأول: امرأة تقول بلغت في سن الثانية عشرة من عمري قبل رمضان شهر وصمت في سن الرابعة عشرة فهل يلحقني صيام تلك السنين السابقة أم لا؟

الجواب: يجب عليك قضاء جميع الأيام التي أفترتها في رمضان، وأنت قد بلغت الحلم، متفرقة أو متتابعة وأن تستغفري الله وتتوبي إليه من ارتكابك معصية الإفطار في رمضان بدون عذر مشروع عسى الله أن يتوب عليك ويغفر لك ما فرط منه والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَتُوَبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَئُمَّةُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١) ويقول سبحانه: ﴿وَإِنَّ لِفَارًا لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمَلَ صَلَحًا ثُمَّ أَهْتَدَ﴾^(٢).

السؤال الثاني: إني أكلت حبوب المنع في رمضان هل أنا أصوم الأيام التي أكلت فيها الحبوب في رمضان مع أنني أصوم وأصلب مع الناس وأكلهن هل يلحقني منها شيء أم لا؟

(١) التور: ٣١.

(٢) طه: ٨٢.

الجواب: يجوز للمرأة أن تتناول ما يؤخر العادة عنها من أجل مناسبة حج أو عمرة أو صيام رمضان وليس عليك قضاء تلك الأيام التي ارتفع دمها بسبب الجبوب وصمتها مع الناس.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عبد الله بن قمود
الرئيس	عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

فتوى برقم ٨٠٥٩ وتاريخ ١٤٠٥ / ٤ / ٢ هـ

السؤال: ماحكم النذر في الإسلام حيث أن بعض الناس متمسكون به من آبائهم وأجدادهم يذبحون ذبيحة فيقولون إنها على نية محمد ﷺ علماً أنهم يضعون هذا النذر في أوقات معينة من السنة والأكثر منهم يضعون في شهر رمضان المبارك فما حكم هذا في الإسلام؟

الجواب: نذر القربات من ذبائح وصلوة نفل وصيام تطوع ونحو ذلك عبادة فمن نذر ذلك الله لزمه الوفاء لقوله تعالى: «وَمَا أَنفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَدَرَّتُمْ مِنْ شَكْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ»^(١) وقوله: «بُوْلُونَ بِالنَّذْرِ»^(٢) فمدح سبحانه الموفين بالنذر. ولقول النبي ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه» ومن نذر ذلك لغير الله من النبي أو ملك أو ولی فشركه لصرفه قربة وعبادة لغير الله فيجب عليه التوبة إلى الله والاستغفار مما حصل منه من الشرك.

والذبح للرسول ﷺ أو لغيره من الخلق تقرباً إليه وتعظيمًا له شرك لما فيه من عبادة غير الله فتوجب التوبة من ذلك والاستغفار.

(١) البقرة: ٢٧٠.

(٢) الإنسان: ٧.

السؤال الثاني: شخص يقول: لقد أصبت بمرض في شهر رمضان المبارك ولم أستطع الصوم في ذلك الوقت ونويت أن أصوم في شهر آخر إن أمد الله في عمري وبعد ذلك أتى شهر الحج فأردت أن أحج في نفس العام فهل يجوز لي ذلك الحج بدون الصيام أم لا؟

الجواب: يجوز لك الحج وإن كنت لم تقض ما عليك مما فاتك من صيام شهر رمضان، لكن لا يجوز أن تؤخر القضاء حتى يدخل الذي بعده ما دمت قادرًا على القضاء.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عبدالله بن قعود
نائب رئيس اللجنة	عبدالله بن غديان
عضو	عبدالعزيز بن عبد الله بن باز
رئيس	عبدالرزاق عفيفي

فتوى برقم ٣١١ و تاريخ ٢١/٧/١٤٠٠ هـ

السؤال الأول: امرأة بها العادة الشهرية وطلب منها زوجها الجماع عن طريق الغصب فما حكم ذلك؟ مبيناً ما عليه أي الزوج وما عليها وهل يختلف الحكم عن طريق الرضا إذا كانت الزوجة راضية.

الجواب: يحرم على الزوج جماع زوجته الحائض، وله أن يستمتع بما شاء من جسدها سوى الجماع بعد أن تلبس إزاراً فإن جامعها في فرجها فعليه أن يتصدق بنصف دينار كفاره لذلك وعليها أيضاً نصف دينار إن طاوعته، وإلا فلا شيء عليها.

السؤال الثاني: امرأة تتناول حبوب منع الحمل في شهر رمضان بغرض منع العادة الشهرية حتى لا تأتيها في شهر رمضان وكذلك في أيام الحج إذا أرادت الحج فما الحكم؟

الجواب: يجوز لها أخذ الحبوب لما ذكر من التمكّن من الصيام وأداء النسك إذا كان تناولها لا يضر بها.

السؤال الثالث: هل حلي المرأة من رشرش وغوايش وخمائم وقلب ونحوه إذا كانت المرأة تلبسه لغرض الزينة فيه زكاة أم لا؟

الجواب: نعم تجب فيه الزكاة على الصحيح من قولي العلماء.
الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

الصوم والإفطار لرؤيه الهملا

سماحة الشيخ/ عبد العزيز بن عبدالله بن باز

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ..

أما بعد: فقد سألني كثير من الإخوان عن حكم الاعتماد على الإذاعة في الصوم والإفطار وهل ذلك يوافق الحديث الصحيح: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» الحديث.

وهل إذا ثبتت الرؤية بشهادة العدل في دولة مسلمة يجب على الدولة المجاورة لها الأخذ بذلك وإذا قلنا بذلك مما دليله وهل يعتبر اختلاف المطالع ..

الجواب عن هذه الأسئلة أن يقال: قد ثبت عن الرسول ﷺ من طرق كثيرة أنه قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمَ عليكم فاقدروا له ثلاثة» وفي لفظ آخر: «فأكملوا العدة ثلاثة» وفي رواية أخرى: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثة»

وُثِّبَتْ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَقْدِمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تَكْمِلُوا الْعُدْدَةَ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تَكْمِلُوا الْعُدْدَةَ» وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ وَهِيَ تَدْلِي عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ هُوَ رَؤْيَا الْهَلَالِ أَوْ إِكْمَالُ الْعُدْدَةِ.

أَمَّا الْحِسَابُ فَلَا يَعْوِلُ عَلَيْهِ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ وَهُوَ إِجْمَاعُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعْتَدِلِ بِهِمْ وَلَيْسُ الْمَرَادُ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنْ يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ الْهَلَالَ بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا الْمَرَادُ ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الْبَيْنَةِ الْعَادِلَةِ وَقَدْ خَرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَرَاءَى النَّاسُ الْهَلَالَ فَأَخْبَرَتِ النَّبِيُّ أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ وَأَمْرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ. وَخَرَجَ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ أَبُنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَّانَ عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ فَقَالَ: «أَتَشْهِدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فَقَالَ: نَعَمْ قَالَ: «فَأَذْنُ فِي النَّاسِ يَابْلَالَ أَنْ يَصُومُوا غَدًا» وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَطَّبَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُُ فِيهِ فَقَالَ: أَلَا إِنِّي جَالَسْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ وَسَأْلَتُهُمْ وَإِنَّهُمْ حَدَّثُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «صُومُوا لِرَؤْيَتِهِ وَأَفْطَرُوا لِرَؤْيَتِهِ وَأَنْسَكُوا لَهَا فَإِنْ غَمَ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّو ثَلَاثَيْنِ يَوْمًا فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانَ فَصُومُوا وَأَفْطَرُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ مُسْلِمًا وَعَنْ أَمِيرِ الْمُكَافَرِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ قَالَ عَهْدًا إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ أَنَّ نَسْكَنَ لِرَؤْيَاةِ فَإِنْ لَمْ نَرُهُ وَشَهَدْ شَاهِدًا عَدْلًا نَسْكَنَا بِشَهَادَتِهِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْدَّارِقَطْنِيُّ وَقَالَ هَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصلٌ صَحِيحٌ.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهَا تَدْلِي عَلَى أَنَّهُ يَكْتُفِي فِي رَؤْيَاةِ هَلَالِ رَمَضَانَ بِالْشَّاهِدِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، أَمَّا فِي الْخُرُوجِ مِنَ الصَّيَامِ وَفِي بَقِيَّةِ الشَّهُورِ فَلَا بِدُّ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ جَمِيعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارَدَةِ فِي ذَلِكَ وَبِهِذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ الْحَقُّ لِظَهُورِ أَدْلَتِهِ وَمِنْ هَذَا يَتَضَعُّ أَنَّ الْمَرَادَ بِرَؤْيَاةِ هُوَ ثَبَوتُهَا بِطَرِيقِهَا الشَّرِعيِّ وَلَيْسُ الْمَرَادُ أَنْ يَرَى الْهَلَالَ كُلَّ أَحَدٍ، فَإِذَا أَذَاعَتِ الدُّولَةُ الْمُسْلِمَةُ الْمُحَكَّمَةُ لِلشَّرِيعَةِ، كَالْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْسُّعُودِيَّةِ أَنَّهُ ثَبَتَ لِدِيْهَا رَؤْيَاةُ هَلَالِ رَمَضَانَ أَوْ هَلَالِ شَوَّالٍ أَوْ هَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَإِنْ عَلِيَّ جَمِيعٌ رَعَيْتُهَا أَنْ يَتَبعُوهَا

في ذلك، وعلى غيرها أن يأخذ بذلك عند جمع كثير من أهل العلم لعموم قول النبي ﷺ: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثة» رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وأخرجه مسلم بلفظ: «صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته فإن أغمي عليكم فاقدروا له ثلاثة» أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأنظروا لرؤيته فإن غمي عليكم فأكملوا شعبان ثلاثة» وأخرجه مسلم بهذا اللفظ لكن قال: «إن غمي عليكم الشهر فعدوا ثلاثة» فإن ظاهر هذه الأحاديث وما جاء في معناها يعم جميع الأمة ونقل النووي في شرح المذهب عن الإمام ابن المنذر رحمه الله أن هذا هو قول الليث بن سعد والإمام الشافعي والإمام أحمد رحمة الله عليهم، قال «يعني ابن المنذر»: ولا أعلم إلا قول المدني والковي يعني مالكا وأبا حنيفة رحمهما الله «انتهى» وقال جمع من العلماء: إنما يعم حكم الرؤية إذا اتحدت المطالع أما إذا اختلفت فكل أهل مطلع رؤيتهم، وحكاه الإمام الترمذى رحمه الله عن أهل العلم، واحتجوا على ذلك بما خرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن كريباً قدم عليه في المدينة من الشام في آخر رمضان فأخبره أن الهلال رؤي في الشام ليلة الجمعة وأن معاوية والناس صاموا بذلك فقال ابن عباس: لكن رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نراه أو نكمل العدة فقلت: أو لا تكتفي برؤية معاوية وصيامه فقال لا - هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قالوا فهذا يدل على أن ابن عباس يرى أن الرؤية لا تعم وأن لكل بلد رؤيتهم إذا اختلف المطالع وقالوا: إن المطالع في منطقة المدينة غير متعدة مع المطالع في الشام، وقال آخرون لعله لم يعمل برؤية أهل الشام لأنه لم يشهد بها عنده إلا كريب وحده والشاهد الواحد لا يعمل بشهادته في الخروج وإنما يعمل بها في الدخول.

وقد عرضت هذه المسألة على هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية المنعقدة في شعبان ١٣٩٢هـ فاتفق رأيهم على أن الأرجح في هذه المسألة التوسيعة في هذا الأمر وذلك بجواز الأخذ بأحد القولين على حساب ما يراه علماء البلاد. قلت: وهذا قول وسط وفيه جمع بين الأدلة

وأقوال أهل العلم. إذا علم ذلك فإن الواجب على أهل العلم في كل بلاد أن يعنوا بهذه المسألة عند دخول الشهر وخروجه وأن يتلقوا على ما هو الأقرب إلى الحق في اجتهادهم ثم يعملوا بذلك ويلغوا الناس وعلى ولاة الأمر لديهم وعامة المسلمين متابعتهم في ذلك ولا ينبغي أن يختلفوا في هذا الأمر لأن ذلك يسبب انقسام الناس وكثرة القيل والقال إذا كانت الدولة غير إسلامية.

أما الدولة الإسلامية فإن الواجب عليها اعتماد ما قاله أهل العلم والزام الناس به من صوم أو فطر عملاً بالأحاديث المذكورة وأداء للواجب ومنعاً للرعية مما حرم الله عليها، ومعلوم أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ..

وأسأل الله أن يوفقنا وجميع المسلمين للفقه في الدين والثبات عليه والحكم به والتحاكم إليه والحذر مما خالفه إنه جواد كريم ..

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه .

فتوى برقم ١٦٢٢ وتاريخ ١١/٧/١٣٩٧ هـ

السؤال الأول: يدخل رمضان في وقت حر أحياناً وفيه رعاء إبل وغمم لا يجدون راعياً بالأجر، ويتضاربون من العطش هل لهم الإفطار أم لا؟

الجواب: إذا احتاج الصائم إلى الفطر في أثناء اليوم ولو لم يفطر خاف على نفسه ال�لاك يفطر في وقت الضرورة وبعد تناوله لما يسد رمقه يمسك إلى الليل، ويقضي هذا اليوم الذي أفطره بعد انتهاء رمضان لعموم قوله تعالى: ﴿لَا يُكْلِفُ اللَّهُ تَقْسِيْأً إِلَّا مُسْعِهَا﴾^(١) قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَج﴾^(٢).

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) المائدة: ٦.

السؤال الثاني: الرَّحَال من محل إلى محل في أهله ومواشيه هل له الإفطار والقصر أم لا؟

الجواب: يجوز له الفطر والقصر لأنَّه مسافر وتناوله رخص السفر لكن بشرط أن تكون المسافة بين المحل الذي انتقل منه والمحل الذي يريد الانتقال إليه مسافة قصر.

السؤال الثالث: شخص فاقد بعض مواشيه وسافر في طلبها والبحث عنها يوماً أو يومين وبعدهما هل يجوز له الإفطار والقصر أم لا؟

الجواب: هذا الشخص لم يقصد جهة معينة فلا تتناوله أدلة رخصة الفطر وعليه أن يصوم فإن شق عليه الصيام حتى خشي الهلاك أفتر بما يسد رمقه وأمسك بقية يومه وقضى ما أفتره من الأيام كما سبق في جواب السؤال الأول لكن إذا قصد جهة معينة يلتزم فيها ضالته تعتبر مسافة قصر كالذي يخرج من الخرج إلى منطقة الأفلاج أو الوادي فإنه يعتبر مسافراً له القصر والفتر.

السؤال الرابع: زكاة الفطر إذا كان في بر بعيد عن البلد وجيرانه مقاربون بالمال وسط، لا أغنياء، ولا فقراء هل يعطونها بعضهم أم لا؟

الجواب: من الحكم في مشروعية زكاة الفطر، سد حاجة الفقراء في ذلك اليوم فمن لم يكن فقيراً فليس مصراً لزكاة الفطر، وفي إمكان الشخص أن يعد زكاة الفطر ويوزعها على الفقراء في أقرب بلد إليه وإمكانه أن يوكل شخصاً ينوب عنه في بلد فيها فقراء يقوم بتوزيعها عليهم في الوقت المحدد لإخراجها.

السؤال الخامس: هل يجوز إعطاء زكاة الفطر فلوسناً أم لا؟

الجواب: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من البر أو التمر أو الشعير أو الزبيب أو الأقط، ودفعها فلوسناً مخالف لسننه ﷺ، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وقال: «من أحدث في أمرنا هذا ماليس منه فهو رد».

السؤال السادس: بعض البادية يعطي الحضر فلوسا ويقول له: إذا جاءت زكاة الفطر اشتري لي زكاة ووزعها بالبلد هل يجوز أم لا؟

والجواب: يجوز ذلك لأنه توكيلاً من وجوب عليه الحق في أمر تدخله النيابة. وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو	عضو
عبدالعزيز بن غديان	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن قمود	عبدالله بن باز

فتوى برقم ٢٢٢٢ وتاريخ ١٤٩٨/١١/٢٩ هـ

السؤال الأول: عندنا مساجد يجتمع فيها أناس في ليلة خمس عشرة من شعبان ويقرأون سورة يس ثلاث مرات ويقرأون المولد وهكذا يجتمعون ليلة سبع عشرة من رمضان يقرأون يس والمولد في مساجدهم فهل يجوز أم لا؟

الجواب: هذا من البدع وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وقوله في الحديث: «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله».

والعبادات مبناهما على الأمر والنهي والإتباع وهذا الأمر لم يأمر به رسول الله ﷺ ولم يفعله ولا فعله أحد من الخلفاء الراشدين ولا من الصحابة والتابعين.

وقد قال النبي ﷺ في بعض ألفاظ الحديث الصحيح: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»

وهذا الأمر ليس عليه أمره ﷺ فيكون مردوداً يجب إنكاره لدخوله فيما أنكره الله ورسوله قال تعالى: «أَمْ لَهُمْ شُرَكٌ كَثُرًا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الظِّنَنِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُمُ اللَّهُ أَعْلَمُ» (١).

متى ثبتت رؤية الهلال ثبوتاً شرعياً وجب العمل بها
ولم يجز أن تعارض بكسوف ولا غيره

سماحة الشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى
بهداه أما بعد:

فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة الرياض في عددها ٦٨٨٥ في ١٤٠٧/٩ من جزمه باستحالة أن يكون يوم الإثنين أول يوم من شعبان، بناء على ما وقع في ليلته من الكسوف وبناء على ما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمة الله عليهما وجزمه بأن يوم الإثنين هو تمام الثلاثاء لشهر رجب وأن يوم الثلاثاء هو أول يوم من شعبان بشكل قطعي، وعليه يستحيل على ما ذكره أن يكون يوم الثلاثاء هو أول يوم من رمضان، وبناء على ذلك رأيت أن أوضح للقراء ما في الكلام من الخطير العظيم والجرأة على دين الله ورسوله، ونبذ ما صحت به السنة عن رسول الله ﷺ وراء الظهر، وتقديم أقوال الحسابين على مادل عليه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ من تعليق إثبات دخول الشهر وخروجه برؤية الهلال أو إكمال العدة. وحكمه ﷺ يعم زمانه وما بعده إلى يوم القيمة لأن الله عز وجل بعنه إلى العالمين بشرعية كاملة لا يعترفها نقص بوجه من الوجوه، كما قال الله سبحانه: «أَلَيْوَمْ أَكْلَمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْتَعْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتِ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيْنَكُمْ»^(١) وهو سبحانه يعلم ما يقع من الكسوف في كل زمان ولم يخبر عباده بما يجب عليهم اعتباره وقت الكسوف، من جهة إثبات الأهلة، مع أنه سبحانه أخبرهم على لسان رسوله محمد ﷺ بما يشرع لهم وقت

الكسوف من صلاة وغيرها، أما قول الفلكيين إن كسوف الشمس لا يكون إلا في آخر الشهر في ليالي استقرار القمر فليس عليه دليل يعتمد عليه ويتوسّع من أجله أن أن تخالف الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولو أيده شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم عفى الله عنهم، فإنهما ليسا معصومين، ويجوز عليهما الخطأ في بعض أقوالهما كما يجوز على غيرهما من أهل العلم، وقد أمر الله عباده عند التنازع أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى كتابه وسنة نبيه ﷺ وأن يردوا ما اختلفوا فيه إلى حكمه وحكم رسوله ﷺ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا عَلِمْتُمُوا أَنَّ الرَّسُولَ وَأَوْلَى الْأَئِمَّةِ مِنْكُمْ فَإِنْ لَنْزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدًا هُوَ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْأَخْرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١).

وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(٢) الآية.

وقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾^(٣).

وقد صرّح جمع من أهل العلم بأن كسوف الشمس يمكن وقوعه في غير آخر الشهر وهكذا خسوف القمر يمكن وقوعه في غير ليالي الإبدار، والله سبحانه على كل شيء قادر. وكون العادة الغالبة وقوع كسوف الشمس في آخر الشهر لا يمنع وقوعه في غيره، وقد صحت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بوجوب اعتماد الرؤية في إثبات الأهلة أو إكمال العدة، وهي أحاديث مشهورة مستفيضة عن رسول الله ﷺ في الصحيحين وغيرهما، وحكمه ﷺ لا يختص بزمانه فقط بل يعم زمانه وما يأتي بعده إلى يوم القيمة لأنه رسول الله إلى الجميع. والله سبحانه أرسله إلى الناس كافة وأمره أن يبلغهم ما شرعه لهم في إثبات هلال رمضان وغيره، وهو العالم بغير السموات والأرض، والعالم بما سيحدث بعد زمانه من المراصد وغيرها ويعلم سبحانه ما يقع من الكسوفات. ولم يثبت عن رسوله محمد ﷺ أنه قيد العمل بالرؤية بموافقة مرصد أو عدم

(١) النساء: ٥٩.

(٢) الشورى: ١٠.

(٣) النساء: ٦٥.

وجود كسوف، وهو سبحانه وتعالى لا يعزب عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء لا فيما سبق من الزمان ولا فيما يأتي إلى يوم القيمة وقد قال النبي ﷺ: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا، وحسن إيهامه في الثالثة، والشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه العشر» يرشد بذلك أمته عليه الصلاة والسلام إلى أن الشهر تارة يكون تسعًا وعشرين وتارة يكون ثلاثين. وصح عنه ﷺ أنه قال: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة» ولم يأمر بالرجوع إلى الحساب ولم يأذن في إثبات الظهور بذلك.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رسالة صنفها في هذه المسألة كما في المجلد ٢٥ من الفتاوى صفحة ١٣٢ إجماع العلماء على أنه لا يجوز العمل بالحساب في إثبات الأهلية وهو رحمه الله من أعلم الناس بمسائل الإجماع والخلاف، ونقل الحافظ في الفتح ج ٤ ص ١٢٧ .

عن أبي الوليد الباقي: إجماع السلف على عدم الاعتماد بالحساب وأن إجماعهم حجة على من بعدهم.

والآحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ كلها تدل على ما دل عليه الإجماع المذكور. ولست أقصد من هذا منع الاستعانة بالمراسيد والنظارات على رؤية الهلال، ولكني أقصد منع الاعتماد عليها أو جعلها معياراً للرؤبة، لا ثبت إلا إذا شهدت لها المراسيد بالصحة، أو بأن الهلال قد ولد، فهذا كله باطل، ولا يخفى على كل من له معرفة بأحوال الحاسبين من أهل الفلك ما يقع بينهم من الاختلاف في كثير من الأحيان في إثبات ولادة الهلال أو عدمها وفي إمكان رؤيتها أو عدمها ولو فرضنا إجماعهم في وقت من الأوقات على ولادته أو عدم ولادته، لم يكن إجماعهم حجة لأنهم ليسوا موصومين بل يجوز عليهم الخطأ جمِيعاً. وإنما الإجماع المعصوم الذي يحتاج به هو إجماع سلف الأمة في المسائل الشرعية لأنهم إذا أجمعوا، دخلت فيهم الطائفة المنصورة التي شهد لها رسول الله ﷺ بأنها لا تزال على الحق إلى يوم القيمة. وأما الاحتجاج

بالكسوف فمن أضعف الحجج لأنه لا يوجد نص من كتاب الله عز وجل ولا من سنة رسوله ﷺ يدل على أن الخسوف للقمر لا يقع إلا في ليالي الإبدار، وأن الكسوف للشمس لا يكون إلا أيام الاستسراير كما يقوله بعض العلماء، بل قد صرخ جمّع من أهل العلم بأنه يجوز أن يقع في كل وقت كما تقدم. وذكر غير واحد منهم أنه يمكن وقوعه في يوم عيد الفطر وعيد النحر. وهذه الأيام ليسا من أيام الإبدار ولا من أيام الاستسراير فنقابل قول من قال إنه لا يقع الخسوف إلا في ليالي الإبدار ولا كسوف الشمس إلا في أيام الاستسراير بقول من قال إنه يمكن وقوع ذلك في كل وقت وليس قول أحدهما بأولى من الآخر.

وتسلم لنا الأدلة الشرعية ليس لها معارض، وليس في شرع الله سبحانه ولا في قدرته فيما نعلم ما يمنع وقوع الخسوف والكسوف في كل وقت لأن الله عز وجل له القدرة الكاملة على كل شيء وله الحكمة البالغة في جميع ما يقدرها ويشرعه لعباده، وقد أخبر نبيه ﷺ أن كسوف الشمس وكسوف القمر آيات من آيات الله يخوف الله بهما عباده، والعباد في أشد الحاجة إلى التخويف، والإذار من أسباب العذاب في كل وقت. وهذا المعنى نفسه من الأدلة الدالة على صحة قول من قال من العلماء بجواز وقوع الخسوف والكسوف في جميع الأوقات، والرؤبة لهلال رمضان هذا العام - أعني عام ١٤٠٧هـ ليلة الثلاثاء «قد ثبتت لدى مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية بهيئته الدائمة فهي رؤية شرعية» - يجب الاعتماد عليها لموافقتها للأدلة الشرعية وبطلان ما يعارضها، وبموجبها يكون يوم الثلاثاء أول يوم من رمضان للأحاديث السابقة ولقوله ﷺ: «الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون»، أخرجه الترمذى وغيره بإسناد حسن. ولو فرضنا أن المسلمين أخطأوا في إثبات الهلال دخولاً أو خروجاً، وهم معتمدون في إثباته على ما صحت به سنة نبيهم ﷺ، لم يكن عليهم في ذلك بأس بل كانوا مأجورين ومشكورين من أجل اعتمادهم على ما شرعه الله لهم وصحت به الأخبار عن نبيهم ﷺ، ولو تركوا ذلك من أجل قول الحاسبين أو من أجل وقوع الكسوفات مع قيام البينة الشرعية برؤبة الهلال دخولاً وخروجاً لكانوا آمنين وعلى خطر عظيم من عقوبة الله عز وجل

لمخالفتهم ما رسمه لهم نبيهم وأمامهم محمد بن عبد الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي حذر الله منها في قوله عز وجل: «فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (١) وفي قوله عز وجل: «وَمَا أَنْتُمْ كُمْ الرَّسُولُ فَحَذِّرُهُ وَمَا هُنَّكُمْ عَنْهُ فَانْهُوا وَأَنْقُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَقَابِ» (٢)

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُذْخَلُهُ نَارًا حَيْلَدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِيْبٌ﴾ ^(٣)

وأرجو أن يكون فيما ذكرته مقنع لطالب الحق وكشف للشبهة التي ذكرها الدكتور أحمد بن عبد العزيز اللهيب وغيره من يعتمد على أقوال الحاسبيين .
والله سبحانه وتعالى المسئول أن يوفقنا والدكتور أحمد وجمايع المسلمين لكل ما فيه صلاح العباد والبلاد والتمسك بشرع الله المطهر وأن يعيذنا وجمايع المسلمين من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ومن القول على الله سبحانه وعلى رسوله ﷺ بغير علم إنه ولد ذلك القادر عليه . وهو حسينا ونعم الوكيل وصلى الله وسلم على رسوله نبينا محمد وأله وصحبه ومن عظم سنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين . حرر في ١٤٠٧/٩ هـ .

الرئيس العام لإدارات البحث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ورئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

(١) النور : ٦٣ .

(٣) النساء

كيفية الإمساك والإفطار في رمضان،
وضبط أوقات الصلاة في بعض البلدان
إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الحمد لله والصلوة والسلام على رسوله وآلـه وصحبه وبعد:

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الرسالة الواردة من معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بالمملكة بتاريخ ١٦/١/١٣٩٨هـ إلى سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد والتي يذكر فيها أنه تلقى كتاباً من رئيس رابطة الجمعيات الإسلامية في مدينة «مالو» بالسويد يفيد بأن الدول الإسكندنافية يطول نهارها صيفاً ويقصر شتاءً نظراً لوضعها الجغرافي كما أن المناطق الشمالية منها لا تغيب عنها الشمس إطلاقاً في الصيف وعكسه في الشتاء ويسأل المسلمون فيها عن كيفية الإمساك والإفطار في رمضان وكذلك كيفية ضبط أوقات الصلاة في هذه البلدان ويرجوا إصدار فتوى في ذلك.

وبناء على ما اقترحه سماحة الرئيس العام من عرض هذا الموضوع على مجلس هيئة كبار العلماء في الدورة الثانية عشرة لما له من صفة العموم وما رأه من إعداد اللجنة الدائمة بحثاً في ذلك - ذكرت اللجنة نقولاً عن الفقهاء تتضمن آراءهم في الموضوع مع استدلال كل منهم لما ذهب إليه لينظره المجلس ويتخذ ما يراه حول هذا الموضوع وفيما يلي ذكر النقول مع الأدلة والله الموفق.

قال الكمال ابن الهمام في فتح القدير^(١): ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل غيبوبة الشفق عندهم أفتى البقالي بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب وهو مختار صاحب الكتز كما يسقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين وأنكره الحلواني ثم وافقه وأفتى الإمام البرهاني الكبير بوجوبها. ولا يرتاب متأنل في ثبوت الفرق بين عدم محل

(١) ص ١٥٦ جـ ١.

الفرض وبين عدم سببه الجعل الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الأمر وجواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر. وقد وجد وهو ما تواتأت عليه أخبار الإسراء من فرض الله الصلاة خمساً بعد ما أمروا أولًا بخمسين ثم استقر الأمر على الخمس شرعاً عاماً لأهل الآفاق لا تفصيل فيه بين أهل قطر وقطر - وما روي : ذكر الدجال رسول الله ﷺ، قلنا ما لبثه في الأرض؟ قال: «أربعون يوماً، يوم كستنة، ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامكم» فقيل يا رسول الله: اليوم الذي كستنة أيكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «لا أقدرها له» رواه مسلم . فقد أوجب فيه ثلاثة عصر قبل صيغورة الظل مثلًا أو مثلين وقس عليه فاستدنا أن الواجب في نفس الأمر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الأوقات عند وجودها فلا يسقط بعدها الوجوب - وكذا قال ﷺ «خمس صلوات كتبهن الله على العباد» ومن أفتى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر .
اهـ كلام الكمال ابن الهمام .

وقال الزيلعي في شرحه على الكنز: ^(١)

«من لم يجد وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطلع الفجر فيه كما تغرب الشمس أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت وذكر المرغيناني أن الشيخ برهان الدين الكبير أفتى بأن عليه صلاة العشاء - ثم إنه لا ينوي القضاء في الصحيح لفقد وقت الأداء وفيه نظر لأن الوجوب بدون السبب لا يعقل ، وكذا إذا لم ينوي القضاء يكون أداء ضرورة وهو فرض الوقت ولم يقل به أحد إذ لا يبقى وقت العشاء بعد طلوع الفجر إجماعاً» .اهـ.

وكتب الشلبي في حواشيه على شرح الزيلعي: قوله «أن كان في بلد يطلع الفجر فيه .. الغ» قال العيني: «ويذكر أن بعض أهل بلغار لا يجدون في كل سنة وقت العشاء أربعين ليلة فإن الشمس كما تغرب من ناحية المغرب يظهر الفجر من المشرق» .اهـ .

قوله: أفتني بأن عليه صلاة العشاء.. الخ. وردت هذه الفتوى من بلغار على شمس الأئمة الحلوياني فأفتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فأفتى بعدم الوجوب بلغ جوابه الحلوياني فأرسل من يسألها في عامتها بجامع خوارزم ما تقول فيمن أسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فأحس به الشيخ فقال: ما تقول فيمن قطع يداه من المرفقين أو رجاله من الكعبين كم فرائض وضوئه قال: ثلات لفوات محل الرابع قال: وكذلك الصلاة الخامسة بلغ الحلوياني جوابه فاستحسن ووافقه فيه «أهـ». من المجبى قال العلامة كمال الدين ابن الهمام رحمة الله تعالى ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه الجعلى الذي جعل علامه على الوجوب الخفي الثابت في نفس الأمر.. الخ.

وقال العلامة ابن عابدين في حواشيه على الدر المختار: ^(١) لم أرَ مَنْ تعرض عندنا لحكم صومهم فيما إذا كان يطلع الفجر عندهم كما تغيب الشمس أو بعده بزمان لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم بنيته ولا يمكن أن يقال بوجوب موالة الصوم عليهم لأنه يؤدي إلى ال�لاك فإن قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل ليتهم يقدر بأقرب البلاد إليهم كما قال الشافعية أم يقدر لهم بما يسع الأكل والشرب أم يجب عليهم القضاء فقط دون الأداء كل محتمل فليتأمل ولا يمكن القول هنا بعدم الوجوب أصلًا كالعشاء عند القائل به فيها لأن علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب وفي الصوم قد وجدا السبب وهو شهود جزء من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لي والله أعلم.

وقال في إمداد الفتاح: وكذلك يقدر لجميع الأجال كالصوم والزكاة والحج والعدة وأجال البيع والسلم والإجازة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الأربع بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة والتقصى كذا في كتب الشافعية ونحن نقول بمثله إذ أصل التقدير مقول به إجماعاً في الصلوات. اهـ.
نقله عنه ابن عابدين في ص ٣٣٨ ج ١.

قال الشيخ محمد عرفة الدسوقي في أوقات الصلاة:^(١) ما ذكره المنصف من أن مبدأ المختار للظهور من زوال الشمس إلى هنا كله بالنسبة لغير زمن الدجال وأما في زمنه فيقدر للظهور وغيرها بالنسبة لغير زمانه ثم إن بعض البلاد السنة فيها يوم وليلة وحيثنت فيقدرون لكل صلاة كرمن الدجال وفي بعض البلاد الليل من المغرب للعشاء فيخرج الفجر وقت العشاء فعند الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند الشافعية يقدرون بأقرب البلاد إليهم ولا نص عندنا ولكن استظهروا بعضهم الرجوع في ذلك لمذهب الشافعي كذا قرر شيخنا.

وقال الشيخ أحمد الدردير في شرحه الكبير على مختصر خليل: وإن التبست عليه الشهور فلم يعرف رمضان من غيره. عَرَفَ الْأَهْلَةَ أَمْ لَا «وظن شهراً» أنه رمضان «صامه وإلا» يظهر بل تساوت عنده الاحتمالات «تخيير» شهراً وصامه فإن فعل ما طلب منه فله أحوال أربعة أشار لإولىها بقوله: «وأجزاً ما بعده» أي إن تبين أن ما صامه في صورتي الظن والتخيير هو ما بعد رمضان أجزاً ويكون قضاء عنه وثبتت نية الأداء عن القضاء ويعتبر في الإجزاء مساواههما «بالعد» فإن تبين أن ما صامه شوال وكان هو ورمضان كاملين أو ناقصين قضى يوماً عن يوم العيد وإن كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وبالعكس لا قضاء وإن تبين ما صامه ذو الحجة فإنه لا يعتد بالعيد وأيام التشريق، ولثانيها وثالثها بقول «لا» إن تبين أن ما صامه «قبله» ولو تعددت السنوات «أو بقي على شكه» في صومه لظن أو تخير فلا يجزئ فيهما وقال ابن الماجشون وأشبہ وسخنون يجزئه في البقاء على الشك لأن فرضه الاجتهاد وقد فعل ما يجب عليه فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه ورجحه ابن يونس، ولرابعها بقول «وفي» الإجزاء عند «مضادته» في صومه تخيراً وهو المعتمد وعدمه «تردد» فإن صادفه في صومه ظنا فجزم اللحمي بالإجزاء من غير تردد^(٢).

(١) ص ١٥٦ ج ١ من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير.

(٢) ص ٤٧٦ من ج ١.

وقال الخطاب في موهب الجليل على مختصر خليل: ^(١)

«الخامس» ورد في صحيح مسلم أن مدة الدجال أربعون يوماً وأن فيها يوماً كسنة ويوماً كشهر ويوماً كجمعة وسائر أيامه ك أيامنا فقال الصحابة رضي الله عنهم يا رسول الله فذلك اليوم الذي كستة أيكفينا فيه صلاة يوم قال: «لا، أقدروا له قدره» قال القاضي عياض في هذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع قال ولو وكلنا إلى اجتهادنا لاقتصرنا فيه على الصلوات عند الأوقات المعروفة في غيره من الأيام ونقله عنه النووي وقبله، وقال بعده ومعنى أقدروا له قدره أنه إذا مضى بعد طلوع الفجر قدر ما يكون بينه وبين الظهر كل يوم فصلوا الظهر ثم إذا مضى بعده قدر ما يكون بينها وبين العصر فصلوا العصر فإذا مضى بعدها قدر ما يكون بينه وبين المغرب فصلوا المغرب وكذا العشاء والصبح وهكذا إلى أن ينقضي ذلك اليوم وقد وقع فيه صلوتان سنة كلها فرائض مؤدأة في وقتها وأما اليوم الثاني الذي كشهر والثالث الذي كجمعة فقياس اليوم الأول أن يقدر لهما كالاليوم الأول على ما ذكرنا والله تعالى أعلم، ومثل ذلك الأيام الذي تحجب الشمس فيها عن الطلوع عند إرادة الله سبحانه وتعالى طلوعها من مغربها ذكره ابن فرحون في الألغاز وقال هذا الحكم نص عليه الشارع «قلت» ومثله ما ذكره القرافي في كتاب اليوaciت عن الشافعية في قطر يطلع فيه الفجر قبل غروب الشفق قال: فكيف يصنع بالعشاء وهل تصلى الصبح قبل مغيب الشفق وهل يحكم على العشاء بالقضاء فذكر عن إمام الحرمين أنه قال لا تصلى العشاء حتى يغيب الشفق ولا تكون قضاء لبقاء وقتها ويتحرى بصلاة الصبح فجر من يليهم من البلاد ولا يعتبر الفجر الذي لهم، انتهى باختصار وكأنه ارتضاه».

«السادس» قال القرافي في كتاب اليوaciت: مسألة من نوادر أحكام الأوقات إذا زالت الشمس ببلد من بلاد المشرق وفيها ولی فطار إلى بلد من بلاد المغرب فوجد الشمس كما طلعت فقال بعض العلماء إنه مخاطب بزوال

البلد الذي يقع فيها الصلاة لأنه صار من أهلها انتهى «قلت» وانظر على هذا لو صلى الظهر في البلد الذي زالت عليه فيه الشمس ثم جاء إلى البلد الآخر والظاهر أنه لا يطالب بإعادة الصلاة لأنه مخاطب بزوال البلد الذي أوقع فيها الصلاة وسقط عنه الوجوب بإيقاعها فيه ولم يكلف الله بصلة في يوم واحد مرتين فانظره.

وقال أيضاً «ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كأسير كمل الشهور» ابن بشير.

لا شك أن الأسير إذا كان مطلقاً أنه يبني على الرؤية أو العدد وإن كان في مهواه لا يمكنه التوصل إلى الرؤية بنى على العدد فأكمل كل شهر ثلاثين يوماً « وأن التبست وظن شهراً صامه » ابن بشير إن التبست عليه الشهور اجتهده وبنى على ظنه « وإلا تحرى » ابن عبدون وابن القاسم وعبد الملك وأشهب.

إن أشكال رمضان على أسير أو تاجر ببلد حرب تحراء، اللخيبي صام أي شهر أحب « وأجزأ ما بعده » من المدونة إن التبست الشهور على أسير أو تاجر أو غيره في أرض العدو فصام شهراً يبني به رمضان فإن كان قبله لم يجزه وإن كان بعده أجزاء وإن لم يدر أقسام قبله أو بعده فكذلك يجزئه حتى ينكشف أنه صام قبله قاله أشهب وعبد الملك وسخنون، وقال ابن القاسم يعيد إذ لا يزول فرضه غير يقين ابن يونس وقول أشهب أبين لأنه صار فرضه إلى الاجتهاد وهو قد اجتهد وصام فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه. أصله من اجتهاد في يوم غيم وصلى فلم يدر أصلى قبل الوقت أو بعده « بالعدد » من النكت من كتاب أحكام القرآن لابن عبد الحكم إذا صام شولاً فليقض يوم الفطر إن كان رمضان الذي أفطره مثل عدد شوال الذي صامه من الأيام وإن كان شوال الذي صامه ثلاثين يوماً ورمضان تسعه وعشرين يوماً فلا شيء عليه وليس عليه قضاء يوم الفطر لأنه قد صام تسعه وعشرين يوماً وليس عليه إلا عدة الأيام » التي أفطر » « لا قبله » تقدم نص المدونة إن كان قبله لم يجزئه « أو بقي على شكه » تقدم قول ابن القاسم قبل قوله بالعدد « وفي مصادفته تردد » ابن رشد إذا صام على التحرى ثم خرج وعلم أنه أصابه بتحرى فلا يجزئه على مذهب ابن القاسم ويجزئه على مذهب

أشهب وسخنون «ابن عرفة» ولم أجده ما ذكره عن ابن القاسم وأخذه من سمع عيسى بعيد وما ذكر اللخمي إلا الأجزاء خاصة وساقه كأنه المذهب ولم يُعزَّه.

قال الشيرازي في المذهب^(١).

وإن اشتبهت الشهور على أسير لزمه أن يتحرى ويصوم. كما يلزمه أن يتحرى في وقت الصلاة وفي القبلة. فإن تحرى وصام فوافق الشهر أو ما بعده أجزاء . فإن وافق شهراً بالهلال ناقصاً وشهر رمضان الذي صامه الناس تماماً فيه وجهاً: أحدهما يجزئه . وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايني رحمه الله تعالى لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين ولهذا لو نذر صوم شهر فصام شهراً ناقصاً بالأهلة أجزاء ، والثاني: أنه يجب عليه صوم يوم: وهو اختيار شيخنا القاضي أبي الطيب وهو الصحيح عندي لأنه فاته صوم ثلاثين وقد صام تسعه وعشرين يوماً فلزمه صوم يوم.

وإن وافق صومه شهراً قبل رمضان. قال الشافعي لا يجزئه . ولو قال قائل يجزئه كان مذهبنا. قال أبو إسحاق المروزي: لا يجزئه، قوله واحداً . وقال سائر أصحابنا فيه قولهن أحدهما يجزئه لأن عبادة تفعل في السنة مرة . فجاز أن يسقط فرضها بالفعل قبل الوقت عند الخطأ كالوقوف بعرفة إذا أخطأ الناس ووقفوا قبل يوم عرفة . والثاني لا يجزئه وهو الصحيح لأنه تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء . فلم يعتد له بما فعله . كما لو تحرى في وقت الصلاة قبل الوقت .

قال النووي قوله: «عبادة تفعل في السنة مرة» احتراز من الخطأ في الصلاة قبل الوقت والاحتراز في قوله تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء سبق بيانه في استقبال القبلة . وهذا الذي قاسه على الوقوف بعرفة قبل يوم عرفة تفريغ على الضعيف من الوجهين وهو أنه يجزئهم وبه قطع المصنف والأصل أنه لا يجزئهم كما سنووضحه في بابه إن شاء الله تعالى .

أما أحكام هذا الفصل فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: إذا اشتبه رمضان على أسير أو محبوس في مطمرة أو غيرهما وجب عليه الاجتهاد لما ذكره المصنف فإن صام بغير اجتهاد ووافق رمضان لم يجزئه بلا خلاف. كما قلنا فيمن اشتبهت عليه القبلة فصلى إلى جهة. بغير اجتهاد ووافق أو اشتبه عليه وقت الصلاة فصلى بلا اجتهاد ووافق فإنه لا يجزئه بلا خلاف ويلزمه الإعادة في الصوم وغيره بلا خلاف وإن اجتهد وصام فله أربعة أحوال «أحدها» أن يستمر الإشكال ولا يعلم أنه صادف رمضان أو تقدم أو تأخر فهذا يجزئه بلا خلاف ولا إعادة عليه وعلمه الماوردي وغيره بأن الظاهر من الاجتهاد الإصابة.

«الحال الثاني» أن يوافق صومه رمضان فيجزئه بلا خلاف عندنا. قال الماوردي وبه قال العلماء كافة إلا الحسن بن صالح فقال عليه الإعادة لأنه صام شاكا في الشهر قال ولدينا إجماع السلف قبله وقياساً على من اجتهد في القبلة ووافقها وأما الشك فإنما يضر إذا لم يعتمد باجتهاد بدليل القبلة.

«الحال الثالث» أن يوافق صومه ما بعد رمضان فيجزئه بلا خلاف نص عليه الشافعي رضي الله عنه واتفق عليه الأصحاب رحمهم الله تعالى لأنه صام بنية رمضان بعد وجوبه ولا يجيء فيه الخلاف في اشتراط نية القضاء المذكور في الصلاة وفرق الأصحاب بأن هذا موضوع ضرورة ولكن هل يكون هذا الصوم قضاء أم أداء؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم. وحكاهما جماعة منهم قولين «أصحهما» قضاء لأنه خارج وقته، وهذا شأن القضاء. «والثاني» أداء للضرورة. قال أصحابنا: ويترفع على الوجهتين ما إذا كان ذلك الشهر ناقصاً وكان رمضان تاماً. وقد ذكر المصنف فيه الوجهين. قال أصحابنا: إن قلنا قضاء لزمه صوم يوم آخر وإن قلنا أداء فلا يلزمه كما لو كان رمضان ناقصاً «والأصح» أنه يلزم وهذا هو مقتضى التفريع على القضاء والأداء.

وصرح بتصحیحه القاضي أبو الطیب والمصنف والأکثرون وقطع به الماوردي. ولو كان بالعكس فصام شهراً تاماً وكان رمضان ناقصاً فإن قلنا

قضاء فله إفطار اليوم الأخير وهو الأصح وإلا فلا. ولو كان الشهر الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزاء بلا خلاف. هذا كله إذا وافق غير شوال وذي الحجة. فإن وافق شوالاً. حصل منه تسعه وعشرون يوماً إن كمل وثمانية وعشرون يوماً إن نقص لأن صوم العيد لا يصح. فإن جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصاً فلا شيء عليه إن تم شوال. ويقضي يوماً إن نقص بدل العيد. وإن كان رمضان تاماً قضى يوماً إن تم شوال وإلا فيومنين وإن جعلناه أداء لزم قضاء يوم على كل تقدير بدل يوم العيد وإن وافق ذا الحجة حصل منه ستة وعشرون يوماً إن تم وخمسة وعشرون يوماً إن نقص لأن فيه أربعة أيام لا يصح صومهما العيد وأيام التشريق، فإن جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصاً قضى ثلاثة أيام إن تم ذو الحجة وإلا فأربعة أيام وإن كان رمضان تاماً قضى أربعة إن تم ذو الحجة وإلا خمسة وإن جعلناه أداء قضى أربعة أيام بكل حال. هكذا ذكر الأصحاب وهو تفريع على المذهب أن أيام التشريق لا يصح صومها. فإن صححنا لغير الممتنع فندوا الحجة كشوال كما سبق.

«الحال الرابع» أن يصادف صومه ما قبل رمضان فينظر إن أدرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه بلا خلاف لتمكنه منه وقته. وإن لم بين الحال إلا بعد مضي رمضان فطريقان مشهوران ذكرهما المنصف بدليلهما «أحدهما» القطع بوجوب القضاء وأصحهما وأشهرهما فيه قولان «أصحهما» وجوب القضاء «والثاني» لا قضاء قال الخراسانيون: هذا الخلاف مبني على أنه إذا صادف ما بعد رمضان هل هو أداء أم قضاء؟ إن قلنا أداء للضرورة أجزاء هنا ولا قضاء لأنه كما جعل أداء بعد وقته للضرورة كذا قبله. وإن قلنا قضاء لم يجزئه. لأن القضاء لا يكون قبل دخول الوقت. وال الصحيح أنه قضاء فال صحيح وجوب القضاء هنا. ڦهذا البناء إنما يصح على طريقة من جعل الخلاف في القضاء والأداء قولين.

وأما من حكاه وجهين فلا يصح بناؤ قولين على وجهين ولو صام شهراً ثم بان له الحال في بعض رمضان لزم صيام ما أدركه من رمضان بلا خلاف. وفي

قضاء الماضي منه طريقان «أحدهما» القطع بوجوبه. وأصحهما وأشهرهما أنه على الطريقين فيما إذا بان له بعد مضي جميع رمضان والله أعلم.

«فرع» إذا صام الأسير ونحوه بالاجتهد فصادف صومه الليل دون النهار لزمه القضاء بلا خلاف لأنه ليس وقتاً للصوم فوجب القضاء كيوم العيد ومن نقل الاتفاق عليه البندنيجي.

«فرع» ذكر المصنف في قياسه أنه لو تحرى في الصلاة فصلى قبل الوقت أنه يلزم الإعادة يعني قوله واحداً - ولا يكون فيه الخلاف الذي في الصوم إذا صادف ما قبل رمضان. وهذا على طريقته وطريقه من وافقه من العراقيين . وإن فالصحيح أن الخلاف جار في الصلاة أيضاً وقد سبق بيانه في باب مواقف الصلاة وفي باب الشك في نجاسة الماء وذكرنا هناك أن منهم من طرد الخلاف في المجتهد في الأواني إذا تيقن أنه توضأ بالماء النجس وصلى ، هل تلزمه إعادة الصلاة ، ويقرب منه الخلاف في تيقن الخطأ في القبلة . وفي الصلاة بنجاسة جاهلاً أو ناسياً . أو نسي الماء في رحله وتيمم أو نسي ترتيب الموضوع أو نسي الفاتحة في الصلاة أو صلوا صلاة شدة الخوف لسواد رأوه فبان أنه ليس عدواً أو بان بينهم خندق أو دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر من سهم الفقراء فبان غنياً أو أحج عن نفسه لكونه معرضوباً فبراً أو غلطوا ، ووقفوا بعرفات في اليوم الثامن . وفي كل هذه الصور خلاف بعضه بعض وبعضه مرتب على بعض أو أقوى من بعض . والصحيح في الجميع أنه لا يجزئ وكل هذه المسائل مقررة في مواضعها مبسوطة وقد سبقت مجموعة أيضاً في باب طهارة البدن والله أعلم .

«فرع» قد ذكرنا أن الأسير ونحوه إذا اشتبهت عليه الشهور يتحرى ويصوم بما يظهر بالعلامة أنه رمضان . فلو تحرى فلم يظهر له شيء قال ابن الصباغ : قال الشيخ أبو حامد يلزم أن يصوم على سبيل التخمين . ويلزمه القضاء كالمصلني إذا لم تظهر له القبلة بالاجتهد فإنه يصلني ويقضى .

قال ابن الصباغ : هذا عندي غير صحيح لأن من لم يعلم دخول رمضان

يُبيَّنُونَ لَا يُلْزِمُهُ الصِّيَامُ كَمْنَ شَكٍ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ إِنَّهُ لَا يُلْزِمُهُ أَنْ
يُصْلِّيُ، هَذَا كَلَامُ ابْنِ الصَّبَاغِ.

وذكر المตولى في المسألة وجهين «أحدهما» قول الشيخ أبي حامد والثاني قال وهو الصحيح لا يؤمر بالصوم لأنه لم يعلم دخول الوقت ولا طنه فلم يؤمر به. كمن شك في دخول وقت الصلاة بخلاف القبلة. فإنه تحقق دخول وقت الصلاة وإنما عجز عن شرطها فأمر بالصلاحة بحسب الإمكانيان لحرمة الوقت وهذا الذي قاله ابن الصباغ والمتولى هو الصواب وهو متعين ولعل الشيخ أبي حامد أراد إذا علم أو ظن أن رمضان قد جاء أو مضى ولم يعلم ولا ظن عينه. لكنه لو كان هذا لكان يصوم ولا يقضى لأنه يقع صومه في رمضان أو بعده. والله أعلم أهـ.

وقال النووي في روضة الطالبين^(١): أما الساكنون بناحية تقصـر لياليهم ولا يغيب عنـهم الضـقـقـ فـيـصـلـونـ العـشـاءـ إـذـاـ مضـىـ مـنـ الزـمـانـ قـدـرـ ماـ يـغـيـبـ فـيـ أـقـربـ الـبـلـادـ إـلـيـهـمـ .ـ أـهـ.

وفي المغني لابن قدامة^(٢) «مسألة» قال: وإذا اشتبهت الأشهر على الأسير فإن صام شهراً يرید به شهر رمضان فوافقه أو ما بعده أجزاءه وأن وافق ما قبله لم يجزئه.

وجملته أن من كان محبوساً أو مطهوراً أو في بعض النواحي النائية عن الأنصار لا يمكنه تعرف شهر رمضان صامه ولا يخلو من أربعة أحوال:

«أحدها» أن لا يتكشف له الحال فإن صومه صحيح ويجزئه لأنه أدى فرضه باجتهاد فأجزاءه كما لو صلى في يوم الغيم بالاجتهاد.

«الثاني» أن يتكشف له أنه وافق الشهر أو مابعده فإن يجزئه في قول عامة

١٨٢ ص (١)

٢) ص ٩٦ ج ٣.

الفقهاء وحكي عن الحسن بن صالح أنه لا يجزئه في هاتين الحالتين لأنه صامه على الشك فلم يجزئه كما لو صام يوم الشك فبأن من رمضان وليس ب صحيح لأنه أدى فرضه بالاجتهاد في محله فإذا أصاب أو لم يعلم الحال أجزاءه كالقبلة إذا اشتبهت أو الصلاة في يوم الغيم إذا اشتبه وقتها وفارق يوم الشك فإنه ليس بمحل الاجتهاد فإن الشرع أمر بالصوم عند أمارة عينها فما توجد لم يجز الصوم.

«الحال الثالث» وافق قبل الشهر فلا يجزئه في قول عامة الفقهاء وقال بعض الشافعية يجزئه في أحد الوجهين كما لو اشتبه يوم عرفة فوتفقاً قبله.

ولنا أنه أتى بالعبادة قبل وقتها فلم يجزئه كالصلاحة في يوم الغيم وأما الحج فلا نسلمه إلا فيما إذا أخطأ الناس كلهم لعظم المشقة عليهم وإن وقع ذلك لنفر منهم لم يجزئهم ولأن ذلك لا يؤمن مثله في القضاء بخلاف الصوم.

«الحال الرابع» أن يوافق بعضه رمضان دون بعض مما وافق رمضان أو بعده أجزاءه وما وافق، قبله لم يجزئه.

«فصل» وإذا وافق صومه بعد الشهر اعتبر أن يكون ما صامه بعده أيام شهره الذي فاته سواء وافق ما بين هلالين أو لم يوافق سواء كان الشهرين تامين أو ناقصين ولا يجزئه أقل من ذلك. وقال القاضي ظاهر كلام الخرقى أنه إذا وافق شهراً بين هلالين أجزاءه سواء كان الشهرين تامين أو ناقصين أو أحدهما تماماً والآخر ناقصاً. وليس بصحيح فإن الله تعالى قال: «فَعَدَّهُ مِنْ أَكْيَارِهِ». الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

ولأنه فاته شهر رمضان فوجب أن يكون صيامه لعدة ما فاته كالمريض والمسافر وليس في كلام الخرقى تعرض لهذا التفصيل فلا يجوز حمل كلامه على ما يخالف الكتاب والصواب فإن قيل: أليس إذا نذر صوم شهر يجزئه ما بين هلالين قلنا الإطلاق يحمل على ما تناوله الاسم. والاسم يتناول ما بين الهلالين وهنا يجب قضاء ما ترك فيجب أن يراعي فيه عدة المتروك كما أن من نذر صلاة

أجزاء ركعتان ولو ترك صلاة وجب قضاها بعدة ركعاتها كذلك هنا الواجب بعدة ما فاته من أيام سواء كان ما صامه بين هلالين أو من شهرين فإن دخل في صيامه يوم عيد لم يعتد به وإن وافق أيام التشريق فهل يعتد بها على روایتين بناء على صحة صومها عن الفرض.

«فصل» وإن لم يغلب على ظن الأسير دخول رمضان فصام لم يجزئه وإن وافق الشهر لأنه صامه على الشك فلم يجزئه كما لو نوى ليلة الشك إن كان غداً من رمضان فهو فرضي وإن غلب على ظنه من غير أمارة فقال القاضي: عليه الصيام ويقضي إذا عرف الشهر كالذى خفيت عليه دلائل القبلة ويصلى على حسب حاله ويعيد وذكر أبو بكر فيما خفيت عليه دلائل القبلة هل يعيد؟ على وجهين كذلك يُخرج على قوله هـنا. وظاهر كلام الخرقى أنه يتحرى فمتى غلب على ظنه دخول الشهر صح صومه وإن لم يَبْيَنْ على دليل لأنه ليس في وسعه معرفة الدليل ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وقد ذكرنا مثل هذا في القبلة.

قال ابن حزم في المحتلى:^(١)

«مسألة» والأسير في دار الحرب إن عرف رمضان لزمه صيامه إن كان مقيماً لأنه مخاطب بصومه في القرآن فإن سوفر به أفتر ولا بد لأنه على سفر وعليه قضاوه لما ذكرنا قبل، فإن لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه صيامه ولزمته أيام آخر إن كان مسافراً وإلا فلا، وقال قوم يتحرى شهراً ويجزئه وقال آخرون: إن وافق شهراً قبل رمضان لم يجزئه، وإن وافق شهراً بعد رمضان أجزاء لأنه يكون قضاء عن رمضان.

قال علي: أما تحرى شهر فيجزئه أو يجعله قضاء فحكم لم يأت به القرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا برهان على صحتها فإن قالوا قسنـاه على من جهل القبلة قلنا

هذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب التحرى على من جهل القبلة بل من جهلها فقط سقط عنه فرضها فمصلحتها كيف شاء فإن قالوا قسنط على من خفي عليه وقت الصلاة قلنا وهذا باطل أيضاً لأنه لا تجزئه صلاة إلا حتى يوقن بدخول وقتها.

قال أبو محمد: وبرهان صحة قولنا: قول الله تعالى: **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الْأَشْهَرَ فَلَيَصُمُّهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَدَهُ مِنْ أَيَّامِ أُخَرٍ﴾**^(١) فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شهدته وبالضرورة ندرى أن من جهل وقه فلم يشهده، قال الله عز وجل: **﴿لَا يُكَفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسِّعَهَا﴾**^(٢) وقال تعالى: **﴿وَمَا جَعَلَ عَنِّكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾**^(٣).

فمن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه لأنه صوم غير ما أمر تعالى به.

فإن صح عنده بعد ذلك كان فيه مريضاً أو مسافراً فعليه ما افترض الله تعالى على المريض فيه وهو عدة من أيام آخر فيقضي الأيام التي سافر والتي مرض فقط ولا بد وإن لم يوقن بأنه مرض فيه أو سافر فلا شيء عليه بالله تعالى التوفيق.

قال الشيخ حسين مخلوف في الفتاوى: صيام رمضان في شمال أوروبا:

«السؤال والجواب»

تلقي فضيلة المفتى استفتاء من أعضاءبعثات المصرية حكم الشريعة الغراء في صيام رمضان لل المسلمين المقيمين في شمال أوروبا حيث تبلغ مدة الصوم فيه ١٩ ساعة وقد تزيد إلى ٢٢ ساعة أو أكثر. فأرسل فضيلته إليهم بالطائرة الفتوى الآتي نصها ومهد فيها بما يحبب إليهم الصلاة والصوم خوفاً

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) البقرة: ٢٨٦.

(٣) الحج: ٧٨.

عليهم من الافتتان في هذه البلاد:

إن التشريع الإسلامي في العبادات قد بني على توثيق الصلات بين العبد وربه وحسن قيام العباد بحق الله تعالى الذي أفضى عليهم نعمة الوجود ومن عليهم بالفضل والجود والخير والإحسان: ﴿وَإِن تَعْذُّ وَأَعْمَتَ اللَّهَ لَا يَخْصُّهَا﴾^(١).

فهي تربية وتهذيب ونظام وإصلاح يرقى بالفرد والمجتمع إلى مراقي السعادة والفلاح. ورأسها وعمادها الصلاة وهي مناجاة بالقلب واللسان بين العبد ومولاه يشهد فيها العبد افتقاره لخالقه وإحسان الخلق إليه مع استغناه عنهم ويعلم عن يقين أن الأمر كله لله وأن لا معبد بحق سواه فهو الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد.

ومن أهمها الصيام وهو رياضة روحية تعد النفوس البشرية للسمو إلى معارج الكمال والتحلية في أجواء العلم والعرفان وتعودها الصبر والثبات والقوة والعزة وتصفيها من الشوائب المادية والعوائق الجسمية وتبعضها إليها المائم والمنكرات وتحبب إليها الفضائل والمكرمات. وقد بني تشريع الصوم كما بني التشريع الإسلامي عامة على السماحة والتيسير والطاقة والرفق بالناس فلم يكن فيه إعنت ولا إرهاق ولم يكن فيه حرج ولا عسر قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢).

وقال في الصيام: ﴿فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمِّمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّلَ مِنْ أَيْمَانِهِ أُخْرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْمُسُرَ وَلِتُكَبِّلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكِبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٣).

وقال عليه الصلاة والسلام: «إذا أمرتكم بأمر فأنوا منه ما استطعتم» وفي الحديث الصحيح «سددوا وقاربوا».

(١) إبراهيم: ٣٤.

(٢) الحج: ٧٨.

(٣) البقرة: ١٨٥.

هذه السماحة وهذا اليسر قد ظهرت جلياً في فريضة الصوم في الترخيص بالفطر للمسافر ولو كان صحيحاً لما يلزم السفر غالباً من المشقات والمتاعب وللمريض لضعف احتماله و حاجته إلى الغذاء والدواء حتى لا تتفاقم عليه أو يبيطئ برأه ولمن ماثلهما في الضرورة والاحتياج إلى الفطر كالعامل التي تخاف على نفسها أو جنينها المرض أو الضعف والمرض التي تخشى ذلك على نفسها أو رضيعها والطاععن في السن الذي لا يقدر على الصوم. فأباح الإسلام لهؤلاء فطر رمضان على أن يقضى كل من المسافر والمريض والعامل والمرضى ما أفطروه في أيام آخر خالية من هذه الأعذار وعلى أن يُخرجَ الشيخ الفاني فدية الصوم عن كل يوم أفطروه حسبما بين في الفقه.

والصوم الشرعي يبتدئ من طلوع الفجر وينتهي بغروب الشمس كل يوم فتختلف مده باختلاف عروض البلاد وكيفما كانت المدة فإن مجرد طولها لا يعد عذراً شرعاً يبيح الفطر وإنما يباح الفطر إذا غلب على الإنسان بأماراة ظهرت أو تجربة وقعت أو يأخذه طبيب حاذق أن صومه هذه المدة يفضي إلى مرضه أو إلى إعياء شديد يضره كما صرخ به أئمة الحنفية فيكون حكم المريض الذي يخشى التلف أو أن يزيد مرضه أو يبيطئ شفاوه إذا صام.

هذا هو المبدأ العام في رخصة الفطر وفي التيسير على المكلفين وكل أمريء بصير بنفسه على معرفة أمره يعرف مكانها من حل الفطر وحرمه.

فإذا كان صومه المدة الطويلة يؤدي إلى إصابته بمرض أو ضعف أو إعياء يقييناً أو في غالب الزمن بإحدى الوسائل العلمية التي أؤمننا إليها حل له الترخيص بالفطر وإذا كان لا يؤدي إلى ذلك حرم عليه الفطر. والناس في ذلك مختلفون ولكل حالة حكمها، والله يعلم السر وأخفى.

وقال أيضاً: صوم رمضان في الأقطار التي لا تطلع فيها الشمس أشهراً أو يطول النهار فيه كثيراً.

السؤال: تقيم كريمتني وزوجها الآن في ألمانيا، وقد كتبت إلى تستفهم عن

الواجب عليها وعلى المسلمين هناك في شهر رمضان بالنسبة إلى الصيام حيث تقول: إن الشمس تستمر طالعة ٢٠ ساعة وتختفي أربع ساعات فهل يلزمهم الصيام قبل طلوع الشمس بساعة ونصف وهو وقت طلوع الفجر وعلى ذلك فيصومون إحدى وعشرين ساعة ونصفاً ويفطرون ساعتين ونصفاً أم ماذا؟ وما حكم الصلاة أيضاً في هذه البلاد وكذلك في البلاد التي تستمر فيها الشمس طالعة نحو ستة أشهر وتغيب نحو ستة أشهر.

هذا ما نريد الاستفهام عنه فلعلنا نظر في وقت قريب بما يزيل العقبات عن المقيمين في تلك البلاد ببيان حكم الله تعالى تيسيراً عليهم وتبلياناً لسماحة الدين.

الجواب: اطلعنا على هذا السؤال ونفيده بأنه فيما يختص بالبلاد التي تغيب فيها الشمس ستة أشهر أو نحو ذلك، اختلف الفقهاء في وجوب الصلاة على المقيمين بها وعدم وجوبها فقال بعضهم لا تجب عليهم الصلاة لعدم وجود السبب وهو الوقت. وقال بعضهم تجب عليهم الصلاة وعليهم أن يقدروا لها أوقاتها بالقياس على أقرب البلاد التي تطلع فيها الشمس وتغرب كل يوم والقول الأخير قول الشافعية وهو قول مصحح عند الحنفية وهو الذي اخترناه للفتوى مراعاة لحكمة تشريع الصلاة.

وفيما يختص بصوم أهل هذه البلاد فإنه واجب عليهم، وعليهم أن يتحرروا عن دخول شهر رمضان وعن مدة الصيام فيه بالقياس على أقرب البلاد التي شهد أهلها الشهر وعرفوا وقت الإمساك والإفطار فيه وهو كذلك مذهب الشافعية الذي اخترناه للفتوى.

وأما البلاد التي تطلع فيها الشمس وتغرب كل يوم إلا أن مدة طلوعها تبلغ نحو عشرين ساعة، فبالنسبة للصلاة يجب عليهم أداؤها في أوقاتها لتميزها تميزاً ظاهراً. وبالنسبة للصوم يجب عليهم الصوم في رمضان من طلوع الفجر إلى غروب الشمس هناك إلا إذا أدى الصوم إلى الضرر بالصائم وخاف من طول مدة الصوم الهلاك أو المرض الشديد فحينئذ يرخص له الفطر ولا يعتبر في ذلك

مجرد الوهم والخيال وإنما المعتبر غلبة الظن بواسطة الأمارات أو التجربة أو إخبار الطبيب الحاذق بأن الصوم يفضي إلى الهلاك أو المرض الشديد أو زيادة المرض أو بطء البرء وذلك يختلف باختلاف الأشخاص فلكل شخص حالة خاصة. وعلى من أفترى في كل هذه الأحوال قضاء ما أفترىه بعد زوال العذر الذي رخص له من أجله الفطر. والله تعالى أعلم. والله الموفق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء			
عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو	عبد الله بن تغور
الرئيس	عبدالعزيز بن غديان	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن تغور

القرار رقم(٦١) وتاريخ ١٣٩٨/٤/١٢ هـ

الحمد لله والصلوة والسلام على رسوله وآلها وصحبه وبعد:

فقد عرض على مجلس هيئة كبار العلماء في الدورة الثانية عشرة المنعقدة بالرياض في الأيام الأولى من شهر ربيع الآخر عام ١٣٩٨ هـ كتاب معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة رقم(٥٥٥) وتاريخ ١٣٩٨/١/١٦ هـ المتضمن ما جاء في خطاب رئيس رابطة الجمعيات الإسلامية في مدينة «مالو» بالسويد الذي يفيد فيه بأن الدول الاسكندنافية يطول فيها النهار في الصيف ويقصر في الشتاء نظراً لوضعها الجغرافي كما أن المناطق الشمالية منها لا تغيب عنها الشمس إطلاقاً في الصيف، وعكسه في الشتاء ويسأل المسلمين فيها عن كيفية الإفطار والإمساك في رمضان وكذلك كيفية ضبط أوقات الصلوات في هذه البلدان.

ويرجوا معاليه إصدار فتوى في ذلك ليزودهم بها. اهـ.

وعرض على المجلس أيضاً ما أعدته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء ونقول أخرى عن الفقهاء في الموضوع، وبعد الاطلاع والدراسة والمناقشة قرر المجلس ما يلي :

أولاً: من كان يقيم في بلاد يتمايز فيها الليل من النهار بطلوع فجر غروب الشمس إلا أن نهارها يطول جداً في الصيف ويقصر في الشتاء وجب عليه أن يصلِّي الصلوات الخمس في أوقاتها المعروفة شرعاً. لعموم قوله تعالى: ﴿أَفَرِّ الصَّلَاةَ لِذُلْكِ الشَّسِينِ إِلَى غَسْقِ الظَّلَلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَبًا مَوْقُوتًا﴾^(٢).

ولما ثبت عن بريدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة، فقال له: «صل معنا هذين يعني اليومين» فلما زالت الشمس أمر بلاً فأذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر، فلما أن كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر فأبرد بها، فأنعم أن يبرد بها وصلِّي العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان وصلِّي المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلِّي العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلِّي الفجر فأسفر بها ثم قال: «أين السائل عن وقت الصلاة» فقال الرجل: أنا يارسول الله قال: «وقت صلاتكم بين ما رأيت». رواه البخاري ومسلم.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصرف الشمس ووقت الليل الأوسط وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين قرنين شيطان». أخرجه مسلم في صحيحه.

(١) الإسراء: ٧٨.

(٢) النساء: ١٠٣.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي وردت في تحديد أوقات الصلوات الخمس قولهً وفعلاً ولم تفرق بين طول النهار وقصره وطول الليل وقصره ما دامت أوقات الصلوات متمايزة بالعلماء التي بينها رسول الله ﷺ.

هذا بالنسبة لتحديد أوقات صلاتهم، وأما بالنسبة لتحديد أوقات صيامهم شهر رمضان فعلى المكلفين أن يمسكوا كل يوم عن الطعام والشراب وسائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس في بلادهم ما دام النهار يتمايز في بلادهم من الليل وكان مجموع زمانهما أربعاً وعشرين ساعة، ويحل لهم الطعام والشراب والجماع ونحوها في ليلهم فقط وإن كان قصيراً فإن شريعة الإسلام عامة للناس في جميع البلاد، وقد قال الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَتَّىٰ يَبْيَأَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى أَيْلَمٍ﴾^(١).

ومن عجز عن إتمام صوم يوم لطوله أو علم بالأمارات أو التجربة أو إخبار طبيب أمين حاذق أو غالب على ظنه أن الصوم يفضي إلى إهلاكه أو مرضه مرضًا شديداً، أو يفضي إلى زيادة مرضه أو بطء برئه أفتره ويقضي الأيام التي أفترها في أي شهر تمكن فيه من القضاء ، قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ النَّهَرَ فَلِيصْنَعْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيْكَارِ أَخْرَ﴾^(٢).

وقال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣).

وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤).

ثانياً: من كان يقيم في بلاد لا تغيب عنها الشمس صيفاً ولا تطلع فيها الشمس شتاءً أو في بلاد يستمر نهارها إلى ستة أشهر، ويستمر ليتها ستة أشهر مثلاً وجب عليهم أن يصلوا الصلوات الخمس في كل أربع وعشرين ساعة وأن

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) الحج: ٧٨.

يقدروا لها أوقاتها ويحددوها معتمدين في ذلك على أقرب بلاد إليهم تمايز فيها أوقات الصلوات المفروضة بعضها من بعض لما ثبت في حديث الإسراء والمعراج من أن الله تعالى فرض على هذه الأمة خمسين صلاة كل يوم وليلة فلم يزل النبي ﷺ يسأل ربه التخفيف حتى قال: «يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة..» الحديث.

ولما ثبت من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجأة رجل من أهل البادية فقال: يا محمد أتنا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك قال: «صدق» إلى أن قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا قال: «صدق، قال فالذي أرسلك، الله أمرك بهذا، قال: نعم..» الحديث.

وثبت أن النبي ﷺ حدث أصحابه عن المسيح الدجال فقالوا: ما لبته في الأرض قال: «أربعون يوماً، يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامكم» فقال: يارسول الله اليوم الذي كسنة أيكفينا فيه صلاة يوم، قال: «لا، اقدروا له» فلم يعتبر اليوم الذي كسنة يوماً واحداً يكفي فيه خمس صلوات بل أوجب فيه خمس صلوات في كل أربع وعشرين ساعة وأمرهم أن يوزعوها على أوقاتها اعتباراً بالأبعاد الزمنية التي بين أوقاتها في اليوم العادي في بلادهم فيجب على المسلمين في البلاد المسئول عن تحديد أوقات الصلوات فيها أن يحددوا أوقات صلاتهم معتمدين في ذلك على أقرب بلاد إليهم يتمايز فيها الليل من النهار وتعرف فيها أوقات الصلوات الخمس بعلاماتها الشرعية في كل أربع وعشرين ساعة.

وكذلك يجب عليهم صيام شهر رمضان وعليهم أن يقدروا لصيامهم فيحددوا بدء الشهر ونهايته وبطلوع فجر كل يوم وغروب شمسه في أقرب بلاد إليهم يتميز فيها الليل من النهار ويكون مجموعهما أربعاً وعشرين ساعة لما تقدم في حديث النبي ﷺ عن المسيح الدجال وإرشاده أصحابه فيه عن كيفية تحديد

أوقات الصلوات فيه إذا لا فارق في ذلك بين الصوم والصلاه والله ولني التوفيق.
وصلى الله على نبينا محمد وآلـه وصحبه وسلم.

رئيس الدورة

عبدالعزيز بن صالح

الأعضاء

عبدالعزيز بن باز	عبدالله بن حميد	عبدالله خياط
عبدالرازق عفيفي	محمد الحر كان	عبدالمجيد حسن
سليمان بن عبد	إبراهيم بن محمد آل الشبيخ	محمد بن جبير
راشد بن خبن	صالح بن غصون	عبدالله بن غديبان
صالح بن الحيدان	عبدالله بن منبع	عبدالله بن قمود

فتوى برقم ١١٨٤ وتاريخ ٩٦/٢/٣ هـ

السؤال الأول: امرأة جاءها دم أثناء العمل قبل نفاسها بخمسة أيام في شهر رمضان هل يكون دم حيض أو نفاس وما يجب عليها؟ .

الجواب: إذا كان الأمر كما ذكر من رؤيتها الدم وهي حامل قبل الولادة بخمسة أيام فإن لم تر علامات على قرب الوضع كالمخاض وهو الطلاق فليس بدم حيض ولا نفاس بل دم فساد على الصحيح، وعلى ذلك لا ترك العبادات بل تصوم وتتصلي، وإن كان مع هذا الدم أمارة من أمرات قرب وضع الحمل من الطلاق ونحوه فهو دم نفاس تدع من أجله الصلاة والصوم ثم إذا ظهرت منه بعد الولادة قضت الصوم دون الصلاة.

السؤال الثاني: اجتمع جماعة في بيت للمذاكرة في القرآن الكريم، واتفقوا على أن يدفع كل منهم شهرياً عشرة ريالات تتفق في أعمال البر، فإذا حال عليها الحال في الصندوق وهي نصاب فهل تجب فيها زكاة أو لا، وكم زكوة ألف من الورق المعروف عندنا اليوم؟

الجواب: إذا وضع جماعة نقوداً في صندوق لتنفق في وجوه البر على إلا يعود إلى أحدهم منها شيء فلا زكاة فيها لأنها خرجت من ملكهم بدفعها إلى صندوق البر، وصارت أعيانها حقاً للجهات الخيرية التي دفعت لأنفاقها فيها.

أما زكاة الألف من الورق الذي في أيدينا اليوم فهي ربع العشر وهو يساوي خمسة وعشرين ريالاً. فحكم هذه الأوراق في زكاة حكم الذهب والفضة.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالعزيز بن المنبي	عبدالرزاق عفيفي	عبدالله بن غديان

عبد الله بن سليمان المنبي

فتوى برقم ٢٠٣٦ وتاريخ ١٣٩٨/٨/٣ هـ

السؤال الأول: هناك خلاف كبير بين علماء المسلمين في تحديد بدء صوم رمضان وعيد الفطر المبارك فمنهم من عمل بحديث «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، ومن العلماء من يعتمد على آراء الفلكيين حيث يقولون إن علماء الفلك قد وصلوا إلى القمة في علم الفلك بحيث يمكنهم معرفة بداية الشهور القمرية وعلى ذلك يتبعون التقويم.

الجواب: أولاً: القول الصحيح الذي يجب العمل به هو ما دل عليه قوله ﷺ «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة» من أن العبرة في بدء شهر رمضان وانتهائه برؤية الهلال فإن شريعة الإسلام التي بعث الله بها نبينا محمد ﷺ عامه خالدة مستمرة إلى يوم القيمة.

ثانياً: أن الله تعالى علم مكان وما سيكون من تقدم علم الفلك وغيره من العلوم ومع ذلك قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصْنَعْ﴾^(١).

وبينه رسول الله ﷺ بقوله: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» الحديث فعلم

صوم شهر رمضان والإفطار منه برأية الهلال ولم يعلقه بعلم الشهر بحساب النجوم مع علمه تعالى بأن علماء الفلك سيتقدون في علمهم بحساب التنجوم وتقدير سيرها فوجب على المسلمين المصير إلى ما شرعه الله لهم على لسان رسوله ﷺ من التعويل في الصوم والإفطار على رؤية الهلال وهو كالإجماع من أهل العلم ومن خالف في ذلك وعوّل على حساب النجوم فقوله شاذ لا يعوّل عليه.

السؤال الثاني: تجري عادة في بعض المساجد في أيام الفطر وفي غيرها من أيام المناسبات الدينية هي تزيين المساجد بأنواع وألوان مختلفة من الكهرباء والزهور هل يجوز الإسلام هذه العمل أو لا؟ وما دليل الجواز أو المنع؟

الجواب: المساجد بيوت الله وهي خير بقاع الأرض أذن الله تعالى أن ترفع وتعظم بتوحيد الله وذكره وإقام الصلاة فيه ويتعلم الناس بها شئون دينهم وإرشادهم إلى مافيهم سعادتهم وصلاحهم في الدنيا والآخرة وبتطهيرها من الرجس والأوثان والأعمال الشركية والبدع والخرافات ومن الأوساخ والأقدار والنجاسات وبصيانتها من اللهو واللعب والصخب وارتفاع الأصوات ولو كان نشد ضالة وسؤالاً عن ضائع ونحو ذلك مما يجعلها كالطريق العامة وأسواق التجارة وبالمنع من الدفن فيها ومن بنائتها على القبور ومن تعليق الصور بها أو رسماها بجدرانها إلى أمثال ذلك مما يكون ذريعة إلى الشرك ويشغل بال من يعبد الله فيها ويتنافي مع ما بنيت من أجله وقد رأى النبي ﷺ ذلك كما هو معروف في سيرته وعمله وبئه لأمته ليسلکوا منهجه ويهتدوا بهديه في احترام المساجد وعماراتها بما فيه رفع لها من إقامة شعائر الإسلام بها مقتدين في ذلك بالرسول الأمين ﷺ ولم يثبت عنه ﷺ أنه عظم المساجد بإنارةها ووضع الزهور عليها في الأعياد والمناسبات ولم يعرف ذلك أيضاً من الخلفاء الراشدين ولا الأئمة المهدتدين من القرون الأولى التي شهد لها رسول الله ﷺ بأنها خير القرون مع تقدم الناس وكثرة أموالهم وأخذهم من الحضارة بنصيب وافر وتتوفر أنواع الزينة وألوانها في القرون الثلاثة الأولى، والخير كل الخير في اتباع هديه ﷺ وهدي

خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من أئمة الدين بعدهم.

ثم إن في إيقاد السرج عليها أو تعليق لمبات الكهرباء فوقها أو حولها أو فوق مثاراتها وتعليق الرايات والأعلام ووضع الزهور عليها في الأعياد والمناسبات تزييناً وإعظاماً لها تشبه بالكافار فيما يصنعون بيدهم وكنائسهم وقد نهى النبي ﷺ عن التشبه بهم في أعيادهم وعباداتهم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	نائب رئيس اللجنة	رئيس
عبدالله بن قعود	عبدالرزاق عفيفي	عبدالعزيز بن باز

س - إني مصاب بمرض الصرع ولم أتمكن من صوم شهر رمضان المبارك وذلك لاستمراري على العلاج ثلاث أوقات يومياً وقد جربت صيام يومين ولم أتمكن عملاً أنني متلازمة وتتقاعدي يصل إلى ثلات وثمانين دينار شهرياً وصاحب زوجة وليس لي أي وارد غير تقاعدي فما حكم الشرع في حالي إذا لم أتمكن من إطعام ثلاثين مسكيناً خلال شهر رمضان. وما هو المبلغ الذي أدفعه؟

ج - إذا كان هذا المرض الذي ألم بك يرجى زواله في يوم من الأيام فإن الواجب عليك أن تنتظر حتى يزول هذا المرض ثم تصوم لقول الله تعالى: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِّنْ أَيْمَانِ أُخَرٍ» (البقرة: ١٨٥) أما إذا كان هذا المرض مستمراً لا يرجى زواله فإن الواجب عليك أن تطعم عن كل يوم مسكيناً ويجوز أن تصنع طعاماً غداء أو عشاء وتدعوه إليه مساكين بعدد أيام الشهر وتبرأ ذمتك ولا أظن أحداً يعجز عن هذا إن شاء الله تعالى ولا حرج عليك إذا كنت لا تستطيع أن تطعم هؤلاء المساكين في شهر واحد لا حرج عليك أن تطعم بعضهم في شهر وبعضهم في شهر وبعضهم في شهر حسبما تقدر عليه. ^(١)

(١) من فتاوى نور على الدرب للشيخ محمد بن صالح العثيمين. إعداد فايز موسى =

س - هل يصح لي إخراج زكاة المال أو زكاة الفطر إلى إخواني وأخواتي القاصرين الذين تقوم على تربيتهم والدتي بعد وفاة والدنا رحمة الله؟ وهل يصح دفع هذه الزكاة إلى إخواني وأخواتي غير القاصرين ولكنني أشعر أنهم محتاجين إليها ربما أكثر من غيرهم من الناس الذين أدفع لهم هذه الزكاة؟

ج - إن دفع الزكاة إلى الأقارب الذين هم من أهلها أفضل من دفعها إلى من هم ليسوا من قرابتكم لأن الصدقة على القريب صدق وصلة إلا إذا كان هؤلاء الأقارب من تلزمك نفقتهم. وأعطيتهم من الزكاة ماتحتمي به مالك من الإنفاق فإن هذا لا يجوز فإذا قدر أن هؤلاء الأخوة الذين ذكرت والأخوات فقراء وأن مالك لا يتسع للإنفاق عليهم فلا حرج عليك أن تعطيهم من زكاتك، كذلك لو كان هؤلاء الإخوة والأخوات عليهم ديون للناس وقضيت ديونهم من زكاتك فإنه لا حرج عليك في هذا أيضاً، وذلك لأن الديون لا يلزم القريب أن يقضيها عن قريبه فيكون قضاوها من زكاتك أمراً مجزياً حتى ولو كان ابنك أو أباك وعليه دين لأحد ولا يستطيع وفاءه فإنه يجوز لك أن تقضيه من زكاتك أي يجوز أن تقضي دين أبيك من زكاتك ويجوز أن تقضي دين ولدك من زفاتك بشرط أن لا يكون سبب هذا الدين تحصيل نفقة واجبة عليك فإن كان سببه تحصيل نفقة واجبة عليك فإنه لا يحل لك أن تقضي الدين من زفاتك لثلا يتحذ ذلك حيلة على منع الإنفاق على من يجب نفقتهم عليه لأجل أن يستدين ثم يقضي ديونهم من زكاته.^(١)

السؤال: ندرت امرأة أن تصوم سنة إن ولدت سليمة، وسلم الحمل لمدة سنة. وقد ولدت بالفعل وسلم العمل لأكثر من سنة. وتذكر المرأة أنها عاجزة عن الصوم. فماذا يجب عليها؟

الجواب: بدراسة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية لهذا الاستفتاء أجابت بما يلي:

= أبوشيخة. الطبعة الثانية.

(١) المرجع السابق.

لا شك أن نذر الطاعة عبادة من العبادات . وقد مدح الله تعالى المؤمنين به فقال تعالى : «يوفون بالنذر ويختلفون يوماً كان شره مستطيرا» وثبت عنه عليه السلام أنه قال : «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» ونذر رجل أن ينحر إبلًا ببرأة فأتى النبي عليه السلام فسأل عليه السلام : «هل فيها وثن من أوثان العجahlية يعبد؟» فقيل له : لا . فقال : «وهل فيها عيد من أعيادهم؟» قال : لا . فقال : «أوف بندرك ؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم» .

وحيث أن المستفتي ذكرت أنها ندرت أن تصوم سنة . وصيام سنة متواصلة من قبيل صيام الدهر . وصيام الدهر مكروه لما ثبت في الصحيح عن النبي عليه السلام أنه قال : «من صام الدهر فلا صام ولا أفتر» ولا شك أن العبادة المكرروحة معصية لله ، فلا وفاء بالنذر بها ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : لو نذر عبادة مكرروحة مثل قيام الليل كله وصيام النهار كله لم يجب الوفاء بهذا النذر .

وعليه فيلزم السائلة كفاررة يمين إطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تمر أو غيره من غالب قوت البلد . فإن لم تستطع فصيام ثلاثة أيام متتابعة .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فتوى برقم ٤٦٦ وتاريخ ١٤٠٢/٦/١٨ هـ

السؤال : هل يصح للرجل أن يحلق الخدين المسميين بالعارضين ويترك اللحية؟ وهل يصح أن يحلق وهو صائم وإن خرج دم سواء حلق الرأس أو العانة أو غير ذلك؟

الجواب : لا يجوز حلق الععارضين لأنهما من اللحية ويجوز أن يحلق الرجل رأسه وعانته ونحوها في رمضان وإن خرج دم ، بل حلق العانة من سنن الفطرة .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء					
عضو	نائب رئيس اللجنة	عضو	عبدالله بن قمود	عضو	عبدالله بن غديان
الرئيس	عبدالعزيز بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن غديان	عبد الله بن قمود	عبد الله بن باز

السؤال: إذا سافر الإنسان في الطائرة مسافة بعيدة ولكنه يقطعها في مدة ساعتين أو أقل من ذلك. فهل هذا المسافر يقصر الصلاة ويغطر في رمضان أم لا؟ وكذلك الإنسان يسافر في السيارة حوالي مائتي ميل أو أكثر في مدة ساعتين ونصف مثلاً. وفي المساء يعود إلى بيته. ويقصر الصلاة ويقول: هذه هدية من الله فاقبلوا هديته. فهل هذا القصر جائزأم لا يجوز إلا إذا كانت هناك مشقة وتعب في السفر؟

الجواب: قصر الصلاة في مثل ما ذكر من المسافة سنة، والغطر في مثلها مرخص فيه للمسافر سواء قطعها في زمن كثير أم قليل ساعة أو أقل أو أكثر وسواء نالته مشقة أم لا لأن الشأن في السفر المشقة ولو لم تحصل بالفعل. وذلك من فضل الله ورحمته سبحانه بعباده.

السؤال: إذا أفتر الصائم ناسياً في رمضان هل عليه القضاء أم لا قضاء عليه لقول الرسول ﷺ (من أفتر ناسياً..) ولقوله ﷺ (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) أو كما قال؟

الجواب: من أفتر ناسياً في نهار رمضان وهو صائم فلا إثم عليه. وعلى أن يتم صوم يومه ولا قضاء عليه على الصحيح من قولي العلماء. وهذا ما ذهب إليه الشافعي وأحمد، لما رواه البخاري ومسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب ناسياً فليتم صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه» وفي لفظ: «إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» وفي لفظ: «إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فإنما هي رزق ساقه الله إليه ولا

قضاء عليه» رواه الدارقطني وقال: إسناده صحيح.
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء		
الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالمجيد بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن غديان
		عبد الله بن قمود

السؤال: لقد أصبت بمرض في شهر رمضان المبارك ولم أستطع الصوم في ذلك الوقت فقررت أن أصوم في شهر آخر إن أمد الله في عمري. وبعد ذلك أتى شهر الحج فأردت أن أحج هذا العام. فهل يجوز لي ذلك الحج بدون الصيام؟

الجواب: يجوز لك الحج وإن كنت لم تقض ما عليك مما فاتك من صيام رمضان لكن لا يجوز أن تؤخر القضاء حتى يدخل الذي بعده ما دمت قادرا على القضاء. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء		
الرئيس	نائب رئيس اللجنة	عضو
عبدالمجيد بن عبد الله بن باز	عبدالرزاق عفيفي	عبد الله بن غديان

فتوى رقم ٦٩٧٢

السؤال: رجل يصلى ويصوم ويفعل جميع أركان الإسلام. ومع ذلك كله يدعو غير الله؛ حيث أنه يتولى بالآولياء ويتصرّ بهم ويعتقد أنهم قادرون على جلب المنافع ودفع المضار. أخبرونا. جزاكم الله خيراً - هل يرث أولادهم الموحدون بالله الذين لا يشركون مع الله شيئاً؟ وأيضاً ما هو حكمهم؟

الجواب: من كان يصلى ويصوم ويأتي بأركان الإسلام إلا أنه يستغاث بالأموات والغائبين وبالملائكة ونحو ذلك فهو مشرك. وإذا نصح ولم يقبل وأصر على ذلك حتى مات فهو مشرك شرعاً أكبر يخرجه من ملة الإسلام فلا يُغسل ولا يُصلّى عليه صلاة الجنازة ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يُدعى له

بالمغفرة ولا يرثه أولاده ولا أبواه ولا إخوته الموحدون ولا نحوهم ممن هو مسلم لاختلافهم في الدين لقول النبي ﷺ: «لا يرث المسلمُ الكافرُ ولا الكافرُ المسلمُ» رواه البخاري ومسلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

رئيس

نائب رئيس اللجنة

عضو

عبدالعزيز بن عبد الله بن باز

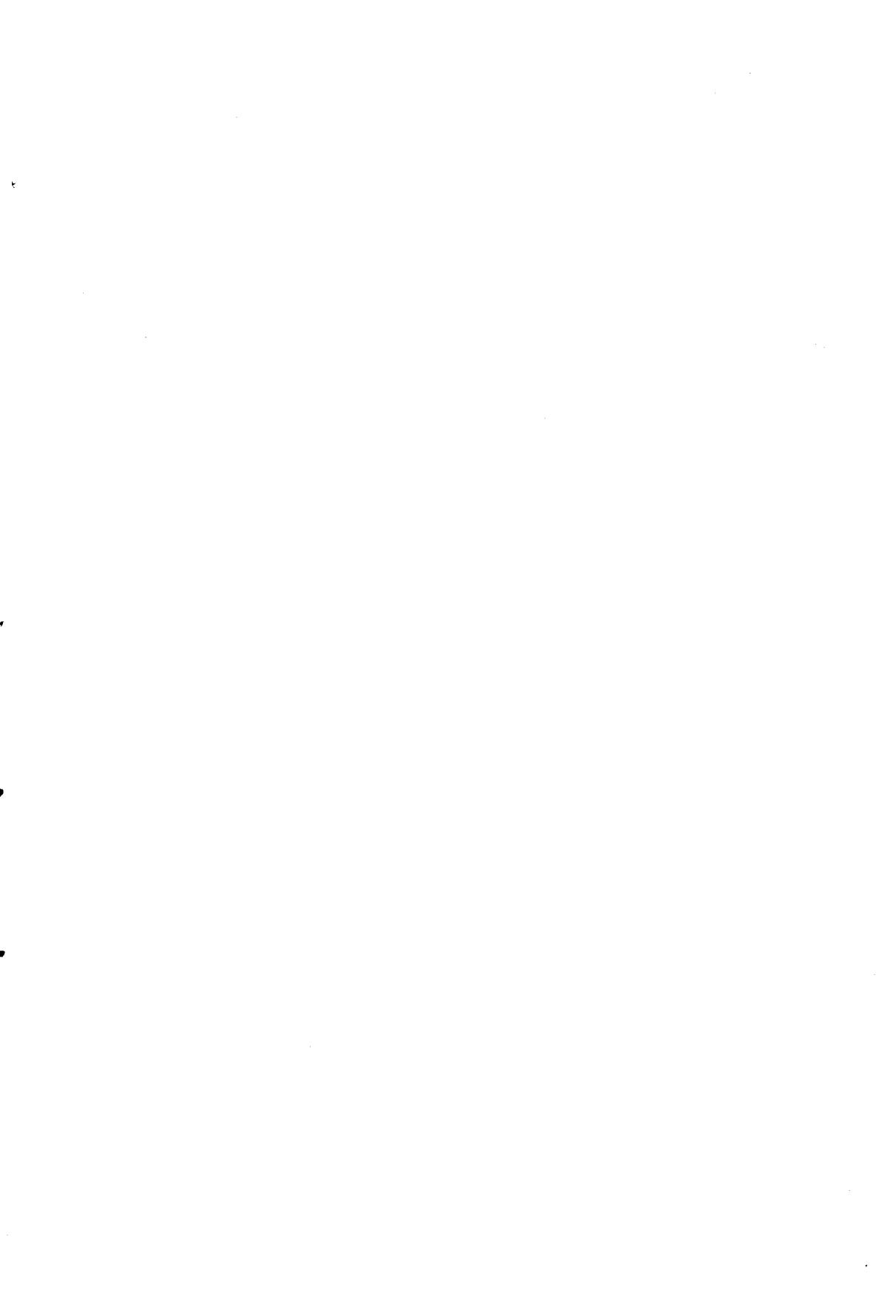
عبدالرزاق عفيفي

عبد الله بن قمود

من فتاوى العيام^(١)

للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز

(١) إعداد أ.د. عبدالله بن محمد بن أحمد الطيار والشيخ أحمد بن عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حكم الفطر للمرضى والحامل

س١ - هل يباح الفطر للمرأة الحامل والمريض؟ وهل يجب عليهما القضاء
أم هناك كفارة عن فطريهما؟ جزاكم الله خيراً؟

الجواب - بسم الله والحمد لله.. الحامل والمريض حكمهما حكم المريض، إذا شق عليهما الصوم شرع لهما الفطر، وعليهما القضاء عند القدرة على ذلك كالمريض، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يكفيهما الإطعام عن كل يوم: إطعام مسكين، وهو قول ضعيف مرجوح، والصواب أن عليهما القضاء كالمسافر والمريض؛ لقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٨٣]

وقد دل على ذلك أيضاً حديث أنس بن مالك الكعببي: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن العجل والمرضى الصوم» رواه الخمسة.

حكم المرأة الحامل التي لا تطيق الصوم

س٢ - امرأة حامل لا تطيق الصوم فماذا تفعل؟

الجواب - حكم الحامل التي يشق عليها الصوم حكم المريض، وهكذا المريض إذا شق عليهما الصوم تفطران وتقضيان، لقول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥] وذكر بعض أصحاب النبي ﷺ إلى أن عليهما الإطعام فقط. والصواب الأول، وأن حكمهما حكم المريض، لأن الأصل وجوب القضاء ولا دليل يعارضه. ومما يدل على ذلك: ما رواه أنس بن مالك الكعببي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن العجل والمرضى الصوم» رواه الإمام أحمد وأهل السنن الأربع بإسناد حسن، فدل على أنها

كالمسافر في حكم الصوم تفطران وتقضيان. أما القصر فهو حكم يختص بالمسافر لا يشاركه فيه أحد، وهو صلاة الرباعية ركعتين. وبالله التوفيق.

لا صيام ولا إطعام على من لم تدرك العدة

س ٣ - توفيت والدتنا رحمة الله وعليها صيام خمسة أشهر أفترتها بسبب رضاعتها لأطفالها الخمسة، ولم تستطع صيامها في حياتها نتيجة إصابتها بأمراض عديدة كالسكر وغيره، رغم هذا فقد كانت مصممة على الصيام وفعلاً بدأت بثمانية أيام، ولكن فاجأها الموت فكيف يتم قضاء ذلك عنها؟

الجواب - ما دام أن تأخير القضاء قد حدث بسبب أمراض تتابعت عليها أو من أجل الرضاع الذي تقوم به، فإنه لا يلزم عنها قضاء ولا إطعام، ولا يلزمكم أيها الورثة لا قضاء ولا إطعام، لأنها معذورة والله سبحانه يقول: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَقَرٍ فَعَدَّةٌ مِّنْ أَيْمَانِ أَخْرَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥] فهذه لم تدرك العدة، ولم تستطع القضاء، فلا شيء عليكم لا من جهة الصيام ولا من جهة الطعام إذا كانت معذورة.

أما إذا كتمت علمون أنها كانت متساهلة وأنها غير معذورة بل كانت تستطيع أن تقضي ، فالمشروع أن تقضوا عنها كما قال النبي ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها. فإذا صمت عنها فلهم أجر عظيم إذا كانت في اعتقادكم مقصرة ومتتساهلة، وإن أطعتمتم أجزأاً للإطعام، لكن الصوم أفضل تبعاً لهذا الحديث الصحيح: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» وفي المسند وغيره بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن امرأة قالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم رمضان فأصوم عنها؟ قال: «أرأيت لو كان على أمك دينٌ أكنت قاضيتها؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء»

وهذا الحديث وما جاء في معناه كلها تدل على أن الصوم يُقضى عن الميت سواء كان نذراً أو صوم رمضان أو صوم كفاراة على أصح أقوال أهل

العلم، وإذا لم يتيسر القضاء أطعم عن كل يوم مسكيّناً، هذا كله إذا كان الذي عليه الصيام قصر في القضاء وتساهل، أما إذا كان معدوراً بمرض ونحوه من الأعذار الشرعية فلا إطعام ولا صيام على الورثة.

صيام وجماع من طهرت قبل تمام الأربعين

س٤ - امرأة كانت نفسيّة فظهرت قبل أن تكمل عدة الأربعين يوماً فاغتسلت وصامت الباقى من رمضان بعد أن رأت أنها طهرت، فقيل لها: لا بد أن تعيدى صيام ما صمت قبل أن تكملـيـ عـدـةـ الـأـرـبـعـينـ .ـ فـمـاـ هـوـ الـحـكـمـ الشـرـعـيـ فـيـ ذـلـكـ هل تعيد الصيام أم لا؟ وهل يجوز الجماع بعد الطهارة قبل أن تكمل الأربعين أم لا وإذا طهرت من الحيض قبل أن تكمل سبعة أيام فهل يجوز الجماع أم لا؟

الجواب - إذا كان الواقع كما ذكر أنها رأت الطهر قبل تمام الأربعين واغتسلت وصامت فصومها الأيام التي قبل إكمال مدة الأربعين يوماً صحيح ولا قضاء عليها، ولا حرج في مجتمعتها خلال تلك الأيام أي بعد الطهر والاغتسال قبل الأربعين، وكذلك لا حرج في مجامعة من طهرت من الحيض قبل سبعة أيام.

حكم صيام الحائض والنفسيّة

س٥ - ما حكم الصيام للمرأة والنفسيّة، وإذا أخرتـاـ القـضـاءـ إـلـىـ رـمـضـانـ آخرـ،ـ فـمـاـ يـلـزـمـهـماـ؟ـ

الجواب - على الحائض والنفسيّة أن تفطرا وقت الحيض والتنفس، ولا يجوز لهما الصوم ولا الصلاة في حال الحيض والتنفس، ولا يصحان منها.. وعليهما قضاء الصوم دون الصلاة؛ لما ثبت عن عائشة - رضي الله عنها - أنها سئلت: هل تقضي الحائض الصوم والصلاحة؟ فقالت: «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» متفق على صحته. وقد أجمع العلماء رحمهم الله على ما ذكرته عائشة - رضي الله عنها - من وجوب قضاء الصوم وعدم قضاء الصلاة في حق الحائض والنفسيّة، رحمةً من الله سبحانه لهما ويسراً عليهم، لأن

من صامت في حيضتها جاهمة الحكم

س٦ - امرأة تقول إنها عندما جاءتها الحيبة أول مرة في رمضان وكانت تبلغ الثالثة عشرة من عمرها، وكانت تصلي وتصوم ولم تقض الأيام التي حاضت فيها علمًا أنها لم تكن تعلم أنه حرام الصوم في وقت الحيبة وقضاءها بعد رمضان، وقد فات على هذا سنوات كثيرة. هل تقضيها الآن؟ أفيدونا جزاكم الله خيرًا.

الجواب - أولاً: الحائض لا يجوز أن تصوم أثناء مدة الحيض ولا أن تصلي، وما فعلته المرأة المذكورة من صوم وصلاة أثناء الحيض يعتبر خطأ، وعليها أن تتوب إلى الله وتستغفره، فليست معذورة بالجهل بالحكم في مثل هذا الأمر لأن الواجب عليها السؤال.

ثانياً: عليها أن تقضي جميع الأيام التي جاءتها العادة فيها في رمضان، سواءً كان ذلك من رمضان واحد أو عدة رمضانات، ولا يجزئها الصوم أثناء الحيض، وعليها أن تطعم عن كل يوم مسكيناً مع القضاء - نصف صاعٍ من قوت البلد.

من عاد إليها الدم وهي صائمة

س٧ - إذا ظهرت النفاساء خلال أسبوع ثم صامت مع المسلمين في رمضان

أياماً معدودة ثم عاد إليها الدم، هل تفترط في هذه الحالة، وهل يلزمها قضاء الأيام التي صامتها والتي أفترطتها؟

الجواب - إذا طهرت النساء في الأربعين، فصامت أيامًا ثم عاد إليها الدم في الأربعين، فإن صومها صحيح، وعليها أن تدع الصلاة والصيام في الأيام التي عاد فيها الدم - لأنه نفاس - حتى تطهر أو تكمل الأربعين، ومتى أكملت الأربعين وجب عليها الغسل وإن لم تر الطهر، لأن الأربعين هي نهاية النفاس في أصح قولى العلماء، وعليها بعد ذلك أن تتوضأ لوقت كل صلاة حتى ينقطع عنها الدم، كم أمر النبي ﷺ بذلك المستحاضة، ولزوجها أن يستمتع بها بعد الأربعين وإن لم تر الطهر، لأن الدم والحال ما ذكر دم فساد لا يمنع الصلاة ولا الصوم، ولا يمنع الزوج من استمتاعه بزوجته، لكن إن وافق الدم بعد الأربعين عادتها في الحيض، فإنها تدع الصلاة والصوم وتعتبره حيضاً. والله ولي التوفيق.

إذا طهرت الحائض أثناء نهار رمضان

س ٨ - ما الحكم إذا طهرت الحائض في أثناء نهار رمضان؟

الجواب - عليها الإمساك في أصح قولى العلماء لزوال العذر الشرعي، وعليها قضاء ذلك اليوم كما لو ثبت رؤية رمضان نهاراً، فإن المسلمين يمسكون بقية اليوم، ويقضون ذلك اليوم عند جهور أهل العلم، ومثلها المسافر إذا قدم في أثناء النهار في رمضان إلى بلده فإن عليه الإمساك في أصح قولى العلماء؛ لزوال حكم السفر مع قضاء ذلك اليوم. والله ولي التوفيق.

الحائض تقضي ما عليها من صيام

س ٩ - أنا فتاة جاءتني الدورة الشهرية وعمرى ١٤ سنة و كنت أخجل أن أخبر أمي بذلك فبعد رمضان لم أقض ما علي علمًا بأن ذلك كان قبل ١١ سنة فما الحكم في ذلك؟ علمًا بأنني متزوجة الآن. وكانت الدورة متتظمة فكانت تأتيني شهراً وتحبس ثلاثة شهور أو أربعة لا تأتي، المهم أنني لم أذكر هل

جاءتني في جميع رمضانات وأنا بنت أولاً فما العمل؟

الجواب - عليك قضاء جميع الأيام التي لم تصومها بعد ما جاءتك الدورة مع التوبة والاستغفار وإطعام مسكين عن كل يوم نصف صاع ومقداره كيلو ونصف من قوت البلد، يدفع كله إلى بعض الفقراء، لأن المرأة إذا بلغت المحيض تكون مكلفة، تجب عليها الصلاة والصوم ولو كانت دون الخامسة عشرة.

حكم تأخير الحيض من أجل الصيام

س ١٠ - هل يجوز استعمال حبوب منع الحمل لتأخير الحيض عند المرأة في شهر رمضان؟

الجواب - لا حرج في ذلك لما فيه من المصلحة للمرأة في صومها مع الناس وعدم القضاء، مع مراعاة عدم الضرر منها؛ لأن بعض النساء تضرهن الحبوب.

أحكام قضاء الصوم

يصوم وهو تارك للصلوة!!

س ١١ - ما حكم من يصوم وهو تارك للصلوة؟ وهل صيامه صحيح؟

الجواب - الصحيح أن تارك الصلاة عمداً يكفر بذلك كفراً أكبر، وبذلك لا يصح صومه ولا بقية عباداته حتى يتوب إلى الله سبحانه؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَعِظَّاً عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَمْتَلِئُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٨٨] وما جاء في معناها من الآيات والأحاديث، وذهب جمع من أهل العلم إلى أنه لا يكفر بذلك، ولا يبطل صومه ولا عبادته إذا كان مقرراً بالوجوب، ولكنه ترك الصلاة تساهلاً وكسلًا. والصحيح القول الأول، وهو أنه يكفر بتتركها عمداً ولو أقر بالوجوب؛ لأدلة كثيرة منها: قول النبي ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة» خرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

عنهما؛ ولقوله عليه السلام: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر» خرجه الإمام أحمد وأهل السنن الأربع بأسناد صحيح من حديث بريدة بن الحصيب الإسلامي - رضي الله عنه - وقد بسط العلامة ابن القيم - رحمه الله - القول في ذلك في رسالة مستقلة في أحكام الصلاة وتركها، وهي رسالة مفيدة تحسن مراجعتها والاستفادة منها.

العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة

س ١٢ - توفيت والدتي منذ فترة ولم تصم رمضان قط، كما لم تكن تصلي إلا في آخر سنة من حياتها، نوت أن تحج إلى بيت الله الحرام ولكن قضاء الله حدث قبل موسم الحج. فهل يجوز لي أن أصوم عنها الأشهر التي لم تصممها؟ علمًا بأنها قبل وفاتها بدأت تصلي. وكذلك هل لي أن أحج عنها؟ وهل هناك طرق أو عبادات أقدر أن أقوم بها وأهاب ثوابها إلى والدتي؟ أرجو الإجابة. وجزاكم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

الجواب - ليس عليك قضاء الصيام الذي تركته والدتك مع تركها الصلاة؛ لأن ترك الصلاة كفر يحيط العمل؛ لقول النبي عليه السلام: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» رواه الإمام أحمد وأهل السنن عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه بأسناد صحيح. وفي الباب أحاديث أخرى تدل على ذلك.

أما إن كانت تركها شيئاً من الصوم بعد أن هداها الله لأداء الصلاة، فيشرع لك قضاوته؛ لقول النبي عليه السلام: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق على صحته من حديث عائشة رضي الله عنها فإن لم تصم ولم يقم بذلك أحد من أقاربها أو غيرهم، فأطعهم عنها عن كل يوم مسكتنا نصف صاع من قوت البلد من تمر أو أرز أو غيرهما.

ويشرع لك الإكثار من الدعاء لها والصدقة عنها؛ رجاء أن ينفعها الله بذلك إذا لم تعلم أنه حدث منها شيء قبل وفاتها يوجب ردها عن الإسلام،

ويشرع لك أن تحج عنها، وإن كانت غنية في حياته وجب عليك أن تحج عنها من مالها . وفقك الله وأعانك على كل خير .

حكم ترك فريضة الصوم مع أدائه بقيمة الفرائض

س ١٣ - ما حكم المسلم الذي أهمل أداء فريضة الصوم بدون عذر شرعي لعدة سنوات ، مع التزامه بأداء الفرائض الأخرى ، هل يكون عليه قضاء أو كفارة؟ وكيف يقضي كل هذه الشهور إن كان عليه قضاء؟

الجواب - حكم ترك صوم رمضان وهو مكلف من الرجال والنساء أنه قد عصى الله ورسوله ، وأتى كبيرة من كبائر الذنوب ، وعليه التوبة إلى الله من ذلك ، وعليه القضاء لكل ما ترك ، مع إطعام مسكين عن كل يوم إن كان قادرًا على الإطعام ، وإن كان فقيرًا لا يستطيع الإطعام كفاه القضاء والتوبة؛ لأن صوم رمضان فرض عظيم ، قد كتبه الله على المسلمين المكلفين ، وأخبر النبي ﷺ أنه أحد أركان الإسلام الخمسة . والواجب تعزيزه على ذلك ، وتأدبيه بما يرددهه إذا رفع أمره إلىولي الأمر أو إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

هذا إذا كان لا يجحد واجب صيام رمضان ، أما إن جحد واجب صوم رمضان ، فإنه يكون بذلك كافرًا مكذبًا الله ورسوله ﷺ ، يستتاب من جهةولي الأمر بواسطة المحاكم الشرعية ، فإن تاب وإلا وجب قتله لأجل الردة؛ لقول النبي : «من بدأ دينه فاقتلوه» خرجه البخاري في صحيحه . أما إن ترك الصوم من أجل المرض أو السفر فلا حرج عليه في ذلك ، والواجب عليه القضاء إذا صح من مرضه أو قدم من سفره؛ لقول الله عز وجل : ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَذَّةٌ مِّنْ أَيْمَانِ أَخْرَى﴾ [سورة البقرة ، الآية : ١٨٥] والله ولبي التوفيق .

حكم من أفتر في رمضان بدون عذر

س ١٤ - ما حكم من أنظر في رمضان غير منكر لوجوبه؟ وهل يخرجه من الإسلام تركه الصيام تهاونًا أكثر من مرة؟

الجواب - من أفتر في رمضان عمداً لغير عذر شرعي فقد أتى كبيرة من الكبائر، ولا يكفر بذلك في أصح أقوال العلماء، وعليه التوبة إلى الله سبحانه مع القضاء. والأدلة الكثيرة تدل على أن ترك الصيام ليس كفراً أكبر إذا لم يجحد الوجوب وإنما أفتر تساهلاً وكسلًا. وعليه إطعام مسكين عن كل يوم إذا تأخر القضاء إلى رمضان آخر من غير عذر شرعي، وهكذا ترك الزكاة والحج مع الاستطاعة، إذا لم يجحد وجوبهما فإنه لا يكفر بذلك. وعليه أداء الزكاة عمما مضى من السنين التي فرط فيها، وعليه الحج مع التوبة النصوح من التأخير؛ لعموم الأدلة الشرعية في ذلك، الدالة على عدم كفرهما إذا لم يجحدوا وجوبها. ومن ذلك حديث تعذيب تارك الزكاة بماله يوم القيمة، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار.

أفترت متعمدة فماذا على؟

س ١٥ - كنت في أحد الأيام صائمة صوم قضاء، وبعد صلاة الظهر أحسست بالجوع فأكلت وشربت متعمدة غير ناسبة ولا جاهلة، فما حكم فعلي هذا أو ماذا علي يا سماحة الوالد حفظكم الله؟

الجواب - الواجب عليك إكمال الصيام ولا يجوز لك الإفطار إذا كان الصوم فريضة كقضاء رمضان وصوم النذر، وعليك التوبة مما فعلت، ومن تاب تاب الله عليه. والله ولي التوفيق.

البالغ الذي أدرك رمضان ولم يصمه

س ١٦ - منذ عشر سنوات تقريباً كان بلوغي من خلال أمارات البلوغ المعروفة غير أني في السنة الأولى من بلوغي أدرك رمضان ولم أصمه دون عذر شرعي، وكان ذلك جهلاً مني بوجوبه آنذاك. فهل يلزمني الآن قضاوه؟ وهل يلزمني زيادة على القضاء كفاره؟

الجواب - يلزمك القضاء لذلك الشهر الذي لم تصوميه مع التوبة

والاستغفار، وعليك مع ذلك إطعام مسكين لكل يوم مقداره نصف صاع من قوت البلد، من التمر أو الأرز أو غيرهما إذا كنت تستطيعين ذلك. أما إن كنت فقيرة لا تستطيعين فلا شيء عليك سوى الصيام.

حكم الإفطار في رمضان من أجل الامتحان

س ١٧ - إذا كان امتحان الشهادة الثانوية في رمضان، فهل يجوز للطالب أن يفطر في رمضان حتى يستطيع أن يركز في الامتحان؟

الجواب - لا يجوز للمكلف الإفطار في رمضان من أجل الامتحان؛ لأن ذلك ليس من الأعذار الشرعية، بل يجب عليه الصوم وجعل المذاكرة في الليل إذا شق عليه فعلها في النهار، وينبغي لولاة أمر الامتحان أن يرفقوا بالطلبة، وأن يجعلوا الامتحان في غير رمضان جمعاً بين مصلحتين، مصلحة الصيام، والتفرغ للإعداد للامتحان، وقد صبح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً ففرق به، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فشقّ عليهم فاشقق عليه» أخرجه مسلم في صحيحه. فوصيتي للمسؤولين عن الامتحان أن يرفقوا بالطلبة والطالبات، وألا يجعلوه في رمضان بل قبله أو بعده. ونسأل الله للجميع التوفيق.

الإفطار بسبب الامتحان

س ١٨ - أنا فتاة أجبرتني الظروف على إفطار ستة أيام من شهر رمضان عمداً، والسبب ظروف الامتحانات لأنها بدأت في شهر رمضان، والمواد صعبة، ولو لا إفطاري هذه الأيام لم أتمكن من دراسة المواد نظراً لصعوبتها.

أرجو إفادتي ماذا أفعل كي يغفر الله لي. جزاكم الله خيراً.

الجواب - عليك التوبة من ذلك، وقضاء الأيام التي أفترضيتها، والله يتوب على من تاب، وحقيقة التوبة التي يمحو الله بها الخطايا الإقلال من الذنب وتركه تعظيمًا لله سبحانه، وخوفاً من عقابه، والندم على ما مضى منه، والعزم الصادق

ألا يعود إليه، وإن كانت المعصية ظلماً للعباد فتمام التوبة تحللهم من حقوقهم.. قال الله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَئُمَّةُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور، الآية: ٣١] وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصْوَحًا﴾ [التحريم، الآية: ٨]

وقال النبي ﷺ: «التوبة تجنب ما قبلها» وقال عليه الصلاة والسلام: «من كان عنده لأخيه مظلمة من عرض أو شيء فليتحلله اليوم قبل ألا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ من حسناته بقدر مظلمته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيدات صاحبه فحمل عليه» رواه البخاري في صحيحه.. والله ولبي التوفيق.

مات وعليه كفارة

س ٢٠ - لي أخ توفي وعليه كفارة القتل الخطأ وهي صيام شهرين متتابعين، فهل يجوز صيامهما عنه؟ وهل يجوز اقتسامهما بالتتابع مع إخوتي الأحياء لنبريء شقيقنا المتوفي؟

الجواب - بسم الله والحمد لله.. يشرع لأحدكم أن يصوم عنه شهرين متتابعين؛ لقول النبي ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق على صحته. والولي هو القريب، ولا يجوز تقسيمهما على جماعة، وإنما يصومهما شخص واحد متتابعين كما شرع الله ذلك؛ لقوله سبحانه في حق القاتل: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصَيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء، الآية: ٩٢] أما من استطاع العتق فعليه العتق، ولا يجزئه الصيام.. وفق الله الجميع.

قضاء الصيام عن الميت

س ٢١ - هل يجوز أن يصوم عن الميت إذا كان لا يصوم أيام حياته في رمضان، مع أنه أخرج كفارة قبل موته؟

الجواب - يشرع للأقارب أن يصوموا عنه إذا كان مسلماً يصلح؛ لقول

النبي ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه ولئه» متفق على صحته. إلا أن يكون ترك الصيام لعجزه عنه؛ بسبب الكبر أو مرض لا يرجى برؤه، فلا صيام عليه. ويجزئ الإطعام الذي أخرج في حياته إذا كان أخرجه عن جميع الأيام التي أفترها.

أما إن كان لا يصلبي فلا يقضى عنه الصيام الذي عليه؛ لأن من ترك الصلاة عمداً كفر كفراً أكبر في أصح قول العلماء؛ لقول النبي ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر» أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة بإسناد صحيح عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه؛ ولقوله ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله» رواه الإمام أحمد والترمذى بإسناد صحيح عن معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ ولقوله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة» خرجه الإمام مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. والأحاديث في هذا الباب كثيرة، ونسأله لجميع المسلمين التوفيق لما يرضيه، والإعانة على أداء ما أوجب الله عليهم من الصلاة وغيرها على الوجه الذي يرضيه سبحانه إنه سميع قريب.

لا شيء على من لم يفرط في قضاء ما عليه

س ٢٢ - فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله: السلام عليكم ورحمة الله.. وبعد: لنا بنت توفيت قبل يومين وعليها أيام من شهر رمضان، أرجو إفادتنا: هل نصوم عنها تلك الأيام، أو نتصدق عنها، أو نصوم عنها ونتصدق؟ أرجو إفادتنا أثابكم الله ووفقكم لما فيه خير الإسلام والمسلمين. والسلام.

الجواب - وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.. وبعد:

إذا كانت البنت ماتت في مرضها بعد العيد، فليس عليها شيء، لا قضاء ولا إطعام، أما إن كانت بعد العيد سليمة تستطيع الصوم، وإنما حدث الأجل

عارض، فيشرع لكم أن تصوموا عنها ما يقابل الأيام التي مضت عليها بعد العيد وهي سليمة.

حكم غسل الكلى في نهار رمضان

س ٢٣ - مريض الكلى يحتاج أحياناً لتغيير الدم وهو ما يسمى بغسل الكلى، فما حكم تغييره إذا كان صائمًا؟ أفيدونا بارك الله فيكم.

الجواب - بسم الله والحمد لله.. يلزم القضاء بسبب ما يزود به من الدم النقى، فإن زود مع ذلك بمادة أخرى فهي مفطر آخر.

من عجز عن الصيام

س ٢٤ - ما رأيكم فيمن يرخص لهم في الفطر، كشيخ كبير وعجز مريض لا يرجى برؤه.. هل يلزمهما فدية عن إفطارهما؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب - بسم الله والحمد لله: على من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه: إطعام مسكين عن كل يوم مع القدرة على ذلك، كما أفتى بذلك جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم ابن عباس - رضي الله عنه - ..

صوم العاملين في مجال الحديد والصلب

س ٢٥ - نطلب من سماحة الشيخ النظر في الفتوى التي جاءت ضمن التوصيات بخصوص ما يرخصه الشرع للعاملين في معامل مركبات الحديد والصلب بالإفطار في رمضان؟

الجواب - نفيدكم أن الأصل وجوب صوم رمضان، وتبييت النية له من جميع المكلفين من المسلمين قبل أن يصبحوا صائمين، إلاً من رخص لهم الشارع بأن يصبحوا مفطرين، وهم المرضى والمسافرون ومن في معناهم.

وأما أصحاب الأعمال الشاقة فإنهم داخلون ضمن المكلفين، وليسوا في معنى المرضى والمسافرين، فيجب عليهم تبييت نية صوم رمضان بأن يصبحوا

صائمين. ومن اضطرر منهم للغطّر أثناء النهار فيجوز له أن يفطر بما يدفع اضطراره، ثم يمسك بقية يومه ويقضيه في الوقت المناسب. ومن لم تحصل له ضرورة وجب عليه الاستمرار في الصيام، هذا ما تقتضيه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنّة وما دلّ عليه كلام المحققين من أهل العلم من جميع المذاهب، وعلى ولاة أمور المسلمين الذين يوجد عندهم أصحاب أعمال شاقة كالمسئولة المسؤول عنها أن ينظروا في أمرهم إذا جاء رمضان، فلا يكلفوهم من العمل - إن أمكن - ما يضطرهم إلى الغطّر في نهار رمضان، بأن يجعل العمل ليلاً، أو توزع ساعات العمل في النهار بين العمل توزيعاً عادلاً يستطيعون به الجمع بين العمل والصيام.

أما الفتوى المشار إليها فهي في قضية فردية أفتوا فيها باجتهادهم مشكورين، إلاّ أنه فاتهم ذكر القيود التي ذكرنا والتي قررها المحققون من أهل العلم في كل مذهب. نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حكم من يشق عليه الصيام لمرض وكبير سن

س ٢٦ - من عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز إلى حضرة الأخ المكرم . . .
وفقه الله لكل خير آمين .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بعده كتابكم الكريم وصل وصل لكم الله بهذه، وما تضمنه من الإفادة أنك كبير السن، وأصبت بمرض الشلل في نصف جسمك، ولا تقدر على الصيام، وإذا صمت اشتد عليك المرض إلى آخر ما ذكرت، ورغبت في الفتوى كان معلوماً؟

الجواب - إذا قرر الأطباء المختصون أن مرضك هذا من الأمراض التي لا يرجى برؤها فالواجب عليك إطعام مسكين عن كل يوم من أيام رمضان ولا صوم عليك، ومقدار ذلك نصف صاع من قوت البلد، من تمّر أو أرز أو غيرهما، وإذا غديته أو عشيته كفى بذلك، أما إن قرروا أنه يرجى برؤه فلا يجب

عليك إطعام، وإنما يجب عليك قضاء الصيام إذا شفاك الله من المرض، لقول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَدَهُ مِنْ أَيْكَامٍ أُخْرَ﴾ [البقرة، الآية: ١٨٥] وأسأل الله أن يمن عليك بالشفاء من كل سوء، وأن يجعل مأصابك طهوراً وتکفيراً من الذنوب، وأن يمنحك الصبر الجميل والاحتساب إنه خير مسئول. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

امرأة كبيرة السن لا تطريق الصوم

س ٢٧ - يوجد عندنا امرأة كبيرة السن لا تطريق الصوم فماذا تفعل؟

الجواب - عليها أن تطعم مسكييناً عن كل يوم نصف صاع من قوت البلد، من تمر أو أرز أو غيرهما، مقداره بالوزن كيلو ونصف على سبيل التقريب كما أفتى بذلك جماعة من أصحاب النبي ﷺ ومنهم ابن عباس - رضي الله عنه وعنهم - فإن كانت فقيرة لا تستطيع الإطعام، فلا شيء عليها، وهذه الكفاراة يجوز دفعها لواحد أو أكثر في أول الشهر أو وسطه أو آخره وبإذن الله التوفيق.

كيف يقضى الصيام من أصيب بمرض مزمن ثم شفي

س ٢٨ - شخص أصابه مرض مزمن ونصح الأطباء بعدم الصيام دائماً، ولكنه راجع أطباء في غير بلده وشفي بإذن الله بعد خمس سنوات. وقد مر عليه خمسة رمضانات وهو لم يصومها، فماذا يفعل بعد أن شفاء الله، هل يقضيها أم لا؟

الجواب - إذا كان الأطباء الذين نصحوه بعدم الصوم دائماً أطباء من المسلمين المؤثرين العارفين بجنس هذا المرض، وذكروا له أنه لا يرجى برؤه، فليس عليه القضاء ويكفيه الإطعام، وعليه أن يستقبل الصيام مستقبلاً.

إنا امرأة مريضة وقد أفطرت بعض أيام رمضان ولم أستطع قضاءها ما كفارة ذلك؟

س ٢٩ - أنا سيدة مريضة وقد أفطرت بعض الأيام في رمضان الماضي ولم أستطع قضاءها لمرضى، فما هي كفارة ذلك؟ كذلك فإني لن أستطيع صيام

رمضان هذا العام فما هي كفارة ذلك أيضاً؟

الجواب - المريض الذي يشق عليه الصيام، يشرع له الإفطار ومتى شفاءه الله قضى ما عليه لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعُذْتَ مِنْ أَيْكَامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة، الآية: ١٨٥] وليس عليك أيتها السائلة حرج في الإفطار في هذا الشهر مادام المرض باقياً، لأن الإفطار رخصة من الله للمريض والمسافر، والله سبحانه يحب أن تؤتي رخصه كما يكره أن تؤتي معاصيه، وليس عليك كفارة ولكن متى عفاك الله فعليك القضاء شفاك الله من كل سوء، وكفر عنا وعنك السيئات.

مريضه لا تستطيع صيام رمضان ماذا تفعل؟

س ٣٠ - من عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز إلى حضرة الأخ المكرم... وبعد فقد وصل كتابكم وما تضمنه من الإفادة أن زوجتك مريضة منذ عدة سنوات، مما اضطرها إلى إفطار شهر رمضان عام ١٣٩١هـ وأنها لا تستطيع صيام شهر رمضان من هذا العام، ورغبتكم في الفتوى كان معلوماً؟

الجواب - مادامت يشق عليها الصوم، فالمشروع لها الإفطار وعليها القضاء إذا شفاه الله، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعُذْتَ مِنْ أَيْكَامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة، الآية: ١٨٥] لكن إذا قرر الأطباء أن مرضها لا يرجى برؤه، فعليها إطعام مسكين، نصف صاع من قوت البلد لكل يوم ولا قضاء عليها - ونسأل الله أن يلبسها لباس الصحة والعافية ويجعل ما أصابها طهوراً وتکفيراً من الذنوب إنه خير مسؤول.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أعالج في المستشفى وأتناول دواء يسكب لي الجوع الشديد هل أفتر أو أصبر

س ٣١ - أنا في السادسة عشر من عمري وأعالج في المستشفى من حوالي خمس سنوات إلى الآن، وفي شهر رمضان من العام الماضي أمر الدكتور

ياعطائي علاجاً كيماويًّا في الوريد وأنصاصائم، وكان العلاج قوياً ومؤثراً على المعدة وعلى جميع الجسم، وفي نفس اليوم الذي أخذت فيه العلاج جعت جوعاً شديداً، ولم يمض بعد الفجر إلا حوالى سبع ساعات، وفي وقت العصر تألمت منه وكدت أموت ولم أفتر حتى أذان المغرب.. وفي شهر رمضان هذا العام إن شاء الله سيأمر الدكتور بإعطائي ذلك العلاج. هل أفتر في ذلك اليوم أم لا؟ وإذا أفترت فهل على قضاء ذلك اليوم؟ وهل أخذ الدم من الوريد يفطر أم لا؟ وكذلك العلاج الذي ذكرت؟ أفيدوني جزاكم الله خيراً.

الجواب - المشروع للمريض الإفطار في شهر رمضان إذا كان الصوم يضره أو يشق عليه، أو كان يحتاج إلى علاج في النهار بأنواع الحبوب والأشربة ونحوها مما يؤكل ويشرب، لقول الله سبحانه: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرُ» [البقرة، الآية: ١٨٥] ولقول النبي ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتي رخصه كما يكره أن تؤتي معصيته» وفي رواية أخرى: «كما يحب أن تؤتي عزائمها» أما أخذ الدم من الوريد للتخليل أو غيره، فال صحيح أنه لا يفطر الصائم، لكن إذا كثر فالأولى تأجيله إلى الليل، فإن فعله في النهار فالاحوط القضاء تشبيهاً له بالحجامة.

لم يصم رمضان لمرضه ثم مات بعده

س ٣٢ - ما حكم من كان مريضاً ودخل عليه رمضان ولم يصم، ثم مات بعد رمضان فهل يقضى عنه أم يطعم عنه؟

الجواب - إذا مات المسلم في مرضه بعد رمضان فلا قضاء عليه ولا إطعام؛ لأنه معذور شرعاً، وهكذا المسافر إذا مات في السفر أو بعد القدوم مباشرة، فلا يجب القضاء عنه ولا الإطعام، لأنه معذور شرعاً. أما من شفي من المرض وتساهل في القضاء حتى مات، أو قدم من السفر وتساهل في القضاء حتى مات، فإنه يشرع لأوليائهما وهم الأقرباء القضاء عنهم لقول النبي ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق على صحته. فإن لم يتيسر من يصوم عنهما، أطعم عنهما من تركتهما عن كل يوم مسكين نصف صاع، ومقداره كيلو

ونصف على سبيل التقدير، كالشيخ الكبير العاجز عن الصوم، والمريض الذي لا يرجى برؤه، وهكذا الحائض والنفساء إذا تساهلتا في القضاء حتى ماتتا، فإنه يطعم عنهما عن كل يوم مسكيين إذا لم يتيسر من يصوم عنهما. ومن لم يكن له تركة يمكن الإطعام منها فلا شيء عليه، لقول الله عز وجل: ﴿لَا يُكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة، الآية: ٢٨٦] وقوله سبحانه: ﴿فَأَنْفَقُوا اللَّهَ مَا مَأْسَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن، الآية: ١٦]. والله ولبي التوفيق.

فاقد الوعي ليس عليه قضاء

س ٣٣ - مريض أدرك بعض شهر رمضان ثم أصابه فقدان للوعي ولا يزال.. هل يقضى عنه أبناؤه لو توفي؟ بارك الله فيكم.

الجواب - بسم الله والحمد لله.. ليس عليه القضاء إذا أصابه ما يذهب عقله أو ما يسمى بالإغماء، فإنه إذا استرداً وعيه لا قضاء عليه، فمثله مثل المجنون والمعتوه لا قضاء عليه، إلّا إذا كانت الإغماءة مدة يسيرة كاليلوم أو اليومين أو الثلاثة على الأكثر، فلا بأس بالقضاء احتياطاً، وأما إذا طالت المدة فهو كالمعتوه لا قضاء عليه، وإذا رد الله عقله يتبدىء العمل. ولا على أبنائه لو مات - أن يقضوا عنه، نسأل الله العافية والسلامة.

حكم صيام من فكر فأنزل أو احتلم فأنزل

س ٣٤ - إذا كان الرجل جالساً ثم فكر، ثم نام ثم أنزل وهو صائم في نهار رمضان فهل يفسد صيامه؟ وهل يقضى؟

الجواب - من فكر فأنزل أو احتلم فأنزل لم يفسد صومه، وعليه غسل الجنابة، لقول النبي ﷺ لما سأله أم سليم: هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: «نعم، إذا رأت الماء». .

وهكذا الرجل في الحكم. ولقوله ﷺ: «الماء من الماء» أما الصوم فصحيح، لأن الاحتلام ليس باختياره. وهكذا التفكير مما عفا الله عنه لقول

النبي ﷺ: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل». وهكذا من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم، فإن صومه صحيح ولا قضاء عليه؛ لقوله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه، فإنه أطعنه الله وسقااه» متفق على صحته. وهذا كله من لطف الله سبحانه ورحمة.

الاحتلام لا يفسد الصوم

س ٣٥ - إذا احتلم الصائم في نهار رمضان هل يبطل صومه أم لا؟ وهل تجب عليه المبادرة بالغسل؟

الجواب - الاحتلام لا يبطل الصوم لأنّه ليس باختيار الصائم وعليه أن يغتسل غسل الجنابة. إذا رأى الماء وهو المنى.

ولو احتلم بعد صلاة الفجر وأخْرَ الغسل إلى وقت صلاة الظهر فلا بأس.. وهكذا لو جامع أهله في الليل ولم يغتسل إلَّا بعد طلوع الفجر لم يكن عليه حرج في ذلك، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم.. وهكذا الحائض والنفساء لو طهرتا في الليل ولم تغتسلا إلَّا بعد طلوع الفجر لم يكن عليهما بأس في ذلك وصومهما صحيح.. ولكن لا يجوز لهما ولا للجنب تأخير الغسل أو الصلاة إلى طلوع الشمس، بل يجب على الجميع البدار بالغسل قبل طلوع الشمس حتى يؤدوا الصلاة في وقتها.

وعلى الرجل أن يبادر بالغسل من الجنابة قبل صلاة الفجر حتى يتمكن من الصلاة في الجماعة.. والله ولي التوفيق.

الاحتلام - الدم - القيء - هل يفسد الصيام

س ٣٦ - كنت صائماً ونمت في المسجد وبعد ما استيقظت وجدت أنني محظى هل يؤثر الاحتلام في الصوم علمًا بأنني لم أغسل وصليت الصلاة بدون غسل. ومرة أخرى أصابني حجر في رأسي وسال الدم منه هل أفتر بسبب الدم؟

وبالنسبة للقيء هل يفسد الصوم أم لا؟ أرجو إفادتي.

الجواب - الاختلام لا يفسد الصوم لأنه ليس باختيار العبد ولكن عليه غسل الجنابة إذا خرج منه مني، لأن النبي ﷺ لما سئل عن ذلك أجاب بأن على المحتلم الغسل إذا وجد الماء يعني المنى، وكونك صليت بدون غسل هذا غلط منك ومنكر عظيم وعليك أن تعيد الصلاة مع التوبة إلى الله سبحانه، والحجر الذي أصاب رأسك حتى أسال الدم لا يبطل صومك، وهذا القيء الذي خرج منك بغير اختيارك لا يبطل صومك لقول النبي ﷺ: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعلية القضاء» رواه أحمد وأهل السنن بإسناد صحيح.

خروج المذي والصيام

س ٣٧ - هل خروج المذي لأي سبب كان يفطر الصائم أم لا؟

الجواب - لا يفطر الصائم بخروجه منه في أصح قولي العلماء.

أخذ الحقنة الشرجية

س ٣٨ - ما حكم أخذ الصائم الحقنة الشرجية للحاجة؟

الجواب - حكمها عدم الحرج في ذلك إذا احتاج لها المريض في أصح قولي العلماء، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وجمع كثير من أهل العلم لعدم مشابتها للأكل والشرب.

استعمال الإبر في نهار رمضان

س ٣٩ - ما حكم استعمال الإبر التي في الوريد والإبر التي في العضل ..
وما الفرق بينهما للصائم؟

الجواب - بسم الله والحمد لله .. الصحيح أنهما لا يفطران، وإنما تفطر هي إبر التغذية خاصة، وهكذا أخذ الدم للتحليل لا يفطر به الصائم، لأنه ليس مثل الحجامة، أما الحجامة فيفطر بها الحاجم والمحجوم في أصح أقوال

العلماء لقول النبي ﷺ: «أفطر الحاجم والممحوم»

تنظيف الأسنان وتخديرها هل يؤثر على الصيام

س٤٠ - إذا حصل للإنسان ألم في أسنانه، وراجع الطبيب، وعمل له تنظيفاً أو حشوأ أو خلع أحد أسنانه، فهل يؤثر ذلك على صيامه؟ ولو أن الطبيب أعطاه إبرة لتخدير سنه، فهل لذلك أثر على الصيام؟

الجواب - ليس لما ذكر في السؤال أثر في صحة الصيام، بل ذلك مغفو عنه، وعليه أن يتحفظ من ابتلاء شيء من الدواء أو الدم، وهكذا الإبرة المذكورة لا أثر لها في صحة الصوم لكونها ليست في معنى الأكل والشرب .. والأصل صحة الصوم وسلامته.

استعمال معجون الأسنان للصائم

س٤١ - هل يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان وهو صائم في نهار رمضان؟

الجواب - لا حرج في ذلك مع التحفظ عن ابتلاء شيء منه، كما يشرع استعمال السواك للصائم في أول النهار وأخره، وذهب بعض أهل العلم إلى كراهة السواك بعد الزوال، وهو قول مرجوح والصواب عدم الكراهة، لعموم قول النبي ﷺ: «السواك مطهرة للฟم مرضاة للرب» أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها.

ولقوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه. وهذا يشمل صلاة الظهر والعصر، وهمما بعد الزوال والله ولي التوفيق.

القطرة في الأنف والأذن والعين في نهار رمضان

س٤٢ - ما حكم استعمال معجون الأسنان، و قطرة الأذن، و قطرة الأنف، و قطرة العين للصائم؟ وإذا وجد الصائم طعمهما في حلقة فماذا يصنع؟ أثابكم الله.

الجواب - بسم الله والحمد لله.. تنظيف الأسنان بالمعجون لا يفطر به كالسواء، وعليه التحرز من ذهاب شيء منه إلى جوفه، فإن غلبه شيء بدون قصد فلا قضاء عليه. وهكذا قطرة العين والأذن لا يفطر بهما الصائم في أصح قولى العلماء. فإن وجد طعم القطرور في حلقه، فالقضاء أحوط ولا يجب، لأنهما ليسا منفذين للطعام والشراب، أما قطرة في الأنف فلا تجوز لأن الأنف منفذ، ولهذا قال النبي ﷺ: «وبالغ في الاستنشاق إلّا أن تكون صائماً» وعلى من فعل ذلك القضاء لهذا الحديث، وما جاء في معناه إن وجد طعمهما في حلقه، والله ولي التوفيق.

قطرة العين لا تفطر

س٤٣ - استعمال قطرة العين في نهار رمضان هل تفطر أم لا؟

الجواب - الصحيح أن القطرة لا تفطر، وإن كان فيها خلاف بين أهل العلم، حيث قال بعضهم: إنه إذا وصل طعمها إلى الحلق فإنها تفطر. والصحيح أنها لا تفطر مطلقاً، لأن العين ليست منفذة، لكن لو قضى احتياطاً من الخلاف من وجد طعمها في الحلق فلا بأس، وإلّا فالصحيح أنها لا تفطر سواء كانت في العين أو في الأذن.

استعمال قطرة في رمضان

س٤٤ - امرأة تشتكى من ألم شديد في بصرها، وقد قرر لها الطبيب قطرة ثلاث مرات في اليوم. إذا تركتها آلتها ففي خلال رمضان هل يجوز لها وضع قطرة في النهار علمًا أنها لا تحس بها تنزل مع الحلق أو الأنف؟

الجواب - إذا كان الواقع كما ذكر من أن المستعملة لل قطرات المذكورة لا تحس بما تنزل مع الحلق أو الأنف جاز لها أن تستعملها في نهار رمضان وهي صائمة، ولا يؤثر استعمالها لل قطرات على صومها.

استخدام بخاخ الفم للصائم

س ٤٥ - أنا رجل مصاب بمرض الربو، وقد نصحني الطبيب باستخدام العلاج بواسطة البخاخ عن طريق الفم، فما حكم استعمالي هذا العلاج حال صومي رمضان؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب - بسم الله والحمد لله: حكمه الإباحة إذا اضطررت إلى ذلك، لقول الله عز وجل: ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَنْظَرْتُمُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام، الآية: ١١٩] ولأنه لا يشبه الأكل والشرب فأشبه سحب الدم للتخليل، والإبر غير المغذية.

استعمال ما يزيل رائحة الفم للصائم

س ٤٦ - يوجد في الصيدليات معطر خاص للفم، وهو عبارة عن بخاخ. فهل يجو استعماله خلال نهار رمضان لإزالة الرائحة من الفم؟

الجواب - لا نعلم بأساساً في استعمال ما يزيل الرائحة الكريهة من الفم في حق الصائم وغيره إذا كان ذلك ظاهراً مباحاً.

استعمال الكحل للصائم لا يفطر

س ٤٧ - ما حكم استعمال الكحل وبعض أدوات التجميل للنساء خلال نهار رمضان وهل تفطر هذه أم لا؟

الجواب - الكحل لا يفطر النساء ولا الرجال في أصح قولى العلماء مطلقاً، ولكن استعماله في الليل أفضل في حق الصائم، وهكذا ما يحصل به تجميل الوجه من الصابون والأدھان وغير ذلك مما يتعلق بظاهر الجلد، ومن ذلك الحناء والمكياج وأشباه ذلك، مع أنه لا ينبغي استعمال المكياج إذا كان يضر الوجه، والله ولبي التوفيق.

حكم بلع الريق للصائم

س٤٨ - ما حكم بلع الريق للصائم؟

الجواب - لا حرج في بلع الريق ولا أعلم في ذلك خلافاً بين أهل العلم لمشقة أو تuder التحرز منه، أما النخامة والبلغم فيجب لفظهما إذا وصلتا إلى الفم، ولا يجوز للصائم بلعهما لإمكان التحرز منها، وليس مثل الريق وبالله التوفيق.

بلغ الصائم للعب

س٤٩ - ما حكم بلع الصائم للعب؟

الجواب - اللعب لا يضر الصوم؛ لأنه من الريق، فإن بلع فلا بأس، وإن بصق فلا بأس. أما النخامة وهو ما يخرج من الصدر، أو من الأنف، ويقال لها النخاعة، وهي البلغم الغليظ الذي يحصل للإنسان تارة من الصدرة وتارة من الرأس، هذه يجب على الرجل والمرأة بصقه وإخراجه وعدم ابتلاعه.

أما اللعب العادي الذي هو الريق، فهذا لا حرج فيه ولا يضر الصائم لا رجلاً ولا امرأة.

حكم استعمال الطيب والبخور في رمضان

س٥٠ - هل يجوز استعمال الطيب، كدهن العود والكولونيا والبخور في نهار رمضان؟

الجواب - نعم يجوز استعماله بشرط ألا يستنشق البخور.

دخل الماء جوفه بغير قصده

س٥١ - رجل صائم اغسل وبسبب قوة ضغط الماء دخل الماء إلى جوفه من غير اختياره فهل عليه القضاء؟

الجواب - ليس عليه قضاء لكونه لم يعتمد ذلك، فهو في حكم المكره والناسى.

هل تفسد الغيبة الصيام

س٥٢ - هل اغتياب الناس يفطر في رمضان؟

الجواب - الغيبة لا تفطر الصائم وهي ذكر الإنسان أخيه بما يكره وهي معصية، لقول الله عز وجل: «ولا يغتب بعضكم بعضاً» وهكذا النميمة والسب والشتم والكذب كل ذلك لا يفطر الصائم ولكنها معاصي يجب الحذر منها واجتنابها من الصائم وغيره وهي تجرح الصوم وتضعف الأجر لقول النبي ﷺ: «من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فليس الله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» رواه الإمام البخاري في صحيحه ولقوله ﷺ: «الصوم جنة فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إن صائم» متყق عليه والأحاديث في هذا المعنى كثيرة

خروج الدم والتبرع به وتحليله وأثر ذلك على الصيام

س٥٣ - ما الحكم إذا خرج من الصائم دم كالرعناف ونحوه، وهل يجوز للصائم التبرع بدمه أو سحب شيء منه للتحليل؟

الجواب - خروج الدم من الصائم كالرعناف والاستحاضة ونحوهما لا يفسد الصوم. وإنما يفسد الصوم الحيض والنفاس والحجامة.

ولا حرج على الصائم في تحليل الدم عند الحاجة إلى ذلك، ولا يفسد الصوم بذلك، أما التبرع بالدم فالأحوط تأجيله إلى مابعد الإفطار، لأنه في الغالب يكون كثيراً، فيشبه الحجامة. والله ولي التوفيق.

متى يبطل الدم الصيام

س٥٤ - ما هي الحالات التي يبطل فيها خروج الدم الصيام؟

الجواب - الصيام لا يبطل إلا بالحجامة على الصحيح، مع الخلاف القوي فيها والأكثرون يرون أنه لا يبطل حتى بالحجامة، لكن الأرجح بطلانه بالحجامة.

كيف يعامل من وجد يأكل في نهار رمضان ناسياً

س٥٥ - يقول بعض الناس: إذا رأيت مسلماً يشرب أو يأكل ناسياً في نهار رمضان فلا يلزمك أن تخبره، لأن الله أطعمه وسقاه كما في الحديث فهل هذا صحيح أفتونا مأجورين؟

الجواب - من رأى مسلماً يشرب في نهار رمضان أو يأكل أو يتعاطى شيئاً من المفطرات الأخرى، وجب إنكاره عليه، لأن إظهار ذلك في نهار الصوم منكر، ولو كان صاحبه معذوراً في نفس الأمر، حتى لا يجرئ الناس على إظهار ما حرم الله من المفطرات في نهار الصيام بدعاوى النسيان، وإذا كان من أظهر ذلك صادقاً في دعواى النسيان فلا قضاء عليه، لقول النبي ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعنه الله وسقاه» متفق على صحته. وهكذا المسافر ليس له أن يظهر تعاطي المفطرات بين المقيمين الذين لا يعرفون حاله، بل عليه أن يستتر بذلك حتى لا يتهم بتعاطيه ما حرم الله عليه، وحتى لا يجرؤ غيره على ذلك، وهكذا الكفار يمنعون من إظهار الأكل والشرب ونحوهما بين المسلمين سداً لباب التسهيل في هذا الأمر، ولأنهم ممنوعون من إظهار شعائر دينهم الباطل بين المسلمين والله ولي التوفيق.

من فتاوى الصيام^(١)

للشيخ محمد بن صالح العثيمين

(١) من سلسلة كتاب الدعوة (٩) إصدار مجلة الدعوة الإسلامية بـالرياض.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نية الصيام

السؤال: هل نية الصيام كافية عن نية صوم كل يوم على حده؟

الجواب: من المعلوم أن كل شخص يقوم في آخر الليل ويتسحر فإنه قد أراد الصوم ولا شك في هذا لأن كل عاقل يفعل الشيء باختياره لا يمكن أن يفعله إلا بإرادة. والإرادة هي النية فالإنسان لا يأكل في آخر الليل إلا من أجل الصوم ولو كان مراده مجرد الأكل لم يكن من عادته أن يأكل في هذا الوقت. فهذه هي النية ولكن يحتاج إلى مثل هذا السؤال فيما لو قدر أن شخصاً نام قبل غروب الشمس في رمضان وبقي نائماً لم يوقظه أحد حتى طلع الفجر من اليوم التالي فإنه لم ينو من الليل لصوم اليوم التالي فهل نقول أن صومه اليوم التالي صوم صحيح بناء على النية السابقة؟

أو نقول إن صومه غير صحيح لأنه لم ينوه من ليلته، نقول إن صومه صحيح فإنه القول الراجح أن نية صيام رمضان في أوله كافية لا يحتاج إلى تجديد النية لكل يوم اللهم إلا أن يوجد سبب يبيح الفطر فيفترط في أثناء الشهر فحينئذ لا بد من نية جديدة لاستئناف الصوم.

صيام الصبيان

السؤال: هل يؤمر الصبيان بالصيام دون الخامسة عشر بالصيام كما في الصلاة؟

الجواب: نعم يؤمر الصبيان الذين لم يبلغوا بالصيام إذا أطافوه كما كان الصحابة رضي الله عنهم يفعلون ذلك بصبيانهم ..

وقد نص أهل العلم على أن الولي يأمر من له ولابه عليه من الصغار بالصوم من أجل أن يتعرضاً عليه ويفلوجه وتتطبع أصول الإسلام في نفوسهم حتى تكون كالغريزة لهم.

ولكن إذا كان يشق عليهم أو يضرهم فإنهم لا يلزمون بذلك وإنني أتبه هنا على مسألة يفعلها بعض الآباء أو الأمهات وهي منع صبيانهم من الصيام. على خلاف ما كان الصحابة رضي الله عنهم يفعلون. يدعون أنهم يمنعون هؤلاء الصبيان رحمة بهم وإشفاقاً عليهم، والحقيقة أن رحمة الصبيان أمرهم بشرائع الإسلام وتعويدهم عليها وتلقيهم لها. فإن هذا بلاشك من حسن التربية وتمام الرعاية. وقد ثبت عن النبي ﷺ قوله: «إن الرجل راع في أهل بيته ومسؤول عن رعيته»، والذي ينبغي على أولياء الأمور بالنسبة لمن ولاهم الله عليهم من الأهل والصغار أن يتقوا الله تعالى فيهم وأن يأمروه بما أمروا أن يأمروهم به من شرائع الإسلام.

العبرة بطلوع الفجر

السؤال: ماحكم الأكل والشرب والمؤذن يؤذن أو بعد الأذان بوقت يسير ولا سيما إذا لم يعلم طلوع الفجر تحديداً؟

الجواب: الحد الفاصل الذي يمنع الصائم من الأكل والشرب هو طلوع الفجر لقول الله تعالى: «فَالآن باشرون وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود».. ولقول النبي ﷺ: «كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر».

فالعبرة بطلوع الفجر.. فإذا كان المؤذن ثقة ويقول إنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر فإنه إذا أذن وجب الإمساك بمجرد سماع أذانه وأما إذا كان المؤذن يؤذن على التحري فإن الأحوط للإنسان أن يمسك عند سماع أذان المؤذن، إلا أن يكون في بريه ويشاهد الفجر فإنه لا يلزمه الإمساك ولو سمع الأذان حتى يرى الفجر طالعاً إذا لم يكن هناك مانع من رؤيته لأن الله تعالى علق الحكم على تبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر. والنبي ﷺ قال في أذان ابن أم مكتوم: «فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر..»

وإنني أتبه هنا على مسألة يفعلها بعض المؤذنين وهي أنهم يؤذنون قبل الفجر بخمس دقائق أو أربع دقائق زعماً منهم أن هذا من باب الاحتياط للصوم.

وهذا احتياط نصفه بأنه تنطع وليس احتياطاً شرعياً.. وقد قال النبي ﷺ: «هلك المتنطعون».. وهو احتياط غير صحيح، لأنهم إن احتاطوا للصوم أساواه في الصلاة.. فإن كثيراً من الناس إذا سمع المؤذن قام فصلى الفجر، وحيثند يكون هذا الذي قام على سماع أذان المؤذن الذي أذن قبل صلاة الفجر يكون قد صلى الصلاة قبل وقتها والصلاحة قبل وقتها لا تصح وفي هذا إساءة للمصلين، ثم إنه فيه أيضاً إساءة إلى الصائمين لأنه يمنع من أراد الصيام من تناول الأكل والشرب مع إباحة الله له ذلك، فيكون جانياً على الصائمين حيث منعهم ما أحل الله لهم، وعلى المصلين حيث صلوا قبل دخول الوقت وذلك مبطل لصلاتهم.. فعلى المؤذن أن يتقي الله عز وجل وأن يمشي في تحريه للصواب على مادل عليه الكتاب والسنة..

ترائي الهلال من هدي الصحابة

السؤال: هل يأثم المسلمون جميعاً إذا لم يتراء أحد منهم هلال رمضان دخولاً أو خروجاً؟

الجواب: ترائي الهلال.. هلال رمضان أو هلال شوال أمر معهود في عهد الصحابة رضي الله عنهم لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيته فصامه وأمر الناس بصيامه». ولا شك أن هدي الصحابة رضي الله عنهم أكمل الهدي وأتمه.

من رأى الهلال لزمه الصوم

السؤال: إذا تيقن شخص من دخول الشهر برؤية الهلال ولم يستطع إبلاغ المحكمة فهل يجب عليه الصيام؟

الجواب: اختلف العلماء في هذا فمنهم من يقول إنه يلزمه بذلك بناء على أن الهلال هو ما استهل واشتهر بين الناس، أو أن الهلال هو ما رؤي بعد غروب الشمس، سواء اشتهر بين الناس أم لم يشتهر.

والذي يظهر لي أن من رأه وتيقن رؤيته وهو في مكان ناء لم يشاركه أحد في الرؤية أو لم يشاركه أحد في الترائي فإنه يلزم الصوم لعموم قوله تعالى:

﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ وقول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا» ولكن إن كان في البلد وشهد به عند المحكمة، وردت شهادته فإنه في هذه الحال يصوم سراً لثلا يعلن مخالفته الناس.

الاعتماد على الرؤية المعتادة

السؤال: ما هي الطريقة الشرعية التي يثبت بها دخول الشهر؟ وهل يجوز اعتماد حساب المراصد الفلكية في ثبوت الشهر وخروجه؟ وهل يجوز للمسلم أن يستعمل ما يسمى (بالدربيل) في رؤية الهلال؟

الجواب: الطريقة الشرعية لثبوت دخول الشهر أن يتراهى الناس الهلال وينبغي أن يكون ذلك ممن يوثق به في دينه وفي قوة نظره فإذا رأوه وجب العمل بمقتضى هذه الرؤية صوماً إن كان الهلال هلال رمضان وإفطاراً إن كان الهلال هلال شوال ولا يجوز اعتماد حساب المراصد الفلكية إذا لم يكن رؤية فإن كان هناك رؤية ولو عن طريق المراصد الفلكية فإنها معتبرة لعموم قول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» أما الحساب فإنه لا يجوز العمل به ولا الاعتماد عليه وأما استعمال ما يسمى(بالدربيل) وهو المنظار المقرب في رؤية الهلال فلا بأس به ولكن ليس بواجب لأن الظاهر من السنة أن الاعتماد على الرؤية المعتادة لا على غيرها.

ولكن لو استعمل فرآه من يوثق به فإنه يعمل بهذه الرؤية وقد كان الناس قد ياستعمالون ذلك لما كانوا يصدعون(المنائر) في ليلة الثلاثاء من شعبان أو ليلة الثلاثاء من رمضان فيتراءونه بواسطة هذا المنظار، على كل حال متى ثبت رؤيته بأي وسيلة فإنه يجب العمل بمقتضى هذه الرؤية لعموم قوله ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا».

لابد من الرؤية

السؤال: يقول بعض الناس إن الأشهر جمياً لا يعرف دخولها كلها وخروجها بالرؤية وبالتالي فإن المفروض إكمال عدة شعبان ثلاثين وكذا عدة رمضان.. فما حكم الشرع في مثل هذا القول؟

الجواب: هذا القول - من جهة - أن الأشهر جميعاً لا يعرف دخولها كلها وخروجها بالرؤية ليس بصحيح. بل إن رؤية جميع أهلة الشهور ممكناً ولهذا قال النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا».

ولا يعلق النبي ﷺ شيئاً على أمر مستحيل وإذا أمكن رؤية هلال شهر رمضان فإنه يمكن رؤية هلال غيره من الشهور وأما الفقرة الثانية في السؤال وهي أن المفروض إكمال عدة شعبان ثلاثين وكذلك عدة رمضان صحيح أنه إذا غم علينا ولم نر الهلال، بل كان محتاجاً بغيره أو قتر أو نحوهما فإننا نكمل عدة شعبان ثلاثين ثم نصوم، ونكملاً عدة رمضان ثلاثين ثم ننظر هكذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً».

وفي الحديث الآخر: «فأكملوا العدة ثلاثين» وعلى هذا فإذا كان ليلة الثلاثاء من شعبان وتراهى الناس الهلال ولم يروه فإنهم يكملون شعبان ثلاثين يوماً وإذا كان ليلة الثلاثاء من رمضان فتراهى الناس الهلال ولم يروه فإنهم يكملون عدة رمضان ثلاثين يوماً.

الصيام برؤية واحدة

السؤال: هل يلزم المسلمين جميعاً في كل الدول الصيام برؤية واحدة؟ وكيف يصوم المسلمون في بعض بلاد الكفار التي ليس فيها رؤية شرعية؟

الجواب: هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم أي إذا رأى الهلال في بلد من بلاد المسلمين وثبتت رؤيته شرعاً فهل يلزم بقية المسلمين أن يعملوا بمقتضى هذه الرؤية واستدلوا بعموم قوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر» ويقول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا» قالوا الخطاب عام لجميع المسلمين.

ومن المعلوم أنه لا يراد به رؤية كل إنسان بنفسه لأن هذا متذر وإنما المراد بذلك إذا رأى من يثبت برؤيته دخول الشهر. وهذا عام في كل مكان.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أنه إذا اختلف المطالع فلكل مكان رؤيته. وإذا لم تختلف المطالع، فإنه يجب على من يروه إذا ثبتت رؤيته بمكان يوافقهم في المطالع أن يعملوا بمقتضى هذه الرؤية.

واستدل هؤلاء بنفس ما استدل به الأولون فقالوا إن الله تعالى يقول: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» ومن المعلوم أنه لا يراد بذلك رؤية كل إنسان بمفرده، فيعمل به في المكان الذي رأي فيه، وفي كل مكان يوافقهم في مطالع الهلال أما من لم يوافقهم في مطالع الهلال فإنه لم يره لا حقيقة ولا حكماً. قالوا وكذلك نقول في قول النبي ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا» فإن من كان في مكان لا يوافق مكان الرائي في مطالع الهلال لم يكن رأه لا حقيقة ولا حكماً، قالوا: والتوقيت الشهري كالتوقيت اليومي. فكما أن البلاد تختلف في الإمساك والإفطار اليومي، وكذلك يجب أن تختلف في الإمساك والإفطار الشهري، ومن المعلوم أن الاختلاف اليومي له أثره. باتفاق المسلمين فمن كانوا في الشرق فإنهم يمسكون قبل من كانوا في الغرب ويفطرون قبلهم أيضاً.

فإذا حكمنا باختلاف المطالع في التوقيت اليومي، فإن مثله تماماً في التوقيت الشهري.

ولا يمكن أن يقول قائل - أن قوله تعالى: «فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل» قوله ﷺ: «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغرت الشمس فقد أنظر الصائم» لا يمكن لأحد أن يقول إن هذا عام لجميع المسلمين في كل الأقطار.

وكذلك نقول في عموم قوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» وقوله ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا» وهذا القول كما ترى له قوته بمقتضى اللفظ والنظر الصحيح والقياس الصحيح أيضاً قياس التوقيت الشهري على التوقيت اليومي.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الأمر معلق بولي الأمر في هذه المسألة

فمتى رأى وجوب الصوم أو الفطر مستنداً بذلك إلى مستند شرعي فإنه يُعمل بمقتضاه لئلا يختلف الناس ويتفرقوا تحت ولاية واحدة. واستدل هؤلاء بعموم الحديث «الصوم يوم يصوم الناس والفطر يوم يفطر الناس».

وهناك أقوال أخرى ذكرها أهل العلم الذين يقللون الخلاف في هذه المسألة. وأما الشق الثاني من السؤال وهو كيف يصوم المسلمون في بعض بلاد الكفار التي ليس بها رؤية شرعية.

فإن هؤلاء يمكنهم أن يثبتوا الهلال عن طريق شرعي وذلك بأن يتراوأوا الهلال إذا أمكنهم ذلك فإن لم يمكنهم هذا فإنه متى ثبتت رؤية الهلال في بلد إسلامي فإنهم يعملون بمقتضى هذه الرؤية سواء رأوه أو لم يروه.

وإن قلنا بالقول الثاني وهو اعتبار كل بلد بنفسه إذا كان يخالف البلد الآخر في مطالع الهلال ولم يتمكنوا من تحقيق الرؤية في البلد التي هم فيها فإنهم يعتبرون أقرب البلاد الإسلامية إليهم. لأن هذا أعلى ما يمكنهم العمل به.

متى تفطر المرضع؟

السؤال: إذا شق الصيام على المرأة المرضع فهل يجوز لها الفطر؟

الجواب: نعم يجوز لها أن تفطر إذا شق الصيام عليها. أو إذا خافت على ولدها من نقص إرضاعه فإنه في هذا الحال يجوز لها أن تفطر وأن تقضي عدد الأيام التي أفترتها.

السؤال: بعض الأشخاص يأكلون والأذان الثاني يؤذن في الفجر لشهر رمضان، فما هو صحة صومهم؟

الجواب: إذا كان المؤذن يؤذن على طلوع الفجر يقيناً فإنه يجب الإمساك من حين أن يسمع المؤذن فلا يأكل أو يشرب.

أما إذا كان يؤذن عند طلوع الفجر ظناً لا يقيناً كما هو الواقع في هذه الأيام فإنه له أن يأكل ويشرب إلى أن ينتهي المؤذن من الأذان.

من علم دخول الشهر وسط النهار لزمه الإمساك

السؤال: إذا لم يعلم الناس دخول الشهر إلا بعد مضي وقت من النهار فهل يجب عليهم إمساك بقية اليوم؟ أم قضاوه؟

الجواب: إذا علم الناس بدخول شهر رمضان في أثناء اليوم فإنه يجب عليهم الإمساك لأنه ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان فوجب إمساكه. ولكن هل يلزمهم القضاء.. أي قضاء هذا اليوم؟ في هذا خلاف بين أهل العلم فجمهور العلماء يرون أنه يلزمهم القضاء لأنهم لم ينعوا الصيام من أول اليوم بل مضى عليهم جزء من اليوم بلا نية. وقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يلزمهم القضاء لأنهم كانوا مفطرين عن جهل والجاهل معدور بجهله ولكن القول بوجوب القضاء أحوط وأبراً للذمة. وقد قال النبي ﷺ: «دع ما يرribك إلى ما لا يرribك» فما هو إلا يوم واحد وهو يسير لا مشقة فيه راحة للنفس وطمأنينة للقلب.

من أسلم وسط نهار رمضان وجوب عليه الإمساك

السؤال: إذا أسلم رجل بعد مضي أيام من شهر رمضان فهل يطالب بصيام الأيام السابقة؟

الجواب: هذا لا يطالب بصيام الأيام السابقة لأنه كان كافراً فيها. والكافر لا يطالب بقضاء ما فاته من الأعمال الصالحة لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَهْوَى يَغْفِرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ولأن الناس كانوا يسلمون في عهد الرسول ﷺ ولم يكن يأمرهم بقضاء ما فاتهم من صوم ولا صلاة ولا زكاة. ولكن لو أسلم في أثناء النهار فهل يلزم الإمساك والقضاء؟ أو الإمساك دون القضاء؟ أو لا يلزم الإمساك ولا قضاء.

في هذه المسألة خلاف بين أهل العلم والقول الراجح أنه يلزم الإمساك دون القضاء فيلزم الإمساك لأنه صار من أهل الوجوب ولا يلزم القضاء لأنه قبل ذلك ليس من أهل الوجوب. فهو كالصبي إذا بلغ في أثناء النهار فإنه يلزم الإمساك ولا يلزم القضاء على القول الراجح في هذه المسألة.

تارك الصيام يعذر

السؤال: هل يعتبر تارك الصيام تهاوناً وتکاسلاً مثل تارك الصلاة من حيث أنه كافر؟

الجواب: تارك الصيام تهاوناً وتکاسلاً ليس بكافر وذلك لأن الأصل بقاء الإنسان على إسلامه حتى يقوم دليل على أنه خارج من الإسلام ولم يقم دليل على أن تارك الصيام خارج من الإسلام إذا كان تركه إيمانه تکاسلاً وتهاؤناً.

وذلك بخلاف الصلاة فإن الصلاة قد جاءت النصوص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقوال الصحابة رضي الله عنهم على أن تاركها - أي الصلاة تهاوناً وتکاسلاً - كافر. فقد قال عبدالله بن شقيق «كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة» ولكن يجب أن يُدعى هذا الرجل الذي ترك الصيام تکاسلاً وتهاؤناً إلى الصوم فإن أبي فإنه يعذر حتى يصوم.

الإفطار بغروب الشمس

السؤال: يطول النهار في بعض البلاد طولاً غير معتاد يصل إلى عشرين ساعة أحياناً، هل يطالب المسلمين في تلك البلاد بصيام جميع النهار؟

الجواب: نعم يطالبون بصيام جميع النهار لقول الله تعالى: «فالآن باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل». ولقول النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفتر الصائم».

الإفطار عند الغروب ولو طال النهار

السؤال: نحن في بلاد لا تغرب الشمس فيها إلا الساعة التاسعة والنصف مساء أو العاشرة مساء فمتى نفطر؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب: تفطرون إذا غابت الشمس، مما دام لديكم ليل ونهار في ٤ ساعات فيجب عليكم الصوم ولو طال النهار.

معنى بركة السحور

السؤال: يقول المصطفى ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة» فما المقصود ببركة السحور؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب: بركة السحور المراد بها البركة الشرعية والبركة البدنية، أما البركة الشرعية فمنها امثال أمر الرسول ﷺ والاقتداء به، وأما البركة البدنية فمنها تغذية البدن وقوته على الصوم.

معنى فتح أبواب الجنة في رمضان

السؤال: جاء في الحديث الشريف قول الرسول ﷺ: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار» فهل معنى ذلك أن من يموت في رمضان يدخل الجنة بغير حساب؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب: ليس الأمر كذلك بل معنى هذا أن أبواب الجنة تفتح تنشيطاً للعاملين ليتسنى لهم الدخول، وتغلق أبواب النار لأجل انكاف أهل الإيمان عن المعاصي حتى لا يلتجوا هذه الأبواب، وليس معنى ذلك أن من مات في رمضان يدخل الجنة بغير حساب، إنما الذين يدخلون الجنة بغير حساب هم الذين وصفهم الرسول ﷺ في قوله: «هم الذين لا يستردون ولا يكتوون ولا يتظرون وعلى ربهم يتوكلون». مع قيامهم بما يجب عليهم من الأعمال الصالحة.

من شرب جاهلاً بطلوع الفجر

السؤال: قمت لتناول طعام السحور ولم أكن أعلم أن الوقت قد دخل، وتناولت كأساً من الماء فتبينت دخول الفجر بمدة زمنية ليست بيسيرة، فهل يبطل صومي بهذا العمل أم لا؟ علماً أن الصوم كان نافلة وليس فرضاً؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب: إذا كان أكلك وشربك بعد طلوع الفجر جاهلاً بطلوع الفجر فإنه لا إثم عليك ولا قضاء لعموم الأدلة الدالة على أن الإنسان لا يؤخذ بجهله

ونسيانه، وقد ثبت في صحيح البخاري أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهمما قالت: «أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس» ولم يؤمروا بقضاء، ولو كان القضاء واجبناً لبلغه النبي ﷺ لأمته، ولنقول إلينا، فإنه يكون حبيثـ من شريعة الله وشريعة الله تعالى محفوظة ولا بد أن تنقل وتفهم، كذلك لو أكل الإنسان وهو صائم ناسياً فإنه لا قضاء عليه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعنه الله وسقاه».

هذا من تغيير المنكر

السؤال: ما حكم من أكل أو شرب ناسياً؟ وهل يجب على من رأه يأكل ويشرب ناسياً أن يذكره بصيامه؟

الجواب: من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم فإن صيامه صحيح، لكن إذا ذكر يجب عليه أن يقلع حتى إذا كانت اللقمة أو الشربة في فمه، فإنه يجب عليه أن يلفظها ودليل تمام صومه قول النبي ﷺ فيما ثبت عنه من حديث أبي هريرة: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعنه الله وسقاه» ولأن النسيان لا يؤخذ به المرء في فعل محظور لقوله تعالى: «ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا» فقال الله تعالى: «قد فعلت».

أما من رأه فإنه يجب عليه أن يذكره لأن هذا من تغيير المنكر، وقد قال ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسنه فإن لم يستطع فبقبليه» ولا ريب أن أكل الصائم وشربه حال صيامه من المنكر ولكنه يعفي عنه حال النسيان لعدم المواجهة، أما من رأه فإنه لا عذر له في ترك الإنكار عليه.

السؤال: إذا رأي صائم يأكل أو يشرب في نهار رمضان ناسياً فهل يذكر أم لا؟

الجواب: من رأى صائماً يأكل أو يشرب في نهار رمضان فإنه يجب عليه أن يذكره لقول النبي ﷺ حين سها في صلاته: «إذا نسيت فذكروني». والإنسان الناسي معدور لنسيانه، لكن الإنسان الذاكر الذي يعلم أن هذا

ال فعل مبطل لصومه ولم يدل عليه يكون مقصراً لأن هذا أخوه فيجب أن يحب لأن أخيه ما يحب لنفسه، والحاصل أن من رأى صائماً يأكل أو يشرب في نهار رمضان ناسياً فإنه يذكره، وعلى الصائم أن يمتنع من الأكل فوراً، ولا يجوز له أن يتمادي في أكله أو شربه، بل لو كان في فمه ماء أو شيء من طعام فإنه يجب عليه أن يلفظه، ولا يجوز له ابتلاعه بعد أن ذكر أو ذكر أنه صائم، وإنني بهذه المناسبة أود أن أبين أن المفطرات التي تفترط الصائم، لا تفترط في ثلاثة حالات:

- إذا كان ناسياً
- وإذا كان جاهلاً
- وإذا كان غير قادر.

إذا نسي فأكل أو شرب فصومه تام لقول النبي ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه».

وإذا أكل أو شرب يظن أن الفجر لم يطلع أو يظن أن الشمس قد غربت ثم تبين أن الأمر خلاف ظنه فإن صومه صحيح لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قال: «أفطرنا في عهد النبي ﷺ في يوم غيم ثم طلعت الشمس، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالقضاء»، ولو أمرهم به لنقل إلينا لأنه إذا أمرهم به صار من شريعة الله، وشريعة الله لا بد أن تكون محفوظة بالغة إلى يوم القيمة.

وكذلك إذا لم يقصد فعل ما يفترط فإنه لا يفترط، كما لو تمضمض فنزل الماء إلى جوفه فإنه لا يفترط بذلك لأنه غير قادر.

وكما لو احتلم وهو صائم فأنزل فإنه لا يفسد صومه لأنه نائم غير قادر، وقد قال الله عز وجل: «وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ولكن ما تعمدت قلوبكم».

الغيبة تنقص الصوم

السؤال: هل الغيبة والنميمة تفترطان الصائم في نهار رمضان؟

الجواب: الغيبة والنميمة لا تفطران، ولكنهما تنقضان الصوم. قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ». وقال النبي ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدْعُ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهَلُ فَلَيْسَ اللَّهُ حَاجَةً فِي أَنْ يَدْعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

السؤال للصائم

السؤال: ما حكم استعمال السواك للصائم بعد الزوال؟

الجواب: استعمال السواك للصائم قبل الزوال وبعد الزوال سنة كما هو سنة لغيره. لأن الأحاديث عامة في استعمال السواك، ولم يستثن منها صائماً قبل الزوال ولا بعده.

قال النبي ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب...».

وقال ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

السواك والطيب للصائم

السؤال: ما هي أقوال المذاهب الأربعة في السواك والطيب بالنسبة للصائم؟

الجواب: أما الصواب فعندى منه علم وأما المذاهب الأربعة فليس عندي منها علم، الصواب أن التسوك للصائم ستة في أول النهار وآخره، لعموم قول النبي ﷺ: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب».

وقوله: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء» وأما الطيب فكذلك جائز للصائم في أول النهار وفي آخره سواء كان الطيب بخوراً أو دهنأً أو غير ذلك، إلا أنه لا يجوز أن يستنشق البخور لأن البخور له أجزاء محسوسة مشاهدة إذا اشتنق تصاعدت إلى داخل أنفه ثم إلى معدته، ولهذا قال النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «بَالْغُ فِي الْاسْتِشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونْ صَائِمًا».

استعمال المعجون وهو صائم

السؤال: ما حكم استعمال معجون الأسنان للصائم في نهار رمضان؟

الجواب: استعمال المعجون للصائم لا بأس به إذا لم ينزل إلى معدته، ولكن الأولى عدم استعماله، لأن له نفذاً قوياً قد ينفذ إلى المعدة والإنسان لا يشعر به، ولهذا قال النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»، فالأولى ألا يستعمل الصائم المعجون والأمر واسع فإذا أخره حتى أفتر فيكون قد توقى ما يخشى أن يكون به فساد الصوم.

المضمضة لا تسقط عن الصائم

السؤال: هل صحيح أن المضمضة في الوضوء تسقط عن الصائم في نهار رمضان؟

الجواب: ليس هذا ب صحيح، فالمضمضة في الوضوء فرض من فروض الوضوء سواء في نهار رمضان أو في غيره للصائم ولغيره، لعموم قوله تعالى: «فاغسلوا وجوهكم» لكن لا ينبغي أن يبالغ في المضمضة أو الاستنشاق وهو صائم، لحديث لقيط بن صبرة أن النبي ﷺ قال له: «وأسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً».

بخاخ الريبو لا يفطر

السؤال: في بعض الصيدليات بخاخ يستعمله بعض مرضى الريبو، فهل يجوز للصائم استعماله في نهار رمضان؟

الجواب: استعمال هذا البخاخ جائز للصائم. سواء كان الصيام في رمضان أم في غير رمضان وذلك لأن هذا البخاخ لا يصل إلى المعدة وإنما يصل إلى القصبات الهوائية فتتفتح لما فيه من خاصية ويتنفس الإنسان تنفساً عادياً بعد ذلك. فليس هو بمعنى الأكل ولا الشرب، ولا أكلًا ولا شربًا يصل إلى المعدة.

ومعلوم أن الأصل صحة الصوم حتى يوجد دليل على الفساد من كتاب أو سُنة أو إجماع أو قياس صحيح.

حكم العطور والبخور في نهار رمضان

السؤال: ما حكم استعمال الصائم للروائح العطرية في نهار رمضان؟
جزاكم الله خيراً.

الجواب: لا بأس أن يستعملها في نهار رمضان وأن يستنشقها إلا البخور
لا يستنشقه لأن له جرماً يصل إلى المعدة وهو الدخان.

دواء الغرغرة في نهار رمضان

السؤال: هل يبطل الصوم باستعمال دواء الغرغرة؟ جزاكم الله خيراً.

الجواب: لا يبطل الصوم إذا لم يبتلعه ولكن لا تفعله إلا إذا دعت الحاجة
ولا تفطر به إذا لم يدخل جوفك شيء منه.

من عمل العادة السرية وهو صائم فعليه التوبة والقضاء

السؤال: في رمضان السابق وأنا صائم وقعت في العادة السرية فماذا يجب
علي؟

الجواب: عليك أن تتب إلى الله من هذه العادة لأنها محرمة على أصح
القولين لأهل العلم لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفَرْجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانَهُمْ إِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ
هُمُ الْعَادُونَ﴾، ولقول النبي ﷺ: «يا معاشر الشباب، من استطاع منكم الباءة
فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، فمن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له
وجاء». .

فارشد النبي ﷺ الشباب الذين لا يستطيعون الباءة إلى الصوم، والصوم
نوع من المشقة بلا شك، ولو كانت العادة السرية جائزة لأرشد النبي ﷺ إليها،
لأنها أهون على الشاب، ولأن فيها شيئاً من المتعة، وما كان النبي ﷺ يعدل
عن الأسهل إلى الأشق لو كان الأسهل جائزاً، لأنه كان من عادته ﷺ أنه ما خير
بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً. فعدول النبي ﷺ الأيسر في هذه
المسألة يدل على أنه ليس بجائز.

أما بالنسبة لعمله إياها وهو صائم في رمضان، فإنه يزداد إثماً لأنَّه بذلك أفسد صومه، فعليه أن يتوب إلى الله توبتين، توبة من عمل العادة السرية، وتوبة لإفساد صومه. وعليه أن يقضى هذا اليوم الذي أفسده.

السؤال: شاب استمنى في رمضان جاهلاً بأنه يفطر وفي حالة غلت عليه شهوته، فما الحكم؟

الجواب: الحكم أنه لا شيء عليه، لأننا قررنا فيما سبق أنه لا يفطر الصائم إلا بثلاثة شروط العلم - الذكر - الإرادة. ولكنني أقول: أنه يجب على الإنسان أن يصبر على الإستمناء لأنَّ حرام لقول الله تعالى: ﴿وَالذِّينَ هُمْ لفِرْوَاجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ إِيمَانَهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾.

ولأنَّ النبي ﷺ قال: «ياً معاشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحسن للفرج، ومن لم يستطع فعله بالصوم». ولو كان الإستمناء جائزاً لأرشد إليه النبي ﷺ، لأنَّه أيسر على المكلف، ولأنَّ الإنسان يجد فيه متعة، بخلاف الصوم فيه مشقة، فلما عدل النبي ﷺ إلى الصوم، دل هذا على أنه ليس بجائزاً.

السؤال: ما صحة حديث أفطر الحاجم والمحجوم؟

الجواب: هذا الحديث صححه الإمام أحمد رحمه الله، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم من المحققين، وهو صحيح، وهو أيضاً مناسب من جهة النظر، لأنَّ المحجوم يخرج منه دم كثير يضعف البدن، وإذا ضعف البدن احتاج إلى الغذاء، فإذا كان الصائم محتاجاً إلى الحجامة وحجم، قلنا أفطرت فكل واشرب من أجل أن تعود قوة البدن، أما إذا كان غير محتاج نقول له لا تحجِّم إذا كان الصيام فرضاً وحينئذ تحفظ عليه قوته حتى يفطر.

التبرع بالدم. هل يفطر الصائم؟

السؤال: إذا أخذ شيء من الدم لغرض؟

الجواب: إذا أخذ الإنسان شيئاً من الدم قليلاً لا يؤثر في بدنـه ضعفاً فإنه لا يفطر بذلك سواء أخذـه للتحليل أو لتشخيص المرض، أو أخذـه للتبرع به لشخص يحتاج إليه.

أما إذا أخذـ من الدم كمية كبيرة يلحقـ البدنـ بها ضعـفـ فإـنهـ يـفـطـرـ بذلكـ قـيـاسـاـ علىـ الحـجاـمةـ التـيـ ثـبـتـ السـنـةـ بـأـنـهـ مـفـطـرـ للـصـائـمـ.

وبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ فإـنهـ لاـ يـجـوزـ لـلـإـنـسـانـ أـنـ يـتـبرـعـ بـهـذـهـ الـكـمـيـةـ مـنـ الدـمـ وـهـ صـائـمـ صـومـاـ وـاجـباـ، إـلاـ أـنـ يـكـوـنـ هـنـاكـ ضـرـورـةـ فإـنهـ فـيـ هـذـاـ الـحـالـ يـتـبرـعـ بـهـ لـدـفـعـ الـضـرـورـةـ وـيـكـوـنـ مـفـطـرـاـ يـأـكـلـ وـيـشـرـبـ بـقـيـةـ يـوـمـهـ وـيـقـضـيـ بـدـلـ هـذـاـ الـيـوـمـ.

وـذـكـرـتـ هـذـاـ التـفـصـيلـ وـإـنـ كـانـ السـؤـالـ يـخـتـصـ بـنـهـارـ رـمـضـانـ. وـبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ فإـنهـ إـذـ كـانـ صـائـمـاـ فـيـ نـهـارـ رـمـضـانـ فإـنهـ لاـ يـجـوزـ أـنـ يـتـبرـعـ بـدـمـ كـمـيـةـ كـثـيرـةـ بـحـيثـ يـلـحـقـ بـدـنـهـ مـنـهـ ضـعـفـ إـلاـ عـنـدـ الـضـرـورـةـ فإـنهـ يـتـبرـعـ بـذـلـكـ، وـيـفـطـرـ بـقـيـةـ يـوـمـهـ ثـمـ يـقـضـيـ بـدـلـهـ يـوـمـآـ آـخـرـ.

السؤال: هل سـحبـ الدـمـ بـكـثـرـةـ يـؤـديـ إـلـىـ إـفـطـارـ الصـائـمـ؟

الجواب: سـحبـ الدـمـ بـكـثـرـةـ إـذـ كـانـ يـؤـديـ إـلـىـ مـاـ تـؤـديـ إـلـىـهـ الحـجاـمةـ مـنـ ضـعـفـ الـبـدـنـ وـاحـتـيـاجـهـ لـلـغـذـاءـ، حـكـمـهـ كـحـكـمـ الحـجاـمةـ، وـأـمـاـ مـاـ يـخـرـجـ بـغـيرـ اختـيـارـ الـإـنـسـانـ مـثـلـ أـنـ تـجـرـحـ الرـجـلـ فـتـنـزـفـ دـمـاـ كـثـيرـاـ فـإـنـ هـذـاـ لـاـ يـضـرـ لـأـنـهـ لـيـسـ بـإـرـادـةـ الـإـنـسـانـ.

الكافر لا يجاهر بالفطر

السؤال: صـاحـبـ شـرـكـةـ لـدـيـهـ عـمـالـ غـيرـ مـسـلـمـينـ فـهـلـ يـجـوزـ لـهـ أـنـ يـمـنـعـهـمـ مـنـ الأـكـلـ وـالـشـرـبـ أـمـامـ غـيرـهـمـ مـنـ الـعـمـالـ مـسـلـمـينـ فـيـ نـفـسـ الشـرـكـةـ خـلـالـ نـهـارـ رـمـضـانـ؟

الجواب: أـولـاـ نـقـولـ إـنـهـ لـاـ يـنـبـغـيـ لـلـإـنـسـانـ أـنـ يـسـتـخـدـمـ عـمـالـاـ غـيرـ مـسـلـمـينـ معـ تـمـكـنـهـ مـنـ اـسـتـخـدـامـ الـمـسـلـمـينـ لـأـنـ الـمـسـلـمـينـ خـيـرـ مـنـ غـيرـ الـمـسـلـمـينـ. قـالـ اللهـ تـعـالـىـ: «وـلـعـبـدـ مـؤـمـنـ خـيـرـ مـنـ مـشـرـكـ وـلـوـ أـعـجـبـكـمـ»، وـلـكـنـ إـذـ دـعـتـ الـحـاجـةـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ عـمـالـ غـيرـ مـسـلـمـينـ فـإـنـهـ لـاـ بـأـسـ بـهـ بـقـدـرـ الـحـاجـةـ فـقـطـ.

أما أكلهم وشربهم في نهار رمضان أمام الصائمين من المسلمين فإن هذا لا يأس به لأن الصائم المسلم يحمد الله عزوجل أن هداه للإسلام الذي به سعادة الدنيا والآخرة. ويحمد الله تعالى أن عافاه. فهو وإن حُرم عليه الأكل والشراب في هذه الدنيا شرعاً في أيام رمضان فإنه سينال الجزاء يوم القيمة حين يقال له: «كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية». لكن يمنع غير المسلمين من إظهار الأكل والشرب في الأماكن العامة لمنافاته للمظهر الإسلامي في البلد.

يصوم رمضان ولا يصلى

السؤال: ما حكم الصوم مع ترك الصلاة في رمضان؟

الجواب: إن الذي يصوم ولا يصلى لا ينفعه صيامه ولا يقبل منه ولا تبرأ به ذمته بل إنه ليس مطالباً به مادام لا يصلى، لأن الذي لا يصلى مثل اليهودي والنصراني، فما رأيكم أن يهودياً أو نصرانياً صام وهو على دينه، فهل يقبل منه؟ لا.

إذن نقول لهذا الشخص: تب إلى الله بالصلاوة وصم ومن تاب تاب الله عليه.

النوم طوال نهار رمضان

السؤال: ما القول في قوم ينامون طوال رمضان وبعضهم يصلى مع الجماعة وبعضهم لا يصلى ، فهل صيام هؤلاء صحيح؟

الجواب: صيام هؤلاء مجزء تبرأ منه الذمة ولكنه ناقص جداً، ومخالف لمقصود الشارع في الصيام، لأن الله سبحانه وتعالى قال: «يا أيها الذين آمنوا كُتب عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقوون». وقال النبي ﷺ: «من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل، فيليس الله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه».

ومن المعلوم أن إضاعة الصلاة وعدم المبالغة بها ليس من تقوى الله عزوجل، ولا من ترك العمل بالزور، وهو مخالف لمراد الله ورسوله في فرضية الصوم، ومن العجب أن هؤلاء ينامون طول النهار، ويسيرون طول الليل،

وربما يسهرون الليل على لغو لا فائدة لهم منه أو على أمر محرم يكسبون به إثماً ونصيحتي لهؤلاء، وأمثالهم أن يتقووا الله عز وجل وأن يستعينوه على أداء الصوم على الوجه الذي يرضاه وأن يستغلوه بالذكر وقراءة القرآن والصلاه والإحسان إلى الخالق وغير ذلك مما تقتضيه الشريعة الإسلامية.

وقد كان النبي ﷺ أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن فالرسول ﷺ أجود بالخير من الربيع المرسلة.

السؤال: كثير من الناس في رمضان أصبح همهم الوحيد هو جلب الطعام والنوم، فأصبح رمضان شهر كسل وخمول، كما أن بعضهم يلعب في الليل وينام في النهار، فما توجيهكم لهؤلاء؟

الجواب: أرى أن هذا في الحقيقة يتضمن إضاعة الوقت وإضاعة المال إذا كان الناس ليس لهم هم إلا تنوع الطعام والنوم في النهار والنهار على أمور لا تنفعهم في الليل، فإن هذا لا شك إضاعة فرصة ثمينة ربما لا تعود إلى الإنسان في حياته، فالرجل الحازم هو الذي يتمشى في رمضان على ما ينبغي من النوم في أول الليل، والقيام في التراويح والقيام آخر الليل إذا تيسر، وكذلك لا يسرف في المأكولات والمشارب، وينبغي لمن عندهم القدرة أن يحرص على تفطير الصوم إما في المساجد، أو في أماكن أخرى، لأن من فطر صائمًا له مثل أجره، فإذا فطر الإنسان إخوانه الصائمين، فإن له مثل أجورهم، فينبغي أن يتنهز الفرصة من أغناه الله تعالى حتى ينال أجراً كثيراً.

السفر المبيح للفطر

السؤال: ما السفر المبيح للفطر؟

الجواب: السفر المبيح للفطر وقصر الصلاة هو ٨٣ كم تقريباً، ومن العلماء من لم يحدد مسافة للسفر بل كل ما هو في عرف الناس سفر فهو سفر، ورسول الله ﷺ كان إذا سافر ثلاثة فراسخ قصر الصلاة، والسفر المحرم ليس مبيحاً للقصر ولا للفطر لأن سفر المعصية لا تتناسبه الرخصة، وبعض أهل العلم لا يفرق بين سفر المعصية وسفر الطاعة لعموم الأدلة، والعلم عند الله.

من برئت ذمته بالاطعام لم يجب عليه الصيام

السؤال: إذا برأء شخص من مرض سبق أن قرر الأطباء استحالة شفائه منه وكان ذلك بعد مضي أيام من رمضان فهل يطالب بقضاء الأيام السابقة؟

الجواب: إذا أفتر شخص رمضان أو من رمضان لمرض لا يرجى زواله إما بحسب العادة وإما بتقرير الأطباء الموثق بهم، فإن الواجب عليه أن يطعم عن كل يوم مسكتناً فإذا فعل ذلك وقدر الله له الشفاء فيما بعد فإنه لا يلزمه أن يصوم مما أطعنه لأن ذمته برئت بما أتى به من الإطعام بدلاً عن الصوم.

وإذا كانت ذمته قد برئت فلا واجب يلحقه بعد برأة ذمته. ونظير هذا ما ذكره الفقهاء رحمهم الله في الرجل الذي يعجز عن أداء فريضة الحج عجزاً لا يرجى زواله فيقيم من يحج عنه ثم يرأبعد ذلك فإنه لا تلزمته الفريضة مرة ثانية.

الإبر المغذية

السؤال: هل يفطر الصائم بأخذ الإبر المغذية في الوريد؟

الجواب: لا يفطر الصائم بأخذ الإبر في الوريد ولا في غيره، إلا أن تكون هذه الإبرة قائمة مقام الطعام بحيث يستغني بها الإنسان عن الأكل والشرب، فأما ما ليس كذلك فإنها لا تفطر مطلقاً سواء أخذت من الوريد أو من غيره. وذلك لأن الأصل صحة الصوم حتى يقوم دليل على فساده، وهذه الإبر ليست أكلاً ولا شرباً، ولا بمعنى الأكل والشرب. وعلى هذا فيتنفي عنها أن تكون في حكم الأكل والشرب.

هناك فرق في الحكم بين المرضى

السؤال: في شهر رمضان الفائت وبالتحديد في يوم (٢١) رمضان أفتر والدي وهو مريض، وتوفي في المستشفى في اليوم التاسع من شوال فما الحكم؟
جزاكم الله خيراً.

الجواب: إذا كان مريضاً لا يرجى برؤه فإنه يطعم عن كل يوم مسكتناً وإن كان مريضاً يرجى برؤه ولكن بعد خروج رمضان تفاقم به المرض - كما توضح

رسالتك - حتى توفي، إذن لا شيء عليه لأن الواجب عليه القضاء لكنه لم يتمكن منه.

الذي لا يستطيع الصوم يطعم

السؤال: زوجتي فاتها من صيام رمضان العام الماضي ١٤١١ هـ اثنان وعشرون يوماً بسبب مرض وضعف في الجسم حيث عرضت على الدكتور فأندرها بعدم إكمال أيام رمضان وقال إنها لن تستطيع لأن ذلك يضرها فتوقفت عن إكمال هذه الفترة وإلى تاريخه لم تقدر على الصيام أفيدونا هل بإمكانها صوم هذه الأيام متفرقات أو متجمعت قبيل رمضان الآتي أو بإمكانها أن تطعم بدلاً عن الصيام؟

الجواب: إذا كان عجزها لا يُرجى زواله فإن من الواجب عليها أن تطعم عن كل يوم مسكيناً لأنها بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة اللذين لا يستطيعان الصيام فإنهما يطعمان عن كل يوم مسكيناً أما إذا كان بإمكانها أن تقضي ما عليها ولو يوماً بعد يوم أو يوماً بعد يومين فالواجب عليها القضاء وهي تعرف نفسها هل تقدر أو لا تقدر وهل يأذن لها الأطباء في الصوم أو لا يأذنون لها.

من أفتر بغیر قصد فلا قضاء عليه

السؤال: قرية لي كانت معها قطعة بلاستيكية صغيرة وهي قائمة تنفس بها أسنانها فشرقت وبلعت هذه القطعة فهل تفتر بها؟

الجواب: لا تفتر بها، وذلك لأن من شروط إفساد الصوم بتناول المفترات أن يكون ذلك بعلم وذكر وإرادة ضد العلم الجهل فلو أكل الصائم أو شرب جاهلاً بأن الفجر لم يطلع وتبين أن الفجر طلع فإن صومه صحيح، كذلك لو غلب على ظنه أن الشمس قد غربت فأفتر بناء على غلبة ظنه ثم تبين أنها لم تغرب فإن صومه صحيح وكذلك لو نسي الصائم فأكل أو شرب فإن صومه صحيح ودليل هذا والذي قبله عموم قوله تعالى: «ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا».

وخصوص ما جاء في حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وعن

أبيها قالت: «أفطرنا على عهد النبي ﷺ في يوم ثم طلعت الشمس»، ولم ينقل أن النبي ﷺ أمرهم بالقضاء ولو كان القضاء واجباً في هذه الحال لأمرهم به النبي ﷺ ولنقل إلينا فإنه لو كان القضاء واجباً كان من شريعة الله وشريعة الله محفوظة ولا بد أن تنقل إلى هذه الأمة حتى لا يُمحى شيء من هذه الشريعة وكذلك ما جاء في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه كان يأكل ويشرب وتحت وسادته عقالان أحدهما أسود والآخر أبيض فجعل يأكل ويشرب حتى تبين له العقال الأبيض من العقال الأسود ثم أخبر النبي ﷺ : فقال ﷺ : «إن وسادك لعریض أن وسع الخيط الأبيض والأسود» ثم بين له ﷺ أن ذلك بياض النهار وسود الليل ولم يأمره النبي ﷺ بإعادة الصوم؛ لأنه كان جاهلاً حيث ظن أن هذا هو معنى الآية الكريمة.

وأما الشرط الثالث وهو أن يكون ذلك عن قصد وإرادة فإن الإنسان إذا كان صائماً فنزل إلى جوفه شيء بغير قصد من مأكول أو مشروب فصيامه صحيح لقول الله تعالى: ﴿وَلِيْسَ عَلَيْكُمْ جَنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُمْ مَا تَعْمَدْتُ فَلَوْبِكُمْ﴾ فبناء على هذا يكون صوم هذه المرأة التي بلعت البلاستيك بغير قصد منها صحيحاً ليس فيه نقص.

وبقي هنا مسألة وهي: هل الجهل بما يترب على فعل المحرم عذر لفعل المحرم. والجواب على ذلك أن نقول: إن جهل ما يترب على فعل المحرم ليس عذراً لفعل المحرم. وعلى هذا فلو أن شخصاً صائماً في نهار رمضان في بلده وجامع زوجته ويعلم أن الجماع حرام لكنه لم يظن أن فيه كفارة فإن عليه الكفارة حتى لو قال لو علمت أن فيه هذه الكفارنة المغلظة ما فعلت فإن ذلك ليس بعذر لأنه قد علم التحريم وانتهى حرم العبادة فلزمته ما يترب عليه سواء علم بهذا الذي يترب أو لم يعلم ويدل على هذا ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ جاءه رجل فأخبره أنه هلك لكونه جامع امرأته في رمضان وهو صائم فألزمته النبي ﷺ بالكفارة مع أن هذا الرجل لم يكن يعلم أن فيه كفارنة. والله ولي التوفيق.

العبادات المؤقتة لا ينفع قضاوها بعد خروج وقتها

السؤال: رجل يبلغ من العمر حوالي ٤٥ عاماً ولم يصوم رمضان منذ أمد بعيد تكاسلاً وتهاوناً ولم يقضيه أيضاً إلاً أن الله تعالى منَ عليه بالتوبية فصام بعد مضي عشر أيام من شهر رمضان الحالي، فما حكم الأيام الماضية والشهور التي يتجاوز عددها العشرة؟

الجواب: الواجب على هذا الرجل الذي أضاع هذه السنوات من رمضان ولم يصمه أن يحمد الله عز وجل على هدايته والتزامه وأن يسأل الله الثبات، أما بالنسبة للأشهر التي مضت فإنه لا ينفعه قضاوها اليوم وذلك لأن الإنسان تأخر عن وقتها المحدد شرعاً بدون عذر شرعي فإنها لا تقبل منه لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». ومن المعلوم أن تأخير العبادات المؤقتة حتى يخرج وقتها بدون عذر شرعي عمل ليس عليه أمر الله ورسوله فيكون مردوداً، وإذا كان مردوداً كان الإلزام به عبثاً لا فائدة منه، وعلى هذا فنقول في هذا وأمثاله ممن يتعمدون تأخير العبادات المؤقتة عن وقتها، نقول ليس عليك إلاً أن تتوب إلى الله عز وجل وتصلح عملك وتستقبل حياتك الدينية وتسأل الله الثبات على ما هداك إليه من دين الإسلام.

المتهاونون بالصلوة في غير رمضان

السؤال: نلاحظ بعض المسلمين يتهاونون في أداء الصلاة خلال أشهر العام، فإذا جاء رمضان بادروا بالصلاحة والصيام وقراءة القرآن.. فكيف يكون صيام هؤلاء، وما نصيحتكم لهم؟

الجواب: صيام هؤلاء صحيح، لأن صيام صادر من أهله. ولم يقترن بمفسد فكان صحيحاً، ولكن نصيحتي لهؤلاء أن يتقووا الله تعالى في أنفسهم، وأن يعبدوا الله سبحانه وتعالى بما أوجب عليهم في جميع الأزمنة وفي جميع الأمكنة، والإنسان لا يدرى متى يفجّوه الموت فربما يتظرون شهر رمضان ولا يدركونه، والله سبحانه وتعالى لم يجعل لعبادته أمداً إلاً الموت، كما قال تعالى: «وأعبد ربك حتى يأتيك اليقين» أي حتى يأتيك الموت الذي هو اليقين.

صيام التطوع وما نهي عن صومه

يجوز صيام عاشوراء وحده

السؤال: هل يجوز صيام يوم عاشوراء وحده من غير أن يصوم يوم قبله أو بعده، لأنني قرأت في إحدى المجالس فتوى مفادها أنه يجوز ذلك لأن الكراهة قد زالت حيث اليهود لا يصومونه الآن..؟

الجواب: كراهة إفراد يوم عاشوراء بالصوم ليست أمراً متفقاً عليه بين أهل العلم، فمنهم من يرى عدم كراهة إفراده، ولكن الأفضل أن يصوم يوم قبله أو يوم بعده، والتاسع أفضل من الحادي عشر، أي من الأفضل أن يصوم قبله لقوله النبي ﷺ: «لَئِنْ بَقِيَتِ إِلَى قَادِمِ لَأَصُومُنَّ التَّاسِعَ» يعني مع العاشر.. وقد ذكر بعض أهل العلم أن صيام عاشوراء له ثلاثة حالات:

الحال الأولى: أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده. الحال الثانية: أن يفرده بالصوم. الحال الثالثة: أن يصوم يوماً قبله ويوماً بعده.

وذكروا أن الأكمل أن يصوم يوماً قبله ويوماً بعده ثم أن يفرده بالصوم. والذي يظهر أن إفراده بالصوم ليس بمكررٍ ولكن الأفضل أن يضم إليه يوماً قبله أو يوماً بعده.

أيام التشريق لا يجوز صومها

السؤال: هل يجوز صيام أيام التشريق؟

الجواب: أيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي بعد عيد الأضحى وسميت بأيام التشريق لأن الناس يشرقون فيها اللحم أي ينشرونه في الشمس ليبيس حتى لا يتعرضاً إذا أدخلوه، وهذه الأيام الثلاثة قال فيها رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل» فإذا كانت كذلك، أي كان موضوعها الشرعي الأكل والشرب والذكر لله، فإنها لا تكون وقتاً للصوم، ولهذا قال ابن عمر وعائشة - رضي الله عنهما -: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدي» يعني المتمتع والقارن فإنهما يصومان ثلاثة أيام في الحج

وبعد إذا رجعا إلى أهلهما، فيجوز للقارن والممتنع إذا لم يجدا الهدي أن يصوموا هذه الأيام الثلاثة حتى لا يفوت موسم الحج قبل صيامهما. وما سوى ذلك فإنه لا يجوز صومها، حتى ولو كان على الإنسان صيام شهرين متتابعين فإنه يفطر يوم العيد والأيام الثلاثة التي بعده ثم يواصل صومه.

النصف من شعبان

السؤال: نشاهد بعض الناس يخضون الخامس عشر من شعبان بأذكار مخصوصة وقراءة للقرآن وصلوة، فما هو الصحيح جزاكم الله خيراً؟

الجواب: الصحيح أن صيام النصف من شعبان أو تخصيصه بقراءة أو ذكر لا أصل له، في يوم النصف من شعبان كغيره من أيام النصف في الشهور الأخرى، ومن المعلوم أنه يشرع أن يصوم الإنسان في كل شهر الثلاثة البيض: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، ولكن شعبان له مزية عن غيره في كثرة الصوم، فإن النبي ﷺ كان يكثر الصيام في شعبان أكثر من غيره، حتى كان يصومه كله أو إلّا قليلاً منه، فينبغي للإنسان إذا لم يشغله أن يكثر من الصيام في شعبان اقتداء بالنبي ﷺ.

زكاة الفطر طعام لا نقود

السؤال: يقول كثير من الفقراء الآن أنهم يفضلون زكاة الفطر نقوداً بدلاً من الطعام لأنه أفعى لهم فهل يجوز دفع زكاة الفطر نقوداً..؟

الجواب: الذي نرى أنه لا يجوز أن تدفع زكاة الفطر نقوداً بأي حال من الأحوال، بل تدفع طعاماً، والفقير إذا شاء باع هذا الطعام وانتفع به منه، أما المزكي فلا بد أن يدفعها من الطعام ولا فرق بين أن يكون من الأصناف التي كانت على عهد الرسول ﷺ أو من طعام وجد حديثاً، فالأرز في وقتنا الحاضر قد يكون أفعى من البر؛ لأن الأرز لا يحتاج إلى تعب وعناء في طحنه وعجنه وما أشبه ذلك، والمقصود نفع الفقراء، وقد ثبت في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: «كنا نخرجها على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، وكان طعامنا يومئذ والتمر والشعير والزبيب والأقط» فإذا

أخرجها الإنسان من الطعام فينبعي أن يختار الطعام الذي يكون أفعى للقراء، وهذا يختلف في كل وقت بحسبه، وأما إخراجها من النقود أو الثياب أو الفرش أو الآليات، فإن ذلك لا يجزء، ولا تبرأ به الذمة لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

زكاة الفطر تدفع للقراء والأقارب

السؤال: هل يجوز دفع زكاة الفطر للأقارب القراء.. ومن لم يتمكن من دفعها قبل الصلاة فهل يجوز له أن يدفعها بعد الصلاة..؟

الجواب: نعم يجوز أن تدفع زكاة الفطر وزكاة المال إلى الأقارب القراء، بل إن دفعها إلى الأقارب أولى من دفعها إلى الأبعد، لأن دفعها إلى الأقارب صدقة وصلة، لكن بشرط ألا يكن في دفعها حمایة لماله، وذلك فيما إذا كان هذا الفقير تجب عليه نفقته أي على الغني فإنه في هذه الحالة لا يجوز له أن يدفع حاجته بشيء من زكاته لأنه إذا فعل ذلك فقد وفر ماله بما دفعه من الزكاة وهذا لا يجوز ولا يحل، أما إذا كان لا تجب عليه نفقته فإن له أن يدفع إليه زكاته بل إن دفع الزكاة إليه أفضل من دفعها للبعيد لقول النبي ﷺ: «صدقتك على القريب صدقة وصلة».

وأما إذا لم يتمكن من دفع زكاة الفطر قبل الصلاة ودفعها بعد ذلك فلا حرج عليه؛ لأن هذا مدى استطاعته، وقد قال الله تعالى: «فاقتوا الله ما استطعتم» ومن أمثلة هذه ما إذا ثبت دخول شهر شوال والإنسان في البر وليس حوله أحد فإنه في هذه الحال إذا وصل إلى البلد التي فيها القراء دفعها إليهم.. أما مع السعة فإنه لا يجوز للإنسان أن يؤخرها عن صلاة العيد، فإن أخرىها عن صلاة العيد فهو آثم ولا تقبل منه لحديث ابن عباس - رضي الله عنه -: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرا للصائم من اللغو والرفث، وطعمه للمساكين، فمن أدتها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أدتها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات». فعلى هؤلاء أن يتقوا ربهم وأن يقوموا بما أوجب الله عليهم في جميع الأوقات على الوجه الذي يرضاه الله عز وجل.

من فتاوى الصيام^(١)

للشيخ صالح بن فوزان الفوزان

(١) من سلسلة كتاب الدعوة (٩) نشر مجلة الدعوة السعودية - الرياض.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حكم التطيب في نهار رمضان

السؤال: تطيبت قبل صلاة الظهر في رمضان فلما حضرت إلى المسجد متعطرًا نهري الإمام وقال إنه فسد صيامك وأنك قد تفسد صيام كل من يشم هذه الرائحة لأنها نفاذة - أي قوية جدًا - ما مدى صحة هذا الكلام..؟

الجواب: لا بأس بالتطيب في حالة الصيام ولا يؤثر على الصيام إلا إذا كان الطيب بخورًا وشمّه متعمداً؛ لأن دخان البخور يدخل في الأنف وينشط الدماغ فيؤثر على الصيام.. أما العطورات فلا بأس على الصائم في استعمالها.. ولا يجوز لهذا الإمام أن يفتني بغير علم.

صيام السبت يختلف عن صيام البيض

السؤال: إنسان يصوم ثلاثة الأيام البيض من كل شهر. فهل لو صام في هذا الشهر الأيام البيض ثم صام ثلاثة أيام أخرى. هل تكفي عن صيام السبت من شوال..؟

الجواب: صيام السبت من شوال مستقلة عن صيام أيام البيض ولا تداخل بينهما، وإنما يستحب للمسلم أن يصوم السبت من شوال على حدة، ويصوم أيام البيض على حدة ليعظم الأجر، أما إذا صام ستة أيام من شوال ونواها عن السبت وعن البيض فالذى يظهر لي أنها لا تكون إلا عن السبت فقط فيحصل له أجرها إن شاء الله - ويستحب أن يصوم أيام البيض بنية مستقلة. والله أعلم.

تعجيل الفطر

السؤال: يقول الرسول ﷺ: «ما زالت أمتي بخير ما عجلوا الفطور وأخرروا السحور» الحديث. وأنا أفتر على أول مؤذن في حيّا، وأمسك عن الأكل والشرب على آخر مؤذن يؤذن في حيّا. فهل أنا محق في ذلك وعلى صواب. أفيدوني وجزاكم الله خيراً..؟

الجواب: تعجيل الإفطار إذا تحقق غروب الشمس وتأخير السحور إلى ما قبل أن يتحقق طلوع الفجر سنة وأذان المؤذن لا يعتمد عليه في ذلك إلّا إذا تقيد بالتوقيت الصحيح لغروب الشمس وطلوع الفجر، وإلّا فإن الاعتماد عليهمما لقوله عليه السلام: «إن بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» وكان رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقال له: أصبحت أصبحت.

اعتماد قول غير المسلم في رمضان

السؤال: نصحني طبيب بعدم الصيام لأنه يضر بصحتي وبعد أن أفترطت يوماً أتصبح لي أن الطبيب غير مسلم.. فماذا أفعل..؟

الجواب: يجب عليك قضاء الأيام التي أنظرتها.. وقد أحطأت في اعتمادك على قول الطبيب الكافر لأنه لا يوثق بخبره والواجب استشارة الطبيب المسلم الحاذق في هذا وفي غيره من الأمور الشرعية. وعليك اعتبار ذلك في المستقبل. والأطباء المسلمون كثيرون والحمد لله.. والله الموفق.

فضل من فطر صائمًا

السؤال: البعض يقيم ولاثم وعزائم في رمضان ويجعله شهر مناسبات، والبعض الآخر يذبح ذبائح ويزعها صدقات وغير ذلك من الاهتمامات بالأكل.. ما حكم ذلك؟

الجواب: نعم لإطعام الطعام في شهر رمضان مزيد من فضيلة نظراً لشرف الزمان ولحاجة الصوام إلى الطعام، وقد قال عليه السلام: «من فطر صائمًا فله مثل أجره» بإعداد الطعام في هذا الشهر للمحتاجين من أفضل الأعمال لأن الصدقة فيه مضاعفة أكثر من غيره.

كثرة النوم في رمضان

السؤال: هناك من ينهى عن كثرة النوم في رمضان.. ويقول إن على المسلم أن يكون في عمل ويقظة ولا ينبغي له كثرة النوم.. ما رأي فضيلتكم؟

الجواب: نعم ينهى عن الإكثار من النوم في هذا الشهر - يعني النوم في

النهار - لأنه يكسل عن الطاعة وربما يفوت صلاة الجمعة أو يسبب إخراج الصلاة عن وقتها. والمطلوب من المسلم النشاط في الطاعة، ويكون النوم بالليل، ولاسيما في أوله لينشط في النهار على أداء العمل والمشاركة في الطاعات.

حكم من صام ولم ينوي

السؤال: شخص في أول ليلة من رمضان نام قبل أن يعلم أن غداً هو أول الصيام. فلما قام لصلاة الفجر سأله أحد المصلين فإذا هو الآخر ليس لديه علم فواصل ذلك ولم يأكل شيئاً ولما ذهب إلى العمل وجد الناس صائمين وعلم بعد ذلك بالصيام وعلى ذلك واصل صيامه حتى المساء، فهل صيامه صحيح في ذلك اليوم أم أن عليه قضاء.. أفتونا جزاكم الله خيراً.

الجواب: من لم يعلم بدخول شهر رمضان إلا في أثناء النهار فإنه يجب عليه الإمساك في بقية اليوم ويضي هذا اليوم لأنه لم ينوي الصيام من الليل وقد جاء في الأحاديث أنه لا صيام لمن لم يجمع النية من الليل أي في صيام الفرض. وهذا فاته جزء من النهار لم ينبو فيه الصوم.

حكم التفريط في أداء الشعائر

السؤال: لقد سمعت من بعض الزملاء في المكتب أنهم يتسرعون عند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ثم ينامون بنية الصيام حتى الساعة التاسعة صباحاً.. ثم يصلون الفجر عند هذا الوقت ثم ينطلقون إلى أعمالهم.. ما حكم هذا العمل؟

الجواب: هذا العمل غير جائز من عدة وجوه:
أولاً: أن فيه مخالفة للسنة في تقديم السحور على وقته، لأن تأخير السحور إلى قبيل طلوع الفجر هو السنة.

ثانياً: أن فيه النوم عن صلاة الفجر في وقتها ومع الجماعة ففيه ترك واجبين عظيمين - تأخير الصلاة عن وقتها وهو إضاعة لها وعليه عيد شديد.. وترك صلاة الجمعة وهو محرم وإنما - فالواجب التوبة إلى الله من هذا الفعل وتأخير

السحور إلى وقته وأداء الصلاة في وقتها ومع جماعة المسلمين. والله الموفق.
والواجب الاهتمام بالصلاحة أولاً لأنها هي عمود الإسلام، والركن الثاني من أركان الإسلام فهي آكد من الصيام، بل لا يصح الصيام ولا غيره من الأعمال إلّا بعد أداء الصلاة على الوجه المشروع.

رمضان في حياة المرأة

السؤال: كيف تقضي المرأة المسلمة شهر رمضان المعظيم، تأسياً بنساء المسلمين في عهد الرسول ﷺ؟

الجواب: تقضي المرأة المسلمة شهر رمضان كأى مسلمة تؤمن بالله وتغتنم مواسم الخيرات في طاعة الله والتقرب إليه وتعتبر شهر رمضان فرصة العمل فتشغله بما يليق بها من تعظيم واحترام وصلاة وصيام وذكر الله مقتدية بنساء الصحابة وما يفعلنه في هذا الشهر من خلال قراءتها لسيرتهن رضي الله عنهن.

فضل العشر الأواخر من رمضان

السؤال: ما المطلوب من المسلم في العشر الأواخر، وكيف يستقبلها؟

الجواب: المطلوب من المسلم في العشر الأواخر زيادة الاجتهاد في العبادة اقتداء بالنبي ﷺ فقد صح عنه أنه كان يخص العشر الأواخر بمزيد اجتهاد في التهجد والاعتكاف لأنها ختام الشهر وترجى فيها ليلة القدر، فينبغي لل المسلم أن يغتنم هذه العشر المباركة ويخصصها بمزيد اجتهاد يختتم به اجتهاده في العشرين الأول ليعظم أجراه، ولأن هذه العشر هي ليالي الإعتاق من النار، لعله يحظى بذلك.. والله الموفق.

صيام أيام البيض سُنة

السؤال: من المعلوم أن الرسول ﷺ حثَّ على صيام أيام البيض، كما حثَّ على صيام ثلاثة أيام من كل شهر.. فهل السنة صيام ستة أيام استناداً إلى هذين الحديثين.. أم كيف نجمع بينهما؟

الجواب: نعم لقد حثَّ النبي ﷺ على صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وحثَّ على صيام أيام البيض وهي اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر، وسميت أيام البيض لبياض لياليها بالقمر.. وقد اختلف العلماء في الجمع بين الحديبين الواردين في فضل صيام هذه الأيام.. فقيل المراد أن الأفضل أن يجعل هذه الثلاثة في أيام البيض وإن صامتها في غيرها من الشهر فلا بأس.. وقيل إن المراد أن يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم أيام البيض أيضاً فيكون المجموع ستة أيام من الشهر. والأول أرجح - والله أعلم -؛ لأن من صام أيام البيض فقد صام ثلاثة أيام من كل شهر.

السباب يضيع فائدة الصوم

السؤال: أثناء قيادة بعض الناس لسياراتهم وهم صائمون في رمضان، ومع اشتداد الازدحام يتلفظون بألفاظ نابية تصل إلى حد السباب والشتمة لغيرهم، فما حكم صيام هؤلاء؟

الجواب: أما الصيام فهو صحيح وذلك لأن الأقوال المحرمة والأفعال المحرمة لا تبطل الصوم ولكنها لا شك تنقصه وتضيع فائدته وثمرته، فإن المقصود من الصوم تقوى الله عز وجل كما قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبُ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ» .. فبَيْنَ الله الحكمة من فرض الصيام علينا وهي حصول تقوى الله عز وجل، وقال النبي ﷺ: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس الله حاجة في أن يدفع طعامه وشرابه».. بل أمر النبي ﷺ الصائم إذا شاتمه أحد أو قاتله أن يقول: «إني امرأ صائم» حتى يرتدع السَّابُّ والشَّاتِمُ، وحتى يعلم أن هذا الصائم لم يترك الرد عليه عجزاً عنه ولكن ورعاً وتقوى الله عز وجل لأنه صائم والواجب على الصائم وغيره الصبر والتحمل وألا تثيره الأمور المخالفة لما تشتهيه نفسه.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أن رجلاً قال: يارسول الله أوصني، قال: «لا تغضب»، فردد مراراً قال: لا «تفغضب».. وما أكثر من يندم على ما يصدر منه عند الغضب ويتنمّى أنه لم يكن قال أو فعل شيئاً كان بسبب غضبه، ولكن

الشيء بعد نفوذه لا يمكن استرداده.

كيف يكون الإطعام

السؤال: على إطعام عن صوم في رمضان لعذر شرعى. أرجو إفادتى حسب الأفضلية:

- ١- ترتيب المستحق، يعني فقير - مسكين - معسر - موسر إلخ.
- ٢- الأغذية المستحق منها مرتبة يعني أرز - شعير - أقط.
- ٣- النقود المستحق منها، يعني ريال - درهم .. إلخ.
- ٤- معرفة الأصوات كيلاً ووزناً ومعرفة النقود كم ريالاً ومعرفة الفرد المستحق كما صاعاً أو كيلو أو ريالاً له حتى أطعم على بيته.. أفيدوني..؟

الجواب: من أفتر في رمضان لعذر شرعى فإنه يجب عليه القضاء فيما بينه وبين رمضان الآخر، فإن آخر القضاء إلى رمضان الآخر من غير عذر فإنه يجب عليه مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم، وإن كان لا يستطيع القضاء لهم أو مرض مزمن فإنه يكفي الإطعام بدون قضاء لقوله تعالى: «وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين» فقد فسرت الآية بأن المراد بالذين يطبقونه الذين لا يستطيعون الصيام لا أداء ولا قضاء كالشيخ الهرم والمريض المزمن. ومقدار ما يدفع للمسكين عن كل يوم نصف صاع من الطعام (أي كيلو ونصف) تقريباً من البر أو الأرز أو ما يؤكل في البلد. ولا يجزئ دفع النقود بل لابد من الطعام للنص عليه في الآية الكريمة.

حكم حرمان النفس بترك المباح تعبداً لله

السؤال: البعض يقول: إن على المسلم أن يتحول إلى زاهد في رمضان فيجتنب كل الملذات من الأكل والشرب والجماع وغيرها حتى يخرج رمضان فهل هذا العمل مشروع؟

الجواب: يقول الله تعالى: «أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَاءِكُمْ مُنَّ لِيَسِّمُ لَكُمْ وَأَنْشِمْ لِيَاسِ لَهُنَّ عَلَمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَاجُونَ إِنْفَسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَأَلْقَنَ بَشِّرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَأَشْرُبُوا حَتَّى يَبْيَنَ لَكُمُ الْخَيْرُ الْأَيْمَنُ مِنَ

الْخَيْطُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَيْتُمُ الْمِيَامَ إِلَى أَيْنَلِ ﴿١٦﴾ ففي هذه الآية الكريمة أباح الله للصائم في ليلة الصيام كل ما يمنع منه في النهار من الطعام والشراب وسائر المباحات والاستعانت بذلك على طاعة الله سبحانه وتعالى . وترك المباح وحرمان النفس منه تعبدًا يعتبر من الغلو سواء في رمضان أو في غيره وقد قال النبي ﷺ : «إني أصوم وأفتر أصلبي وأنام وأتزوج النساء ومن يرغب عن ملتي فليس مني» وهذا هديه ﷺ في رمضان وغيره . وليس الزهد هو ترك ما أباح الله .

قضاء رمضان

السؤال: كنا نعيش في الباية ولدي أخت كانت تقوم برعى الأغنام وبلفت ومرت عليها رمضانات عديدة ولم تصمها وعدها ثلاثة، ولمشقة رعي الأغنام لم يأمرها والدai بالصيام رحمة بها، والآن قد تزوجت وانتقلت إلى حياة المدينة والراحة، فهل تقضي هذه الأشهر التي فطرتها؟ وهل عليها مع القضاء إطعام مساكين؟ أفيدوني جزاكم الله خيراً.

الجواب: لا يجوز لولي أمر الأولاد إذ أبلغوا أن يتركهم يستمرون على ترك الصلاة والصيام، لقوله عليه السلام: «مروا أولادكم بالصلاحة لسبع واضربوهم عليها عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع» وقال عليه السلام: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» وقال تعالى: «**بِتَائِهَا الَّذِينَ مَأْمُنُوا فَوْأُنفُسُكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا أَنَاسٌ وَأَلْجَارَةٌ**» وقال تعالى: «**وَأَمْرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ**». فيجب على والدي الصغير إذا بلغ أن يأمروه ويلزموه بالصلاحة والصيام وغير ذلك من الواجبات. كما يجب عليهم أن ينهوه ويعنوه من المحرمات. ويرغبوه في الأعمال الصالحة.

وما ذكره السائل من شأن هذه الفتاة التي بلغت ولم تصم رمضان ثلاث سنوات، شيء يحزن ويخوف إذ كيف يليق بأولياء أمورها وهم مسلمون أن يتركوها تترك الصيام، وكونها ترعى الأغنام لا يبرر لها ترك الصيام، فالواجب عليها الآن التوبة والاستغفار والندم على ما فعلت ثم تبادر بقضاء أشهر رمضان التي تركتها ومع الصيام تتطعم عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من الطعام عن كل يوم بعد الأيام كفارة عن تأخيرها القضاء.. والله ولي التوفيق.

نصائح للمرأة

السؤال: ما أهم الوسائل التي تعين المرأة على الطاعات في شهر رمضان؟
الجواب: الوسائل التي تعين المسلم رجلاً كان أو امرأة على الطاعات في رمضان هي :

- ١- مخافة الله سبحانه وتعالى واعتقاد أنه مطلع على العبد في جميع أفعاله وأقواله ونياته وأنه سيحاسبه على ذلك. فإذا شعر المسلم بهذا الشعور اشتغل بالطاعات وترك السيئات وبادر بالتوبة من المعاصي .
- ٢- الإكثار من ذكر الله وتلاوة القرآن لأن ذلك يلين القلب قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَصَلَمَّا قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا يَذِكِّرِ اللَّهُ تَقْلِيمُ الْقُلُوبِ﴾ و قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذِكِّرَ اللَّهُ وَجِلَّ قُلُوبُهُمْ﴾ .
- ٣- تجنب الصوارف التي تقسي القلب وتبعده عن الله وهي جميع المعاصي ومخالطة الأشرار وأكل الحرام والغفلة عن ذكر الله عز وجل ومشاهدة الأفلام الفاسدة .
- ٤- بقاء المرأة في بيتها وعدم خروجها منه إلا لحاجة مع سرعة الرجوع إليه إذا انقضت الحاجة .
- ٥- النوم بالليل لأنه يعين على القيام مبكراً من آخر الليل ويخفف النوم بالنهار حتى يتمكن من أداء الصلوات في مواعيدها ويستغل وقته بالطاعات .
- ٦- حفظ اللسان من الغيبة والنسمة وقول الزور والكلام المحرم وشغله بالذكر .

كيف تقضي المسلمة وقتها في شهر رمضان

السؤال: المرأة المسلمة الآن تقضي رمضان ما بين السهر أمام التلفاز أو الفيديو أو «الدش» وما بين الأسواق والنوم .. بماذا تنصح هذه المسلمة؟
الجواب: المشروع للمسلم رجلاً كان أو امرأة احترام شهر رمضان وشغله بالطاعات وتجنب المعاصي والسيئات في كل وقت وفي رمضان أكد لحرمة الزمان والشهر لمشاهدة الأفلام والمسلسلات التي تعرض في التلفاز أو الفيديو أو بواسطة الدش أو استماع الملاهي والأغاني كل ذلك محرم ومعصية في

رمضان وفي غيره لكنه في رمضان أشد إثماً.

وإذا انضاف إلى هذا السهر المحرم إضاعة الواجبات والنوم في النهار عن أداء الصلوات فهذه معاصرٍ آخر - وهكذا المعااصي يجر بعضها بعضاً ويدعو بعضها إلى بعض نسأل الله العافية.

وخروج النساء إلى الأسواق محرم إلا إذا دعت حاجة إلى الخروج فإنها تخرج بقدر الحاجة بشرط أن تكون مستترة ومحشمة ومتجنبة للاختلاط بالرجال أو التحدث معهم إلا بقدر الحاجة ومن غير فتنة وبشرط ألا يطول وقت خروجها بالليل فيسبب لها النوم عن الصلاة في وقتها، أو تضييع بسببه حقاً من حقوق زوجها أو أولادها.

ضوابط للمرأة المسلمة

السؤال: ما الضوابط التي يجب أن تلتزم بها نساء المسلمين في هذا الشهر الكريم؟

الجواب: الضوابط التي يجب أن تلتزم بها النساء المسلمات في هذا الشهر الكريم هي:

١- أداء الصيام على الوجه الأكمل باعتباره أحد أركان الإسلام. وإذا طرأ عليها ما يمنع الصيام من حيض أو نفاس أو ما يشق عليها معه الصيام من مرض أو سفر أو حمل أو رضاع فإنها تفترط مع وجود أحد هذه الأعذار مع عزمها على قضائها من أيام آخر.

٢- ملازمة ذكر الله من تلاوة قرآن وتسبیح وتهليل وتحمید وتكبیر وأداء الصلوات المفروضة في أوقاتها والإكثار من صلوات النوافل في غير أوقات النهي.

٣- حفظ اللسان عن الكلام المحرّم من غيبة ونميمة وقول زور وشتم وسب وغض البصر عن النظر المحرّم فيما يعرض من الأفلام الخليعة والصور الماجنة والنظر إلى الرجال بشهوة.

٤- البقاء في البيوت وعدم الخروج منها إلا لحاجة مع التستر والخشمة والحياء وعدم مخالطة الرجال والكلام المربيء معهم مباشرة أو بواسطة الهاتف. قال

تعالى: «فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولًا معروفاً» فإن بعض النساء أو كثيراً منها يخالفن الآداب الشرعية في رمضان وغيره حيث يخرجن إلى الأسواق التجارية بكامل زينتهن متظاهرات وغير متسترات كما ينبغي. فيما زحن أصحاب المحلات ويكشفن عن وجوههن أو يضعن عليهم غطاء غير ساتر ويكشفن عن أذرعهن وهذا محرم ومدعاة للفتنة وإثمه في رمضان أشد لحرمة الشهر.

الأسوق في رمضان

السؤال: نشاهد الأسواق والمحلات التجارية تفتح أبوابها إلى ساعة متأخر من الليل في شهر رمضان تستقبل بعض المسلمين والمسلمات مما يضطرهم لنوم نهار رمضان كله.. ما حكم ذلك؟

الجواب: أصحاب المحلات التجارية يجب عليهم المحافظة على طاعة الله ومشاركة المسلمين في مواسم الخيرات في رمضان وغيره وألا يضيعوا كل الوقت بالبيع والشراء وفتح محلاتهم، يقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُنْهَكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١﴾» ويقول تعالى: «رِجَالٌ لَا تُنْهِيهِمْ بِخَدْرٍ وَلَا يَمْعَنُ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِبْنَاءُ الرَّزْكَوَةِ يَخَافُونَ يَوْمًا لَنَقْلَبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَنْسَرُ ﴿٢﴾» ثم في فتحهم محلاتهم معظم الوقت إغراء الآخرين على السهر والتجوال وتعريفهم للفتنة بين الرجال والنساء فيكون عليهم إثم في ذلك لأنهم السبب، والواجب على ولاة الأمور وفهم الله تحديد الوقت المناسب لفتح المحلات الذي لا يتعارض مع أداء الطاعات ولا يكون سبباً يعرض الناس للفتن وإضاعة الأوقات الثمينة.

من صام رمضان إيماناً واحتساباً

السؤال: كيف يجعل المرأة رمضان شاهداً لها لا عليها؟

الجواب: يكون رمضان شاهداً على المسلم لا عليه إذا استغله بالطاعات وعرف حرمتها واستغل وقتها فيما شرع فيه من الطاعات والحسنات وتجنب ما حرم الله من الأقوال والأفعال.

من فتاوى الصيام^(١)

للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين

(١) جمع وترتيب راشد بن عثمان بن أحمد الزهراني .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س١ - إذا رأيت رجلاً يأكل في نهار رمضان وأنا أعرف أنه يأكل ناسياً. فهل ذكره أو لا ذكره لأن بعضهم يقول: لا تذكره لأن الله هو الذي أطعمه وسقاوه؟

الجواب: عليك أن تذكره؛ لأن هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا رأيته يأكل فلان عليك أن تأمره بالإمساك؛ لأنه من المعروف، وتنهاه عن الأكل؛ فإنه من المنكر. وأيضاً فإن في تركه يأكل والناس ينظرون تهاونه بأحكام الشريعة وإساءة للظن بذلك الناسي.

س٢ - ما هي الأطعمة التي يفضل للصائم الفطر عليها؟

الجواب: الأفضل أن يفطر على رطب، فإن لم يجد فعلى تمر، فإن لم يجد فعلى ماء. ودليل ذلك حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان النبي ﷺ يفطر على رطبات، فإن لم يجد فعلى تمرات، فإن لم يجد حسا حسوات من الماء» والحسوات الجرعات.

إذن لم يتيسر له ذلك جاز بأي شيء من الأطعمة المباحة. فإن لم يجد شيئاً فإنه ينوي الفطر.

س٣ - هل هناك ثواب على هذه الأفضلية؟

الجواب: من فعلها اقتداء بالنبي ﷺ فله أجر الاقتداء، وإن كانت من الأمور المباحة فإن الأمور المباحة إذا فعلت احتساباً أثيب عليها الفاعل، لذلك يقول العلماء: إن العادات تصبح مع حسن النية عبادات.

س٤ - هل هناك دعاء مشروع يسن للصائم أن يقوله عند الإفطار؟ ومتى يكون وقت الدعاء؟

الجواب: هناك أدعية وردت عن النبي ﷺ يقولها الصائم عند فطمه منها قول النبي ﷺ: «ذهب الظماء وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله».

وكان ﷺ يقول: «اللهم إني لك صمت وعلى رزقك أفترط فتقبل مني إنك أنت السميع العليم».

وكذلك: «اللهم يا واسع المغفرة اغفر لي، وبما واسع الرحمة ارحمني». وغير ذلك مما ورد. ويكون وقت الدعاء حال الإفطار.

س٥ - هل السحور واجب؟ وما المراد بالبركة في قوله ﷺ: «... فإن في السحور بركة»؟

الجواب: السحور هو الأكلة قبيل الإمساك وهو مستحب، يقول ﷺ: «تسحروا فإن في السحور بركة». والأمر في قوله: «تسحروا» للإرشاد ولأجل ذلك عللته بالبركة التي هي كثرة الخير..

وروي أنه ﷺ ترك السحور لما كان يواصل، فدل على أنه ليس بفرض.

ومن الأحاديث الدالة على استحباب السحور: أنه ﷺ أمر أصحابه أن يتسرعوا ولو بتمرة أو بمذقة لين حتى يتم الامتنال.

ويقول ﷺ: «فصل ما بين صياماً وصيام أهل الكتاب أكلة السحر».

والمراد بالبركة التي في الحديث أن الذي يتسرع بيارك له في عمله فيوقف لأن يعمل أعمالاً صالحة في ذلك اليوم، بحيث أن الصيام لا يثقله عن أداء الصلوات، ولا يثقله عن الأذكار وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بخلاف ما إذا ترك السحور فإن الصيام يثقله عن الأعمال الصالحة لقلة الأكل، ولكونه ما عهد الأكل إلا في أول الليل.

س٦ - أخذت إبرة في الوريد في نهار رمضان. هل يعتبر صيام هذا اليوم صحيحاً أم يجب على القضاء؟

الجواب: إذا كانت هذه الإبرة مغذية أو مقوية، فإنها تبطل الصيام سواء كانت في الوريد أو في غيره. أما إن كانت مهدئة أو مسكنة للالم، أو نحو ذلك، فإنها لا تفطر الصائم.

س ٧ - بعد الإمساك هل يجوز لي تفريش أسناني بالمعجون؟ وإذا كان يجوز هل الدم البسيير الذي يخرج من الأسنان حال استعمال الفرشاة يفطر؟

الجواب: لا بأس بعد الإمساك بذلك الأسنان بالماء والسواك وفرشة الأسنان، وقد كره بعضهم استعمال السواك للصائم بعد الزوال لأنه يذهب خلوف فم الصائم. ولكن الصحيح أنه مستحب أول النهار وآخره، وأن استعماله لا يذهب خلوف الفم وإنما ينقى الأسنان والفم من الروائح وفضلات الطعام.

أما استعمال المعجون فالأظهر كراحته لما فيه من الرائحة، ولأنه له طعم قد يختلط بالريق لا يؤمن ابتلاعه. فمن احتاج إليه فيستعمله بعد السحور قبل وقت الإمساك، فإن استعماله نهاراً وتحفظ من ابتلاع شيء منه فلا بأس بذلك للحاجة، فإن خرج دم بسيير من الأسنان حال تدليكتها بالفرشة أو السواك أو الوضوء لم يحصل به الإفطار. والله أعلم.

س ٧ - أود أن أسأل عن كفارة الاستمناء في نهار رمضان - أعلم بأنه لا يجوز - ولكن هل له من كفارة؟ وإذا كان له كفارة فأرجو إيضاحها بدقة. بارك الله فيكم.

الجواب: حيث إن الاستمناء لا يجوز في رمضان ولا في غيره، فإنه يعتبر ذنباً وجرماً يوجب الإنم، إذا لم يعف الله عن العبد، فكفاراته هي التوبة الصادقة، والإيتان بالحسنات اللائي يذهبن السيئات، وحيث وقع في نهار رمضان، فالذنب أكبر إنما، فيحتاج إلى توبة نصوح وعمل صالح، وإكثار من القربات والطاعات، حظر النفس عن الشهوات المحرمة، ولا بد من قضاء ذلك اليوم الذي أفسده بالاستمناء. والله يقبل التوبة من عباده ويعفو عن السيئات. والله أعلم.

س٨ - التبرع بالدم في نهار رمضان هل هو جائز أم يفطر؟

الجواب: إذا تبرع بالدم فأخذ منه الكثير فإنه يبطل صومه قياساً على الحجامة، وذلك أن يجتذب منه دم من العروق لإنقاذ مريض أو للاحتفاظ بالدم للطوارئ، فاما إن كان قليلاً فلا يفطر كالذي يؤخذ في الإبرة والبراويز للتحليل والاختبار.

س٩ - أنا شاب أبلغ من العمر ١٩ سنة ولدي مشكلة وهي أني لا أستغني عن استعمال العادة السرية؛ تقريباً ما يقارب أربع مرات يومياً أقوم باستعمالها حتى في شهر رمضان الكريم، ولا أستغني عنها كما أسلفت. فهل عليَّ كفارة أم لا؟

الجواب: ننصحك بالصبر والتصبر، فإن هذا الفعل محرم شرعاً، لكنه أخف من الزنا، وقد أباحه بعض العلماء لمن خاف على نفسه الوقوع في الزنا أو اللواط، إذا لم تنكسر شهوته. وننصحك بالصوم فإنه يخفف الشهوة، لذلك أرشد إليه النبي ﷺ الشباب الذين لا يستطيعون البقاء وهي مؤونة النكاح. ثم ننصحك بمحاولة الزواج؛ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج فابذل فيه ما تستطيع وسوف يعينك الله ويعينك على ما تعجز عنه، فاما ما وقع منك من استعمال هذه العادة في نهار رمضان، فإن ذلك مفسد للصيام، لكنه لا يوجب الكفارة فعليك أن تقضي الأيام التي أفسدتها في العام الماضي، وفي هذا العام وعليك مع القضاء لأيام السنة الماضية كفارة بإطعام مسكين عن كل يوم.. وتب إلى الله والتوبة تهدم ما قبلها.

س١٠ - إذا أفترت ناسياً فهل أتم الصوم؟

الجواب: ورد في الحديث: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» فمن نسي صيامه فأكل نهاراً أو شرب فليتم صومه ولا يقطعه ولا يقضيه، ولكن عليه الانتباه وحفظ صيامه عن الشيء الذي يخل به أو ينقص أجره.

س ١١ - كنت أستحم في المسبح فدخل في فمي ماء . فهل عليَّ قضاء؟

الجواب: لا يجوز التعرض لما يبطل الصوم من إدخال الماء في الفم، ونحوه: كالبالغة في المضمضة، والاستنشاق، لكن إذا دخل ماء المضمضة والاستنشاق أو الاستحمام في الفم بلا قصد بل عن غفلة أو قهراً، فلا يفطر بذلك فيما يظهر، والله أعلم.

س ١٢ - ما حكم استعمال العطر في رمضان أثناء الصوم واستعمال الملطفات للعرق؟

الجواب: لا بأس بالتطيب مع الصيام في الثوب والبدن وإنما يكره شم الطيب وما له رائحة زكية، فأما وضعه على الثوب ونحوه، فلا بأس، ويجوز استعمال الملطفات ونحوه، والاغتسال مع الصوم ما لم يدخل شيء في الجوف ونحوه.

س ١٣ - صمت يوماً لله ولكنني نسيت وأكلت في الصباح ثم أكملت صيامي، هل عليَّ إثم؟

الجواب: من أكل أو شرب وهو صائم ناسياً، فليتم صومه، فإنما أطعنه الله وسقاوه، كما ورد ذلك في الحديث، فإن الله تعالى قد عفا عن الخطأ والنسيان ولم يؤخذ إلا العمد في ذلك.

س ١٤ - هل هناك خلاف في فساد الصوم بالأكل والشرب؟

الجواب: الأكل والشرب يفسد الصوم بالإجماع، فإن أصل الصوم ترك الطعام والشراب ولأجل ذلك ذكره الله تعالى بقوله: «وكلوا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر...» [البقرة: ١٨٧].

س ١٥ - سمعت بعض الناس يقول: إن البرد لا يفطر لأنَّه ليس بأكل ولا شراب؟

الجواب: روي ذلك عن أبي طلحة أنه أكل البرد، وقال: إنه ليس بطعم ولا شراب، ولكن لعله لا يصح عنه وذلك لأن هذا البرد يدخل الجوف، وكل ما يدخل الجوف فهو إما طعام، وإما شراب، فالرواية عن أبي طلحة لعلها لا ثبت، وإن ثبت فهو متأول لأن البرد ماء متجمد ومثله الثلج، فإذا أكله فإنه يذوب في الجوف وينقلب ماء.

س ١٦ - هل الدهان المرطب للبشرة يضر بالصيام إذا كان من النوع غير العازل لوصول الماء إلى البشرة؟

الجواب: لا بأس بدهن الجسم مع الصيام عند الحاجة فإن الدهان إنما يبل ظاهر البشرة ولا ينفذ إلى داخل الجسم، ثم لو قدر دخوله المسام لم يعد مفطراً.

س ١٧ - بلعت في أحد الأيام «ماء» بعد التمضمض وعندما استفتت شيخاً قال لي: لا شيء عليك. علمًا بأنني لم أنو الفطر. فهل على شيء؟

الجواب: لا قضاء عليك لهذا الأمر وما أفتاك به ذلك المفتى فهو صحيح. أولاً للجهل وعدم معرفة الحكم. وثانياً لقلة ذلك وندرته. وثالثاً أن ذلك يحصل شبه قهر وغلبة على الإنسان.

س ١٨ - هل القيء مبطل للصيام؟

الجواب: القيء ناقض وبطل للصوم ولكن بشرط تعمد إخراجه، أما إذا ذرعه القيء فلا قضاء عليه. لقوله عليه السلام: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء فليقض». .

س ١٩ - إذا فعل الصائم محظوراً من محظورات الصيام وفسد بذلك صومه فهل يجب عليه أن يمسك بقية اليوم؟

الجواب: من فعل واحداً من المفطرات تقول له: بطل صومك ذلك اليوم، ولكن عليك أن تمسك بقية نهارك لحرمة الزمان ثم تقضي بعد ذلك.

س ١٩ - هل يجوز لطاهي الطعام أن يتذوق طعامه ليتأكد من صلاحيته وهو صائم؟

الجواب: لا بأس بتذوق الطعام للحاجة بأن يجعله على طرف لسانه ليعرف حلاوته وملوحته وضدتها، ولكن لا يتلع منه شيئاً بل يمجه أو يخرجه من فيه، ولا يفسد بذلك صومه على المختار. والله أعلم.

س ٢٠ - ما هو الدم الذي ينقض الصيام؟

الجواب: لا خلاف أن دم الحيض يبطل الصيام وكذا دم النفاس ولو قليلاً فلا يصح صوم الحائض والنساء حتى تطهرا بانقطاع الدم كله.

وثبت عنه عليه السلام أنه قال: «أنظر الحاجم والممحجوم». وقال به الإمام أحمد رحمه الله - لأن الحاجم لا يسلم من امتصاص الدم غالباً فيختلط بريقه ويبيتلعه، أو لأنه أعنان الممحجوم على فعل ينافي الصيام فيؤمر بقضاء ذلك اليوم.

فأما الممحجوم فإنه يُخرج هذا الدم الكثير الذي هو شبه دم الحائض أو أكثر فأبطل الصيام. ويلحق به من أخرج الدم عمداً بالقصد والشرط، وأخذ الدم الكبير لإنقاذ مريض ونحوه، فاما القليل الذي يؤخذ لتحليل أو كشف ونحوه، أو خرج من جرح بغير اختيار، أو دم الرعاف القهري، أو من ضربة أو شجة، فالأصح أنه لا يبطل به الصيام لعدم الاختيار والله أعلم.

س ٢١ - هل يجوز للمرء الصيام وهو جنب؟

الجواب: ثبت في الحديث أن النبي صلوات الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغسل ويصوم، وحيث إن الاغتسال من العجابة شرط لصحة الصلاة، فلا يجوز تأخيره لوجوب صلاة الصبح في وقتها، لكن لو غلبه النوم وهو جنب فلم يستيقظ إلا في الضحى، فإنه يغسل ويصلِّي صلاة الفجر ويستمر في صومه، وكذا لو نام في النهار وهو صائم فاحتلم فإنه يغسل لصلاة الظهر أو العصر ويتم صومه.

س ٢٢ - ما حكم المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم؟

الجواب: المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم منهي عنها مخافة أن يصل الماء إلى الجوف. فإذا بالغ الصائم في المضمضة والاستنشاق اعتبار عاصياً ولا يفطر بذلك حتى ولو وصل الماء إلى حلقه إذا لم يكن متعمداً.

س ٢٣ - هل الغبار يفطر؟ وكذلك البخاخ الذي يستعمله المصابون بمرض الربو هل يفطر أيضاً؟

الجواب: الغبار لا يفطر وإن كان الصائم مأموراً بالتحرز منه، وكذلك البخاخ الذي يستعمله المصابون بمرض الربو فإنه لا يفطر؛ لأنه ليس له جرم ثم هو يدخل مع مخرج النفس لا مخرج الطعام والشراب.

س ٢٤ - ما قول فضيلتكم فيما ارتكبتم من محظورات الصيام جهلاً منها متذ سنوات؟ وأيضاً لا تغسل من الجنابة وبذلك تصلي وهي جنب؟

الجواب: لا شك أنها مفرطة، فإنه لا يجوز للإنسان أن يقدم على العمل الذي لا يدرى ما عاقبته، والمسلم الذي نشأ بين المسلمين وفي بلاد الإسلام لا يمكن أن يتغافل إلا عن تفريط فكونها مثلاً تصلي بدون وضوء هذا تفريط منها. ترى المسلمات يتوضأن وتقرأ القرآن وتسمع القرآن، وفيه التعليمات التي فيها إزالة الأحداث كبيرة وصغرتها، كقوله تعالى: «وَإِن كُنْتُمْ جَنِيْاً فَاطْهُرُوا...» [المائدة: ٦] فلا يجوز الإقامة على مثل هذه الحال.

وهكذا أيضاً إذا صامت عليها أن تفكّر ما الذي يجب عليها في الصيام تركه. وبكل حال لو قدر أنها فعلت شيئاً يفسد صومها ولم تشعر، واعتقدت أن ذلك لا يفسد الصيام بادرت وأخرجت تلك الكفارة وإن كان عليها قضاء ذلك اليوم الذي أفسدته، وإذا كان قد مضى عليها سنة أو أكثر أطعمت مع القضاء عن كل يوم مسكنناً. وكذلك بقية الأحكام.

وأما بالنسبة للصلاحة، فإن كانت كثيرة بأن بقيت مثلاً لا تغسل من الجنابة

لمدة أشهر أو لمدة سنوات جهلاً منها وإعراضاً وعدم اهتمام فلعلها يقال لها أصلحي عملك في المستقبل وتبوي إلى الله وأكثرى من النوافل، أما كوننا نلزمها بقضاء الصلوات سنة أو سنتين فإن في ذلك مشقة وتنفيراً عنها. فلعله يكتفى بأن تكثر من النوافل وتحافظ على الصلاة بقية حياتها وتحافظ على الطهارة من الحديثين.

س ٢٥ - هل الغيبة والنميمة - التي ابتلي بها كثير من الناس - تبطل الصيام؟

الجواب: هذه الأمور محرمة في كل الأوقات، وخاصة في رمضان. فإن الصائم مأمور بأن يحفظ صيامه عن ما يجرحه من الغيبة والنميمة وقول الزور. يقول ﷺ: «ليس الصيام من الطعام والشراب، إنما الصيام من اللغو والرث». وروى أحمد في مسنده أن امرأتين صامتا فكادتا أن تموتا من العطش فذكرتا للنبي ﷺ فأعرض عنهما ثم ذكرتا له فدعاهما وأمرهما أن يتقياً فقاءتا ملء قدح قيحاً ودماءً وصديدًا فقال: «إن هاتين صامتا عن ما أحل الله لهم وأنظرتا على ما حرم الله؛ جلست إحداهما إلى الأخرى فجعلتنا يأكلان لحوم الناس» وقال ﷺ: «رب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش، ورب قائم حظه من قيامه السهر».

فالحاصل أن هذه الأشياء مما تخل بالصيام وإن كانت غير مبطلة له إبطالاً كلياً، ولكنها تنقص ثوابه. وعلى الصائم أن يحفظ جوارحه عن الخصومة إذا سابه أحد أو شاتمه. لذلك يقول ﷺ: «إذا كان صوم أحدكم فلا يرفث ولا يفسق ولا يصخب فإن أمرؤ سابه أو شاتمه فليقل إني صائم» وفي رواية: «إني أمرؤ صائم».

فعلى الصائم أن يجعل لصيامه ميزة فعن جابر - رضي الله عنه - أنه قال: «إذا صمت فليصم سمعك وبصرك ولسانك عن الغيبة والنميمة، ودع أذى الجار، ول يكن عليك السكينة والوقار، ولا تجعل يوم صومك ويوم فطرك سواء» أو كما قال.

فإن لم يكن الصيام كذلك فإنه يكون كما قال بعضهم:
إذا لم يكن في السمع مني تصاون وفي بصرى غض وفي منطقى صمت
فحظى إذاً من صومي الجوع والظماء وإن قلت إنني صمت يومي فما صمت
س ٢٦ - أنا فتاة أبلغ من العمر ١٧ سنة وسؤالى أنه في العاملين الأولين
من صيامي لم أصوم الأيام التي أفترتها في رمضان فماذا أفعل؟

الجواب: يلزمك المبادرة إلى قضاء تلك الأيام ولو متفرقة، ولابد مع
القضاء من كفارة وهي إطعام مسكين عن كل يوم، وذلك بسبب تأخير القضاء
أكثر من عام كما يرى ذلك جمهور العلماء.

س ٢٧ - أنا شاب أبلغ من العمر ٢٣ سنة وقد شجعني والدي على الصيام
وأعمرى ١٥ سنة تقريباً - والله أعلم - وكنت أصوم وأفتر أحياناً لأنني لم أكن
أعرف المعنى الحقيقي للصوم، ولكن بعد أن بلغت ووعيت أكثر بدأت أصوم
كل شهر رمضان المبارك ولم أفتر في أي يوم من أيامه - والحمد لله - وسؤالى
هو هل عليّ قضاء السنوات الماضية؟ وكم هي المدة التي يجب أن أقضيها؟
علماً بأنني في السن ١٨ بدأت أصوم كل شهر رمضان؟

الجواب: متى أتم الإنسان ١٥ عاماً وجبت عليه التكاليف فإن هذه السن
علامة البلوغ، فهذا الذي تساهل بالصوم، وقد حكم ببلوغه، قد ترك واجباً
فعليه قضاء ما ترك أو أفتر فيه من أيام الرمضانات التي مرت به قبل توبته ولا
يعذر بجهله بحكمة الصيام، فعليه قضاء الأيام التي تركها أو لم يتم الصيام فيها
مع الكفاره عن كل يوم طعام مسكين، فإن كان جاهلاً بعدها فعليه الاحتياط
حتى يتيقن أنه قضى ما وجب في ذمته. والله أعلم.

س ٢٨ - هل يجوز تأجيل صيام دين رمضان إلى فصل الشتاء؟

الجواب: يجب قضاء صيام رمضان على الفور بعد التمكن وزوال العذر
ولا يجوز تأخيره بدون سبب مخافة العواقب من مرض أو سفر أو موت، ولكن
لو أخره فصامه في الشتاء وفي الأيام القصيرة أجزاء ذلك وأسقط عن القضاء.

س ٢٩ - من أخر قضاء رمضان إلى رمضان آخر ماذا عليه؟

الجواب: إذا كان لعذر كأن يكون مريضاً أحد عشر شهراً وهو على فراشه ولم يستطع أن يصوم هذه المدة فليس عليه إلّا القضاء، وأما إذا كان تفريطأ منه وإهمالاً وهو قادر فإن عليه مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم كفارة عن التفريط.

س ٣٠ - تزوجت في سن مبكرة وجمعت زوجتي بعد أذان الفجر بعدما نويت الإمساك مرتين في كل يوم مرة. علماً بأن زوجتي كانت راضية بذلك. أرجو إفادتي، ماذا يجب علىي من كفارة؟ وكذلك زوجتي، ماذا يجب عليها، علماً أنه قد مضى على ذلك أكثر من خمس سنوات؟

الجواب: عليك قضاء اليومين المذكورين، وعليك كفارة الوطء في نهار رمضان، وهي مثل كفارة الظهار المذكورة في أول سورة المجادلة: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها...﴾ [سورة المجادلة، الآيات: ٤-١]. وعلى امرأتك مثل ذلك حيث أنها موافقة عالمية بالتحريم.

س ٣١ - شخص داعب زوجته في نهار رمضان وحصل بعض التقبيل وال المباشرة في الفخذ مع الشهوة، ولكن لم يحصل إنزال المنى بل نزل المذبي فقط. فهل يفسد صومه بذلك؟ وإذا كان لا يعرف عدد الأيام التي حصل فيها منه ذلك فكيف يعرف؟ مع العلم أنه قد مضى على ذلك عدة سنوات، أي أنه مر عليه رمضان الآخر والذي بعده. فما العمل؟

الجواب: متى حصل من الصائم في رمضان مباشرة دون الفرج وأنزل منيأ أو مذبياً فإن عليه قضاء ذلك اليوم فقط. فإن كان لا يعلم عدد الأيام فعليه الاحتياط بالصيام حتى يتتأكد أن قد قضى ما عليه، وحيث أنه قد مضى على ذلك سنوات وهو جاهل بالحكم فليس عليه سوى القضاء، فإن كان عالماً بفساد صومه فأخرجه ستة أو أكثر فإن عليه مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم. والله أعلم.

س ٣٢ - رجل عليه قضاء يومين من رمضان ولم يقضِ صيامه إلى الآن علمًا أنه فاته رمضان الأول والآخر ولم يقضه. فماذا يجب عليه؟

الجواب: من أفتر في رمضان وجب عليه القضاء فوراً ولا يجوز له تأخيره من غير عذر، فإن أخره بلا عذر حتى دخل عليه رمضان الثاني وجب عليه مع القضاء كفارة وهي إطعام مسكين لكل يوم.

س ٣٣ - تزوجت وعمري عشرون عاماً، وكان زواجي في شهر رمضان، وكانت أنا نام مع زوجتي بعد السحور وأقبلها وأضمها ونحن في لباس النوم، وبخرج سائل على شكل مني ولكن لا أعلم هل هو مني أم خلافه. وعندما سألت قيل لي إن هذا العمل لا يجوز وبالفعل لم أعد أنا نام مع زوجتي بعد السحور، ولايزال ضميري يؤثني على ما حصل، فأرجو من فضيلتكم إفادتي. هل هي كفارة أم ماذا أفعل؟

الجواب: نرى من باب الاحتياط أن تقضي تلك الأيام التي حصل منك فيها هذا اللمس ونحوه، وحصل منك هذا الإنزال سواء كان مني أو مدياً، فكلاهما عند الجمهور يحصل به الإفطار إذا كان عن عمد و اختيار، وإن كان في المדי خلاف، فاما الإثم والكفارة فلا إثم عليك - إن شاء الله - لصدر ذلك عن جهل، وكذا لا كفارة فإنما الكفارة في الوطء في الفرج في نهار رمضان. والله أعلم.

س ٣٤ - رجل تعب تعباً شديداً من جراء التمارين الرياضية في الصيام في يوم من أيام رمضان فشرب ماء ثم أتم الصيام. هل يجوز صيامه أم لا؟

الجواب: هذه التمارين الرياضية ليست فرضاً عيناً ترك لها أركان الإسلام، فالواجب عليه إذا عرف أنها تؤول به إلى التعب أن يتوقف ولا يتعب نفسه، ولا يجوز له الفطر بمجرد هذا التعب إلا إذا وصل إلى حالة يخشى على نفسه الموت فيتحقق بالمريض؛ وعلى كل حال فعليه التوبة مما وقع منه، وعليه المبادرة بقضاء ذلك اليوم الذي أفسده بالشرب فيه.

س ٣٥ - رجل مسافر يجوز له الفطر في رمضان جامع زوجته وهي صائمة. فهل عليه كفارة في ذلك؟ وكيف تکفر هي عن ذلك على الرغم من أنها أکرحت من قبل زوجها؟

الجواب: أرى أنه لا كفارة عليه إذا كان مسافراً سفر قصر يبيح له الفطر، فإنه إذا أبیح له الفطر بالأكل في نهار رمضان جاز الوطء في النهار. فإذا صامت المرأة جاز إفطارها لذلك، وحيث أنها - والحال هذه - مكرهة فأرى أنه لا إثم ولا كفارة. والله أعلم.

س ٣٦ - لقد أفترت في بعض الأيام وأنا والله ضعيفة الذاكرة ولكنني مع ذلك لا أتذكر هل أنا أفترت وأنا صغيرة أي قبل البلوغ والأهل أمروني بالصيام وأفترت خلسة، أم أني أفترت وأنا في الدورة الشهرية؟ أم أفترت هكذا بدون أي سبب؟ ولا أتذكر هل ذلك قبل البلوغ أو بعده؟ وأنا محatarة وأردت أن أبرئ ذمتي. قضيت ٨ أيام وهذه الثمانية هي أيام دورتي ولم أکفر ولكنني مع ذلك شاكحة. أرجو إفادتي.

الجواب: أرى أنه لا قضاء عليك للشك: هل ذلك بعد البلوغ أو قبله؟ والأصل عدم البلوغ مادمت لا تتذكرين ذلك فإن العادة أن الصغير هو الذي يكون منه التساهل وتناول المفترات في الخفية وهو غير مكلف، وإن كانت أيام الدورة فقد قضيتها - والحمد لله - فإن أحبت الصدقة عن تأخير قضائها احتياطاً للعبادة فلك ذلك بإطعام مساكين بعدها. والله أعلم.

س ٣٧ - في أيام رمضان يحلو لي النوم بجانب الزوجة ويحصل بعض المداعبات دون الولوج والإنزال. فما حكم ذلك؟ أفيدوني جزاكم الله خيراً.

الجواب: متى حصلت هذه المداعبة واللمس دون إيلاج أو إنزال فالصيام صحيح - إن شاء الله تعالى - فإن حصل إيلاج ولو بدون إنزال فيه كفارة ظهار مع قضاء ذلك اليوم، فإن حصل إنزال بدون إيلاج فيه قضاء ذلك اليوم والاحتياط للصائم بعد عن الأسباب والوسائل التي توقعه في الإثم والحرام.

س٣٨ - أفطرت امرأة في شهر رمضان المبارك لعذر شرعي ووافتها الأجل قبل قضاء الصيام الذي عليها. فهل عليها ذنب؟ وما كفارة ذنبها؟

الجواب: إذا أفطرت الإنسان لمرض استمر به المرض بعد رمضان حتى مات فلا قضاء على ورثته ولا كفارة حيث أنه لم يتمكن من القضاء، فإن شفي وفرط ومرت به أيام يمكن الصوم فيها ولكن تساهل فعليه القضاء على ورثته أو الكفارة وهي إطعام مسكين عن كل يوم.

وهكذا المرأة إذا تمكنت من القضاء بعد رمضان ولم تفعل، فإن لم تتمكن فلا قضاء ولا كفارة لقيام عذرها. والله أعلم.

س٣٩ - إذا لم يحصل جماع بين الرجل وزوجته إلا خارجياً، ولكنه أصاب جسدها. فهل يجوز لها الوضوء فقط بدون الاغتسال؟ وإذا كان هذا لا يجوز ولكنه حصل لوجودها في رمضان وهي ضيفة عند أهل زوجها. فهل عليها قضاء الصيام والصلاحة لتلك الأيام أم لا؟

الجواب: متى حصل التلامس بين الزوجين وال المباشرة بدون حائل ولم يكن هناك إيلاج فإنه لا يجب الاغتسال على أحد منها إلا إن أنزل أو انتقل منه المني ولو لم يخرج، فمن أحس بانتقال المني من الصلب أو التراب فعليه الاغتسال، فإن لم ينزل ولم يحس بانتقال الماء فلا غسل عليه. وإنما عليه الوضوء لوجود اللمس بشهوة.

وإذا كان في الصيام فحصل إنزال بدون إيلاج فعلى من وجد ذلك القضاء لذلك اليوم بلا كفارة، أما إن حصل إيلاج فإنه يجب الغسل على كل منها ولو لم ينزل، وعليه القضاء لذلك اليوم وعليه الكفارة التي هي مثل كفارة الظهار المذكورة في أول سورة المجادلة، فإن كانت المرأة مكرهة فلا كفارة عليها.

س٤٠ - امرأة أفطرت رمضان في عام ١٣٨٢هـ لعذر حقيقي وهو إرضاع طفلها، وكبر الطفل وصار اليوم عمره أربعاً وعشرين سنة ولم تقضِ ذلك الشهر. وهذا - والله العظيم - بسبب الجهل لا تهاوناً وقدد التعمد. أرجو إفادتنا.

الجواب: يجب عليها المبادرة إلى قضاء ذلك الشهر في أقرب وقت فتصومه ولو متفرقاً بقدر الأيام التي صامها المسلمون ذلك العام، وعليها مع الصيام الصدقة وهي إطعام مسكين عن كل يوم، كفارة عن التأخير، فإن آخر القضاء حتى أدركه رمضان آخر لزمه مع القضاء كفاراً، فيكتفي عن الشهر كله كيس من الأرز خمسة وأربعة كيلوغراماً.

وكان الواجب عليها البحث والسؤال عن أمر دينها. فإن هذه المسألة مشتهرة ومعروفة بين أفراد الناس وهي أن من أنفطر لعذر لزمه القضاء فوراً ولم يجز له التأخير لغير عذر.

س٤١ - هل صلاة التراويح سنة فقط أم سنة مؤكدة؟ وكيف تؤديها؟

الجواب: هي سنة مؤكدة حث النبي ﷺ عليها بقوله: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً عُفر له ما تقدم من ذنبه».

وثبت أنه صلأها بأصحابه عدة ليالٍ، ثم خاف أن تفرض عليهم ورغبهم أن يصلوها بأنفسهم فكان الرجل يصليها وحده ويصللي الاثنان جميعاً والثلاثة جماعة، ثم إن عمر - رضي الله عنه - رأى جمعهم على إمام واحد لما في ذلك من الاجتماع على الصلاة وسماع القرآن واستمر على ذلك المسلمين إلى اليوم.

وكانت تؤدى في ذلك الزمان ثلاثة وعشرين ركعة وكانوا يطيلون في القراءة بحيث يقرؤون سورة البقرة في اثنتي عشرة ركعة وأحياناً في ثمانين ركعات، وحيث لم يحددها النبي ﷺ بعدد معين فإن الأمر واسع فإن شاء قلل الركعات وطول في الأركان وإن شاء زاد في عدد الركعات وخفف الأركان.

س٤٢ - ما هي الأدعية التي تقال في القنوت في رمضان؟ وهل القنوت في الوتر لازم؟

الجواب: القنوت في الوتر سنة وليس بلازم وتكره المداومة عليه مخافة اعتقاد العامة أنه واجب، وإنما هو مسنون في صلاة الوتر في رمضان وغيره من

شهور العام. وذهب بعض العلماء إلى عدم شرعيته إلاً في النصف الأخير من رمضان، واستحب بعضهم القنوت في صلاة الفجر كل يوم وال الصحيح أنه يشرع فيها عند النوازل.

وقد حفظ من الأدعية فيه ما رواه الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - قال: علّماني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «اللهم اهدني فيما هيمن هديت، واعافي فيما عافيت، وتولني فيما فیمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قدرته وقضيه فإنك تقضي بالحق ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، تبارك ربنا وتعالى» وعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» رواهما الخمسة، ولا بأس بالزيادة على ذلك من الأدعية المأثورة الجامعة لخيري الدنيا والآخر.

س٤٣ - هل يكون قيام الليل في شهر رمضان المبارك فقط أم في جميع أيام السنة؟ ومن أي ساعة يبدأ وإلى أي ساعة ينتهي؟ وهل يكون القيام صلاة فقط أم صلاة وقراءة قرآن؟

الجواب: قيام الليل بالصلاحة والتهجد سنة وفضيلة حافظ عليها النبي ﷺ وصحابته كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِ الْأَيَّلَ وَنَصْفَهُ وَطَافِهَةً مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ [سورة المزمل، الآية ٢٠] وليس خاصاً بشهر رمضان، ووقته ما بين العشاء والفجر لكن الصلاة آخر الليل أفضل وإن صلى وسطه فله أجر والأولى أن يكون عقب النوم أو في النصف الأخير من الليل. والله أعلم.

س٤٤ - إذا كان هناك حائل ساتر بين الرجال والنساء في المسجد فهل ينطبق قول الرسول ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخر وشرها أولها» أم يزول ذلك ويبقى خير صفوف النساء أولها؟ أفيدونا أفادكم الله.

الجواب: يظهر أن السبب في كون خير صفوف النساء آخرها هو البعد عن الرجال فإن المرأة كلما كانت أبعد عنهم كان ذلك أصين لها وأحفظ لعرضها وأبعد لها عن الميل إلى الفاحشة، لكن إذا كان مصلحتي النساء بعيداً عن الرجال ومفصولاً بحاجز من جدار أو ستة متى وإنما يعتمد في متابعة الإمام على المكبر فإن الراجع فضل الصف الأول لتقديمه وقربه من القبلة ونحو ذلك.

س ٤٥ - هل يجوز للإمام في صلاة التراويح أن يصلி أربع ركعات بسلام واحد سواء جلس للتشهد الأول كالظاهر مثلاً أم لم يجلس؟

الجواب: ثبت في الصحيح قول النبي ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى» وفي صحيح مسلم عن عائشة: وكان يقول في كل ركعتين التحيّة. وهذا يفيد السلام من كل ركعتين، وهكذا المنقول عن الصحابة والأئمة في صلاة التراويح ولكنهم كانوا يطيلون القيام والأركان فيستريحون بعد كل أربع ركعات ولذلك سموا هذه الصلاة بالتراويح.

وأما الوتر فيجوز سرده في ثلاث ركعات بسلام واحد أو خمس ركعات أو سبع يسلم في آخرهن كما ثبت ذلك عن عائشة في الصحيح وبكل حال يكره سرد أربع ركعات في صلاة التهجد. قوله عائشة: يصلٰ أربعاً... الخ. أي سلامين كما ذكرت في الحديث الآخر.

س ٤٦ - إمام مسجد يصلٰ بالناس التراويح ويقرأ في كل ركعة صفحة كاملة أي ما يعادل ١٥ آية إلا أن بعض الناس يقول إنه يطيل القراءة والبعض يقول عكس ذلك. ما السنة في صلاة التراويح؟ وهل هناك حد يعرف به التطويل من عدمه منقول عن النبي ﷺ؟

الجواب: ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يصلٰ بالليل إحدى عشرة ركعة في رمضان وغيره ولكنه يطيل القراءة والأركان حتى أنه قرأ مرة أكثر من خمسة أجزاء في ركعة واحدة مع الترتيل والتأني.

وثبت أنه كان يقوم عند انتصاف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ثم يستمر يصلى إلى قرب طلوع الفجر فيصل إلى ثلاث عشرة ركعة في نحو خمس ساعات وذلك يستدعي الإطالة في القراءة والأركان.

وثبت أن عمر - رضي الله عنه - لما جمع الصحابة على صلاة التراويح كانوا يصلون عشرين ركعة ويقرؤون في الركعة نحو ثلثين آية من آيات البقرة أي ما يقارب أربع صفحات أو خمساً؛ فيصلون بسورة البقرة في ثمانى ركعات فإن صلوا بها في ثنتي عشرة ركعة رأوا أنه قد خفف.

هذه هي السنة في صلاة التراويح فإذا خفف القراءة زاد في عدد الركعات إلى إحدى وأربعين ركعة كما قاله بعض الأئمة، وإن أحب الاقتصار على إحدى عشرة أو ثلاث عشرة زاد في القراءة والأركان. وليس لصلاة التراويح عدد محدود وإنما المطلوب أن تصلي في زمن تحصل فيه الطمأنينة والتأني بما لا يقل عن ساعة أو نحوها ومن رأى أن ذلك إطالة فقد خالف المنقول فلا يلتفت إليه.

س ٤٧ - ما حكم صلاة التراويح؟ وما قولكم في حال كثير من الناس من ترك هذه الفضيلة العظيمة وانصرف لتجارة الدنيا وربما لإضاعة الوقت باللعبة والاسهر؟

الجواب: صلاة التراويح هي القيام في ليالي رمضان بعد صلاة العشاء وهي سنة مؤكدة كما دل على ذلك قول النبي ﷺ: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه». وقيام رمضان شامل للصلوة أول الليل وأخره، فالتراويح من قيام رمضان. وقد وصف الله عباده المؤمنين بقيام الليل كما قال تعالى: «والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً» [سورة الفرقان، الآية ٦٤]. قوله: «كانوا قليلاً من الليل ما يهجنون» [سورة الذاريات، الآية ١٧].

ويستحب أن يصلى مع الإمام حتى ينصرف فقد روى الإمام أحمد وأهل

السنن بسند صحيح عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة» وكان الإمام أحمد - رضي الله عنه - لا ينصرف إلاً مع الإمام عملاً بهذا الحديث.

ولا شك أن إقامة هذه العبادة في هذا الموسم العظيم تعتبر من شعائر دين الإسلام ومن أفضل القربات والطاعات ومن سنة النبي ﷺ كما روى عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الله - عز وجل - فرض عليكم صيام رمضان وستنت لكم قيامه».

فإحياء هذه السنة وإظهارها فيه أجر كبير ومضاعفة للأعمال وقد ورد في بعض الآثار: «إن في السماء ملائكة لا يعلم عددهم إلا الله - عز وجل - فإذا دخل رمضان استأذنوا ربهم أن يحضروا مع أمّة محمد ﷺ صلاة التراويح فمن مسّهم أو مسوه سعد سعادة لا يشقى بعدها أبداً» فكيف يفوّت المسلم هذا الأجر العظيم وينصرف عنه لتعاطي حرف أو تجارة أو تنمية ثروة من متاع الحياة الدنيا التي لا تساوي كلها عند الله جناح بعوضة؟

فهؤلاء الذين يزهدون في فعل هذه الصلاة ويشتغلون بأموالهم وصناعاتهم لم يشعروا بالتفاوت الكبير بين ما يحصل لهم من كسب أو ربح دنيوي قليل وما يفوتهم من الحسنات والأجور والثواب الآخرني ومضاعفة الأعمال في هذا الشهر الكريم. ولقد أكبَّ الكثير على الأعمال الدنيوية في ليالي رمضان ورأوا ذلك موسمًا لتنمية التجارة وإقبال العامة على العمل الدنيوي فصار تنافسهم في ذلك وتکاثرهم بالمال والكسب وتناسوا قول بعض السلف: «إذا رأيت من ينافسك في الدنيا فنافسه في الآخرة».

أما الذين يسهرُون هذه الليالي على اللهو واللعب فهم أخسر صفة وأضل سعيًا، وذلك أن الناس اعتادوا السهر طوال ليالي رمضان غالباً، واعتادوا عن نوم الليل بنوم الصبيحة وأول النهار أو أغله، فرأوا شغل هذا الليل بما يقطع الوقت فأقبلوا على سماع الملاهي والأغاني وأكبووا على النظر في الصور الفاتنة والأفلام الخليعة المجانية، وتنج عن ذلك ميلهم إلى المعاصي وتعاطيهم شرب

المسكرات وميل نفوسهم إلى الشهوات المحرمة وحال الشيطان والنفوس الأمارة بالسوء بينهم وبين الأعمال الصالحة فصدوا عن المساجد ومشاركة المصلين في هذه العبادة الشريفة؛ فأفضلهم من يصلي الفريضة ثم يبادر الباب، والكثير منهم يتربكون الفرض الأعظم وهو الصلاة ويتقربون بالصوم مجازة ومحاكاة لأهليهم مع تعاطيهم لهذه المحرمات وصدورهم عن ذكر الله وتلاوة كتابه. وذلك هو الخسران المبين. والله المستعان.

س٤٨ - ما الحكمة في تسمية قيام رمضان بالتراويف؟ وهل ترون أن من الأفضل استغلال وقت التوقف في صلاة التراويف بـالقاء كلمة أو موعظة؟

الجواب: ذكر في المناهل الحسان عن الأعرج قال: ما أدركنا الناس إلاً وهم يلعنون الكفارة في رمضان، قال: وكان القاريء يقرأ سورة البقرة في ثمانى ركعات، وإذا قام بها في الشتى عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف.

وعن عبد الله بن أبي بكر قال: سمعت أبي يقول: كنا ننصرف في رمضان من القيام فنستعجل الخدم بالطعام مخافة فوت السحور.

وعن السائب بن يزيد قال: أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وتماماً الداري - رضي الله عنهم - أن يقوموا للناس في رمضان بإحدى عشرة ركعة فكان القاريء يقرأ بالمئين حتى كنا نعتمد على العصي من طول القيام فما كنا ننصرف إلاً في فروع الفجر.

وقال ابن محمود في كتاب الصيام: وسميت تراويف من أجل أنهم يستريحون بعد كل أربع ركعات لكونهم يعتمدون على العصي من طول القيام ولا ينصرفون إلاً في فروع الفجر.

وحيث إن الناس في هذه الأذمنة يخففون الصلاة فيفعلونها في ساعة أو أقل، فإنه لا حاجة بهم إلى هذه الاستراحة حيث لا يجدون تعباً ولا مشقة، لكن إن فضل بعض الأئمة بين ركعات التراويف بجلوس أو وقفة يسيرة للاستجمام أو الارتياب فالأولى قطع هذا الجلوس بنصيحة أو تذكير، أو قراءة كتاب مفيد أو تفسير آية يمرّ بها القاريء، أو موعظة أو ذكر حكم من الأحكام

حتى لا يخرجوا أو لا يملوا.

س ٤٩ - ما هي السنة في عدد ركعات التراویح؟ هل هي إحدى عشرة رکعة أم ثلاث عشرة رکعة؟ وهل يلزم الاكتفاء بسورة واحدة طوال الشهر أم الأفضل التنويع؟ وما رأيكم فيما يزيد على ذلك بحيث يصلى ثلاثة وعشرين أو أكثر؟

الجواب: قال في مجالس شهر رمضان: واختلف السلف الصالح في عدد الركعات في صلاة التراویح والوتر معها، فقيل: إحدى وأربعين رکعة، وقيل: تسعة وثلاثون. وقيل: تسع وعشرون. وقيل: ثلاثة وعشرون. وقيل: تسعة عشرة. وقيل: ثلاثة عشرة. وقيل إحدى عشرة. وقيل غير ذلك.

وقال أبو محمد بن قدامة في المغني: فصل. والمختار عند أبي عبدالله - يرحمه الله - فيها عشرون رکعة وبهذا قال الثوري وأبي حنيفة والشافعي، وقال مالك: ستة وثلاثون، وزعم أنه الأمر القديم، وتعلق بفعل أهل المدينة فإن صالحًا مولى التوؤمة قال: أدركت الناس يقومون بإحدى وأربعين رکعة يوترون منها بخمس.

ولنا أن عمر - رضي الله عنه - لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلّي بهم عشرين رکعة، وقد روى الحسن أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلّي بهم عشرين ليلة ولا يقترب بهم إلّا في النصف الثاني، فإذا كانت العشر الأخيرة تخلف أبي بن كعب فصلّى في بيته.

وروى مالك عن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمان عمر في رمضان بثلاث وعشرين رکعة. وعن علي أنه أمر رجلاً يصلّي بهم في رمضان عشرين رکعة. وهذا كالإجماع. قال بعض أهل العلم: إنما فعل هذا أهل المدينة؛ لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة فإن أهل مكة يطوفون سبعاً بين كل ترويحيتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات... إلخ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: له أن يصلّيها عشرين رکعة

كما هو المشهور في مذهب أحمد والشافعى وله أن يصلي إحدى عشرة وثلاث عشرة؛ وكله حسن فيكون تكثير الركعات أو تقليلها بحسب طول القيام وقصره. وقال: الأفضل يختلف باختلاف المصلين فإن كان فيهم احتمال بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي ﷺ يصلي لنفسه في رمضان وغيره فهو الأفضل. وإن كانوا لا يتحملونه فالقيام بعشرين هو الأفضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فإنه وسط بين العشر والأربعين، وإن قام بأربعين أو غيرها جاز ولا يكره شيء من ذلك، ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد مؤقت لا يُزاد فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ... إلخ.

ومن كلام شيخ الإسلام المذكور وغيره من الآثار يعلم أن قيام الليل يحدد بالزمان لا بعدد الركعات، وأن النبي ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة في نحو خمس ساعات وأحياناً في الليل كله حتى يخشوا أن يفوتهم الفلاح - يعني السحور - وذلك يستدعي طول القيام بحيث تكون الركعة في نحو أربعين دقيقة، وكان الصحابة يفعلون ذلك بحيث يعتمدون على العصي من طول القيام، فإذا شق عليهم طول القيام والأركان خففوا من الطول وزادوا في عدد الركعات حتى تستغرق صلاتهم جميع الليل أو أغلبه. فهذا سنة الصحابة في تكثير الركعات مع تخفيف الأركان أو تقليل الركعات مع إطالة الأركان ولم ينكر بعضهم على بعض فالكل على حق والجميع في عبادة يُرجى قبولها ومضااعفتها. والله أعلم.

س٥ - بعض الناس عندما يأتون إلى مساجد تُصلّى فيها التراويح ثلاثة وعشرين ركعة فإنهم يقومون بأداء إحدى عشرة ركعة فقط ظناً منهم بأنه لا يجوز الزيادة على ذلك، وبالمقابل لا يتمون مع الإمام وينصرفون إلى قراءة قرآن أو كتاب معين أو ربما جلسوا مع بعض زملائهم يتحادثون. فهل فعلهم هذا صحيح أم المطلوب أن يتبعوا الإمام في صلاته امتنالاً لقوله ﷺ: «من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب الله له قيام ليلة»؟

الجواب: قيام رمضان يحصل بصلة جزء من كل ليلة كنصفها أو ثلثتها سواء كان ذلك بصلة إحدى عشرة ركعة أو ثلاثة وعشرين، ويحصل القيام

بالصلاه خلف إمام الحي حتى ينصرف ولو في أقل من ساعه لما روى أهل السنن بسند صحيح عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: صمنا مع رسول الله ﷺ فلم يقم بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل، ثم لم يقم بنا في السادسه ثم قام بنا في الخامسه حتى ذهب شطر الليل - أي نصفه - فقلنا: يا رسول الله، لو نفلتنا بقية ليتنا هذه. فقال ﷺ: «إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة» الحديث.

وكان الإمام أحمد يصلي مع الإمام ولا ينصرف إلاً معه عملاً بهذا الحديث، فمن أراد هذا الأجر فعليه أن يصلي مع الإمام حتى يفرغ من الوتر سواء صلى قليلاً أو أكثر وسواء طالت المدة أو قصرت. فالصلاه أفضل عبادة بدنية يتقرب بها العبد وليس بها حد محدود بل من أطال أو زاد في عدد الركعات فله أجر ذلك والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

س ٥١ - ما حكم القراءة من المصحف للإمام الذي لا يحفظ؟ ومتابعة المأمور له بالنظر فيه؟

الجواب: لا أرى بأساساً في حمل المصحف خلف الإمام ومتابعته في القراءة لهذا الغرض، أو للفتح عليه إذا غلط ويغتفر ما يحصل من حركة القبض وتقليل الأوراق وترك السنة في قبض اليسار باليمين كما يغتفر ذلك في حق الإمام الذي يحتاج إلى القراءة في المصحف لعدم حفظه للقرآن.

ففائدة متابعة الإمام في المصحف ظاهرة بحضور القلب لما يسمعه وبالرقابة والخشوع وبإصلاح الأخطاء التي تقع في القراءة من الأفراد ومعرفة مواضعها، كما أن بعض الأئمة يكون حافظاً للقرآن فيقرأ في الصلاة عن ظهر قلب وقد يغلط ولا يكون خلفه من يحفظ القرآن فيحتاج إلى اختيار أحدهم لينتباشه في المصحف ليفتح عليه إذا ارتج عليه ولينبهه إذا أخطأ فلا بأس بذلك - إن شاء الله ..

س ٥٢ - ما مشروعية الجماعة في قيام رمضان؟ وما السبب في عدم

استمرار النبي ﷺ بالجماعة في صلاة التراويح؟

الجواب: قال أبو محمد ابن قدامة في المغني: والمحترر عند أبي عبد الله فعلها في الجماعة. قال في رواية يوسف بن موسى: الجماعة في التراويح أفضل، وإن كان رجل يقتدى به فصلاً لها في بيته خفت أن يقتدى الناس به. وقد جاء عن النبي ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي» وقد جاء عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يصلى في الجماعة. وبهذا قال المزني وابن عبدالحكم وجماعة من أصحاب أبي حنيفة. قال أحمد: كان جابر وعلي وعبد الله يصلونها في جماعة... إلخ.

وأما المرفوع في ذلك ففي صحيح مسلم عن عائشة قالت: صلى النبي ﷺ في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة وكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فلما أصبح قال: «قد رأيت الذي صنعتم فلم يعنني من الخروج إليكم إلاّ أني خشيت أن تفرض عليكم» وذلك في رمضان.

وعن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد، فقال: «ما هؤلاء؟» قيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن وأبي بن كعب يصلى بهم. فقال: «أصابوا ونعم ما صنعوا» رواه أبو داود.

وروى مسلم عن عائشة أن رسول الله ﷺ خرج من جوف الليل فصلى في المسجد فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس يتحدثون بذلك فاجتمع أكثر منهم فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية فصلوا بصلاته فأصبح الناس يذكرون ذلك فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ فطغى رجال منهم يقولون: الصلاة. فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ حتى خرج لصلاة الفجر، فلما قضى الفجر أقبل على الناس ثم شهد فقال: «أما بعد فإنه لم يخف على شأنكم الليلة ولكنني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل، فتعجزوا عنها» ففي هذه الأحاديث أن النبي ﷺ صلاها ببعض أصحابه جماعة ولم يداوم عليها وعلل

تركها بخوفه أن تفرض عليهم فلما أمنوا من ذلك بعده جمعهم عليه عمر. فروى البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه، ويصلى الرجل فيصلني بصلاته الرهط. فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل. ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب.

س ٥٣ - ما مشروعية حضور النساء لصلاة التراويح؟ وما رأيكم - أحسن الله إليكم - في مجيء بعضهن مع السائق بدون محرم؟ وربما جئن متبرجات أو متعررات؟ وكذلك بعضهن يصطحبن أطفالهن الصغار مما يسبب التشويش على المسلمين بكثرة إزعاجهم بالصياح والعبث. فما توجيهكم؟

الجواب: قال في مجالس شهر رمضان: ويجوز للنساء حضور التراويح في المساجد، إذا أمنت الفتنة منهن وبههن لقول النبي ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» متفق عليه. ولأن هذا من عمل السلف الصالح - رضي الله عنهم - .

لكن يجب أن تأتي متسترة متتحجبة غير متبرجة ولا متطيبة ولا رافعة صوتاً، ولا مبدية زينة لقوله تعالى: «وَلَا يَدِينُ زَيْتُونَ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» [سورة النور، الآية: ٣١] أي لكن ما ظهر منها فلا يمكن إخفاؤه وهي الجلباب والعباءة ونحوهما، لأن النبي ﷺ لما أمر النساء بالخروج إلى الصلاة يوم العيد قالت أم عطية: يا رسول الله، إحدانا ليس لها جلباب، قال: «لتلبسها صاحبتها من جلبابها» متفق عليه.

والسنة للنساء أن يتأخرن عن الرجال ويبعدن عنهم ويبدأن بالصف المؤخر عكس الرجال لقول النبي ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» رواه مسلم. وينصرفن عن المسجدفور تسليم الإمام، ولا يتأخرن إلا لعذر لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي ﷺ إذا سلم حين يقضي تسليمه يمكث في مقامه يسيراً قبل أن يقوم. قالت: نرى والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال. رواه البخاري. اهـ.

ولا يجوز لهن أن يصطحبن الأطفال الذين هم دون سن التمييز فإن الطفل عادة لا يُملك عن العبث ورفع الصوت وكثرة الحركة والمرور بين الصفوف ونحو ذلك. ومع كثرة الأطفال يحصل منهم إزعاج للمصلين وإضرار بهم وتشویش كثیر بحيث لا يُقبل المصلى على صلاته. ولا يخشى فيها لما يسمع ويرى من هذه الآثار، فعلى الأولياء والمسئولين الانتباه لذلك والأخذ على أيدي السفهاء عن العبث واللعب وعليهم احترام المساجد وأهلها والله أعلم.

أما ركوب المرأة وحدها مع قائد السيارة فلا يجوز لها فيه من الخلوة المحرمة لحديث: «لا يخلون رجل بامرأة إلاً ومعها ذو محرم». وقال أيضاً: «لا يخلون رجل بامرأة إلاً كان ثالثهما الشيطان».

فعلى المرأة المسلمة أن تخشى الله ولا ترتكب وحدها مع السائق أو صاحب الأجرة سوء إلى المسجد أو غيره خوفاً من الفتنة، فلابد من أن يكون معها غيرها من محارم أو جمع من النساء تزول بهن الوحدة مع قرب المكان. والله أعلم.

س٤ - ما الفرق بين صلاة التراويح والقيام؟ وما الدليل على تخصيص القيام بال العشر الأوائل؟ وهل من دليل على تخصيص القيام بتطويل القراءة والركوع والسجود؟

الجواب: صلاة التراويح هي قيام رمضان بما تقدم، ولكن طول القيام في العشر الأوائل يسمى بالقيام، وفي الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر شدّ متزره وأحيا ليله وأيقظ أهله» قال ابن رجب في اللطائف: يحتمل أن المراد إحياء الليل كله، وقد روي من وجهه فيه ضعف بلفظ: «وأحيا الليل كله» وفي المستدعنها قالت: «كان النبي ﷺ يخلط العشرين بصلاة ونوم فإذا كان العشر شَرَّ وشدّ المتزر».

وخرج أبو نعيم بإسناد فيه ضعف عن أنس قال: كان النبي ﷺ إذا شهد رمضان قام ونام فإذا كان أربعاءً وعشرين لم يذق غمضاً. اهـ.

وقال - أيضاً - في معنى شد المثير: وال الصحيح أن المراد اعتزاله للنساء. وقد ورد ذلك صريحاً من حديث عائشة وأنس، وورد تفسيره بأنه لم يأْرِ إلى فراشه حتى ينسلخ رمضان، وفي حديث أنس: وطوى فراشه واعتزل النساء.

ومن هذه الأحاديث يعلم سبب تخصيص ليالي العشر الآخر بالقيام، فإن ظاهر هذه الأحاديث أنه يقوم الليل كله بالصلوة والقراءة، ولا شك أن ذلك يستدعي طول القيام والركوع والسجود، وقد ذُكر في المناهل الحسان عن الأعرج قال: ما أدركنا الناس إلَّا وهم يلعنون الكفرة في رمضان، وكان القاريء يقرأ سورة البقرة في ثمانية ركعات، وإذا قام بها في اثنى عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف.

وعن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال: كنا نصرف في رمضان من القيام فنستعجل الخدم بالطعام مخافة فوت السحور. وسبق في حديث السائب أن القارء يقرأ بالمئين حتى كانوا يعتمدون على العصي، فما كانوا ينصرفون إلَّا في فروع الفجر.

وروى مسلم - أيضاً - عن حذيفة قال: صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت: يركع عند المائة. ثم مضى فقلت: يلي بها في ركعة، فمضى ثم افتح النساء فقرأها ثم افتح آل عمران فقرأها، يقرأ متسللاً إذا مرّ بآية فيها تسبيح سبع وإذا مرّ بسؤال سأّل، وإذا مرّ بتعوذ تعوذ، ثم رکع فجعل يقول: سبحان ربِّ العظيم. فكان رکوعه نحواً من قيامه، ثم قال: سمع الله لمن حمده. ثم قام طويلاً قريباً مما رکع، ثم سجد، فقال: سبحان ربِّ الأعلى، فكان سجوده قريباً من قيامه.

وروى البخاري ومسلم عن ابن مسعود قال: صليت مع رسول الله ﷺ فأطال حتى هممته بأمر سوء، هممته أن أجلس وأدعه.

فمن هذه الأحاديث يؤخذ أن سنة النبي ﷺ التي داوم عليها طول القيام وطول الأركان، وأنه يخص العشر بمزيد من الاجتهد. والله أعلم.

س ٥٥ - بعض الناس ممن يحب الخير والتقرب إلى الله يذهب بعيداً أو قريباً للصلوة في ليالي شهر رمضان المبارك خلف إمام معين بحجة خشوع هذا الإمام وقراءته الجيدة، فهل هذا الفعل مشروع؟

الجواب: من المشاهد أن القلب يخشع ويختضع عند سماع القرآن من القارئ الذي يتقن القراءة ويتعافى بالقرآن ويجيد التلاوة، ويكون حسن الصوت يظهر من قراءته أنه يخاف الله تعالى.

إذا وجد الإنسان الخشوع وحضور القلب خلف الإمام الذي يكون كذلك. فله أن يصل إلى خلفه، وله أن يأتي إليه من مكان بعيد أو قريب ليحصل له الاستفادة والإخبارات في صلاته وليتأثر بهذه القراءة التي رغب سماعها وأحضرها لُبَّه وخشوع لها، فينصرف وقد ازداد إيماناً واطمأن إلى كلام الله تعالى وأحبه، فيحمله ذلك على أن يألف القراءة ويكثر منها ويتدبّر كتاب الله ويقرؤه للاستفادة، ويحرص على تطبيقه والعمل به، ويتلوه حق تلاوته ويحاول تحسين صوته بالقرآن.

وقد روى البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن» وفي الصحيحين عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أذن الله لشيء كما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهز به» وعن البراء - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «حسنتوا القرآن بأصواتكم فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً».

فمن هذه الأدلة بياح اختيار الإمام الذي يجيد القرآن وحسن الصوت، وإن كان بعيداً فالذهاب إليه أكثر أجرًا والله الموفق.

س ٥٦ - ما معنى التغنى بالقرآن وما حكمه؟ وما معنى التحبير في القراءة؟ وماذا ترون في مسألة تكفل بعض الأئمة مع نطق القرآن بحيث يخرجون عن سجيتهم بقصد تحبيره؟

الجواب: التغني هو تحسين الصوت بالقرآن والترنم به وهو مستحب لحديث أبي هريرة: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» وروى مسلم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أتيت مزماراً من مزامير آل داود». وروي عنه أنه قال: لو علمت أنك تستمع إلى حبرته لك تحببوا.

والتحبب تحسين الصوت وتحزنه وحيث أعجب النبي ﷺ بصوت أبي موسى وأقره على التحبب فإن ذلك يدل على الاستحباب، لكن التكلف والتشدد في النطق بالحروف والبالغة في المد والشد والإظهار والإفصاح الزائد عن القدرة المعتادة لا يجوز؛ فإن قراءة النبي ﷺ ليس فيها تكلف فقد قرأ سورة البقرة والنساء وآل عمران في ركعة. وقد ثبت عن عثمان - رضي الله عنه - أنه كان يختم القرآن في ركعة. ولو كانوا يتتكلفون هذا التكيف المعهود في قراءة المعاصرين لما أمكنهم ذلك وقد قال النبي ﷺ: «اقرؤوا القرآن من قبل أن يأتي قوم يقيمونه إقامة القدر يتجلبونه ولا يتجلبونه» رواه أبو داود بمعنىه. قال النووي في التبيان: معناه يتجلبون أجره إما بمال وإما بسمعة ونحوها.

وعن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتابين، وسيجيء بعدي أقوام يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء النوح، لا يجاوز حناجرهم؛ مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم».

س ٥٧ - كثير من أئمة المساجد يحددون قدرًا معيناً من القرآن لقراءة كل ليلة وكل ركعة؛ كجزء في الليلة مثلاً، وصفحة من المصحف في الركعة مثلاً. فما توجيهكم - عفا الله عنكم - في ذلك؟

الجواب: لا بأس بتحديد قدر معين يقرأ به المصلي كل ليلة يقسمه على ركعات التراويح كما عليه العمل في صلاة أئمة الحرمين، ويكون ذلك بقدر ما يحتمله المصليون ويناسب المقام ولا بأس بالزيادة في بعض الليالي كالعاشر

الأواخر التي تخص بطول القيام؛ فيزداد في قدر القراءة فيها، وأما الركوعات التي في بعض المصاحف فلا يلزم التقيد بها وإن كانت متناسبة. والأولى أن يكون الركوع عند آخر السورة أو عند موضع منفصل عما قبله.

س ٥٨ - ما ترون في مسألة ترتيب القراءة في صلاة التراويح للإمام؟ هل يقرأ حسب ترتيب السور أم له أن يقرأ من هنا وهناك بدون تسلسل السور؟ وهل ينبغي أن يقرأ القرآن كاملاً في قيام رمضان أم يقتصر على بعض؟

الجواب: قال النووي في التبيان: الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف، فيقرأ الفاتحة ثم البقرة ثم آل عمران، ثم ما بعدها على الترتيب، وسواء قرأ في الصلاة أو في غيرها حتى قال بعض أصحابنا: إذا قرأ في الركعة الأولى سورة: ﴿قُلْ آتُعُوذُ بِرَبِّ الْأَنَاسِ﴾ يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة، ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة فينبغي أن يحافظ عليها.

إلى أن قال: وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف. وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ جماعة مخالفة ترتيب المصحف. وبإسناده الصحيح عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قيل له: إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً؟ فقال: ذلك منكوس القلب. انتهى.

وقال في المناهل الحسان: ويستحب أن يقرأ بسورة القلم - يعني سورة العلق - في عشاء الآخرة من الليلة الأولى من رمضان بعد الفاتحة لأنها أول ما نزل من القرآن ويستحب أن لا ينقص عن ختمة في التراويح ليسمع الناس جميع القرآن. اهـ.

ونقل ابن قدامة في المغني عن القاضي أبي يعلى قال: لا يستحب التقصان عن ختمة في الشهر ليسمع الناس جميع القرآن، ولا يزيد على ختمة كراهية المشقة على من خلفه، والتقدير بحال الناس أولئك فإنه لو اتفق جماعة يرضون التطويل ويختارونه كان أفضل. اهـ.

س ٥٩ - ما حكم تجويد القرآن؟ وما حد اللحن المبطل للصلوة؟ وما حكم

اللحن في فاتحة الكتاب؟ وماذا تقولون في إمامية من تكثر أخطاؤه بصورة ملتفة للنظر؟

الجواب: التجويد المطلوب هو إظهار الحروف وإياضها. قال النووي في التبيان: وينبغي أن يرتل قراءته، قال تعالى: ﴿وَرَتَّلَ الْقُرْآنَ تَرْيِلاً﴾ [سورة المزمل: الآية ٤] وروى أبو داود والترمذى وصححه عن أم سلمة أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ قراءة مفسرة حرفاً حرفاً.

وعن عبدالله بن مغفل قال: رأيت رسول الله ﷺ يرجع في قراءته. وقال ابن عباس: لأن أقرأ سورة وأرتلها أحب إلى من أن أقرأ القرآن كلها.

وقد نُهني عن الإفراط في الإسراع، ويسمى الهدرمة. ثبت أن رجلاً قال لابن مسعود: إني أقرأ المفصل في ركعة، فقال: هذَا كهذَا الشعْر. إن أقواماً يقرأون القرآن لا يجاوز ترافقهم ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع» اهـ.

وقال ابن قدامة في المغني: والمستحب أن يأتي بها مرتبة معربة يقف فيها عند كل آية ويمكن حروف المد واللين ما لم يخرجه ذلك إلى التمطيط، فإن انتهى ذلك إلى التمطيط والتلحين كان مكرورها؛ لأنه ربما جعل الحركات حروفاً. قال أحمد: يعجبني من قراءة القرآن السهلة. وقال: قوله: «زينوا القرآن بأصواتكم» قال: يحسنه بصوته من غير تكلف.

وقال أيضاً: تكره إمامية اللحان الذي لا يُحيل المعنى. نص عليه أحمد. وتصح صلاته بمن لا يلحن، لأنه أتى بفرض القراءة فإن أحال المعنى في غير الفاتحة لم يمنع صحة الصلاة ولا الاتمام به إلا أن يتعمد فتبطل صلاتهما.

وقال أيضاً: يلزمه أن يأتي بقراءة الفاتحة مرتبة مشددة غير ملحوظ فيها لحنًا يحيل المعنى، فإن ترك ترتيباً أو شدة منها أو لحن لحنًا يحيل المعنى مثل أن يكسر كاف (إياك) أو يضم تاء (أنعمت) أو يفتح ألف الوصل في (اهدنا) لم يعتد بقراءة إلا أن يكون عاجزاً عن غير هذا. اهـ.

وبهذا يعرف حد اللحن الذي يبطل الصلاة. ولا شك أن الذي يكثر غلطة في الآيات والحروف لا تجوز إمامته مع وجود من يجيد القراءة. والله أعلم.

س ٦٠ - يقوم بعض الأئمة بوضع مكبرات صوت وجهاز يعرف باسم (جهاز صدى) يحدث أثناء القراءة ترددًا في أواخر الكلمات مما يجعلها متداخلة غير واضحة أحياناً، وقد تحدث نوعاً من جمال الصوت بالمقابل ربما تأثر المصليون وخشعوا على إثره. فما ترون في ذلك؟

الجواب: هذه المكبرات كثيراً ما تحدث التشويش وخفاء الصوت حيث إنها تلتقط الأصوات قبل أن تفهم، وأحياناً تحدث الصدى في داخل المسجد مما لا يفهم معه صوت القارئ. فأرى أن لا تستعمل هذه الأجهزة القوية، إلا إذا قصر من صوتها بحيث يسمع الكلام ويفهم. فإن قصد الإمام تحسين الصوت أو تحصيل الخشوع، فليكن ذلك بغير هذه المكبرات، وإن قصد سماع بعيد ليحصل له شهرة وثناء بين الناس كان ذلك داخلاً في الرياء والسمعة، فإن قصد تنبيه الغافل وحضور المتكاسل كان ذلك حسناً لكن لا يبالغ في رفع صوت المكبر بحيث يشوش على المساجد الأخرى. والله أعلم.

س ٦١ - بعض أئمة المساجد يرددون آيات الرحمة وأيات العذاب ثلاث مرات أو أربع مرات أو أكثر بقصد الخشوع وإيقاء المصلين بما مدى موافقة ذلك للسنة؟ وهل أثير عن السلف؟ وهل كانوا يقتصرن على البكاء في آيات الجنة والنار أم الدليل يفيد ما هو أعم من ذلك؟ وما هي نصيحتكم للأشخاص الذين يبكون عند الدعاء ولا يكونون عند سماع الآيات؟

الجواب: يجوز تردید الآية للتذكرة. قال النووي في التبيان: عن أبي ذر قال: قام النبي ﷺ بأیة حتى أصبح. والآية «إن تعذبهم فإنهم عبادك...» [سورة المائدة، الآية ١١٨]، وعن تميم الداري أنه كرر هذه الآية حتى أصبح: «أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن يجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات...» [سورة الجاثية، الآية ٢١]. وذكر أن أسماء - رضي الله عنها -

كررت قوله تعالى: «فَمَنْ أَنْهَا عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابُ السَّمُومِ» [سورة الطور، الآية ٢٧] طويلاً. وردد ابن مسعود: «... رَبِّ زَنْبِي عَلَمًا» [سورة طه، الآية: ١١٤]. وردد سعيد بن جبیر: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...» [سورة البقرة، الآية ٢٨١]. وردد أيضاً: «... فَسُوفَ يَعْلَمُونَ * إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ» [سورة غافر، الآيات ٧٠، ٧١] وردد أيضاً: «مَا غَرَكَ بِرَبِّ الْكَرِيمِ» [سورة الانفطار، الآية ٦]. وكان الصحاح إذاتلا قوله تعالى: «لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلُلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلُلٌ...» [سورة الزمر، الآية ١٦] رددها إلى السّحر. اهـ.

ومن هذه الآثار يعلم أن القاريء يردد هذه الآيات الوعظية لتأثّره بها، وليس لتأثيرها في غيره. ولكن لا مانع من الأمرين.

وأما البكاء عند سماع القرآن فهو صفة العارفين وشعار الصالحين، كما قال تعالى: «وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيُزِيدُهُمْ خُشُوعًا» [سورة الإسراء: الآية ١٠٩]. وقد ورد في الحديث: «اقرؤوا القرآن وابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا» وكان عمر - رضي الله عنه - إذا قرأ في الصلاة يبكي حتى تسيل دموعه على ترقوته ويسمع بكاؤه من وراء الصفوف.

وثبت في الصحيحين أن ابن مسعود قرأ على النبي ﷺ من سورة النساء إلى قوله تعالى: «فَكَيْفَ إِذَا جَنَّا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بَشِيدٌ وَجَنَّا بَكٌ عَلَى هُؤُلَاءِ شَهِيدًا» [سورة النساء، الآية: ٤١]. قال: «حسبك الآن». قال: فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان.

وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كثير البكاء، وكان في خديه خطان من البكاء وقال أبو رجاء: رأيت ابن عباس وتحت عينيه مثل الشراك الباللي من الدموع.

والآثار في هذا كثيرة يعلم منها أن بكاء السلف كان عند سماع القرآن، ولكن كانوا - أيضاً - يبكون عند سماع الموعظ؛ ففي حديث العرياض: قال:

وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بلية وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون . . .
ال الحديث .

فينبغي الخشوع والبكاء والتباكى عند سماع آيات التخويف وأيات العذاب ، وكذا عن المواقف التي تشتمل على تذكير وتنبيه سواء كانت من الأدعية أو الأدلة ، وينبغي أن يعلم أن البكاء هو أثر الخشوع وحضور القلب وأثر التفكير والتأمل لما يسمعه من الآيات التي تتعلق بالأخرة سواء في ذكر الجنة والنار أو ذكر الموت وما بعده أو ذكر العقوبات والمثلاط الدنيوية ، وكذا ما تشتمل عليه الأدعية في القنوت أو غيره من ذكر الرغبة والرهبة والإلحاح في الطلب ؟ فمتى أحضر السامع قلبه وتدبر معاني ذلك رق قلبه ودمعت عيناه ، وليس ذلك خاصاً بدعاء القنوت بل يعم كل ما اشتمل على الوعظ والتخويف من المسموعات والمرئيات . والله المستعان .

س ٦٢ - بعض الأئمة من رزقهم الله صوتاً حسناً ورقة وخشوعاً في القراءة خصوصاً من الشباب لوحظ أن تقدير الناس لهم والثناء عليهم تجاوز حد الاعتدال ، بل وصل الأمر أن يقوم الشیخ المسن بتقبيل رأس هذا الإمام الشاب ، مما مدى موافقة ذلك للشرع ؟ وهل لكم من توجيه لهؤلاء المؤمنين أن لا يبالغوا في المدح والثناء ؟ وهل من نصيحة للأئمة لينجوا من جحائل الشيطان وكيده ؟

الجواب : إذا كان هذا الصوت طبيعة وجبلة فلا مانع من ذلك لكن على الإمام أن لا يبالغ إلى حدّ فيه شيء من التكلف الذي يخرجه عن حد الاعتدال بل عليه أن يقرأ كما علمه الله ، ويلزم الإخلاص في قراءته وإصلاح النية ، بأن يزيد وجه الله والدار الآخرة . ولا يكون قصده الشهرة وانتشار الخبر عنه على ألسن الناس ، كما أن عليه التواضع وتصغير نفسه واحتقار عمله ، بأن لا يرى نفسه أهلاً للتوقير ولا للاحترام وعليه أن يمنع من يغلو فيه أو يعامله بما لا يستحقه ، كما أن على المؤمنين أن لا يصلوا به إلى حد التعظيم والتجليل .

ولقد كان النبي ﷺ في غاية التواضع وتح الصحاوة على أن لا يرفعوه فوق منزلته التي أنزله الله فيها ، كما روی عنه أنه قال : « إنما أنا عبد ، أجلس

كما يجلس العبد وأكل كما يأكل العبد» رواه أبويعلى برقم (٤٩٢٠) عن عائشة مطولاً وحسن الهيثمي في المجمع (٩/١٩) إسناده.

وروي عنه أنه قال: «إنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد» رواه الطبراني كما في مجمع الروايد (٩/٢٠).

كما أن الواجب على العامة أن لا يبالغوا في هذا الاحترام والتوقير لما فيه من الغلو الذي يُخشى معه الغرور والإعجاب بالنفس، ومع ذلك فإن محبة المؤمنين بعضهم لبعض متأكدة لأجل الإيمان والعمل الصالح، ولكن أثر المحبة في ذات الله الاقتداء بالصالحين واتباع آثارهم والانتفاع بإرشادهم، ومعلوم أن كل عبد صالح مخلص لله تجب محبته على إخوانه وأن الصغير عليه أن يحترم من هو أسن منه. وقد ورد في الحديث: «إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم وحامل القرآن غير الغالي فيه» رواه أبوداود في الأدب باب: (تنزيل الناس منازلهم)... إلخ. ولكن لا يتوقف الإجلال على تقبيل الأيدي والأرجل ونحو ذلك وإنما يتمثل في السلام والاحترام والتقديم والتوقير ونحوه. والله أعلم.

س ٦٣ - بعض الشباب - وفهم الله - لا يستقرون في مسجد واحد، فكل يوم ينتقلون بحثاً عن الأصوات الجيدة فهم يرون أن الإمام الفلاقي قراءته مؤثرة فلا يستقرون ولا يثبتون بل يتذرون المساجد القرية حيث لا يلتذرون بقراءتهم ولا يكمل خشوعهم في الصلاة. فما توجيهكم وما هو الأفضل بالنسبة للسنة؟

الجواب: لا نلومهم على ذلك فإن الصوت الحسن والقراءة الجيدة لها وقع في النفس وتتأثر في حضور القلب وخشوع البدن والتأثير بكلام الله والتلذذ بسماعه مما يكون سبباً في فهمه وإدراك معانيه وتدبره ومعرفة إعجازه وبلاعته وقوه أساليبه، وكل ذلك سبب في العمل به وتقبيل إرشاداته وتوجيهاته؛ فلا يُعاب من التمس قارئاً حسن الصوت مجدداً للقرآن حافظاً له خاشعاً في قراءته مطمئناً في صلاته فإن مثل هذا يقصد للصلاة خلفه ولو من مكان بعيد، ويفضل على غيره من لا يجيد القراءة أو يلحن أو يغلط كثيراً أو لا يحسن صوته ولا

يتعنی بالقرآن أو يقرأ بالهذمة والسرعة الشديدة أو لا يطمئن في صلاته ولا يخشى في قراءته ولو كان مسجداً قريباً.

ولكن ينبغي توجيه جميع الأئمة إلى العمل بالسنة في تحسين الصوت بالقرآن حسب القدرة والتخشُّع في القراءة والطمأنينة في الصلاة حتى لا يهرب منهم المصلون في التراويح أو غيرها. ولكن ينبغي أن يستمر المصلِّي خلف إمام واحد من أول الشهر إلى آخره حتى يستمع إلى القرآن كله فيستقر خلف الإمام الذي اختاره، ويركِّن إلى قراءته وحسن صوته وكمال الصفات المطلوبة فيه، ولا ينبغي له التنقل كل يوم في مسجد فيفوَّت عليه سماع بعض القرآن لوجود التفاوت بين الأئمة في طول القراءة وقصرها. والله الموفق.

س ٦٤ - هل للإمام في صلاة التراويح أن يسرد الركعات بسلام واحد؟ وما هو الهدي الصحيح في ذلك؟ وما تقولون فيما يصلِّي الشفع والوتر كصلاة المغرب؟ وهل يؤثُّ ذلك؟

الجواب: السنة في صلاة التراويح وفي صلاة التهجد أن يسلم من كل ركعتين لقول النبي ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى» وسواء صلاة أول الليل أو آخر لظاهر الحديث. وأما قول عائشة في صفة صلاة النبي ﷺ: «يصلِّي أربعًا فلا تسأل عن حسنها وطولها ثم يصلِّي أربعًا فلا تسأل عن حسنها وطولها ثم يصلِّي ثلاثة» فليس المراد أنه يسرد الأربع أو الثلاث بسلام واحد، وإنما أرادت وصف الأربع الأولى بالطول الزائد وأن الأربع الثانية دونها في الطول مع تسليمه من كل ركعتين كما ذكر ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ لما بات عنده أنه صلى ركعتين ثم ركعتين ... إلخ.

لكن قد ثبت عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يوتر بخمس لا يجسل إلا في آخرها، وبسبعين يسردهن، ويتسع يتشهد بعد الثامنة ولا يسلم ثم يصلِّي التاسعة. ولعل ذلك كان في آخر حياته ولم يكن يداوم عليه.

وقد أجاز العلماء أن يصلِّي الوتر خمساً بسلام، وسبعين بسلام، وأجاز

بعضهم الثلاث سرداً، وكره كثير من العلماء أن يصلحها بتشهدين كالمغرب ولكن ذلك جائز مع الكراهة. والله أعلم.

س ٦٥ - في بعض المساجد يصلح الإمام التراویح فإذا بقى الوتر والدعاء تقدم آخر ليكمل، وذلك لحسن صوته وتأكيده في الدعاء. هل هذا مناسب؟

الجواب: الأولى أن يتولى الإمام الراتب صلاة التراویح وصلاة الوتر، لينصرف مرة واحدة ويصدق على من صلى معه أنه عمل بالحديث، وهو قوله عليه السلام: «من صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة».

ويجوز أن ينصرف قبل الوتر إذا أحب أن يوتر آخر الليل حتى يجعل وتره آخر صلاته، وعلى هذا يقدم غيره، ويصلح معه، فأما تقديميه لأجل رقة صوته، أو حفظه لكثير من الأدعية في القنوت، فلا يشرع ذلك، وإنما عليه أن يدعو بما يحفظ من الأدعية المأثورة، ولو لم يحصل للسامعين بكاء ولا تخشع، فحسبه أنه قنت بدعا مُفید وارد في السنة أو عن سلف الأمة، ولا يلزم في الدعاء تحسين الصوت والتأكيدي وإنما الواجب إحضار القلب، والإخلاص في الدعاء، ورجاء الإجابة. والله الموفق.

س ٦٦ - لقد انتشرت في المساجد في شهر رمضان ظاهرة البكاء بصوت عالي، يصل إلى حد الإزعاج وتجاوز بعض الناس حد الاعتدال، وأصبحت هذه الظاهرة عادة عند بعضهم مألوفة فهم يتباكون لبكاء الإمام أو المأمومين من دون تفهم وتدبر، فهل ورد في السنة الحث على التباكي؟ وما الفرق بين المتباكي والخشوع الكاذب؟ هل من توجيه للأئمة المكثرين من البكاء حيث يخشى عليهم أن يدخل الرياء أعمالهم ويزين الشيطان لهم فتختلف النية؟

الجواب: البكاء مسنون عند سماع القرآن وعند الموعظ والخطب ونحوها، قال تعالى: «إذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً» [سورة مرريم، الآية ٥٨]. وروى أهل السنن عن عبدالله بن الشخير قال: «رأيت رسول الله عليه السلام يصلح أزيد كأزيد المرجل من البكاء».

فإذا حصل البكاء في الصلاة لم تبطل إذا كان من خشية الله، وكذا عند سماع القرآن حيث إنه يغلب على الإنسان. فلا يستطيع رده، ولكن لا يجوز التكلف في ذلك برفع الصوت عمداً كما لا يجوز المباهاة بذلك وقصد الشهرة بين الناس فإن ذلك كالرياء الذي يحيط الأعمال كما ورد في الحديث «من سمع سمع الله به ومن رأى رأى الله به».

وهكذا لا يحسن البكاء تقليداً للإمام أو لبعض المأمورين، وإنما يمدح إذا كان من آثار الخشوع والخوف من الله تعالى، وقد ورد في الحديث: «اقرقووا القرآن وابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا» والتباكى هو تكلف البكاء ومحاولته دون خشوع غالب دافع عليه وأما الخشوع الكاذب فهو ترك الحركة وسكون الأعضاء دون حضور القلب ودون تدبر وتفهم للمعاني والحالات.

وعلى الأئمة وكذا المأمورين محاولة الإخلاص وصفاء النية وإخفاء الأعمال ليكون ذلك أبعد عن الرياء الذي يحيطها فإن كثرة البكاء بدون دافع قوي وتكلف التخشع ومحاوله تحسين الصوت وترقيقه ليكون مثيراً للبكاء ليعجب السامعين والمأمورين به ويكثر القاصدون له دون أن يكون عن إخلاص أو صدق هو مما يفسد النية ويحيط الأعمال وقد يطلع على ذلك بعض من يسمعه. والله علام الغيوب.

س ٦٧ - بعض الأئمة - هداهم الله - لا يطمئنون في صلاتهم وقراءتهم فهم يسرعون سرعة قد تخل رغبة في ختم القرآن ليتمكنوا بعد ذلك من الذهاب إلى مكة للجلوس في الحرم بقية الشهر ويترون مساجدهم أو يضعون إماماً لا يتقن القراءة ويأمكانهم الذهاب هم وغيرهم في بداية الشهر أو وسطه حتى لا يضيقوا على المسلمين. فهل الأفضل أن يلزموا مساجدهم ويفيدوا الناس أم يذهبوا إلى مكة كما هو حال كثير من الناس حيث أصبحت المسألة عادة أحبوها إلى جانب رغبتهم في التزود من الطاعة، فكثير من الناس - الشباب - يذهب ليلتقي بزمائه وأصدقائه ومعارفه وقد يذهب عليه الوقت دون أن يستفيد الفائدة المرجوة؟

الجواب: لا شك أن وظيفة الإمام من أفضل الأعمال إذا احتسب بها الإمام وأدئ حقها ثم إنها في هذا الزمان وهذه البلاد أصبحت وظيفة حكومية يلتزم بها من تعين لها ويتقاضى عليها مكافأة من بيت المال فيلزمها - والحال هذه - القيام بها كما ينبغي، ولا يجوز الإخلال بها ولا التخلف عنها إلا لعذر غالب، كما لا يجوز له السفر الذي يلزم منه إهمال المسجد وإضاعة الجماعة ولو كان سفر طاعة فإنه يكون كالمتقرب بالنواقل مع إضاعة الفرائض.

ويلزمه إذا عرض لها عارض أو طرأ عليه سفر ضروري أن يقيم مقامه من يؤدي عمله وهو إمام المسجد ونحوه بشرط أن يختار من فيه الأهلية والكفاءة وأداء الواجب ويكون مرضياً عند جماعة المساجد، ففي رمضان إذا كان راغباً في أداء العمرة قدمها في أول الشهر أو وسطه فإن في ذلك تحصيلاً للفضل وسوف يجد غالباً من يخلفه يومين أو ثلاثة من فيهم الأهلية والكفاءة وقد لا يجد لهم في آخر الشهر.

ولا ينبغي أن يكون قصده من العمرة في آخر الشهر الشهرة أو صحبة الأصدقاء والزملاء حتى لا يفقد بينهم بل يكون هذا القصد تابعاً لا أساساً لا يترك لأجله مسجده أو وظيفته، ولا يستعجل أو يسرع في القراءة ليختتم القرآن في أول العشر ثم يسافر بعد ذلك إلى مكة أو غيرها، ومن ليس عنده عمل وظيفي فله أن يذهب متى شاء أول الشهر أو آخره بشرط الإخلاص وحسن النية. والله أعلم.

س ٦٨ - نظراً للجدل الذي يحصل كل عام على موضوع الختمة. نرجوا الإفادة ما الصحيح في هذه المسألة؟ وما حكم تخصيص ليلة معينة للختمة ليلة سبع وعشرين أو تسع وعشرين؟

الجواب: الدعاء بعد ختم القرآن مشهور عن السلف ومعمول به عند أكثر الأئمة. قال ابن قدامة في المعني: فصل في ختم القرآن: قال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - فقلت: أختتم القرآن أجعله في الوتر أو في

التراویح؟ قال: اجعله في التراویح حتى يكون لنا دعاء بين اثنين. قلت: كيف أصنع؟ قال: إذا فرغت من آخر القرآن فارفع يديك قبل أن ترکع وادع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام. قلت: بِمَ أدعُو؟ قال: بما شئت. قال: فعلت بما أمرني، وهو خلفي يدعو قائماً ويرفع يديه.

قال حنبل: سمعت أحمد يقول في ختم القرآن: إذا فرغت من قراءة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فارفع يديك في الدعاء قبل الرکوع. قلت: إلى أي شيء تذهب في هذا؟ قال: رأيت أهل مكة يفعلونه وكان سفيان بن عيينة يفعله معهم بمكة. قال العباس بن عبدالعظيم: وكذلك أدركنا الناس بالبصرة وبمكة وبروي أهل المدينة في هذا شيئاً، وذكر عن عثمان بن عفان. اهـ.

وقال النووي في التبيان في آداب حملة القرآن: يستحب حضور مجلس ختم القرآن استحباباً مؤكداً، وقد روى الدارمي وابن أبي داود بإسنادهما عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه كان يجعل رجلاً يراقب رجلاً يقرأ القرآن فإذا أراد أن يختتم أعلم ابن عباس فيشهد ذلك.

وروى ابن أبي داود - يعني في كتاب المصاحف - بإسنادين صحيحين عن قتادة قال: كان أنس - رضي الله عنه - إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا.

وروى بأسانيده الصحيحة عن الحكم بن عتبة قال: أرسل إلى مجاهد وعبدة بن لبابة فقالا: «إنا أرسلنا إليك لأننا أردنا أن نختم القرآن والدعاء يستجاب عند ختم القرآن» وفي بعض الروايات: وأنه كان يقال: «إن الرحمة تنزل عند خاتمة القرآن».

وروى بإسناده الصحيح عن مجاهد قال: كانوا يجتمعون عند ختم القرآن، يقولون: تنزل الرحمة. ثم قال: المسألة الرابعة: الدعاء مستحب عقب الختم استحباباً مؤكداً. وروى الدارمي بإسناده عن حميد الأعرج قال: من قرأ القرآن ثم دعا أمن على دعائه أربعة آلاف ملك.

وينبغي أن يلح في الدعاء وأن يدعو بالأمور المهمة وأن يكثر في ذلك في

صلاح المسلمين وصلاح سلطانهم وسائر ولاة أمرهم، وقد روى الحاكم أن ابن المبارك كان إذا ختم كان أكثر دعائه للMuslimين والمؤمنين والمؤمنات. وقد قال نحو ذلك غيره، فيختار الداعي الدعوات الجامعة.

ثم ذكر - يرحمه الله - أدعية كثيرة قد لا تكون كلها مأثورة ثم قال: ويفتح دعاءه ويختتمه بقوله: «الحمد لله رب العالمين». إلى آخره. وذكر نحو ذلك في كتابه الأذكار. وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع (٣٢٢/٤٤) عن طائفه من السلف، قوله - يرحمه الله - دعاء مطبوع محفوظ ومتداول بين المسلمين. والله أعلم.

س ٦٩ - ما حكم الارتحال لحضور الختمة في أحد الحرمين؟ لأننا نرى أن كثيراً من الناس لا يصلي التراويح ولا القيام فإذا جاء وقت الختمة توافدوا بأعداد هائلة؟ وما هو ملاحظ أنه قد رسمت لدى بعض الناس أن ليلة الختمة ليلة مميزة، فيقع تعظيمها والتفرغ لها، والإكثار من العبادة فيها حتى أن بعضهم ربما حرص بعد الانتهاء من ختمة القرآن مع الإمام أن يذهب إلى مسجد آخر ليشهد ختمة الإمام الأخرى، مما موافقة ذلك للسنة؟

الجواب: إذا عرف أن الدعاء عند الختمة مشروع وأنه كان معروفاً عند السلف، وعلم أنهم كانوا يحضرون القارئ عند ختمه للقرآن وبيؤمنون على دعائه فإن الحضور المذكور سنة وفضيلة حيث كان الداعي من أهل الفضل والدين والصلاح ومن يرجى إجابة دعائه، وحيث إن الموضوع له فضله وشرفه ومضايقة الأعمال فيه وكونه مطنة القبول، وحيث يؤمن عليه الجمع الغفير من المصليين من رجال ونساء وكبار وصغار ولكن يكون القصد من السفر الصلاة في الحرمين وأداء النسك أو الاعتكاف أو الإكثار من نوافل الصلاة فيما والمحافظة على صلاة الجمعة، ويكون حضور دعاء الختم تابعاً لذلك فاما من لا يصلي في رمضان التراويح ولا يقوم ليالي العشر وإنما يحضر دعاء الختم أو يسافر لأجله فإنه قليل الحظ من حضور المغفرة والعتق من النار.

وأما تخصيص ليلة معينة لختم القرآن فلا حاجة إلى ذلك بل يختتم القرآن

متى أتم قراءته المعتادة، لكن ورد عن بعض السلف أنه ختم ليلة سبع وعشرين ذكره ابن رجب في (الطائف المعارف). ولعل ذلك من باب التحري لكونها أرجى أن تكون ليلة القدر، ولما ورد فيها من الفضل، وإجابة الدعاء عن كثير من السلف، كما ذكر ابن رجب عن جماعة من العباد دعوا الله في تلك الليلة فأجيب دعاؤهم، ولعله اقتربن بهما صار سبباً لقبوله. ويمكن أن ختمهم في تلك الليلة من باب المصادقة ولم يكن عن قصدتها لذاتها.

وبكل حال فيحسن تحري الليالي اللاتي يُرجى فيها إجابة الدعاء بعد ختم القرآن أو غيره كأوتأر العشر الأواخر من رمضان. فأما من اعتقاد أن تلك الليلة - التي حصلت فيها الختمة - لها مزية أو شرف فليس كذلك، فإن الختم يختلف فيه الأئمة. حيث إن بعضهم يختم أول العشر وبعضهم آخرها فأما الحرص على حضور الختمة مع أكثر من إمام فيُسِّن ذلك كما نقل عن مجاهد وغيره أن الدعاء يستجاب عند ختم القرآن وأن الرحمة تنزل عنده، لكن إذا فوت على الإنسان وقتاً أو صلوات بعض الليالي لم يشرع ذلك فإن الذي يسافر إلى مكة ثم إلى المدينة ثم يرجع إلى بلده يفوته في هذه المدة صلاة بعض الليالي وإن كان قصده حسناً لكن السفر ليس ضروريًا والأعمال بالنيات، ولا ينبغي فعل ما ينكره عوام الناس وخواصهم ولم يكن عليه عمل الأئمة ولا دليل على مشروعيته سواء من هذه الأمور أو غيرها. والله أعلم.

س٧ - هل يلزم في قراءة الوتر أن يداوم على القراءة بسورة الأعلى والكافرون والإخلاص أم له غير ذلك؟ وما السنة الواردة؟

الجواب: قال أبي بن كعب - رضي الله عنه - كان رسول الله ﷺ يوتر بـ«سبعين اسم ربك الأعلى» و«قل يا أيها الكافرون» و«قل هو الله أحد». رواه أحمد وأبوداود والنسائي. وروى أبو داود والترمذى ونحوه عن عائشة وفيه: كل سورة في ركعة وفي الأخيرة «قل هو الله أحد» والمعوذتان، لكن أنكر أحمد وابن معين زيادة المعوذتين. والظاهر أنه يكثر من قراءتهما ولا يداوم عليها فينبغي قراءة غيرها أحياناً حتى لا يعتقد العامة وجوب القراءة بها.

وقد ذهب مالك إلى أنه يقرأ في الوتر - أي الركعة الأخيرة - : «قل هو الله أحد» والمعوذتين . وقال في الشفع : لم يلغني فيه شيء معلوم ؛ نقل ذلك ابن قدامة في المغني ، ولو كانت قراءة الأعلى والكافرون متبرعة لما خفيت على مالك وهو إمام دار الهجرة ، فدلل على أنها تقرأ أحياناً لا دائمًا . والله أعلم .

س ٧١ - يلاحظ أن بعض أصحاب التسجيلات الإسلامية - وفهم الله - من حرصهم على نفع المسلمين وكذلك من باب التنافس مع التسجيلات الأخرى يقومون بتسجيل قراءة بعض الأئمة العجدد خصوصاً من الشباب - صغار السن - من رُزق صوتاً حسناً ، ويتم توزيع هذه الأشرطة على هيئة إصدارات تباع في الأسواق إلا أن هناك ملاحظتين نأمل التوجيه من فضيلتكم عليهما :
أولاً: يتم إصدار هذه الأشرطة دون العناية التامة بها فتخرج أشرطة غير صافية تتخللها تكبيرات ويقع في القراءة أخطاء كثيرة ولحن قد يصل إلى اللحن الجلي .

ثانياً: تصرف بعض التسجيلات على الإصدار بعض التكاليف المالية والجهود وبالتالي تقوم هذه المحلات بالاحتفاظ بالحقوق مما مدى مشروعية هذا العمل ؟

إضافة إلى أن دفع هؤلاء الأئمة الشباب إلى الساحة والتسجيل لهم وإطلاق عبارة (قراءة فضيلة الشيخ...) عليهم قد يؤدي ذلك إلى دخول العجب والرياء إلى نفوسهم وهم في بداية الطريق ، مما هو توجيهكم - أثابكم الله - ؟

الجواب : هذه المفاسد يجب تلافيها ، فيجب أولاً على أهل التسجيلات تصفيية القراءة من غيرها وعدم تسجيل السكتات والتکبيرات وكل ما ليس من القرآن حتى لا يختلط القرآن بغيره ، فكما لا يجوز كتابة غيره معه في المصاحف مع عدم التمييز فكذا لا يجوز في التسجيل مخافة الاشتباه . وكذا لا يجوز إقرار الأخطاء من نقص أو زيادة أو تغيير لـ لحن ولو لم يغير المعنى ، فإن تسجيل ذلك ونشره تغيير وتحريف لكلام الله وإظهار لهذه الأغلاط عند من لا يت penet لها كما أن فيها عيباً ونقصاً لذلك القاريء حيث يتنتشر غلطه وكثرة خطئه .

وأما احتفاظ أهل التسجيلات بحق التسجيل ومنعهم أن يُسجل عند غيرهم فقد يكون لهم الحق في ذلك حيث تبعوا وتتكلفوا في التسجيل وصرفوا عليه مالاً كثيراً كما يحصل ذلك في المطابع. لكن الأولى بهم التغاضي والتسامح بنشره حرصاً على نشر العلم والفوائد بين المسلمين.

وأما ما ذكره السائل من مبالغتهم في وصف القارئ وإطرائهم له فلا ينبغي مثل هذه المبالغة خوف الإعجاب بالنفس واحتقار الغير ولا مانع من وصفه بالقارئ ونحوه إذا كان أهلاً لذلك. والله أعلم.

س ٧٢ - ما حكم القنوت؟ وما صفتة وموضعه؟ وهل السنة في دعاء القنوت فعله كل ليلة أم يفعله في بعض الليالي؟ وهل يلزم التقيد بالتأثير من الدعاء؟ وهل يدعى بصيغة الجمع أم يتقيد الصيغة المأثورة، وما قولكم في مسألة التغني في الدعاء كهيئة أدائه لقراءة القرآن؟

الجواب: المنصوص والمختار عن الإمام أحمد وكثير من العلماء أن القنوت مسنون في الركعة الأخيرة في الوتر في جميع السنة، قال في المغني: قال أحمد في رواية المروزي: كنت أذهب إلى أنه في النصف من شهر رمضان، ثم إنني قلت: هو دعاء وخير ووجه ما روي عن أبي أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع.

وعن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك...» إلخ. (كان) للدؤام، ولأنه وتر فيشرع فيه القنوت، ولأنه ذكر يشرع في الوتر فيشرع في جميع السنة كسائر الأذكار وقد رُوي عن أحمد أنه لا يقنت إلا في النصف الأخير من رمضان، واختاره بعض الأصحاب وهو مذهب مالك والشافعي. ومنه يعلم أنه يستحب ترك القنوت أحياناً حتى لا يعتقد العامة وجوبه.

وأما الدعاء فيه فيدعوه بما روى الحسن بن علي - رضي الله عنهما - قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت» إلى قوله: «تبارك ربنا وتعالى» وبما روى علي وهو قوله: «اللهم إني أعوذ

برضاك من سخطك» إلخ. وبسورة أبي الأولى: «اللهم إنا نستعينك ونستهديك» إلخ. والثانية: «اللهم إياك نعبد» حيث كان عمر - رضي الله عنه - يقنت بهما، ويزيد بقوله: «اللهم عذب كفراً أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك» ومنه يعلم جواز الزيادة بما يناسب الحال مع اختيار الأدعية المأثورة الجامعة، لكن لا تنبغي الإطالة الزائدة التي توقع المأمومين في الملل والضجر.

وإذا كان الدعاء يؤمن عليه كان بلفظ الجمع وقد يفضل لفظ الجمع ولو دعا الإنسان وحده. وأما التغني والتلحين الذي يخرج الدعاء عن حدّ كونه دعاء خشوع وإنابة فلا يجوز؛ فإن المطلوب عند الدعاء انكسار القلب وإظهار التواضع والخشوع وذلك أقرب إلى قبول الدعاء. والله أعلم.

س ٧٣ - إذا دخل جماعة من الناس المسجد وقد فاتتهم صلاة الفريضة والإمام يصلى التراويح، هل يدخلون معه بنية صلاة الفريضة ويقومون بعد سلامه لإكمال ما بقي أم لهم أن يصلوا جماعة وحدهم؟

وإذا كان فرداً واحداً هل الأفضل أن يصلى وحده أم عليه أن يدخل مع الإمام بنية صلاة الفريضة ليحصل على أجر الجماعة؟ فما قولكم - غفر الله لكم -.

الجواب: أرى أن لا يدخل من يصلى الفرض مع من يصلى التراويح سواء كان واحداً أو عدداً وذلك لاختلاف العدد واختلاف النية مما يعمه قول النبي ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه» ولا شك أن الاختلاف هنا موجود فهذه فرض وهذه نفل، وهذه أربع وهذه ركعتان وقد لا يدرك معه إلا ركعة فيشهد بعدها. وعلى المنع جمهور الفقهاء وفيه عن أحمد روايتان.

قال ابن قدامة في المغني: فإن صلى الظهر خلف من يصلى العصر ففيه - أيضاً - رواياتان. نقل إسماعيل بن سعد جوازه ونقل غيره المنع منه. ونقل إسماعيل بن سعد قال: قلت لأحمد: مما ترى إن صلى في رمضان خلف إمام يصلى بهم التراويح؟ قال: ويجوز ذلك من المكتوبة. وقال في رواية المروزي:

لا يعجبنا أن يصلني مع قوم التراويف ويأتون بها للعتمة. وذكر نحو ذلك في (الشرح الكبير) وعلل المنع بأن أحدهما لا يتأنى بنية الآخر كصلاة الجمعة والكسوف خلف من يصلى غيرهما، أو صلاة غيرهما خلف من يصليهما لم تصح رواية واحدة؛ لأنه يفضي إلى المخالف في الأفعال فيدخل في عموم قوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «... فلا تختلفوا عليه» اهـ.

وعلى هذا فلا مانع من صلاتهم وحدتهم في ناحية المسجد، ثم يدخلون مع الإمام في بقية التراويف، وكذا يصلى المنفرد وحده صلاة العشاء أربعاً كما وردت بشهادتين كالمعتاد حتى لا يحصل اختلاف متعمد وتغيير لهيئة الصلاة عما وضعت عليه. وقد أجاز بعض المشايخ دخوله معهم تحصيلاً لفضيلة الجماعة واغتنروا ما يحصل من المخالف، كما أجازوا صلاة المغرب خلف من يصلى العشاء لذلك. ولم أجده من نقل ذلك من الأصحاب. والله أعلم.

س ٧٤ - إذا صلى المأموم التراويف مع الإمام وأحب أن يجعل الوتر في آخر الليل. هل بهذا يكتب له قيام ليلة أم لا؟

الجواب: يفضل في حق المأموم متابعة الإمام حتى ينصرف من التراويف والوتر ليصدق عليه أنه صلى مع الإمام حتى انصرف فيكتب له قيام ليلة، وكما فعله الإمام أحمد وغيره من العلماء. وعلى هذا فإن أوتر معه وانصرف معه فلا حاجة إلى الوتر آخر الليل فإن استيقظ آخر الليل صلى ما كتب له شفعاً ولا يعيد الوتر فإنه لا وتران في ليلة، فإن أحب نقض الوتر فقد فعله بعض السلف بأن يصلى أول ذلك ركعة تشفع وتره مع الإمام ثم يوتر آخر تهجده.

لكن كثيراً من العلماء كرهوا ذلك فإنه لم يشرع التطوع بركعة واحدة سوى الوتر، وفضل بعض العلماء أن يشفع الوتر مع الإمام بأن يقوم بعد سلام الإمام فيصلى ركعة ثم يسلم ويجعل وتره آخره تهجده لقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توثر له ما قد صلى» وكذا قوله: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ» والله أعلم.

س ٧٥ - أيها أفضل في الحرم المكي في رمضان: الصلاة تطوعاً أو الطواف، أو قراءة القرآن؟

الجواب: يفضل لغير أهل مكة الطواف، لأنه لا يتيسر لهم كل وقت، فأما أهل مكة فالأفضل التطوع بالصلاحة والقراءة إذا ناسب وقتها، فإن عجز القادم عن الطواف في بعض الأوقات أو كان هناك ما يمنع من فعل الطواف كالزحام وكثرة النساء مع خوف الفتنة فالصلاحة تطوعاً أفضل، ويمكن الجمع في الطواف بين القراءة والدعاء فيكون له أجران. والله أعلم.

س ٧٦ - أيهما أفضل في آخر رمضان: الذهاب إلى مكة والبقاء فيها بقية رمضان أم الذهاب إلى بعض الدول المحتاجة إلى الدعوة والتعليم؟

الجواب: نرى أن الذهاب للدعوة أفضل لمن معه قدرة على البيان وتمكن من نفع بعض الناس الذين غلب عليهم الجهل، وتمادوا في الضلال، ولم يأتهم من يدعوهם. فإن كان الإنسان لا قدرة له على الذهاب لفقره أو لا يستطيع البيان ولا علم لديه بحل الشبهات فالعبادة في حقه أفضل سواء في مكة أو غيرها.

س ٧٧ - أيها أفضل: إتمام صلاة التراويح أو تشيع الجنازة؟

الجواب: أرى أن تشيع الجنازة أفضل لأنه يفوت وغير مستمر أما التراويح ففي الإمكان قضاوها ولو منفرداً، ولا شك أن أقارب الميت يتبعين عليهم تشيعه ودفنه فهو فرض كفایة.

س ٧٨ - هل طلب الإجازة الاضطرارية لأداء العمرة في رمضان جائز أم لا؟

الجواب: لا بأس بذلك فإنها حق للموظف كما في النظام أن الموظف له الحق في السنة إجازة عشرة أيام عند الحاجة، ولا شك أن أداء العمرة في رمضان له فضل وأهميته، وكثير من الموظفين يتمتع بهذه الإجازة في الخارج أو

يجلس بدون عمل فالعمرة فيها أفضل من البطالة.

س ٧٩ - ما تعليقكم على إفطار جماعة المسجد فيه قبل الصلاة وإتمام ذلك بعده؟

الجواب: يجوز ذلك في المسجد الحرام والمسجد النبوي اغتناماً للوقت وللمسجد لضيق الأماكن، ولا بأس به في غيره عند الحاجة كمن ليس له منزلة وإنما في ذكره؛ فالالأصل تناول طعام الإفطار في المنازل.

س ٨٠ - ما حكم شرب الشاي والقهوة بعد تسلیمتین من القیام؟

الجواب: يجوز ذلك حيث إن القيام تطول مده، وقد يرهق الكثير من كبار السن والذين اعتادوا من أسباب النشاط تناول القهوة ونحوها، فإن لم يكن هناك حاجة فالأولى تركه. والله أعلم.

الفهارس

المقدمة

٩٥

فهرس تفسير ابن كثير

كان الصيام ثلاثة أيام من كل شهر، فُسْخَ بصوم شهر رمضان	١١
في رمضان، نزلت صحف وكتب الأنبياء، والقرآن نزل في ليلة القدر/ ٢٧ ..	١٣
منه المقيم يصوم، والمريض والمسافر يفطران	١٤
دين الله يُسرّ، ولا يَحِبُّ التتابع في قضاء صيام المعنور	١٥
وجوب خفض الصوت في الذكر، دعاء غير الله شرك، (اقرأ التعليق)	١٥
للصائم عند إفطاره دعوة مستجابة	٨١
أجل الطعام والشراب والرَّفَثُ في ليل رمضان حتى الفجر استحباب السحور، المُضيّخُ جُنُباً يصوم، تعجيل الفطر،	١٩
لا وصال في الصوم	٢١
الاعتكاف في المسجد.. وأحكامه ..	٢١

فهرس كتاب الصوم من صحيح البخاري

٣٦ - كتاب الصوم
(الأحاديث ١٧٩٢ - ١٩٠٣)

٢٥	وجوب صوم رمضان	١
٢٦	فضل الصوم	٢
٢٦	الصوم كفارة	٣
٢٧	الريان للصائمين	٤
٢٨	هل يقال رمضان أو شهر	٥
٢٩	من صام رمضان إيماناً	٦
٢٩	أجود ما كان النبي ﷺ في رمضان	٧
٢٩	من لم يدع قول الزور	٨
٣٠	هل يقول إني صائم إذا شتم؟	٩
٣٠	الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة	١٠
٣١	إذا رأيتم الهلال فصوموا	١١
٣٢	شهرأ عيد لا ينقصان	١٢
٣٣	لا نكتب ولا نحسب	١٣
٣٣	لا يتقدمن رمضان بصوم	١٤
٣٤	﴿أَجِلَّ لَكُمْ لِيَّهَ الصِّيَامُ أَرَفَثُ﴾	١٥
٣٦	﴿وَلَكُوا وَشَرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الظَّهَرِ﴾ ثُمَّ أَتَّهُوا الصِّيَامَ إِلَى الظَّلَلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَسْنَدَ عَذَّابَهُنَّ﴾	١٦
٣٦	لا يمنعكم من سحوركم أذان	١٧
٣٦	تأخير السحور	١٨

٣٦	١٩	قدر كم بين السحور والفجر
٣٦	٢٠	بركة السحور من غير إيجاب
٣٧	٢١	إذا نوى بالنهار صوماً
٣٨	٢٢	الصائم يصبح جنباً
٣٩	٢٣	المباشرة للصائم
٣٩	٢٤	القبلة للصائم
٤٠	٢٥	اغتسال الصائم
٤١	٢٦	الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً
٤٢	٢٧	السواك الرطب واليابس للصائم
٤٢	٢٨	إذ توضاً فليستنقب بمنخره الماء
٤٣	٢٩	إذا جامع في رمضان
٤٣	٣٠	إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء
٤٤	٣١	المجامع في رمضان هل يطعم أهله
٤٥	٣٢	الحجامة والقيء للصائم
٤٦	٣٣	الصوم في السفر والإفطار
٤٧	٣٤	إذا صام من رمضان ثم سافر
٤٨	٣٥	ليس من البر الصوم في السفر
٤٨	٣٦	لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار
٤٩	٣٧	من أفتر في السفر ليراه الناس
٤٩	٣٨	وعلى الذين يطيقونه فدية
٥١	٣٩	متى يقضي قضاء رمضان؟
٥٢	٤٠	الحائض تترك الصوم والصلوة
٥٢	٤١	من مات وعليه صوم
٥٤	٤٢	متى يحل فطر الصائم
٥٥	٤٣	يفطر بما تيسر بالماء وغيره
٥٥	٤٤	تعجيل الإفطار

٥٦	إذا أنظر ثم طلعت الشمس
٥٦	صوم الصبيان
٥٧	الوصال
٥٨	التنكيل لمن أكثر الوصال
٥٩	الوصال إلى السحر
٥٩	من أقسم على أخيه ليفطر
٦٠	صوم شعبان
٦١	ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره
٦٢	حق الضيف في الصوم
٦٢	حق الجسم في الصوم
٦٣	صوم الدهر
٦٣	حق الأهل في الصوم
٦٤	صوم يوم إفطار يوم
٦٤	صوم داود عليه السلام
٦٥	صيام أيام البيض
٦٥	من زار قوماً فلم يفطر عندهم
٦٦	الصوم آخر الشهر
٦٧	صوم يوم الجمعة
٦٨	هل يخص شيئاً من الأيام
٦٨	صوم يوم عرفة
٦٩	صوم يوم الفطر
٦٩	الصوم يوم النحر
٧٠	صيام أيام التشريق
٧١	صيام يوم عاشوراء

٣٧ - كتاب صلاة التراويح
الأحاديث (١٩٠٤ - ١٩٢٠)

١	فضل من قام رمضان	٧٤
٢	فضل ليلة القدر	٧٦
٣	التماس ليلة القدر	٧٦
٤	تحري ليلة القدر في الوتر	٧٧
٥	رفع معرفة ليلة القدر	٧٩
٦	العمل في العشر الأواخر من رمضان	٧٩

٣٨ - كتاب الاعتكاف
الأحاديث (١٢٩١ - ١٤٩١)

١	الاعتكاف في العشر الأواخر	٨٠
٢	الحائض ترجل المعتكف	٨١
٣	لا يدخل البيت إلا للحاجة	٨٢
٤	غسل المعتكف	٨٢
٥	الاعتكاف ليلاً	٨٢
٦	اعتكاف النساء	٨٢
٧	الأختية في المسجد	٨٣
٨	هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد	٨٣
٩	الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صحيحة ..	٨٤
١٠	اعتكاف المستحاضة	٨٥
١١	زيارة المرأة زوجها في اعتكافه	٨٥
١٢	هل يدرأ المعتكف عن نفسه؟	٨٥

٨٦	١٣ من خرج من اعتكافه عند الصبح
٨٦	١٤ الاعتكاف في شوال
٨٧	١٥ من لم ير عليه صوماً
٨٧	١٦ إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف
٨٧	١٧ الاعتكاف في العشر الأسط من رمضان
٨٨	١٨ من أراد أن يعتكف
٨٨	١٩ المعتكف يدخل رأسه البيت

**فهرس مجموع فتاوى
شيخ الإسلام أحمد بن تيمية
رحمه الله**

٩١	سُئلَ عن صوم يوم الغِيمِ
٩٢	إذا صام بنية مطلقة أو معلقة
	هل الهلال اسم لما يطلع في السماء أو لا يسمى هلالا حتى يعلمه الناس
٩٤	وقال: فصل هل رؤية بعض البلاد رؤية لجميعها
	هل تحدد بالأقاليم أو بمسافة القصر، متى رؤى في المشرق
٩٤	رؤى في المغرب ولا عكس
	إذا لم يبلغهم خبر الرؤية إلا بعد الغروب فهل يقضون، وهل يفطرون
	إذا ثبت عندهم في أثناء الشهر أنه رؤى
	إذا صام في مكان ثم سافر إلى مكان تقدمت رؤيتهم أو تأخرت
	فهل يفطر معهم
	إذا ثبت رؤية هلال الفطر في اليوم الثاني
	إذا ثبت الهلال في أثناء اليوم قبل الأكل أو بعده أمسكوا ولا قضاء عليهم
	اشتقاق اسم الهلال
	كلما أمكن وجوبه في الشريعة يشرع الاحتياط في أدائه
	مأخذ من لم يوجب التبييت
	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ﴾ الآية
١٠٠	سُئلَ عن رجل تحققَ رؤية الهلال وحده هل له أن يفطر أو يصوم وحده
١٠١	«صومكم يوم تصومون» الحديث
	نزاع الناس في مُسَمَّى الهلال وما يبني عليه من الأحكام

- ١٠٣ وقال: فصل الأصل الثالث الصيام
تبثيت النية، هل يجزيء التطوع بنية بعد الزوال
- ١٠٣ وهل ثوابه ثواب يوم تعين النية
- ١٠٤ ١٠٤ فصل في صوم يوم الغيم، وهل يسمى يوم شك
- ١٠٥ ١٠٥ يوم الصحو من شعبان سواءً كان يوم شك أو يقين
- ١٠٦ ١٠٦ رسالة في الهلال
- ١٥٧-١٥٥ سئل عن مسافر في رمضان
- ١٥٨ سئل عن النية في الصيام
- ١٥٩ سئل عن الأكل بعد أذان الصبح
- ١٥٩ سئل عن رجل أغمى عليه
- ١٥٩ سئل عن امرأة رأت شيئاً يشبه الحيض
- ١٦٠ وقال: فصل فيما يفطر الصائم وما لا يفطره
- ١٦٠ الأكل والشرب والجماع تفطر بالنص والإجماع
- ١٦٠ «**كُنْبَ عَلَيْكُمُ الْصِّيَامُ**»
- ١٦٠ الصيام قبل البعثة
- ١٦٠ الحيض ونزول الماء من الأنف يفطران
- ١٦١ «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه» الحديث «قام فوضأ»
- ١٦١ هل يقضي ويُكفرُ من استقاء عامداً أو احتجم
- ١٦٢ الوضوء من خروج الدم
- ١٦٢ ثالث لا تفطر القيء والحجامة والاحتلام
- ١٦٢ كيف يؤمر من استقاء بالقضاء دون من أفتر عامداً أو آخر
- ١٦٢ صلاة النهار إلى الليل؟
- ١٦٣ لا يقضى المُجامِعُ في رمضان ولا تلزمه كفارة
- ١٦٣ إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً أو مخطئاً لم يقض
- ١٦٥ يكفي ظُنُون الغروب للمفطر والصلاحة
- ووجه ما روى عن بعض السلف في تأخير المغرب للغيم

١٦٥	وهل يصح قياس الفطور عليه
١٦٧	«أفطرنا يوم غيم ثم طلعت الشمس» الخ . وهل يجب القضاء
١٦٨	إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وما أخذ عنهما فصل تنازع أهل العلم في التقطير بالكحل ، والحقنة ، وما يقتصر في الإحليل ، ومداواة الجائفة والمأمومة
١٦٩	Hadith «ليتق الصائم الإنمد» أكتحل وأنا صائم؟ قال: نعم
١٧٠	احتاج من قال بالتقطير بالقياس ، والجواب عنه من وجوه الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول وتنقلها الأمة
١٧٣	البخور والاغتسال والطيب والدهن لا تفطر
١٧٣	القياس الصحيح
١٧٦	«إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وصعدت الشياطين»
١٧٦	ما نزل إلى المعدة واستحال دما وتوزع على البدن فهو مفتر الجماع والاستمناء والحيض والاستقاء والحجامة مفطرة. العلة فيها.
١٧٧	الفرق بينها وبين خروج الأخرين والاحتلام والاستحاضة وخروج الدم بالجروح والدمامل
١٧٩	نزاع العلماء في التقطير بالحجامة
١٧٩	«احتجم وهو مُحرِّم صائم»
١٨١	الافتصاد والتشريط في الاذان هل يفطر سئل عن رجل باشر زوجته وهو يسمع المُسَخَّر يتكلم ولا يجزم بأنه يؤذن
١٨٣	سئل عن رجل أراد أن ي الواقع زوجته في شهر رمضان بالنهار فافطر بالأكل قبل الجماع هل عليه كفارة
١٨٤	هل سبب الكفارة الفطر من كل صوم أو من الصوم الصحيح؟
١٨٥	سئل عن رجل أفطر نهار رمضان متعمداً ثم جامع هل يلزمته القضاء مع الكفارة

- سُئلَ عن رجل وطِيَّء امرأته وقت طلوع الفجر معتقداً
بقاء الليل ثم تبين أن الفجر قد طَلَع ١٨٦
- سُئلَ عما إذا قبل زوجته أو ضمها فأمدى هل يفسد صومه ١٨٦
- سُئلَ عن من أفتر في رمضان ١٨٧
- سُئلَ عن المضمضة والاستنشاق والسوالك وذوق الطعام والقيء
وخروج الدم والأدهان والاكتحال ١٨٧
- سُئلَ عن رجل افتصل بسبب وجع رأسه وهو صائم الخ ١٨٨
- سُئلَ عن الفقاد في رمضان هل يفسد الصوم ١٨٨
- سُئلَ عن ميت أدركه رمضان في أيام مرضه ولم يقدر على
الصيام والصلاه ١٨٨

فهرس الدرر السننية في الأجوبة النجدية

كتاب الصيام. قول عمار في صوم الشك، ورد الشيخ عبد الرحمن على ابن منصور تشنيعه على من نهى عن صوم يوم الشك،

١٩١	وذكر الأدلة على عدم وجوب صومه.
١٩١	رد الشيخ عبداللطيف على ابن منصور أيضاً.
١٩١	احتجاج مدعى وجوبه بأمور... الخ.
	إذا صامه هل يجزئه؟
٢١٧	رؤبة الهلال في الbadية، أو أهل بلدة، ولزوم الصوم.
٢٢٠	إذا أخبر مخبر أن أهل بلد رأوا شوال وعيّدوا، والحكم برؤبة الهلال.
٢٢١	إذا صاموا بشهادة اثنين أفطروا.
٢٢٣	شهادة الأعراب.
٢٢٤	إذا ردت شهادتهما لا يفطران. حديث «صومكم يوم تصومون» هل يلزم صوم الغرة إذا رؤي في بعض بلاد المسلمين؟
٢٢٤	ومتي يؤمر الصبي بالصوم؟
٢٢٥	إذا أقام بيبلد.. الخ.
٢٢٧_٢٢٩	هل يجب إذا أجمعوا مدة غير معلومة؟
٢٣٥	من يجوز لهم الفطر... الخ.
	قول ابن حزم: فأما قولنا: إنه لا يجوز الصوم في السفر، فإن الناس اختلفوا... الخ.
٢٤١	قول ابن حجر في شرح: «ليس من البر الصيام في السفر»
٢٤٢	فطر من أخذ شيء من ماله.
٢٤٦	من لا يتعاش إلا بالفطر.
٢٤٦	إذا وجد الراعي مشقة تفضي إلى الخطر.

- ٢٤٧ محل النية من الليل.
- ٢٤٧ سُنَّةُ السحور.
- ٢٤٨ من أكل في رمضان . إذا داوى عينه ليلاً . شَمُّ الروائح .
- ٢٤٩ الفصد ، والكحل .
- ٢٤٩ إذا قبل أو لمس . الترعة .
- ٢٥٠ إذا أفتر قبل الغروب ، أو مع ظن بقاء الليل . تقليد المؤذن .
- ٢٥١-٢٥٠ الحمرة بعد غيوب القرص .
- ٢٥٢ من جامع في شهر رمضان ، والجاهل والناسي ، أو في يوم الشك .
- ٢٥٣ كيف أوجبوا الكفاررة على الرجل دون المرأة؟
- من جامع في قضاء رمضان . من مات وعليه صوم .
- هل يجب التتابع في القضاء؟ إذا شك في هلال المحرم ،
- ما يخص المولد والنصف من رجب وشعبان ،
- والمراج ، ويوم الخميس من آخر رمضان .

فهرس الفتاوى السعدية

٢٥٨	زكاة الفطر.
٢٥٩	إخراج الزكاة.
٢٦٠	أهل الزكاة.
٢٦٣	ما يتعلّق بكتاب الصيام.
٢٧٣	صوم التطوع
٢٧٤	الاعتكاف.

فهرس كتاب الصيام من الأسئلة والأجوبة الفقهية للشيخ عبدالعزيز السلمان

٢٧٧	تعريف الصيام
٢٨٠	من النظم ما يتعلّق بكتاب الصيام
٢٩٠	من مختصر النظم مما يتعلّق بكتاب الصيام
٢٩١	باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفاره
٢٩٩	باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء
٣٠٢	فصل في قضاء رمضان
٣٠٦	باب صوم التطوع وما يتعلّق به
٣١٣	فصل في صلاة التراويح وصلاة الوتر
٣٢٠	كتاب الاعتكاف

من فتاوى الجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

٣٣٧	حكم دواء مرض الربو
٣٣٨	حكم الفطر في السفر بأنواعه
٣٣٩	حكم إخراج زكاة الفطر نقوداً
٣٤١	حكم من حجز عن الصوم لوجود قرحة في المعدة.
٣٤٢	مريض بالكلى لا يقدر على الصوم. فما هي الكفاره؟
٣٤٣	ترك الصيام ثمانية أعوام ماذا عليه
٣٤٤	لم يستطع صيام رمضان لمرضه ولم يصمه بعد شفائه
٣٤٨	العامل والمرض إذا خافت على نفسها
٣٥٣	هل يفطر الطيار أثناء طيرانه
	مسافر بالطائرة في رمضان حان وقت الإفطار
٣٥٩	في بلده وهو بالجو بينما هو يرى الشمس. فهل يفطر؟
٣٦٣	ما هي الطريقة التي يثبت بها كل شهر قمري
٣٦٣	علم الحساب لا يعتمد عليه في إثبات الصوم والفطر
٣٦٤	إذا كان النهار طويلاً
٣٦٥	الصائم في الطائرة هل يفطر بواسطة الساعة والتلفزيون
٣٦٧	بعض الأدعية المستحبة
٣٧٠	إخراج زكاة الحلي
٣٧٢	حكم النذر في الإسلام
٣٧٣	بعض أحكام المرأة
٣٧٤	الصوم والإفطار لرؤية الهلال
٣٨٠	متى تثبت رؤية الهلال بفتوى شرعية وجب العمل بها
٣٨٥	كيفية الإمساك والإفطار في رمضان
٤٠٢	كيفية الإفطار والإمساك في الدول الإسكندنافية

- ٤١٢ هل المسافر بالطائرة لمدة ساعتين يفطر ويقصّر الصلاة؟
٤١٢ حكم من أفتر ناسياً في رمضان.
٤١٣ رجل يصلّي ويصوم ويفعل جميع أركان الإسلام ومع ذلك يدعو غير الله ..

فهرس فتاوى

فضيلة العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز

٤١٧	حكم الفطر للمرضى والحامل
٤١٧	حكم المرأة الحامل التي لا تطيق الصوم
٤١٨	لا صيام ولا إطعام على من لم تدرك العدة
٤١٩	صيام وجماع من طهرت قبل تمام الأربعين
٤١٩	حكم صيام الحائض والنفاساء
٤٢٠	من صامت في حيضتها جاهلة الحكم
٤٢٠	من عاد إليها الدم وهي صائمة
٤٢١	إذا طهرت الحائض أثناء نهار رمضان
٤٢١	الحائض تقضي ما عليها من صيام
٤٢٢	حكم تأخير الحيض من أجل الصيام
	أحكام قضاء الصوم
٤٢٢	يصم وهو تارك للصلوة
٤٢٣	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة
٤٢٤	حكم من ترك فريضة الصوم مع أدائه بقية الفرائض
٤٢٤	حكم من أفتر في رمضان بدون عذر
٤٢٥	أفترت متعمدة فماذا على
٤٢٥	البالغ الذي أدرك رمضان ولم يصمه
٤٢٦	حكم الإفطار في رمضان من أجل الامتحان
٤٢٦	الإفطار بسبب الامتحان
٤٢٧	مات وعليه كفاره
٤٢٧	قضاء الصيام عن الميت
٤٢٨	قضاء أيام من رمضان سابق
٤٢٨	لا شيء على من لم يفرط في قضاء ما عليه

٤٢٩	غسيل الكلى في نهار رمضان
	أهل الأعذار
٤٢٩	من عجز عن الصيام
٤٢٩	صوم العاملين في مجال الحديد والصلب
٤٣٠	حكم من يشق عليه الصيام لمرض وكبر سن
٤٣١	امرأة كبيرة السن لا تطيق الصوم
٤٣١	كيف يقضى الصيام من أصيب بمرض مزمن ثم شفي؟
	أنا امرأة مريضة وقد أفترطت بعض أيام رمضان
٤٣١	ولم أستطع قضاءها. ما كفارة ذلك؟
٤٣٢	مريضة لا تستطيع صيام رمضان. ماذا تفعل؟
	أعالج في المستشفى وأتناول دواء يسبب لي الجوع الشديد
٤٣٢	هل أفترط أم أصبر؟
٤٣٣	لم يصم رمضان لمرضه ثم مات بعده
٤٣٤	فاقد الوعي ليس عليه قضاء
	أشياء لا تفسد الصوم
٤٣٤	حكم صيام من فكر فأنزل أو احتلم فأنزل
٤٣٥	الاحتلام لا يفسد الصوم؟
٤٣٥	الاحتلام - الدم - القيء - هل يفسد الصيام؟
٤٣٦	خروج المذى والصيام
٤٣٦	أخذ الحقنة الشرجية عند الصيام للحاجة
٤٣٦	استعمال الإبر في نهار رمضان
٤٣٧	تنظيف الأسنان وتخديرها. هل يؤثر على الصيام؟
٤٣٧	استعمال معجون الأسنان للصائم؟
٤٣٧	قطرة في الأنف والأذن والعين في نهار رمضان
٤٣٨	قطرة العين لا تفترط
٤٣٨	استعمال قطرة في رمضان

٤٣٩	استخدام بخاخ الفم للصائم
٤٣٩	استعمال ما يزيل رائحة الفم للصائم
٤٣٩	استعمال الكحل للصائم لا يفطر
٤٤٠	حكم بلع الريق للصائم
٤٤٠	بلع الصائم للعب
٤٤٠	حكم استعمال الطيب والبخور في رمضان
٤٤٠	دخل الماء جوفه بغير قصده
٤٤١	هل تفسد الغيبة الصيام
٤٤١	خروج الدم والتبرع به وتحليله وأثر ذلك على الصيام
٤٤١	متى يبطل الدم الصيام؟
٤٤٢	كيف يعامل من وجد يأكل في نهار رمضان ناسياً؟

فهرس فتاوى

فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين

٤٤٥	نية الصيام
٤٤٥	صوم الصيام
٤٤٦	العبرة بطلوع الفجر
٤٤٧	ترائي الهلال من هدي الصحابة
٤٤٧	من رأى الهلال لزمه لصوم
٤٤٨	الاعتماد على الرؤية المعتادة
٤٤٨	لابد من الرؤية
٤٤٩	الصيام برؤية واحدة
٤٥١	متى تفترط المرضع
٤٥٢	من علم بدخول الشهر وسط النهار لزمه الإمساك
٤٥٢	من أسلم وسط نهار رمضان وجب عليه الإمساك
٤٥٣	تعارك الصيام يعزز
٤٥٣	الإفطار بغروب الشمس
٤٥٣	الإفطار عند الغروب ولو طال النهار
٤٥٤	معنى بركة السحور
٤٥٤	معنى فتح أبواب الجنة في رمضان
٤٥٤	من شرب جاهلاً بطلوع الفجر
٤٥٥	هذا من تغيير المنكر
٤٥٦	الغيبة تنقص الصوم
٤٥٧	السوائل للصائم
٤٥٧	السوائل والطيب للصائم
٤٥٧	استعمال المعجون للصائم
٤٥٨	المضمضة لا تسقط عن الصائم

٤٥٨	بخاخ الربو لا يفطر
٤٥٩	حكم العطور والبخور في نهار رمضان
٤٥٩	دواء الغرغرة في رمضان
٤٥٩	من عمل العادة السرية وهو صائم فعليه التوبة والقضاء
٤٦٠	الحجامة في رمضان
٤٦٠	التبرع بالدم هل يفطر الصائم
٤٦١	سحب الدم هل يفطر الصائم
٤٦١	الكافر لا يجاهر بالفطر
٤٦٢	يصوم رمضان ولا يصلي
٤٦٢	النوم طوال نهار رمضان
٤٦٣	السفر المبيح للفطر
٤٦٤	من برئت ذمته بالإطعام لم يجب عليه الصوم
٤٦٤	الإبر المغذية
٤٦٤	هناك فرق في الحكم بين المرضى
٤٦٥	الذي لا يستطيع الصوم يطعم
٤٦٥	من أنظر بغير قصد فلا قضاء عليه
٤٦٧	العبادات المؤقتة لا ينفع قصاؤها بعد خروج وقتها
٤٦٧	المتهاونون بالصلاوة في غير رمضان
٤٦٨	يجوز صوم عاشوراء وحده
٤٦٨	أيام التشريق لا يجوز صومها
٤٦٩	الصف من شعبان
٤٦٩	زكاة الفطر طعام لا نقود
٤٧٠	زكاة الفطر تدفع للفقراء والأقارب

فهرس فتاوى

فضيلة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان

٤٧٣	حكم التطيب في نهار رمضان
٤٧٣	صيام السبت يختلف عن صيام البيض
٤٧٣	تعجيل الفطر
٤٧٤	اعتماد قول غير المسلم في رمضان
٤٧٤	فضل من فطر صائماً
٤٧٥	حكم من صام ولم ينوه
٤٧٥	حكم التفريط في أداء الشعائر
٤٧٦	رمضان في حياة المرأة
٤٧٦	فضل العشر الأواخر من رمضان
٤٧٦	صيام أيام البيض سنة
٤٧٧	السباب يضيع فائدة الصوم
٤٧٨	كيف يكون الإطعام
٤٧٨	حكم حرمان النفس بترك المباح تعبداً لله
٤٧٩	قضاء رمضان
٤٨٠	نصائح للمرأة
٤٨٠	كيف تقضي المسلمة وقتها في شهر رمضان
٤٨١	ضوابط للمرأة المسلمة
٤٨٢	الأسواق في رمضان
٤٨٢	من صام رمضان إيماناً واحتساباً

فهرس فتاوى فضيلة الشيخ عبدالله بن جبرين

الأطعمة التي يفضل للصائم الفطر عليها ٤٨٥
وهل يثاب على هذه الأفضلية؟ ٤٨٥
الدعاء المشروع عند الإفطار ووقته ٤٨٥
حكم السحور وما المراد بالبركة في الحديث؟ ٤٨٦
أخذ الإبرة في الوريد في نهار رمضان ٤٨٦
استعمال فرشاة الأسنان بالمعجون حال الصوم وحكم الدم ٤٨٧
الخارج بسببه ٤٨٧
حكم الاستمناء في رمضان وكفارته ٤٨٧
التبرع بالدم في نهار رمضان ٤٨٨
حكم الاستمناء في نهار رمضان وكفارته ٤٨٨
من أنظر ناسيًا هل يتم صومه؟ ٤٨٨
من دخل في فمه ماء وهو يستحم هل عليه قضاء؟ ٤٨٩
حكم استعمال العطر وملطفات العرق أثناء الصوم ٤٨٩
من أكل أو شرب ناسيًا في التفل أثناء الصوم ٤٨٩
فساد الصوم بالأكل والشرب ٤٩٠
هل كل ما يدخل الجوف يفطر ٤٩٠
حكم استعمال المعجون مع الفرشاة للتنظيف في نهار الصيام ٤٩٠
حكم الدهان المرطب للبشرة في الصوم ٤٩٠
حكم بلع الماء أثناء التمضمض ٤٩٠
حكم القيء أثناء الصيام ٤٩٠

من فساد صومه. هل يمسك بقية الصوم؟ ٤٩٠
حكم تذوق الطعام في نهار رمضان ٤٩١
الدم الذي يتقضى الصوم ٤٩١
صيام الجنب ٤٩١
حكم المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم ٤٩٢
من استنشق غباراً أو بخاخ مرض الربو ٤٩٢
من ارتكب محظوراً من محظورات الصيام جهلاً ٤٩٣
ومن لا تغتسل من الجناية وبذلك تصلي ٤٩٢
هل الغيبة والنميمة تبطل الصوم؟ ٤٩٣
حكم من لم يصم الأيام التي أفطرها في رمضان إلى رمضان آخر ٤٩٤
من جهل حكم الصيام ولم يصم لسنوات حتى بلغ ١٨ من عمره ٤٩٤
حكم تأجيل صيام دين رمضان إلى فصل الشتاء ٤٩٤
تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر ٤٩٥
ما كفارة من جامع زوجته بعد أذان الفجر وهي راضية؟ ٤٩٥
وما كفارتها وقد مر على ذلك زمن؟ ٤٩٥
من نزل منه مذى ولا يعرف عدد الأيام ٤٩٥
وقد مر على ذلك عدة سنوات ٤٩٥
من أفطر في رمضان ولم يقض حتى جاء رمضان آخر ٤٩٦
حكم من نام مع زوجته في لباس نوم وقبلها وضمها وأنزل مذىاً ٤٩٦
من أفطر لأجل التمارين الرياضية في نهار رمضان وأتم صومه ٤٩٦
مسافر جامع زوجته مكرهة وهي صائمه فهل عليهمما كفارة؟ ٤٩٧
أفطرت وهي صغيرة ولا تذكر سبب إفطارها ٤٩٧
هل يجوز للصائم أن يداعب زوجته؟ ٤٩٧
ماتت قبل قضاء الصوم لعذر شرعي ٤٩٨
هل مداعبة المرأة توجب القضاء ٤٩٨
من أفطرت لإرضاع طفلها ولم تقض ومر على ذلك ٤٩٩

٤٩٨	أربع وعشرون سنةً جهلاً منها
٤٩٩	أحكام صلاة التراويح والقيام
٤٩٩	حكم صلاة التراويح
٤٩٩	حكم القنوت والدعاة الذي يقال فيه هل قيام الليل خاص برمضان؟ ومتى تبدأ ساعته وتنتهي؟
٥٠٠	وهل القيام صلاة فقط؟
٥٠١	حكم من صلى التراويح أربعًا بسلام واحد
٥٠١	مقدار ما يقرأ في التراويح
٥٠٢	حكم صلاة التراويح وفضل قيام ليالي رمضان الحكمة في تسمية قيام رمضان بالتراويح وحكم استغلال ما بين التراويح بكلمة موعظة
٥٠٤	عدد ركعات التراويح والأفضل فيها
٥٠٦	بعض الأئمة يصلي التراويح ثلاثة وعشرين ركعة. فهل يجوز ذلك؟
٥٠٧	حكم النظر في المصحف أثناء الصلاة للإمام والمأموم
٥٠٧	هل الجماعة مشروعة في القيام مشروعية حضور النساء للتراويح وإحضار الأطفال
٥٠٩	وحضور بعضهن مع السائق الفرق بين التراويح والقيام ودليل تخصيص العشر بالقيام
٥١٠	ودليل التطويل في الأركان
٥١٢	التنقل خلف إمام معين بحججة خشوع هذا الإمام وقراءته الجيدة
٥١٣	حكم التغني بالقرآن والتحبير في القراءة ومسألة تكلف بعض الأئمة في إخراج الحروف
٥١٤	حكم تحديد قدر معين من القرآن لقراءة كل ليلة وكل ركعة
٥١٤	هل تقرأ السورة مرتبة في صلاة التراويح؟
٥١٤	حكم التجويد وحد اللحن وللحن في الفاتحة

جهاز الصدى يجعل الأصوات متداخلة غير واضحة لكنه	
له تأثير بالمصلني ٥١٦	
تردد الآيات والخشوع والبكاء عند الدعاء ٥١٦	
تقدير الناس للأئمة الشباب ومدحهم والمبالغة في ذلك ٥١٨	
ما حكم التنقل بين المساجد بحججة حسن الصوت وإتقان القراءة؟ ٥١٩	
سرد التراويف بسلام واحد أو صلاتها كالمغرب	
يصلி الإمام التراويف وشخص آخر يصلٍي بعده	
بالناس الوتر لحسن صوته ٥٢٠	
رفع الصوت بالبكاء والفرق بين التباكي والخشوع الكاذب ٥٢١	
السرعة في الختمة لأجل الذهاب إلى مكة في آخر الشهر ٥٢٢	
تخصيص ليلة معينة للختمة كليلة سبع وعشرين	
الارتحال إلى الحرمين للختمة وتعظيم ليلة الختمة	
وحضور أكثر من ختمة ٥٢٥	
حكم المداومة في الوتر على قراءة سور الأعلى	
والكافرون والإخلاص ٥٢٦	
عدم العناية بالتسجيل من قبل التسجيلات	
واحتفاظها بالحقوق ٥٢٧	
حكم القنوت وصفته وموضعه والمداومة عليه	
ومسألة التغني في الدعاء ٥٢٨	
من ترك الوتر مع الإمام وأخرها إلى آخر الليل	
هل يكتب له قيام ليلة أم لا؟ ٥٣٠	
أيهما أفضل في الحرم المكي في رمضان الصلاة تطوعاً	
أو الطواف أو قراءة القرآن؟ ٥٣١	
أيهما أفضل الذهاب إلى مكة أم الذهاب إلى بعض	
الدول المحتاجة للدعوة؟ ٥٣١	
أيهما أفضل إتمام صلاة التراويف أو تشيع الجنازة؟	

- ٥٣١ طلب الإجازة الاضطرارية لأداء العمرة في رمضان
٥٣٢ إفطار جماعة المسجد في المسجد قبل الصلاة وإن تمام ذلك بعدها
٥٣٢ حكم شرب الشاي والقهوة بعد تسليمتين من القيام

طبع بمطبوع
الكتاب
لطباعة ونشر وطبع
١٩٨٩ جنة
ص.ب: ٧٤٣٢ / ٦٥١٦٢٢ - ٧٦٣٢
تلفون: ٤٠٤٣٧٣٢ / ٤٠٤٣٧٨٧

العنوان: المكتب التصويري والإخراج الفرقان

مكة المكرمة: ٩٨ شارع العزيزية العام مقابل مكتبة ابن زيدون ت: ٥٥٦٤٨٦٠
الرياض: ت: ٤٠٤٣٧٣٢ ٤٠٤٣٧٨٧ فاكس